

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

أربعون عاماً على ثورة يوليو

دراســـة تــاريخيــة

تحرير: د. رءوف عباس حامد

تــأليفــ

د. رءوف عباس حامد	د. أحمد الشربيني السيد
د. يونان لبيب رزق	د. أحمد عبد الرحيم مصطفى
د. عبد الخالق محمد لاشين	د. فؤاد المرسي خاطر
د. أحمد زكريا الشلق	د. يواقيم رزق مرقس

يوليو ١٩٩٢

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

المشرف على التحرير : وحيد عبدالمجيد

الاخراج الفنى : حسين ابوزيد

متابعة فنية : محمود طـه شيحة

ترتيب اسماء المؤلفين تم وفقا
لترتيب دراساتهم فى متن الكتاب

سياسة دولية

تقديم

لم يكن من الممكن أن تمر مناسبة مرور اربعين عاما على ثورة يوليو بدون أن نتوقف عندها فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . لقد كانت حدثا هائلا غير وجه الحياة فى مصر ، وتوجهاتها الخارجية فى منتصف القرن العشرين واحتل مكانه بين الاحداث الكبرى فى تاريخها المعاصر ، مثل الحملة الفرنسية (١٧٩٨) وتولى محمد على حكم مصر (١٨٠٥) والاحتلال البريطانى (١٨٨٢) وثورة مارس ١٩١٩ . بل ان الثورة تحتل مكانها فى مسار التاريخ المصرى كله باعتبار أنها سجلت لأول مرة منذ ما يقرب من الفى وخمسمائة عام تولى ابناء مصر حكم بلادهم .

غير أن قيام الثورة منذ اربعين عاما يعنى الآن بالنسبة لجيلين أو ثلاثة من المصريين ـ بدءا من اولئك الذين ولدوا فى النصف الثانى من الخمسينات تقريبا ـ ان تلك الثورة فى مرحلتها الاولى ـ الناصرية ـ هى « تاريخ » أكثر من أى شىء آخر ، أنهم يسمعون ويقرأون عن عبدالناصر والجلاء وعدوان ١٩٥٦ وتأميمات يوليو والانفصال وهزيمة ١٩٦٧ .. ولكنهم لم يعاصروا أو يشاهدوا شيئا بأنفسهم ! ولذلك فان مسئولية تعريف هؤلاء بثورة يوليو تقع على تنشئتهم الأسرية ، وعلى ما يتلقوه من وسائل الاعلام والوسائط الثقافية والمناهج التعليمية .

وفى هذا السياق تأتى مسئولية المؤرخين ! ومن هنا ، جاء مشروع الوحدة التاريخية بالمركز ـ برئاسة الاستاذ الدكتور/رءوف عباس ـ لاعداد هذا الكتاب الجماعى عن ثورة يوليو فى ذكراها الاربعين . على أن من الاهمية بمكان ان نشير الى ان الكتاب ـ بهذا الشكل ـ هو أيضا تسجيل لرؤية اتجاه معين من المؤرخين المصريين ، فى رصدهم وتحليلهم لثورة يوليو ، هو اتجاه قد لا يشاركهم فيه آخرون يتحفظون على كثير من المقولات « الكلاسيكية » التى جرت صياغتها فى ظل الثورة نفسها ، والتى ربما تحتاج الى مراجعة جذرية .

غير أن التحليل المتوازن لثورة يوليو ، وانطلاقا من نظرة « موضوعية » و « ليبرالية » يحتم أن نفسح دائما الساحة لكل الآراء والاجتهادات كى تدلى برأيها وتقييمها ، خاصة إزاء حدث له خطورة وخصوصية ثورة يوليو .

ومن هنا ، نقدم هذا الكتاب للوحدة التاريخية فى المركز ، مثلما يسعدنا أن نتلقى ، ونتعامل مع كافة الاجتهادات الاخرى فى رصد وتحليل وتفسير ثورة يوليو بكافة جوانبها ، وبكل انجازاتها واخفاقاتها .

والله ولى التوفيق ،

أسامة الغزالى حرب

مقدمة

عند صدور هذا الكتاب تكون قد انقضت أربعون عاما على قيام طليعة الضباط الوطنيين المصريين من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بالاستيلاء على السلطة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، معلنين مطالب الشعب في القضاء على الحكم الفاسد ، واقامة حكم ديمقراطي يحقق الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية ، ولم يدر بخلد أولئك الضباط الشبان ليلتئذ أن يتولوا الحكم بأنفسهم ، أو أن يصوغوا نظاما سياسيا معينا ، ظنا منهم أنهم مجرد طليعة تعيد الأمور إلى نصابها بفتح الطريق أمام العناصر الوطنية النظيفة لتحقيق الاصلاح المنشود ، غير أنهم ما لبثوا أن وجدوا أن الأمر يتطلب أن يمسكوا زمام الأمور بأيديهم ، وأن يقوموا بالتغيير بأنفسهم بعدما أيقنوا من اهتراء النظام السياسى القائم ، وعجز الساسة التقليديين عن لعب الدور المنشود.

وهكذا تمت تصفية النخبة السياسية الاجتماعية الحاكمة من خلال الاصلاح الزراعي وتصفية الأحزاب التي نشطت في إطار دستور ١٩٢٣ ، وصاحب ذلك الغاء الملكية واعلان الجمهورية والغاء الدستور وصياغة دستور جديد مؤقت ، واستطاعوا أن يصلوا إلى تسوية للقضية الوطنية بتوقيع معاهدة الجلاء ، وأخذوا يخطون الخطوات الأولى في الطريق إلى التنمية باقامة مجلسى الانتاج والخدمات . كان ما حدث في العامين الأولين يبشر بتغيير أقبلت عليه البلاد لا يتوفر للانقلابات العسكرية التى تعمل على اجهاض الثورات والابقاء على النظم القائمة ، وانما كانت تلك التغييرات تعبر عن ملامح « ثورة » تعمل على تغيير الواقع المصرى ، وهو ما فطن إليه طه حسين وعبر عنه في مقال شهير (١٩٥٣) بمجلة التحرير وصف فيه ما حدث في يوليو ١٩٥٢ بأنه في حقيقة الأمر ثورة وطنية .

لقد سقط النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ، وشرع النظام الجديد في علاج المسألة الاجتماعية التى تفاقمت على مر السنين حتى بلغت ذروة التفاقم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد قاد علاج هذه المسألة النظام الجديد إلى تكوين القطاع العام بعدما عجز عن اقناع الرأسمالية المصرية بالمساهمة في جهود التنمية . وقاد العمل على تحقيق الاستقلال الوطنى النظام الجديد الى مواجهة مع الامبريالية والصهيونية ، بلغت حدتها في العدوان الثلاثي (حرب السويس ١٩٥٦) ، حتى وقع النظام في فخ هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وخلال تلك المواجهة فطن النظام إلى قيمة الانتماء العربى فتبنى التوجه القومى العربى ، كما أدرك أهمية أفريقيا للأمن القومى المصرى باعتبارها عمقا استراتيجيا هاما ، فساعد على تحرير القارة من الاستعمار ، كما قدر أهمية العمل مع الشعوب الآسيوية والأفريقية في مواجهة الاستقطاب والأحلاف في عصر الحرب الباردة فتبنى حركة عدم الانحياز .

وهكذا ، عند نهاية العقد الأول من عمر الثورة ، كانت مصر تشهد تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبلورت ملامح نظام سياسى جديد ، ونهضة ثقافية جديدة عبرت عن المشروع الوطنى للثورة . وصدق حدس طه حسين ، فما حدث كان ثورة

عظيمة سعت على درب الاشتراكية ، وأخذت بصيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، والتزمت بالقومية العربية وتحرير الوطن العربى واقامة الوحدة ، وحل القضية الفلسطينية ، ونبذت الأحلاف واعتنقت سياسة عدم الانحياز . وبذلك حققت الثورة انجازات هامة شابتها سلبيات خطيرة ، شأنها شأن غيرها من الثورات الكبرى .

ولما كان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يولى تاريخ مصر المعاصر عناية خاصة ، فقد كانت له وقفات أمام ذلك التاريخ ، فأصدر مجلدا ضخما بمناسبة مرور ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ضم دراسة للوثائق البريطانية باشراف المرحوم الأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم (١٩٦٩) ، كما أصدر كتابا بمناسبة مرور ٢٥ عاما على قيام ثورة ١٩٥٢ بعنوان : « ثورة يوليو والتغير الاجتماعى » ضم عددا من الدراسات التى عالجت تطور مصر فى ربع قرن ، باشراف الأستاذ السيد يسين .

وامتدادا لهذا الاهتمام بتاريخ مصر المعاصر ، حرصت وحدة الدراسات التاريخية بالمركز على تشكيل فريق بحث من المؤرخين المصريين الذين يشتركون فى الاهتمام بثورة يوليو ، وينتمون إلى ثلاثة أجيال : الجيل الذى تكوَّن وعيه تماما قبل قيام ثورة يوليو ، والجيل الذى تفتح وعيه مع قيام الثورة ، والجيل الذى أفرزته التغيرات الاجتماعية التى انجزتها الثورة التقوا جميعا ليقدموا دراسة تاريخية لثورة ٢٣ يوليو بعد انقضاء أربعين عاما على قيامها ، ولم يكن هدف فريق البحث تقديم عمل احتفالى من أعمال المناسبات ، وانما كان هدفهم تقديم دراسات جادة تنشد الحقيقة المجردة حلوها ومرها ، وتخضعها لمعايير التحليل والنقد من أجل فهم حركة تاريخ مصر المعاصر ، بدءا بدراسة المجتمع المصرى فيما قبل الثورة ، للتعرف على أبعاد أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، ومأزق النظام السياسى الذى حدد اطاره دستور ١٩٢٣ ، ثم دراسة تحليلية لقيادة الثورة ، والنظام السياسى الجديد الذى أقامته ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى استهدفت تحقيق العدل الاجتماعى ، ومشروع الاستقلال الوطنى بانجازاته واخفاقاته ، والاتجاه القومى العربى ، والتوجه نحو أفريقيا .

واتخذ فريق البحث من عام ١٩٧٠ حدا زمنيا تتوقف عنده الدراسة ، ليس التزاما بما يساور المؤرخين - عادة - من مخاوف دراسة الأحداث القريبة حتى لا يقع المؤرخ فى مأزق الموضوعية لتأثره بالحدث التاريخى الذى يعاصره ، وضمانا لتوافر الوثائق التاريخية ، ومن ثم البحث عن حد زمنى يكفل الموضوعية ويوسع نطاق الرؤية التاريخية ، فلم يدر بخلد فريق البحث شىء من هذا . وانما جاء اختيار رحيل جمال عبد الناصر حدا زمنيا للدراسة اختيارا موضوعيا بحتا تفرضه حقائق التاريخ . فقد غير دستور ١٩٧١ إطار النظام السياسى ، ثم تغيرت بعد ذلك - تدريجيا - التوجهات الأساسية لثورة يوليو ، فكان الانفتاح الاقتصادى الذى أطلق المجال لرأس المال الخاص وفتح الطريق للتخصيص ، وما صاحب ذلك من الأخذ بالتعددية السياسية ، ثم السلام مع اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ ، وما ترتب عليها من نتائج من بينها الانفتاح الكامل على الغرب ، إلى غير ذلك من تطورات جعلتنا أمام مرحلة جديدة تختلف عن سابقتها وإن استمدت شرعيتها منها ، تتطلب دراسة خاصة بها ، ومن هنا كان اختيار عام ١٩٧٠ حدا زمنيا لهذه الدراسات .

غير أن فريق البحث لم يستطع الاطلاع على وثائق الثورة غير المنشورة ، فلا تزال هذه الوثائق بعيدة عن متناول الباحثين ، ولم نصل بعد إلى مكانها الطبيعى بدار الوثائق

التاريخية القومية . فنحن لا نعرف ـ مثلا ـ أين توجد وثائق مجلس قيادة الثورة ، او الأوراق الخاصة بعبد الناصر ، كما ان ارشيف القصر الجمهورى غير متاح للباحثين . لذلك كان جل اعتماد فريق البحث على الوثائق المنشورة ، رغم قلتها ، إلى جانب المذكرات السياسية التى نشرها بعض من شاركوا فى الثورة ، إضافة إلى الكتب والمراجع والدراسات المختلفة .

ولعل صدور هذه الدراسات التاريخية بعد انقضاء اربعين عاما على قيام الثورة يشجع الهيئات المعنية على تبنى مشروع قومى موسع لتجميع وثائق الثورة ، حتى تتاح الفرصة لتقديم دراسة شاملة لحقبة حاسمة من تاريخ مصر المعاصر .

وعلى الله قصد السبيل ..

القاهرة فى ٢ مايو ١٩٩٢

د . رءوف عباس حامد

المحرر

الطريق إلى الثورة

د . رءوف عباس حامد

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتاجا طبيعيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى عاشتها مصر منذ انتهت ثورة مارس ١٩١٩ بحصول مصر على درجة من الاستقلال الذاتى ظلت بريطانيا تتمتع فى ظله بوجودها العسكرى فى مصر وبهيمنتها على أداة الحكم من خلال ممثلها فى مصر ، وهو وضع خطير سعت القوى السياسية المصرية إلى التخلص منه عن طريق مفاوضات متصلة الحلقات مع بريطانيا لم تنجح فى تحقيق الاستقلال الوطنى المنشود . كما عجزت تلك القوى السياسية عن التوصل إلى علاج للمسألة الاجتماعية التى كانت قد بلغت حدتها عند نهاية الحرب الأولى ، وازدادت تفاقما نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينات وأزمة الحرب العالمية الثانية . وانعكس ذلك كله على حركة الجماهير المصرية التى تطلعت إلى نظام سياسى جديد يحقق الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية معا ، وعبرت بعض جماعات الرفض السياسى عن تلك التطلعات بصورة أو بأخرى حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ تعبيرا عن تلك التطلعات الشعبية المشروعة ، لتقيم نظاما سياسيا جديدا .

وبعبارة أخرى ، كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نهاية طريق طويل سارت عليه مصر فى ظل النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ذو الملامح الليبرالية فى اطار التبعية الاقتصادية والسياسية لبريطانيا وبقيادة نخبة اجتماعية معينة تمثلت فى البورجوازية المصرية ، فكانت أزمة النظام السياسى ، وتفاقم المسألة الاجتماعية ، وقيام جماعات الرفض السياسى علامات واضحة على الطريق إلى الثورة .

أولا : أزمة النظام السياسى :

وقبل أن نتناول أزمة النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ، لابد أن نقف أمام القيادة السياسية التى أقامته لنضع أيدينا على موطن القصور فى صياغة ذلك النظام ، ونتعرف على جذور أزمته التى أودت به فى نهاية المطاف . فقد تولت قيادة العمل السياسى نخبة اجتماعية تمثلت فى البورجوازية المصرية التى كانت ـ عندئذ ـ حديثة عهد بالتكوين ، وانفردت بخصائص مميزة ، فكانت زراعية بالأساس ، استندت فى أصولها إلى تطور الملكية الفردية للأرض الزراعية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجاء تكوينها فى اطار تبعية الاقتصاد المصرى للسوق العالمية الخاضعة لسيطرة الأمبريالية ، واقترنت هذه التبعية بالهيمنة المالية على اقتصاد مصر من خلال ديون الدولة ثم مؤسسات الرقابة المالية والحماية القانونية من خلال المحاكم المختلطة ، إلى غير ذلك من اجراءات أحكمت روابط التبعية ، وحسمت دور مصر الاقتصادى كوحدة انتاجية متخصصة فى انتاج مواد أولية (فى طليعتها القطن) ضمن اطار نظام عالمى لتقسيم العمل[1] . ولما كانت البورجوازية المصرية الناشئة تتكون من كبار ملاك الأراضى الزراعية (أى كبار منتجى القطن) . فقد انعكس واقع التبعية الاقتصادية على حركتها السياسية وعلى تحديد خياراتها السياسية أيضا .

كذلك نتج عن ادخال التعليم الحديث - بقدر معلوم - فى القرن التاسع عشر بهدف توفير الكوادر اللازمة لشغل وظائف الادارة الحديثة أن نشأت شرعية اجتماعية جاءت من أصول ريفية متواضعة (حيث كان التعليم مجانيا حتى عهد اسماعيل) لتلتصق بالبورجوازية الناشئة وتقترب منها ، ثم تندمج فيها عن طريق امتلاك الأراضى الزراعية ، والمصاهرة ، وغير ذلك من الروابط الاجتماعية ، حتى أصبحت هذه الشرعية تمثل المتعلمين بين الطبقة البورجوازية المصرية ، وجاءت ثقافتها مزيجا من الثقافة الاسلامية التقليدية والثقافة الغربية الحديثة .

هذه النخبة الاجتماعية التى نشأت فى اطار التبعية لم ينضج وعيها الاجتماعى والسياسى الا عندما أشتد وقع التدخل الأجنبى لاستكمال الهيمنة على مصر باخضاعها سياسيا فى أواخر سبعينات القرن الماضى . وكان لجوء الخديو اسماعيل إلى هذه النخبة يحتمى بها ويشجعها على التعبير عن معارضتها للسيطرة الأجنبية اعترافا بما أصبح لها من وزن ، وبما لها من مصالح تتناقض مع مصالح رأس المال الأجنبى . وعندما فقدت تلك النخبة تأييد السلطة السيادية (بعد عزل الخديو اسماعيل) التمست لنفسها سندا بالتحالف مع العسكريين الذين كانوا ينتمون إليها ، وصاغت مشروعا وطنيا للاستقلال الاقتصادى والاصلاح الادارى فى اطار معطيات تلك الأيام ، بل ودخلت فى صدام مسلح مع الانجليز دفاعا عن مشروعها الوطنى . حاشدة الجماهير وراءها . غير أنها منيت بهزيمة منكرة ، وتم احتلال مصر عام ١٨٨٢ ، لتتدعم بذلك سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد المصرى ويتم تكريس التبعية(٢) .

وهنا ارتفع نداء المصالح الذاتية ليغطى على المشروع الوطنى ، فتنصلت البورجوازية المصرية من تهمة مقاومة السيطرة الأجنبية والصقتها بالعسكريين (العرابيين) وأهالت التراب عليهم ، وحملتهم مسئولية ما حدث . وظل هذا خطا ثابتا فى أدبياتها السياسية ، وأصبح هناك خط واضح عند تلك النخبة الاجتماعية هو قبول التعايش مع الاحتلال البريطانى ، وقبلوا دور الشريك الأصغر فى النظام الإدارى الذى صاغه الاحتلال ، والتزموا الاطار الذى حدده لنشاطهم داخل قطاع الزراعة فلا يتجاوزونه ، طالما كان القطن يدر عليهم الأرباح الوفيرة ، وطالما كانت بريطانيا سوقه الرئيسية .

وانعكس ذلك كله على رؤية تلك النخبة الاجتماعية للمسألة الوطنية ، فهى ترى أن الاحتلال تم فى ظروف معينة ، وبشروط معينة أيضا ، هى اعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة العرابية دون تغيير فى وضع مصر الدولى أو مساس بالسيادة العثمانية ، ومن ثم فالاحتلال مؤقت يزول بزوال الأسباب التى دعت إليه . فإذا كانت بريطانيا تتمسك بالبقاء فى مصر ، فإن الأمر يعد خروجا على شروط التزمت بها أمام المجتمع الدولى ، فلابد - عندئذ - من الرجوع إلى الدول الضامنة للفرمانات المحددة لحقوق مصر الادارية ، والتى ساهمت فى مؤتمر الآستانة السابق على الاحتلال لتضغط على بريطانيا وتدفعها للخروج من مصر ، وكان هذا موقف أكثر أطراف القيادة السياسية - المعبرة عن هذه النخبة الاجتماعية - تطرفا ، موقف الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد الذى نظر إلى المسألة باعتبارها « قضية » لها أسانيدها القانونية ، وقضاتها (الدول الكبرى) .

أما المعتدلون من هذه النخبة التى تصدت لقيادة العمل الوطنى ، فرأوا أن المسألة ذات طبيعة ثنائية لا دولية ، وأنها تحل بالاتفاق بين المصريين والانجليز فيضمن المصريون لهم مصالحهم ويسمحون لهم بالدفاع عنها ، ويحصلون مقابل ذلك - تدريجيا - على نصيب أوفر فى ادارة أمور بلادهم . وسواء كنا بصدد المتطرفين أو المعتدلين ، فإن الفريقين لم يطالبا بالاستقلال التام وانما تصور كل منهما الاستقلال ذاتيا متفاوت الدرجة . فهو عند المتطرفين

استقلال ذاتى كامل فى ظل السيادة العثمانية الاسمية كما حددته الفرمانات التى حصلت عليها مصر زمن محمد على واسماعيل . وهو عند المعتدلين استقلال ذاتى يتدرج نحو الاستقلال الذاتى الكامل ، ولكن تحت جناح بريطانيا ، أى مع الاعتراف لها بحق الوجود العسكرى على أرض مصر لحماية مصالحها الامبراطورية يتم الاتفاق على مداه وحدوده فى معاهدة تبرم بين الطرفين(٣) .

ومع قيام الحرب العالمية الأولى ، حدثت متغيرات هامة أثرت على خيارات النخبة الاجتماعية التى تزعمت العمل السياسى الوطنى ، فقد تمت تصفية المتطرفين بالقمع تارة ، ومن خلال ما أسفرت عنه الحرب من هزيمة الدولة العثمانية التى ربط الحزب الوطنى نفسه بها ، فأنهى بذلك ـ من الناحية الفعلية ـ دوره السياسى ، وتحول شباب الحزب الوطنى إلى العنف من خلال الجمعيات السرية وأسلوب الاغتيال . ولم يبق على ساحة العمل السياسى ـ عمليا ـ إلا جناح المعتدلين من نخبة البورجوازية المصرية .

ومن تلك المتغيرات ـ أيضا ـ ما أصاب مصالح البورجوازية المصرية فى الصميم ، مثل : استنزاف الاقتصاد المصرى وطاقة العمل ، وتحقيق التبعية النقدية بربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وما أسفر عنه من تضخم ، واعادة صياغة السياسة الزراعية بشكل أضر بمصالح كبار المزارعين ، وفرض الأحكام العرفية ، ثم وضع مشروع برونيت لاقامة نظام ادارى جديد لمرحلة ما بعد الحرب يكرس الحماية التى فرضت على مصر فى بدايتها ويجعل صناعة القرار شركة متوازنة بين المصريين والأجانب ، ومن ثم يؤكد ويقنن صيغة التبعية ، ويجعل أمل الحصول على الاستقلال الذاتى ـ بأى صورة من الصور ـ حلما بعيد المنال . ومن ثم كان تحرك الجناح المعتدل من النخبة السياسية من أجل إحباط مشروع برونيت ، وتحقيق درجة من الاستقلال الذاتى بقدر ما تسمح به معطيات الحرب . ومن ثم كانت فكرة تشكيل « وفد » يتجه إلى بريطانيا لتحديد العلاقة بينها وبين مصر فى اطار يسمح للمصريين بادارة أمورهم بأنفسهم تحت مسمى « الاستقلال »(٤) .

ويتجلى ذلك بوضوح عند النظر إلى الخط السياسى الذى سلكه (الوفد) منذ مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حتى نهاية ثورة ١٩١٩ بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢واعلان دستور ١٩٢٣ . فهم يركنون إلى الاعتدال ، فلا يفكرون فى حشد الجماهير المصرية وتنظيم حركتها من أجل النضال الوطنى ، وانما يتجهون مباشرة إلى المندوب السامى (ممثل بريطانيا) ويعتمدون أسلوب الحوار ، ويعترفون بداية (مقابلة ١٣ نوفمبر) بحقوق بريطانيا فى مصر . ونظرة إلى صيغة التوكيل الشهير يوضح تمسكهم بالعمل السلمى وفى اطار الشرعية للسعى من أجل تحقيق الاستقلال (دون تحديد لدرجته) ثم لم تضف عبارة (الاستقلال التام) إلا لضغط كبير من شباب الحزب الوطنى . حتى إذا فشلت المساعى فى التوجه إلى بريطانيا كان التفكير فى التوجه إلى المحفل الدولى (مؤتمر الصلح) عود الفكرة دولية القضية المصرية التى داعبت خيال الحزب الوطنى من قبل . ثم أخيرا ، الحرص على عدم اتباع العنف وترك « الوفد المصرى » يعمل فى هدوء ، ويتجلى ذلك فى زجر عبد العزيز فهمى للطلاب الذين عرضوا عليه فكرة الأحزاب عشية القبض على زعماء الوفد ، حتى لا يزيدوا الأمور تعقيدا ، ويتركوا للقيادة فرصة العمل بهدوء(٥) .

ولكن حركة الجماهير المصرية (من الفلاحين والعمال والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى) . تجاوزت هذه القيادة المترددة الحذرة ، التى تريد استقلالا لا يعرضها للمغامرة

بمصالحها أو المقامرة بها ، فكانت أحداث مارس ١٩١٩ وتفجر الثورة التى كانت أول ثورة مصرية شعبية تلقائية ، عبرت فيها الجماهير المصرية تعبيرا عفويا عن رفضها للظلم الاجتماعى والسيطرة الأجنبية معا ، وتجلى ذلك فى الهجوم على قصور كبار الملاك (حتى من كان منهم من أعضاء الوفد) وتحطيم مراكز الشرطة باعتبارها رمزا لعسف السلطة وقمعها للجماهير ، واقتلاع السكك الحديدية ومهاجمة الجنود الانجليز وقتلهم .

وقد جاءت الثورة مفاجأة لتلك النخبة الاجتماعية التى تصدت لقيادة العمل السياسى . وكان لأحداثها وما صاحبها من اعتداء الجماهير على ممتلكات كبار الملاك أثر واضح فى موقف غالبية أعضاء الوفد فى باريس من حيث التلهف على التوصل إلى اتفاق مع الانجليز ، وخاصة أن ما كان معروضا عليهم هو صيغة الاستقلال الذاتى التى كانوا يطمحون إليها قبل الحرب وبعدها . ومن ثم تمسك النخبة السياسية بأسلوب المفاوضة سبيلا لتحقيق الاستقلال الوطنى ، ونبذها لفكرة الكفاح المسلح التى تحتوى على قدر كبير من المخاطرة بمصالحها الاقتصادية والسياسية ، لما قد يترتب على الكفاح المسلح من افساح مجال أرحب أمام الجماهير الشعبية للتعبير عن مصالحها وللعب دور ملموس فى الحياة السياسية . وعندما قبل الوفد بفكرة الكفاح المسلح عام ١٩٥١ ، كان ذلك من قبيل المناورة السياسية المحسوبة ، وعندما جاءت الأحداث بعكس حسابات البورجوازية المصرية ، سعت كل أطرافها (بما فى ذلك الوفد) للبحث عن سبيل لاجهاض حركة الكفاح المسلح فى منطقة قناة السويس[٦] .

وخلاصة القول ، أن ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التى قادت العمل السياسى فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، انعكست على درجة نضج وعيها الاجتماعى والسياسى ، وكان لذلك أثره على خيارات صفوة البورجوازية المصرية عند وضع أسس النظام السياسى الذى صاغته فى دستور ١٩٢٣ ، فجاء تعبيرا عن مصالحها ، ولم يأت تجسيدا لمصالح الجماهير الشعبية التى لعبت الدور الرئيسى فى ثورة ١٩١٩ ، وعبر عن توازن سياسى لعبت فيه قوى القصر والانجليز وكبار ملاك الأراضى الزراعية الدور الأكبر ، ومن ثم جاء النظام السياسى الذى أرسى هذا الدستور دعائمه تعبيرا عن هذا التوازن وتأكيدا لاستمراره .

ورغم أن الدستور كان مطلبا وطنيا أساسيا منذ الثورة العرابية ، وكان فى طليعة مطالب الحزب الوطنى بزعامة محمد فريد ، لم يرد ذكر الدستور فى مطالب الوفد ، وعندما انفجرت ثورة ١٩١٩ كانت الشعارات التى رفعتها الجماهير الثائرة ورددتها فى مظاهراتها هى « الاستقلال التام » ، كما أن المقالات التى عمرت بها صحف الثورة ـ وخاصة صحافة الوفد ـ لم تتناول النظام السياسى الذى يتصوره كتابها بعد تحقيق الاستقلال ، فيما عدا جماعة صغيرة من نخبة البورجوازية المصرية (ضمت منصور فهمى ومحمود عزمى وعزيز ميرهم) نشرت فى جريدة النظام (٨ سبتمبر ١٩١٩) برنامجا ما أسمته « بالحزب الديمقراطى » تضمن ضرورة أن يكون الحكم نيابيا يحقق سيادة الشعب باعتباره مصدر السلطات ـ غير أن هذه الجماعة الصغيرة لم تخلق تيارا عاما يساند أفكارها وسط هدير الحركة التى كان يقودها الوفد .

ومن عجب أن تأتى مبادرة اقامة حكم نيابى دستورى فى مصر من جانب السلطات البريطانية ذاتها فى المذكرة التفسيرية التى قدمها المندوب السامى البريطانى إلى السلطان فؤاد الأول رفق تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع التحفظات الأربعة الشهيرة التى جعلت من هذا الاستقلال استقلالا إسميا ، إذ نص البند العاشر من المذكرة التفسيرية على أن « انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية يرجع الأمر فيه الى السلطان والشعب المصرى » ، مما

يعنى ـ ضمنا ـ ضرورة قيام حكم نيابى يقترن بقبول تصريح ٢٨ فبراير ، فقبول السلطان للتصريح يعنى التزامه باقامة نظام برلمانى دستورى ، ولعل هذا يفسر محاولات الملك التملص من اصدار الدستور فيما بعد ـ دون جدوى ـ كما يفسر الأسلوب الذى تم به اعداد دستور ١٩٢٣ ، فقد كان فؤاد الأول يسعى لتحقيق المبادرة البريطانية بالشكل الذى لا يؤثر على ميوله الأوتوقراطية مما انعكس على صياغة الدستور ذاته ، فقد كان الملك فؤاد الأول إلى تشكيل لجنة ادارية حكومية لوضع الدستور ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة تمثل الأمة . وبدلا من أن تتخذ اللجنة من التجربة الدستورية المصرية (لائحة ١٨٨٢ التى وضعت فى أيام الثورة العرابية) اطارا مرجعيا لها ، لجأت إلى بعض الدساتير الغربية ـ وخاصة الدستور البلجيكى ـ فعكفت على دراستها ، وصاغت مواد الدستور المصرى فى هديها بعد أن شذبت ما اقتبسته بما يتلاءم مع رغبات الملك ومضمون تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . ثم تولت اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية (العدل) تعديل المشروع وتوسيع سلطات الملك على حساب الشعب(٧) .

وبدلا من أن يطرح الدستور للاستفتاء العام قبل اصداره ، صدر أمر ملكى بالدستور (١٩ ابريل ١٩٢٣) تعديل ما أدخل عليه من تعديلات لحساب الملك والانجليز ليتخذ صورة « المنحة الملكية » للشعب ، ومن ثم كان من حق الملك استرداد ما منح وقتما شاء ، وهو ما حدث بالفعل فى الانقلابات الدستورية الشهيرة .

واكتسب الدستور ملامح ليبرالية ، فقام على فكرة الحريات الفردية ، واشتمل على باب للحقوق والواجبات والحريات العامة يدور حول مقومين رئيسيين هما : الحرية والمساواة . ورغم النص على أن الأمة مصدر السلطات ، وأن يكون الحكم نيابيا ، كان للملك حق اصدار مراسيم لها قوة القانون ، كما كان له حق تعيين الوزارات وأقالتها ، وحق حل مجلس النواب حلا مطلقا دون شروط . واحتفظ الملك لنفسه بحق انشاء ومنح الرتب والنياشين ، وتولية وعزل الضباط ، وتعريف شئون الأزهر ومعاهده الدينية والأوقاف ، وجعله الدستور متحكما فى التصديق على القوانين عن طريق الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ وكذلك كل ما يتصل بتعديل الدستور (الذى اختص به مجلس الشيوخ) .

وقد ترك الدستور أهم نقطة فى الحكم النيابى دون أن يحددها التحديد الكافى مثل : سلطة الوزراء ، وصلتهم بالشعب ممثلا فى نوابه من جهة ، واشرافهم على ما يؤدى اليه من خدمات عن طريق المصالح والادارات من جهة أخرى . كما أجمل إجمالا مخلا فى بيان موقفهم من رئيس الدولة (الملك) ، واكتفى بصياغة ذلك فى عبارات غامضة تحتمل كل تأويل ، وقد ترتب على ذلك خلاف وأزمات عدة(٨) .

وأدت السلطات الكبيرة التى خص الملك نفسه بها فى الدستور إلى اضعاف التجربة الليبرالية والاضرار بالدستور ، فاتخذ القصر من أحزاب الاقلية أدوات يستند اليها فى حكمه ، وزيفت الانتخابات ليتم بذلك القضاء على المبدأ القائل بأن الأمة مصدر السلطات ، والذى يمثل محور الليبرالية . فقد استغلت أحزاب الاقلية الثغرات التى تضمنها قانون الانتخابات فى تزوير الانتخابات وتزييف ارادة الناخبين عن طريق التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقا لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم باجراء الانتخابات ، للاستفادة من الأوضاع المحلية (العصبيات العائلية ومواقع الملكيات الكبيرة) فى ضمان كسب مرشحين بعينهم لأصوات تلك الدوائر . وامتدت عمليات التزوير لتشمل جداول الانتخاب ، فقامت الادارة بوضع جداول ملفقة تتضمن تكرارا للأسماء ، وأسماء أشخاص لا وجود لهم ، وأسماء الموتى ، وكانت الانتخابات

تجرى وفق هذه الجداول التى لا تعبر عن المواطنين وتفتح الباب على مصراعيه لتزوير ارادة الشعب ، وزاد الطين بلة ، قيام الادارات بحجب التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم ، إذ جرت العادة على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبل اجراء انتخابات مجلس النواب ، وكان يتولى توزيعها العمد فى القرى واقسام الشرطة فى المدن ، فكان من السهل عدم تسليم تذاكر الانتخابات لأنصار خصوم الحكومة فأصبح وزير الداخلية فى الحكومة التى تتولى اجراء الانتخابات يملك تحديد شكل مجلس النواب ، هذا فضلا عن إرهاب الأميين من الناخبين (وهم الغالبية) الذين كانوا يصوتون شفاهة ، فكان الضرب نصيب من يعطى صوته لغير أنصار الحكومة أضف إلى ذلك ما شاع من رشوة الناخبين وشراء أصواتهم من جانب بعض المرشحين وخاصة المدن ، وما جرت عليه العادة من تخلص الحكومات من العمد والمشايخ المعارضين لها بفصلهم قبل الانتخابات لضمان نجاح مرشحى السلطة [٩] .

وهكذا كانت الممارسات الانتخابية فى الحقبة المسماه بالليبرالية تمسخ جوهر النظام الليبرالى الذى يقوم أصلا على الادارة الحرة للناخب فى اختيار من ينوب عنه ويمثله فى المجلس النيابى ، فنادرا ما كانت نتيجة الانتخابات تعبر تعبيرا صادقا عن الارادة الحرة للناخب ، وبذلك لم يكفل دستور ١٩٢٣ حياة ديمقراطية صحيحة .

ولعل ذلك يفسر عدم استقرار الحياة النيابية فى مصر فى تلك الحقبة . فمنذ برلمان ١٩٢٤ ، توالت على مصر عشر هيئات نيابية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ولم يكمل برلمان واحد سنواته الخمس على مدى تلك الفترة . فقد حل برلمان ١٩٢٤ (الذى انعقد فى مارس) فى ديسمبر من نفس العام . وعندما أجرت وزارة زيور باشا الانتخابات أجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ليحل فى اليوم نفسه ، وانعقد البرلمان الثالث فى يوليو ١٩٢٦ لدورات ثلاث ، ثم أوقف محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد (عام ١٩٢٨) ، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء المدة . وانتخب برلمان رابع فى يناير ١٩٣٠ ليحل فى السنة نفسها (وهى الفترة التى شهدت الاطاحة بدستور ١٩٢٣ واصدار دستور أكتوبر ١٩٣٠) ووضع قانون انتخابات جديد ضيق من حق الانتخاب وقصره على شرائح اجتماعية معينة .. وفى ظل الانقلاب الدستورى انتخب برلمان خامس استمر أربع دورات تشريعية قطعها عودة دستور ١٩٢٣ من جديد تحت ضغط الحركة الوطنية (ديسمبر ١٩٣٥) وانتخب البرلمان السادس فى ظله (مايو ١٩٣٦) ، ولم يستمر أكثر من عامين . وقام البرلمان السابع فى أبريل ١٩٣٨ ، والثامن فى مارس ١٩٤٢ ، والتاسع فى يناير ١٩٤٥ والعاشر فى يناير ١٩٥٠[١٠] .

ومع عدم استقرار الحياة النيابية خلال تلك الحقبة ، عانت مصر من عدم استقرار السلطة التنفيذية ، فتعاقبت الوزارات على الحكم الواحدة تلو الأخرى ، ولم يعمر أى منها إلا أربعة عشر شهرا فى المتوسط ، مما كان له آثاره السلبية على الادارة الحكومية ، وحاول دون متابعة السياسات التى كانت تتبناها تلك الحكومات المتعاقبة .

ومن الغريب أن تشكيل البرلمانات العشرة التى شهدتها مصر خلال تلك الحقبة كان يتناقض تناقضا كبيرا من مجلس تشريعى لآخر ، فنجد الحزب الذى أحرز الأغلبية فى مجلس نيابى ، يحتل مقاعد الاقلية فى المجلس الذى يليه ، وقد تتحول هذه الاقلية إلى أغلبية ساحقة فى برلمان تال ينتخب بعد شهور قليلة ، وهلم جرا ، دون أن يكون هذا التحول امعكاسا حقيقيا لتغير موازين القوى على الساحة السياسية ، أو يكون تعبيرا عن انحسار الشعبية عن حزب سياسى لصالح حزب آخر ، أو عن تغير اتجاهات الرأى العام ، بقدر ما كان تعبيرا عن مكونات « طبخة » الانتخابات . ولم يستطع حزب الأغلبية (الوفد) الذى كان يقود الحركة الوطنية أن يصل إلى

الحكم الا من خلال انتخابات تجريها وزارات محايدة فى ظروف معينة تفرضها مقتضيات الحالة السياسية على كل من القصر والانجليز .

وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التى عرفتها مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ديمقراطية وهمية ، وكان الحكم فى حقيقة الأمر بيد القصر تمارسه نخبة محدودة من الشرائح العليا للبورجوازية المصرية ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة . ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التى انفرد فيها القصر بالحكم من خلال احزاب الاقلية ، بعدد السنوات التى حكم فيها الوفد باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية . ففى الفترة الواقعة بين ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاما ، بينما حكم الوفد أقل من ثمانى سنوات ، وحكم مؤتلفا مع الاحرار الدستوريين لمدة عامين .

وقد شهدت الحقبة المسماة بالليبرالية حياة حزبية امتازت فيها الاحزاب بالتعدد وأن كانت جميعا تعبر عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة التى شاركت فى صياغة دستور ١٩٢٣ ، ودخلت طرفا فى لعبة السياسة المصرية خلال تلك الحقبة لتجد لنفسها مكانا فى البرلمان والسلطة . وقد تأثرت الاحزاب المصرية التى قامت بعد ثورة ١٩١٩ ـ إلى حد كبير ـ بظروف الحياة الحزبية قبل الحرب العالمية الأولى ، وقد قامت تعبيرا عن موقف جماعات المصالح من القضية الوطنية ، بعد أن تجدد مسارها بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ورسم دستور ١٩٢٣ معالم النظام السياسى الجديد . فنظمت نفسها فى أحزاب تخوض الانتخابات من أجل المشاركة فى السلطة والاشتراك فى صياغة مشروع الاستقلال الوطنى حسب رؤيتها السياسية . ولعل ذلك التأثر بالتجربة الحزبية السابقة على الحرب العالمية الأولى يعود إلى اشتراك من اتصلوا بتلك التجربة فى تأسيس الاحزاب الجديدة ، بل كان بعضها (كحزب الاحرار الدستوريين) امتداداً لأحد أحزاب ما قبل الحرب الأولى (حزب الأمة) ، وكان أحدها (الحزب الوطنى) استمرارا لنفس الحزب مع اختلاف الظروف والوزن السياسى . اضف إلى ذلك أن أحزاب ما بعد ثورة ١٩١٩ خرجت من عباءة « الوفد المصرى » الذى كان يمثل جبهة وطنية عريضة ضمت أغلبية من حزب الأمة مع ممثلين للحزب الوطنى وبعض جماعات المصالح والاقليات ، ومن ثم لم يكن منقطع الصلة عن الواقع السياسى الذى ساد مصر قبل الحرب العالمية الأولى .

ورغم أن « الوفد » كان أكبر الأحزاب السياسية فى تلك الحقبة ، وأقواها ، وأكثرها شعبية ، إلا أنه ظل ينكر أن صفة « الحزب السياسى » تنطبق عليه ، فما هو إلا وكيل الأمة المصرية ، المدافع عن مصالحها والمطالب بحقوقها واستقلالها . ولكن « الوفد » كان رغم ذلك ـ حزباً سياسيا منذ قبل أن يخوض قادته وأنصاره انتخابات ١٩٢٤ ، بذلك ارتضى ضمنا بتصريح ٢٨ فبراير الذى سبق أن عده سعد زغلول « نكبة وطنية » وقبل بدستور ١٩٢٣ الذى وضعته لجنة وصفها سعد زغلول بلجنة « الاشقياء » ، ولو فعل غير ذلك لوقع فى مأزق خطير ولا ينتهى بذلك دوره السياسى ، وخاصة ان من انشقوا على الوفد من كبار الأعيان أقطاب حزب الأمة القديم هيأوا أنفسهم لخوض غمار العمل السياسى فى المرحلة الجديدة اعلان تأسيس « حزب الأحرار الدستورين » (فى أكتوبر ١٩٢٢) كما شاركوا فى صياغة دستور ١٩٢٣ .

وتمتع رئيس الوفد ـ على مر الحقبة ـ بمكانة مرموقة ، فالوفديون أطلقوا على سعد زغلول « نبى الوطنية » و « زعيم الأمة » ، وكان النحاس باشا يحمل نفس اللقب الأخير اضافة إلى « الرئيس الجليل ولقبه مكرم عبيد ذات مرة « بالزعيم المقدس » ويعكس ذلك أوتوقراطية الزعامة الوفدية التى كانت وراء الانشقاقات التى حدثت فى الوفد نتيجة انفراد « الزعيم » باتخاذ

القرارات ، حتى لو خالف بها أغلبية أعضاء « هيئة الوفد » . وكان فى هذه الانشقاقات ، وخروج العناصر المشهود لها بسابقة الجهاد الوطنى ، إضعافا لقدرة الوفد على الحركة ، وتهديد لبنيانه الداخلى . وزاد من حدة الأزمة الداخلية للوفد أن خروج هذه القيادات صاحبه دخول عناصر من كبار الملاك إلى قيادته ، فشكلت قوة ضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء ودعم من التأثير السلبى لهذه العناصر طبيعة تنظيم « الوفد » الذى لا يأخذ بمبدأ الانتخابات ويعتمد على صلاحيات الرئيس التى تسمح له بتعيين أعضاء « هيئة الوفد » (القيادة العليا للحزب) . أضف إلى ذلك ما ترتب على الانشقاقات الأخيرة من تعميق أزمة الثقة بالقيادة الوفدية ، لما لاكته الألسن والاقلام عن التصرفات الماسة بنزاهة الحكم الوفدى عام ١٩٤٢ .

ورغم أن الوفد كان المدافع الأول عن الديمقراطية فى مصر خلال تلك الفترة ، الا أنه لم يأخذ بها فى تنظيمه ، فصلاحيات « الزعيم » تفوق صلاحيات القيادة كلها ، وقراراته لا تقبل الجدل ، ولذلك لم تكن تنظيمات الوفد على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول فى معارك طويلة الأمد مع القصر أو الانجليز ، وإنما تمرست فى تنظيم المظاهرات والاضرابات ذات الطابع الوقتى المحدود . وبذلك يمكن القول أن الوفد المصرى كان يعتمد على اثارة المشاعر التلقائية للجماهير المرتبطة به ، وبالدعوة إلى الاستقلال ، أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبى .

ولم ينفرد الوفد بظاهرة ضعف البناء التنظيمى دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى ، فقد شاركته فى ذلك أحزاب الاقلية التى خرجت من تحت عباءته ، سواء فى ذلك « الأحرار الدستوريين » أو « الهيئة السعدية » أو « الكتلة الوفدية » فغالبا ما كان رئيس الحزب هو الذى يتولى تعيين أعضاء مجلس القيادة ، وقد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين (كما فى حالة حزب الاحرار الدستوريين) . وقد لا يحتاج إلى ذلك . ولم تكن لتلك الأحزاب ـ من الناحية الفعلية ـ مستويات قاعدية تغذى التنظيمات القيادية بالكوادر . وكان انضمام الافراد إلى القيادة دون المرور بالعضوية أمرا واردا عند جميع الأحزاب ، مما أتاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخر أربع مرات خلال ثلاث سنوات[11] .

ولعل ذلك يفسر السهولة التى استطاعت بها ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقرار الحل الذى صدر فى يناير ١٩٥٣ ، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الاحزاب (بما فيها الوفد) لغياب القواعد الحزبية الجماهيرية فى تنظيماتها ، ولعدم اهتمامها بتربية الكوادر ، ولعجزها ـ طبعا ـ عن طرح البرامج التى تقدم حلولا لمشاكل الجماهير . بينما لقيت ثورة يوليو مقاومة من جانب التنظيمات الايديولوجية بالاحزاب الليبرالية .

وتشترك الاحزاب الليبرالية جميعا فى غياب البرامج السياسية التى تعالج مشاكل المجتمع وترسم اطار السياسات الاجتماعية اللازمة لحلها ، فقد جاءت هذه الاحزاب من النخبة البورجوازية ، فلم تهتم إلا برعاية مصالحها الذاتية على حساب مصالح الجماهير الشعبية . وجاءت المقترحات الخاصة بالاصلاح الاجتماعى من عناصر لا تنتمى إلى تلك الاحزاب ، ولقيت مقاومة شديدة من جانبهم مثل : الاقتراحات الخاصة بالاصلاح الزراعى ، وتوفير الرعاية الصحية للفلاحين ، وحماية الملكيات الصغيرة ، والتعليم الالزامى ، وغيرها . ولم تصدر التشريعات العمالية التى صيغت خلال تلك الحقبة الا تحت ضغط الحركة العمالية ، وبصورة تقل كثيرا عما كان يطمح اليه العمال ، وحتى تلك التشريعات الهزلية تضمنت النص على عدم سريانها على عمال الزراعة زيادة فى الحرص على مصالح كبار الملاك الذين يجلس ممثلوهم فى سدة الحكم ، ويشغلون مقاعد البرلمان ممثلين لمختلف الاحزاب السياسية .

وكانت حجة تلك الاحزاب فى اغفال وضع البرامج التى تعالج المسألة الاجتماعية التركيز على قضية الاستقلال الوطنى باعتبارها صاحبة الأولوية ، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال . وحتى تلك المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الاحزاب كلما دارت المفاوضات مع الانجليز حولها ، فإذا لم يكن الوفد طرفا فيها هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط فى حقوق الوطن[١٢] .

واشتركت تلك الاحزاب ـ أيضا ـ فى ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة ، فيتم فصل العمد المناصرين للخصوم ، ويرقى الانصار من موظفى الدولة ترقيات استثنائية ، وتتم محاباة الاقارب والاصهار . فكان أنصار الوفد يتعرضون للاضطهاد فى فترات حكم وزارات الاقلية ، حتى إذا وصل الوفد إلى السلطة أنصف أنصاره ونكل بخصومه ، مما كان له انعكاس على موقف الرأى العام من السلطة ، وإثارة مسألة نزاهة الحكم ، وخاصة بالنسبة للوفد بعد صدور كتاب مكرم عبيد « الكتاب الأسود » واقالة وزارة النحاس السادسة فى أكتوبر ١٩٤٤[١٣] .

ولعبت أحزاب الاقلية التى خرجت من عباءة الوفد دورا هاما فى اضعاف النظام الحزبى ذاته ، سواء من خلال الحملات الصحفية التى وجهت ضد الوفد ، أو من خلال الارتكان إلى القصر تارة ، والانجليز تارة أخرى ، ضمانا للوصول إلى السلطة مادامت كانت تعجز عن تحقيق ذلك بالوسائل الدستورية . وفى ظل ظروف كهذه ، كانت علاقات الصداقة والمصاهرة والقربى أهم من الاتفاق السياسى أو الفكرى ، وكانت الولاءات الشخصية أساس العلاقات السياسية ، فهى أحزاب أشخاص لا أحزاب مبادىء . ومن ثم اتسم نشاطها بالانتهازية السياسية والبعد عن الجماهير ، فهى أقرب إلى الاجنحة السياسية منها إلى الاحزاب .

وهكذا نضع أيدينا على ملامح ازمة النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ، فقد كان نظاما أوتوقراطيا استبداديا يلبس مسوح الليبرالية ممثلة فيما اشتمل عليه الدستور من مبادىء تتعلق بالحريات العامة ، ومن نصه على أن الامة مصدر السلطات إذ سرعان ما كبلت الحريات العامة والشخصية بالأحكام العرفية التى سادت معظم الحقبة المسماة بالليبرالية ـ الا سنوات قليلة معدودة ـ استخدمت دائما لضرب المعارضة السياسية ، وتكميم الصحافة ، وحرمان الجماهير الشعبية (من العمال ، والفلاحين ، والطلبة) من التعبير عن مصالحها بتقييد حريتها من ناحية ، وتزوير ارادتها فى الانتخابات العامة من ناحية أخرى . وكان الملك هو المصدر الحقيقى للسلطات (وليس الأمة) يشاركه فيها الانجليز من خلال حقيقة وجود جيش الاحتلال على أرض مصر ، ومن خلال ما كفله لهم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من حق التدخل فى شئون مصر الدفاعية والتشريعية فى اطار التحفظات الأربعة الشهيرة ، ثم من خلال ما تمتعت به « الحليفة بريطانيا » من مزايا فرتها لها معاهدة ١٩٣٦ بعد ابرامها .

وكيفت الاحزاب السياسية نفسها مع هذا الوضع (بما فيها الوفد) ، فجعلت من الوصول إلى السلطة هدفا لها لتحقيق الاستقلال الوطنى (كما تراه) بوسيلة واحدة هى المفاوضات ، غير أن هدف الوصول إلى السلطة احتل ـ فى النهاية ـ مرتبة الصدارة على حساب الغاية المنشودة من ورائه (الاستقلال الوطنى) وتجلى ذلك فى المهاترات التى حفلت بها الصحف الحزبية على مر تلك الحقبة ، وفى ارتماء أحزاب الاقلية فى أحضان قصر عابدين (الملك) تارة ، وتمسحهم باعتاب قصر الدوبارة (دار المندوب السامى ثم السفارة البريطانية بعد ١٩٣٦) تارة أخرى للحصول على جواز المرور إلى السلطة . ولم يسلم الوفد من ذلك ـ أيضا ـ فكان دخوله انتخابات ١٩٢٤ بعد وفاق مع القصر ، وكانت الانتخابات الحرة التى حملته إلى السلطة فى

١٩٣٦ و ١٩٥٠ نتيجة رضاء الانجليز والملك عن اتاحة الفرصة له للعب دور محدود ينتهى باقالة وزارته عندما يرى الطرفان أنه قد أدى دوره ، أو عندما يحسان أنه قد هم بتجاوز ذلك الدور . وفرض الانجليز حكومة الوفد على الملك فرضا (حادث ٤ فبراير ١٩٤٢) عندما أقتضت مصلحتهم وجوده فى السلطة .

وفى ظل ذلك النظام السياسى ، أخليت ساحة البرلمان والسلطة التنفيذية للشريحة العليا من البورجوازية المصرية من كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال ، فعملوا من خلال الهيئتين التشريعية والتنفيذية على رعاية مصالحهم الطبقية الضيقة وحدها ، ووقفوا سدا منيعا فى وجه دعوات الاصلاح التى روج لها بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفى نفس الشريحة الاجتماعية ، فرفضوا المقترحات التى قدمت لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية التى تفاقمت خلال تلك الفترة ، ورأوا أن ابقاء الطبقات الفقيرة تعانى الفقر والجهل والمرض (ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ) أضمن لمصالحهم ، فتقاعسوا عن محاولة ايجاد حلول للمسألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقما ، وأدى ذلك إلى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعى التى قوبلت ـ دائما ـ بالقمع من جانب السلطة .

ثانيا ـ تفاقم المسألة الاجتماعية :

فقد ترتب على تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الرأسمالى العالمى التى تحققت تدريجيا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحسمت نهائيا عندما ربط النقد المصرى بالجنيه الاسترلينى خلال الحرب العالمية الأولى ، ترتب عليها تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة ، فنتج عن تحول الأرض الزراعية ـ اداة الانتاج فى اقتصاد زراعى متخصص ـ إلى سلعة ، تدعيم الأساس القانونى للملكية الفردية للأرض الزراعية واتجهت الملكيات الزراعية نحو التركيز فى مساحات كبيرة وأيدى عدد محدود من كبار الملاك الذين ارتبطت مصالحهم بالسوق العالمية باعتبارهم يمثلون كبار منتجى القطن فى مصر . وحرص الاحتلال البريطانى على بقائهم داخل هذا الاطار ، يردهم اليه كلما حاولوا تجاوزه باستثمار فائض أموالهم فى مشروعات غير زراعية .

ورغم المكاسب الكبيرة التى حققها كبار الملاك الزراعيين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، نجدهم يبددونها فى شراء المزيد من الأراضى الزراعية التى ارتفعت أسعارها ارتفاعا جنونيا دون أن تزيد بالمقابل طاقتها الانتاجية ، كما استخدموا جانبا كبيرا من تلك المكاسب فى تسديد ما عليهم من ديون عقارية للبنوك الأجنبية فهبطت الديون بمقدار الثلث ، وكان من نتائج ذلك اعاقة فرصة تحقيق تراكم لرأس المال الوطنى بدرجة كافية عند نهاية الحرب العالمية الأولى .

وعلى الجانب الآخر ، تعرضت الملكيات الزراعية الصغيرة للتفتت والانقراض نتيجة الارث حسب الشريعة الاسلامية ، ونتيجة نزع ملكيتها لصالح المرابين الذين انتشروا فى الريف المصرى يقدمون القروض للفلاحين بفوائد باهظة ، مستغلين حاجة الفلاحين إلى مصدر تمويل لزراعة القطن فى غيبة مصادر الائتمان الزراعى التى تخدم صغار الملاك ، وكذلك ضعف الحركة التعاونية . فازدادت الملكيات الصغيرة تفتتا وانخفضت نسبة ملكية الفرد فيها ، وأخذت أعداد الفلاحين المعدمين تتزايد . فبينما كانت نسبة المعدمين من سكان الريف تبلغ نحو ٧٦٪ عام ١٩٣٧ ، نجد أن نسبتهم قد بلغت ٨٠٪ من جملة السكان عام ١٩٥٢ ، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف المصرى ، وخاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن نسبة صغار الملاك ازدادت من ٩٣٪ من عدد الملاك إلى ٩٤٪ فى الفترة نفسها ، ولم تزد ملكية الفرد منهم فى المتوسط عن ١٩,٢ قيراط .

وإذا القينا نظرة على الاحصاءات الخاصة بتوزيع الملكيات الزراعية وجدناها تنطق بالتناقض الكبير بين فئات الملاك أنفسهم الذين لا يمثلون سوى ٢٤٪ من سكان الريف (عام ١٩٣٧) ونحو ٢٠٪ من سكان الريف (عام ١٩٥٢) ، فكبار الملاك بينهم يبلغون نحو نصف المائة أو أقل قليلا يملكون ما بين ٣٨٪ من أراضى مصر الزراعية (عام ١٩٣٧) ونحو ٣٥٪ فيها (عام ١٩٥٢) ، ويبلغ متوسط الملكية الفردية فى هذه الشريحة ١٨١ فدانا (عام ١٩٣٧) ونحو ١٨٦ فدانا (عام ١٩٥٢) . بينما الشريحة الأكثر عددا من الملاك هم صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ويمثلون نحو ٩٤٪ من حملة عدد ملاك الأراضى الزراعية ، ولا يملكون سوى ما يزيد قليلا على ٣١٪ من مساحة الأرض الزراعية ، ولا تتجاوز متوسط ملكية الفرد بينهم ٢١ قيراطا (عام ١٩٣٧) و ١٩,٢ قيراط (عام ١٩٥٢) . وبين شريحة ما دون النصف بالمائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك تكاد تصل نسبتهم إلى ٦٪ من عدد الملاك يملكون نحو ٣٠٪ من مساحة الأرض الزراعية بمتوسط لملكية الفرد نحو ، ١٢ فدانا وحتى بين تلك الغلالة الرقيقة من متوسطى الملاك تبرز التناقضات بين شرائحها العليا وشرائحها الدنيا من حيث العدد ونصيب كل شريحة من مساحة الملكيات الزراعية . فاذا وضعنا فى اعتبارنا نسبة المعدمين من سكان الريف التى تراوحت بين ٧٦٪ و٨٠٪ خلال الفترة ، أدركنا مدى تأثير البنية الاقتصادية على الواقع الاجتماعى فى الريف المصرى عندئذ[١٤] .

ففى اطار التبعية للاقتصاد العالمى الرأسمالى ، والتخصص فى الانتاج الزراعى كانت الأرض الزراعية المجال المتاح لاستثمار رؤوس الأموال ، وخاصة أن الأجانب كانوا يهيمنون على الاقتصاد المصرى من خلال البنوك التى كانت أجنبية تماما (فيما عدا بنك مصر) ، وشركات التأمين والشركات التجارية ، والبورصة ، وشركات التعدين والصناعة كانت غالبيتها مملوكة للأجانب ، فإذا وجد رأس مال مصرى فى تلك المجالات الاستثمارية كان له موقع الشريك الأصغر لرأس المال الأجنبى .

وترتب على اعتبار الأرض مجالا لاستثمار الأموال وليس مجرد أداة للانتاج الزراعى تجمع الأراضى الزراعية ، فى أيدى شريحة ما دون النصف بالمائة من أصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء ، وحرمان المنتج الحقيقى (الفلاح) من أداة الانتاج الزراعى (الأرض) . فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك أو النزوح إلى المدن التماسا للرزق . كما لم يكن هناك مفر أمام صغار الملاك من أن يلجأوا إلى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى ، فيقترضون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى ، وكثيرا ما كانوا يعجزون عن الوفاء بديونهم ، فيسلبون أرضهم ، وينضمون بذلك إلى جيش المعدمين ، أو يستأجرون أرضا من المالك الكبير يفلحونها ويعيشون على فتات فائض انتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الريع .

وبذلك يمكن القول أن السواد الاعظم من سكان الريف المصرى كانوا يشكلون « بروليتاريا ريفية » تعيش عند حد الكفاف أو تحت ذلك الحد أحيانا فى أوقات الأزمات الاقتصادية الطاحنه التى تواترت عل مصر والتى وقع عبؤها على تلك الطبقة البائسة .

غير أن « البروليتاريا الحضرية » لم تكن أحسن حالا ، فقد تأثرت بدورها لما أصاب الصناعة من اتساع وانكماش تبعا للظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد منذ الحرب العالمية الأولى ، فقد حالت ظروف تلك الحرب دون استيراد المواد المصنعة فاتجه المستثمرون الأجانب إلى تصنيع بعض المواد الضرورية فى مصر ، كما أدت متطلبات الحرب إلى اقامة عدد من

الصناعات الصغيرة التى تخدم جيوش بريطانيا ، وإلى تنشيط بعض الصناعات التى كانت قائمة منذ أوائل القرن . وشكلت فى عام ١٩١٧ لجنة حكومية لدراسة أحوال التجارة والصناعة ، فقدمت تقريرا أوصت فيه الحكومة بتشجيع الصناعة وحمايتها . وعلى كل ، كانت الحرب بمثابة حماية جمركية طبيعية ساعدت على ازدهار الصناعة فى مصر ازدهارا نسبيا .

وبانتهاء الحرب ، انتهت هذه الحماية الطبيعية ، وأخذت المؤسسات الصناعية تعانى من الصعوبات الاقتصادية نتيجة انكماش حجم السوق المحلية بانتهاء الحرب ورحيل القوات التى استدعت ظروف الحرب حشدها فى مصر ، وعودة حركة الواردات إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وتدفق المصنوعات الأوربية من جديد على السوق المصرية بأسعار جعلت الانتاج المحلى يعجز عن منافستها فى غيبة الحماية الجمركية . أضف إلى ذلك ضعف القوة الشرائية فى السوق المصرية بسبب تفشى الفقر بين الجماهير المصرية وبقاء الأجور عند الحدود التى كانت عليها قبل الحرب ، وذلك فى الوقت الذى ازدادت فيه تكاليف المعيشة إلى ما يربو على ١٠٠٪ مما كانت عليه قبل الحرب .

وكان من الطبيعى أن تغلق بعض المصانع أبوابها وتعجز عن متابعة الانتاج بينما اتجه بعضها الآخر إلى محاولة خفض نفقات الانتاج عن طريق انقاص العمالة وتخفيض الأجور واطالة ساعات العمل . ولم يكن من المنتظر أن يقف العمال مكتوفى الايدى فى مواجهة هذه الاجراءات فشملت البلاد حركة اضرابات عارمة حركها واقع العمال التعس ، طالبت باصدار تشريعات العمل التى تكفل تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال وحماية حقوق العمال ، ووضع حد لحركة الفصل الجماعى التى انتشرت فى كل القطاعات الاقتصادية تقريبا ، وزيادة الأجور ، وانقاص ساعات العمل ، والاعتراف القانونى بنقابات العمال[١٥] .

وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والحضرى من أبشع الطبقات الاجتماعية معاناة من الأزمة الاقتصادية التى تفجرت فى العالم الرأسمالى فى نهاية العشرينات وامتد آثارها إلى مصر . فقد أدت السياسة التى انتهجتها الحكومة المصرية لمواجهة الأزمة الاقتصادية إلى وقوع موجة من الغلاء الفاحش أثقلت كاهل المستهلكين ، وخاصة الطبقات الفقيرة فى المجتمع . إذ أدت السياسة الجمركية التى فرضتها الحكومة فى فبراير ١٩٣٠ إلى رفع أسعار الكثير من السلع الضرورية ، وحرمان المستهلك من الحصول على هذه السلع من الأسواق الخارجية بالأسعار الهابطة التى خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية . كما فتحت المجال أمام المنتجين والتجار المصريين ــ وخاصة فى ميدان السلع الاستهلاكية ــ لفرض الأسعار العالية والتلاعب بها بالتخزين والاحتكار الضار بالمستهلكين[١٦] . وفى نفس الوقت ترتب على الأزمة الاقتصادية انخفاض فى معدلات الأجور ، إذ يتضح من تقرير هارولد بتلر (خبير مكتب العمل الدولى) أن الأجر اليومى للعامل غير الفنى (مارس ١٩٣٢) كان يتراوح بين ٧ ــ ١٢ قرشا ، بينما أجر العامل الفنى كان يتراوح بين ٢٠ ــ ٣٠ قرشا ، وأجر العامل الحرفى بين ٦ ــ ٨ قروش يوميا ، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش فى الأسبوع[١٧] . أضف إلى ذلك تعرض عمال الصناعة والمرافق العامة للبطالة نتيجة الانكماش الاقتصادى الذى صاحب الأزمة ، وما ترتب عليه من تخفيض حجم العمالة فى تلك المؤسسات .

لذلك حفلت الثلاثينات بالاضرابات والشكاوى الجماعية من قطاعات واسعة ومتباينة من الطبقة العاملة بصورة تلقائية تفتقر إلى التنظيم ، ودارت مطالبها حول اصدار تشريع العمل ، ومواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على الأسعار والأجور ، والاعتراف القانونى بنقابات العمال ، وضمان الحرية النقابية .

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية مصاعب جمة خلال الحرب العالمية الثانية ، فالفلاحون فى الريف كانوا يعانون الكثير ـ على نحو ما رأينا ـ فعمال الزراعة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثة قروش فى اليوم ، ولا يحظون بفرصة عمل دائمة ، وصغار مستأجرى الأراض كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الايجارات الزراعية ارتفاعا لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية ، بل إن حرية التعاقد على الايجارات كانت مفقودة نظرا لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير ، ولم يكن عمال الصناعة بالمدن أحسن حالا من أخوانهم أهل الريف . حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم بسبب كثرة المصانع وورش الاصلاح والصيانة ، سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية ، فانتعشت أحوال من كان يعمل منهم بالمؤسسات المتصلة بالمجهود الحربى التى أضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بمتطلبات الحرب ، فكان انتعاشا استثنائيا ارتبط بالظروف الاستثنائية التى أوجدتها الحرب . وعندما انخفض الانتاج الصناعى فى أواخر الحرب ، بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشارا كبيرا ، وعاد العمال ينظمون حركتهم للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه(١٨) .

وهكذا تفاقمت المسألة الاجتماعية تفاقما كبيرا نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الاجتماعية . ولا أدل على ذلك من استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى للفرد من ٩,٦ جنيه فى العام خلال الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ إلى ٩,٤ جنيه فى العام خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على أساس الأسعار الثابته أى الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار . فاذا أمعنا النظر فى كيفية توزيع الدخل القومى لوجدنا ٦١٪ من هذا الدخل يذهب إلى الراسماليين وكبار الملاك . فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٥٤ بمبلغ ٥٠٢ ملايين جنيه ، ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ ملايين جنيه على شكل ايجارات وارباح وفوائد بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعى فى العام لا يزيد على أربعة عشر جنيها وفق احصاءات ١٩٥٠ . فاذا أخذنا فى الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقى للعامل الزراعى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كما أن متوسط الأجر السنوى للعامل الصناعى لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيها ، أى ثمانية جنيهات أجرا حقيقيا فى العام الواحد .

وهذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على تفاقم المسألة الاجتماعية ، فقد قدرت مصلحة الاحصاء (عام ١٩٤٢) أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة وأربعة أولاد لا يقل عن ٤٣٩ قرشا فى الشهر طعاما وكساء وفق الأسعار الرسمية لا أسعار السوق السوداء التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت . ومع هذا ، فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل فى (عام ١٩٤٢ لا يتجاوز ٢٦٣ قرشا فى الشهر ، أى أن الأغلبية الساحقة للبروليتاريا فى المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاءات بمقدار النصف تقريبا ، أما البروليتاريا الريفية فكانت أسوأ حالا . هذا فى الوقت الذى ارتفعت فيه الارباح الموزعة فى الشركات المساهمة فى مصر من ٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٤٢ إلى قرابة ٢٠ مليونا فى عام ١٩٤٦ ، ذهب أغلبها إلى جيوب الراسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين ، كما ارتفعت ايجارات الأراضى الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٩٠ مليونا عام ١٩٤٥ ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضى الزراعية ، فضلا عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التى انتجتها أراضيهم التى كانت تزرع على الذمة(١٩) .

وترجع تلك الصورة القاتمة التى كانت عليها المسألة الاجتماعة فى مصر ـ عندئذ ـ إلى غياب السياسات الاجتماعية ، فأداة الحكم فى مصر كانت جهاز تسلط واستبداد وليست جهاز خدمات وحماية لمصالح المواطنين جميعا ، والحكام ـ على اختلاف مراتبهم ـ كانوا من كبار الملاك الزراعيين الذين استفادوا من ظاهرة تركز ملكية أداة الانتاج الزراعى (الأرض) فى أيدى

القله ، وكان معظمهم ينتمي إلى تلك العائلات التى كونت ملكياتها نتيجة اكتساب الحظوة لدى الحكام فى القرن الماضي ، وطورت ملكياتها من خلال الاستفادة من الظروف الاقتصادية المتاحة خلال القرن الحالى . وهم رغم توفر الوعي الطبقي لديهم - بصورة غريزية - الا أنهم كانوا يفتقرون إلى الوعي الاجتماعي ، وهى آفة لازمت البورجوازية المصرية على مر تاريخها ، ووصمتها بالأنانية وقصر النظر وعدم القدرة على تبين موطن الخطر على مصالحها ، بل وبقائها فى حالة ترك الحبل على الغارب للتناقضات الاجتماعية لتعصف بالاستقرار الاجتماعي ، وتهدد النظام الذى استفادت منه تلك الطبقة المتسلطة كثيرا . ولو توفر لديها الوعى الاجتماعى المفقود ، لتبنت من السياسات الاجتماعية ما يخفف من وطأة المسألة الاجتماعية ويضمن لها استمرار مصالحها .

ومن عجب أن سلطات الاحتلال البريطاني - وهى تتحمل جانبا كبيرا من مسئولية صياغة النظام الاقتصادى الذى استمر بصورة أو بأخرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - كانت تعى تماما خطورة استمرار ظاهرة سوء توزيع الثروات بين المصريين من زاوية سياسية محضة ، فقد كانت تنظر بعين القلق إلى ما قد يترتب على استمرار تلك الظاهرة من قلاقل اجتماعية قد تتخذ طابع العمل السياسى المعادى للوجود البريطانى فى مصر . لذلك تبنت سياسة ترمي إلى توسيع نطاق الملكيات المتوسطة وتشجيعها وتثبيت الملكيات الصغيرة والحيلولة دون استمرار تفتتها ، فحاولت أن توفر مصادر الائتمان لصغار ومتوسطى الملاك ، وتدخلت بالتشريع فى محاولة لحل مشكلة ديون الفلاحين باصدار قانون الخمسة أفدنه (١٩١٣) . وإذا كانت تلك المحاولات قد باءت بالفشل ، فان ذلك يرجع إلى عدم المساس بالبنية الاقتصادية التى أفرزت الظاهرة المطلوب علاجها ، فتحقيق النجاح لمثل هذه السياسة كان يقتضى فتح مجالات جديدة أمام كبار الملاك المصريين والأجانب لاستثمار أموالهم بعيداً عن الزراعة ، وهو ما لم يفكر فيه الانجليز فى ظل التبعية الاقتصادية ونظام تقسيم العمل الدولى الذى جعل من مصر وحدة انتاج للقطن . وهكذا باءت محاولات الانجليز لتبنى سياسة اجتماعية بالفشل لتناقضها مع البنية الاقتصادية التى ساهم الانجليز بقسط كبير فى اقامتها[٢٠] .

وفيما عدا تلك المحاولة التى تمت على يد الاحتلال البريطانى ، لا نجد اهتماما من جانب السلطات الحاكمة برسم سياسة اجتماعية تهدف إلى تخفيف أعباء الحياة عن عاتق الطبقات الفقيرة فى المجتمع ، وبالتالى التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية ، فترك الحبل على الغارب لرأس المال الزراعى والصناعى دون ضابط أو رابط ، فاذا تدخلت الحكومة بالتشريع كان ذلك لمصلحة الاغنياء وحرصا على مصالحهم ، كما حدث بالنسبة لتدخل الحكومة لتنظيم تجارة القطن خلال الحربين العالميتين والتى أنقذت كبار المزارعين من خسائر محققة كانت ستحل بهم لولا تدخل الحكومة لمصلحتهم .

أما بالنسبة للفقراء ، فلا تتحرك الحكومة الا إذا احتدمت الأمور وهددت بالانفجار أو كادت ، عندئذ تضع النظم التى تفتقر إلى القوة الرادعة التى تضمن تنفيذها لصالح الفقراء ، مثلما حدث بالنسبة للأوامر العسكرية التى صدرت خلال الحرب العالمية الثانية ، ووضعت حدوداً لايجارات الأراضى الزراعية ولكنها لم تنص على عقاب الملاك الذين يخالفونها ، فلم يلتزم بها أحد . ولعل لجان التوفيق والتحكيم التى شكلت عام ١٩١٩ م لفض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال تقدم نموذجا آخر لاستهانة الحكومة بمصالح العمال واهتمامها بمصالح رأس المال ، فلم تكن قرارات تلك اللجان ملزمة لأحد .

كما أن القوانين العمالية التى صدرت فى أواخر الثلاثينات وفى الأربعينات تحت ضغط

الحركة العمالية فيما يخص الأجور وساعات العمل واصابات العمل والتأمين كانت مليئة بالثغرات التى سهلت لأصحاب الأعمال فرص التحايل عليها ، كما أن الغرامات التى نصت عليها فى حالة عدم التزام أصحاب الأعمال بها كانت على درجة من التفاهة شجعت أصحاب الأعمال على خرقها .

وقد يتبادر إلى الأذهان أن السلطة الوطنية عاجزة عن التدخل بالتشريع لوضع السياسات الاجتماعية الواجبة بسبب الامتيازات الأجنبية وضرورة تصديق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على التشريعات حتى تسرى على المؤسسات الأجنبية والملاك الاجانب (وما أكثرهم) ولكن ذلك لم يكن واردا عند صناع القرار فى مصر ، فهناك سياسات كان يمكن رسمها دون المساس بمصالح الأجانب ، ودون حاجة للمرور عبر المحاذير التى تمثلها الامتيازات الأجنبية مثل : تحسين مياه الشرب فى الريف ، ونشر التعليم الأساسى ، والعناية الصحية بالمواطنين ، والعمل على حل مشكلة الاسكان للعمال ، وكلها مطالب رفعتها فصائل مختلفة داخل الحركة السياسية ، ونادت بها أقلام الكتاب الذين كانوا ينشدون الاصلاح ، ورغم ذلك لم تجد صدى عند الحكومة .

ومن يتتبع المناقشات التى دارت فى المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة (مارس أبريل ١٩٤٩) يدرك مدى غياب الوعى الاجتماعى عند النخبة الحاكمة باعتبارها الممثل لمصالح البورجوازية المصرية . ففى محاضرة القاها حامد جوده بك (رئيس مجلس النواب السعدى) امام المؤتمر ، طالب كبار الملاك بتحسين أحوال عمال الزراعة باقامة مساكن صحية لهم كتلك التى يعنون باقامتها لمواشيهم ، وان يهتموا بعلاج الفلاح إذا مرض كما يهتمون بعلاج مواشيهم إذا أصابها المرض .[٢١] وطرح نفس الأفكار فى مجلس النواب فلم يلق أذنا صاغية ، بل كان عرضة للنقد من جانب بعض الصحف الحزبية بدعوى الترويج لمبادىء هدامة .

ونظرة إلى المناقشات التى دارت بالبرلمان أثناء نظر قانون التعليم الأولى (مايو ١٩٣٣) حيث اعتبر بعض النواب أن تعليم أولاد الفقراء « خطر اجتماعى هائل لا يمكن تصور مداه لأن ذلك لن يؤدى إلى زيادة عدد المتعلمين العاطلين ، بل يؤدى إلى ثورات نفسية » ، وطالب بأن يقتصر التعليم على أبناء الموسرين من أهل الريف ، وعبر نائب آخر عن خشيته من أن يفسد التعليم أبناء الفلاحين ، ويجعلهم يعتادون حياة المدينة ، ويخرجون إلى حقولهم بالبلاطى والأحذية ، ويركبون الدراجات ، ويتطلعون إلى ركوب السيارات .

وعندما طرح قانون التعليم الالزامى للمناقشة بالبرلمان (١٩٣٧ ـ ١٩٣٨) تجدد الحديث حول الخشية من افساد التعليم للفلاح ، وعدم جدوى تعليم أبناء الفلاح الجغرافيا والتاريخ بل يجب أن يتعلموا شيئا عن أدوات الزراعة ودودة القطن وكيفية مقاومتها . وأبدى أحد النواب مخاوفه من أن يجد الفلاحين وقد « ارتدوا جلاليب مكوية أو طواقى بالأجور وأحذية ملونة » حتى لا يتحول « أصحاب الجلاليب الزرقاء إلى أصحاب جلاليب مكوية »[٢٢] .

وتكشف تلك المناقشات عن مدى غياب الوعى الاجتماعى عند كبار الملاك المصريين الذى جعلهم يرون ابقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها ، وبالتالى وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خلال وضع مسكنات لها ، فضلا عن التفكير فى الحلول الجذرية .

لذلك شهدت الحقبة الواقعة بين ثورتى ١٩١٩ و ١٩٥٢ بعض مظاهر الرفض الاجتماعى من جانب الطبقات المسحوقة . وإذا كان الفلاحون قد جبلوا على الصبر وتحمل المشاق ، فإن

ضغوط الحياة كانت تدفعهم إلى التمرد على واقعهم الاجتماعي السيىء في صورة هبات تلقائية غير منظمة ، سرعان ما يتم القضاء عليها وانزال العقوبات الشديدة بالمشاركين فيها دون الاهتمام بحل المشكلات التي قادت إلى تلك الحوادث . ولعل افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية ، وإلى الخبرة بالنضال الجماعي والتنظيم ، وغياب الوعي الطبقي بينهم ، يشكل الأسباب الجوهرية لفشل الفلاحين في تنظيم حركة للدفاع عن مصالحهم في مواجهة كبار الملاك ، وهي أسباب يرجع اليها أيضا فشل الهبات التي قام بها الفلاحون في الريف المصري هنا وهناك كلما اشتدت وطأة الظلم الاجتماعي وضاقت سبل العيش أمامهم .

غير أن الطبقة العاملة كانت أكثر قدرة على التنظيم ، وأكثر خبرة بأساليب النضال الجماعي من الفلاحين ، وإن كانوا يفتقرون إلى التنظيم الجيد والقيادة القادرة الواعية (دائما) والوعي الطبقي (احيانا) قياسا بأبناء طبقتهم في المجتمعات الرأسمالية الأوربية ، إلا انهم كانوا أحسن حالا من الفلاحين من حيث التنظيم والحركة . بل كان استمرار تدفق اعداد كبيرة من الفلاحين ـ المهاجرين إلى المدن ـ بين صفوف الطبقة العاملة منذ الثلاثينات يشكل عامل ضعف يحد من فاعلية الحركة العمالية ، ويقلل من قدراتها النضالية .

وقد اتخذ الرفض الاجتماعي عند العمال مظاهر شتى من بينها : تنظيم الاضرابات وحركات الاحتجاج ، واحتلال المصانع ، وتحطيم الآلات . وكانت تلك المظاهر تتخذ شكل الظاهرة المستمرة في أوقات الأزمات الاقتصادية الخانقة مثل مطلع العشرينات عندما سرحت المصانع آلاف العمال بالاسكندرية والقاهرة ومدن قناة السويس ، وانقصت الأجور ، فهب العمال بزعامة اتحادهم العام الذي استطاع أن ينظم حركة اضرابات عامة في المراكز الصناعية الهامة ، واحتل العمال المصانع حتى تجاب مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك نظمت موجة عارمة من الاضرابات في الثلاثينات خلال أزمة الكساد العالمي الكبير شملت المراكز الصناعية الهامة في مصر ، واتسمت بطابع العنف من جانب العمال وأصحاب الأعمال ، وهي الحركة التي انفصلت خلال الحرب العالمية الثانية ، وصدر تحت ضغطها قانون الاعتراف بالنقابات وقوانين عقد العمل الفردي ، والتعويض عن اصابات العمل التي صدرت خلال الحرب .

ولا يعني ذلك أن ظاهرة الرفض الاجتماعي من جانب العمال كانت تقابلها السلطات بالاستجابة التامة لمطالبهم وتقديم التنازلات لهم ، فقد كانت الحركة العمالية تواجه بمختلف أساليب القمع ، ابتداء من حظر الاجتماعات وانتهاء بفض المظاهرات والاضرابات باطلاق الرصاص على العمال ، مرورا بالقاء القادة النقابيين في غياهب السجون ، وفصلهم من أعمالهم ، وتشريدهم وتطبيق قانون المشبوهين عليهم ، ومحاولة استئناس حركتهم باخضاعها لسيطرة البورجوازية .

ولم يأت الاحساس بخطورة المسألة الاجتماعية وبضرورة البحث عن حلول لها من جانب أحزاب النخبة الاجتماعية الحاكمة ، وإنما جاء ذلك الاحساس من جانب بعض الهيئات السياسية ذات الطابع الايديولوجي التي ظهرت خلال الفترة وطرحت أفكارها دون أن تلعب دورا في الهيئات المهيمنة على صنع القرار عندئذ .

وكان « الحزب الاشتراكي المصري » في طليعة تلك الهيئات السياسية التي اهتمت بالمسألة الاجتماعية ، وضمن برنامجه ـ الذي اعلن في اغسطس ١٩٢١ ـ تصورا لحلها . فنص البرنامج على أن الحزب يعمل على « استغلال جماعة لأخرى ، والقضاء على التفرقة بين الطبقات في الحقوق الطبيعية ، وأخماد استبداد المستغلين والمضاربين ، والسعي إلى انشاء مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادىء الاشتراكية الآتية :

١ - توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج العامة لمجموع الأمة .
٢ - التوزيع العادل للثروات على العاملين طبقا لقانون الانتاج والكفاية الشخصية .
٣ - اخماد المزاحمة الرأسمالية .
٤ - اعتبار التعليم حقاً شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا بجعله مجانيا ملزما .
٥ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات فى حالة العجز عن العمل والبطالة .
٦ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة » .

وقد قدم هذا البرنامج أول فكر مصرى لحل المسألة الاجتماعية يتسم بالروح التقدمية ، وان افتقر إلى تحديد وسائل تحقيقه تحديداً دقيقا ، فيما عدا النص على أنه سيعمل على تحقيق مبادئه فالصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعينا على ذلك بانشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ، ونقابات الانتاج والاستهلاك ، والاصلاح التشريعى عن طريق البرلمان ، وبث الدعاية بطريق النشر والخطابة(٢٣) .

وجاءت المساهمة الثانية فى تقديم حلول لجوانب من المسألة الاجتماعية على يد « حزب العمال المصرى » الذى ضمن برنامجه الصادر فى سبتمبر ١٩٣١ النص على استصدار تشريع للعمال على أحدث المبادىء العصرية يشترك العمال فى وضعه ، ويكفل حرية تأليف النقابات والاعتراف بها ، وتحسين أجور العمال ، وتحديد ساعات العمل ، ومجانية العلاج ، والتأمين ضد الحوادث والمرض والتقاعد والبطالة . كما نصت مبادىء الحزب على أنه يعمل على جعل التعليم الابتدائى مجانيا الزاميا لجميع المصريين من الجنسين ، وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة ، والزام الحكومة والشركات بتأسيس مساكن صحية للعمال ، وتشجيع الحركة التعاونية(٢٤) .

وقد نظر « حزب العمال المصرى » إلى المسألة الاجتماعية من زاوية عمال الصناعة والخدمات ، وأغفل أمر عمال الزراعة أغفالا تاما ، كما أسقط من اعتباره جوهر المشكلة المتمثل فى سوء توزيع الثروات ، فلم يشر اليها من قريب أو بعيد ، وهو موقف متكرر عند كل الهيئات السياسية البورجوازية التى أولت المسألة الاجتماعية جانبا من أهتمامها .

ونجد نفس الموقف عند « جمعية مصر الفتاة » التى تناول برنامجها الصادر عام ١٩٣٣ تحقيق العدالة الاجتماعية من زاوية الاهتمام بالفلاح والعمل على محو أميته وتقديم الخدمات الصحية له ، واقامة مساكن صحية مزودة بمياه الشرب النقية ومضاءة بالكهرباء لسكنى الفلاحين ، وتنظيم التأمين الاجتماعى لكل الأفراد فى الأمة ، وتهيئة فرص العمل لجميع الأفراد (٢٥) . وبذلك أغفلت الجمعية جوهر المسألة الاجتماعية ، وهوالتفاوت الكبير فى الثروات وسوء توزيعها واشتداد وطأة الفقر على غالبية المصريين ، وراحت تقدم من خزانة أفكارها بعض المسكنات لمظاهر المسألة الاجتماعية من منطلق مفهوم محدود للعدالة الاجتماعية .

ولم يكن « حزب الفلاح » أبعد نظراً من « مصر الفتاة » ، فأغفل بدوره جوهر المسألة الاجتماعية ، وضمن برنامجه - الصادر فى ديسمبر ١٩٣٨ - تصورا لحلول تتعلق ببعض ظواهر تلك المسألة دون بلوغ جوهرها ، فنص على محاربة الأمية بين صفوف الفلاحين ، والنهوض بمستواهم الاجتماعى ، وتنظيم مساكن لهم ، وتوفير مياه الشرب الصحية لهم ، والقضاء على الأمراض المنتشرة بينهم بنشر الوعى الصحى وتعميم المستشفيات القروية ومحاربة هجرة الملاك وصغار الفلاحين للقرى . كما نص على محاربة الفقر والجوع والبؤس والبطالة بين صفوف الفلاحين ، وذلك عن طريق تحديد العلاقات الانتاجية فى شكل قانون للايجارات والأجور ،

وتعويض الفلاحين عن اصابات العمل ، ومكافآتهم فى نهاية الخدمة وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ، ووضع نظام لفض المنازعات بينهم وبين أصحاب الأملاك ، وتعميم وسائل التأمين الاجتماعى منهم ، وتوسيع نطاق الملكيات الصغيرة ، ونطاق التسليف الزراعى وتبسيط اجراءاته ، وتعميم الجمعيات التعاونية بالقرى واستغلال الأراضى البور وتوزيعها على الفلاحين(٢٦) . وحرص الحزب على تأكيد أن الاصلاح الذى يرمى اليه « يجب أن يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ، ولا يتعارض مع مصلحة المالك » ، بمعنى الوصول إلى حل وسط للمشاكل القائمة بين الطرفين دون أن يؤدى ذلك إلى تحميل المالك أعباء ذات مال ، وهو أمر صعب التحقيق .

وجاءت أفكار « جماعة النهضة القومية » (١٩٤٤ ـ ١٩٤٦) لتقدم حلا متصورا للمسألة الاجتماعية من منظور ليبرالى ، ومن منطلق الوعى الاجتماعى الذى توفر لدى النخبة التى كونت تلك الجماعة . فطالبت الجماعة برفع مستوى الفلاح بنشر الملكية الصغيرة والمحافظة عليها ، وتقييد الملكية الكبيرة ، وتنظيم الايجارات الزراعية ، ودعم الحركة التعاونية فى الانتاج والاستهلاك ، وحماية العمل الزراعى والصناعى بالتوسع فى تشريعات التأمين الاجتماعى ، وتحديد أجور تكفل للعمال حياة مقبولة ، وذلك كله بغرض اقامة توازن اجتماعى يحقق قدرا من الاستقرار الاجتماعى ، وهو توازن لا يتم إلا إذا قدمت الشرائح العليا من البورجوازية تنازلا ـ ولو جزئيا ـ عن بعض امتيازاتها ، ولكن الجماعة ركزت على دور الدولة فى تحقيق الاصلاح الاجتماعى المنشود ولم تشأ أن تلزم البورجوازية المصرية بتقديم التضحيات(٢٧) .

وساهم الماركسيون ـ على اختلاف تنظيماتهم ـ فى تقديم الأفكار التى طالبت بالاصلاح الزراعى وتأميم الاحتكارات الرأسمالية ، وتوسيع دائرة تشريع العمل ليشمل الفلاحين ، وتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية للطبقات الكادحة ، وتحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية ، مع بعض التفاوت فى الطرح والتحليل للمسألة الاجتماعية .

ولكن كل تلك الأفكار الاصلاحية على اختلاف توجهاتها ومنطلقاتها إنما كانت تدق أجراس الخطر ، وتحاول أن تنبه الأذهان إلى صعوبة استمرار الخلل الناجم عن التطور الاجتماعى منذ الحرب العالمية الأولى دون حل ، وتحذر من ثورة اجتماعية لا تبقى ولا تذر . ولكن كل تلك الدعوات ظلت صرخة فى واد ، لافتقار النخبة السياسية الحاكمة من البورجوازية المصرية إلى الوعى الاجتماعى ، وإغراقها فى الانانية ومعاناتها قصر النظر السياسى ، وكان تفاقم المسألة الاجتماعية خطوة واسعة على الطريق إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ثالثا ـ جماعات الرفض السياسى :

واكب نشاط الاحزاب السياسية الليبرالية التى شاركت فى الحياة النيابية والسلطة فى ظل دستور ١٩٢٣ ، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية لعبت أدوارا متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وظلت أثنتان منها تمارسان نشاطا متباينا فى الحجم والتأثير بعد الثورة ، وان كان ذلك خارج اطار الشرعية السياسية .

ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية ، ويأتى فى مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالاحباط الذى عانى منه شباب ثورة ١٩١٩ ، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام ، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقى بالابقاء على جيش الاحتلال البريطانى فى مصر . وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التى لم تغير شيئا من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر . كما أن الواقع الاقتصادى

والاجتماعي الذى عاشته مصر خلال الحرب الأولى وكأن وراء انفجار ثورة الجماهير المصرية عام ١٩١٩ بعد ما بلغت معاناة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة حدا يفوق طاقاتها على التحمل ، هذا الواقع الاقتصادى والاجتماعي لم يتغير بعد الثورة . فقد استحكمت ـ على نحو ما رأينا ـ حلقات الأزمة الاجتماعية : فالفوارق شاسعة بين الملاك والمعدمين ، والبطالة تعض بانيابها جيشا جرارا . من العمال العاطلين ، وظروف العمل وشروطه بلغت درجة كبيرة من التدنى فى غيبة التشريعات التى تحفظ للعمال حقوقهم ، وتعترف لهم بحق التنظيم النقابى والسياسات الاجتماعية مصطلح مجهول فى السياسة المصرية ، وشباك التبعية الاقتصادية تنصب باحكام حول مصر ، فيمتص الأجانب خيرات البلاد ، ويعيشون فيها فى وضع ممتاز ، بينما ظل المصريون غرباء فى بلادهم . فالاستقلال المنشود كان سرابا متبددا على موائد المفاوضات ، والعدل الاجتماعي كان حلما بعيد المنال . ومن ثم شغل الشباب لمصرى المتعلم من ابناء البورجوازية الصغيرة ـ على وجه الخصوص ـ بمستقبل بلاده ، انطلاقا من رفض النظام السياسى الذى أقامه دستور ١٩٢٣ ، وراح يبحث لبلاده عن طريق للنهضة ، فتعددت اجتهاداته فى الاختيار بين نماذج مختلفة أفرزتها توجهات ايديولوجية متباينة بعضها يضرب بجذوره فى تراث الماضى الاسلامى ، وبعضها الآخر يستلهم بعض النماذج التى عرفت طريقها إلى التطبيق فى الغرب . ورغم اختلاف توجهات كل جماعة من أبناء ذلك الجيل من شباب مصر ، فقد اتفقوا جميعا على رفض ما اسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج سياسية واجتماعية ، وسعوا للبحث عن بديل للنظام السياسى الذى وضع أسسه دستور ١٩٢٣ ، وخاصة أن قيادة العمل السياسى (الوفد وغيره من الاحزاب) أغفلت وضع تصور لمشروع نهضوى فى برامجها ، واكتفت بالتركيز على استكمال الاستقلال السياسى عن طريق التفاوض .

أما العوامل الخارجية التى هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الايديولوجية فى مصر ، فتتمثل فى متغيرات الحرب العالمية الأولى فى الدائرة القريبة ـ نسبيا ـ من مصر . وتأتى ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا فى مقدمة تلك المتغيرات التى كان لها صداها فى مصر ، فانكبت نخبة من الشباب المصرى على دراسة الفكر الاشتراكى بغية التعرف عليه ، فى محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية ، وساهموا ـ فيما بعد ـ فى تأسيس « الحزب الاشتراكى المصرى » .

وتمثل التغير الثانى فى استيلاء الفاشيين على السلطة فى ايطاليا عام ١٩٢٢ ، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشى فى أوروبا ومناطق أخرى من العالم حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣ . فجلب التطرف القومى الذى تميزت به الفاشية لب فريق من الشباب المصرى الذى أعجب مما حققته الفاشية من انجازات اقتصادية براقة ، وما صاحب تنظيمها الحزبى من ميليشيات شبه عسكرية ، فأقاموا تنظيما سياسيا استلهم أفكار الفاشية وممارستها السياسية .

أما التغير الثالث ، فتمثل فى الغاء الخلافة الاسلامية على يد كمال أتا تورك عام ١٩٢٤ ، وما تمخض عنه من نتائج ـ فى العالم الاسلامى عامة ومصر خاصة ـ تأرجحت بين مشاعر الجزع والدعوة إلى احياء الخلافة عند البعض ، ومشاعر الارتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر ، وما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة فى التمسك بالتراث وصياغة النظام الاجتماعى على هديه .

ونتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض ، ظهرت تباعا حركات ثلاث هى : الحركة الاشتراكية ، والاخوان المسلمون ، ثم مصر الفتاة ، على يد شباب البورجوازية

الوطنية الصغيرة ، واتخذت قواعدها بين صفوف تلك الشريحة الاجتماعية (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للحركة الاشتراكية على وجه الخصوص)[٢٨] . ولا يتسع المقام هنا لرصد اطار كل حركة من تلك الحركات من حيث التوجهات الايديولوجية والبرامج السياسية التى طرحتها . وبناؤها التنظيمى ، ودورها على الساحة السياسية ، اكتفاء بالقاء نظرة عامة على السمات الرئيسية لها .

فقد اتفت الحركات الثلاث فى استنادها إلى أبناء البورجوازية الصغيرة بالدرجة الأولى ، وخاصة شباب تلك الشريحة الاجتماعية من الطلاب والمثقفين والمهنيين والتجار ومتوسطى الملاك . وجاء انتماء بعض أفراد البورجوازية الكبيرة إلى تلك الحركات استثناء ، كما كان انتماء الطبقة العاملة اليها لا يتجاوز أفراد قلائل ، وحتى الجماعات الماركسية كان وجود العمال فى تنظيماتها محدودا مقارنة بالوجود المكثف لأبناء البورجوازية الصغيرة .

وتجاوزت الحركات الايديولوجية الثلاث الاطار الضيق للعمل السياسى كما حددته الاحزاب الليبرالية ، وهو التركيز على استكمال الاستقلال الوطنى بأسلوب التفاوض ، وأهمال المسألة الاجتماعية . فحاولت تلك الحركات التماس مشروع نهضوى يرتكز على التحرر الوطنى ، ويتجاوز الاطار الضيق للعمل السياسى فى ظل الوفد والاحزاب التقليدية الأخرى ، ومن ثم كان موقفها موقف الرفض لتلك الاحزاب ولأسلوب عملها ، وعدم الرضا بما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج لا تخدم مصالح الجماهير الشعبية التى كان أبناء البورجوازية الصغيرة يعبرون عنها .

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلك ، فالحركة الاشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض ومع بداية أولى حلقاته تعبيرا عن رفض أسلوب نخبة البورجوازية المصرية فى معالجة القضية الوطنية ، وطرحا لمشروع سياسى بديل أبعد مدى وأكثر مراعاة للواقع المصرى ، وحركة الاخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الاسلامية واختفاء شخصية سعد زغلول الكارزمية ، لتبحث عن صيغة لاحياء الخلافة واقامة حكومة اسلامية ، ولتقدم بديلا دينيا اسلاميا للتجربة الليبرالية الوليدة فى محاولة لتقويض أسسها العلمانية (بغض النظر عن مدى نجاحها أو فشلها فى طرح الاطار الجديد) . وحركة « مصر الفتاة » تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية فى اطار الأزمة الاقتصادية العالمية التى طحنت الطبقات الكادحة طحنا وخاصة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة .

وإذا كانت الحركات الثلاث قد اتفقت جميعا فى عدم تمثلها للاطر المرجعية التى استمدت منها أفكارها ، وعدم توصلها إلى صيغة رصينة لمشروع نهضوى يتلاءم مع الواقع المصرى الاقتصادى والاجتماعى ، فمرد ذلك إلى أن قادتها كانوا شبابا بلغوا الحلم وشيكا ، ولم تتوافر لديهم الخبرات النظرية والتنظيمية الضرورية لاقامة مثل هذه الحركات على أسس قويمة ، واستلهموا ايديولوجيات أفرزتها ظروف مجتمعات يختلف واقعها عن واقع المجتمع المصرى ، فتنوا بها دون دراسة كافية . ومن ثم كان التناقض والغموض الذى حفلت به برامجها . وحتى أولئك الذين استلهموا التراث الاسلامى لم يسلموا من ذلك ، فعاشوا عالة على الأفكار السلفية المطروحة من قبل فى ظروف تباينت عن ظروف المجتمع المصرى عندئذ تباينا تاما ، فكانوا بذلك يسيرون عكس حركة المجتمع .

وقد لعبت تلك الحركات التى انطلقت من رفض النظام السياسى الذى اقامه دستور ١٩٢٣ ـ على اختلاف توجهاتها ـ دوراً هاما فى صياغة الافكار والمبادىء الأساسية التى نادت بها ثورة

٢٣ يوليو ١٩٥٢ وعملت على تطبيقها ، نتيجة ما قدمته تلك الحركات للتراث السياسى المصرى من مساهمات فكرية كان لها أثرها فى صياغة أفكار جيل الشباب الذى بدأ وعيه السياسى يكتمل فى أواخر الثلاثينات ، جيل صناع ثورة يوليو ١٩٥٢ .

* * *

وهكذا حددت التطورات التى شهدتها مصر فى أعقاب ثورة مارس ١٩١٩ معالم الطريق إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فقد بلغت أزمة النظام السياسى ذروتها عندما عجز عن تحقيق الأهداف الوطنية التى تطلعت اليها الجماهير المصرية عندما خرجت ثائرة على الاحتلال الأجنبى والظلم الاجتماعي معا ، فظل للانجليز وجود عسكرى فى مصر ، وهيمنة على مقدراتها السياسية ، وظلت الديمقراطية الاجتماعية حلما بعيد المنال عندما تركت المسألة الاجتماعية تتفاقم . وبات واضحا أن النخبة السياسية الحاكمة غير مهيأة تماما لاعادة صياغة الواقع المصرى فى اطار مشروع نهضوى وطنى يحقق أمل الجماهير فى التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى ، وهو ما دارت حوله اجتهادات بعض دعاة الاصلاح وحركات الرفض السياسى حتى قدم الجيش المصرى الطليعة الثورية من الضباط الاحرار التى أطاحت بالنظام السياسى الذى صاغه دستور ١٩٢٣ ، ليحل محله نظام سياسى جديد سعى لتحقيق أمل الجماهير المصرية فى التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى فى مواجهة أعتى التحديات على الصعيدين الداخلى والخارجى .

المراجع :

(١) للمزيد من التفاصيل ، راجع محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ، ص ص ١٥٩ - ١٦١

(٢) راجع : الكسندر شولش ، مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢ ، تعريب د. رءوف عباس ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ١٧٥ - ٢٨١ .

(٣) انظر : أحمد زكريا الشلق ، حزب الأمة ودوره فى الحياة السياسية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ .

(٤) لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص ٢٨١ - ٣٤٨

(٥) عبد الخالق محمد لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، دار العودة ، بيروت ١٩٧٥ - ص ص ١٤٠ - ٢٠٥ ، عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، ص ص ١٣٠ - ١٥٤

(٦) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، مدبولى ، القاهرة ١٩٨٨ ص ص ٣٩٢ - ٣٩٨ ، فادية أحمد سراج الدين : القضية المصرية فى مرحلتها الأخيرة ، ١٩٥٠ - ١٩٥٤ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب القاهرة ١٩٨٧ .

(٧) عبد العظيم محمد رمضان : المرجع السابق ، ص ص ٣٦٠ - ٣٦١

(٨) عبد العظيم رمضان دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٢٢٧ - ٢٢٩

(٩) نفس المرجع ، ص ص ٢٢٩ - ٢٤٠

(١٠) للمزيد من التفاصيل ، راجع : على الدين هلال ، السياسة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ١٠٩ - ١٣٤

(١١) يونان لبيب رزق . الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ص ١٠٤ - ١٣٥ .

(١٢) رءوف عباس : جماعة النهضة القومية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ١١ - ٢٩

(١٣) انظر ، تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ١٩٤٥ .

(١٤) هذه النسب المئوية والتحليل الاحصائى استخرجناه من دراستنا لاحصاءات توزيع الملكيات الزراعية لسنوات ١٩١٤ ، ١٩٣٧ ، ١٩٥٢ الصادرة عن مصلحة الاحصاء والتعداد .

(١٥) رءوف عباس : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ - ١٩٣٧ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(١٦) محمد جمال الدين سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، القاهرة ١٩٥٥ .

(١٧) هارولد بتلر : تقرير عن حالة العمل والعمال فى مصر وبعض مقترحات تتعلق بالتشريع الاجتماعى المزمع اصداره ، القاهرة ١٩٣٢ ، ص ص ١ - ٨

(١٨) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(١٩) نفس المرجع ، ص ص ٢٢١ - ٢٢٣ . وللمزيد من التفاصيل حول الآثار الاقتصادية للحرب العالمية الثانية ، راجع : محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، جـ ٢ ، دار المعارف ١٩٧٢

(٢٠) للمزيد من التفاصيل راجع : رءوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ١٤٥ - ١٦٠

(٢١) جمعية خريجي المعاهد الزراعية : المؤتمر الزراعي الثالث بالقاهرة ، بحوثه وقراراته ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ص ١١٤ ـ ١١٥

(٢٢) عاصم الدسوقي : كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦

(٢٣) رءوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩

(٢٤) نفس المرجع ، ص ٢١٢

(٢٥) انظر ، علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١ ، القاهرة ١٩٨٢

(٢٦) رءوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكي ١٩٣٨ ـ ١٩٥٢ ، المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١٩ ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ١٧٨ ـ ١٧٩

(٢٧) رءوف عباس : جماعة النهضة القومية ، القاهرة ١٩٨٦ ، الفصل الثالث .

(٢٨) حول الحركة الشيوعية في مصر راجع :

- رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٧٥ ، وكتابه : تاريخ المنظمات اليسارية في مصر ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، القاهرة ١٩٧٦ .

- رءوف عباس : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٢٣١ وما بعدها ، وكذلك كتابه : أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية ، القاهرة ١٩٨٨

وحول حركة الاخوان المسلمين ، راجع :

- زكريا سليمان بيومي : الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ، القاهرة ١٩٧٩ .
- محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، ثلاثة اجزاء .
- عبدالعظيم رمضان : الاخوان المسلمون والتنظيم السري ، القاهرة ١٩٨٤ .
- طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٢ .

وحول حركة « مصر الفتاة » راجع :

- علي شلبي : مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٨٢

Jan Kowski , J, P. Egypt's Youug Rebels, Hoover Institution Press, U.S.A. 1975 .

- عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ ، جـ ١ ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ١٧٥ وما بعدها .

- طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٣٨٩ وما بعدها .

سقوط التجربة الليبرالية في مصر

د. يونان لبيب رزق

الشارع السياسى المصرى ، بل والعربى ، يموج بالدعوة للديموقراطية وهى دعوة تصل من بين بعض الأصوات إلى حد الصياح .

ورغم اللجاجة ، ورغم الصياح تبقى المطالبات بالديموقراطية « على الطريقة العربية » من أكثر المطالبات غموضا حتى لدى بعض المنادين بها ، بل نزعم أن الجميع يركبون حصان الديموقراطية ، ولكن إلى اتجاهات مختلفة !

ويبدو الغموض والتباين من هذا الخلط الظاهر بين الشورى والديوقراطية ، بينما تؤكد الدراسة التاريخية أن كلا منهما كان وليد عمر وظروف مختلفة ، كما يبدو من رغبة جامحة من أطراف معينة فى العمل السياسى لتطبيق « ديموقراطية بلا حدود » ومن سعى دائب من جانب قوى السلطة للسماح بهامش من حرية التعبير فيما يمكن تسميته « الديموقراطية المقننة » أو فيما يراه خصوم هذه السياسات « ديموقراطية بالقطارة » . !

ولما كان جانب من الصائحين يرون أن الوضع القائم إنما هو نتاج لثورة يوليو التى يحملونها مسئولية ازهاق روح الديمقراطية التى كانت ، كما يرون ، سوف تؤتى أكلها لو كان رجال الثورة ، وعبد الناصر على وجه التحديد ، قد تركوا لها فسحة من الوقت يصلب فيها عودها ، فتبقى القضية مطروحة للنقاش والدراسة .

وأول ما نستهل به هذه الدراسة محاولة الاجابة على تساؤل ملح مؤداه هل يصلح نظام سياسى افرزته ظروف تاريخية معينة عند شعب من الشعوب للنسخ أو التقليد من قبل شعب آخر ! أم ان لكل شعب خصوصيته ؟ .

تقتضى اجابة هذا التساؤل التعرف أولا على تلك الظروف التى نشأت فيها الديمقراطية الغربية ..

الديموقراطية الغربية شىء مختلف :

رغم استعارة المثقفين العرب لبعض التعبيرات الغربية ومنها لفظة الديموقراطية كنظام يسود فيه حرية التعبير والتعددية السياسية وحق الاقتراع دون اية ضغوط أو ممارسات سلطوية .. رغم ذلك تبقى مثل هذه الاستعارة ناقصة التجربة التاريخية التى أفرزتها فى الغرب والتى صنعت منها ليس مجرد تعبير يردده الناس أو يتشدق به الساسة وإنما منظومة متكاملة تتشكل من مجموعة من المفردات يؤدى الخروج عنها إلى إحداث خلل عام فى السياق التاريخى ، وهو الخلل الذى لا تستقيم معه مسيرة الحياة العامة بين شعوب هذا العالم الذى خاض التجربة مما يستوجب التعجيل بالتصحيح .

لعل هذا الفهم يفسر ذلك الاختفاء الذى لا يبدو مبررا فى العين المصرية لشخصيات سياسية عملاقة فى الغرب ليس أولهم ونستون تشرشل أو شارل ديجول وليس آخرهم الرئيس نيكسون أو المسز تاتشر !

والمفردات التى نتحدث عنها لم تأت من فراغ ، أو من كوكب آخر ، لقد برزت من خلال معاناة طويلة وفرضت وجودها على امتداد التاريخ الأوروبى الحديث وخلال فترة تتجاوز القرون الستة .

بدأ ارساء أول مفردة للمنظومة منذ وقت مبكر ، فى مطلع القرن الثالث عشر ، وفى عام ١٢١٥ على وجه التحديد عندما صدر ما عرف باسم « الماجنا كارتا Magna Carta فى انجلترا والتى أقرت مبدأ « لا ضرائب بدون تمثيل » ، وهو من أهم مبادىء الرقابة الشعبية على السلطة التى تشكل ركنا أساسيا من أركان الديموقراطية .

وتمخر باخرة التاريخ الأوروبى عباب الزمن لتخلف خلال القرون الثلاثة التالية ، أو ما عرف « بعصر النهضة » مجموعة مفردات للمنظومة الديمُقراطية .

المفردة الأولى ذات طابع اقتصادى اجتماعى ناتج عن نشأة الرأسمالية وما صحبها من نمو الطبقة الوسطى التى غيرت موازين القوى الاجتماعية .. فقد انتقل مركز القوة الاجتماعية من النبلاء إلى الطبقة الجديدة التى أصبحت تملك المال بشكله المركز الجديد .

وإذا كانت الطبقة القديمة ـ النبلاء ـ قد عبرت عن نفسها بامتداد العصور الوسطى من خلال هياكل معينة تعتمد على المكانة الموروثة ، فان الطبقة الجديدة سعت إلى بناء هياكل مختلفة تعبر عن « المكانة المكتسبة » التى أحرزتها ، وكان دخولها فى المؤسسات التمثيلية من أهم مظاهر النجاح فى هذا السعى .

ويمثل هذا النجاح عنصرا من أهم عناصر صناعة الديموقراطية ، فمن خلاله أصبحت البرلمانات تضم القوى الفاعلة للشعب ، وهى قوى كانت تسعى طول الوقت إلى اكتساب صلاحيات جديدة مما رسخ من مفهوم « حكم الشعب للشعب » . وهو مفهوم تتم ممارسته من خلال عملية متجددة لم تتوقف فى أى وقت ، طالما استمرت المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية .

المفردة الثانية نتجت عن « حركة الاصلاح الدينى » التى نتج عنها سقوط الكنيسة الكاثوليكية كقوة سياسية وتآكل فكرة « التفويض الالهى » مع هذا السقوط والتى كانت تمثل الغطاء الشرعى لحكام هذا العصر وكان مطلوبا مصدر آخر للشرعية .

ويمكن القول انه قد نشأت علاقة عكسية بين تآكل دور الكنيسة السياسى وتعاظم دور البرلمان على اعتبار أن التمثيل الشعبى الذى تجسده هذه المؤسسة الجديدة أصبح المصدر الجديد للشرعية . ومن هنااكتسبت رسوخا ، وأصبحت تمثل ركنا أصيلا فى الممارسة الديموقراطية .

المفردة الثالثة تمخضت عن « الحركة الانسانية » التى أفرزها عصر النهضة ، وهى الحركة التى غيرت من عقلية العصور الوسطى القائمة على تحقير الانسان والتهوين من شأنه على اعتبار أن الاهتمام به يقود إلى المهالك ويحرمه من « نعيم الآخرة » الى العناية به واحترام آدميته ، وهو احترام ظل يتنامى بمرور الوقت ، وأصبح يمثل ركنا أساسيا من أركان الشخصية الأوروبية[1] .

وإذا كان هذا الاحترام قد صنع أهم عناصر تفوق الحضارة الأوروبية من خلال تمكين

هذا « الانسان » من الابداع ، فان فهم هذه الحقيقة البسيطة قد جعل المساس بأى حق من حقوقه خطأ لا يغتفر . وبالطبع حق ممارسة العمل السياسى فى طليعة هذه الحقوق .

وبينما يرى المؤرخون فى « حركة الاصلاح الدينى » ابنة للحركة الانسانية فانهم يرون فى حركة التنوير التى شهدها القرن الثامن عشر ابنة لحركة الاصلاح الدينى [٢]

وقد اضافت هذه الحركة بعداً هاماً للممارسة الديموقراطية ..

كان من أهم ماخلفته حركة التنوير على الصعيد السياسى إنها قد صنعت « مجتمع الحوار » مثل « مجتمع التسليم » ، وبينما يؤدى النوع الأخير من التفكير إلى القبول بالمسلمات ، فان النوع الأول يجادل ويسعى إلى البحث عن الافضل الذى يمثل لب الفكرة الديموقراطية .

وتتحول الممارسة الديموقراطية فى هذا المناخ من مجرد الاستمتاع بالحريات السياسية إلى أداة لصنع التقدم الانسانى ، وهو الأمر الذى يفسر الحقيقة بأن المجتمعات الأكثر ديموقراطية هى المجتمعات الأكثر تقدما .

وتمر سنون أخرى لتقوم الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر وتتغير مع قيامها الخريطة الاجتماعية على نحو جذرى بنشوء قوى جديدة وعريضة هى قوة العمال وتتفجر صراعات سياسية بين أبناء هذه الطبقة وبين أصحاب العمل يترتب عليها مزيد من ترسيخ الفكرة الديموقراطية ، بدءا من التسليم بحق الاضراب لهؤلاء . وانتهاء بحق تكوين النقابات بكل ما صحب ذلك من قيام هذه المؤسسات بدور فعال فى الحياة السياسية من خلال دعمها أو حتى تكوينها لأحزاب سياسية معينة ، سواء كانت تحت مسمى الأحزاب الاشتراكية أو الاحزاب العمالية ، تسعى إلى استقطاب الرأى العام فى بلادها لتصل إلى السلطة .. الأمر الذى تكرر كثيرا فى غرب أوروبا طوال هذا القرن الراحل [٣] .

وقد صنعت مثل هذه المتغيرات فى النهاية أهم قسمات الديموقراطية الأوروبية .

حرية الانسان فى معتقداته الخاصة والعامة دون أن يسأل عن هذه المعتقدات طالما أنه ليس منها ما يمس حرية الآخرين ، ايجابية فى الممارسة السياسية وراءها الاقتناع الكامل بأن هذه الممارسة سواء تلك الممثلة فى الانضمام إلى جماعة سياسية أو استخدام الحق الانتخابى هو الكفيل بتغيير الحكومات ، وإنه ليس ثمة شىء مقدس أو شخص مقدس ، فالكل قابل للتغيير طالما أن استمرار وجوده يناقض مصلحة الأغلبية التى تعبر عن رأيها عبر صناديق الانتخابات ، الأغلبية هى الفيصل وليس الاجماع فالديموقراطية لا تعرف الاجماع ، وإنما تعرف احترام الاقلية لرأى الأغلبية ، ثم اخيرا تداول القوى العاملة فى الشارع السياسى لمقاليد السلطة ، الأمر الذى تختفى معه ظاهرة حزب حكومة دائم وأحزاب معارضة مؤيدة ، أو حزب أغلبية لا نهاية لأغلبيته وأحزاب اقلية حكم عليها أن تبقى فى هذا النطاق ، الأمر الذى يطول شرحه !

هذه باختصار ابعاد التجربة الديموقراطية فى أوروبا فى العصور الحديثة ، ويتأكد منها انها ليست ديموقراطية اثينا التى استعير منها التعبير ، كما انها ليست ديموقراطية المدينة الفاضلة التى بشر بها المفكرون من أمثال السير توماس مور [٤] فى مطلع العصور الحديثة ، وإن كانت الديموقراطية التى حاول العرب استيرادها ولهذا قصة !

التجربة والفشل :

هذه المزاوجة « العنصر العسكرى » الوافد على الأغلب من الخارج بين جماعة علماء

الدين الذين كانوا يوفرون غطاء الشرعية لهذا العنصر ، والذى استمر طيلة العصور الوسطى فى المنطقة العربية ، واجهت أول تحد لها مع قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر أواخر القرن الثامن عشر ، وما أوقعته من هزيمة بالعنصر العسكرى .

وبينما زعزعت هذه الهزيمة بنيان السلطة ، فقد انعكست فى نفس الوقت باهتزاز المسلمات السياسية القديمة ليحل مكانها شكل من التطلع إلى النمط الاوروبى ، الأمر الذى كان أول من عبر عنه المفكر المصرى المشهور « رفاعة الطهطاوى » الذى عبر عن فهمه للديموقراطية بما جاء فى قوله عن الأمة المصرية بمناسبة قيام مجلس شورى النواب بان الخديو « صار مستوليا على أمة حرة الرأى ، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تجديدها »[٥] .

وتتصاعد الفكرة الديموقراطية أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن التالى . وبعد أن تصدر الحركة الوطنية « مجموعة الافندية » الذين تعلموا فى المدارس المدنية ، وظهر بينهم دعاة أقوياء للديموقراطية فيمن اسموا أنفسهم « جماعة الحربيين » الذين تزعمهم « أحمد لطفى السيد » واتخذوا من « الجريدة » قلعة لهم يشنون منها حملتهم[٦] .

وتصل الدعوة إلى الديموقراطية فى مصر ، باعتبارها الدولة العربية صاحبة السبق ، إلى ذروتها خلال ثورة ١٩١٩ وما تبعها مما تجسد فى دستور عام ١٩٢٣ .

فيمكن توصيف هذا الدستور باعتباره أول وثيقة تقنن الديموقراطية فى العالم العربى .

فهو من ناحية ، أقر بحق الجماعات السياسية فى خوض الانتخابات ، وهو من ناحية أخرى قبل أن تؤلف الجماعة التى تحصل على الأغلبية الحكومة . فضلا عن ضمانات وفيرة قدمها للمواطنين المصريين للتمتع بالحريات السياسية والعقيدية[٧]

غير أن التجربة قد اثبتت أن القوانين وحدها لا تكفى ، فالأهم منها الممارسة .

ومع ما هو معلوم من صدور دساتير فى سائر البلاد العربية تأثرت بدستور عام ١٩٢٣ حتى وصلت إلى بلاد لم يكن يخطر على بال أن يصلها مثل هذا التأثير ، كما حدث فى الكويت عام ١٩٦٨ ، الا أن النتيجة كانت بالنسبة للجميع واحدة تقريبا ، فقد سقطت مع الممارسة . !

جانب من هذا السقوط نتج عن المصادمات المتكررة بين التوجهات الوطنية لأن تعمل هذه الممارسة فى جانب منها على تقليص النفوذ الاستعمارى وهو ما لم يسمح به أصحاب هذا النفوذ فى رسمهم لسياسات دولهم فى المنطقة .

وقد تراوحت الضغوط لوقف نمو « الديموقراطية المصرية » من جانب سلطات الاحتلال بين اعطاء الضوء الأخضر للقصر الملكى للاطاحة بالمجالس النيابية القائمة وبين التدخل العسكرى المباشر التى قادها اللورد اللنبى فى شوارع القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٢٤ ليسقط وزارة الشعب ومعها أول برلمان مصرى تم انتخابه على أسس ديموقراطية[٨] .

جانب آخر نتج عن الميراث الأوتوقراطى للقوى الحاكمة التى لم تخض التجربة التاريخية القائمة على تقديم التنازلات للقوى الشعبية مما يتمخض عنه فى النهاية قبول من جانبها للممارسة الديموقراطية ، ويظل الملك فؤاد نموذجا مثاليا فى تجسيد هذه الحقيقة[٩] .

بيد أنه برغم التسليم بأن جانبا كبيرا من تبعة فشل التجربة الديموقراطية العربية يلقى على الوجود الاستعمارى أو على القوى الحاكمة ، غير أن هذا التسليم يغفل فى رأينا حقيقة هامة .

مفاد هذه الحقيقة أن ما حدث من تلك القوى المعادية للديموقراطية أمر عادى بمنطق التاريخ ، فقد دأبت مثل تلك القوى عن الدفاع عن سلطاتها ولم تكن تقبل التنازل عن تلك السلطات ، إلا تحت ضغوط قوية لا تطيقها ، وهى ضغوط وصلت فى البلدان ذات التجربة الديموقراطية العريقة إلى حد قطع الرقاب .. رقاب المطالبين بالديموقراطية ورقاب الملوك أيضا !

ويقودنا ذلك إلى حقيقة أخرى وهى أنه ابان العصرين اللذين مر بهما الشعب المصرى سار التاريخ بالنسبة لقضية الحرية بشكل عكس المتوقع !.

العصران اللذان نعنيهما هما على التوالى عصر « الحركة الوطنية » ثم عصر « الاستقلال الوطنى » إذ بينما كان مفهوما أو مفروضا أن تبث العراقيل من جانب الوجود الاستعمارى خلال العصر الأول أمام الممارسة الديموقراطية ، فقد كان متصورا أن تزدهر هذه الممارسة بعد زوال هذا الوجود ، وهو الأمر الذى لم يحدث أبدا !

الذى حدث بالنسبة للعصر الأول .. عصر الحركة الوطنية ضد الوجود الاستعمارى ، إن اختلطت هذه الحركة بدعاوى الحرية ، أى أن المطالبة بالحرية لم تتوقف عند مجرد العمل على التخلص من المستعمرين وانما امتدت إلى المطالبة بنظام برلمانى حقيقى يجسد قوة الوطنيين ، وقد رأى هؤلاء أن الديموقراطية وسيلة فعالة لضرب المستعمرين .

ولم تكن القوى الاستعمارية فى موقف تتمكن منه من مواجهة مثل هذه المطالبات ، خاصة وانها كانت تأمل أحيانا أن تؤدى الممارسة الديموقراطية فى شقها السياسى إلى تفتيت الحركة الوطنية وبث الخلافات بين صفوفها ، مع الوضع فى الاعتبار الدعوى الواسعة التى كانت تروج لها بتصنيف رجالات هذه الحركة الى معتدلين ومتطرفين ، حزب الأمة والحزب الوطنى قبل الحرب ، والأحرار الدستوريين والوفد بعد ثورة ١٩١٩ .

أما الذى حدث بالنسبة للعصر الثانى .. عصر الاستقلال الوطنى فهو الأمر الذى يثير الحيرة حقيقة ، وإن كان ابداء الحيرة لا يكفى !

فبدلا من أن تزدهر الممارسات الديموقراطية أخذت معالمها التى كانت معروفة فى العصر السابق فى التآكل حتى اختفت نهائيا .

« فالتعدد السياسى » الذى كان سائدا خلال العصر السابق قد اختفى ليحل محله « الحزب الواحد » ، وتحت مسميات متعددة بدأت بهيئة التحرير فى فترة استكمال العمل الوطنى للتخلص من الاحتلال ، انثنت بعد ذلك إلى مسمى « الاتحاد القومى » ، وهو المسمى الذى ساد وانتعش خلال فترة المد القومى العربى ، خاصة فترة الوحدة مع سوريا ، ثم أخيرا « الاتحاد الاشتراكى العربى » ايماء للتوجه الذى ساد خلال الستينات نحو تطبيق الاشتراكية ، خاصة بعد أن اكتسبت تسمية الاتحاد القومى سمعة سيئة بعد أن شارك عدد من رجاله فى سوريا فى الحركة الانفصالية .

أما « حرية التعبير » فقد أفرغت من مضمونها سواء نتيجة لما مارسته « الحكومة الوطنية » من قبضة قوية على الصحافة ، أو نتيجة لهيمنتها على أدوات الاعلام الأخرى .. اذاعة أو تليفزيون .

ومع سقوط التعددية وتقلص الهامش المتاح للتعبير فإن الركن الثالث من أركان الديموقراطية .. الاقتراع الحر المباشر الذى يأتى بممثلين حقيقيين عن الشعب للبرلمان ، قد فقد كل فاعليته .

وإذا كان هذا الوضع المقلوب يثير الحيرة ، فهو لابد وأن يثير فى نفس الوقت قدرا من التساؤلات ..

وتشير الاجابة على هذه التساؤلات إلى أنه كانت هناك عوامل مباشرة أدت إلى صنع هذه الظاهرة المحيرة ..

عامل من هذه العوامل يعزى إلى أن غياب الوجود الاستعمارى قد استل من نفوس المهتمين بالسياسة أهم عناصر الكفاح التى كان هذا الوجود يلهبها ، وأصبحت التضحية بالروح التى كانت توصف فى العصر الاستعمارى بالاستشهاد توصف فى عصر الحكومات الوطنية بالخيانة !

العامل الآخر ناتج عن تلك « النظرة الأبوية » التى تمتع بها حكام فترة يوليو والتى تجسدت بشكل ظاهر فى شخص عبد الناصر الذى امتدت أبوته ليس الى مصر فقط وانما للعالم العربى كله مما استغلق فهمه بالنسبة للعقلية الأوربية .

والعامل الأخير خلقه ، ثم عززه ، الخطر الذى استمرت اسرائيل تمثله بالنسبة للوجود العربى ، الأمر الذى أوحى لكثيرين أن الوحدة الوطنية يجب التمسك بها أمام هذا الخطر الداهم ، وأن كان هؤلاء قد خلطوا بين المفهوم الديموقراطى القائم على أن ممارسة الحريات لا تنال بحال من متطلبات هذه الوحدة ، وبين تصور أن أى خلاف سياسى قد يؤدى إلى اضعافها !

وبينما تمثل هذه العوامل الأسباب المباشرة للوضع المقلوب ، فإن هناك عوامل أخرى تقدم « الأسباب المتوطنة » ، وهى فى تقديرنا الأكثر خطرا بحكم ديمومتها ، ولها قصة !

اولا : اتساع قاعدة الأغلبية الصامتة ونتائجه :

على طريقة « لا تقربوا الصلاة » آثر الكثيرون من المهتمين بالشئون العامة من المصريين الأخذ بالشطر الثانى من المثل العربى الشهير ورأوا معه أن السكوت من ذهب » !

ومثل هذا السكوت الرهيب أحيانا والمريب فى أكثر الاحيان يفرغ أية تجربة ديمقراطية من أهم فحاويها ، فالديمقراطية التى لا تقوم على مشاركة واسعة من جمهور المعنيين بالشئون السياسية ينتهى بها الأمر إلى احدى نتيجتين ، أما إلى احتكار واسع للقوة من قبل السلطة التنفيذية ، وهو ما يحدث فعلا فى مصر ، وإما إلى اعطاء هامش واسع لحرية الحركة من طائفة ظهرت فى البلاد ، وهى الطائفة التى يمكن أن نسميها « جماعة المنتفعين بالسلطة من محترفى السياسة » .

ولسنا هنا فى مجال القاء مسئولية مثل هذه الظاهرة السلبية على طرف أو على آخر ، فعكس ما هو شائع من أن دور المؤرخ أن ينصب نفسه قاضيا فيحكم ببراءة هذا أو بإدانة ذاك ، فيما يسميه البعض « محكمة التاريخ » وانما ينصرف هذا الدور بعد رصد الظواهر الى محاولة تشخيصها سعيا للوصول إلى بيت الداء واستئصاله إذا أمكن !

ونعتقد أنه بالنسبة لهذه الظاهرة على الأقل فإن العلاج سيكون صعبا وطويلا بحكم تشعب الداء وانتشار السكوت !

سكوت الخائفين !

فى التاريخ المصرى كان العمل السياسى محفوفا بالمخاطر على الأغلب مما دفع الكثيرين من المؤهلين لهذا العمل إلى تجنبه !

أول المخاطر التى واجهها « المتجرئون » على العمل السياسى نتجت عن فهم السلطة لهذا العمل ، سواء كانت هذه السلطة استعمارية أو محلية !

لقد قام هذا الفهم دائما على أحد أساسين : إما أن يتم العمل السياسى تحت مظلة السلطة ، وفى أوقات ارتفاع موجة الحركة الوطنية كأن يسمح بهامش محدود لهذه الحركة يتعرض من يتجاوزها لشتى اشكال مصادرة الحق فى العمل السياسى بدءا من قص الأجنحة ، ومرورا بمصادرة الحريات ، وانتهاء بالالقاء فى السجون .

« قص الأجنحة » حدث من خلال مصادرة الصحف وتعطيلها باعتبارها أهم ادوات التعبير عن الرأى ، ويحفل تاريخ حرية الصحافة فى مصر بفصول من الصادرات حتى أنه يصح أن يطلق معه عليه تاريخ « لا حرية » الصحافة .[١]

ونستطيع أن نزعم أن الفترات القصيرة التى تمتعت بها الصحافة المصرية بحريتها كان يعوق انطلاقها فى ممارسة هذه الحرية فترات التقييد الطويلة التى كانت تلقى بظلالها على اقلام الكتاب فتمسك بأيديهم رغم ما قد يكون متاحا لهم من هامش أوسع يتحركون خلاله .

عرفت مصر ايضا ظاهرة اخرى ، وهى ظاهرة صحافة السلطة ، أو الصحافة التى تهيمن عليها الحكومة ، وتقدم فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى تجسيدا لهذه الظاهرة حين كان معلوما أن « المؤيد » هى الجريدة الناطقة بلسان الخديو عباس حلمى الثانى بينما كان معلوما أن صحيفة « المقطم » هى صحيفة الاحتلال ، وقد استمرت ظاهرة وجود صحف تدعم أيا من جناحى السلطة قائمة حتى جاءت ثورة يوليو وتزرع رجالها بهذه الظاهرة لتجعل كل الجرائد من خلال ما أسمته « تنظيم الصحافة » ناطقة فى مجموعها باسم السلطة ، مما أدى إلى ظهور ما سمى « بالصحافة القومية » وهى ظاهرة فريدة على أى الأحوال !

استفحلت هذه الظاهرة فى عديد من الدول العربية خاصة تلك التى تعرضت لانقلابات عسكرية لم يتردد القائمون بها فى الغاء كل الصحف التى كانت تصدر قبيل الانقلاب ، مما قامت به قبل اقل من عامين الحكومة الانقلابية فى الخرطوم ، أو تعرضت لهيمنة الحزب الواحد مما يجسده البعث العراقى منذ استيلائه على السلطة فى بغداد .

وقد ازدادت هذه الظاهرة استفحالا لتعبر الحدود العربية وتصدر من عواصم غربية صحف جديدة بأموال حكومات عربية خاصة حكومات الدول التى تمتعت بالازدهار النفطى ، بكل ما صحب هذا الازدهار من امكانات اصدار مثل هذه الصحف .

ويعنى استفحال الظاهرة على هذا النحو ، وببساطة ، ان ظلت تسود على صفحات تلك الجرائد « معزوفة واحدة » هى تلك التى تحددها السلطة ، ويقدم مثل هذا الوضع أقوى الأغراءات للعديدين ممن لديهم القدرة على صنع الحوار وخلق الجو الديموقراطى على الالتزام بالسكوت !

واذا كانت الصحافة تمثل احد جناحى العمل الديمقراطى ، فإن الحركة الشبابية ، أو على وجه التحديد العمل الطلابى استمر يمثل الجناح الآخر ، وهو ما حرصت السلطة دائما على الزامه بالسكوت . وبمختلف الوسائل .

مرات محدودة فى التاريخ المصرى هى التى أثرت من خلالها الحركة الشبابية فى دفع عجلة الديمقراطية ، كانت أشهرها حركة الشباب فى عام ١٩٣٥ التى أدت إلى انهاء عهد صدقى[١١] . أشد عهود العداء للديمقراطية ، وإلى عودة العمل بالدستور ، وحركة الشباب عام ١٩٦٨ التى أدت إلى صدور بيان مارس المشهور فى نفس العام والذى تضمن وعودا ، لأول مرة عام ١٩٥٤ ، بمزيد من اطلاق الحريات السياسية ،

باستثناء ذلك فقد تفننت الحكومات المصرية فى قص الجناح الطلابى . وكان من أطرف ما جرى فى هذا الشأن ، القانون الذى أصدرته حكومة محمد باشا سعيد قبل الحرب العالمية الأولى ، بايعاز من دار المعتمد البريطانى بادخال مادتى « السلوك » و « المواظبة » ضمن مقررات الدراسة اللتين كانتا تقضيان إلى الفصل النهائى للطلاب العاملين فى مجال السياسة ![١٢]

واذا كان « بالسلوك والمواظبة » قد أمكن اسكات الجناح الشبابى من العاملين فى الشارع السياسى المصرى قبل الحرب العالمية الأولى فإن فى فترة ما بين الحربين كثيرا ما كان يلجأ فى سبيل ذلك إلى « الشطب النهائى » للطلاب السياسيين من « كشوف المدارس الأميرية والأهلية » مما كان يمثل بالنسبة لأهالى هؤلاء الطلاب كابوسا ينبغى أن ينزاح عن صدور ابنائهم ، وبأسرع ما يمكن !

واذا كانت السلطات فى فترة ما بعد الثورة لم تلجأ إلى مثل هذه الاجراءات القمعية إلا انها اصطنعت وسائل اخرى لاسكات هذه الشريحة الأساسية من المتكلمين ، أو بالأحرى الهائها ، ربما كان نظام الامتحان على فصلين أحدهما ، وربما يقدم هذا الاهتمام المتزايد بلعبة « كرة القدم » والذى يزداد بين الشباب نموذجا للوسيلة الثانية !

* * * *

وعلى درج اخافة الطامحين للعمل السياسى ، صعدت السلطة درجة أخرى . فقبل سنوات غير قليلة ، وتحت دعاوى مختلفة ربما كان أشهرها « تهديد النظام الاجتماعى القائم » صادرت الحكومات فى المنطقة العربية حق التعبير السياسى ، سواء بالقول أو بالفعل ، لفئات عديدة من الراغبين فى ولوج ابواب هذا العمل !

وقد تعددت اشكال هذه المصادرة من عدم الترخيص باصدار الصحف ، أو تعطيل صحف قائمة ، ثم بعدم الترخيص باقامة الأحزاب السياسية ، أكثر من ذلك فقد لجأت إلى « تجريم » اقامة بعض التنظيمات التى رأت الحكومات فى قيامها ما يهددها !

ونتج عن مثل هذا السلوك احدى نتيجتين ، فاما انصراف الراغبين فى مثل هذا العمل السياسى عنه والانكفاء إلى شئونهم الخاصة ، واما اللجوء إلى العمل السرى ، وسواء اختاروا السبيل الأول أو الثانى فإن ذلك كان يعنى حرمان التجربة الديمقراطية من بعض اصواتها . العلنية على الأقل ، مما كان لابد ان يقودها إلى الفشل !

ويمكن الاستدلال على اثر هذه السياسات من ظاهرة خطيرة ، وهى ان جانبا كبيرا من « العمل السياسى الفاعل » فى مصر ظل يقوم اما فى السر أو فى المنافى ، وهو ما ظلت تتعقبه حكومات الثورة بكل همة ونشاط .

لعل الأخطر من ذلك ، وفى مثل هذا المناخ ، أنه حتى اولئك الذين يعملون الى جوار السلطة فى مصر وفى غيرها ظلوا مهددين بفقدان حريتهم ، ليس فقط نتيجة لتغييرهم النظام الذى يعملون

فى ظله ، وانما حتى نتيجة لرغبة مثل هذا النظام فى تبرير اخفاقه فى أى من سياساته والحاجة فى مثل هذه الظروف -إلى « ضحية » يتم تحميلها مسئولية هذا الأخفاق !

بمعنى آخر فإن العمل السياسى وهو يمثل خطرا على المعارضين ، فإنه قد يمثل خطرا ايضا على المؤيدين ، مما قد يدعو الكثيرين إلى النزوع عن الاقتراب من هذا الخطر ، بالمعارضة أو بالتأييد ، ويؤثرون مع هذا ، الأنضمام إلى صفوف الساكتين !

السكوت الحزبى :

ثانى بواعث السكوت نشأ عن « ضعف التنظيمات السياسية » التى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث ..

فقد ظلت قوة مثل هذه التنظيمات مرهونة فى جانب منها بفترة الكفاح الوطنى بكل ما صحب هذه الفترة من اشتعال فى المشاعر وقدرة على التضحية ، وهو الأمر الذى اخذ فى التآكل بعد انتهاء هذه الفترة وما تلاها من تكالب على السلطة بهدف جنى الغنائم ، مما أضعف كثيراً من احزاب الحركة الوطنية واساء غالبا إلى سمعتها .

وبأفول عهد الكفاح والانتقال إلى مرحلة تملك العسكريين للسلطة فى مصر نشأ تنظيم « الحزب الواحد » كما سبقت الأشارة . وهو تنظيم كثيرا ما كان يولد وهو شبه ميت ، وبغض النظر حتى عن مثل هذه الحقيقة ، فإن مثل هذا التنظيم كان يغرى الكثيرين على « السكوت » سواء من المنضمين إليه الذين كان ينحصر دورهم فى تنفيذ التعليمات أو التوجيهات أو ممن عزفوا عن مثل هذا الانضمام وآثروا السكون !

اعقب ذلك مرحلة ثالثة ، سبقت اليها مصر ، وهى مرحلة السماح باقامة تنظيمات سياسية أخرى جنبا إلى جنب مع تنظيم الحزب الواحد الذى تحول ليصبح حزب الحكومة ، وهى تجربة تؤكد حتى هذه اللحظة انها بدورها تؤدى إلى نفس النتيجة .. ضعف التنظيمات السياسية ، سواء حزب الحكومة ، أو احزاب المعارضة .

فالتنظيم الأول يدخل إلى التجربة الديمقراطية بزاد غير ديمقراطى ، أو بالأحرى يخوض عالم التعددية بمنطق ومفاهيم عصر الحزب الواحد ، وهو بالتالى يستمر على نهجه فى عدم الأخذ بلغة الحوار بين كوادره ، وفى انتظار « التوجيهات » ليحدد خطواته ، مما يحول اعضاءه إلى جماعة من الساكتين ، ولا نريد أن نقول الساكتين طالما حققوا المنافع التى يسعون إلى تحقيقها من وراء انضمامهم إلى حزب الحكومة !

أما التنظيمات الأخرى وأن كانت قد بدأت وهى متمتعة بما يمكن توصيفه بقدر من « الحيوية الديمقراطية » ، فإنه مع مرور الوقت ومع تضاؤل الأمل فى المشاركة فى صنع القرار السياسى أخذ كثير من اسباب هذه الحيوية يغيض ، وبدت علامات الهزال تبدو واضحة على تلك الأحزاب ، الأمر الذى لم تعد مؤهلة معه للمشاركة فى الممارسة الديمقراطية واصبح كلام اعضائها اقرب منه الى السكوت !(١٣)

ورغم أن التجربة المصرية التى بدأت منذ أواخر السبعينات تقدم نموذجا عربيا فريدا ، إلا انها فى نهاية الأمر لم تحرض الساكتين . أو نسبة كبيرة منهم ، على النطق من دخلوا التنظيمات السياسية الجديدة أو من بقوا خارجها انطلاقا من الأيمان بأنه ليس ثمة فائدة فى الصياح ، بالتأييد فى صفوف حزب الحكومة ، أو بالتنديد على منابر أحزاب المعارضة !

سكوت الموافقين :

اذا كان السكوت على « المستوى الفردى » له ما يبرره بحكم ما استمرت تستخدمه السلطة من أدوات قهر لا يطيق الفرد مواجهتها ، واذا كان السكوت على « المستوى التنظيمى » له ايضا ما يبرره بحكم النشأة والمسيرة المبتسرة للأحزاب السياسية المصرية ، فإن السكوت على « المستوى المؤسسى » يتطلب تفسيرا .

المستوى المؤسسي هنا نقصد به مؤسسات الدولة ، خاصة تلك المفروض فيها أن تشهد المناقشات الدائمة بالمعارضة أو التأييد مثل البرلمان أو أن تعرف قدرا من التفاعلات السياسية بداخلها مثل الوزارة ، وهو ما لم يحدث لأى من المؤسستين .

صورتان يحتفظ بهما تاريخ البرلمان المصرى باعتباره اعرق مؤسسة نيابية عربية تدلان على مدى تمكن داء السكوت بين اعضائه ، أولاهما : التقطت فى جلسته الأولى عام ١٨٦٦ حين طلب من أعضاء مجلس شورى النواب الانقسام إلى مؤيدين ومعارضين ، فهرع الجميع نحو مقاعد المؤيدين وهم يرددون قولتهم المشهورة « نحن عبيد احسانات افندينا » ، وتأتى الصورة الثانية بعد ذلك بقرن ، عام ١٩٦٧ على وجه التحديد وبعد هزيمة يونيو الشهيرة ، وبعد أن عدل الرئيس عبد الناصر عن تنحيه عن منصبه ، فقام أحد الأعضاء يرقص طربا رغم جرح الهزيمة !

ونظن أن « اليوم » التاريخ البرلمانى أينما وجدت المؤسسات النيابية على الأرض العربية يحفل بمثل هذه الصور تنم عن شيوع روح « موافقون .. موافقون » داخل هذه المؤسسة ، مما يفقدها فحواها الديمقراطى ، ويحول أعضاءها فى النهاية إلى مجموعة من الساكتين واحيانا النائمين !

واذا كان مفهوما أن « السكوت » فى الحياة الحزبية قد ارتبط دائما بتآكل حجم الفاعلية بالنسبة لهذه التنظيمات السياسية ، فنعقد أنه قد ارتبط بالنسبة للبرلمان بنفس السبب . فبينما لم نسمع فى التاريخ البرلمانى المصرى بمجلس نيابى واحد تمكن من أن يسقط حكومة بسحب الثقة منها ، فإن صفحات هذا التاريخ تحفل بنجاحات السلطة التنفيذية فى حل البرلمانات . واحيانا لأسباب شديدة الشخصية !

فضلا عن ذلك فإن نشأة البرلمانات المصرية التى اقترنت بالحركة الوطنية قد تركت بصماتها على المسيرة التاريخية لهذه المؤسسة بعد اختفاء الوجود الاستعمارى بمعناه العسكرى واخذت تبحث عن دور نعتقد انها لم تبلوره حتى هذه اللحظة !

لعل أهم اسباب عدم التبلور غلبة الطابع « الخاص » على الفهم « العام » لدى النسبة الأكبر من اعضاء تلك البرلمانات ، اذ يرى غالبية هؤلاء فى عضوية البرلمان شكلا من اشكال « الوجاهة » أكثر مما هى خدمة عامة ، ويصل الطابع الخاص إلى ذروته بزيادة حجم وجود المستغلين فى المجالس النيابية العربية بما يعنيه ذلك من غياب البرنامج الذى يمثل الجانب العام فى العمل النيابى ، أو بدخول نسبة من هؤلاء تلك المجالس ليس لسبب سوى التمتع بالحصانة البرلمانية لحماية شخوصهم مما يلغى تماما أى هدف عام من وراء هذا الدخول .

وتفقد بذلك المؤسسة الأولى دورها فى بناء الديمقراطية بكل ما يعول على هذا الدور من أهمية ، وتجاريها فى ذلك ، بل وتفوقها مؤسسة الوزارة !

ويندهش الكثيرون من المهتمين بشئون الوطن من هذا الخروج السهل للوزراء من مناصبهم فى الدول الغربية التى مارست الديموقراطية منذ زمن طويل ، وتزداد دهشتهم عندما

يعلموا أن هذا الخروج قد تم فى الغالب لأسباب عامة ، ولعل ما حدث مؤخرا فى الوزارة البريطانية وادى إلى خروج رئيسه الوزراء ، نفسها بسبب الخلاف حول مدى ارتباط بريطانيا بالسوق الأوربية المشتركة يقدم نموذجا لذلك .

تؤكد مثل هذه الصورة أن الديموقراطية لا تنصرف فحسب إلى اعمال السلطة التشريعية بل انها تمتد ايضا إلى السلطة التنفيذية التى يختلف المسئولون فيها ويتفقوا ، ويصل هذا الاختلاف إلى حد التضحية بالمنصب .

وليس الأمر كذلك فى « الديموقراطية المصرية » التى تختفى تماما من هذه المؤسسة ، ولأسباب عديدة ، .

بعض هذه الأسباب ناتج عن النهج اللاديموقراطى فى تشكيل الوزارات المصرية التى يتم اختيار أعضائها تبعا لرضاء السلطة الحاكمة مما يجعلهم أسرى « لجميلها » ساعين إلى استرضائها وتنفيذ « توجيهاتها » خاصة مع ما يدركونه من أن عدم تنفيذ مثل هذه التوجيهات قد تكلف « المنصب » الغالى جدا فى دول العالم العربى .

سبب آخر ناتج عما يكفله دخول هذه المؤسسة فى البلدان العربية من مكانة اجتماعية رفيعة ، واحيانا مكاسب مادية وفيرة ، مما يدفع هؤلاء الداخلين إلى التشبث بالبقاء فيها حتى الرمق الأخير ، ويصبح الخروج منها مع هذا الفهم « محزنة كبيرة » للخارج واصدقائه ، ولا نظن ان الممارسة الديموقراطية يمكن أن توضع فى حساب المتلهفين على الدخول أو القلقين على البقاء !

وبينما كان غياب « العام » وغلبة « الخاص » من أهم دواعى فقدان المجالس النيابية لدورها الديمقراطى فإنه هو ذاته كان السبب الرئيسى لأفتقاد هذا الدور فى المؤسسة الوزارية .

فيلاحظ المراقبون أن الوزراء فى تاريخ مصر يمكن أن يختلفوا على أى شىء الا أن يكون هذا الاختلاف حول « قضية عامة » ويعزى ذلك بالأساس إلى غياب البرامج التى تتشكل الوزارات على اساسها فى الدول الديموقراطية .

ويندرج اعضاء هذه المؤسسة بدورهم فى القطاع العريض الذى يشكل « ابناء الصمت السياسى » فى العالم العربى والذى تفقد الديموقراطية معه اهم اسباب حيويتها نتيجة لاتساع قاعدة هذا القطاع ، الأمر الذى يؤدى إلى وفيات متعاقبة للتجارب الديمقراطية المصرية والتى لا عزاء فيها للساكتين !

ثانيـــا ـ الأمية وآثارها على التجربة :

استمر بعض المعنيين بالتاريخ المصرى يأخذون بعض رواياته مأخذ الخفة دون أن يغوصوا بالقدر الكافى فى دلالات تلك الروايات ، ربما لما قد يسببه هذا الغوص من انكشاف الوجه القبيح الذى قد يحرص الكثيرون على تجنب النظر إليه !

فيما يخص تاريخ الديموقراطية لدينا روايات عديدة نختار منها فى هذه المناسبة روايتين ..

الرواية الأولى عثرنا عليها فى تقرير للسيرالدون جورست المعتمد البريطانى فى القاهرة وممثل سلطات الاحتلال فى مصر ، فقد ازعج الرجل تصاعد المطالبة بالحياة النيابية عام ١٩٠٨ وما شهدته القاهرة من مظاهرات تنادى .. « الدستور يا افندينا .. الدستور يا افندينا » !

دفع ذلك السير جورست إلى أن يطلب من القنصل البريطاني فى طنطا أن يذهب إلى احدى القرى القريبة منها ليستكشف تأثير هذه الدعوة على قلب الريف المصرى ، ولم يمض وقت طويل حتى تقرير القنصل .

جاء فى هذا التقرير أنه قد زار قرية قريبة . وانه خلال جلسته مع عمدتها سأله من بين ما سأله عن رأيه فى الحياة النيابية فانتفض الرجل صائحا « اللهم احمنا من شر النيابة والمحاكم » وطير جورست القصة إلى حكومته مستنتجا منها أن ضعف الوعى فى الريف كفيل بعدم انتشار الدعوى للديمقراطية إلى ارجائه .(١٤)

الرواية الثانية قدمها احمد لطفى السيد ، استاذ الجيل ، فى مذكراته ، فقد خاض الرجل انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ وهو يعتمد على رصيد هائل من الدعوة للديموقراطية على صفحات « الجريدة » التى استمر يرأس تحريرها خلال السنوات الست السابقة ، وقد رشح نفسه فى احدى دوائر المديرية التى كان قد جاء منها .. مديرية الدقهلية التى رشح نفسه فيها ضد لطفى السيد أحد عمد المنطقة الذى اكتسح خصمه ، المفكر المشهور .

وقد اكتشف لطفى السيد فيما بعد ، أن خصمه التجأ إلى حيلة بسيطة تقوم على اقناع الناخبين أن الديموقراطية التى يدعو لها خصمه تقوم على المساواة بين الرجال والنساء فى تعدد الزوجات . أو الأزواج هذه المرة ! ، الأمر الذى دعا المفكر الديموقراطى الشهير إلى التعبير عن المرارة بقوله ، أنه قد حمد الله على أنه لم « يمثل مثل هؤلاء الناس » !(١٥)

ومع ما تشير إليه هذه الروايات من أثر تفشى « الأمية » فى الريف على الوعى « بالديموقراطية » ناهيك عن ممارساتها ، فإن الاحصاءات تشير إلى شىء آخر .

تشى هذه الاحصاءات بحقيقة غريبة تقول ان الاقبال على صناديق الاقتراع فى الريف بدءا من أول انتخابات عرفتها مصر أواخر عام ١٩٢٣ وانتهاء بآخر انتخابات عام ١٩٩٠ قد استمر فى الريف اكبر منه كثيرا فى المدينة ، وكان المتوقع العكس .

وبين ما تقول به الروايات وبين ما تشى به الاحصائيات لا ينبغى ان تضيع الحقيقة التاريخية ، وهى متعددة الجوانب ..

الفجـــــــوة :

حالة « اللا توازن » فى المستوى الفكرى بين اقلية محدودة نالت نصيبا من الثقافة العصرية تدرك معه مفاهيم الديموقراطية وبين اغلبية ساحقة لم تنل مثل هذا النصيب ولا تعى بالتالى مثل هذه المفاهيم خلق فجوة ملحوظة ، ليس فى صفوف المواطنين المعنيين بشئون الوطن العامة ، وانما الأهم من ذلك فى محاولة الأخذ بالمنهج الديموقراطى فى الحياة السياسية ، وهى المحاولة التى اصيبت بانتكاسات عديدة .

صنعت هذه الفجوة من بين ما صنعت ظواهر عدة فى تاريخ التجارب الديموقراطية المحدودة فى الوطن المصرى ، سواء تمثلت هذه التجارب فى اقامة الأحزاب أو تشكيل البرلمانات ، وكانت فى مجموعها ظواهر سلبية ..

ظاهرة أولى بدت فى الطبيعة (القشرية) لجماعات المهتمين بالشئون العامة فى غالب البلدان العربية ، وهى طبيعة كانت تتيح للقوى المعادية للديموقراطية ان تضرب أبناء هذه الفئة كلما عَن لهم تجاوز الخط الأحمر الذى كانت غالبا ما تضعه تلك القوى .

وقد ادركت القوى المعارضة للديموقراطية هذه الحقيقة مما يمكن استخراجه من نفس التقرير الذى كتبه سيرالدون وجرست عام ١٩٠٨ تعليقا على المذكرة التى كان رفعها له القنصل البريطانى فى طنطا فقد جاء فى هذا التقرير بالحرف الواحد ان القضية مع هذا لا تتجاوز أن تكون شكلا من صخب الأفندية الذين يمكن اسكاتهم فى أى وقت »،(١٦) وهو ما حدث فعلا خلال العام التالى باصدار مجموعة من قوانين القمع .

ظاهرة ثانية تمثلت فيما يمكن أن نسميه (رشوة) ابناء هذه الفئة من جانب القوى المعادية للديموقراطية ، وهى رشوة اتخذت اشكالا عدة بين المكافآت السخية والمناصب ذات الامتيازات ، وتبقى هذه الرشوة ممكنة طالما استمرت محدودية هذه الفئة .

الظاهرة الأخيرة تبدت فى (انتهازية) قطاع غير صغير من ابناء هذه الفئة ، وهى ظاهرة ترتبت على سابقتها ، ذلك أنه طالما بقيت احتمالات الرشوة قائمة فإنه تنتعش معها فى العادة الحالة الانتهازية التى تتمثل فيما جرى من عديدين من ابناء هذه الفئة فى تغيير المواقع وظهور « شريحة » بين صفوفها يمكن أن نسميها « جماعة التبريريين » وهى جماعة جعلت كل همها أن تقوم بتبرير اعمال السلطة التى تملك المنح أو الأخذ .

ومثل هذه الشريحة التى تفشت بشكل سرطانى انما تضرب الفكرة الديموقراطية فى مقتل ، ذلك ان هذه الفكرة تقوم على النقد وهو النقيض للتبرير ، ومعنى شيوع الفكر التبريرى مع انتشار هذه الشريحة أنه لا أمل فى صناعة مناخ نمو الديموقراطية .

يترتب على هذه الفجوة أثر سلبى آخر على صناعة الديموقراطية ، ولا نظن اننا نتجاوز الحقيقة كثيرا فى الحديث عن مثل تلك الصناعة فما ينبغى الاعتراف به أن الديموقراطية لا تنزل من السماء وانما هى فى البداية والنهاية صناعة بشرية .

يتمثل هذا الأثر فى تهتك نسيج الأمة على نحو يجد المراقب نفسه معه أنه فى وطن واحد ولكن أمام عالمين ، ولكل عالم منهما مفاهيمه وممارساته المختلفة تفعل بينهما فجوة لا تخطؤها عين .

المشكلة أن عين السلطة فى كثير من الأحوال لا تخطىء رؤية مثل هذه الفجوة وكانت تسعى بكل الوسائل لاستثمارها . وهو استثمار لم تبرأ نظام من القيام به .

فى مصر استثمره ما اصطلح المؤرخون على تسميته بالعهد الليبرالى ما قبل عام ١٩٦٢ ، حين كان يساق ابناء الأغلبية من الأميين خاصة فى الريف للتصويت لنائب يعينه ، واستثمره نظام ما بعد عام ١٩٥٢ بعد أن تم تقنين الفجوة ، واصبح للجماعات الأولى ممثلوها تحت تصنيف « الفئات » بينما صنف ممثلو بقية ابناء الأمة تحت مسمى « العمال والفلاحون » .

وبغض النظر عن مدى حسن النوايا فى هذا التصنيف الذى مازال مقننا فى النظام الانتخابى المصرى حتى هذه اللحظة ، فإنه قبل أن يعبر عن واقع اجتماعى ، فانه يعبر عن معطيات ثقافية .

واذا كان لهذا القانون ما يبرره من ناحية السعى لاعطاء غالبية الشعب المصرى حق التمثيل النيابى ، فإنه تبقى الأمية حائلا سميكا فى مواجهة تحقيق هذا الهدف مهما بلغ من نبله ، الأمير الذى يبدو من سوء ممارسة غالبية هؤلاء لدورهم النيابى بحكم افتقادهم للحد الأدنى من فهم جوهر الفكرة الديموقراطية . فضلا عن ذلك فإن الصورة الكاريكاتيرية التى كثيرا ما يصادفها المعنيون بالتاريخ البرلمانى المصرى تؤكد هذه الحقيقة .

تقوم تلك الصورة على ما يعمد إليه البعض من أبناء الفئة الأولى ، فئة المتعلمين . إلى السعى للانتساب للفئة الثانية ، فئة الأميين مما يبدو فى اصطناع الشهادات التى تصل بهم إلى هذه النتيجة طبقا للقانون . أو حتى إلى خلع الزى المدينى وارتداء اللباس القروى بما يعنيه ذلك من التحول من أصحاب الياقات البيضاء إلى اصحاب الجلاليب الزرقاء .

ويرى المعادون لثورة يوليو . أو حقبة عبد الناصر على وجه التحديد . أن الهدف من وراء هذا النظام انما كان وما زال استثمار الأمية لصالح الحصول على اغلبية مؤيدة فى البرلمانات التى نشأت خلال العقود الأربعة المنصرمة ، ورغم ما يبدو فى هذا القول من وجاهة فانه لم تكن ثورة يوليو وحدها هى التى لجأت إلى ذلك النهج سبقها له آخرون .

استثمار الأمية :

الظاهرة « اللا ديموقراطية » التى تحتضنها صناديق الاقتراع سواء فى مناطق البداوة أو مناطق الزراعة انما تشى بحقيقة خطيرة .

الظاهرة تتمثل فى أن بعض تلك الصناديق تكون الأوراق بداخلها ، وبأكملها ، لصالح نائب بعينه ، دون وجود ولو ورقة واحدة لصالح أى من المرشحين الآخرين ، بمعنى آخر أن يتم انتخاب هذا المرشح بالاجماع وليس الأغلبية .

وبينما تعنى الديموقراطية وببساطة شديدة القبول بالترجيح كنهج لها فان الأوتوقراطية لا تقبل إلا الاجماع . وتعنى مثل هذه الظاهرة أن هؤلاء الذين افرزوها انما استخدموا اساليب عصر للدخول فى عصر آخر مما يشكل قمة التناقض الذى لابد وأن تكون مردوداته بتدمير التجربة بمجملها .

و « الاجماع » الذى تتضمنه بعض صناديق الانتخابات فى جهات بعينها له مدلول آخر هو عدم اللحاق بعد بعصر البرامج ، فالمفاضلة بين مرشح وآخر مفروض أن تتم لا على اساس المقارنة بين الأشخاص ولكن على هدى المفاضلة بين البرامج .

اخطر من ذلك أنه يمكن القول أن هذا الاجماع يشى بحقيقة اكثر مرارة وهى أنه يعنى أن أصحاب هذا الموقف الاجماعي لم يصلوا بعد حتي إلى طور المقارنة بين الأشخاص وانما قبلوا الانسياق على الأغلب وراء اعتبارات خاصة تنتمي فى مجملها إلى مفاهيم وقيم وظروف العصور الوسطى أو ما يمكن تسميته على ضوء طبيعة الدراسة « عصور ما قبل الديموقراطية » !

ولا تأتى مثل هذه الظاهرة من فراغ ..

فهى تأتى فى جانب منها متفقة مع الخريطة الديموجرافية فى كثير من بقاع العالم العربى والتى مازال يغلب عليها الطابع القبلى أو العشائرى . اذ لا يصبح صندوق الانتخاب فى مثل تلك البقاع مكانا للتعبير عن الاختيار الحر بقدر ما يصبح وسيلة للتعبير عن طبيعة الانتماء .

وفكرة الانتماء مقبولة فى الخيارات الديموقراطية على أن تتأسس على وحدة المصالح أو الرؤية السياسية التى يحكمها فى النهاية حق الاختيار ، أما الانتماء من هذا النوع الذى يصنع صناديق « الاجماع » فى التصويت فتحكمه فى العادة « صدفة المولد » وهو معيار من معايير العصور الوسطى .. عصور ما قبل صناعة الديموقراطية كما اسلفنا القول .

واذا كان هذا اللون من الانتماء اللا ديموقراطى تفرزه أوضاع ديموجرافية معينة فإنه يرسخه شيوع الأمية *الأمر الذى* يمنع من الفكاك من مثل تلك الأوضاع .

يلى الخريطة الاجتماعية فى صنع الظاهرة الواقع الاجتماعى سواء كان هذا الواقع متصلا بالأوضاع المادية أو بقيم سائدة قد تكون فى بعض الأحيان أطول عمرا من الأوضاع المادية !

فاينما تشيع الملكية الزراعية الكبيرة المنحدرة فى الاغلب عن اصول اقطاعية تتفشى ظاهرة الصناديق الاجتماعية ، اذ يذهب الفلاحون فى العادة فى تلك الجهات ، أو يذهب بهم ، ليضعوا فى الصناديق الأوراق التى تكون معدة لهم سلفا !

وتأخذ الصورة فى تلك الجهات طابعا مأساويا حين تتعدد الأصوات الباطلة ، فبينما تكون تلك الأصوات فى المجتمعات المتقدمة تعبيرا عن احتجاج عن وضع بعينه تكون فى مناطق الريف أو البداوة العربية تعبيرا عن العجز عن ملء ورقة التصويت ، مما يجسد المدى الذى يمكن ان تقود له الأمية فى عملية ممارسة الديموقراطية !

ومما يثير الدهشة اكثر أنه فى مصر بعد ثورة يوليو ، وبعد أن تم تغيير الواقع الاجتماعى الذى يمنع مثل هذه الظاهرة ، فقد ظلت قائمة بدرجة أو بأخرى فى أكثر من منطقة من مناطق الريف المصرى من خلال بعض القيم الموروثة التى تعطى مكانة خاصة « للأصل » ، وهى قيم تشيع أكثر فى المجتمعات الأمية والتى لا شك أن ابناء الأسر القديمة سعوا إلى استغلالها للعودة إلى اضواء العمل السياسى مما يصح توصيفه باستثمار الأمية !

تبقى بعد كل ذلك من عناصر صناعة ظاهرة « الصناديق الاجماعية » « عقلية القطيع » التى تسوق قوة بشرية بأكملها لتقول نفس القول فى فتحة الصندوق ، وهى باليقين عقلية أمية حتى لو كان بعض اصحابها يعرفون القراءة والكتابة !

وبدون محاولة لتشخيص أصل الداء ، فإن مثل هذه العقلية تتناقض مع امتلاك القدرة على التمييز بين « الصالح » و « الطالح » مما يؤدى فى النهاية إلى دخول البرلمانات العربية بعض اعضاء مكانهم الطبيعى فى السجون ، ليس لآرائهم السياسية بالطبع ، وانما لأعمالهم المشبوهة خروجا على القانون ، ولعل قضية تجار المخدرات ممن يقال انهم قد دخلوا مجلس الشعب المصرى الأخير تقدم نموذجا على ذلك .

فقد يكون صحيحا ما يقال عن تقصير من جهات فى وزارة الداخلية لم تمنع ترشيح هؤلاء ، وقد يكون هاما ما يقال عن خطأ الحزب الحاكم بقبوله ترشيحهم على قوائمه ، غير أن اصبع الاتهام تشير أكثر ما تشير إلى « أمية الناخبين » التى دفعتهم ، ومن خلال « عقلية القطيع » إلى أن يموتوا لمثل هؤلاء ، وبالاجماع فى بعض الصناديق !

عزوف المتعلمين :

فى مقابل ظاهرة « الصناديق الاجماعية » فى المناطق البدوية والريفية تبرز ظاهرة « الصناديق شبه الخاوية » فى المناطق المدنية مما يشكل جانبا آخر من جوانب مأساة الديموقراطية فى تطبيقاتها العربية .(١٧)

ويعتقد الكثيرون أن هذه الظاهرة طارئة فى بلد مثل مصر ، خاصة فيما شهدته الانتخابات الأخيرة (١٩٩٠) ولأسباب تتعلق بسياسات الحزب الحاكم التى أدت إلى انسحاب احزاب المعارضة ، وليس هذا صحيحا على اطلاقه .

فنحن وان كنا نسلم أن تلك السياسات قد لعبت دورا بالفعل ، إلا أن الظاهرة قديمة وقد سجلها ممثلو بريطانيا فى العاصمة المصرية فى ملاحظاتهم على انتخابات أول برلمان مصرى عام ١٩٢٤ . فبينما بلغت نسبة التصويت فى المديريات ٦٧,٣ ٪ لم تزد فى المدن عن ٢١,٥ ٪ ، الأمر

الذى يعنى أن اقدر الناس على فهم الديموقراطية وممارستها هم فى نفس الوقت اكثرهم عزوفا عن هذه الممارسة .[١٨]

وقد يعزى ذلك فى جانب منه إلى أن المتعلمين قد نالوا النصيب الأوفى من اضطهاد السلطة ، اكثر مما ناله الأميون بالطبع بحكم انهم استمروا يشكلون الخطر الحقيقى على هذه السلطة .

ويعزى ايضا إلى تفشى ظاهرة محترفى الانتخابات أو بالاحرى مقاولى الانتخابات ، مما رأى معه بعض المتعلمين أن النزول للتعامل مع صناديق الانتخابات ، بالاضافة إلى أنه لن يكون ذا تأثير كبير فهو بالنسبة لهم تدنى لمستوى هؤلاء ، خاصة وأنه يمكن أن يصيبهم بعض الأذى من اتباع هؤلاء المقاولين مما تكرر مرات عديدة وحفلت به شكاوى هؤلاء فى الصحف فى اعقاب كل جولة انتخابية .

يعزى ثالثا إلى شعور جارف يسود بين صفوف المتعلمين بثقل « تدخل الادارة » فى العملية الانتخابية[١٩] بما يصحب هذا الشعور من يقين بعدم جدوى الذهاب للتعامل مع صناديق الانتخابات فهم يرون أن المسألة محسومة مسبقا وأن أصواتهم لن تقدم أو تؤخر ، سواء ذهبوا إلى مقار اللجان الانتخابية أو تقاعسوا .

ويعزى رابعا إلى ضعف الانتماء الحزبى الذى يفترض أن يكون من اهم الدوافع التى تسوق هؤلاء إلى صناديق الانتخابات ، وباستثناء الدافع الوطنى ابان اشتداد الحركة الوطنية خلال العشرينات ، وباستثناء الدافع الدينى الذى قاد بعضهم خلال الثمانينات ، فإن الدوافع السياسية التى يفترض أن تقودهم كل وقت إلى الصناديق لم تكن أبدا بالقوة التى تصل بهم إلى مقار اللجان !

ويعزى خامسا إلى هذا الضعف الملحوظ فى الوعى السياسى المصرى حتى بين المتعلمين ، وهو ضعف يؤثر على شتى مناحى العمل الوطنى ، ونعنى به غلبة العام على الخاص ، وفى اطار هذه الحقيقة فإن عدم استخدام المتعلمين لحقهم الانتخابى يمكن أن ينظر إليه فى اطار حالة شاملة من العزوف عن « العام » انشغالا « بالخاص » !

اخيرا لعل هذه الظاهرة ناشئة من بين ما نشأت عنه من ذلك الانفصال المعروف فى الشخصية المصرية بين القول والفعل وهى ظاهرة تنسحب على المتعلمين ، ربما اكثر من غيرهم بحكم انهم اكثر الفئات التى تجيد القول ، وتصبح الحركة السياسية فى مصر مع هذه الظاهرة نوعا من « صخب الأفندية » على حد تعبير السير جورست فى مطلع القرن وهو صخب لسوء الحظ لا يتعدى مرحلة الصياح حتى لو تمت دعوتهم إلى عبور هذه المرحلة !

ثالثا ـ خلل الخريطة الاجتماعية وانعكاساته :

الحديث عن الديمقراطية بعد تفريغه من المعطيات الاقتصادية الاجتماعية يصبح من لغو الكلام ، فممارسة الديموقراطية لا تتم فى فراغ أو من قبل افراد قادمين من المريخ ، وانما يقوم بها بشر عاديون لهم همومهم ولهم مصالحهم ايضا !

ولعل الخطأ الذى وقعت فيه التجارب الديموقراطية المصرية على مسار التاريخ الحديث أن القادرين فهموها باعتبارها الطريق إلى استيلائهم على السلطة ، وانهم فى كثير من الأحوال عندما

كان لا يتحقق مبتغاهم كانوا ينقلبون على الديموقراطية ويصبحون من ألد خصومها ، مما أضعف كثيرا من مصداقية هذه التجارب .

حدث ذلك فى مصر ، مما يمكن متابعته بامتداد تجربتها الديموقراطية ..

ديموقراطية أصحاب المصالح الحقيقية !

الخريطة الاجتماعية لمصر بعد أن شقت فكرة الديموقراطية طريقها اليها خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تتضمن مجموعة من الخطوط نتخير الأساسى منها ، والذى انعكس بدرجة أو بأخرى على تاريخ الممارسة الديموقراطية فى البلاد ..

الخط الأول خاص بالطبقة التى كانت قمة الهرم الاجتماعى وهى طبقة كبار ومتوسطى الملاك الزراعيين ، أو من كانوا يسمون بالأعيان والوجهاء والمشايخ ، ويلاحظ على هذه الطبقة قبل ثورة ١٩١٩ أنه قد زاد حجمها نتيجة للتوسع الزراعى الكبير وتوزيع أملاك الحكومة خاصة بعد الاحتلال البريطانى لمصر ، كما يلاحظ أيضا غلبة المصرية عليها بعد أن كانت فى بداية نشأتها تتكون اساسا من الأتراك واليونانيين والأرمن .[٣٠]

الخط الثانى خاص « بالمثقفين » والذين استمروا فى التركيبة الاجتماعية المصرية ، بل والعربية يشكلون فئة متميزة ، فإن ابناء هذه الفئة التى عرفت فى مصر « بالافندية » قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالطبقة السابقة ، طبقة كبار ومتوسطى الملاك ، حتى أن لقب « الأفندى » كان الخطوة الأولى فى طريق مفروض أن يوصل للبكوية أو الباشوية وهى ألقاب كانت تعبر عن اوضاع اجتماعية قبل أى شىء آخر فضلا عن أن العلاقة بين الطبقة والفئة كانت سواء من خلال « الانعامات » التى حصل عليها المثقفون من الولاة المصريين المتعاقبين ، ويقدم رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك نموذجا لذلك ، أو من خلال قدرة هذه الطبقة على ارسال ابنائها ليس فحسب إلى المدارس المصرية بل الى المعاهد العلمية فى اوربا .

الخط الثالث يبرز فيما يسمى « بالبرجوازية » أو الطبقة الوسطى ، وهى الطبقة التى اعطت للديموقراطية فحواها الحقيقى فى أوربا ، إلا انها استمرت فى الخريطة الاجتماعية المصرية ، بل ربما والعربية تمثل اكثر الخطوط شحوبا !

ويعزى هذا الشحوب فى الأساس لتعرض العالم العربى لغزو الطبقة الوسطى الأوربية خلال المرحلة الامبريالية المشهورة ، مما أوقف نموها الأمر الذى أصيب معه بشكل من التشوه الخلقى افتقدت معه الدور الذى كان مفترضا أن تقوم به لتتركه لطبقة الأعيان والوجهاء والمتصلين بهم من الأفندية .

يبقى الخط الرابع وهو وان كان اكثر خطوط الخريطة عمقا إلا أنه كان اقلها تأثيرا فى عملية انماء الديموقراطية ، وهو الخط المتمثل فى طبقة الفلاحين العريضة التى منعتها حواجز طبقية عالية من أى اسهام فى تاريخ الممارسة الديموقراطية مما أفقد هذه الممارسة عمقا مطلوبا لبقاء التجربة على قيد الحياة !

ادت هذه الخريطة إلى انحصار التجارب الديموقراطية المصرية وانحسارها فى نفس الوقت ..

ففى جانب « حرية التعبير » من التجربة فيما بدا فى الصحافة الأهلية التى نشأت فى مصر ستينات القرن التاسع عشر ، فقد انحصرت الممارسة فى مجموعة محدودة من المثقفين ، وكانت أغلبيتهم فى بداية الأمر من غير المصريين .. من الشوام على وجه التحديد .

واذا كان هؤلاء قد قاموا بدور هام فى تعريف جمهور المهتمين من المصريين بالحضارة الغربية بما فيها الفكر الديموقراطى إلا أنهم مع رفضهم لحكم عبد الحميد الاستبدادى فى بلادهم ، وهو حكم السلطان العثمانى (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) الذى هربوا من جوره ، فإنهم لم يكونوا دعاة للديموقراطية فى تطبيقها المصرى . مما أدى إلى تأخر هذه الدعوة إلى العقد الأول من القرن العشرين إلى حين ظهور « اللواء » فى يناير عام ١٩٠٠ ، وأن كانت صحيفة مصطفى كامل الشهيرة قد صرفت جهودها لفترة غير قصيرة للقضية الوطنية دون الاهتمام بقضية الديموقراطية لئلا تسىء للعلاقة مع الخديو عباس حلمى الثانى والتى استمرت حريصة عليها أيما حرص .[٢١]

وفى جانب « التنظيمات الحزبية » تؤكد كل الدراسات الرصينة أن الطبقة الأولى ، كبار الملاك والمتصلين بها من المثقفين ، قد احتكرت القيادة داخل هذه التنظيمات ، واذا كان قادة الحزب الوطنى ، أكبر احزاب المرحلة ، لم يتحدثوا كثيرا عن هذه الحقيقة حرصا على شعبيته فإن الحزب التالى له وهو حزب الأمة لم يتورع قادته عن التباهى بها وقد فسر فيلسوفه . الأستاذ أحمد لطفى السيد ، هذا بقوله أن زعماء الحزب من وجهاء واعيان الأمة هم « أصحاب المصالح الحقيقية » الأمر الذى يسوغ لهم ، دون غيرهم ، التصدى للعمل السياسى دفاعا عن مصالحهم التى هى ، فى رايهم ، مصالح الأمة ![٢٢]

وفى جانب « المؤسسة البرلمانية » احتكرت نفس الطبقة ايضا العضوية . الأمر الذى استمر على تعاقب اشكال وادوار هذه المؤسسة ، مجلس شورى النواب أو مجلس نواب أو مجلس شورى القوانين أو جمعية عمومية أو جمعية تشريعية ، ووصل الأمر إلى أن كانت أهم الشخصيات فى تاريخ تلك المؤسسة من فطاحل كبار ملاك الأراضى مثل : محمد سلطان باشا ابان الفترة السابقة على الاحتلال البريطانى ، ومحمود سليمان باشا فى الفترة اللاحقة عليه ![٢٣]

وبينما تشير هذه الحقيقة إلى استئثار طبقة كبار الملاك بالعمل السياسى فانها تشير فى نفس الوقت إلى أن دور الطبقة العريضة ممثلة فى الفلاحين لم تكن تملك سوى أن تكون الأداة لتحقيق طموحات هؤلاء السياسيين خاصة بتوصيلهم إلى مقاعد المجالس النيابية حيثما تطلب هذا الوصول أصوات هؤلاء أو مندوبيهم !

وكان متوقعا أن يتغير هذا الوضع بعد ثورة ١٩١٩ بكل ما عرفته من مشاركة من يمكن أن نسميهم « بالعناصر الخاملة » فى الحركة الوطنية ، الفلاحون فى الريف أو العمال فى المدن ، ولكن ليس كل ما يتخيله الحالمون الثوريون يمكن أن يحدث !

الفقراء لا يحكمون !:

الثورات الوطنية من قبيل ثورة ١٩١٩ قد تحدث تغييرات جذرية فى الوضعية السياسية ولكنها فى العادة لا تحدث نفس الأثر فى الواقع الاجتماعى الذى يتطلب تغييره وقتا طويلا ، وهو التغيير الذى يصنع معطيات سياسية لا العكس .

تأسيسا على هذا الفهم ، فإنه يمكن القول أن توزيع الأدوار حتى فى تلك الفترة التى اصطلح على تسميتها « بالعمر الليبرالى » استمر قريب الشبه بما كان قائما قبل الثورة .

فقد بقيت اللعبة الديموقراطية ، فى الصحافة من حيث التمويل وتوجيه السياسات على الأقل ، وفى الأحزاب من حيث القيادة ، وفى البرلمان من حيث العضوية ، بقيت اساسا فى ايدى نفس الطبقة .[٢٤]

واستمر دور الطبقات العريضة . الفلاحين فى الريف والعمال فى المدن ، هامشيا .. نفس الدور الذى يقوم على التوصيل من الباب إلى الباب . توصيل ابناء الطبقة الأولى من باب الدائرة إلى باب البرلمان، ويتم مثل هذا التوصيل فى العادة على الأكتاف !

واذا كانت ثورة ١٩١٩ قد احدثت تغييرا فى اللعبة الديموقراطية فقد كان هذا التغيير محدودا بالسماح لبعض العناصر من ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة التى لعبت دورا لا يمكن انكاره فى الأحداث الثورية بالمشاركة فى اللعبة ويقدم كل من محمد نجيب الغرابلى ومحمود فهمى النقراشى نموذجا على ذلك .

بيد أن هذا السماح كان محدودا فى حجمه . من جانب وفى تأثيره من جانب آخر حيث جرت العادة على هضم هذه العناصر فى الطبقة الحاكمة .. طبقة كبار الملاك من البكوات والباشوات .

تغيير آخر لم تحدثه الثورة وانما احدثته التطورات الاقتصادية وهو التغيير الذى تمثل فى دخول ملاك الأراضى الزراعية إلى مجال الأعمال الصناعية والتجارية : الأمر الذى ترتب عليه الهيمنة على الطبقة العاملة فى المدن بعد السيطرة على الفلاحين فى الريف والذين شاركوا زملاءهم الفلاحين فى توصيل الطبقة اياها من الباب للباب . فمن يملك اعطاء رغيف الخبز هو فى العادة الذى يقرر مصير تذكرة الانتخاب !

ربما كان التغيير الذى خلخل من أصول اللعبة الديموقراطية التى وضعها البكوات والباشوات قد حدث بعد أن زاد حجم الطبقة الوسطى الصغيرة وتصاعدت طموحاتها إلى الحد الذى لم يصبح ممكنا معه الاستمرار فى استيعابها فيما بدا فى اعقاب الثورة .

وبينما نشأت الطبقة الوسطى الصغيرة فى الغرب من أصحاب المشاريع الصغيرة بالأساس فإن العمود الفقرى لأبناء هذه الطبقة فى مصر قد قام على متوسطى وصغار الموظفين سواء فى « الميرى » أو فى خارجه .

وقد ارتبطت هذه النشأة المصرية بانتشار التعليم الحديث والإقبال الكبير الذى لقيه من قطاعات كانت تتهيب الاقتراب منه فى بداية الأمر ، وهو تهيب تحول فى أواخر القرن التاسع عشر إلى قبول ثم فى القرن الذى يليه إلى اقبال !

وبدا التخلخل فى معادلة الديموقراطية التى كان قد وضعها كبار الملاك من اتساع قاعدة هذه الطبقة الفاهمة لطبيعة اللعبة بحكم ما تلقته من نصيب من التعليم ومن عجز عن ايجاد مكان مناسب لها فى صفوف الحكام .

وزاد هذا التخلخل استحكاما خلال الثلاثينات والأربعينات عندما انتظمت هذه الطبقة العريضة فى جماعات سياسية جديدة هى التى اصطلح على تسميتها « بالجماعات الأيديولوجية » السلفى منها ممثلا فى الأخوان المسلمين والمتأثر برياح الفاشية التى اجتاحت أوربا ممثلا فى مصر الفتاة أو المعتنق للماركسية ، خاصة إبان الحرب الثانية وفى اعقابها وبعد أن برز الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مجسدا فى الشيوعيين ..

ويبدو استحكام التخلخل فى المعادلة الديموقراطية الناتجة عن بروز هذه التنظيمات المعبرة عن نمو الطبقة الوسطى الصغيرة من مجموعة من الحقائق التاريخية يمكن ترتيبها على النحو التالى :

١ ـ انتقال السيطرة على الشارع السياسي المصرى لهذه الجماعات السياسية الجديدة خاصة بعد أن انسحب ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة أو أغلبهم من صفوف احزاب كبار الملاك وانضموا للجماعات الجديدة .

٢ ـ رغم هذا الانتقال فقد ظلت ابواب ديموقراطية الباشوات والبكوات موصدة أمام هؤلاء مما يبدو فى انعدام تمثيلهم على وجه التقريب فى المؤسسة النيابية مما أوصل التجربة إلى طريق مسدود !

٣ ـ امتداد هذا المنع من اغلاق ابواب المؤسسة البرلمانية إلى مصادرة حرية ابناء هذه الطبقة فى العمل السياسى مما أدى إلى أن تعرف مصر خلال الاربعينات ظاهرة المعتقلات ، فضلا عن انتشار ظاهرة العمل السرى . ولأول مرة تنشأ هذه الظاهرة الأخيرة عن اسباب خاصة بالعجز عن ممارسة حق التعبير السياسي بعد أن كانت موجودة من قبل لأسباب تتعلق بالمقاومة الوطنية للوجود الاستعمارى .

٤ ـ بلغ هذا التناقض مداه فى محاولة ابناء الطبقة لغزو الأحزاب الكبيرة والالتفاف حول الأبواب الموصدة فيما بدا فى الجماعة المعروفة باسم « الطليعة الوفدية »[٣٥] ذات التوجهات اليسارية وبينما رات جماعة كبار الملاك فى الحزب إمكان استخدام هذه الجماعة كأداة لتحقيق سياساتها « الديموقراطية » فقد تصور ابناء هذه الجماعة انهم قادرون على الاستيلاء على قيادة الحزب الكبير مما احدث صراعا عنيفا بين الطرفين حتى أنه يقال أنه لما صودرت جريدة « الوفد المصرى » الناطقة بلسان هؤلاء استقبلت بعض قيادات الحزب من كبار الملاك هذا القرار الحكومى الذى بدا فى ظاهره معاديا للوفد .. استقبلته بارتياح .

وبوصول التجربة الليبرالية إلى هذا المأزق كان التغيير محتوما فيما حدث حين تحركت طلائع ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة من الجيش واستولت على السلطة فى يوليو عام ١٩٥٢ مما أدخل تاريخ الديموقراطية فى مصر فى مرحلة جديدة !

الحكم باسم الفقراء !:

بعيدا عن الهجوم الذى لقيته الحقبة الناصرية لتنكبها طريق الليبرالية بمفهومها الذى كان سائدا قبل يوليو ١٩٥٢ ورفعها لشعار « رغيف الخبز قبل تذكرة الانتخاب فإن الاكتفاء بتصوير نجاح عبد الناصر فى مصادرة التجربة الديموقراطية باساليب القمع التى اتبعها حيال معارضيه لا يكفى !

فـ « المعارضون » الذين كانوا يقودون التجربة قبل الثورة كانت قد افلست تجربتهم . ثم ما لبث النظام الجديد أن تحول اليهم ليقص اجنحتهم الاقتصادية من خلال تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي فحطوا على الأرض عاجزين عن المقاومة .. لفترة على الأقل !

فـ « المعارضون » الذين كانوا يتوقون إلى الاشتراك فى التجربة من ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة ، اعتبر النظام الجديد نفسه ممثلا لهم ولم ير ثمة حاجة لمشاركتهم فى السلطة إلا بالقدر الذى يسمح لهم به ، وقد قبلت الشريحة الأكبر من هؤلاء هذا الوضع ومن لم يرض به منهم كان عليه أن يبقى فى « الظل » ، سواء كان هذا الظل بالبقاء فى البيت أو بالاستبقاء فى المعتقل !

وليس من شك أن « الكاريزما » الهائلة التى حظى بها الزعيم فضلا عن السياسات التحررية التى أرضت المشاعر الوطنية لأبناء هذه الطبقة قد جعلت اغلب ابنائها يقبلون بالبقاء فى

مقاعد المتفرجين مما وضع الطبقة الوسطى الصغيرة « فى حالة سكون بامتداد الحقبة الناصرية ، وأن كانت قد بدت عليها بعض اعراض التململ فى أواخر تلك الحقبة خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ !

تبقى الطبقة العريضة من الفلاحين والعمال والتى استفادت على نحو ملحوظ من السياسات الاقتصادية للثورة الأمر الذى شعرت معه بصواب شعار « رغيف الخبز قبل تذكرة الانتخاب » والذى قبلت معه ألا تلقى بالا للممارسات الديموقراطية السابقة التى لم يكن للفقراء مكان فيها والذين حكم عبد الناصر باسمهم !

واذا كان تثبيت الخريطة الاجتماعية قد امكن معه تغييب اللعبة الديموقراطية بكل ابعادها التعددية فى الصحافة والأحزاب والبرلمان فإنه لم يمكن الاستمرار فى ذلك بعد غياب عبد الناصر واتباع خلفه سياسات اقتصادية مختلفة تمخضت عن تغييرات عميقة فى خطوط الخريطة .

ترتب على هذه السياسات التى اتبعت فى السبعينات والتى عرفت « بالانفتاح الاقتصادى » ظهور قوة اجتماعية جديدة من الرأسمالية غير الانتاجية التى أصبحت تشكل خطا من أعمق خطوط الخريطة .

ولم تكن هذه القوة بكل الروافد التى جاءت منها يمكن أن تقبل بمقاعد المتفرجين ، فقد كان عليها أن تنزل للميدان لتدافع عن مصالحها غير المشروعة أحيانا !

على الجانب الآخر من الخريطة فقد أدت السياسات الناصرية إلى اتساع رقعة « الطبقة الوسطى الصغيرة » خاصة ما اتصل من تلك السياسات بمجانية التعليم واقامة الجامعات الاقليمية والاتساع فى القطاع العام وتوظيف الخريجين فيما عرف « بالقوى العاملة » مما أدى إلى انضمام جحافل من أبناء الفلاحين والعمال لتلك الطبقة .

فضلا عن ذلك فقد انتهى مع هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ عصر قبول أبناء هذه الطبقة بتسليم القيادة « للزعيم الملهم » ، وازداد تآكل الثقة فى القيادة السياسية فى أعقاب حرب أكتوبر وما استتبعها من تفاهم مع من كانوا يرونهم أعداء الوطن ، ولا تأتى سمعة « كامب دافيد » السيئة عند هؤلاء من فراغ ، خاصة بعد أن استشعروا أن تلك السياسات قد أضرت بشئونهم الحياتية أيما أضرار .

وكان من الطبيعى أن يترتب على هذين المتغيرين الأساسيين استقطاب حاد فى خطوط الخريطة انعكس على التجربة الديموقراطية الجديدة .

وتشير هذه الانعكاسات فى مجموعها إلى طبيعتها السلبية .

فهى من ناحية قد دفعت إلى ساحة العمل السياسى بعدد من أصحاب الثروات غير البريئة وعلى مختلف المستويات .

على المستوى الحزبى تصدر هؤلاء بما يملكونه العمل الحزبى ليس فى حزب الحكومة فقط وانما فى أحزاب المعارضة الرئيسية ، الوفد أو الاخوان المسلمين ، وربما كان « التجمع » الحزب الوحيد الذى لم يتمكن هؤلاء من احتلال مكانة فيه بحكم تناقض الأهداف .

وعلى المستوى البرلمانى فقد نجح هؤلاء ومن خلال امكاناتهم المادية المتعاظمة فى دخول مجلس الشعب بشكل ملحوظ منذ أواخر السبعينات . ولعل الروائح الكريهة التى انبعثت فى أعقاب الانتخابات الأخيرة برشوة القضاة أو بدخول تجار المخدرات للمجلس انما تنم عن أثر

دخول « الطبقة الحديثة الثراء » فى ساحة اللعبة الديموقراطية والتى يعتقد أبناؤها أن كل شيء قابل للشراء بدءا من أصوات الناخبين وانتهاء بذمم رجال الادارة والقضاء !

على الجانب الآخر فقد أعيدت الأوضاع بالنسبة للطبقة الوسطى الصغيرة إلى ما كانت عليه قبل ثورة ١٩٥٢ بتهميش دورها فى التجربة الديموقراطية الراهنة وهو أمر ليس من السهل أن يقبلوه خاصة بعد المتاعب الاقتصادية التى كابدوها والتى دفعت مجموعة منهم إلى نهج سبيل التطرف ، والتطرف الدينى بالذات بكل معطياته اللاديموقراطية مما يمكن أن يقود التجربة فى مجملها إلى حتفها وتأجيل اللعبة الديموقراطية إلى أجل غير مسمى !

نخرج من كل هذا بأن ما يرتئيه البعض عودة لليبرالية انما تحمل معها كل عيوب التجربة الأولى وربما أسوأ بحكم النمو الطفيلى والسرطانى فى نفس الوقت لتلك الطبقة التى تسعى باصرار إلى توظيف الديموقراطية لمصالحها التى تحيط بها الشبهات من كل جانب !

الحواشى :

(١) السيد رجب حراز ، عصر النهضة ـ دراسة فى الحضارة الأوربية .
(٢) Hazard, P. European thought in the Eighteenth Century
(٣) Birnie, A; An Economic History of Europe 1760 - 1939
(٤) السيد رجب حراز ، المصدر السابق .
(٥) رفاعة رافع الطهطاوى ، مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية ، الباب الخامس ـ الفصل الرابع .
(٦) احمد زكريا الشلق ، حزب الامة ودوره فى السياسة المصرية .
(٧) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ .
(٨) يونان لبيب رزق ، السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ١٨٩٩ ـ ١٩٢٤
(٩) سامى ابو النور ، دور القصر فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦
(١٠) خليل صابات ، سامى عزيز ، يونان لبيب رزق ، حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤
(١١) يونان لبيب رزق ، حوادث ١٩٣٥ على ضوء الوثائق البريطانية .
(١٢) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤
(١٣) يونان لبيب رزق ، الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤
(١٤) F.O. 407/172 No. Gorst to Grey Aug. 1908
(١٥) احمد لطفى السيد ، قصة حياتى .
(١٦) F.O. 407/172 Op. Cit
(١٧) مع استبعاد شبهة التزوير استمرت الدوائر الانتخابية فى المدن المصرية لا تحظى بالقدر المعقول من اقبال الناخبين .
(١٨) F.O. 407/197 No. 107 Scott to Curzon Oct. 19, 1923
(١٩) وهو تدخل قديم بدا منذ انتخابات مارس ١٩٢٥ حين كان اسماعيل صدقى وزيرا للداخلية واستخدم كل الضغوط الادارية لانجاح مرشحى حزب الاتحاد .
(٢٠) رءوف عباس حامد ، الملكيات الزراعية الكبيرة واثرها فى المجتمع المصرى ١٨٣٧ ـ ١٩١٤
(٢١) ارثر جولدشميت (ترجمة فؤاد دوارة) ، الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل ـ محمد فريد) .
(٢٢) احمد زكريا الشلق ، مصدر السابق .
(٢٣) سعيدة حسنى ، المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .
(٢٤) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢.
(٢٥) اسماعيل محمد زين الدين ، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢

قيــادة ثورة يوليو(*)

د . عبد الخالق محمد لاشين

(*) اعتمدت هذه الدراسة على معظم الأدبيات والكتابات التى صدرت بالعربية وبعض اللغات الأخرى حول فترة الدراسة وموضوعها ، وهى تشكل سيلا متدفقا لا يتوقف او ينقطع .

بانطواء صفحة النصف الأول من القرن العشرين واستشراف مصر نصفه الآخر ، بدا واضحا ان مشكلات مصر القومية وازمتها الاجتماعية المتفاقمة تتجه نحو طريق مسدود ، ولعل مرد ذلك إلى أن تجربة مصر الليبرالية ، التى تعد أحد أهم منجزات ثورتها الشعبية الكبرى لعام ١٩١٩ ، خلال ثلث القرن الذى أعقبها قد ثبت قصورها إن لم يكن عجزها عن مواجهة تلك المشكلات والأزمات التى ازدادت حدةً بفعل عوامل كثيرة ومتداخلة ، لعل بعضها يكمن فى جوهر النظام الذى انتهجته مصر ونعنى به النظام الليبرالى ذاته ، كما قد يرد بعضها الآخر إلى طبيعة التجربة المصرية وما شابها من قصور واضح سواء بحكم وجود قوة احتلال أجنبى على أرضها سحبت لنفسها حق المشاركة السياسية حتى عند قمة السلطة سواء من وراء ستار أو بشكل مباشر ، بلغت جرأته أحيانا إلى حد التدخل المسلح لفرض إرادته . كما قد ينسب إخفاق تلك التجربة الليبرالية لذلك إلى طبيعة وشكل وممارسات الأحزاب المصرية التى شاركت فى اللعبة الليبرالية ، فمن خلال نظرة موضوعية يمكن أن نضع القوى الحزبية التى شاركت فى صخب الحياة السياسية ـ على اختلافها ـ فى سلة واحدة ـ مهما بدا لنا على السطح من تفاوت بينها ، سواء من حيث الأصول والتراكيب الاجتماعية التى أفرزت قياداتها وكوادرها ، أو من حيث البرامج والتوجهات السياسية والاجتماعية التى طرحتها ، بل وربما كذلك من حيث الممارسات والأساليب الحزبية والسياسية التى سلكتها أو سعت للتعبير عنها .

ولقد يضاف إلى ما سبق من عوامل اخفاق التجربة ، أن مشكلات مصر الاجتماعية قد تفاقمت بشكل بلغ حد الخطر : تزايد « سكانى » مستمر ، وقصور «تعليمى » مع انتشار للجهل والأمية بنسب بات من العسير السيطرة عليها ، وعجز واضح عن حل مشكلة الفقر والغنى بغرض تقريب الهوة بين الفئات والطبقات مما نجم عنه المزيد والمزيد من الاستقطاب الاجتماعى ، فضلا عن القصور الشديد فى خلق فرص جديدة للعمل أمام الأفواه المتدفقة ، مع خلل كبير فى تطبيق مبدأ المساواة بالنسبة للمواطنين أمام الفرص المحدودة المتاحة . كل ذلك وغيره ربما كان مسئولا عن بروز ظاهرتين فى وقت واحد ، أولاهما انفضاض الأجيال الشابة عن الانخراط فى أحزاب مصر التقليدية التى كانت تتداول السلطة فيما بينها ، لأنه ثبت لها إخفاقها فى مواجهة مشكلاتها أو تحقيق طموحاتها . والظاهرة الثانية هى استشراء ظاهرة العنف السياسى الذى وصل إلى حد الملاحقات والاغتيالات السياسية . حقيقة أنها لم تكن بظاهرة طارئة

على الساحة المصرية ، فلقد سبق لها أن شهدتها قبل وأثناء ثورة ١٩١٩ وفى أعقابها بدرجات متفاوتة ، وربما لأهداف قد تبدو متباينة . غير أن استشراءها خلال فترة التجربة الليبرالية وبخاصة خلال حقبة الأربعينات لأمر يؤكد فى حد ذاته على خلل التجربة الليبرالية نفسها بما قد يصل بها إلى درجة نفيها . ولقد يؤكد ذلك الاستنتاج كذلك أن حزب الوفد الذى ظل يتمتع طيلة الفترة بأوسع شعبية جماهيرية ، لم يقدر له أن يحكم من خلال صراع حزبى وبرلمانى وتجربة دستورية ، سوى سنوات سبع عجاف أو نحو ذلك . أى بنسبة بلغت ٢٥٪ فقط من عمر التجربة بطولها (بين عامى ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢) . أفلا يعنى ذلك كذلك أن أساليب التجربة الليبرالية « المصرية » وتطبيقاتها لم يكن هو الآخر بمنأى عن الخلل الليبرالى ؟ !

ولقد يرى البعض أن قصر مدة حكم الوفد على طول الفترة ـ كما مر بنا ـ يمكن أن يحسب لصالح الوفد لا عليه . إلا أننا نرى عكس ذلك ، فالوفد ـ شأن غيره من الأحزاب المصرية الليبرالية الأخرى ، وإن بتفاوت ضئيل بينها ـ كان يمثل حكم النخبة البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ومَنْ تشابكت مصالحها بمصالحه ومراميه ، على الرغم من استمرار ارتباط الجماهير الشعبية بشرائحها الدنيا فى القرية والمدينة معا بعجلته ربما لدوره التاريخى أو ولاء وحبا لزعامتيه ، أو ربما لغير ذلك من عوامل ، ومن هنا فقد عجز ربما لأسباب تاريخية عن استثمار حركة الجماهير وثوريتها وعنفها ، ذلك لأنه ـ وبحكم انتماء كوادره وقياداته ـ ربما لم يكن ليعنيه كثيرا من أمر الجماهير غير أكفها وحناجرها وأصواتها ، وبعد أن كانت تمنحه إياها عبر صناديق الاقتراع واضعة بين يديه ثقتها الكاملة وغير المشروطة ، كان يعمد إلى تشجيع سلبيتها ولا مبالاتها لأن تقدمه بعد ذلك خطوة أخرى ، كان أمرا سيؤثر ولا شك على مصالح قياداته .

• كل ذلك وغيره ساعد على ظهور جماعات ـ سرية وعلنية ـ سواء على يمين النظام وأحزابه أو على يساره ، سعت إلى استقطاب حركة الجماهير وعملت على استثمار سخطها . كانت التنظيمات اليسارية ـ على كثرتها وتباينها ـ أقل توفيقا وحظا من النجاح ، على الرغم من وعيها وإخلاصها ووطنيتها وصدق توجهاتها بعامة ، وربما يرجع ذلك إلى أنها ظلت حتى قيام ثورة يولية ـ إلى حد ليس بقليل ـ حركة بورجوازية فى سلوكها وممارساتها وفكرها العملى من حيث أن التاريخ تصنعه النخب وليست الجماهير . فضلا عما شاب تلك التنظيمات من قصور قد يرجع بعضه إلى النظرة المتعالية والشللية وقصور التحليل بسبب اللجوء إلى المسلمات والتعليمات والجبرية الميكانيكية دون كبير فهم لواقع المجتمع المعنى(*) .

كما أن التنظيمات التى وقفت على يمين النظام لجأ بعضها إلى استثمار الدين فى مخاطبة الجماهير ، الأمر الذى أكسبها نجاحا مطردا فى مجتمع تلعب فيه الأمية والجهل دورا بالغ الخطورة ، كما أن بعضها الآخر أو أغلبها لم يكن بعيدا سواء فى قيامه أو فى تطوره ونموه عن أصابع أى من السلطات القائمة والمالكة لأزمة الحكم فى البلاد . حدث ذلك كله فى فترة كانت مصر خلالها تجنى ثمار توجهاتها نحو الغرب فكرا وتطبيقا ، ذلك التوجه الذى كان قد بدأ منذ ما يزيد على قرن من الزمان من خلال وسائل مختلفة وأهداف ووتائر متباينة . وقد ترتب على ذلك لا شك

(*) كما لا ينبغى ان نتجاهل عاملا هاما من عوامل اخفاق هذه الجماعات يرجع إلى اجراءات وتدابير القمع والملاحقات من السلطات القائمة ـ شرعية وفعلية ـ لفكر هذا التيار وحركته وتنظيماته وتشويه صورتها .

كما لا ينبغى من ناحية اخرى ان نغفل بعض التحليلات والدراسات النقدية والجادة التى اسهم بها بعض اعضاء هذه التنظيمات شكلت منعطفا هاما للدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والادبية وغيرها .

تناقضات حادة ومشكلات متفاوتة على الأقل من وجهة نظر المواطن العادى ، الأمر الذى شكل لديه « مساسا حقيقيا » بجوهر الدين . وهو أمر طالما ستعزف عليه الجماعات والتنظيمات والتيارات الدينية فى البلاد وتنجح فى استثماره إلى حد بعيد سواء خلال هذه الفترة مجال الدراسة أو قبلها أو بعدها .

وهكذا نجح تنظيم « الاخوان المسلمون » فى اكتساب شعبية وجماهيرية كاسحة بين الشرائح الدنيا والفئات المطحونة فى كل من القرية والمدينة على حد سواء ظلت أعدادها فى التزايد تبعا لتعاظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية فى مصر . ومع ذلك وعلى الرغم من النجاح الهائل الذى حظيت به جماعة الاخوان خلال السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فإن الاخوان قبل غيرهم قد ادركوا مدى عجزهم بمفردهم عن الوصول إلى السلطة دون الاعتماد على قوة سياسية أخرى من صلب النظام القائم تمكنهم من تحقيق هدفهم هذا . لأن عكس ذلك كان يعنى اندلاع حرب أهلية ، كانت قدرتهم فيها مهما بلغت آنذاك محل نقاش وشك شديدين . كما أن تلك الحرب الأهلية كانت ستؤدى بدورها إلى مزيد من الاستقطاب السياسى مما ينجم عنه انفراط عقد التوحد الاجتماعى أو الاحتفاظ بالتقاليد القديمة التى بنى عليها الاخوان قوالب دعوتهم . فقد كانت نقطة الضعف الكامنة فى الجماعة هو رفض النخبة المسيطرة ، البورجوازية بجناحيها الكبير والمتوسط ، لهم . وكان مبعث ذلك الرفض يكمن أولا فى اضطرار الاخوان تحت تأثير جماهيرهم المطحونة إلى مناهضة الاحتلال وأعوانه من الطبقة الحاكمة المحلية ، كما أنه كان يكمن ثانيا فى أن دعوة الاخوان كانت تسعى بعنف إلى هدم مناخ وبنية الحياة السياسية التى ارتضتها النخبة الحاكمة ، يحدث ذلك فى نفس الوقت الذى كانت الجماعة تعرض فيه خدماتها على تلك الطبقة المسيطرة ، ومن هنا كانت انتهازية الاخوان السياسية وتقلبهم واتصالاتهم بكل القوى السياسية القائمة آنذاك .

وكان من بين الأحزاب والجماعات والقوى التى اتصلت بها حركة الأخوان تنظيم جديد دخل إلى الساحة السياسية المصرية أساسا كرد فعل صاخب لاحباطات وهزائم الجيش المصرى خلال حرب فلسطين ، تلك الحرب التى زج فيها بالجيش المصرى دونما خطة أو استعداد كاف . وقد وجد فيها الملك ومن خلفه القوى الحاكمة الأخرى فرصة لا تعوض لوأد حركة الجماهير الشعبية التى كانت قد خرجت تقريبا من تحت عباءة الأحزاب التقليدية خلال السنتين الأخيرتين اللتين سبقتا حرب فلسطين . وتقاسمت القوى والجماعات التى وقفت على كل من يسار النظام ويمينه قيادتها وزعامتها فى تحركات شعبية واسعة ومنظمة أحرجت النظام بكامله . ومن هنا كانت الحرب فرصة أمام الجهاز الحاكم وعلى رأسه الملك لنقل معركة النظام مع الجماهير إلى أرض خارجية طالما تعلقت بها نفوس الجماهير ومشاعرها ، حتى لا يتحول الغليان الشعبى إلى هبة كاسحة قد تشمل مصر بأسرها ربما تؤدى إلى انهيار النظام جميعا .

لقد أسس جمال عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار من عناصر معروفة لديه وموثوق بها من بين صغار الضباط سواء من حيث السن أو الرتبة العسكرية ، ومن عناصر تعكس إلى حد بعيد البنية الطبقية للنخبة الحاكمة فى مصر ، مهما قيل بشأن محاولات الاصلاح التى أدخلت على الكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦ . فمن الثابت أن التنظيم لم يضم أحدا ينتمى إلى الشرائح الدنيا والطبقات الكادحة فى المجتمع المصرى من أبناء العمال وصغار الفلاحين ، وربما باستثناء مؤسس التنظيم نفسه . كما أن التنظيم وحتى اندلاع بركان الثورة فجر الثالث والعشرين من يولية لم يكن ليضم - طبقا لأدق التقديرات - إلا ما يكاد يصل إلى المائة ضابط . ويرى البعض - بحق - أن الشرائح الاجتماعية التى انحدر منها هؤلاء الضباط - شأن ضباط

الجيش جميعا ـ هى تقريبا نفس شرائح الانتلجنسيا المصرية ، أبناء أعيان الريف وعمد البلاد وأصحاب الوظائف العليا والمتوسطة والتجار والمهنيين وغيرهم . مع الأخذ فى الاعتبار أن شرائح كبار ملاك الأرض ورجال البنوك وكبار رجال الصناعة والأعمال عزفوا وربما زهدوا فى أن يقدموا أبناءهم للعمل كضباط فى جيش مصر . ولعله من نافلة القول أن جيش مصر فى منتصف هذا القرن « كان انتلجنسيا ترتدي زيا عسكريا » .

وفيما يتعلق بالانتماءات السياسية لهؤلاء الضباط أعضاء التنظيم فلقد تباينت طبقا للتيارات والمنابع الفكرية والسياسية التى خرجوا منها أو مالوا إليها . وكذلك تبعا للجماعات والهيئات الحزبية التى انخرط بعضهم فيها ، أو تعاطف مع توجهاتها ، مرورا بالجماعات الدينية والفاشية واليسارية وحتى الأحزاب التقليدية نفسها . على الرغم من أن مؤسس التنظيم ـ الذى تصدق عليه هذا القول تماما ـ حرص اشد الحرص على استقلالية التنظيم وعدم إقحامه على المناورات والخلافات والصراعات الحزبية والسياسية . وربما أنه نجح فى ذلك إلى حد ليس بقليل . وكان ذلك عنصرا من عناصر قوة تنظيمه ساعدته على النجاح النهائى .

وتجدر الاشارة إلى أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن هو التنظيم الوحيد الذى تشكل داخل الجيش ، فمن الثابت تاريخيا أن تكوينات وتكتلات أخرى كانت قد ظهرت ربما قبل تنظيم الأحرار ، أو معاصرة له تبنت أفكارا ومعتقدات بعضها كانت وطنية والأخرى كانت لخدمة أهداف ضيقة أو ذات صبغة خاصة .

ومن المثير للانتباه أن النواة التى سيتخلق منها تنظيم الأحرار عشية نجاح الثورة سوف يتكون من أربعة عشر ضابطا مع من ضموا عند الثورة وكانوا خمسة ضباط ، وهو رقم يذكرنا بتجمع الوفد المصرى فى نوفمبر ١٩١٨ عند قيامه ، الذى ضم هو الآخر ما مجموعة أربعة عشر عضوا بين « مؤسس » و « مضموم » . وعلى حين ضم تجمع الوفد عند تأسيسه عضوين قبطيين بنسبة ١٤٪ ، فإن تنظيم الضباط الأحرار لم يضم إليه عند تشكيله أى عضو غير مسلم(*) . ولا نستطيع أن نجد تعليلا مقنعا لعدم اشتراك الأقباط فى التنظيم ، مع أن الحوادث اللاحقة أثبتت مدى التزام الحكم الجديد بروح التسامح والمساواة بين أبناء الوطن جميعا ، ولم يكن الدين أبدا خلالها عامل تمييز بينهم .

وتجدر الاشارة إلى أن التفاوت والتباين السياسى والفكرى بين انتماءات الضباط المؤسسين للتنظيم شكل ميزة لصالحه خلال فترة تكوينه وحتى السنوات الأولى للثورة ، بحيث أنه استطاع أن يستوعب شتى الاتجاهات والتيارات طالما كانت القضية الوطنية وهدم النظام القديم بفساده ورموزه هدف الضباط الرئيسى ، غير أن ذلك التباين أضحى عبئا كبيرا على التنظيم وقيادته فى مراحل لاحقة ، عندما فرضت القضية الاجتماعية نفسها عليهم فرضا . ومن هنا بدأ الاختلاف الذى وصل إلى حد الابتعاد أو الابعاد للكثيرين من أعضائه ، الأمر الذى يستدعى للذاكرة كذلك ما سبق أن حدث بين قادة تجمع الوفد المصرى ولأسباب مغايرة :

كما أن تنظيم الضباط الاحرار تمتع بميزة أخرى هامة تجسدت فى أنه كان ينبثق من داخل سلطة الدولة وأهم وأقوى مؤسساتها مع ما يوفره ذلك الوضع له من عناصر قوة واضحة

(*) وقد لعب احد الضباط الاقباط دورا بارزا فى الاسهام ليلة الثورة عندما علم بها . وهو الملازم اول واصف لطفى حنين . وقد شملته قوائم الضباط الأحرار التى اصدرها السادات ـ برغم عدم دقتها ـ عام ١٩٧٢ .

لا شك أن تنظيم الاخوان المسلمين طالما حسده عليها . وإن كان هذا الأخير قد تفوق على تنظيم الضباط فى جانب آخر أعنى به جماهيريته وشعبيته الكاسحة . ومن هنا بدا أن التنظيمين يفتقر كل منهما إلى عنصر قوة الآخر . فلم يكن هناك ثمة مخرج من هذا المأزق إلا بالصدام أو التعاون . والأمر الذى يبدو الآن واضحا للعيان أن كلا من التنظيمين أراد أن يستفيد بقوة الطرف الآخر ، فالتقيا معا فى ترتيب أولوياتهما على نحو واحد : التعاون فالصدام على أمل أن يجنى كل واحد الثمرة وحده ومنفردا . خاصة بعد نجاح الثورة وخروج تنظيم الضباط من السرية إلى العلنية وحرصه على الاستئثار بالجماهيرية ـ حصن الاخوان الحصين وربما الوحيد .

على أن الأمر المؤكد أن تنظيم الضباط الأحرار قد رجحت كفته عن جماعة الاخوان ربما لعاملين أساسيين : أولهما أن تنظيم الضباط كان قوة تغيير سياسى فى اطار العلاقات الاجتماعية التى تشكلت من داخل جهاز الدولة ، الأمر الذى يتيح له القيام بانقلاب ابيض أو سلمى بما لا يسمح للجماهير الشعبية بالمشاركة أو التدخل ، مع ما يعنيه ذلك من دلالات ، ويحول إلى أقصى حد دون خطر اشتداد حدة الصراع الاجتماعى وما يتطلبه من تغييرات جذرية وعميقة فى علاقات الانتاج القائمة . وثانيا كان تنظيم الضباط يوفر فرصة الاعداد لفرض الأمر الواقع بغتة على النخبة الحاكمة والطبقة المسيطرة لاقامة سلطة بديلة تسعى إلى تحقيق أهدافها ، ولا تنتظر موافقتها أو استئذانها ، بل تتهيأ لزعزعة عاداتها وتقاليدها السياسية ، وتعمل على خلق عزيمة سياسية جديدة كانت هذه النخبة قد افتقدتها بحكم ما أصابها من فساد وجمود وترهل .

وهكذا بدا واضحا الدور الذى قدر لجيش مصر أن يلعبه خلال هذه الفترة الحرجة والهامة من تاريخ مصر المعاصر . وهو دور لا شك لم يكن طارئا أو جديدا على الجيش المصرى . فمن المسلم به أن نهضة مصر الحديثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر قد ارتبطت عضويا بالجيش ودوره . كما أن جيش مصر الوطنى قد تقدم الصفوف وسعى إلى حماية الوطن من براثن الاستغلال والقهر وأخطار التبعية الأجنبية خلال الثورة الوطنية الشهيرة بالعرابية والتى لا يعيبها أنها انتهت بالتدخل المسلح البريطانى واحتلال البلاد . وقد حرص البريطانيون على تصفية جيش الثورة منذ الأيام الأولى للاحتلال ، واحتفظوا لمصر فحسب بقوة رمزية محدودة ومنتقاة للضبط والربط وحفظ الأمن ، وضعت تحت قيادات بريطانية ، بل ذهبوا أبعد من ذلك عندما أبعدت السلطات البريطانية تلك القوة الى السودان للقضاء على ثورته « المهدية » بحجة اعادة الأمن إلى ربوعه ، على ما هو معروف ، واستبقته هناك .

وإذا كان دور الجيش قد غاب ـ كمؤسسة ـ خلال ثورة ١٩١٩ لأسباب تاريخية ، فإنه لم يغب كأفراد شاركوا هنا وهناك بأدوار تتفق وطبيعة الأوضاع التى سادت الجيش آنذاك سواء من حيث تشكيله وأهدافه والقوى الاجتماعية التى خرج منها . إلى أن كانت معاهدة ١٩٣٦ وما ارتبط بها قانونا من التزامات وتبعات عسكرية فرضتها المعاهدة على الجانب المصرى فى ظل ظروف دولية ، أخذت تنذر بهبوب رياح عاصفة ، لم تتأخر كثيرا ، وربما أنها كانت ذاتها من وراء اتفاقية ١٩٣٦ وما ترتب عليها .

ومع محاولات اعادة بناء جيش وطنى لمصر بعد عام ١٩٣٦ سعت القوى السياسية المختلفة فى مصر ، وعلى راسها القصر والوفد والاخوان إلى أن يكون لكل منها تأثيرها على هذه المؤسسة الهامة . إلا أنه يمكن القول إجمالا وفى المحصلة النهائية أنه بينما أخفقت القوتان

الأوليان إلى حد ليس بقليل(*) . فقد كل مسعى الاخوان بالنجاح . وذلك أمر يهمنا كثيرا لأنه بحكم ما سبق أن أشرنا إليه من علاقات تنافر وتجاذب بين تنظيمي الضباط والاخوان ، وما انتهت إليه تلك العلاقات في النهاية ، بحيث يمكن القول أن تأثيرات جماعة الاخوان في الجيش وعلى عدد من ضباطه كانت عند التحضير للثورة عامل قوة أضيف إلى رصيد تنظيم الضباط الأحرار الذى كان يخطو بثبات بفضل قيادة مهندسه ومؤسسه جمال عبد الناصر من نصر إلى آخر . وأن تحول ذلك بعد الثورة وعند المواجهة إلى عنصر خطر وتهديد ، استغرق من عبد الناصر الكثير من الجهد والوقت للقضاء عليه أو على الأقل احتوائه واستئناسه .

وعموما فعندما وصل النظام إلى طريق مسدود بحلول عام ١٩٥٢ تأكد عجز كافة الأحزاب السياسية عن ملاحقة حركة الجماهير وعنفها الثورى . كما بدا ذلك واضحا في مسلك حزب الوفد - أكثر أحزاب مصر شعبية وجماهيرية - في يوم السبت الأسود الدامي والحزين يوم السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ ، وما أعقبه من تداعيات خطيرة شلت جهاز الحكم القائم ، وهيأت فرصة سانحة لأية قوة أو تنظيم كى يتقدم الصفوف ليشيع النظام القديم إلى مثواه الأخير ، ويضع له حدا بشكل رسمى ، وهو الأمر الذى نجح تنظيم الضباط الأحرار وحده دون غيره في تحقيقه .

فقبل أن ينبلج فجر الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ كان النظام القديم قد لفظ أنفاسه بضربة واحدة لحفنة من صغار الضباط(**) ، ولم يبق سوى مواراة جثمانه التراب بعد أن تتخذ الترتيبات اللازمة لمراسم الجنازة والدفن . وهو ا تم فعلا من خلال سلسلة من الاجراءات الحاسمة والمتلاحقة ، صدرت تباعا كان من أهمها عزل الملك وحل الأحزاب وإلغاء الدستور ، ثم إعلان قيام النظام الجمهوري .

ومنذ نجاح الثورة تحولت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار لتصبح لجنة القيادة ، فمجلس قيادة الثورة - بعد أن ضم إليه عدد من الضباط - وقد أخذ ذلك المجلس على عاتقه دستوريا مهمة إحداث التغيير المنشود ، وترتيب أوضاع العهد الجديد . وقد اقتصر النظام الجديد في البداية على اعلان مجموعة من المبادىء العامة تجسدت في الأهداف الستة المعروفة ، والتى لا يختلف بشأنها اثنان آنذاك ، كما أنها عكست من ناحية أخرى مدى تأثير التباين الفكرى الذى كان عليه أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط - مجلس قيادة الثورة بوصفه الجديد . أو لعلها صيغت على هذا النحو من التعميم الذى أعلنت به ليمكن لها أن تجمع شمل الأمة خلال هذه اللحظات القلقة والعصيبة ، والتى مازال الاحتلال يحتفظ لنفسه فيها على أرض الوطن بقوات تسمح له بالتدخل العسكرى بغرض « استعادة الأمن والنظام » ، وذكرى مذبحة الاسكندرية وما أعقبها من احتلال غير بعيدة .

ومع توالى اجتماعات مجلس قيادة الثورة لتقرير ورسم السياسة العامة لمجابهة المشكلات الداخلية والخارجية ، الجديدة منها أم المزمنة ، بدأ يتضح شيئا فشيئا حجم الاختلافات والتباين في النظرة والرؤية والمدى التى يذهب إليه أعضاء المجلس ، ومن هنا فقد صار لزاما على مركب مجلس القيادة أن يتخفف بمضى الوقت من بعض ربابنته ، إلى حد أن وصل في مرحلة من

(*) نعلم بيقين أن القصر نجح في تشكيل جماعة من الضباط اطلق عليها « الحرس الحديدى » لخدمة اهدافه الخاصة في ملاحقة خصومه ومعارضيه . تجمع الروايات على ان انور السادات - وربما غيره - من تنظيم الضباط الأحرار كان عضوا به .

(**) الأمر الذى يعكس بصدق مدى ما كان قد وصل إليه النظام القديم من تردى .

مراحله أنه لم يتبق على ظهر سفينة القيادة تقريبا سوى قبطانها الذى رسم لها خط سيرها وبرنامج رحلتها فأخذ يدير دفتها ويشرف على كل أمورها بما فى ذلك أدق شئونها ، وإذا كان ذلك قد شكل أحيانا للسفينة عنصر قوة ، إلا أنه من المؤكد قد أثقل كاهل ربانها عندما تعرضت لشتى الأعاصير والأنواء فى الداخل والخارج .

على أن ما يستلفت النظر أن أعضاء مجلس القيادة الذين تركوا المجلس مبكرا ـ كرها أو طواعية ـ كانوا من الذين تميزوا بانتماءاتهم السياسية سواء إلى الاتجاهات الدينية السلفية أو التيارات اليسارية والماركسية ، وهو أمر لا شك يفسر الصيغة السياسية التى ارتضتها قيادة عبد الناصر لنظام مصر الجديدة ، وهو ذلك النظام الذى جسد الوسطية فى كل شىء ، سواء على الصعيد الأيديولوجى الاقتصادى والاجتماعى داخليا ـ الاشتراكية العربية ومن قبلها الديموقراطية التعاونية ـ وكذلك على صعيد وضع مصر الدولى وعلاقاتها الخارجية ـ صيغة الحياد الايجابى وعدم الانحياز .

ولعل تلك السياسة الوسطية كانت مسئولة ـ مع غيرها من عوامل ـ عن عدم السماح بالتعاون مع النظام فى الداخل إلا لذلك النوع من الناس الذين كانوا يفتقدون إلى مواقف أو مبادرات شخصية بينما ظلوا يحدقون فى أفواه قادتهم ورؤسائهم . وهو أمر دفع المثقفين وذوى الانتماءات الفكرية والسياسية على اختلافها إلى الانزواء والعودة إلى التحصن فى « ثكناتهم » الثقافية ـ على حد تعبير البعض بحق ، طالما أنهم لم يساهموا بشكل مباشر فى قيام الثورة أو إحداث التغييرات المطلوبة أو حتى تلك التى فرضها النظام الجديد ، باعتبارهم عناصر غير مرغوب فيها « لرزالتها » . وقد ترتب على هذا الوضع الخطر أن صعد نجم الكثيرين من ذوى الميول الانتهازية مما ساعد وعجل فى خلق ونمو طبقة جديدة شملت الكثير من العسكريين وشرائح من التكنوقراط احتكرت العمل السياسى وجنت لنفسها أفضل ما حققه النظام من إنجازات سواء على الصعيد الاجتماعى الاقتصادى أو السياسى والثقافى .

وأنه لمن المؤسف حقا القول أن هذه الطبقة الجديدة سرعان ما استدارت لا تلوى على شىء من منجزات عبد الناصر وعصره ، بل إنها كانت بنفسها أول المنقضين على حكمه ونظامه وعصره وزعامته بل وحتى تاريخه . وربما كانت تلك النتيجة فى حد ذاتها أهم وأخطر ما يمكن استخلاصه من خلال تجربة الحكم الفردى مهما كانت عظمته وكريزميته .

ومع ذلك نستطيع القول دون إسراف أو مبالغة أن قيادة عبد الناصر وزعامته للثورة شكلت جماهيرية وشعبية كاسحة ليس فقط على الصعيد المصرى ، ولكنها قد تجاوزتها إلى الدول والشعوب العربية ، وكذلك دول وشعوب كتلة عدم الانحياز الذى كان أحد أبرز قياداتها التاريخية ومؤسسيها . كما أنها تجاوزت ذلك إلى كل الشعوب التى تعرضت للقهر والاستغلال والتبعية من جانب الضرب ، باعتبار أن عبد الناصر صار بطلا قوميا وعالميا جسد آمال وطموحات عصره بصلابة لا تلين وكان أبرز قادة حركة التحرر الوطنى العالمى لمدة حقبتين تقريبا وقف بحزم وثبات ضد الاستعمار منذ أن خاض معركة السلاح والأحلاف ومؤتمر باندونج ومعركة السويس وبريونى وأديس أبابا وغيرها الكثير .

وإذا كانت وجهات نظر المؤرخين والباحثين قد تباينت حول دور عبد الناصر وزعامته ، فينبغى أن نؤكد على أن نجاح أى ثورة لا يقاس بحجم ما قدمته أو تقدمه من إنجاز فورى للسواد الأعظم من الشعب ـ على كثرة هذه الانجازات الداخلية الرصينة ، التصنيع وخطط وبرامج التنمية والاصلاح الزراعى ، وتوسيع قاعدة التعليم ، وتوفير العلاج والرعاية الصحية

وحق العمل لجميع المواطنين وخدمات التأمين الاجتماعى والسد العالى العظيم ، وملكية قناة السويس بتأميمها ، وتمصير الاقتصاد ، وسد مصر الانتاجى العالى وأعنى به القطاع العام وتحديث الحياة المدنية والعسكرية ، وأهم من كل ذلك التحرر من الجوع والخوف والبطالة ... وما إلى ذلك الكثير . فلو أننا اتبعنا هذا المعيار لكان الكثير من الثورات العظيمة التى وقعت عبر التاريخ مجرد كوارث فاجعة . فجميع هذه الثورات أدت عند اندلاعها ولفترات طويلة لاحقة أحيانا إلى قدر كبير من المعاناة : خسائر فى الأرواح وفقدان للحرمات ، وربما لم تقتصر تلك الخسائر على الطبقة أو الطبقات التى تضررت من الثورة وتغييراتها العاصفة . فالثابت أن كل ثورة من تلك الثورات تعد ولا شك بداية لعهد جديد ومرحلة على درب التقدم ، وانطلاق القوى الخلاقة .

لكن السؤال الذى يبرز دائما ، وربما يظل معلقا هو : ما الثمن الذى على الجيل الثورى أن يدفعه من أجل مستقبل أفضل ، وما حجم التضحيات التى ينبغى على الآباء تقديمها من أجل إسعاد أبنائهم وأحفادهم ؟ وهل يصبح من الحق والعدل مطالبة الآباء بالتضحية وربما دفعهم وإجبارهم عليها ؟

ومع كل ذلك فإننا نعتقد أن أولئك الذين يبررون أخطاء العهد القديم ـ عهد الملكية ـ والحياة الحزبية بمناخها الليبرالى بأخطاء أخرى وقعت فى فترة لاحقة خلال مرحلة المد الثورى ، إنما يدوسون أشلاء الشعب بأقدامهم ، ويتجاهلون تضحيات الأجيال وحركة التاريخ . إنهم يريدون للبشرية أن تتخلى عن مثلها العليا الرفيعة وعن القيم الانسانية والأخلاقية السامية والنبيلة . فذلك ، وذلك وحده هو الدرس الرائع الذى ينبغى أن نتعلمه من التاريخ .

ومن هنا فمهما تباينت وجهات نظر المعاصرين والساسة وربما الدارسين والباحثين حول زعامة عبد الناصر ودوره ، بنفس القدر الذى تباينت فيه الرؤى والأحكام خلال فترة حكمه ، أو فى عهد خلفه أنور السادات ، أو خلال فترة الجمهورية الرابعة ، فإن المثير للدهشة حقا والجدير بالرصد فى آن واحد هو أن رؤية المواطن المصرى والعربى العادى التى انحازت إليه بثبات توجهات عبد الناصر وطروحاته سواء داخل مصر أو على مستوى الوطن العربى ظلت راسخة لم تتغير سواء بتغير الزمان أو المكان ، بل ربما أنها تزداد توهجا وبريقا كلما بعدت بنا الأيام . فعبد الناصر كان وما زال زعيما عظيما وقائدا نبيلا سواء فى أمجاده وانتصاراته أو حتى فى أخطاء عصره وتجاوزاته .(*)

(*) يرى معد هذه الورقة ان قيادة ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ تقف عند حدود زعامة وقيادة عبد الناصر لها لأن الفترة التى أعقبت سبتمبر ١٩٧٠ بقيادتها لا تنتسب إلى ثورة يوليو بل كانت نقيضا لها . بحيث يمكن ان نطلق عليها فترة عودة « ملكية البوربون » The Restoration

أسس النظام السياسى الجديد
الأيديولوجيا ..
والتنظيمات السياسية

د. أحمد زكريا الشلق

نود الإشارة بادىء ذى بدء إلى أن هذا الفصل سيتناول بشكل جوهرى موضوعين فقط من موضوعات البناء السياسى الذى أقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أولهما يتعلق بالأيديولوجيا الرسمية ، ونقصد بها الفكر والمبادىء أو الشعارات المطروحة ، سواء فى مواثيقها أو خطب قيادتها ، بما تتضمنه من لغة الخطاب السياسى بوجه عام ، وثانيهما يتعلق بمحاولة تطبيق هذه الأفكار والمبادىء من خلال ما أقامته قيادة الثورة من تنظيمات سياسية « شعبية » كأوعية لحشد الجماهير وتسييسها ، أملاً فى بلوغ هذه الأهداف ، وإن كان ثمة إشارة ، هنا أو هناك ، إلى مجمل الأوضاع الدستورية والسياسية ، أو التنظيمات البيروقراطية ، فإن ذلك يأتى فى سياق موضوعنا لاستكمال عناصره فحسب .

وسنحاول اتباع منهج تاريخى ، يحفل بالأحداث فى سياقها الزمنى ، وفى ظروفها التاريخية ، المحيطة بها أو التى نعتها ، وذلك فى محاولة لايضاح مدى النضج أو التصور فى تجربة يوليو فى هذا المجال ، الأمر الذى نأمل معه أن يوفر رؤية تاريخية نقدية ، وليس رؤية سياسية ضيقة ، ولذلك نقترح تقسيم الموضوع ، من قبيل التبسيط العلمى ، إلى مراحل زمنية – موضوعية فى آن واحد ، وسنلاحظ أن كل مرحلة منها تحمل ملامح أيديولوجية معينة فى نفس الوقت الذى تتولد فيه خلالها بنية تنظيم سياسى شعبى جديد ، وعلى ضوء ذلك يمكن أن نتلمس المراحل التالية :

١ ـ مرحلة استكشافية ، تمتد من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٣ ، نحو ستة شهور حافلة بالتغير السريع ، طرحت خلالها « الحركة المباركة » مبادئها الستة ، وواجهت خلالها التنظيمات الحزبية العتيدة ، وبدأ الضباط فى تولى السلطة .

٢ ـ مرحلة انتقالية امتدت من يناير ١٩٥٣ وحتى يناير ١٩٥٦ قدم خلالها قائد الثورة « فلسفة للثورة » ورفعت قياداتها شعار « الاتحاد والنظام والعمل » وقدمت دستوراً انتقاليا محدوداً ، ثم شهدت ميلاد أول تنظيم سياسى شعبى تقيمه قيادة الثورة وهو « هيئة التحرير » .

٣ ـ المرحلة الممتدة من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ وفيها انفرد جمال عبد الناصر بالسلطة ، وصدر الدستور المؤقت ، كما تأسس « الاتحاد القومى » كتنظيم شعبى جديد ، وتبلورت الأيديولوجيا الرسمية فى شعار « المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » .

٤ ـ مرحلة التحول الاشتراكى ، والتى تمتد من ١٩٦١ حتى وفاة جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وهى المرحلة التى شهدت صدور « القرارات الاشتراكية » وأعلن فيها « الميثاق الوطنى وتقريره » كنظرية سياسية ، كما أعلنت مبادىء « الحرية والاشتراكية والوحدة » . وقد

شهدت المرحلة ميلاد وقيام « الاتحاد الاشتراكي العربي » وما ظهر فيه من تنظيمات داخلية ، وأخيراً محاولة التصحيح التي جرت عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، والتي رسم إطارها « بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ » .

* * *

من المسلم به أن مجموعات الضباط الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كانت تضم شتى الاتجاهات السياسية والعقائدية التي عرفتها مصر منذ أوائل الأربعينيات ، وكانت تلتقي جميعها حول أهداف عامة ، بصرف النظر عن مشربها السياسي ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في التخلص من الوجود البريطاني ، والتخلص من الفساد ، فساد النخبة الحاكمة ، ومن أسباب الهزيمة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ولم تشأ مجموعات الضباط ، اكتفاء بهذه الأهداف العامة ، أن تضع برنامجا تفصيليا في تلك المرحلة ، التي اتسمت بالطابع السري .. ويمكن كذلك التأكيد على أن هذه الأهداف العامة ، كانت مشتقة من مبادىء وأفكار التجمعات الحزبية والايديولوجية التي عرفتها مصر منذ الثلاثينيات والأربعينيات ، أي الأحزاب من غير النخبة الحاكمة ، وهي الأخوان المسلمون ومصر الفتاة ، والحزب الوطني الجديد ، والمنظمات الشيوعية ، بل والجناح اليساري من شباب الوفد .. وكانت هذه الجماعات قد اقتنع بأفكارها ، على تباينها ، الكثير من جماعات الضباط الاحرار ، ويبدو طبيعيا أن تستمد أفكارهم ومبادؤهم من القاسم المشترك الذي نادت به هذه التنظيمات الشعبية وقتها .. بل قام تنظيم الضباط ، كصورة مصغرة لها داخل الجيش ، كمشروع لجبهة وطنية ، لم تستطع الحركة الحزبية أن تحققه في الدائرة الأوسع لنشاطها بين الجماهير [1] .

إن مشروع الجبهة الوطنية التي قامت عامي ٣٥ ـ ١٩٣٦ ودفعت بالنخبة السياسية الحاكمة إلى انجاز المعاهدة ، كخطوة لحل المشكلة الوطنية ، عجزت عن أن تنشط ثانية لتتم خطوات التحرر الوطني بعد ذلك ، فتسرب شبابها داخل التنظيمات والجماعات الايديولوجية خلال الأربعينيات ، ويبدو صحيحاً أن جماعات الضباط التي كونت تنظيم « الضباط الاحرار » قد استطاعت أن تقدم بديلا للجبهة الوطنية ، داخل الجيش ، فبلورت قاسماً مشتركا من الأهداف الوطنية ، وأضافت إلى القضية الوطنية ، في بعدها المتعلق بالتحرر من الوجود البريطاني ، بعداً جديداً يتعلق بتحرير الوطن من الفساد السياسي والاجتماعي ، ممثلا في الملكية والاقطاع وسيطرة رأس المال ، خاصة وقد تأكدت أسباب افلاس النخبة الحاكمة عن تحرير البلاد ، وتورطها في الفساد . لقد واتت هذه النخبة الحاكمة فرصة تاريخية في أعقاب الغاء المعاهدة عام ١٩٥١ ، لكنها ضاعت وسط صراعات السلطة ، فصارت نخبة الحكم ـ قبل ٢٣ يوليو ـ عقبة كالوجود البريطاني ذاته ، في طريق التحرر الوطني ، ومن هنا كان القضاء على الاستعمار وأعوانه ، وعلى الاقطاع وسيطرة رأس المال على رأس أهداف « الجبهة الوطنية داخل الجيش » والتي عرفت « بالضباط الاحرار » .

لقد كانت الأمة كلها متحفزة ، لا تنتظر الا طليعة تقتحم أمامها السور ،كما يقول عبد الناصر بحق في « فلسفة الثورة » فتندفع الأمة ، وراءها نحو الهدف[2] لقد كانت تلك الطليعة التي قامت بالثورة تجد مكانها على خريطة القوى السياسية الشعبية ، في مواجهة النخبة التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة ، ذلك هو موقعها الايديولوجي ، كانت أقرب ما تكون الى « عينة » سياسية ثورية ، وابعد من أن تكون تجسيما لقوة سياسية ذات ثقل في التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة . كان جهازا منفردا محدودا في أعضائه ، استطاع أن يباغت النظام القائم

فيضربه ويسيطر عليه فى بضع ساعات ، وبهذه الضربة التى حدثت قبيل فجر ٢٣ يوليو ، جرت حركة الصراع السياسى والاجتماعى فى الفترة التالية ، ومن مواقع مختلفة تماما ، وصار لقيادة الثورة اليد العليا فى ادارة الصراع[٣] .

وانتقل مركز القوة فى النظام السياسى الجديد من أيدى قوة اجتماعية معينة إلى أيدى قوة اجتماعية جديدة تمثل الطبقة الوسطى الصاعدة ، وبتدبير وقيادة أبنائها فى الجيش بالدرجة الأولى ، وليس مصادفة أن العناصر النشطة من الضباط الاحرار ، كانت تتوزع ارتباطاتها السابقة بين تنظيمات الاخوان المسلمين ومصر الفتاة ، والتنظيمات الشيوعية[٤] . كان لحركة الضباط مبادىء لكنها لم تكن مبادىء وبرامج منظمه على نحو ما تعرف التجمعات أو الاحزاب العلنية ، بل انهم كانوا يفتقرون إلى جهاز معد لتسلم السلطة وممارسة الحكم ، ويروى خالد محيى الدين أن برنامج الضباط ، وقد شارك فى وضعه الماركسيون المصريون ، كان مختصرا للغاية ، يطلع عليه العضو الذى ينضم للتنظيم وهذا البرنامج يركز على طبيعة الاستعمار ويعتبره سبب كل مشكلات مصر ، التى لا يمكن خلاصها دون التخلص منه ومن أعوانه أولا ، أما النقاط الأخرى فكانت تتضمن اقامة جبهة وطنية تضم كافة القوى والعناصر والاحزاب الوطنية لمقاومة الاستعمار ، وأقامة جيش وطنى ، يسمح فيه بترقية الجنود إلى رتبة الضباط ، وتحقيق العدالة الاجتماعية .. إلخ ويضيف : ومن هذا البرنامج صيغت مبادىء الثورة الستة[٥] . وثمة شهادة أخرى يرويها جمال منصور يذكر فيها أن الخلية الرئيسية لسلاح الفرسان كانت قد وضعت بعض المبادىء التى تنير الطريق أمام الثورة بعد نجاحها ، واتجهت إلى تبنى استراتيجية للثورة القادمة ، وذلك لربط التنظيم ، فى وقت السرية وبعد قيام الثورة بمبادىء ثابتة تكون الاطار السليم لنشاط الثورة فى تحقيق أمانى الشعب ، وقد تم وضع هذه المبادىء فى نقاط محددة وفى كلمات مختصرة أعدها عبد الحميد كفافى ومصطفى نصير وجمال منصور ، وتمت بلورتها وصياغتها بعد مناقشات مع باقى أعضاء الخلية ، وكان ذلك فى منزل الصاغ عثمان فوزى ، وكانت هى نفسها مبادىء الثورة الستة والتى جاءت فيما بعد فى كتاب فلسفة الثورة[٦]

وأيا كان المسئول عن صياغة أهداف « الحركة المباركة » فمن المسلم به أن قضية تحرير الوطن كان تموج داخل خلايا الضباط ، بل وفى صدور عامة الناس ، لقد اتخذت ، طبقا لما كتب عبد الناصر ، شكل الأمل المبهم ، ثم شكل الفكرة المحددة ، ثم شكل التدبير العملى ، الذى وضع موضع التنفيذ الفعلى ليل ٢٣ يوليو ، ان ثورة يوليو كانت تحقيقا لأمل راود شعب مصر منذ بدأ فى العصر الحديث يفكر فى أن يكون حكمه فى ايدى ابنائه[٧] . وحديثه هنا واضح فيما يتعلق بالفكرة المحددة ، التى يقصد بها تحرير الوطن من الاستعمار ، ثم جعل حكمه بيد ابنائه ، لا بيد المتعاونين مع الاستعمار . وهذه الفكرة ، فى أى تفصيل يكون ، كانت كافية للتحرك وبداية العمل الثورى ، ومن هنا انشغل الضباط ، فى اجتماعاتهم قبيل الثورة ، بالتخطيط والتدبير ، أكثر من انشغالهم بالتنظير ، أنشغلوا بمغامرة التغيير ، لا بوضع برامج عقائدية ، قد توردهم مورد الاختلاف .

لم يكن لجمال عبد الناصر ، الزعيم الفعلى للحركة ، مواقف ايديولوجية واضحة فى الفترة السابقة على ١٩٥٢ ، وأن كانت مشاعره الوطنية دائما متقدة ، وعلى الرغم من تعرفه على معظم الاتجاهات والجماعات التى كانت موجودة ، الا أنه لم ينضم لأى منها ، باستثناء ميله إلى مصر الفتاة ، التى لابد وأنها قد ألهبت حسه الوطنى .. لقد كان المفهوم الرئيسى عنده ، على الأقل فى البداية ، هو مفهوم الحركة الوطنية : تحرير الوطن وتأكيد الذات المصرية [٨] .

على أية حال ، بدأت ثورة يوليو ظهورها السياسى العام ، لا بواسطة برنامج يطرح ، ولكن

بواسطة الحركة العملية المباشرة ، ومع ذلك فان البيانات الأولى للثورة كانت تتضمن بلورة الأهداف العامة ، التى أشرنا إليها ، والتى وردت فى شكل عام . ثم ما لبثت أن طرحت أهدافها الستة المعروفة وهى : القضاء على الاستعمار وأعوانه ، وعلى الاقطاع ، وعلى الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، والجيش الوطنى القوى ، واقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وقد يرى البعض فى هذه الأهداف العامة ما لايرضيه ولا يكفيه ، وانها لا تكفى موثقا بين قيادة سياسية وجموع من المواطنين ، على أن هذه الأهداف فى عمومها ، لا تجرح مصداقيتها من حيث كونها بداية للتقرير ، فليست النزعة التقنينية التى تستلزم التحديدات الأكثر تفصيلا لكل البرامج السياسية ، ليست هى مناط الحكم على الحركة السياسية بالجدية والكفاءة السياسية . والمعول عليه فى النهاية هو أن تكون الأهداف المطروحة ، مما يمثل استجابة صحيحة وأمينة للمشاكل الحقيقية وأن تكون صادقة فى دلالاتها على التوجهات العملية . وبهذا كانت أهداف ثورة يوليو كافية للحد المطلوب كنقطة بداية . فما ان رسخت فى السلطة ، حتى بدأت تقوم بانجازاتها فى المجالات السياسية والاجتماعية فى اطار الأهداف الستة المعلنة(٩) .

لقد اعترف « ميثاق العمل الوطنى » فيما بعد بأن الشعب بدأ زحفه من غير تنظيم ثورى سياسى ، وتحركت طليعة العسكريين نيابة عنه ، كذلك فإن هذا الزحف بدأ من غير نظرية كاملة للتغيير الثورى ، اكتفاء بالمبادىء الستة ، ثم جاءت التفاصيل الفكرية متخلقة من رحم الأحداث خلال السنوات التالية ، فكانت المبادىء الستة فى البداية مجرد دليل للعمل الثورى ، راح الشعب يطورها ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللا متناهية(١٠) .

وليس معنى ألا تكون هناك وثيقة فكرية كاملة ومفصلة للثورة حتى عام ١٩٦٢ ، أنه لم تكن هناك أفكار لدى قادة الثورة ، ولكن الأمر الواضح هو أن القيادة كانت تتولد لديها الفكرة ، ثم تشرع فى تطبيقها ، لتستلهم تفاصيلها من نتاج الحركة الثورية ذاتها ، فانطبع مسلكها بالطابع الذرائعي التجريبي ، يستلهم الصواب من التجربة ، بقدر معاناته من أخطائها ، وذلك أمر قد تتبعه الأحزاب أيضا ذات النظريات المكتملة فليست البرامج والنظريات مسائل جامدة ، ذات طابع مقدس ، وإنما كثيرا ما تتغير مبادؤها وأولوياتها طبقا لممارستها السلطة ، أو على ضوء المتغيرات والمستجدات ، لقد استغنت قيادة الثورة خلال سنواتها الأولى بالفعل وبالحركة وبالمضمون ، عن الشكل والتنظير المفصل للبرامج والايديولوجيات على كل حال . .

وراحت قيادة الثورة فى سنواتها الأولى ، تضع المبادىء الستة موضع التنفيذ ، فطردت الملك وألغت الملكية ، باعتبارها مؤسسة الفساد الأولى ، وقبل ذلك أصدرت قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وسواء كان ذلك لتحطيم قوى الاقطاع(١١) أو خطوة على سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية ، فإنها مضت على طريق تحقيق أهدافها بثبات واصرار ، ثم حققت جلاء الاستعمار البريطانى ، وحلت مسألة السودان ، ثم شرعت فى تطوير أهداف التحرر الوطنى ، والتحرر الاجتماعى ، وواجهت سياسة الاحلاف ، وكسرت احتكار السلاح سعيا لبناء الجيش الوطنى ، وخاضت معارك عنيفة فى الداخل والخارج خلال العقد الأول من تاريخها ، وقبل أن تتبلور نظريتها المتكاملة والمفصلة والمعلنة باسم ميثاق العمل الوطنى الذى صدر عام ١٩٦٢ .

ويفسر عصمت سيف الدولة المبادىء الستة تفسيرا « ديمقراطيا » ليخرج بنتيجة مؤداها انها ثورة من أجل الديمقراطية ، فالقضاء على الاستعمار وأعوانه ، وأقامة جيش وطنى قوى

يتحقق بهما استقلال الشعب بدولته عن أية ارادة أجنبية غالبة ، والقضاء على الاقطاع وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، يتحقق بهما ارادة الشعب بنظامه عن أية ارادة « وطنية » غالبة ، وكل من استقلال الشعب بدولته ، وبارادته الشعبية شرط أولى وأساسى لاقامة حياة ديمقراطية سليمة . ويرى كذلك أن ما يقال عن « العدالة الاجتماعية » فهو أمر غير محدد الدلالة ، حيث لم تفصح الثورة فى سنواتها الأولى عما تعنيه بالعدالة الاجتماعية وأسلوب تحقيقها(١٢) .

والواقع أن الحكم على المبادىء الستة المعلنة ينبغى أن يرتبط بالملابسات والظروف التى نشأت فيها وأعلنت خلالها ، وليس فى ضوء الخطوات التى اتخذت لتطبيقها وما ترتب عليها ، خاصة إذا قدرنا انها لم تكن أكثر من مبادىء عامة ، ولا يختلف على أهميتها أحد ، فضلا عن أن منهج تطبيقها لم يكن ثمة سبيل الا أن يخضع للتجريب ، ولم يكن بوسع قيادة الضباط ، أن تؤجل الثورة حتى تمتلك النظرية والمنهج ، خاصة إذا علمنا أن أمر تنظيمهم قد أوشك على الانكشاف ، مما عجل بالثورة على نحو ما هو معروف .

* * *

تلك كانت مبادىء الثورة ، أما ما يتصل بموقفها ، خلال هذه المرحلة ، من التنظيمات السياسية الحزبية القائمة ، قبل أن تشرع فى ايجاد تنظيماتها الشعبية فيما بعد . فإننا لا نرى بأسا من أن يكون مدخلنا لدراسة البديل الذى قدمته قيادة الثورة ، فى هذا المجال هو أن نتساءل : هل كانت قيادة الثورة تنوى الغاء الاحزاب عندما أصدرت اليها نداءها بأن تطهر نفسها ؟ وأن نداء التطهير لم يكن الا مقدمة لها ما بعدها ، وأنه لم يقصد به الاستعانة بالاحزاب ، بعد أن تستجيب للنداء ؟

إن محاولة فهم موقف القيادة الجديدة من أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة ، سوف يجلو الصورة أكثر بما يجعلنا نحاول استيضاح الاجابة عن السؤال السابق ، ولابد أن نأخذ فى الحسبان الوجود الفعلى والخبرة التاريخية لهذه الأحزاب فى ساحة العمل الشعبى ، وأن نأخذ فى الحسبان كذلك أن القيادة الجديدة فى مرحلة استكشاف موضع أقدامها . إنما كانت تتحسس ذلك الموضع بحذر شديد ، يستجيب لطبيعتها السرية آنئذ ، ولرغبتها فى تثبيت وجودها أمام الشعب ، لكى تتحول من خلايا سرية داخل الجيش إلى قوة علنية تسوس الأمور وتضطلع بمسئوليتها فى مواجهة ساسة محترفين .

ولدينا فى هذا الصدد العديد من الاجراءات ، منها أن قادة الجيش اذاعوا بيانا بمنع التظاهر منعا باتا فى جميع انحاء البلاد ، وفى منتصف ليل ٣١ يوليو ١٩٥٢ أذاع اللواء محمد نجيب بيانا آخر دعا فيه الاحزاب والهيئات السياسية المصرية إلى تطهير صفوفها ، كما فعل الجيش فى صفوفه ، وأن تتخذ لها برامج محددة تعلن على الشعب . ومنها أيضا أن على ماهر عندما تولى رئاسة الوزارة فى ١٠ أغسطس ١٩٥٢ أذاع أن الجيش متفق مع الحكومة على حل الاحزاب السياسية ، لكن محمد نجيب سارع فى اليوم التالى ونفى النبأ مؤكدا أن الجيش قد اتفق ـ ولم يقل مع الحكومة ـ على ضرورة اجراء الانتخابات النيابية فى موعد أقصاه شهر فبراير ١٩٥٣(١٣) . فهل كان بوسع على ماهر أن يصرح تصريحه السابق دون أن يكون هناك اتجاه نحو الغاء الاحزاب ؟ وقد يسهل هذا الاعتقاد بأن قيادة الثورة لم تشأ أن تكشف عن نواياها ، قبل التحسب لكل الأمور ، أو حتى محاولة جس النبض ، ومن هنا جاء التراجع عما أذاعه رئيس الوزراء .

ـ المهم كان نداء ٣١ يوليو ١٩٥٢ هو أول تعامل للقيادة الجديدة مع الاحزاب .. على أثره

وقعت الأحزاب فى « شرك التطهير » وراحت تمزق نفسها بيدها ، مما أظهر فسادها وكشف مخبوؤها للرأى العام ، وفجر الصدامات الكامنة فى داخل كل منها .. ومع ذلك اتهمتها القيادة بانها لم تأخذ نداء التطهير مأخذ الجد ، فصرح محمد نجيب فى ١٩ أغسطس ١٩٥٢ بأنه من المحتمل أن يصبح التدخل أمراً ضروريا إذا فشلت الاحزاب فى تطهير نفسها . وأضاف أنه غير راض عن الطريقة التى طهرت بها الاحزاب نفسها[١٤] ولا يغرب عن البال أن استجابة الاحزاب لذلك النداء ، كان فى شكل ما ، دليلا عن ضعفها وفسادها ، وعلى انها أصبحت فى معسكر قوى النظام القديم المقضى عليه بالانهيار ، كما إنها إذا لم تستجب للنداء ، فمعنى هذا انها ليست جادة ولا ترغب فى التعاون مع القيادة الجديدة .

والخطوة التالية جاءت فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ عندما قامت قيادة الثورة باعتقال عدد من الشخصيات الحزبية ، وقيل فى تبرير ذلك أن الاحزاب لم تحقق المطلوب من التطهير ، فكان الاجراء خطوة عمليّة قامت بها القيادة ضد الأحزاب وكان قائد حركة الجيش قد هدد وتوعد بقوله : « إن ابعاد عناصر الفساد شرط جوهرى للعودة إلى حكومة برلمانية .. إننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر ، والا فلنا مع الاحزاب شأن آخر .. »[١٥] .

لجأ قادة الثورة بعد ذلك إلى التشريع ، فأصدروا فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ مرسوما بقانون (١٧٩ لعام ١٩٥٢) بتنظيم الاحزاب السياسية ، وكان ذاك هو أول تشريع تعرفه مصر بشأن تنظيم الاحزاب ، منح هذا القانون لوزير الداخلية سلطات التضييق والاعتراض والعزل والحل لهذه الاحزاب ، ويكفى أن نشير إلى أن المادة الثامنة منه تحظر على عضوية الاحزاب ، من ينسب اليه ـ لا من يثبت عليه ـ عمل من أعمال استغلال النفوذ أو الحصول على كسب غير مشروع .. إلخ[١٦] .

ويؤخذ فى الاعتبار كذلك مسألة عزل على ماهر من رئاسة الوزارة ، وتولى قائد حركة الجيش ، محمد نجيب الرئاسة ، فضلا عن اعلان قانون الاصلاح الزراعى فى نفس اليوم ، الذى صدر فيه التشريع الحزبى ، كل ذلك يكمل الصورة عن موقف القيادة الجديدة من عناصر النظام القديم .

وبالرغم من ذلك صرح نجيب فى أول تصريح له بعد تولى رئاسة الوزارة ، بأنه « لا يفكر فى حل الاحزاب السياسية فى الوقت الحاضر ، وأن الانتخابات سوف تجرى فى فبراير ١٩٥٣ » ـ لاحظ جملة فى الوقت الحاضر ـ ولذلك سارعت الأحزاب بتقديم اخطارات تأسيسها ، بعد قيامها بحركة تطهير ثانية من جانبها ، وبقية القصة معروفة ، حيث أعترض وزير الداخلية على عدد من السياسيين الذين ضمتهم قوائم الاحزاب ، ونظرت المعارضات أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وقبل أن تتخذ قيادة الثورة فرصة جديدة للاجهاز على ما بقى من سمعة الاحزاب ، قاومت الاحزاب اعتراضات الوزير فى ساحة المحاكم دافعة بعدم دستورية المرسوم بقانون الاحزاب ، واستغلت القيادات الحزبية خبراتها القانونية فى ادارة الصراع ، بل ودفعت بجماهيرها إلى ساحة المحكمة ، فيما يشبه المظاهرة ، الأمر الذى جعل القيادة الجديدة ، تعجل بحسم الأمر ، على طريقتها العسكرية ، فأصدرت قرارها بحل الاحزاب .

وثمة اشارات متواكبة مع ذلك أو تسبقه بقليل عن أحداث فتنة فى شركة كفر الدوار (١٢ ، ١٣ اغسطس ١٩٥٢) ومقابلة الثورة لمسببيها بالشدة والحزم وبتشكيل محكمة عسكرية ، افادت احكامها بأن الاحداث كانت مدبرة باحْكام ، كما كثر الحديث عن حركات مشبوهة فى صفوف الجيش والشعب ، اعتبرتها القيادة محاولات لاحداث فتنة فى البلاد ، فضلا عن اعلان سقوط دستور ١٩٢٣ ، فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ثم تشكيل لجنة لوضع دستور جديد فى يناير

١٩٥٣ » يتفق وأهداف الثورة » فكانت تلك مؤشرات جديدة على تصميم القيادة على اسقاط الأساس القانونى الذى يستند اليه النظام القديم.

فكانت نهاية الاحزاب، بعد التطورات السابقة، عندما اذاع القائد العام فى ١٧، ١٨ يناير اعلانا دستوريا ومرسوما يتهم الاحزاب بعدم تقديرها لمصلحة الوطن، وسعيها لبث الفرقة والفتنة، بين الطلبة والعمال، بل والاتصال بدول أجنبية .. لذلك يعلن القائد حل جميع الاحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب، وكذلك يحظر القانون تكوين أحزاب جديدة، والغاء القانون الذى كان قد صدر بشأن تنظيم الاحزاب(١٧). وتأمينا لهذه التدابير الثورية صدر مرسوم سيادى بقانون بحماية التدابير التى يتخذها القائد العام للقوات المسلحة باعتباره رئيس حركة الجيش، بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها باعتبارها من أعمال السيادة، لا يجوز الطعن فيها (١٨).

تواكب مع هذه الاجراءات جميعا أن النظام الجديد سعى إلى توطيد أركانه فى السلطة، إلى كسب تأييد جماهيرى له. فضلاً عن تصفيته للمعارضه الموجهة ضده، وفى هذا الاطار قام الحكام الجدد بضرب مظاهر المعارضة بعنف، سواء من اليمين أو اليسار، كما قام النظام بعملية تطهير واسعة فى المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية، وفرض الرقابة على الصحافة مع حل مجلس نقابة الصحفيين، بل وحرم النشاط السياسى فى الجامعات والمعاهد العليا بقرار فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، مع وعد فى ١٠ ديسمبر من نفس العام باقامة « حكم ديموقراطى سليم » عقب فترة الانتقال، فى نفس الوقت الذى يهدد قائد النظام الجديد بأنه لن يسمح « بأى عبث أو اضرار بمصالح الوطن » وسأضرب بمنتهى الشدة على من يقف فى طريق أهدافنا(١٩) وفغرت المعتقلات أفواهها. وزج فيها بعناصر قيادية من مختلف التنظيمات والأحزاب، وكثرت حالات الفصل من العمل دون تحقيق. وبدا واضحاً أن مجلس قيادة الثورة يضع أقدامه على اعتاب سلطة مطلقة.

وفى إلغاء دستور ١٩٢٣، إلغاء للمعنى الشائع للديموقراطية حسبما تبناه هذا الدستور، الذى يقوم على تعدد الاحزاب والفصل بين سلطات الدولة، مما يعنى بطبيعة الحال أن صيغة التعدد الحزبى لم تعد ملائمة، وان لم تتضح بعد الصيغة الجديدة، وقد انقسم مجلس القيادة بشأن صيغة الحكم الجديدة، واتفقت جميع المصادر على أن ثمة خلافا وانقساما حول هذه المسألة حدث داخل اجتماعات مجلس قيادة الثورة، حيث كانت الغالبية تؤيد حل الأحزاب، والسيطرة على الحكم وإرجاء الانتخابات لاقامة مجلس نواب جديد، بينما كانت الأقلية وعلى راسها جمال عبد الناصر تؤيد اجراء الانتخابات بعد ستة اشهر، تسلم بعدها السلطة إلى صاحب الاغلبية. كانت الاغلبية ترى أن تظل السلطة فى يد مجلس قيادة الثورة، كقيادة جماعية لفترة محدودة، إلى أن تتحقق الأهداف التى نادت بها الثورة ثم يتولى السلطة بعد ذلك الحزب الذى يحصل على الاغلبية(٢٠) لم تحدد هذه الأغلبية مدة الفترة التى تستمر فيها السلطة فى يد مجلس القيادة، ولعل هذا يفيد انها تريد دكتاتورية المجلس لفترة تعود بعدها الديموقراطية، بينما كانت الأقلية ـ وعلى رأسها عبد الناصر ـ تريد اجراءات الانتخابات على وجه السرعة، فبدت كما لو كانت تطالب بتحقيق عاجل للديموقراطية. وقد رأى المجلس حلاً للخلاف وحفاظاً على وحدته، أن يقف موقفا وسطاً بين الفريقين، وذلك بمطالبة الأحزاب السياسية بالعمل على تطهير نفسها بنفسها .. ويتساءل عبد اللطيف البغدادى: لكن لا أدرى حتى الآن هل كان جمال عبد الناصر جاداً فى موقفه، أم ان ذلك لم يكن إلا مناورة منه ليحكم من وراء ستار مدنى يتمثل فى حزب من الأحزاب، الوفد أو الأخوان، وهل يستقيم الأمر على هذه الصورة، أم أن ذلك لم يكن إلا خطوة مرحلية ؟.(٢١)

فى تقديرنا أن عبد الناصر قد سبق بفكره معاونيه المتلهفين على السلطة ، ولعله رأى أن الالغاء الفورى للاحزاب . سيؤلب الرأى العام ضد القيادة الجديدة ، ويتهمها بأنها قامت بانقلاب للاستيلاء على السلطة ، لذلك كان خطة التدرج ضرورية مثلما حدث مع الملكية ، حين بدأوا بطرد الملك أولاً دون إلغائها ، حتى تتم الخطوة التالية بدون مخاطر .. هنا كان لابد من إسقاط هيبة الأحزاب أولاً واظهار فسادها ، بأيدى رجالها ، حتى تصبح خطوة الغائها أمرا عاديا ومتقبلاً ، إن لم يكن ضروريا ، ولا خشية من التدرج واتخاذ الاجراءات المتوالية ، ما دام مجلس القيادة يمسك فى النهاية بسلطة اتخاذ القرارات السيادية .

لقد صدر قانون الاصلاح الزراعى وقانون تنظيم الاحزاب فى يوم واحد ، كما أشرنا ، فانشغل كبار قادة الاحزاب ، ومعظمهم من كبار الملاك ، بالقانون الجديد الذى يسحب الأرض من تحت أقدامهم ، فى نفس الوقت الذى كان عليهم فيه أن يقرروا هل يتعاونوا مع النظام الجديد ، طبقا للشروط التى حددها قانون تنظيم الاحزاب . فكأنما كان الهدف من هذين القانونين هو زلزلة الوجود السياسى والاجتماعى لكبار الملاك بضربة واحدة وفى وقت واحد .

ولو حصرنا الصراع بين قيادة الثورة وأحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة ، حول قضية الفساد السياسى والاجتماعى ، لكان طبيعياً أن تستعين القيادة الجديدة ، بالاحزاب والجماعات الشعبية الأخرى ، التى لم تفسد ولم تتول الحكم ، لكننا نعتقد أن القيادة الجديدة ، كانت ضد أية تنظيمات سياسية أو عقائدية ، ضد فكرة التنظيم ذاتها ، فحسبها تنظيمها كخلايا للضباط داخل الجيش ، ثم كمجلس قيادة بعد نجاح الثورة ، واذا كان ثمة ضرورة لتنظيم شعبى ، فإنها تكون صانعته فى كل الأحوال . وهذا يفسر لنا كيف أن القيادة الجديدة واجهت الاحزاب والتجمعات الشعبية الأخرى من شيوعيين وإخوان وضربها لهذه التنظيمات .

ويبقى صحيحا ما ذكره طارق البشرى من أن مواجهة النظام الجديد لهذه التنظيمات الشعبية ، لم يجر على اساس الاختلاف حول مضمون السياسات والايديولوجيات التى يتبناها كل تنظيم ، وانما جرت فى الاساس حول الوجود الحزبى نفسه .. فضربت الأحزاب من حيث كونها كذلك ، وبقيت امتداداتها الفكرية والسياسية المختلفة بين قادة الثورة .[٢٢] وان كنا نضيف أن جمال عبد الناصر ، لم يعدل عن موقفه السابق تجاه الاحزاب ، على نحو ما هو شائع ، وأنه بدأ يفكر فى استيعاب الحركة الحزبية من النشاط السياسى ، بل إنه انتقل إلى مرحلة أخرى من مراحل خطته وتفكيره السياسى بشأن الاحزاب . ويمكن أن نضيف بشأن هذه التنظيمات الشعبية أن طبيعتها الأيديولوجية الصارمة ، وخبراتها التنظيمية السابقة ، ولدت خشية لدى القيادة الجديدة من أن تنصب فى قوالبها أو تنقسم إليها ، بل ما حاجتها إليها وقد امسكت بزمام السلطة ؟ فكان امراً طبيعياً أن تتخلص منها هى الأخرى ، مع قناعة بأن بوسعها ـ أى القيادة الجديدة ـ أن تحقق ما تنادى به برامجها على نحو ما .

وفى رواية الصاغ ابراهيم الطحاوى ، الذى عهد إليه بتنظيم هيئة التحرير ، أول تنظيم شعبى تقيمه الثورة ، أن عبد الناصر قد استدعاه فى أحد أيام شهر اكتوبر ١٩٥٢ وقال له لقد يئست من أن تصلح الاحزاب نفسها وتسير فى ركاب الاحرار ، ولذلك فلابد من ايجاد هيئة جديدة ..[٢٣] وذلك أمر له دلالته المبكرة ، بعد شهرين من قيام الثورة ، فيما يتعلق بموقف القيادة من التنظيمات والاحزاب .. وليس صحيحاً أن قيادة الثورة حاولت احتواء الاحزاب بالتودد إلى الوفد ، حزب الاغلبية ، مع دعوتها لتطهير نفسها .[٢٤] أو أنهم فى اجتماعات مجلس قيادة الثورة قد خرجوا بنتيجة واحدة : هى أن الجيش لا يحكم ، وانما يقوم بالثورة ثم يسلم البلاد للمدنيين ، وأنهم قرروا مبدئياً اعادة برلمان عام ١٩٥٠ وترك الحكم لحزب الأغلبية ،

يصرفه ريثما تجرى انتخابات نظيفة ..[٢٥] لم تكن المسألة بهذه البساطة فى ذهن القائمين بالثورة ، وإلا لكانت حركتهم مجرد انقلاب عسكرى ، غيروا به شكل السلطة وحسب ، ولابد أن قضية الحكم والسلطة قد طرحت نفسها فى اذهان الذين كانوا يخططون لتلك الحركة وذلك خلال فترة الإعداد الطويل لها . لقد تحدثت بيانات الثورة الأولى عن الفساد والمفسدين والحكم البائد .. الخ ولم يكن مقصودا بذلك الملك وحاشيته وحدهم ، وليس منطقيا أن يستعان فى تحقيق أهداف الثورة بنفس القيادات التى كانت تحكم قبلها ، وانما المنطقى أنه لا يمكن مواجهة الأحزاب قبل فضح قياداتها وتريتها أمام الرأى العام[٢٦] تمهيدا للاستفادة بجماهيرها وحشدها فى تنظيمات جديدة ، ولم يكن قانون تنظيم الاحزاب الذى أصدرته قيادة الثورة سوى خطوة تكتيكية ـ ان جاز القول ـ عجمت به عود القيادات الحزبية ، تمهيدا للخطوة التالية . لقد أمسك الضباط بالجيش ، وشكلوا الحكومة ، ولم يبق الا الشارع السياسى ، لتكتمل حلقة السيطرة على الجهاز السياسى والادارى والشعبى برمته .

إن من قام بثورة هو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه أن يحكم ، وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختيارا ، وإنما هى أهداف بدىء بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصوماً ، هى مركب من ركبه لا ينزل عنه وسط الموج الا بِمُنزل ، كما أن من دخل حربا ، لا يخرج عنها الا بنصر أو هزيمة[٢٧] . وثبت ضعف الاحزاب وعجزها عن المقاومة ، فتلقت الضربة وترنحت ، ليس لقوة الضربة ذاتها ، ولكن لأنها ، منذ قبيل الثورة ، كانت قد اندفعت إلى نهايتها المحتومة .

* * *

لقد كان التنظيم السرى للضباط الاحرار داخل الجيش ، رغم سريته ، جزءا من الجهاز الحكومى داخل الدولة ، بمعنى أن الثورة التى قام بها ، جاءت من داخل جهاز الحكم ذاته ، وليس من خارجه ، وبحكم طبيعة النظام الذى يصل إلى السلطة عن طريق الجيش ، يبرز دور المؤسسة العسكرية ، خاصة فى المراحل الأولى ، حيث تلعب دور الحزب السياسى ، حتى تنشىء لها تنظيمها الخاص .. ولذلك هناك من يعتبر أن تنظيم الضباط الاحرار ، ثم مجلس قيادة الثورة ، يؤلف حزبا عسكريا ، وأن هذا التنظيم بالمفهوم العلمي يعد حزبا سياسيا ، باعتباره تجمعا منظما لمجموعة من الافراد ، تجمعهم مبادىء محددة ، يسعون للاستيلاء على السلطة من أجل تنفيذها ، ولكن الفارق الوحيد بينه وبين الاحزاب المألوفة أنه ليست له جماهير منظمة أو مؤيدة قبل استيلائه على السلطة ، لأنه تنظيم سرى من ضباط الجيش لا يتأتى له الاتصال بالجماهير ، ثم هو ، بحكم زيه العسكرى ، جهاز من أجهزة السلطة[٢٨] .

لقد نجحت القيادة الجديدة ، رغم قلة أفرادها ، فى السيطرة على الجيش ، والهيمنة على جهاز الادارة ، مما أكسبها ثقلا خاصا ، كما انها بالحركة التى قامت فعلا ، وبخلع الملك ، وبما اتخذته من اجراءات ثورية كالاصلاح الزراعى ، كسبت تأييدا شعبيا غير منظم لا بأس به ، بينما لم تستطع الاحزاب الشعبية الأخرى ، من غير النخبة الحاكمة ، لأسباب كثيرة ، الهيمنة على الأوضاع فى ظروف حالة ثورية متفجرة وازمة سياسية محتدمة . بالاضافة إلى انكشاف ضعف وتردى أحزاب النخبة الحاكمة قبل ٢٣ يوليو ، فساغ بهذا للقيادة الجديدة أن تبدو فى هذا الصراع بحسبانها الطرف الذى أمكنه التنفيذ .. ثم ان نجاح الضباط فى الاستيلاء على السلطة من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار هذا الجهاز هو مؤسستهم التنظيمية ، ولم يمكنهم من أن تكون لهم خبرة القيام بدور فعال ومؤثر لبعث حركة جماهيرية شعبية منظمة .

فالثورة نفسها ، وهى أكبر عمل يفترض أن يكون موكولا إلى الجماهير ، إنما قام من الجيش ، وبه فقط ، وانحسم نجاحه فى هذا الاطار ، وحسب العمل السياسى نجاحا أن يجذب حماس الجماهير ، دون حاجة لمؤازرة منها . والا تقوم حركة جماهيرية منظمة تعارض أو توازى نشاط الجهاز الأصيل للثورة : جهاز الدولة[٢٩] ولكن الحال لن يستمر على هذا الوضع ، حيث يكتفى بالحماسة والتأييد ، لنجاحات الجيش ، فالجماهير بدأت تنصرف عن أحزابها ، وتخرج من أطرها التنظيمية ، والأمر بعد يحتاج لأكثر من الحماسة ، بل يحتاج إلى اطار جديد ، يستوعب حركة الجماهير ، ويتفق مع أهداف المرحلة الجديدة . خاصة وقد قبضت المؤسسة العسكرية على كافة السلطات السياسية ، فلم يعد لها الا أن تنشىء ذلك الاطار ليقوم بالوظيفة الحزبية على نحو جديد .

لقد نفى محمد نجيب فى البداية رغبة الجيش فى اقامة تنظيمات حزبية وأصبح قادة الثورة يعلنون عن انفسهم لأول مرة تحت اسم « مجلس قيادة الثورة » وأصبح تركيز السلطة فى يد المجلس ايذانا بقيام نظام يستند إلى الدكتاتورية العسكرية[٣٠] وقد تساءل البغدادى داخل المجلس عما إذا كانت الثورة مستمرة ، أم أن البلاد ستنتقل فى يناير ١٩٥٦ إلى الأوضاع الطبيعية ؟ وهل سيسمح لأى فرد بالمناداة بمبادىء أخرى ؟ فرد عليه عبد الناصر بأن الثورة مستمرة ، ولن يسمح لأحد بالمناداة بمبادىء غير مبادئها[٣١] .

وحتى يستمر مجلس قيادة الثورة فى اتخاذ قراراته ارتأى أن يكتسب شرعية دستورية تعطيه صلاحيات التقرير والتنفيذ ، فأصدر دستورا مؤقتا فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ ، على أن يستمر العمل به حتى نهاية الفترة الانتقالية ، اى فى يناير ١٩٥٦ ، ضم هذا الدستور سبع مواد عامة ، وأربع مواد للسيادة العليا ، فيقضى بأن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة ، الذى له حق تعيين وعزل الوزراء ، كما يتولى مجلس الوزراء السلطتين التنفيذية والتشريعية معا ، على أن يتألف من مجلس القيادة ومجلس الوزراء مؤتمر ينظر فى السياسة العامة للدولة وما يتصل بها من موضوعات[٣٢] . وهكذا دشن الدستور المؤقت سلطة مجلس قيادة الثورة ، وأدمج سلطتى التنفيذ والتشريع معا ، فضلا عن اطلاقه يد قائد الثورة فى اتخاذ ما يراه من تدابير لحماية الثورة والنظام القائم عليها .

وبالرغم من أن هذا الدستور قد نص على « أن الأمة مصدر السلطات » فانه أفقد السلطة التشريعية ليس استقلالها فحسب وإنما وجودها ذاته ، وأصبح استقلال القضاء مجرد أريحية من الحاكم[٣٣] . كما رؤى كذلك أن النص على ذلك مأخوذ من دستور ١٩٢٣ الليبرالى الذى اسقطوه بدون شبهة ، وأن ذلك دليل على أن أفكارهم الديمقراطية لا تزال محمولة على تيار الديمقراطية السياسية[٣٤] وقد نص الدستور على تساوى المصريين أمام القانون فى الحقوق والواجبات ، ونص على حرية العقيدة وعلى أن حرية الرأى والحرية الشخصية مكفولتان فى حدود القانون ، لكنه لم يعط دلالات أو يوضح توجهات اقتصادية أو اجتماعية معينة ، نستطيع أن نتفهم منها توجها ايديولوجيا محددا على كل حال .

ويروى عبد اللطيف البغدادى كيف أن قضية الحكم خلال الفترة التالية ظلت موضع مناقشات مستفيضة داخل مجلس القيادة ، وأنه اقترح عام ١٩٥٥ بأن يتولى جمال عبد الناصر رئاسة الوزارة ، على أن يتكون من باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة مجلس جمهورى يتولى رئاسة الدولة وأن تكون رئاسته دورية بينهم كل عام . وأن يظل هذا المجلس يراقب الأمر بعيدا عن السلطة التنفيذية ، وأن يترك لممثلى الشعب حرية محاسبتها ، على أن يتفرغ المجلس الجمهورى للدراسة ورسم خطة المستقبل وتكوين حزب وعمل برنامج له والدخول به فى معركة

الانتخابات المقبلة ، واتاحة الفرصة للشعب « ليجرب أناسا غيرنا فنزيد من ثقته فى الثورة » لكن عبد الناصر رفض الاقتراح معترضا بأن السلطة المدنية المقترحة كسلطة تنفيذية ستسحب القوة منهم[٣٤] .

وكان جمال عبد الناصر قد خرج من أزمة مارس ١٩٥٤ أكثر قوة وتمكنا من السلطة ، على نحو ما هو معروف ، يقود مجلس قيادة الثورة ويهيمن بطبيعة الحال على مجلس الوزراء ، واصبح الجزء الاكبر من مجلس قيادة الثورة لا يبذل جهدا ذهنيا فى المسائل التى تعرض عليه ، وإنما ينتظرون رأى جمال ليوافقوا عليه أو يرددوه .. وقد أصبحت الاغلبية فى صفه ، يتأثرون برأيه ، وبصورة دائمة تقريبا[٣٥] . وهكذا يمكن القول بأن كافة السلطات تجمعت تقريبا فى يد مجلس قيادة الثورة ، وأن هذا المجلس تجمعت قوته الأساسية فى شخص جمال عبد الناصر .

* * *

إذا كانت قيادة الثورة قد قصدت الغاء الاحزاب ، على نحو ما اتضح فى الصفحات السابقة ، فما هو البديل الذى تقدمه القيادة الجديدة ؟ ويجيب جمال عبد الناصر على هذا السؤال ، على لسان الصاغ ابراهيم الطحاوى ، الذى ذكرت روايته أن فكرة اقامة هيئة سياسية جديدة ، بديلة للاحزاب ، ترجع إلى سنين خلت قبل قيام حركة الجيش ، خلال اجتماعات الضباط الاحرار . حيث جرى الحديث عن مساوىء الاحزاب ، ويومها قال جمال عبد الناصر : « اعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف فى مصر يوما ما ، فيجب علينا ايجاد هيئة شعبية صادقة ومخلصة تعمل من أجل مصر » . كانت تلك مجرد خواطر آنئذ ، ونجحت الثورة ، وحان وقت تحويل تلك الخواطر إلى حقائق . ويستكمل الطحاوى روايته بأن عبد الناصر استدعاه فى أكتوبر ١٩٥٢ ـ لم يحدد اليوم بدقة ـ وطلب اليه دراسة موضوع انشاء الهيئة الجديدة ، وأنه لذلك اتصل بعبد الله طعيمة ، وإنهما معا شرعا فى الاتصال بأهل الرأى والفكر ورجال الصحافة والسياسة « الذين لم تلوثهم الحزبية » وكانوا مبدئيا حوالى ٨٠ سياسيا ، وقدم الطحاوى نتائج دراسته لعبد الناصر ، الذى وجد أن الاهداف ضعيفة لا تتوافق مع أهداف الثورة ، ثم طلب امهاله بعض الوقت للدراسة ، وعاد عبد الناصر ومعه المشروع مقترحا تسمية الهيئة المقترحة « بهيئة التحرير » .

وقد تلخصت أهداف ومبادىء هيئة التحرير فيما يلى :

اولا : اجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل دون قيد أو شرط ، وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، ويمكن السودان من أن يقرر مصيره بلا تأثير خارجى .

ثانيا : كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحية السياسية ، كحرية الرأى والفكر والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ومساواة الجميع أمام القانون ، وتأمين الدولة للمواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة .

ثالثا : توجيه النظام الاقتصادى بما يحقق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية واقامة الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها .

رابعا : دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون معها ، والسعى لتعديل ميثاق الجامعة العربية لجعلها أداة صالحة لخدمة شعوبها ، والتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمطالبة بتنفيذه .. إلخ[٣٦] .

ومن الواضح أن برنامج الهيئة مزيج من المبادىء الستة التى طرحت ومن المبادىء العامة التى طرحت نفسها من خلال وعود قادة الثورة للشعب ، والمتعلقة بكفالة الحريات العامة ، لطمأنة الناس ، لكن الجديد هنا الذى طرحه البرنامج هو الدور الاجتماعى للدولة وتحديد مسئوليتها لتأمين المواطنين . فضلا عن دورها فى توجيه النشاط الاقتصادى بما يضمن حسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، مما يقود فى النهاية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولم تكن الأهداف المطروحة قبل ذلك بهذا القدر من الوضوح والتحديد .. لكن ينبغى أن نلاحظ أن البرنامج لم يحدد وسائل ذلك ولم يوضح المنهج الذى تتبعه الهيئة لتحقيق أهدافها .

وفيما يتعلق بتنظيم الهيئة فقد أصبح محمد نجيب رئيسا لها ، وجمال عبد الناصر سكرتيرا عاما ، وابراهيم الطحاوى سكرتيرها المساعد يعاونه أحمد عبد الله طعيمه ، ويتولى الأخيران مهمة الاشراف عليها ، ثم عين حسن ابراهيم مراقبا عاما لها . وقد جرت مشاورات انشائها فى نادى الضباط ، وأعلن عن قيامها رسميا فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، أى بعد قرار الغاء الاحزاب بنحو أسبوع . ويلاحظ أن تنظيمها كان بسيطا للغاية مما يعكس خبرة الضباط المحدودة حيث يضم مجالس هيئة التحرير ، وتنظيما أفقيا لاحياء المدن والقرى ، ثم تنظيما رأسيا للمهنيين والعمال . وقد شهدت القاهرة مهرجانا أقيم فى الفترة من ٢٣ ـ ٢٦ يناير ١٩٥٣ ، بمناسبة مرور ستة أشهر على نجاح الثورة ، أقيم فى ميدان الاسماعيلية ، الذى أصبح « ميدان التحرير » وخلاله أعلن قيام هيئة التحرير ، وردد الناس قسما وطنيا خلف محمد نجيب ، يتضمن شعار الهيئة « وكانت أول مرة فى تاريخ مصر يحدث هذا المشهد بين الحاكم والمحكوم ، *وأطلق شعار الهيئة ، الاتحاد والنظام والعمل ورفرف علم التحرير ، واستبدل النشيد* الوطنى الملكى بنشيد جديد .. »[٣٧] ثم افتتح المقر الرئيسى للهيئة فى ثكنات الحرس الملكى فى ميدان عابدين فى ٦ فبراير ١٩٥٣ ، ويلاحظ أحمد حمروش أن المشرفين على الهيئة وهما الطحاوى وطعيمة كانا ضابطين بعيدين عن معترك العمل السياسى ، وأن قبضة الجيش على الهيئة كانت واضحة ، وأنه عندما عين حسن ابراهيم مراقبا عاما لها ، تجاهله الطحاوى وطعيمه وكانا لا يتصلان به ولا يرجعان اليه فى معظم الأمور ، وأنه عندما ناقش الأمر مع جمال عبد الناصر ، قال له فى صراحة « إنهما يقومان بأعمال غير نظيفة لا تستطيع أنت القيام بها » فغادر حسن ابراهيم موقعه[٣٨] .

أصبح التنظيم السياسى الشعبى واحدا ، وخرج من عباءة الجيش ، ومن موقع السلطة ، التى حظرت أى نشاط سياسى خارج الهيئة الجديدة ، وراح الضباط وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ، الذى حمل العبء الاكبر فى الجانب الفكرى للهيئة ، يطوفون بالمدن والقرى والكفور ، يلقون بمئات الخطب الحماسية ، ويكشفون عن وجودهم للناس ، بغية تنظيم الشعب وتعبئته وحشده طبقا للتوجهات الجديدة .. وكانت تجربة جديدة واتصالا من نوع جديد .

وفى خطاب لعبد الناصر فى مؤتمر سياسى فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ هاجم تطبيقات دستور ١٩٢٣ وتزييف الديمقراطية باسمه وتساءل فى استنكار : من منا يقبل أن تسلم الثورة أمر الشعب باسم الديمقراطية الزائفة وباسم البرلمان المزيف إلى تلك الفئة من المخادعين ؟ إن الثورة لن تتخلى عن مكانها حتى تحقق هدفها الأكبر وهو القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .. معركة واحدة لن تعرف فيها زمانا ولا مكانا حتى تتطهر البلاد .. عندئذ ستتعلم الاحزاب أن تنشأ على قواعد جديدة من أجل مصر ، وليس من أجل حفنة من الناس المضللين .. »[٣٩] .

ربط عبد الناصر بين الغاء الاحزب وبين الفترة الانتقالية التى تمر بها مصر والتى تنتهى

في ١٩٥٦ ، مما يفيد أن تنظيم الهيئة أمر مؤقت مرهون بتحقيق الهدف الأكبر وهو « التحرير » في هذه المرحلة ، وهو الأمر الذى برز على رأس برنامج الهيئة ، ومن هنا اتخذت طابع « الهيئة » العامة التى لا مكان للحزبية فيها ، لقد اعتبرت هذه التجربة في تلك الفترة كافية لنجاح الهيئة في تأدية دورها نحو ما هو مأمول ، يجيء بعدها حكم دستورى برلمانى ، تطرح فيه امكانية وجود احزاب على قواعد جديدة .

لقد بدأ الحكم خلال هذه الفترة وطنيا نظيفا ومصريا خالصا ، بعد أن تم الغاء الملكية ، واعلان الجمهورية ، وتخليص الحكم من سيطرة الاقطاع ورأس المال ، وبدت جدية الكفاح المنظم ضد القوات البريطانية ، بعد أن تعثرت المحادثات مع الجانب البريطانى ، وقال جمال عبد الناصر كلمته المشهورة : « على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفيه ويرحل ، أو يقاتل حتى الموت دفاعا عن بقائه »(٤٠) . وبدأ واضحا أن جماهير الشعب على اختلاف اتجاهاتها ، تلتف حول القيادة في تصميم كامل على تصفية القاعدة البريطانية واجلاء المستعمر ، حتى تم في النهاية توقيع اتفاق الجلاء المبدئى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، ثم وقعت الاتفاقية النهائية ، وتم جلاء آخر جندى بريطانى عن مصر في ١٨ يونيو ١٩٥٦ . وكانت القيادة قبل ذلك بقليل - في ٢٤ فبراير ١٩٥٣ - قد حلت مشكلة السودان بالاتفاق مع بريطانيا مما كفل للسودانيين حق تقرير مصيرهم . لقد كان قيام هيئة التحرير خلال هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية ، حيث لعبت دورها في حشد الجماهير ، في هذا الاطار وحده ، ولبلوغ هذه الغاية أولا ، فربطت ، بمعنى من المعانى ، بين قيادة الثورة وبين الجماهير ، .

ولأن الهيئة قد تشكلت من جانب السلطة الحاكمة ، فكان أمرا واضحا أن تستخدم لخدمة السلطة التى أقامتها ، وقد استخدمت الهيئة خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، على نحو ما هو معروف ، لتصبح طرفا في ترجيح الصراع لصالح مجموعة جمال عبد الناصر ، ضد محمد نجيب ومؤيديه ، بعد أن أزمع مجلس قيادة الثورة تقديم استقالته والعودة إلى الثكنات العسكرية ، فروى ابراهيم الطحاوى أنه استطاع تحريك العمال لعمل اضراب عام في وسائل المواصلات ، واستخدام الهيئة في تفجير المظاهرات والاعتصامات حتى يرجع مجلس قيادة الثورة عن قراره ، وأن هذه المظاهرات قد حملت جمال على الاكتاف ، حتى عدل المجلس عن استقالته . كما استخدمت الهيئة في مواجهة تحركات جمعية الاخوان المسلمين عام ١٩٥٤ ، « فأحرق رجالها المركز العام للاخوان واستولوا على مقارهم .. وعندما كانت جماهير الاخوان تستقبل عبد الناصر ، بهتافها المعروف (الله أكبر ولله الحمد) كانت جماهير الهيئة ترد بهتاف (الله أكبر والعزة لمصر) . ومن الطريف أن الوفد عرض على هيئة التحرير أن تنضم اليه قبل أزمة مارس على أن يكون جمال عبد الناصر سكرتيرا للوفد ، ولكن عبد الناصر رفض ذلك بطبيعة الحال(٤١) .

لقد حرص جمال عبد الناصر على التأكيد بأن الهيئة ليست حزبا سياسيا يجر المغانم ، على الاعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان ، وإنما هى أداة لتنظيم قوى الشعب ، واعادة بناء مجتمعه على أسس جديدة صالحة ، وأداة لتدريبه على ممارسة الحرية وأن يحرر نفسه من الخوف والفزع وأن يتصرف تصرفا ايجابيا . وقد ورد في بيانها كذلك أنها ليست حزبا ينتصر أفراده لهذا الرأى أو ذاك ، وليست جمعية خاصة بالاصلاح الاجتماعى أو ناديا رياضيا ، وإنما هى « مصر كلها منتظمة في هيئة واسعة متشعبة الجوانب ، متعددة وجوه النشاط .. »(٤٢) .

وبالرغم من أن بطاقات عضوية الهيئة قد ظهرت في جيوب معظم المصريين ، وامتلاء احياء المدن والقرى والكفور بمقار الهيئة ، وكذلك نجاح الهيئة في جمع الناس وحشدهم في سرادقاتها في كل المناسبات . ليستمعوا إلى رجال الثورة وهم يتحدثون عن التحرير والحرية

وعودة حكم مصر للمصريين .. وضرورة جمع شمل المواطنين فى اطار واحد للعمل يدا واحدة من أجل اصلاح ما افسده الحكم الملكى وما جرته الاحزاب السياسية على البلاد .. الخ . مما يعنى اعتبار الهيئة كيانا شعبيا يستوعب الحركة الحزبية وممكناتها ، رغم ذلك كله لم يظهر من الناحية الواقعية أن كتب لها الوجود الفعلى ، كتنظيم شعبى له استقلاله وتميزه عن أجهزة الدولة ، وله القدرة على الدفع السياسى لهذه الأجهزة ، وأن اهم وظيفتين كان يمكن أن يناطا بها فى ذلك الوقت المبكر ، وهما الكفاح الشعبى فى منطقة القناة ، وبناء الحركة التعاونية لمنتفعى الاصلاح الزراعى ، قامت بهما أجهزة حكومية فى الأساس[٤٣] . وسرعان ما تبين أن القيادة تتولى كل شىء بنفسها ، وأن الهيئة التى اقامتها ليس لها تأثير على مجريات الأمور ، أو فى نقل رغبات المحكومين إلى القيادة ، ولم يقدر لها أن تلعب دورها كتنظيم سياسى شعبى .

وينبغى أن نشير فى النهاية إلى أن الهيئة رفعت شعارا معروفا هو « الاتحاد والنظام والعمل» وهذا الشعار ليس بطبيعة الحال برنامج الهيئة ولا يستفاد منه انه يرسم ملامح ايديولوجية معينة ، على نحو ما ينتقده البعض[٤٤] . لكنه كان مجرد دعوة لاتباع منهج فى العمل الوطنى ، يحقق الأهداف التى طرحتها الهيئة فى برنامجها . ومن ثم ينظر اليه على أنه دعوة من القيادة إلى « اتحاد » الجميع دولة وشعبا ، « منتظمين » فى صفوف متراصة ، ناهضين بالحركة الواحدة لتحقيق الأهداف العليا من أجل استقلال الوطن ونهوضه الاجتماعى والاقتصادى ، والبدء فى « العمل » دونما خلافات وصراعات وانقسامات تلك التى اتسمت بها الحركة الحزبية ، التى جاء هذا التنظيم الواحد ، للتخلص من سلبياتها . فهى تنظيم للكل ، أو للجميع ، أو هى تجميع لقوى الشعب فى تنظيم واحد . وهكذا سيطر على من آمسكوا بأزمة الحكم تصور للعمل الوطنى ، عكس أصل تجربتهم العسكرية ، التى تصوغ الروابط التنظيمية على أسلوب علاقة بين قائد آمر ومقود مأمور[٤٥] .

* * *

وعندما كتب جمال عبد الناصر « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٤ طرح أفكارا على جانب من الأهمية ، تكمل لنا صورة الاتجاهات الفكرية والايديولوجية التى تبناها وعمل من خلالها ، حتى هذه المرحلة من تاريخ الثورة ، لكننا لا نستطيع أن ننظر اليها كنسق أيديولوجى متكامل ، صيغ فى برامج وأهداف ومناهج ، وإنما يمكن اعتبار ما ورد فى هذه « الفلسفة » مجرد أفكار طرحت وتصورات لما حدث وما سيحدث من وجهة نظر القائد ، وهو ذاته أعترف فى بدايتها بأن كلمة « فلسفة » ضخمة وكبيرة ، لا تتفق مع « المشاعر والتجارب » التى تحدث عنها .

يبدأ عبد الناصر من شعار هيئة التحرير فيتحدث عن طليعة الثورة ، القوات المسلحة ، التى قامت بحركتها بنجاح ، ثم همت أن تبتعد عن شئون الحكم ، فاذا بها تدرك أن مهمتها قد بدأت من هذه الساعة .. فيقول : كنا فى حاجة إلى النظام ، فلم نجد الا الفوضى ، وكنا فى حاجة إلى الاتحاد ، فلم نجد وراءنا الا الخلاف ، وكنا فى حاجة إلى العمل ، فلم نجد وراءنا الا الخنوع والتكاسل .. ومن هنا أخذت الثورة شعارها[٤٦] .

لكن إدراك القائد ، خلال هذه المرحلة ، حول مفهوم الثورة اتسع وتعمق ، فها هو يميز بين اتجاهين رئيسيين للثورة ، بل ويعتبرهما ثورتين فى وقت واحد ، احداهما سياسية ، تسترد بها مصر حكم نفسها من ملك طاغية ومن جيش احتلال جاثم على أرضها ، والأخرى اجتماعية ، تتصارع فيها الطبقات حتى يستقر الأمر على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن ، وأن مصر كتب عليها أن تعيش الثورتين معا فى وقت واحد ، وكان مدركا أبعاد التناقض الذى يترتب على ذلك[٤٧] ولم يكن ثمة مفر من ذلك سعيا وراء استرداد الحرية السياسية والحرية الاجتماعية

معا ، لأن الأولى لا تنفصل عن الثانية ، لكن حدود الثورة الأولى واضحة أما الثورة الاجتماعية فلم تكن حدودها بنفس الوضوح ، والرؤية فيها غامضة . خاصة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية ، رغم الخطوات التى اتخذت فى سبيل بلوغها .

ويزيد عبد الناصر الصورة وضوحا عندما يكتب أن طريقنا هو تحقيق الحرية السياسية والحرية الاقتصادية ، وأنه وزملاءه يقتصر دورهم فيه على الحراس ، ولمدة موقوته بأجل ، وانهم من أجل ضمان الحرية السياسية فى المستقبل كلفوا قادة الرأى بأن يضعوا لمصر دستورا يصون مقدساتها ، ومن أجل ضمان الحرية الاقتصادية استعانوا بذوى الخبرة وطلبوا اليهم أن ينظموا لمصر رخاءها وأن يعملوا لضمان لقمة العيش لكل فرد فيها ، وانهم لذلك أقاموا « مجلس الانتاج » ونلاحظ أن الحديث عن المستقبل لم يأخذ خطه من التحديد والتفسير خاصة ما يتصل منه بالفكر الاجتماعى ، وقد أوضح جمال عبد الناصر ذلك بغير لبس ، حين ذكر انه « تلك كانت خطوات لاصلاح آثار الماضى ورواسبه ، مضينا فيها وتحملنا من أجلها كل شىء .. فلما جاء الكلام عن المستقبل قلنا إننا لا نملك هذا وحدنا .. »(٤٨) .

ومن الجديد الذى قدمه كتاب « فلسفة الثورة » أنه حدد دوائر لعمل ونشاط مصر الخارجى ، باعتبارها مجال الحركة بحكم المكان والانتماء ، وأولها الدائرة العربية التى هى منا ونحن منها ، وهى أهم الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا لامتزاجها بنا بالتاريخ والمحن والدين والجوار الجغرافى ، وان نطاق سلامتنا يقتضى منا أن ندافع عن حدود أخواننا ، وحلل عبد الناصر عناصر قوة الدائرة العربية فى الحوار والترابط ، ومقومات الحضارة الواحدة التى انبعثت فى جوها الأديان ، والموقع الاستراتيجى الهام تجاريا وحربيا ، ثم البترول عصب الحضارة المادية . وثانية هذه الدوائر افريقيا التى نحرس بابها الشمالى ، والتى يستمد النيل ماءه من قلبها ، والتى يمتد السودان الشقيق إلى أعماقها ، وسئوليتنا أن نعاون على نشر النور والحضارة فى أعماقها . والدائرة الثالثة هى الدائرة الاسلامية ، حيث اخوان العقيدة ، فيجب أن يكون للحج قوة سياسية ضخمة ، وأن يتحول إلى مؤتمر سياسى دورى للقادة ورجال الرأى والعلماء ورجال الاقتصاد ليضعوا لهذا البرلمان الاسلامى العالمى خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معا(٤٩) .

ولا يحتاج التفصيل الدقيق لعناصر القوة العربية وعوامل الانتماء لتعليق أوضح من كلمات جمال عبد الناصر نفسه ، فضلا عن البعد السياسى الذى اعطاه لمؤتمر الحج السنوى واهميته فى بعث وترابط وقوة العالم الاسلامى ، وقد رأى أن مصر بحكم المكان ، تستطيع القيام بدور كبير من خلال هذه الدوائر ، فتلك خطوط واضحة فى استراتيجيتها ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار .

- تلك باختصار اهم « المشاعر والتجارب والتصورات » التى قدمها جمال عبد الناصر فى « فلسفة الثورة » وهى اقرب إلى وقفة مراجعة وتحسس موضع الأقدام ، أكثر منها صيغة أيديولوجية متكاملة ، ترسم آفاق المستقبل أو تبلور « نظرية » ، تلك التى كان عليه أن ينتظر بضعة أعوام أخرى ، لتكتمل عناصرها ، مستمدة من « حركته » السياسية والاجتماعية ذاتها .

انتهت الفترة الانتقالية فى بداية عام ١٩٥٦ ، ذلك العام الحافل فى تاريخ الثورة والمصريين جميعا . فتغير نظام الحكم وأدواته ، وجلا الانجليز عن مصر نهائيا ، مما كان خطوة كبيرة نحو التحرر الوطنى ، وأممت قناة السويس ، ودحر العدوان الثلاثى وأجبر على الانسحاب خلال ستة أشهر من الجلاء الأول . وقبل ذلك كانت مواقف جمال عبد الناصر الوطنية فى باندونج ضد

الاحلاف العسكرية ، وكسر احتكار السلاح ، تأكيدا جديدا للاستقلال الوطنى ، كل ذلك مكّن لجمال عبد الناصر أن يكون له رصيد كبير لدى الجماهير .

وكان جمال عبد الناصر قد بدأ العام باعلان الدستور الجديد فى ١٦ يناير ١٩٥٦ فى مؤتمر شعبى كبير ، وجاء فى ديباجته أنه صدر عن الشعب المصرى وتعبيرا عنه ، ذلك الشعب الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة ، بعد معركة متصلة ضد السيطرة ، وليس منحة من ملك .. الخ . وعندما تم الجلاء ، كان انتخاب عبد الناصر رئيساً من خلال الاستفتاء العام أمرا طبيعياً ومنتظرا فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، فأصبح المرشح الوحيد ، ورغم معارضة البعض لأسلوب الانتخاب ، إلا أن دوره السابق ، جعل انتخابه مدشنا بارادة شعبية جارفة .. ووصل قائد الضباط الاحرار ، ورئيس مجلس قيادة الثورة ، إلى منصب رئيس الجمهورية ، وبلغت معه مجموعة الضباط المحيطة به قمة انتصاراتها ، لكنها وصلت بعد فترة الانتقال السابقة ، دونما مجلس ، فقد انتهى دور مجلس قيادة الثورة وطويت صفحته ، وان لم ينته دور الضباط فى السلطة . وطويت كذلك فرص المناقشة المحدودة داخل المجلس حيث مركز اصدار القرار ، وتحولت السلطة جميعا فى يد جمال عبد الناصر ، الذى رفعته شعبيته إلى مكانة جعلته فى مركز الواثق ـ دوما ـ من سلامة رأيه وصحة قراره ، وهكذا أعطيت فرصة تحقيق التحرر الوطنى وما أحرزته من نجاحات متوالية ، الأسبقية على قضية الديمقراطية خلال هذه المرحلة على نحو ما وضح .

وقد خلقت سنوات الصدام السابقة للثورة مع مختلف القوى السياسية ، اجراءات ادارية ذات طابع عسكرى قاس ، فضلا عن اقتصارها على الجيش وحده فى حركتها ، متجنبة التفاعل مع الشعب ، الذى أبانت أزمة مارس ١٩٥٤ إمكانية تحريكه بسهولة ، حيث أمكن لقطاعات من الضباط وبمعاونة هيئة التحرير ، تحريك قطاعات من الشعب ، سهلت انتزاع محمد نجيب من موقعه ، وترك هذا الحادث لدى عبد الناصر شعورا بامكانية تحريك الجماهير بسهولة ، وأثبت أن دورها أمام الجيش أصبح محدودا ، ونتج عن ذلك بطبيعة الحال استمرار اعتماد عبد الناصر على الجيش ، باعتباره مؤسسته الرئيسية ، رغم التأييد الشعبى الجارف الذى لقيته انتصاراته . وبالرغم من أنه وزملاءه قد خلعوا ملابسهم العسكرية ، ويمكن ملاحظة أن عبد الناصر قد بدأ يعتمد على هذه المؤسسة ، ليس بوضعها تنظيما أو مجلسا ، ولكن كأفراد ، فشهدت هذه الفترة سقوط أجهزة الشرطة العسكرية ومجلس قيادة الثورة ، بل وهيئة التحرير ، التى تربع الضباط على قمة تنظيماتها ، ولم يعد بالجيش سوى أجهزة الأمن والمخابرات ، التى بدأ النظام يعتمد عليها بشكل واسع ، وكان ذلك بداية لنمو قوة هذه الأجهزة ، نموا سرطانيا ، انعكست آثاره على النظام ذاته فيما بعد بشكل خطير .

رأينا أن عبد الناصر رفض اقتراح عبد اللطيف البغدادى باقامة « مجلس جمهورى » يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ورأى أن السلطة التنفيذية فى حكومة مدنية ستسحب البساط من تحت أقدامهم ، ويذكر كمال الدين حسين أن عبد الناصر قد أصابه ضيق من القيادة الجماعية للمجلس ، وأن دستور ١٩٥٦ يعطى رئيس الجمهورية سلطات مطلقة ، وأنه كانت هناك آراء بعدم حل المجلس ، ولكن عبد الناصر صمم على الحل سواء قبلنا أو رفضنا .. وبعد حرب ١٩٥٦ كان يقول للناس « ماذا يريد هؤلاء ؟ هناك دستور ومجلس أمة ومجلس وزراء ، وتنظيم شعبى ، ماذا يريدون بعد ذلك ؟[٥٠] . وتحققت إرادته حيث عقد الضباط الاحرار فى أواخر عام ١٩٥٦ اجتماعا مغلقا فى احدى دور العرض بالقاهرة ، وصدر فيه قرار حل التنظيم ، على أساس أنه حقق مهامه الخاصة بالاستيلاء على السلطة وتوطيد دعائم النظام الثورى ، وأصبح أمام

أعضاء التنظيم إما الاختيار بين البقاء فى الجيش أو الاستقالة والعمل فى الحياة المدنية . وكان نشاط التنظيم قد انتهى عمليا خلال تلك الفترة ، وانتهى شكليا بهذا القرار[٥١] .

وقبل أن نتحدث عن تركز السلطة فى يد القيادة الفردية المركزية نرى لزاما علينا أن نحلل الفكر السياسى والاجتماعى الذى حوته وثيقة دستور يناير ١٩٥٦ ، أى النظر إليه من زاوية أيديولوجية ، وتنبغى الاشارة إلى أن هذا الدستور لم يدم العمل به أكثر من عشرين شهرا تقريبا ، حيث قامت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ، وعلى أثرها ألغى الدستور ، وصدر آخر مؤقت طبقا للأوضاع الجديدة ، ثم عطل الأخير بحدوث الانفصال عام ١٩٦١ ، حيث ظلت مصر تحكم بدساتير مؤقتة تصدر بقراراته من رئيس الجمهورية ، وتعدل بقرارات منه ، على اعتبار أن الرئيس مستفتى عليه من الشعب وحائز على ما يشبه الاجماع[٥٢] .

لقد سبق ولاحظنا أن القضية الوطنية ، بمعنى تحرر الوطن ، قد طغت خلال الفترة من ٥٢ ـ ١٩٥٦ ، على قضية التحرر السياسى والديمقراطى ، بل إن مؤيدى النظام جعلوا يرددون ذلك تبريرا لغياب الديمقراطية واعتبار التطورات التى حدثت والتقدم الذى أحرزته القيادة عنها يمكن تلمسه ، ولكن المرحلة التالية سوف تشهد تبريرا جديدا تقدمه القيادة ، يتمثل فى اعطائها أولوية جديدة لقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فهل كان ذلك مبررا حقيقيا لغياب المشاركة الشعبية فى الحكم ؟ ستحاول الصفحات التالية أن تعطى بعض ملامح الاجابة على كل حال .

لقد تحدث جمال عبد الناصر فى الاحتفال باعلان الدستور ، الذى أعدته القيادة دون مشاركة شعبية ، فى ١٦ يناير ١٩٥٦ ، بقوله « أن الثورة الحقيقية تبدأ اليوم ، ثورة من أجل العمل والبناء .. إن هذا الدستور يجمع الوطن جميعا ، كلنا سنكون مجلس الثورة الأكبر ، كلنا سنكون مجلس الثورة الأعلى ، كل هذا الشعب سيكون مجلس الثورة .. » . وفى حديث له فى ١٠ مارس ١٩٥٧ ذكر « إننى أريد قبل كل شىء أن أوفر للشعب ، خاصة الفلاح العامل حرية اجتماعية واقتصادية »[٥٣] . مما يفهم منه أن ثمة أولوية جديدة نشأت لدى القيادة ، وبرزت على رأس أهدافها خلال هذه المرحلة .

لقد انطوى دستور ١٩٥٦ على عدة توجهات أيديولوجية معينة يأتى فى مقدمتها تقريره فى مادته الأولى على عروبة مصر ، باعتبارها جزءا من الأمة العربية ، وبذلك يكسب التوجه الذى ورد فى « فلسفة الثورة » بعدا دستوريا وتوجها قانونيا جديدا . كما نص الدستور على أن مصر جمهورية ديمقراطية تتبع النظام الرئاسى ، الذى يتولى فيه رئيسها رئاسة الوزراء أيضا ، مع التوسع فى اختصاصات الرئيس والذى انحصرت السلطات فى شخصه ، فله سلطة تعيين الوزراء وعزلهم ، وكذلك سلطة حل مجلس الأمة ، بل وحق تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، فضلا عن إرساء الدستور لقاعدة « الاستفتاء » وهو أمر لم يكن معروفا فى قوانين الانتخاب من قبل ، الأمر الذى يعنى حرمان الناخب من حق الاختيار[٥٤] .

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقد نص الدستور على أن ينظم الاقتصاد وفقا لخطط مرسومة ، تراعى فيها مبادىء العدالة الاجتماعية ، مع كفالة النشاط الاقتصادى الخاص إلى جانب النشاط الاقتصادى العام للدولة ، بشرط ألا يضر بالمصلحة العامة للمجتمع ، كما يستخدم المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض استخدامه مع الخير العام للشعب .. وورد به أن الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية .

ويلاحظ أن مفهوم العدالة أخذ تفصيلا أكثر عندما نص الدستور على وجوب مراعاتها

كأساس للضرائب والتكاليف العامة ، وعند تنظيم قوانين العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال .. واحتوى الدستور الجديد مبادىء عن الادخار والتعاون وكفالة حق الترشيح والنيابة للمرأة المصرية لأول مرة فى تاريخها ... الخ .

ورغم النص على أن مصر جمهورية ديمقراطية ، فإن الدستور الجديد لم يصرح بقيام الأحزاب ، وانما نص على أن يؤلف المواطنون تنظيما سياسيا واحدا هو « الاتحاد القومى » للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ، ومنح هذا « الاتحاد » سلطة الترشيح لمجلس الأمة ، الذى تبين طريقة تكوينه بقرار من رئيس الجمهورية ، وهكذا منح الدستور الاتحاد القومى ، المزمع اقامته ، سلطة دستورية عليا وهى الترشيح لمجلس الأمة ، واستمر النظام يتبنى صيغة التنظيم السياسى الواحد ، وأصبح الاتحاد القومى هو البديل الجديد لهيئة التحرير ، وإن بسلطات ، فى النصوص ، جديدة ، وبناء تنظيمى أوفر على ما سوف نرى . كما تضمن الدستور الجديد تنظيم اقامة برلمان جديد تحت اسم مجلس الأمة ، ليكون أول برلمان تقيمه الثورة ، منذ سقوط برلمان الوفد عام ١٩٥٢ .

ويرى بعض نقاد هذا الدستور أن نصوصه أنهت النظرية الفردية ، محور النظام اللبرالى ، حين نص على تخطيط الاقتصاد ، وأنهى المنافسة الحرة ، فضلا عن إنهاء حرية التملك بالمعنى اللبرالى .. وأنه باختصار أجهز على الدولة اللبرالية[٥٦] . وإن كان هناك من يضيف أن الدستور الجديد بدأ ما يعرف بالرأسمالية الموجهة بتلك النصوص الاقتصادية ، ولاعترافه بنشاط الاقتصاد الحر . وإن اشترط عدم اضراره بمصلحة المجتمع ، ونصه على استخدام رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ، وصيانته للملكية الخاصة التى ينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية[٥٧] . وبالرغم من المبالغات التى تكتنف التوصيفات السابقة ، فإنه يمكن القول أن النصوص قد خلقت للدولة وظائف اجتماعية جديدة ، وأنها بالنصوص الجديدة هذه بدأت تغير من المفاهيم اللبرالية التى كانت سائدة قبل ذلك .

وتبقى ملاحظة طارق البشرى على قدر كبير من الأهمية ، حين وصف هذا الدستور بأنه أدخل فى صلب نشاط الدولة ومؤسساتها اعترافا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، ولم يكن يرد ذلك فى الوثائق الدستورية كنظر مستهدف ، وإنما كان واقعا اتخذت خطوات كبيرة فى تطبيقه ، وتوالى السير على نهجها من بعد ، وأريد بذكرها فى الدستور تثبيت الشرعية لهذه الحقوق وأبرازها بحسبانها هدف النشاط المؤسسى للدولة[٥٨] .

وربما كان أخطر ما فى نصوص هذا الدستور هو أنه أرسى الأساس القانونى لسلطة رئيس الجمهورية ، بما منحه من صلاحيات ضخمة ، جمع فيها رئاسة الجمهورية ورئاسة السلطة التنفيذية ، ورئاسة التنظيم السياسى (الاتحاد القومى) الذى أصبح له حق الرفض أو المصادقة على المرشحين للسلطة التشريعية (مجلس الأمة) والقيادات المهنية والنقابية .. أى أن الرئيس ، شخصيا ، تحول إلى الضمانة الوحيدة للتطور السياسى والاجتماعى فى مصر !

وحسبنا مثلا للخلل الذى ترتب على ذلك فى تكوين المؤسسات أنه بالرغم من أن الدستور نص على أن يتولى الاتحاد القومى الترشيح لمجلس الأمة ، فإنه نص كذلك على أن تكوين هذا الاتحاد يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، ومن الملاحظ كذلك أن مجلس الأمة قد فتح باب الترشيح له وأقفل ، قبل أن يتكون الاتحاد القومى الذى أنيطت به هذه المهمة حسب نصوص الدستور ، فهذا الاتحاد لم يتكون إلا فى مايو ١٩٥٨ ، فكأنما مارس الاتحاد القومى سلطاته قبل أن يولد ، من خلال ما سمى بـ « اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى »[٥٩] ، التى عينت ، بواسطة تحكمها فى الترشيح ، أعضاء مجلس الأمة ، فاستغنى بتلك اللجنة عن الاتحاد ، ولن يكون

مقبولا تعليل ذلك بأن أحداث حرب السويس التى جرت فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦ ، ومن أنها عطلت هذا الجانب من نصوص الدستور، المتعلق بتكوين المؤسسات السياسية ، فذلك السبب فى حد ذاته كان أدعى لاتمام بناء التنظيم الشعبى أولا ، ليلعب دوره المقدر فى هذه المرحلة الحساسة ، فقام الشعب يقاوم العدوان ، فى غيبة تنظيم سياسى نص الدستور على قيامه .

إن سلطة الرئيس فى الواقع قويت وتفردت قبل حرب السويس ، وقبل أن يكسبها الدستور الجديد صيغة قانونية دستورية ، ويمنحها صلاحيات ضخمة ، تكرس القيادة الفردية على نحو غير مسبوق .. وفى تقديرنا أن هذه السلطة قويت بشكل كبير منذ خرج عبد الناصر من أزمة مارس ١٩٥٤ ، منتصرا منفردا ، واستطاع النجاة من حادث الاعتداء عليه فى المنشية ، فخرج أقوى ، واستطاع البطش بخصومه ، ثم حلت قضية الجلاء بدأبه واصراره مع معاونيه . فاكتسب عبد الناصر داخل مجلس القيادة ، حتى بين أنداده ، سطوة وقوة ، والمطالع لمذكرات عبد اللطيف البغدادى ، عن هذه الفترة يلحظ هذا الأمر بسهولة ويسر ، عندما يتحدث عن اجتماعات مجلس الثورة ، .

وجاء الدستور الجديد ليمنح جمال عبد الناصر سلطات كانت هى فى الواقع فى قبضته ، وليسبغ عليها صفة القانون والدستور . وتتالت بعد ذلك المعارك التى خاضها بنجاح لا ينكره خصومه ، مما كرس من زعامته ، التى كانت تستند فى الواقع إلى مقدرته وكفايته واخلاصه . وعلى رأسها تأميم قناة السويس .

وسنكتفى بمثل واحد على ذلك هو ادارته لحرب السويس ، سياسيا وعسكريا ، حيث تروى الوثائق كيف كان يكلف معاونيه فى الادارة السياسية بالسفر والدراسة وكتابة التقارير (محمد فوزى وعوض التونى وبهجت بدوى) وكان يتلقى هذه التقارير ويدرسها ويصدر التعليمات ، دون تفويض أحد بذلك ، وعندما بدأ العدوان العسكرى واستقر بنفسه داخل مبنى القيادة يراجع الخطط ويصدر الأوامر ، وتولى بنفسه اصدار قرار ، اختلف معه فيه نوابه العسكريون ، فأخذ المسئولية على عاتقه ، وأجرى الاتصالات بشخصه مع قادة الكتائب بشأن الخطة العسكرية الجديدة ، التى تمت بنجاح[٦٠] .

كان يستمع لمعاونيه ، لكن القرار كان له وحده ، وقد يجد الانسان فى ذلك مطعنا فى سهولة ويسر ، ولكن نجاحات عبد الناصر السابقة ، اكسبته ثقة كبيرة فى نفسه وفى مقدرته وكفايته فضلا عن أن تأييد الشعب له فى كل المناسبات ، قد ثبت لديه ولدى معاونيه بأنه قد فوض . وأن « الزعيم » أقدر على التصرف وأحكم فى اتخاذ القرارات . حتى زملاءه وأنداده ، سلم معظمهم بهذه الحقيقة ، فلم تقف أغلبيه منهم ضده فى موقف من مواقف الاختلاف ، كما لم يكن ثمة مجال للصراع السياسى بشأن اتخاذ القرارات السيادية ، إلا بقدر محدود ، لم يشكل كابحا حقيقيا فعالا لقيادة عبد الناصر .

واختلط العمل السياسى بالعمل الادارى ، وصار جهاز الدولة البيروقراطى هو المؤسسة الرئيسية لتنفيذ العمل السياسى ، وسادت نظرة ـ كما يقول نزيه الأيوبى بحق ـ ترى العمل السياسى فى جوهره مجرد مجموعة من المشكلات حول رفع مستوى الأداء ، دون أن يتطرق إلى الاختيارات والأولويات نفسها ، فتبنى النظام مفهوما « اندماجيا » وليس مفهوما « تنافسيا » للمجتمع السياسى . وفى هذا الاطار ، أصبح الزعيم « الكاريزمى » الذى توفرت له معظم السلطة التنفيذية ، هو قمة هرم السلطة فى المجتمع ، وهو هرم تضخم وتشعب بصورة أبرزت الطابع البيروقراطى للنظام[٦١] .

وترتب على تقوية السلطة المركزية ، والاستعانة بالجهاز الحكومى بشكل جوهرى فى الأمور السياسية ، التى اتخذت شكل القرارات الادارية ، أن أثر النظام صيغة التنظيم السياسى الواحد ، الذى أصبح على ارتباط وثيق بتلك السلطة المركزية . ظهر هذا واضحا فى اختيار نموذج هيئة التحرير (٥٣ ـ ١٩٥٦) ثم الاتحاد القومى خلال تلك المرحلة .

لقد بدا واضحا أن مؤسسات الدولة جميعا تركزت خيوطها فى مؤسسة الرئاسة ، والتى أسبغ الدستور اعترافا قانونيا بدورها وحجم سلطتها . ويلاحظ عادل حسين فى تفسير ذلك ، أن جوهر الدولة الناصرية قد استمد جانبا من مشروعيته من منطق الاستمرارية التاريخية .. حيث تراث الادارة المركزية يمثل أساسا فى النظام السياسى ، ويقدم استقراء تاريخيا يؤكد هذه الأطروحة ، ليؤكد أن مركزية السلطة السياسية هذه تمركزت بدورها حول الحاكم .

لقد افتقدت السلطة السياسية من الحسابات الرشيدة وخبرتها فى ضوء المعلومات المتجددة والمتنوعة ، الأمر الذى توفره أوضاع مؤسسيه وتقاليد ، توازن الصلاحيات الكبيرة المسلمة للرئيس فى اصدار القرارات ، وقد عانت الممارسة الناصرية من أوجه قصور فى هذا المجال ، ولم تكن تكفى الكفاءة العالية لعبد الناصر لتلافى نتائج هذا القصور . من المؤكد أن بعض الدراسات الفنية المتفرقة كانت تسبق أو تصاحب اعداد القرارات ، لكن هذه القرارات كانت ذات طابع سياسى (أى مركب) مما يتطلب مجموعات عمل أو فرقا بحثية ومراكز مستقرة لكى تتفاعل الآراء والخبرات على نحو يلائم طبيعة القرار السياسى ، مع دراسة ردود فعله المحتملة وبلورة البدائل الممكنة ، فلم يكن هذا هو الحال .. كان عبد الناصر يكتفى بأن يطلب رأى معاونيه فرادى ، إذا طلب ، وبدون معلومات كافية ، ولم يكن ثمة ضمانات لتحقيق المشاركة السياسية فى صنع القرار ، مشاركة فعالة ومنتظمة ومتكاملة[٦٢] .

وثمة سمة أخرى ميزت النظام السياسى ، إلى جانب تركز السلطة فى يد قيادة فردية ، وهى اشتغال العسكريين بالسياسة والسلطة المدنية على نحو كبير ، حتى وصف البعض هذه الظاهرة ، بقيام دولة عسكرية على رأس الجهاز المدنى للدولة ، فالقيادة مدينة للجيش الذى تولى ضباطه الاستيلاء على السلطة والتمكين لها ، كما تولى حماية قيادة الثورة وتأمينها خلال سنواتها الحرجة ، الأمر الذى شكل سلطة ضاغطة على أرباب السلطة من المدنيين ، وبرغم أن جمال عبد الناصر قد استطاع حل مجلس قيادة الثورة فى أواخر عام ١٩٥٦ ، فقد كان ذلك لحساب سلطته هو الفردية ، وليس لحساب النخبة الحاكمة من المدنيين .

وترؤى المصادر كيف تصاعد دور العسكريين منذ ١٩٥٢ ، وكيف تولت قياداته المحافظة على الأمن وتطبيق الأحكام العرفية ، « وتشكيل محاكم الثورة ومحاكم الغدر » وتكوينهم لادارات للمباحث وأجهزة المخابرات ، منذ ذلك التاريخ ، فصارت للجيش وظائف جديدة لم تكن معروفة .. وتدريجيا صار كبار الضباط فى مراكز القوة فى الدولة ، بل وانتشروا فى الاعلام ورئاسة تحرير الصحف وأجهزة الثقافة ، وسنكتفى بمثل على هذا الدور المتصاعد للعسكريين ، عندما صدرت التعليمات لعدد من الضباط لترشيح أنفسهم فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٦ ، كما كانت اللجنة التى شكلت لفرز الترشيحات ، كانت من العسكريين وضباط المخابرات ، فقد صدرت التعليمات باغلاق الدوائر التى رشح فيها أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وضم المجلس ٥٩ ضابطا وكان البغدادى رئيسه ووكيله أنور السادات .

وانخرط الضباط فى تشكيل الوزارات منذ وزارة مارس ١٩٥٨ ، وصار عبد الحكيم عامر نائبا لرئيس الجمهورية منذ يونيو ١٩٥٨ ، وتدفق الضباط على مناصب المحافظين ورؤساء مجالس الادارات ووكلاء للوزارات والسفراء ... الخ . ويرصد أحمد حمروش ظاهرة هامة كذلك

هى أن نوعية الضباط المختارين لمناصب السلطة العليا ، كانوا فى معظمهم من ضباط المخابرات العامة أو الحربية ، الأمر الذى انعكس على أسلوبهم فى الحكم ، من حيث اعتمادهم على السرية والانغلاق وكتابة التقارير ، وأصبح مركز السلطة يرى ما يدور فى المجتمع ، بعيون الرؤية المحددة لأجهزة الأمن ، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على أجهزة العمل السياسى ، وظهر أثره فى هيئة التحرير ، وسيظهر أكثر فى الاتحاد القومى وما أعقبه .. وهكذا أصبحت العناصر العسكرية هى القوى المتاحة والمتطلعة لشغل كافة المراكز والمناصب ، رغم أن جمال عبد الناصر كان حريصا على أن يبعد ثورة يوليو عن مظهرها العسكرى ، إلا أن الجيش صار هو القوة التى لا يريدها ، والتى لا يستطيع أن يستغنى عنها فى نفس الوقت .

ونقطة البداية لدراسة التنظيم السياسى الجديد خلال هذه المرحلة ، هى دستور ١٩٥٦ ، الذى نص على تأليف « الاتحاد القومى » حين ورد به أن « على المواطنين أن يكونوا اتحادا قوميا ، للعمل على تحقيق المبادىء التى قامت من أجلها الثورة ، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى الاتحاد الترشيح لعضوية مجلس الأمة .. وتبين طريقة تشكيل هذا الاتحاد بقرار من الرئيس ـ مادة ١٩٢ ـ » ويلاحظ أن هذه أول مرة ينص فيها الدستور على قيام التنظيم السياسى الشعبى ، الذى أصبح بذلك جزءا من النظام الدستورى ، وبشكله الشمولى .. واستنادا إلى النص السابق ألغيت هيئة التحرير فى ٢ ديسمبر ١٩٥٦ رسميا ونقلت ملكية فروعها ، بعد تصفيتها ، فى المدن والأقاليم إلى الاتحاد القومى ، الذى جرى تشكيل لجنته التنفيذية فى ٢٩ مايو ١٩٥٧ ، أى بعد نحو عام ونصف من صدور الدستور .

وقد أوضح البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية طبيعة هذا التنظيم بأنه مجموع مواطنى الجمهورية ، حكاما ومحكومين ، وأنهم اجتمعوا لتحقيق مجتمع واحد هو المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي ، الذى جمعه وتجمعه أصول تاريخية وروحية واحدة ، كما تجمعه وحدة اللغة والعقائد والتقاليد والدم والمصالح المشتركة .... الخ .

وحول اختصاصاته ، فقد ورد أنه قام لتحقيق هدف الديمقراطية السليمة ، فهو يجعل لكل عضو فى لجان القرى (البالغ عددها ٤ آلافه قرية) حق مناقشة ما يهم قريته كأحد مواطنى القرية ، وما يهم البلاد كلها .. ويستطيع الاتحاد أن يعثر على الخطأ وينادى باصلاحه ، ويتلمس الصواب فيطالب بتحقيقه . والأهم من ذلك ـ وذلك بيت القصيد فى الاختصاصات ـ أن الاتحاد القومى سيعمل على تخطيط السياسة العامة للبلاد ، وستقوم الحكومة بتنفيذ هذا التخطيط .. وينظم القانون الادارة المحلية ، فى جميع المستويات ، فى المحافظة والمدينة والقرية ، والمجالس المحلية هى التى ستنفذ السياسة العليا للدولة فى جميع المستويات ، وفوق ذلك كله ، كما أشرنا ، هو الذى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة ، أو حتى استبعاد من يراهم لا يتفقون مع النظام من الترشيح ، وبذلك تصبح عضوية المجلس التشريعى مقصورة على من يزكيهم الاتحاد القومى .

إنه إذن تنظيم شمولى جديد « لا يمثل حزبا ، ولا يمثل احتكارا لفئة من الناس ، ولكنه يمثل أبناء الأمة كلهم » بجميع طبقاتهم ، داخل اطار من المحبة والوحدة الوطنية ، لحل المتناقضات بوسائل سلمية »(٦٤) وينسب شهود المرحلة التنظيم الجيد إلى تقليد لتجربة البرتغال ، التى اعتمد دكتاتورها « سالازار » فى حكمه المطلق لبلاده ، على اتحاد قومى والتى سافر إليها على صبرى لدراسة التجربة هناك(٦٥) وكان ذلك محاكاة للأنظمة الشيوعية ، بينما

الاطار الذى رسمه دستور ١٩٥٦ ، والذى تضمن فى صلبه تكوين هذا الاتحاد ، كان قريب الشبه بالدساتير اللبرالية ، المعمول بها فى الولايات المتحدة ، مما أوجد خلطا ذريعا بين صلاحيات التنظيم السياسى وبين مؤسسات الدستور الأخرى .

جاء قرار تكوين الاتحاد القومى من رئيس الجمهورية ، دون الاستعانة بالمواطنين ، الذين سيؤلفونه ، فعهد عبد الناصر إلى أنور السادات بمهمة التكوين كمشرف عام ، فبدأ باختيار قيادات ، ثم تتولى هذه اختيار القيادات التى تليها ، ولكن تعثر الأمر ، فكلف كمال الدين حسين باعادة التنظيم عام ١٩٥٨ ، الذى اقترح أن يتكون بالانتخاب من القاعدة إلى القمة ، حتى عقد مؤتمره العام ، ثم لم يستكمل التنظيم بعدها بتشكيل لجنة تنفيذية عليا ، واكتفى بلجنة تنفيذية مؤقتة من رؤساء وحدات الاتحاد وبعض الوزراء . « ولم يقيض لها أى فرص للنجاح ، فهى لم يكن مرغوبا فيها حتى وقع الانفصال السورى »[٦٦] .

وبحكم الدستور كان جمال عبد الناصر رئيسه ، ولم تكن له ميزانية خاصة ولا قيادات متفرغة ، وكان يصرف له شيك بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه بتوقيع الرئيس ، تستعوض بعد نفادها .. وقد عين كمال الدين حسين عددا من مديرى المكاتب للاتحاد القومى (١٦ ضابطا ، ٨ مدنيين) كانوا بمثابة قلب التنظيم ، كما ألحق بمكتبه مندوبا عن كل وزارة تسهيلا للاتصال والعمل ، أى بمثابة مجلس وزراء محدود ، واعتمد فى حركة الاتحاد ونشاطه العام على المؤتمرات التى كان يحضرها معه عدد من الوزراء فى العواصم والأحياء والقرى على الطبيعة لحل المشكلات المحلية . وأمكن للاتحاد أن يناقش السلطة التنفيذية ، بالتنسيق مع الادارة المحلية وباشتراك المجالس المنتخبة فى القرى والأحياء والعواصم[٦٧] .

لم تستكمل تنظيمات الاتحاد القومى كما هو مأمول ، واقتصر دوره على تلك المؤتمرات الشعبية ، وربما كان أهم نقد يوجه للتنظيم أن رئيسه هو رئيس السلطة التنفيذية ، التى منع التنظيم الشعبى حق مناقشتها ما دام قد نيط به تخطيط السياسة العامة للبلاد ، وأن الحكومة هى التى ستتولى تنفيذ هذه السياسة .

وقد يغدو صحيحا أن مؤتمرات الاتحاد المشتركة ، بين الجماهير والأجهزة التنفيذية ، قد حققت شيئا من الالتحام بين الشعب والحكومة ، وعملت على حل مشاكل الجماهير ، لكن الوظيفة الحقيقية للاتحاد لم تكن هى تحقيق هذا الهدف ، رغم أهميته ، ورغم نشاط الاتحاد فى مجال الخدمة الشعبية ، الذى كان من دواعى الاستقرار وتثبيت الثورة ، وعدم اصابتها بنكسة خطيرة تطيح بنظامها بعد الانفصال . فلم يستطع بحكم ضعف تنظيمه أن يقوم بدور سياسى مستقل عن أجهزة الدولة ، أو كان له أثر محسوس على سلطات الحكم ، وقد اعترف جمال عبد الناصر بذلك فى مناقشات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى يوليو ١٩٦١ ، وإن أرجع ذلك لافتقاده إلى أيديولوجيا واضحة أو « عدم تبلور دليل للعمل الثورى » أو « أنه كان اقترابا غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ليس لها منهاج تفصيلى ، تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح »[٦٨] فأضاف جمال عبد الناصر عنصرا هاما من عناصر ضعف الاتحاد القومى ، يضاف إلى ضعف تكوينه التنظيمى ذاته .

لقد ذكر فاتيكيوتس أن الهدف الرئيسى للاتحاد القومى هو خلق وعى سياسى واحد وثقافة سياسية موحدة بين المواطنين من خلال احتواء كافة نشاطاتهم[٦٩] فما هى تلك المبادىء والشعارات التى استهدف الاتحاد التفاف الشعب حولها ؟ إن ذلك يضىء بعض جوانب التطور الايديولوجى لنظام ثورة ٢٣ يوليو خلال هذه المرحلة .

لقد نصت بيانات الاتحاد القومى على أن أهدافه تتمثل فى العمل على تحقيق المبادىء التى قامت من أجلها الثورة ، وكذلك بناء الأمة بناء سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. أملا فى تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .. بالاضافة إلى تحقيق « وحدتنا ووحدة الشعب العربى » وهى صيغ وردت بدستور ١٩٥٦ ، كما لاحظنا ، ولكن الجديد هنا فيما يتعلق بالفكر القومى ، هو اعتبار التنظيم « منظمة قومية عربية » الأمر الذى يعطى انطباعا بأن التنظيم يسعى إلى تحقيق هذا الهدف ، وأنه مفتوح لتجمع العناصر العربية المؤمنة بهذا الهدف ، وليس مقصورا على المصريين ، وقد ازداد هذا المفهوم رسوخا خلال تجربة الوحدة (٥٨ ـ ١٩٦١) لذلك يبقى التأكيد على بروز التوجه القومى العربى ، كعنصر هام من فكر هذا التنظيم وتلك المرحلة ، ورد فى دستورها وخطب قائدها ، ثم فى أهداف تنظيمها السياسى ، وجرى تحقيقه عمليا ، وأيا كانت نتائج التجربة ، فإن ذلك لا يجرح مصداقيتها فى التوجه ذاته .

أما صيغة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى ، فقد اتسمت بالعمومية وعدم الوضوح ، بخلاف ما ظهرت به فيما بعد فى اجراءات وميثاق الثورة وتنظيماتها التالية .. وهى صيغة لا تخرج كثيرا عن المعنى العام للعدالة الاجتماعية وسيادة الأمة وتحقيق الديمقراطية السليمة .. مما ورد فى المبادىء الستة وفى دستور ١٩٥٦ . وفيما يتعلق بكلمة « الاشتراكية » فقد استخدمها جمال عبد الناصر أول مرة فى حديث له بالكلية الحربية فى فبراير ١٩٥٥ ، ثم تكررت الاشارة إليها بعد ذلك ، وخاصة بعد عودته من باندونج[٧٠] . ثم ظهرت بعد ذلك مقرونة بالديمقراطية التعاونية ، فى بيان اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى ، دون تفسير أكثر وضوحا وتحديدا . خاصة إذا كنا قد استنتجنا أن التوجه الاجتماعى والاقتصادى لمبادىء دستور ١٩٥٦ ، كان توجها أبعد عن التوجه اللبرالى ، وأقرب إلى الرأسمالية الموجهة ، أو ما يسمى برأسمالية الدولة .. ولم يتجاوز التوجه العام فى الاجراءات والسياسات هذا المفهوم ، فكان الاتجاه هو تصفية الراسمالية الأجنبية ، واتخاذ خطوات التمصير ، مع طرح إمكانية الاستفادة بالرأسمالية المحلية وتعايشهما فى اطار لا يتناقض مع تخطيط الاقتصاد من قبل الدولة .

أما اصطلاح الديمقراطية هنا ، فقدر أن صيغتها تتحقق ، داخل اطار التنظيم السياسى ذاته وهو الاتحاد القومى ، كتنظيم يشرك الشعب فى رسم السياسات وتخطيطها ويشرف على تنفيذها ، بل ويباشر اختيار نوابه ، كما فى النصوص ، وبالتالى فإن من أهداف الاتحاد القومى تحرير الفرد اقتصاديا واجتماعيا ، حتى يكون قادرا على مباشرة حقوقه السياسية ، ومن ثم فإن اقتران الاشتراكية بالديمقراطية ، كصيغة للمجتمع المنشود ، إنما يتأتى بالسعى لتحرير الفرد من الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى[٧١] .

ولا تقدم لنا المفاهيم السابقة معنى جديدا ، تتميز به مواثيق المرحلة ، باستثناء ما ورد بالدستور ، الأمر الذى يكشف عن ازمة النظام فى هذا الصدد ، من حيث الافتقار إلى فكر أكثر تطورا ، يثرى المرحلة الجديدة ، أو حتى يميز النظام السياسى الجديد بميزات خاصة ، تلك الأزمة التى جعلت السكرتير العام للاتحاد (كمال الدين حسين) يستعين ببعض المثقفين (سليمان حزين ولبيب شقير وحسن عباس زكى وسعيد العريان) ولكن مساهماتهم لم تستطع أن تشيد بناء فكريا يستجيب لمتطلبات المرحلة ، فتفجرت ما عرف حينئذ « بأزمة المثقفين » حين اتهم محمد حسنين هيكل فى حوار قومى عام ١٩٦٠ ، المثقفين بأنهم لم يتعاونوا بحماس مع النظام وانهم لم يقدموا للنظام الايديولوجيا التى يسعى إليها ، وعبر جمال عبد الناصر عن خيبة أمله لقلة الكتابات الاكاديمية حول النظام السياسى والاقتصادى الجديد للبلاد ، ووصل إلى حد القول بأن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية[٧٢] . وهكذا أصبحت صيغة

المجتمع الاشتراكى الديمقراطى شعارا أكثر منه مبادىء راسخة ذات منهج واضح ، يتطلب الأمر أساليب وأدوات تحقيقه .

كشف جمال عبد الناصر فى عبارته السابقة عن أزمة النظام الفكرية ، وهى الافتقار إلى فكر متطور ، يقود حركة المجتمع ، يستمد من نظرية ، توفر التوجهات وتحدد الآفاق وترسم المناهج ، وصدقت السنوات الثلاث التالية (٦١ ـ ١٩٦٤) على صدق هذه الحقيقة ، فشهدت مجموعة من الأحداث والاجراءات الهامة ، بدأت بمجموعة القرارات الاشتراكية (١٨ ـ ٢٣ يوليو ١٩٦١) ، ثم أعقبتها انتكاسة مشروع الوحدة ووقوع الانفصال فى ٢٨ سبتمبر من نفس العام ، فكان على النظام أن يعيد ترتيب ذاته ، ومواجهة قضية البحث عن أيديولوجيا واضحة وهوية فكرية محددة ، فكان اعلان الميثاق الوطنى فى ٤ يوليو ١٩٦٢ ، ثم صدر دستور مؤقت جديد فى ٢٥ مايو ١٩٦٤ ، وكانت سنوات تحول هائلة ، سواء فيما يتعلق بتطور الايديولوجيا أو البناء السياسى والدستورى .

جاءت القرارات الاشتراكية فى البداية لتؤكد أن الممارسة كانت أسبق من النظرية ، لكن هذه الممارسة فى الواقع لابد وأنها تستند إلى توجه فكرى محدد لدى القيادة ، وإن لم يصغ فى شكل نظرى على نحو مّا فعلت بعد ذلك ، هذا التوجه استمد أصوله من مفهوم العدالة الاجتماعية ، الوارد فى خطاب القيادة السياسى منذ قيام الثورة ، والذى وجد استمرارية واكتسب عمقا جديدا من قوانين الاصلاح الزراعى ، ثم تأميم البنوك وعمليات التمصير ، وكان لابد وأن يتخذ خطوة أكثر نحو اعادة تشكيل البناء الاجتماعى والسياسى على نحو جديد .

تبدأ مرحلة التوجه الاشتراكى الصريح بسلسلة من القوانين المفاجئة ، تخطت بها القيادة السياسية كل الأطر الدستورية والقانونية التى كانت قائمة ، وبها قطعت الامتداد التلقائى للمرحلة السابقة (٥٢ ـ ١٩٦١) وقدمت منطلقات وغايات وأساليب جديدة .. وثمة تفسير يعلق أسباب ذلك باحجام الرأسمالية المصرية الكبيرة عن الاسهام فى دعم الاقتصاد القومى وعدم اشتراكها فى خطط التنمية ، وهناك من يرجع بجذور هذا التحول الهام فى موقف النظام من الرأسمالية إلى عام ١٩٥٦ عندما بدأت خطوات التمصير « وثبت أن الاحتفاظ باستقلال الوطن ، والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية هو ضرب من المستحيل ، وعندها راهنت القيادة على مساهمة رؤوس الأموال المصرية فى التنمية ، خاصة وقد ابتعدت الرأسمالية الأجنبية من مجال المنافسة ، وبدأ النظام يدعم ويشجع الرأسمالية الوطنية »[٧٣] . لكنها أحجمت ، ربما لأنها خشيت أن يكون مصيرها هو مصير الشركات الممصرة ، حيث جعلتها الدولة تمثل « قطاعا عاما » كما أن يد الدولة كانت قد تتدخل فى قوانين الشركات على نحو جديد ، فضلا عن وضع بعض العسكريين فى مواقع النفوذ فى هذا المجال .. يضاف إلى ذلك إقدام قيادة الثورة على تأميم شركتى السكر والتقطير المصرية (أحمد عبود) عام ١٩٥٦ بعد اتهامهما بالتهرب من الوفاء بالتزاماتهما الضرائبية ، فأعطى ذلك مؤشرا هاما على أسلوب الدولة فى التعامل مع الرأسمالية ، وأعقبت ذلك عمليات تأميم تجارة الأدوية وصناعات وشركات كبس القطن ، فكان ذلك مدعاة لنكوص الرأسمالية الوطنية وخوفها .. فرأى النظام أن المجتمع لن يتقدم اعتمادا على النظام الرأسمالى ، ولم تعد « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » بمعناها الغامض صيغة مقبولة لتحقيق الأهداف ، فلم يرتفع مستوى المعيشة ، ولم يتطور المجتمع .

ويروى أحمد حمروش كيف أن عبد الناصر بدأ يدبر لثورة اجتماعية جديدة ، من داخل السلطة ، وبسرية كاملة ، فلم يعرض موضوع التأميمات على أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين فى جلسات رسمية ، وانما أثارها فى جلسة واحدة بالاسكندرية حضرها عبد الحكيم

عامر وعبد اللطيف البغدادى وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين ، ولم تكن هناك صورة واضحة عن المدى الذى يريده عبد الناصر فى موضوع التأميم ، وكانت هناك آراء بديلة ، لكن أحدا لم يعترض ، وانما وافقوا عليها ، وعلى الفور قام الرئيس بتجهيز القوانين واشترك معه كل من عبد المنعم القيسونى وحسن عباس زكى ، ولم يعرف لأى منهما ايمان بالفكر الاشتراكى . لقد كانت فكرة عبد الناصر وحده ، واتبع أسلوبا سريا فى تطبيقها ، وإن كان يشار إلى تأثره خلال هذه الفترة بمناقشات الرئيس اليوغسلافى تيتو ، ويلاحظ أن الاشتراكيين والماركسيين المصريين كانوا رهن الاعتقال ، وفجأة ، وبدون حشد الجماهير وتعبئتها ، والتنظيم السياسى فى سباته ، أذاعت وسائل الاعلام سلسلة القوانين الجديدة ، التى تمت بطريقة الصدمة على مدى عدة أيام[٧٤] .

قد تبرر السرية والمباغتة فى أصدار هذه القوانين ، بخشية القيادة وحذرها من احتياط أصحاب المؤسسات المؤممة ، بما قد يحميها من تأثير هذه القوانين ، لكن الذى يصعب على التبرير أن القيادة لم تترك فرصة أوسع لدراسة الفكرة وحدودها واجراءاتها ، كما لم تستعن بالكوادر الاشتراكية وخبرتها فى إحداث هذا التحول وانما كان جل اعتمادها على الجهاز الادارى للدولة ، بطبيعته التنفيذية وجموده ، حيث اتخذت من خلاله ومورست أخطر القرارات ذات الصبغة السياسية ، فضلا عن تجاهل التنظيم السياسى ، الذى تأتى على رأس صلاحياته رسم وإعداد خطط السياسة العامة للدولة .

وبعدها بما يقرب من شهرين حدث الانفصال لدولة الوحدة .. وأيا كانت أسبابه ودواعيه ، فإن تطبيق القوانين الاشتراكية فى سوريا كان من الأسباب الرئيسية لتجمع القوى الانفصالية وتحركها ، فتروى المصادر أنه منذ اتخاذ خطوات تطبيقها ، تكاثر الأعداء ونما عداء البعث ، واعترف جمال عبد الناصر فى أول خطاب له بعد الانفصال فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ بأن « هذه الحركة التى قامت بها هذه القوة الصغيرة تقوم وتعلن أنها ضد القرارات الثورية .. القرارات الاشتراكية التى أعلناها من أجل القضاء على الاستغلال والاستبداد ، ومن أجل اقامة عدالة اجتماعية . »[٧٥] . ويعنينا مما سبق أن نشير إلى أن أقطاب الانفصال فى سوريا كانوا من قيادات الاتحاد القومى ، وأن عبد الناصر لم يتراجع عن الاجراءات الاشتراكية ، وإن كان قد بدأ يتشكك فى مقدرة وكفاية التنظيم السياسى ، واستطاعته أن يلعب دورا فى هذه الظروف . وفى خطاب له فى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ عبر عن هذه الحقيقة ، وعن ضرورة اعادة تنظيمه « ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى » ، بعد أن أثبتت التجربة خطأ تكوين الاتحاد القومى ، الذى فتح بابه للقوى الرجعية ، على حد تعبيره[٧٦] .

وهكذا لم يستطع الاتحاد القومي أن يحمي دولة الوحدة ، وما دعت إليه من نظام اشتراكي ديمقراطي تعاوني وما بشرت به من تحقيق وحدة عربية شاملة ، وثبت أنه قد أعطيت سلطات ومسئوليات لمن أضيروا بقوانين يوليو الاشتراكية ، والذين لم تتفق مصالحهم مع الاتجاه الجديد ، فكان لابد من اعادة بناء الهياكل الدستورية والسياسية بما لا يسمح بحدوث ذلك ، ولابد من نظرية جديدة « للعمل الثورى » وفى ٤ نوفمبر ١٩٦١ أطلق جمال عبد الناصر عبارته الشهيرة « دقت ساعة العمل الثورى » وأصبحت نقطة البداية هى الاعتراف بعدم وجود دليل للعمل الثورى ، وافتقار النظام الى ايديولوجية جديدة يستهدى بها فى برامجه وسياساته ، وتكوين تنظيم سياسى على نحو جديد ، وقد أسفرت التوجهات السابقة عن اصدار « ميثاق العمل الوطني » ثم بناء تنظيم « الاتحاد الاشتراكى العربي » .



وفى ٤ نوفمبر ١٩٦١ أصدر جمال عبد الناصر بيانا أعلن فيه تشكيل « لجنة تحضيرية » تعد لتكوين « المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية » لتكون مهمتها دراسة الطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الأصيلة للشعب المصرى عن طريق الانتخاب ، بحيث ينعقد هذا المؤتمر فى يناير ١٩٦٢ ويفتتح بتقرير من الرئيس ، يقدم فيه مشروعا « لميثاق للعمل الوطنى »على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا ، ثم تجرى مناقشته فى جلسات علنية ، وهذا ما حدث بالضبط فى جلسات كانت الأولى من نوعها .

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية ذكر الرئيس « أن العمل الذى بدأناه فى يوليو الماضى لا يمثل بحال كل الثورة الاجتماعية ، إننا بدأنا فى الثورة الاجتماعية بطريقة جدية بهذه القوانين ، ولكن الثورة الاجتماعية ستسير فى طريق طويل » .. وهكذا استمرت نظرية الثورة ، دون أن يعرف أحد إلى أين سيقود هذا الاستمرار . وإن كان استمرار الثورة يقتضى بحكم طبيعة الأشياء الاعتماد على تنظيم سياسى واحد ، كما تقتضى تغيير تركيب هذا التنظيم وطبيعته[٧٧] .

وقد حدد عبد الناصر قواعد اقامة تنظيم شعبى جديد وضرورة أن يتم على أساس التمثيل الشعبى العريض ، وأن يرتبط العمل الوطنى الثورى بميثاق محدد يتضمن حصيلة التجارب الثورية التى عاشها الشعب ، ويكون منهاجا واضحا واطارا شاملا للعمل الثورى الوطنى ، وأن يقود الشعب نفسه هذا التطور ، وأن يمارس سيطرة حقيقية متحررة على شئون الحكم[٧٨] . وبالفعل تشكلت اللجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفنبر ١٩٦١ من ٢٦٠ عضوا ضموا عسكريين ووزراء ومحافظين واساتذة جامعات وممثلين عن العمال وسكرتيرى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى ، بالاضافة إلى ممثلين عن الصحافة والاعلام ، وعين أنور السادات أمينا عاما للجنة ، وعبد السلام بدوى سكرتيرا عاما لها ، وانصبت مهمتها أساسا فى تحديد الأعضاء الذين توجه إليهم الدعوة لحضور المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية . وبدأت اللجنة اجتماعاتها ، التى أذيعت على الهواء مباشرة فى الاذاعة المسموعة والمرئية . وكان عبد الناصر قد أمر باذاعتها على الشعب دون حذف كلمة واحدة . وعقدت اللجنة ثمانية عشر اجتماعا (٢٥ نوفمبر ـ ٣١ ديسمبر ١٩٦١)[٧٩] أثارت خلالها روحا ديمقراطية افتقدتها البلاد وبدا أن مصر تضع أقدامها على أعتاب مرحلة جديدة ، يراجع فيها النظام نفسه ، ويفقد تجربته ، ويستعين بقوى جديدة ، ويرسم أفق مستقبل جديد .

لقد قرر جمال عبد الناصر فى بداية الجلسات أن الثورة قامت بغير نظرية . وبرر ذلك بقوله إنه لم يكن مطلوبا منه أن يقدم للناس كتابا مطبوعا ، ويقول بأن هذا الكتاب هو النظرية ، وفقد كان ذلك مستحيلا ، لأنه ورفاقه لو عكفوا على ذلك قبل ٢٣ يوليو ما كانت الثورة قد قامت ، لأنه كان مستحيلا عليهم أن يعملوا العمليتين مع بعضهما (يقصد وضع النظرية والقيام بالحركة)[٨٠] لقد كانوا فى سباق مع الأحداث ، فاكتفوا بالمبادىء الستة ، أملا فى اتمام النظرية بعد نجاح الحركة ، وقد تبرر الظروف التاريخية آنئذ هذا الأمر ، ولكن غياب الايديولوجية الواضحة ، حتى عام ١٩٦١ كان سببا جوهريا فى كثير من الأخطاء التى وقعت فيها قيادة الثورة ، كما كان سببا فى حرمانها الاستفادة من الأخطاء . حتى مع اتباعها منهج التجربة والخطأ كما هو معروف ، ولا يشفع لذلك كله أن التقدم العملى كان أسبق وأهم من النمو الفكرى ، أو أن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية ، كما يقول عبد الناصر ، فذلك أمر يصعب فهمه فى ظل ثورة نجحت وأحرزت تقدما واستقرت فى سنواتها الأولى ، ثم استمرت بعد ذلك متبعة نفس الأسلوب والمنهج ، بينما كان عليها أن تستكمل بناء فكرها ومنهجها ورسم أيديولوجيتها .

وخلال مناقشات اللجنة التحضيرية ، والمؤتمر الوطنى ، طرحت على الرئيس فكرة التعددية الحزبية ، لكنه عارض معتبرا أن فكرة تشكيل الاحزاب مرفوضة لأنها ستعبر عن مصالح اجتماعية متنافرة ، ومع ذلك كانت الآراء المتشعبة التى طرحت كانت بداية لتغييرات جذرية فى الحياة السياسية المصرية . ومن المهم أن نوضح أن انتخابات تكوين المؤتمر الوطنى قد أجريت على أساس فئوى ، فكل فئة تنتخب ممثليها ، وقد تمت على مراحل فى الفترة من ٥ - ٢٤ فبراير ١٩٦٢وانتهى تأليف المؤتمر الذى ضم ١٥٠٠ عضو (٣٧٩ عن الفلاحين ، ٣١٠ عن العمال ، ١٥٠ عن الراسمالية الوطنية ، ٢٩٣ عن النقابات المهنية ، ١٥٠ موظفا ، ٢٣ سيدة ، ١٥٠ من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد ، ١٠٥ من طلاب الجامعات والثانوى)[٨١] ويلاحظ أن تمثيل الفلاحين والعمال قد اقترب من نصف أعضاء المؤتمر ، وكان ذلك أمرا مقصودا حيث ينص فى المواثيق بعد ذلك على الا تقل نسبتهم عن الخمسين فى المائة ، وقد أضيف إلى الأعضاء المنتخبين أعضاء اللجنة التحضيرية السابقة ، فأصبح المؤتمر كله يضم نحو ١٧٦٠ عضوا اشترك جمال عبد الناصر وأنور السادات وكمال الدين حسين فى رئاسته وتولى عبد المجيد شديد .

وقد قدم جمال عبد الناصر إلى المؤتمر مشروعا « لميثاق العمل الوطنى » ووثيقة أخرى تتعلق بقانون للتنظيم السياسى الجديد « الاتحاد الاشتراكى العربى » . أما بالنسبة لمشروع الميثاق ، فحسب رواية أحمد حمروش ، فقد كان عبد الناصر قد طلب إلى عدد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين اعداد مشروع لهذا الميثاق حسبما يتصورون ، واجتهد بعضهم فى صياغة أفكاره وقدمها له كعبد اللطيف البغدادى[٨٢] . ويلاحظ هنا ان جمال عبد الناصر استعان برفاقه السابقين من الضباط الاحرار ، بوصفهم افرادا لا مجلسا ، فى رئاسة جلسات المؤتمر الوطنى ، ثم فى التفكير فى وضع مشروع للميثاق ، مما يعنى أن هؤلاء مازالوا المعين الذى يستمد منه الفكر والمبادىء ، كانوا هم من صاغوا مبادىء الثورة الستة فى البداية .. وبعد عشر سنوات راح الرئيس يستعين بهم فى وضع الايديولوجيات الجديدة ، وهكذا لا يزال فكر الضباط وتوجهاتهم هو الأصل ، وكأنما المجتمع خلال هذا العقد الحافل لم يفرز مصدرا جديدا .

وعموما جمع عبد الناصر تلك المشروعات ، وقد أضاف إليها أفكاره ومناقشات اللجنة التحضيرية ودرسها وبوبها ، ثم عهد إلى محمد حسنين هيكل بصياغتها التى عرفت بها كمشروع للميثاق ، وقدمه إلى المؤتمر ، كدليل عمل مكتوب ، تستند إليه القيادة فى توجهاتها السياسية والاجتماعية ، وقد تلاه عبد الناصر بصوته أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وأعقب ذلك تشكيل لجنة من مائة عضو لاعداد رد على هذا المشروع ، وتولى د . سليمان حزين صياغة الرد على المشروع والذى عرف « بتقرير الميثاق » . وبعد مناقشات مستفيضة على جانب كبير من الأهمية ، شارك فيها عبد الناصر بحيوية بالغة ، قرر المؤتمر اصدار الميثاق بدون تعديل ، ولكن أرفق به تقرير لجنة المائة ، كوثيقة مكملة ، وذلك فى ٣٠ يونيو ١٩٦٢ « ليكون اطاراً لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل » . لقد جاء على لسان الرئيس فى خطابه بالمؤتمر يوم ٢ مايو إن قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى ، لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى تلتقى عليه الجهود .. وإن محاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم حدث فى داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ، ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة .. ونتيجة لما سبق ، من غياب دليل للعمل الثورى ، ومن خطأ جمع المصالح المتصارعة فى وحدة وطنية مزعومة . ضاع عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية .. »[٨٣] . ويبدو أن الرئيس أسرف فى وصف هذا الميثاق بأنه دليل للعمل الثورى ، لذلك استبعدت كلمة « ثورى » واعتبر الميثاق « دليل العمل

الوطنى » . ورغم الأفكار الاشتراكية التى ضمها الميثاق ، والتى حملت بعض مضامين الاشتراكية العلمية ، فلم نعرف أن الرئيس استعان بأحد من العقائديين الاشتراكيين فى صياغة بعض الجوانب الفكرية للميثاق . فضلا عن أن تقرير لجنة المائة والذى هو حصيلة مناقشات المؤتمر الوطنى للميثاق ، هذا التقرير جاء فى مضمونه العام مختلفا فى كثير من التوجهات عن الميثاق ذاته ، ولم يترتب على هذه المناقشات وما نتج عنها من تقرير ، اعادة صياغة الميثاق ، ليخرج النصان فى وثيقة فكرية واحدة ، يكون قد تم تطويرها بناء على مناقشات المؤتمر ، فترك نص الميثاق الذى قدمه الرئيس بنفس صياغته وصار هو الأصل ، وصار التقرير ، ذيلا له ، الأمر الذى أفقد مناقشات المؤتمر وتقرير لجنة المائة أهميتهما الحقيقية ، مما يعطى انطباعا واضحا بأن قبول التقرير دون مناقشة ثم إصداره كملحق ، لم يكن أكثر من إرضاء للمخالفين فى الرأى وعلى رأسهم كمال الدين حسين ، وقد يؤدى هذا إلى انطباع آخر هو أن الرئيس جمع المؤتمر ليتلو عليه الميثاق ، وليستمع بنفسه إلى مناقشاته وحسب ، دون أن يترتب على ذلك مشاركة شعبية فى وضع صيغة جديدة للعمل الوطنى .

ويبقى أن نشير إلى أن عبد الناصر قد ذكر أثناء مناقشات المؤتمر الوطنى أن هذا الميثاق هو مجرد برنامج مرحلى ، يجرى تطبيقه لمدة ثمانى سنوات ، تنتهى عام ١٩٧٠ ، ثم يعاد بعدها النظر فيه ، ولم يقدر لذلك الأمر أن يتم ، لأن ظروف الاحتلال الاسرائيلى لجزء من الوطن واعادة بناء الجيش ومباشرة حرب الاستنزاف حال دون ذلك ، ولكن الضغط الشعبى فى أعقاب ١٩٦٧ جعل الرئيس يصدر برنامجا لتصحيح المسار فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ والذى سنشير إليه فيما بعد .

فى الصفحات الأولى من الميثاق ذهب جمال عبد الناصر إلى القول بأن مصر تفتقر إلى « نظرية عمل ثورى كاملة » وأنه فى بداية الثورة ، راح هو ورفاقه يطورون المبادىء الستة ويحركونها بالتجربة والممارسة ، نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها ، وأن الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو ، لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته ، وأفاد كذلك بأن المبادىء الستة كانت مجرد أعلام للثورة ، وليست « أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى » ومن هنا سوف ننظر إلى الميثاق من هذه الزاوية ، التى أرادها جمال عبد الناصر ، أى باعتباره محاولة لتقديم نظرية كاملة للثورة ، تتضمن أسلوبا ومنهاجا .

ويمكن لنا تلخيص هذه النظرية فى أنها « الديمقراطية الاشتراكية » ، أو حتى الاشتراكية الديمقراطية ، وقد سبق ورأينا معنى الاشتراكية حتى هذه المرحلة فيما سبق من وثائق للثورة ، ثم جاءت قوانين التأميم فى يوليو ١٩٦١ لتضع الأسس العملية لبناء مجتمع اشتراكى ، وجاء الميثاق لينص على « أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » وراحت فقرات الميثاق توضح أن الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وأن هذا يقتضى سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وذلك يستلزم تأميم كل وسائله ، ولا الغاء للملكية الخاصة ، ولا يمس حق الارث الشرعى ، ولكن يتم ذلك بخلق قطاع عام وقادر على أن يقود التقدم فى جميع المجالات ، مع وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة من غير استغلال .. ذلك هو المعنى المقصود بالاشتراكية هنا : سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج .. وعدم تأميم كل وسائله .. والتأميم هنا معناه انتقال « أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب » ولا يعتبر ذلك تصفية للمبادرة الفردية ، وانما هو توسيع لاطار المنفعة .. ذلك هو المفهوم الذى قصده الميثاق من الاشتراكية « سيطرة الشعب كل على أدوات الانتاج » وذلك « لا يستلزم تأميم كل وسائله » . أما وجود القطاع الخاص ومشاركته فى خطة التنمية ، وعدم الغاء الملكية الخاصة ، فتلك أفكار

وردت بمواثيق الثورة السابقة ولا جديد بها ، أما الجديد هنا فمواجهة ما سمى « بتحالف الرجعية ورأس المال المستغل » الذى يجب أن يسقط بتأميم كل أدوات الانتاج ، واتباع المنهج الاشتراكى بلا لبس أو غموض ، وخلق قطاع عام قوى يقود التقدم فى « جميع المجالات » أى هيمنة الدولة على أدوات الانتاج ووسائله ووضع خطط كاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن المجتمع الاشتراكى المنشود هنا يقوم على العدل الاجتماعي ، لا على الربح الفردي ، على التخطيط ، لا على قوى السوق ، على التصنيع ، لا على انتاج المواد الخام وتصديرها ، هذه الاشتراكية تهدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وحل الصراع الطبقي . ورغم استخدام تعبير « الاشتراكية العلمية » ، وهى التى يعبر عنها بالماركسية غالبا ، فإن الميثاق حرص على التمييز بين الاشتراكية التى يعنيها وبين الماركسية ، حين نص على أن حرية العقيدة لها قداستها فى حياتنا الحرة الجديدة ، واعتبر أن الأديان ورسالات السماء ثورات استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وانها ذات رسالة تقدمية ، فضلا عن احترام الاشتراكية هنا لمبدأ الملكية الفردية وقيام القطاع الخاص بدوره ، وبشكل صريح يوضح الميثاق أن الاشتراكية « ليست التزاما بنظريات جامدة ، لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية » وهكذا يمكن القول بأن الاشتراكية هنا ليست هى الاشتراكية العلمية كنظرية ثورية ، كما عرفها الماركسيون ، وانما ارادها أصحابها نابعة من تجربتهم الوطنية .

اما عن الديمقراطية ، فيذكر الميثاق أنها الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبيا ، وهى توكيد لسيادة الشعب ، وانها ، مع الاشتراكية ، هما الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا ، وانهما امتداد واحد للعمل الثورى ، وأنه إذا كانت الديمقراطية هى الحرية السياسية ، فالاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، وإنه لا يمكن الفصل بين الاثنتين .. ويذكر الميثاق كذلك أن مصر حكمت بديمقراطية رجعية ، باسم تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، لكنها تتطلع الآن إلى ديمقراطية الشعب ، الى تحرر الفرد من الاستغلال ، وتحقق تكافؤ الفرص ، وتؤمن الانسان فى مستقبله ، ولأنها باعتبارها سلطة مجموع الشعب وسيادته ، فلا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة ، وأن الصراع الطبقى يحل سلميا بتذويب الفوارق ، وبتجريد الرجعية من جميع أسلحتها ، عندئذ تزال التناقضات . أما عندما يسقط تحالف الاقطاع ورأس المال ، فإن البديل هو التحالف الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية ، فهذا التحالف الجديد هو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية[٨٤] .

ذلك هو مفهوم الميثاق عن ايديولوجية « الاشتراكية الديمقراطية » حيث هما فى الواقع وجهان لعملة واحدة ، وبهما معا يتم تحقيق مجتمع الكفاية والعدل المنشود . لقد خرج معنى الاشتراكية هنا ، وخلال هذه المرحلة عن التحليق حول المعنى العام للعدالة الاجتماعية ، وصار يتبع خطا ويحدد آفاقا ويرتبط بمضمون اجتماعى أوضح ، حين تحدث الميثاق عن حتمية الحل الاشتراكى كطريق وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى الرغم من التعبيرات الثورية ، فإن الميثاق كان أكثر ميلا إلى الايحاء بأن الاتجاه نحو الاشتراكية كان ضرورة عملية أكثر مما كان اختيارا أيديولوجيا ، بمعنى أنها لم تكن قضية التزام فكرى ، بقدر ما مثلت حلا عمليا لمشاكل التنمية ، فقد قدمت طريقا للتقليل من الصراع الطبقى من خلال التخطيط ، بل ظل الاتجاه السائد هو تعريف الاشتراكية بشكل تكنونولوجى أكثر مما هو أيديولوجى ، فهى تنصرف إلى الأدوات والوسائل الخاصة بتنظيم القطاع العام ،

وتحقيق التخطيط الشامل . وعلى ذلك « فالعملية » هنا تنصرف إلى كونها أسلوبا فنيا (تكنيكا) يستخدم لتحقيق الأهداف[٨٥] .

أما تقرير الميثاق الملحق به فيدل دلالة واضحة على أن ثمة خلافات واختلافات حول المفاهيم السابقة ، برزت داخل المؤتمر الوطنى وخلال مناقشاته ، ثم صيغت فى التقرير ، الذى جاء به أن الميثاق ليس قيدا على الدفع الثورى أو الارادة الشعبية ، يحد من حركتها ، وانما هو الاطار الذى يرسم الأبعاد الرحبة للعمل .. ثم أوضح التقرير ما غمض بالميثاق حول الدين ، فتحدث عن الاسلام ودوره التاريخى ، وعدم تعارض الايمان للدينى مع حرية الفكر ، وأن العلم ليس الا وصفا وبحثا فيما صنع الله ، واعتبر معنى الديمقراطية واردا فى شريعة الله ، وكذلك عدالة توزيع المال ، حتى لا يكون دولة بين الاغنياء ، واستقى التقرير من القرآن الكريم والأحاديث النبوية ما يفيد اشتراك الناس فى ملكية المرافق العامة وتوفير العدل الاجتماعى ... الخ .

وفيما يتعلق بالاشتراكية حذف منها صفة « العلمية » ونعتها « بالاشتراكية العربية » أو « اشتراكيتنا » التى هى « انعكاس أمين لكل تاريخنا بما استقر فيه من مبادىء وما تفاعل فيه من قيم دينية وخلقية » وأن التطبيق الاشتراكى تميز بميزات خلقت منه نموذجا عربيا ، وسائله لتحقيق الكفاية والعدل : توسيع قاعدة الملكية الفردية ، ووجود قطاع خاص إلى جانب القطاع العام يشارك فى التنمية فى اطار الخطة « مما يجعل من الضرورى أن نضمن فرص المنافسة المتكافئة العادلة بينهما » ، وتؤمن كذلك بالسلام الاجتماعى وحل المتناقضات الطبقية سلميا « وما دام الأفراد يتفاوتون فى الاستعداد والنشاط ، فالنتيجة المنطقية لذلك أن يتفاوتوا فيما يحققون من نتائج » .

فالاشتراكية العربية تؤمن بالله ورسالاته ، وبالملكية الفردية غير المستغلة ، وبالمبادرة الفردية الخلاقة ، وهى لذلك تختلف عن الاشتراكية التى تلغى الملكية الفردية لوسائل الانتاج إلغاء تاما ، ولا تسمح بدكتاتورية أى طبقة ، ومعنى أنها اشتراكية علمية ، أى تعتمد على الأسس العلمية وعلى كل ما وصل إليه العلم الحديث من نتائج ، وتسير على منهج يرتكز على التخطيط العلمى والبحث العلمى « وهذا ما قصد إليه الميثاق عندما نص على أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم »[٨٦] .

كان ذلك هو الجديد الذى أتى به التقرير ، خلافا للمفاهيم السابقة التى وردت بالميثاق ، وقد رآه البعض فكرا متخلفا عما ورد بالميثاق بشأن الاشتراكية ، بل اعتبرت الأفكار الاشتراكية التى وردت بالميثاق ذاته تتعلق بالعدل الاجتماعى أكثر مما تتعلق بالاشتراكية بالمعنى العلمى ، وانها اقتربت من الفكر الاشتراكى اقترابات كثيرة .. الخ[٨٧] . وأيا كانت التغييرات فيمكن التمييز بين تيارين فى فهم الميثاق أولهما ينظر إليه باعتباره الكلمة الأخيرة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى المصرى وأسمته بالنظرية وكان انصاره يعارضون المزيد من التحولات الاشتراكية ، أما ثانيهما فهو الأكثر يسارية والذى ركز أصحابه على كون الميثاق مرشدا للعمل ، وخطوة تليها خطوات على طريق التحول الاشتراكى ، ووقف عبد الناصر بين المتبارين ، لا يربط نفسه بشكل نهائى بأى منهما[٨٨] .

وفى ١٣ مايو ١٩٦٢ عبر عبد الناصر عن عقيدته فى فساد الأحزاب حين ذكر أننا فى مرحلة التطور الاجتماعى ومرحلة تطبيق الديمقراطية ، ومرحلة تصفية الاستغلال والاقطاع ودكتاتورية رأس المال ، وليس من المنطق ونحن فى هذه المرحلة أن نسمح بوجود حواجز وعقبات تقف فى طريق أهدافنا . لقد قمنا بثورة وأخذنا السلطة من أجل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة ، ومن

الغباء أن نعطى الأحزاب الفرصة لتقوم وتعترض تحقيق هذه الأهداف » وفى مناسبة أخرى ذكر أنه فكر فى ايجاد حزبين اشتراكيين ، ولكنه خشى من تفتيت القوى الاشتراكية فى مواجهة الرجعية ، معنى هذا أنه هو الذى « يوجد » هذين الحزبين ، وانهما سيكونان « اشتراكيين » فالتعددية السياسية ، على أساس اختلاف الأهداف والمنطلقات والقوى الاجتماعية مرفوضة تماما .

لقد بدا للقيادة حينئذ أن الديمقراطية الحزبية ليست الشكل الوحيد للديمقراطية ، كما أن أزمة الديمقراطية بصفة عامة ترجع إلى عجز الشعوب عن ممارسة الحريات السياسية لأسباب اقتصادية واجتماعية ، ومن ثم فإن وجود تنظيم يجمع كل قوى الشعب العاملة لمناقشة مشاكلها هو قمة الممارسة الديمقراطية . وقد أجاب مندوب الصنداى تايمز فى يونيو ١٩٦٢ ، حين سأله عن اعتقاده بشأن الدولة الشمولية ، بأن « هذا النظام لازم فى مرحلة التكوين التى تمر بها البلاد النامية .. ومن المهم أن نربط تذكرة الانتخاب برغيف العيش ، لأن حرية التصويت يمكن التلاعب فيها مع رجل جائع ، والأحزاب السياسية محظورة فى مصر فى الوقت الحاضر ، لأن بلادنا تجتاز ثورة شاملة تحتاج فيها إلى وحدة قواها العاملة ، مجردة عن مناورات الصراع الحزبى ، ولا أعرف متى تجد الأحزاب السياسية لنفسها مكانا فى حياة أمتنا من جديد » .

ويربط جمال العطيفى بين قيام الاتحاد الاشتراكى ، كتنظيم سياسي واحد وبين قوانين التأميم والتحول الاشتراكى ، التى بلغت ذروتها بعد ذلك بين عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، فيلمس الفارق بين التنظيم الجديد والتنظيم السابق عليه ، وهو الاتحاد القومى ، فيما كان هذا الأخير يسند نظاما يقوم على أن التضامن الاجتماعي أساس المجتمع ، وعلى كفالة التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الخاص ، وهو الذى بدأت فى ظله مرحلة التمصير وتصفية المؤسسات الانجليزية والفرنسية بعد عدوان ١٩٥٦ وأيلولتها إلى المؤسسة الاقتصادية ، كبداية للقطاع العام . أما التنظيم الجديد ـ الاتحاد الاشتراكى ـ فقد أعلن فى خضم التحول إلى الاشتراكية ونقل سلطة الدولة إلى تحالف قوى الشعب العاملة ، بعد أن استبعد منه من تعارضت مصالحهم مع الاشتراكية ، ممن خضعت أموالهم للتأميم والحراسات أو طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعى . وقد ذكر جمال عبد الناصر « أريد أن أعمل قيادة شعبية لأحمى هذه المكاسب » ومن ثم فقد كان منطقيا أن تكون القيادة الشعبية فى هذا الاطار ، استمرارا للتنظيم السياسى الواحد وإن بصيغة جديدة[٨٩] .

وبمجرد أن وافق المؤتمر القومى على الميثاق فى مايو ١٩٦٢ انتهى الوجود القانونى للاتحاد القومى ، ونقطة البداية لدينا فيما يتعلق بالتنظيم الجديد ، بعدما تعرض له الاتحاد القومى عن نقد وظهور أوجه قصوره ، واعتراف الرئيس عبد الناصر بذلك ، نقطة البداية هى النص على التنظيم الجديد فى ميثاق العمل الوطنى ، عندما أشار إلى سقوط تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، وضرورة افساح المجال الديمقراطى أمام تحالف قوى الشعب العاملة ، التى حددت بخمس فئات هى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية « إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هى البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل .. وإن الوحدة الوطنية التى يصنعها هذا التحالف هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، ليكون السلطة الممثلة للشعب » ثم حدد الميثاق ضرورة أن يحتوى التحالف على جهاز سياسى فى داخله « يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات »[٩٠] .

وهكذا نص الميثاق على تنظيم شامل للتحالف ، يتضمن جهازا سياسيا يقوده ، وهو الذى عرف

فيما بعد باسم « طليعة الاشتراكيين » والذى تأخر تكوينه إلى عام ١٩٦٤ وتكون بشكل سرى ، بينما تولى عبد الناصر بنفسه إدارة عمل الاتحاد ككل ، دونما حاجة ملحة إلى تكوين الجهاز فور إعلان قيام الاتحاد . ويلاحظ كذلك أن التسمية الجديدة للتنظيم ، حملت اسم التوجيه الاجتماعي الجديد ، فأصبح الاتحاد « اشتراكيا » ، بعد أن كان « قوميا » ، لم يعد « مصر كلها منظمة » ، وانما صيغ التحالف على أساس استبعاد الفئات التى أضيرت باجراءات الثورة ، أو من أسمتهم تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل .. تلك الفئات التى صدر بحقها قانون فى يناير ١٩٦٢ فتم عزلها من العمل السياسي لمدة سنوات عشر ، ومنعت من عضوية التحالف الجديد ، وميز بين القوى الرأسمالية فيها التى وصفت « بالمستغلة » وبين الرأسمالية المسموح لها التى سميت « بالرأسمالية الوطنية » . وضمت هذه الفئات كذلك من ثبت اشتراكه فى افساد الحياة السياسية ، أو استغل النقابات العمالية أو المهنية أو الجمعيات التعاونية ، والعناصر التى تعارض الاشتراكية ، ومن فرضت عليهم الحراسة أو اعتقلوا أو حددت اقامتهم ، وهكذا لم ينحصر الحرمان من الحقوق السياسية فى الفئات الاجتماعية التى تعارضت مصالحها مع الثورة ، بل شمل الحرمان كل من سبق اعتقاله أو تحديد اقامته ، وساغ حرمانه بموجب هذا الاجراء البوليسى وحده ، ولمحض كونه من الخصوم السياسيين فقط[٩١] .

لقد اختارت القيادة فكرة التحالف ، وحددت عناصره ، مع أن أيا من تلك العناصر والقوى لم تكن منظمة على الوجه الذى تملك به أداء التعبير عن رأيها الجماعى فى فكرة التحالف ، وقبولها أو رفضها ، فترتب على ذلك أن بقيت كل منها أفرادا داخل التنظيم الجديد بدون تنظيم أو ارادة مستقلة[٩٢] . بل لقد جاء النظام الأساسى للاتحاد معبرا عن مفهوم لا يتفق مع طبيعة التحالف وامكان اختلاف الآراء فيه ، وانما جاء معبرا عن طبيعة حزب يأخذ بنظام صارم من الالتزام الحزبي مما تعرفه الأحزاب الماركسية غالبا .. يقوم على النظام والطاعة فى العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير ، على أساس اخلاص القيادة الثورية وسلامة مخططاتها . وقد عبر جمال عبد الناصر عن الطبيعة الازدواجية فى التنظيم السياسى فى أحد اجتماعات الأمانة العامة المنشورة عام ١٩٦٥ بقوله « أنه يجب أن يكون لدينا كادر أو حزب داخل الاتحاد الاشتراكى يتكون من أناس حركيين مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الذى يمثل الجماهير فعلا »[٩٣] وقد تم تنظيم هذا الجهاز فيما بعد كما سنرى .

أما البناء التنظيمى للاتحاد فإنه يأخذ بما يسمى بالمركزية الديمقراطية ، فتبدأ تشكيلاته من الوحدات الأساسية ، وتصعد بها حتى المؤتمر القومى العام للاتحاد ، الذى ينتخب اللجنة المركزية فاللجنة التنفيذية العليا .. وقد شكل الاتحاد فى مرحلته الأولى بالانتخاب على مستويات تتصاعد حتى القمة خلال الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ ، ثم شكل بطريقة التعيين (٦٥ ـ ١٩٦٨) . إلى أن عاد إلى مبدأ الانتخاب منذ عام ١٩٦٨ ، كذلك عدلت أماناته من التشكيل النوعى ، التى تم حسب الأنشطة الاجتماعية ، إلى التشكيل الاقليمى ، ومن الأمانة العامة إلى اللجنة المركزية ، فاللجنة التنفيذية العليا ، وكان ذلك يجرى كل مرة بقرار من رئيس الجمهورية الذى هو ذاته رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى[٩٤] .

ويلاحظ أن المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية قبل أن ينفض فوض الرئيس جمال عبد الناصر سلطة اختيار مؤسسي الاتحاد الاشتراكي عن طريق اختيار ما سمى حينئذ باللجنة التنفيذية العليا المؤقتة ، التى وضعت القانون الأساسى للاتحاد ، فمنحت السلطة التنفيذية بذلك انشاء السلطة الممثلة للشعب ، أى التنظيم السياسى الشعبى ، الأمر الذى انعكس فيما بعد بجعل التنظيم الجديد فى حالة تبعية للسلطة التنفيذية ، ولم يقدر لتحالف قوى الشعب أن تقيم الاتحاد

الاشتراكي ، كما ورد بالميثاق ، وانما وضعت أساسه وقانونه ونظامه وسلطته ، المفروض أنها ستكون في مواجهة أو تحت رقابة التنظيم الجديد .

ونص القرار رقم (١) لسنة ١٩٦٢ الذى أصدرته اللجنة التنفيذية المؤقتة ، على أن وظيفة المؤتمر القومي العام ، الذى هو أعلى سلطة في الاتحاد ، باعتباره يضم الأعضاء المنتخبين على مستوى الوحدات الأساسية على مستوى الجمهورية ، إن هذه الوظيفة تتمثل في دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد ، ودراسة سياسة الاتحاد وخططه العامة واصدارها ، ومراجعة وتعديل القانون الأساسي للاتحاد إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، ثم انتخاب واعفاء أعضاء اللجنة العامة للاتحاد أو أعضائها الاحتياطيين . ويعلق عصمت سيف الدولة على ذلك بأن المؤتمر القومي العام للاتحاد تحول بهذه الوظائف إلى جمعية لدراسة التقارير لتقديمها الى اللجنة التنفيذية العليا فسلب بذلك سلطاته ولم يبق منه الا هيكل يجتمع فيه الناس وينفضون لا حول لهم ولا قوة[٩٥] .

وكان من الطبيعي أن يكون للاتحاد دوره في الترشيح والمؤازرة لعضوية المجالس والهيئات التى يجرى تشكيلها بالانتخاب ، بما يضمن تمثيل الطبقات الشعبية في هذه التشكيلات ، وأن تمنح سلطات للهيئات المنتخبة على غيرها ، وقد جرى ذلك على مدى الفترة من ٦١ ـ ١٩٦٤ ، فتضمنت مجموعة القوانين ذاتها ما يمكن القول معه بأن كل منصب انتخابي في التشكيلات المختلفة . قد اشترط عضوية الاتحاد الاشتراكي ، لامكان الترشيح فيه وكسب عضويته . وبهذا تحولت عضوية الاتحاد من قوة سياسية مؤازرة ، إلى شرط صلاحية قانونية ، وصار الاتحاد بموجب ذلك تنظيما قابضا ينبغى كسب عضويته كشرط قانوني لممارسة المواطنين حقوق المواطنة ، فاستوعب قسما هاما من الحقوق السياسية التى تترتب على الجنسية أصلا[٩٦] . ولم يعد الانضمام للتنظيم من الناحية العملية مسألة اختيارية ، رغم تأكيد الرئيس في آخر جلسات المؤتمر الوطني في ٤ يوليو ١٩٦٢ على أن العضوية اختيارية . واشترطت قوانين الترشيح لمجلس الأمة ، والمجالس المحلية ، ومجالس ادارات النقابات المهنية والعمالية ، ومجالس ادارة الشركات ، ومجالس ادارات الجمعيات التعاونية ، وتعيين العمد والمشايخ ، بل والنوادى الرياضية ، اشترطت أن يكون المرشح عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكي ، بل وأصبح ، بموجب نظامه الأساسي ، اسقاط العضوية من أى منصب من المناصب السابقة بمجرد اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكي عنه ، وجعل الفصل من العضوية العاملة للاتحاد أمرا يختص به التنظيم السياسي وحده ، وهو صاحب الولاية العامة فيه وفق ما يضعه من ضوابط . وبالتالى فإنه ليس ثمة ضمانات لمراجعة هذه السلطة التى منحت للتنظيم ، باعتبار أنها صاحبة ولاية كاملة[٩٧] . ولم يتضمن قانون الاتحاد أى نص يمكن القاعدة من مساءلة القيادة ومحاسبتها ، بل لم يتضمن القانون أية نصوص تكفل للقاعدة حق الحصول على اجابات على تساؤلاتها ، كما لم ينظم حقوق القاعدة في نشر رأيها[٩٨] .

وثمة ملاحظة هامة حول تكوين الاتحاد الاشتراكي وصلاحياته ترتبت على الأوضاع السابقة مؤداها أن التنظيم السياسي الشعبي تحول إلى « دولة ادارية » اكتسبت مع الزمن ملامح تكنوقراطية ، وحتى كلمة « تنظيم » تحمل أبعادا ادارية وفنية ، وبرغم انه كان ثمة اتجاه نحو مزيد من التغيير الاجتماعي والاقتصادى خلال السنوات الخمس التالية لصدور الميثاق (٦٢ ـ ١٩٦٧) وصف بأنه تحول نحو اليسار ، اقترن بكثير من الخطابة الاشتراكية وترديد المصطلحات التى تتحدث عن الشعب والجماهير والقاعدة العريضة ... الخ . مما يظهر بوضوح في لغة الخطاب السياسي الناصرى .. ومع اقتران ذلك ببعض النشاط الجماهيرى ، إلا أنه رغم ذلك كله ظل الطابع الأساسي للاتحاد الاشتراكي « بيروقراطيا » أكثر مما هو سياسي .

أسسه رجال فى قمة السلطة وبدون نواة سياسية سابقة ، وإنما بقرارات عليا ، فوجدنا السلطة التنفيذية (الحكومة) تقيم تنظيما سياسيا ، وتسيره بدلا من أن يسيرها هو ، فانطبع التنظيم بطابع الادارة وبتقاليدها البيروقراطية ، التى تولى الاهتمام الأكبر للعمل التنفيذى ، لا للعمل السياسى ، وشاع الاعتقاد بأن الاتحاد الاشتراكي هو « حزب الحكومة » . والواقع أنه حتى نهاية الستينات وأوائل السبعينات استمر التجنيد والترقى إلى المراكز القيادية داخل الاتحاد ، يتمان بالتعيين أو التوجيه وليس بالانتخاب الحر ، فضلا عن اعتماد الاتحاد على الحكومة فى الجانب الأكبر من تمويل ميزانيته .. وظلت تختلط أمور السياسة بوظائف الادارة ، على نحو قيد صلاحيات التنظيم السياسى الشعبى وشل فاعليته . ناهيك عن افتقار التنظيم ذاته إلى قنوات اتصال جادة بين قواعده وقمته ، وافتقاره إلى الكوادر ذات الوعى السياسى والاستعداد للخدمة العامة والبذل والتضحية(٩٩) .

ويذكر أحمد حمروش معلومات لها دلالات خاصة تتعلق بتشكيل الأمانة العامة للاتحاد ، التى ضمت انور السادات وحسين الشافعي وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم وعلى صبرى وكمال رفعت وعباس رضوان وعبد القادر حاتم وطلعت خيرى فهم ٩ من العسكريين فى الأصل وإلى جانبهم ثلاثة من المدنيين (نور الدين طراف ، أحمد الشرباصي ، انور سلامة) اى أن نسبة العسكريين داخل اللجنة إلى المدنيين ٩ : ٣ ، وأن عبد الناصر عندما جمعهم فى أواخر ديسمبر ١٩٦٢ وسألهم عن الاختيار للتنظيم « طلب رأى كل واحد منهم . وكان يجبر كل واحد على الكلام حتى ولو لم يكن عنده رأى(١٠٠) » وهذا الأسلوب بطبيعة الحال ، وبحكم العسكرية الأصل ، وطريقة « الحوار » ، تعطى انطباعا واضحاً عن اسلوب اصدار القرار فيما يتعلق بالتنظيم على شكل لا يتفق وطبيعة الموضوع المطروح . ولا يقلل من أهميتهم كونهم من العسكريين ، لكن المسألة ينظر إليها من زاوية أخرى تتعلق بتشكيل تنظيم سياسى جماهيرى ، الأمر الذى يحتاج معه نوعية أخرى من العناصر الوطنية .

وقد تعرضت تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي لنقد شديد ، حتى من قبل الذين ساهموا فيها ، كما لا يمكن اغفال ما فى التجربة من جوانب ايجابية ، وقبل أن نوضح ذلك ينبغى أن نشير إلى الفارق الاساسي بينه وبين التنظيم السابق عليه الاتحاد القومي ، فمن الناحية التنظيمية ليس ثمة فارق كبير فكلاهما تكون من مركز السلطة ، وكلاهما تحملت مسئولية اقامته وتشكيله وقيادته عناصر أغلبيتها العظمى من اصول عسكرية . ولكن الاتحاد الاشتراكي تميز بتنظيم اكثر انضباطاً وأوضح بناء كما كان الاتحاد الاشتراكي مستندا إلى مصدر آيديولوجي محدد وهو الميثاق الذى كان على قيادته أن تستلهم حركتها فى اطاره ومن نصوصه .

وفضلا عن العيوب التى لحقت بتكوين الاتحاد منذ البداية واختلاط السلطات ، وهيمنة السلطة التنفيذية عليه كما مر بنا ، وشل فاعليته السياسية ، وتحول العضوية الاختيارية عمليا إلى عضوية اجبارية ، فإنه لم يشهد تمثيلاً حقيقيا للعمال والفلاحين ، حيث تم التحايل على نسبة الخمسين فى المائة المخصصة لهم فى تنظيمات الاتحاد ، فكانت النسب التى حصل عليها العمال والفلاحون فى انتخابات عام ١٩٦٤ نسباً خادعة ، فلم يكونوا عمالاً وفلاحين حقيقيين ، بل كانوا ذوى هوية مزدوجة ، ورغم تضييق تعريف العامل والفلاح فيما بعد ، فإن المشكلة لم تنته ، ولت صيغة الخمسين فى المائة موضع انتقاد من المهنيين والفنيين والمثقفين ، الذين يعتبرون انفسهم عمالاً وفلاحين ، اى من أصول ريفية ، أو بحجة أن هذه الفئات ينقصها التعليم والوعى(١٠١) .

بل ان على صبرى ، أمين التنظيم ليذكر ان الاتحاد الاشتراكى طوال الخطة الخمسية

الأولى لم يحقق النجاح في دوره القيادي الهام في فترة كنا ننفذ فيها خطة شاملة ، كما لم يتمكن من خلق القيادات الكافية ودفعها إلى الامام ، فكانت العناصر التقليدية هي التي تتولى الاشراف على التنفيذ ، فلم تتضح الرؤية أمام العاملين في بعض القطاعات فيما يجب أن تبذل من جهد ، وتسللت الانتهازية لبلبلة الرأى العام وتضخيم المشاكل دون أن تواجه بالتنظيم السياسي[١٠٢] .
لقد نجحت القيادة السياسية في ابعاد من أسمتهم بالعناصر الرجعية عن التنظيم الجديد ، لكنها لم تنجح في دفع عناصر التحالف الجديد وتنشيطها لكي تلعب دورها المأمول داخل التنظيم الذى اقيم لها . وبقى واضحاً أن دور التنظيم قد انحصر في منح التأييد الشعبي للقيادة السياسية ، ومنح اجراءاتها قبولاً لدى الجماهير ، دون أن تعبأ القيادة السياسية بالاستفادة من تصورات وآراء طرحها الكثير من العناصر التى آمنت بدور الاتحاد كتنظيم شعبى سياسى عن صدق وقناعة .

لقد انخرطت الجماهير في التنظيم ، ايمانا بالمبادىء والشعارات ، وطواعية واختيارا ، باستثناء من انضم تملقاً وانتهازية ، وكانت تطمئن إلى قيادة جمال عبد الناصر ، الذى أحبته بصدق وسلمت له قيادها ، وكان شيئا جديدا حقا أن يتاح لمواطنين عاديين أن يجلسوا معاً في مراكز الانتاج ومواقع اقامتهم ، يطرحون المشاكل ويناقشونها ، وقد أتاحت تجربة الاتحاد الاشتراكي لمندوبيهم أن يتجمعوا في فترات متقاربة في مؤتمرات عامة يحضر اليهم فيها المسئولون ويناقشونهم ، وبدأت تعبيرات جديدة تدخل في قاموس هذه الاجتماعات مثل الدخل القومي والخطة الاقتصادية والانفجار السكاني وتعبئة المدخرات والحد من الاستهلاك ، كما بدأت مشاكل الانتاج والخدمات تطرح نفسها على اجتماعات الوحدات الاساسية في الريف والمدينة[١٠٣] وكان ذلك كفيلاً باثراء التجربة لو احسن تقييمها وتطويرها ، ووضع قانون الاتحاد موضع التطبيق الفعلي ، ثم تلافى أوجه القصور في قانونه وبنائه الأمر الذى سينعكس بطبيعة الحال على فاعلية دوره السياسى الذى أنيط به .

* * *

لقد احتوى الاتحاد الاشتراكي على تنظيم أو جهاز سياسى في داخله هو « طليعة الاشتراكية » التى سبق أن أشرنا إلى تأخر تشكيلها إلى عام ١٩٦٤ ، كما تولدت في داخله « جماعة الدعاة » ، إلى جانبه « ولدت منظمة الشباب الاشتراكي » وهى في مجموعها لا تخرج عن الخط السياسى والفكرى للتنظيم الجامع ، وسوف نحاول أن نعطى هنا خطوطاً رئيسية لميلاد دور هذه التجمعات التى بدأ دورها يتضح في النصف الثانى من الستينات .

فبالنسبة لطليعة الاشتراكيين فلعلنا نذكر أن الميثاق قد نص على ضرورة انشائها واسماها الجهاز السياسى داخل التحالف . ليجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير .. الخ وبذلك يمكن اعتبار الاتحاد الاشتراكي هو الجبهة العريضة التى تضم قوى التحالف ، أما هذا التنظيم سيكون بمثابة الحزب الذى يضم طلائع الاشتراكيين من بين قوى التحالف ، المفروض أنهم أعمق فكرا وأقدر على الحركة ، والأهم من ذلك الوحدة الفكرية التى تجمعهم ، فهل تحقق ذلك ؟

نعلم أن أول اجتماع يتعلق بتأسيس التنظيم الطليعى جرى في يونيو ١٩٦٣ عندما دعا الرئيس كلا من على صبرى ومحمد حسنين هيكل وأحمد فؤاد ، وسامى شرف كسكرتير للجلسة ، وتناقش معهم في اسلوب تأليف التنظيم ، هكذا بعيدا عن قيادات الاتحاد الاشتراكي وأمينه العام ، وقد برر الرئيس دعوة على صبرى وهيكل بأنهما أكثر الافراد تأثرا بفكره وانهما رغم أصولهما الفكرية البعيدة عن الاشتراكية إلا أنهما يعبران مرحلة من مراحل التحول

الفكرى إلى الاقتناع بها ، ولم يكن هناك أحد ذو عقيدة اشتراكية سوى أحمد فؤاد ، الذى كان عضوا فى الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) .. واشترط عبد الناصر أن يكون التنظيم سريا ، وألا يقبل الأعضاء إلا بعد عرض الاسماء عليه ، ويبرر الرئيس السرية بمنع تكتل القوى ضد العناصر المختارة ، وحتى لا يستغل أحدهم عضويته فى الجهاز ليستفيد منها فى مكان عمله .(١٠٤)

وذلك تبرير غير مفهوم ، فكيف يتأتى لتنظيم يرتبط بالسلطة الحاكمة أن يكون سريا وشرعيا فى وقت واحد ؟ ومع ذلك فلم يكن أمر التنظيم خافيا ، وكان مقررا أن ينتقل إلى العلانية بعد استكمال بنائه .. وقد روى أحمد حمروش كيف أن أحمد فؤاد استدعاه ورشحه وكلفه بالاتصال بتنظيمى اليسار المصرى (حدتو) والحزب الشيوعى المصرى لينضما لفروع التنظيم الجديد ، ولكن عبد الناصر رفض دخولهم باعتبارهم تنظيمات ، وأن وافق على دخولهم كأفراد بعد ذلك(١٠٥) . فكان يرفض وجود تنظيمات سابقة داخل تنظيمه الجديد ، رغم عقيدتهم الاشتراكية وخبراتهم التنظيمية العالية ، لأن قيادته اعتادت أن « تخلق » تنظيماتها بنفسها .. ومن الواضح أن التنظيم الطليعى قد احتوى سببا هاما من أسباب تناقضه وتصدعه فيما بعد ، فقد كانت العناصر التى جندها على صبرى للتنظيم من الوزراء والمحافظين والسفراء وغيرهم من كبار الموظفين كانوا يختلفون عن العناصر التى جندها أحمد فؤاد بطبيعة الحال ، وصارت بيروقراطية المناصب قيدا على فعالية التنظيم ، شأنها شأن ما حدث فى التنظيم الأم . أخذ تنظيم الطليعة شكلا حزبيا فى البناء ، ولم تضم أمانته من اعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى سوى عضوين (شعراوى جمعه وعبد المجيد شديد) من مجموع أعضائها وهم ١٢ عضوا ، اتخذوا سراى عمر طوسون بالزمالك ، ثم مبنى قيادة الثورة بالجزيرة مقرا لهم ، وعكف التنظيم على اصدار نشرات دورية للجان المحافظات ، وكانت مهمة التنظيم بشكل جوهرى تنحصر فى كتابة التقارير التى ترفع بدورها للجان الأعلى لتصل فى النهاية إلى الرئيس . وقد حاول الاتحاد الاشتراكى أن يتحرك بهذه الطليعة بين الجماهير ومواقع الانتاج ، ولكن ظل الدور محدودا وضعيفاً لنفس الأسباب الأصلية ، فلم يفلح التنظيم الطليعى فى تقوية دور الاتحاد سياسياً كما كان مأمولاً .

ونتيجة لذلك حاول الرئيس بعث الحياة فى هذه الطليعة بعد تعيين على صبرى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى فأقر مبدأ التفرغ السياسى ، وتقرر مرتب نائب وزير لأمين الاتحاد فى كل محافظة ، فخلقت طبقة مستفيدة من العمل السياسى . وظهر للاتحاد نفوذ منافس لأجهزة الدولة التنفيذية . وفى كثير من الحالات نجح الاتحاد فى اداء دور الرقابة الشعبية . ولكن لم تكن هناك صيغة سليمة لعمله فى مواقع الانتاج ، مما يخلق الديمقراطية المستهدفة .

لم يكن هناك جدول أعمال محدد لاجتماعات أمانة طليعة الاشتراكية ، رغم انضباط اجتماعاتها الاسبوعية وانتظامها وبالتالى لم يكن بوسعها اتخاذ قرارات ملزمة ، فلم تكن تملك سلطة اصدار القرار ، الذى كان من حق عبد الناصر وحده ، واعتاد الضباط الذين عهدت إليهم مسئولية العمل السياسى على ذلك ، وكادت تصبح كتابة التقارير عن اتجاهات الرأى العام هى أهم نشاط طليعة الاشتراكيين ، وفى شهادة أحمد كامل ، الذى كان أحد المسئولين فى التنظيم ، أن مهمتهم داخل المجموعة التى يعمل بها ، انحصرت فى كتابة التقارير ورفعها إلى سامى شرف « عن بعض المعلومات التى تصل إلى علمى .. وكان التنظيم يعمل بتوجيهات تأتى من أعلى ، ولم نناقش شيئاً مناقشة جديدا(١٠٦) وقد وزع قادة التنظيم الطليعى على المحافظات « دون تكوين تكتل داخل التنظيم فهذه فهذه مسألة لم تكن واردة فى العمل السياسى عندنا . كنا متساويين داخل التنظيم .. لم توجد داخل اطار واحد ، ولم يجمعنا مستوى واحد على اساس عضوية هذه

المؤسسات[١٠٧] وفى النصوص المنشورة حتى الآن لنشره الطليعة الاشتراكية ، تأكيد على سرية التنظيم « التى لا تتناقض فى الواقع مع الحركة والاهتمام بالجماهير » وتوجيه حول الترشيح لعضوية التنظيم التى انحصرت مبرراتها فى « درجة الايمان والولاء للثورة والقدرة على النضال والثقافة الاشتراكية ومدى الشعبية بوجه خاص » وثمة توجيهات متعددة حول ضرورة أن يقدم عضو التنظيم « أية معلومات تتوافر له عن التجمعات الرجعية الخبيثة »[١٠٨] . وهكذا امتلأت نشرات طليعة الاشتراكيين بتوجيهات من النوع السابق ، التى تحيل التنظيم إلى جهاز من أجهزة الأمن ، الأمر الذى أفقده مهمته الأساسية كجهاز يقود الاتحاد الاشتراكى العربى .

ومن المفيد أن نوضح أنه قد طرحت فكرة خلق مجموعات سياسية وتكوين منابر فكرية وسياسية مختلفة ، والتخلص من التنظيم الواحد ، خلال مناقشات إحدى مجموعات التنظيم الطليعى ، وأن هذه الآراء رفعت بتقرير إلى القيادة . التى بادرت باصدار نشرة وصفت الآراء المقترحة « بالتسرع دون دراسة لحقائق مجتمعنا الثورى الجديد ، وأن ذلك قد يؤدى لاحتدام الصراع الطبقى ، ولا أحد يستفيد من تعدد المنابر سوى الرجعية .. بلادنا احوج ما تكون إلى توحيد القوى الاجتماعية وتنمية وعى فكرى مشترك .. والاختلاف فى الرأى أمر طبيعى ولكن ينبغى أن يتم داخل منبر فكرى واحد .. لا رجعة إلى الديمقراطية الليبرالية ، الذى لفظته الثورة واستبدلت به الديمقراطية الاشتراكية »[١٠٩] .

لقد غابت المعايير المتعلقة بالعضوية والتنظيم والتثقيف ، وصار الشارع لا أيا من التنظيمات هو حزب جمال عبد الناصر ، بعدما تحول العمل السياسى إلى مهنة ووظيفة جديدة . وتحول التنظيم إلى جهاز ادارى تابع للسلطة . تستغل امكانياته ، ويعيش هو بقوة السلطة الحاكمة لا بقوته الذاتية .[١١٠]

وفيما يتصل بفكرة اقتراح تعدد الاحزاب أو المنابر التى طرحت خلال مناقشات طليعة الاشتراكيين ، ينبغى الأشارة كذلك إلى أن اقتراحاً قدم بشأن معارضة برلمانية عام ١٩٦٤ حين كتب خالد محمد خالد « أنه اذا اقتضت الظروف استبعاد الاحزاب فيجب ألا نستبعد وظيفتها لاحداث توازن سياسى لازم بين السلطة الناخبة والسلطة الحاكمة ، والبديل اللازم لتحقيق الديمقراطية هو المعارضة المنظمة ، أى معارضة فى شكل قانونى ، ذات كيان سياسى وبرلمانى .. فأروع مزايا المعارضة البرلمانية أنها تحيى فى المجتمع كله فضيلة الشجاعة فى ابداء الرأى وتقيه كل عواقب الكبت السياسى . وتخرجه من قواقع السلبية واللامبالاة .. ويجب أن ينص الدستور المقبل على الكيان القانونى للمعارضة وعلى خصائصها وحقوقها .. وأن يأخذ زعيم المعارضة بالنسبة للبروتوكول مكانة لا تقل عن مكانة رئيس المجلس التنفيذى .. »[١١١] طرح هذا الاقتراح ولم يلق أية استجابة ، وطرحت فكرة تعدد الاحزاب أو المنابر الفكرية والسياسية ولقيت معارضة حاسمة فى شكل توجيهات عليا إلى جماعات التنظيم الطليعى وكان ثمة اصرار شديد على صيغة التنظيم الواحد ، وبغير معارضة ، حتى ولو كانت دستورية قانونية .

وفيما يتعلق بما عرف باسم « تنظيم الدعاة » و « منظمة الشباب الاشتراكى » فتعزى نشأتهما إلى الخلاف الأساسى الذى انطوت عليه قيادات الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى ، وهى خلافات ذات طابع ايديولوجى بشكل رئيسى ، وقد بدأت الخلافات تظهر بوضوح داخل اجتماعات الامانة العامة للاتحاد بين الأمين العام على صبرى ، ومعه أنصاره ، وبين كمال رفعت أمين الدعوة والفكر ومؤيديه ، ترتب على ذلك توقف اجتماعات الأمانة العامة ، واكتفاء الأمين العام بالاتصال بالأمناء بشكل فردى . وبدأ الخلاف يظهر على السطح فى توالى دعوة الاتحادات الطلابية فى الجامعات لكمال رفعت للحديث اليهم ، وفى المقابل دعوة مكاتب الاتحاد

بالجامعات لعلى صبرى لنفس الهدف ، وجاء تشكيل منظمة الشباب الاشتراكى وامتداد نشاطها للجامعات ، ليقلص من الدور الفكرى لأمانة الدعوة وليحاصر نشاطها ، بل ونشرة « الاشتراكى » التى كانت تصدرها ، وفى المقابل ينشط أعضاء أمانة الدعوة داخل المعهد العالى للدراسات الاشتراكية .. إلخ .

نشط تنظيم الدعاة ، ولم يكن تنظيما بالمعنى الفنى ، فى مواقع الجماهير ، وجعل أعضاء المكتب ينتقلون اليها لالقاء المحاضرات وعقد الندوات ، التى امتد نشاطها إلى قاعة الاجتماعات الرئيسية بمبنى الاتحاد الاشتراكى ، والتى اسموها قاعة الشعب . وحدد كمال رفعت أهداف التنظيم بأنه « اختيار واعداد جماعة من الدعاة للقيام باعباء الدعوة الاشتراكية ، طبقا لنصوص الميثاق ، فى كافة القطاعات وخاصة فى قطاعى العمال والفلاحين على أن يتولى التدريب المعهد العالى الاشتراكى وفقا لمنهج مناسب » . وتولى محمد نصير ـ وكان ضابطا بالبوليس الحربى ـ الأمين المساعد للدعوة والفكر ورئيس مكتب التثقيف والدعاة ، تولى مسئولية هذا التنظيم ، الذى ضم فى قيادته عددا من الكتاب والصحافيين (منهم فاروق القاضى ، وعبد المنعم القصاص ، وجمال سليم ، ويوسف صبرى ، وفهمى حسين) وكانوا يشكلون تكتلا يساريا متجانسا ، ولا يجد نفسه أو دوره داخل الاتحاد الاشتراكى ، وقد قسموا أنفسهم ، كأعضاء لمكتب التثقيف والدعاة ، على المحافظات لتجنيد العناصر لعضوية التنظيم ، حتى تكامل فى فترة وجيزة ، وبدأت اجتماعاتهم وندواتهم فى أنحاء البلاد وفى قاعة الشعب بشكل يومى تقريبا ، حتى تصدى لهم على صبرى ، والقت أجهزة الأمن القبض على جماعات منهم عام ١٩٦٦ بتهمة اقامة تنظيم مواز للاتحاد الاشتراكى ، فتوقف منهم من توقف ، وانضم آخرون إلى المكاتب التنفيذية بالمحافظات(١١٢) .

أما منظمة الشباب الاشتراكى ، فكانت محاولة جديدة لتطوير النظام من الداخل ، شأنها شأن التنظيم الطليعى ، ففى يناير ١٩٦٥ أعلن عبد الناصر أمام مجلس الأمة « أن المهمة الأساسية التى يجب أن نضعها نصب أعيننا فى المرحلة القادمة هى أن نمهد الطريق لجيل جديد يقود الثورة فى جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية » وقد يعطى المعنى انطباعا بيأسه من الاتحاد الاشتراكى وقدرته على القيادة ، لكن التنظيم كان كما أريد له ، ومن ثم كان لابد من ايلاء عناية خاصة للجيل الجديد من الشباب وتجميعه وتثقيفه بثقافة متماثلة ليتحمل مسئولياته فى المستقبل فى اطار الاهداف والمثل التى سعت القيادات إلى ارسائها . فأنشئت المنظمة من جيل الثورة ، مستقلة إلى حد كبير عن الاتحاد الاشتراكى ، وأولاها الرئيس عناية خاصة ، على أساس أن يتم تكوين الشباب سياسيا ، تكوينا يختلط فيه النمو الفكرى بالنمو الحركى .. وحشد مئات الألوف من الشباب والشابات فى معسكرات انتشرت فى طول البلاد وعرضها ، دربوا فى دورات تثقيفية على نحو بالغ الحماسة ، وقد أسهمت أمانة معهد الدراسات الاشتراكية بقسط كبير فى إعداد المحاضرات والبحوث التى توجه الشباب توجها تقدميا ملحوظا ، وبدا واضحا أن عملية اعداد كوادر اشتراكية جديدة من الشباب تسير بخطى منتظمة ، حيث انجذبت عقول الجيل الجديد إلى الاهتمام بقضايا السياسة ، وكان قد أعلن عن قيام المنظمة رسميا فى يوليو ١٩٦٦ ، بعد فترة من الاعداد لها بواسطة أمانة الشباب بالاتحاد الاشتراكى ، التى وضعت برامجها ، وان كان الهيكل التنظيمى للمنظمة قد نشأ مستقلا عن الاتحاد الاشتراكى(١١٣) .

ولم تلبث المنظمة أن تحولت بالفعل إلى تنظيم سياسى متماسك ، قادر على الحركة المستقلة ، الأمر الذى أقلق أجهزة الأمن . التى لاحظت أن الشباب بدأوا يتجهون يسارا « أكثر

من اللازم » وأن ممارستهم للعمل السياسى وسط الجماهير ، يسبب ارتباكاً لأجهزة الأمن لا تحمد عقباه ، وأنهم تحت وطأة التناقض بين الشعارات الثورية ، والتطبيقات السلبية ، تسودهم روح التذمر ، وأوشك زمام المنظمة أن يفلت من أيدى القيادة السياسية وأجهزتها ، فكان قرار حلها بعد تصفية العناصر المستنيرة فيها بحملة اعتقالات لقادتها وأساتذة المعهد الاشتراكى فى أكتوبر ١٩٦٦ .

لكن يبقى مؤشر هام على نجاح التجربة وتأثيرها من منظور آخر ، ظهر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، عندما امتدت روح التذمر والسخط فى انحاء البلاد ، واندلعت المظاهرات التى قادتها عناصر من المنظمة وكوادرها ، فى فبراير ١٩٦٨ تلك المظاهرات « الشهيرة » التى طالبت بمحاسبة جدية للمسئولين عن الهزيمة ، وطرحت ضرورة مراجعة النظام لتوجهاته ، ولم ترحم حتى جمال عبد الناصر نفسه ، الذى لم يلبث أن استجاب لنداء الحركة وأصدر بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ فى محاولة للمراجعة وتصحيح الأوضاع والتوجهات والأنظمة .

وهكذا عجزت التنظيمات أو الأجهزة التى ولدت داخل الاتحاد الاشتراكى ، عن أن تبث الحياة فيه كقوة سياسية شعبية مؤثرة ، وحتى عندما انشأت قيادة الثورة يسارها الخاص فى منظمة الشباب ، انفلت الزمام ، مما آذن بضرورة مراجعة التجربة كلها وتصحيحها ، ليس على ضوء ما حدث للتنظيم السياسى الوحيد ، وإنما على ضوء ما حدث للوطن كله من هزيمة عسكرية وانتكاسة وطنية .

* * *

ونرى لزاماً علينا أن نشير إلى أن هذه الفترة من الدراسة قد شهدت دستورا مؤقتا جديداً ، ذلك الدستور الذى صدر فى ٢٥ مارس ١٩٦٤ ، وسوف نكتفى من هذه الاشارة بما يختص بالخط الايديولوجى والتنظيمى المتعلق بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية ، وبمركز السلطة فى نصوصه ، وعلاقة ذلك بالاتحاد الاشتراكى .

ومن الملاحظ أن نصوصه اعتمدت على مواد الدستور السابق (١٩٥٦) من حيث المقومات الاساسية للمجتمع وإن كانت قد أضيفت مواد جديدة تتفق وتوجهات النظام الاقتصادية وتبلور نظرته الاجتماعية . فنصت المادة التاسعة على أن الاساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى ، الذى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال بما يضمن بناء المجتمع الاشتراكى بدعامتيه من الكفاية والعدل ، وأضيفت مادة (١٢) تنص على سيطرة الشعب على أدوات الانتاج وتوجيه فائضه وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة ، وتحول التخطيط هنا إلى نظام شامل ، فنصت المادة (١٠) على أن يكون توجيه الاقتصاد القومى بأكمله وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة . وقد أوضح الدستور الجديد كذلك أن الملكية تنقسم إلى ثلاثة أنواع هى ملكية الدولة الممثلة فى القطاع العام ، والملكيات التعاونية ، ثم الملكية الخاصة ، التى نص على نشاطها من غير استغلال .. إلخ . وثمة مادة جديدة نصت على أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة من العمال والفلاحين[١١٤] .

وفيما يتصل بالسلطة السياسية والتنفيذية فقد نص على أن الرئيس المنتخب يضع بالاشتراك مع الحكومة ، السياسة العامة للدولة فى جميع النواحى السياسية والاقتصادية والادارية ، ويشرف على تنفيذها ، وله حق حضور جلسات مجلس الوزراء ورئاستها ، وحق اقتراح القوانين واصدارها ، بل حق اصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من مجلس الأمة ، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة .. إلى آخر السلطات الممنوحة له فى دستور عام ١٩٥٦ (المواد

من ١٠٢ حتى ١٢٩) أما الحكومة فهي مجرد أداة تنفيذية فحسب ، تسأل أمام مجلس الأمة وحدها ، (المادتان ٨٤ ، ٩٠) دون أن يسأل صاحب القرار وصاحب السلطة الفعلية وهو الرئيس ، الذى أمتلك فى يده كافة السلطات بشكل لم يسبق له مثيل .

أما التنظيم السياسي فقد نصت المادة الثالثة من الدستور المؤقت على أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب العامل (الممثلة فى الفئات الخمس المشار اليها) هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكى العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ، ولم يتعرض الدستور لتنظيم هذا الاتحاد ، أو يبين شيئا عن علاقته بسلطات الدولة ، كما لم تحدد له اختصاصات دستورية ، رغم ما قد يفهم من ظاهر النص ، على أن الاتحاد سيكون سلطة رابعة ، أو حتى سلطة عليا . وهكذا تكرست سلطات الرئاسة أكثر وأكثر ، سواء فيما يتعلق بامتلاك سلطة اصدار القرار والانفراد بها ، دون محاسبة أو مراجعة أو مسئولية ، أو ما يتعلق برئاسة وتكوين التنظيم السياسى ، ووضع قانونه وتشكيلاته ، وقد منح هذا الاتحاد ، من خلال الرئاسة ، سلطة اسقاط عضوية الهيئة التشريعية (مجلس الأمة) عن أى عضو ، لمجرد اسقاط عضوية الاتحاد الاشتراكى عنه ، ليصبح مجلس الأمة خاضعا للسلطة التنفيذية ، وليكتسب هذا الأمر صفة دستورية .

* * *

هكذا تضخمت سلطة الرئيس بشكل دستورى وواقعي ، وتفرد ، بغير أدنى درجة من المعارضة ، مهيمنا على الحكومة أو الاداة التنفيذية ، التى أدار التنظيم السياسى الشعبى بها ، فأختلطت أمور السياسة بالادارة وهيمن هذا التنظيم بدوره ، من خلال الرئاسة أيضا ، على الهيئة التشريعية ، سواء بالتحكم للترشيح لها أو باسقاط العضوية .

ولكن فى مقابل ذلك كله كانت المؤسسة العسكرية يتضخم دورها فى غير ما خلقت له ، والصراع بينها ، برئاسة المشير عبد الحكيم عامر . وبين القيادة السياسية ، ممثلة فى جمال عبد الناصر ، أمره معروف ومشهور ، بدءاً من عام ١٩٥٦ ، حين انكشف عجزها وسوء أوضاعها ، ذلك الأمر الذى توارى خلف الانتصار السياسى الكبير الذى أحرزته القيادة السياسية ، ومرورا بمسئولية المشير ورجاله بشأن انفصال سوريا وانقسام دولة الوحدة ، وانتهاء بهزيمة ١٩٦٧ . لقد حاول عبد الناصر اخضاع تلك المؤسسة لسلطته وتجريد المشير من صلاحياته ، من خلال تشكيل مجلس للرئاسة عام ١٩٦٢ ، يبعده داخله عن الجيش ، الا أن ذلك لم يفلح فى اعادة المؤسسة العسكرية داخل الاطار التنظيمى للدولة ذاتها ، خاصة وكانت قد تدعمت منذ انتقال مدير مكتب المشير (صلاح نصر) ليتولى ادارة المخابرات العامة منذ عام ١٩٥٧ ، فزادت وظيفة المؤسسة نفوذا ودعما بما لادارة المخابرات من أهمية أمنية سياسية بالغة ، بل لقد انتهى الصراع ببقاء المشير عامر قائدا عاما للجيش تحت اسم نائب القائد الأعلى وبكافة سلطاته ، ومعه جميع قادة الأسلحة وأعضاء مكتبه وقيادة المخابرات العامة والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية جميعا ، وجاءت حرب اليمن عام ١٩٦٢ لتزيد من نفوذ هؤلاء جميعا على نحو غير مسبوق .

حتى لقد بات عبد الناصر فى نظرهم خلال أزمة ١٩٦٢ ، كما كان محمد نجيب خلال أزمة ١٩٥٤ ، الأمر الذى يدل على أن المؤسسة العسكرية كانت تنظر لوضعها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته .

ان ظاهرة المشير عامر كانت نتاجا للسلطة الفردية ومنهجها فى المحافظة على التوازنات من

دونها ، وقد أدى ذلك لاختلال موازين الدولة كلها . وكانت هذه الظاهرة هى نتاج الرسوم التنظيمية لقنوات السلطة واتخاذ القرار ، حسبما أسفر عنها النظام من سلطان شمولى مركزى فردى تسيطر فيه أجهزة الأمن على الوظائف السياسية ، وبهذا انتجت السلطة الفردية نقيضها وهو انفلات السلطة(١١٥) .

وليس ثمة داع هنا لدراسة ظاهرة المشير عامر والمؤسسة العسكرية بشكل أكثر تفصيلا ، ولكن ما ينبغى الاشارة اليه فيما يختص بالبناء السياسى والتنظيمى للدولة الناصرية أنه لا يمكن أن تغفل ما حدث من تطور فى هذا الشأن والذى انتج فى النهاية ارتباطا بين وزير الحربية وكل من ادارة المخابرات العامة ومباحث أمن الدولة ووزارة الحكم المحلى لاتمام السيطرة العسكرية على المحافظات ، كما تم تدفق العسكريين ، كما مر بنا ، إلى مناصب رؤساء مجالس ادارات وأعضاء مؤسسات وشركات القطاع العام ، بل إلى مناصب وزارة الخارجية ، والمدارس الثانوية والكليات الجامعية كحرس ومدربين . وانتهى الأمر بوضع القوات المسلحة خارج الاطار الطبيعى لأجهزة الدولة المركزية .

وبقدر ما تركت كافة السلطات والصلاحيات فى يد عبد الناصر ، بقدر ما تضخم دور المؤسسة العسكرية حتى عجز عن احتوائه وادخاله فى اطاره الطبيعى داخل مؤسسات الدولة وهياكلها . وقد يبدو الأمر مثيرا للدهشة حقا ، كيف امتلك الرئيس كل هذه السلطات والصلاحيات ، والشعبية الجارفة ، ومع هذا ترك هذه المؤسسة تخرج عن طورها ووظيفتها دون ايقافها وتحجيمها ، بل كيف تغاضى عن محاسبتها عقب كل أزمة سياسية أو عسكرية أبانت فيه عجزها حتى عن أداء مهمتها الطبيعية الموكولة لها ؟ هل يمكن أن نفسر ذلك فى البداية بأن الجيش كان مؤسسته الأصلية . به قاد الثورة وبه استقر فى السلطة ، ومن ثم أصبح غير قادر على الاعتماد على سواه ، وهل يمكن القول بأن ماكان يعنيه أساسا من هذه المؤسسة هو أمن النظام ضد أية حركات سرية أو انقلابية قد تأتى من داخل الجيش وتطيح به ومن هنا ركن إلى ولاء القيادة العسكرية واستكان إلى صداقتها الشخصية أكثر من اهتمامه بأى شىء ؟ وهل يمكن كذلك القول بأنه فى غيبة مؤسسات دستورية حقيقية وسلطات منظمة ، وتنظيم سياسى فعال ، قوى نفوذ المؤسسة العسكرية بشكل تدريجى وازدادت هيمنتها على مؤسسات الدولة ، سواء فى ثياب عسكرية أو حتى مدنية ، إلى أن بلغ حجمها حدا أصبح يصعب تصفيته الا بكارثة فى الداخل تدمر النظام بأكمله ، ومن هنا سكت القيادة السياسية حتى جاءت الكارثة بيد من الخارج فى يونيو ١٩٦٧ ؟

المهم وقعت الواقعة فى يونيو ١٩٦٧ وتصدعت الدولة وانكشف خواء التنظيمات والمؤسسات ، وانفضح كل ما كان مستورا من عوامل الضعف والصراع على السواء ، وسقطت القيادة العسكرية ، واستدعى ذلك كله التفكير فى اعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة ، سواء لاعادة بناء الجيش أو لتفادى عثرات البناء السياسى السابق ، أو لمواجهة انبثاق تنظيمات سياسية معارضة للحكم ونظامه . وطرح عبد الناصر فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا مسألة أن الاحداث الأخيرة قد كشفت أنه لم يكن هناك « نظام » سليم وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الاخطاء وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة ، والا يكون حزبا صوريا تصنعه الدولة من أحد قادتها المشتركين فى الحكم ، وإنما يكون حزبا يمثل المعارضة الحقيقية الموجودة فعلا والتى يمثلها عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين ، ومن ثم تكون معارضة فعلية فى اطار الميثاق ، ولكن عارض هذه الفكرة أغلب من ناقشها من أعضاء اللجنة التنفيذية ، وجرى الحديث كذلك عن تحقيق نوع من « ديمقراطية الادارة » لكن الفكرة رفضت

هى الأخرى ، وكان مفاد ذلك كله استبقاء التنظيم السياسى للدولة بعد عام ١٩٦٧ كما كان قبلها ، واستبقاء السلطة السياسية فى يده وحده(١١٦) .

واندلعت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ الشهيرة متخذة من الاحتجاج على الاحكام التى صدرت بحق قادة الطيران ذريعة ، وقادت هذه المظاهرات عناصر من قيادات الاتحاد الاشتراكى(١١٧) ، وعناصر من قيادات منظمة الشباب السابقة ، من جيل الثورة ، وتجاوزت المظاهرات موضوع الاحكام القضائية إلى نقد النظام برمته ، بل وتجريحه فى موجة سخط عارمة ، بل ونقد سلوك بعض المسئولين ، فى وقت كان يرتفع فيه شعار : « لا صوت يعلو على صوت المعركة » فاضطر عبد الناصر إلى الاستجابة لكل ما أثير ، وأصدر بيانا للعمل الوطنى فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ حمل اسم يوم صدوره واشتهر به ، ثم جرى الاستفتاء عليه فى ٢ مايو ١٩٦٨ وقبله الشعب أملا فى التغيير .

وقد وصف عبد الناصر البيان بأنه تركيز وخلاصة للحوار الذى دار فى وطننا منذ ٩ ، ١٠ يونيو إلى ٣٠ مارس ، وأن كل ما أتى به البيان هو تركيز لكل ما هو ايجابى فى هذا الحوار ، وكل ما هو مخلص وأصيل « ليس البيان تعبيرا عن رأيى وحدى ، وإنما هو تعبير عما أحسست به من رأى قوى الشعب العاملة ومن خلال حوارها الخلاق .. »(١١٨) ولم يكن الأمر كذلك فقد طرحت خلال تلك الشهور التى تحدث عنها عبد الناصر ، أفكار عديدة حول حل الاتحاد الاشتراكى ، وأطلاق الحرية لقيام الاحزاب ، ولكن عبد الناصر عبر دائما عن رفضه للاحزاب ، ورفضه لحل الاتحاد الاشتراكى حين قال : لمصلحة من نحل الاتحاد ؟ .. بعد أن ننتهى من مرحلة التحول الاشتراكى نفكر فى موضوع الاحزاب .. كيف نطبق النظام الاشتراكى بتعدد الاحزاب ؟ إن شعار حل الاتحاد الاشتراكى معناه أن نبقى فى فراغ .(١١٩) لقد كان لديه تصور بأن اقامة الاحزاب والسماح بها أمر يتنافى مع مرحلة التحول الاشتراكى ، وأن التحالف الذى نص عليه الميثاق هو القادر على ملء الفراغ السياسى ، وأن الأمر لا يحتاج لأكثر من بعث الحياة فيه واعادة تنظيمه على أسس أكثر ديمقراطية ، ومن هنا لم يخرج الفكر السياسى عن الخط الذى بدأته هذه المرحلة ، برغم أن مصر ، بهزيمة ١٩٦٧ كأنما قطعت دهرا كئيبا وطويلا بين ما كانت وبين ما آلت اليه . الأمر الذى كان يحتاج إلى فكر سياسى جديد .

أما ما احتواه البيان من جديد فيأتى فى مقدمته وضع التنظيم السياسى ، فأبقى على الاتحاد الاشتراكى العربى باعتباره « أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية » وأفاد بأن المشاكل التى عاناها الاتحاد لا ترجع إلى قصور أو عيوب فى صيغته العامة وإنما ترجع إلى التطبيق ، وأرجع ذلك إلى أن اقامته لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة ، ومن هنا تقرر اعادة بنائه بالانتخاب ، على أن يظل مؤتمره القومى العام قائما إلى ما بعد إزالة آثار العدوان ، فيعقد دورة عامة بكل هيئاته مرة كل ثلاثة شهور ، لكى يتابع مراحل النضال ويوجهها ، وتظل لجنته المركزية فى حالة انعقاد دائم وتقوم لجانها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية برسم السياسات للعمل فى جميع المجالات استهدافا لتحقيق النصر واعادة البناء الداخلى ، وحدد البيان كذلك أن المؤتمر القومى هو أعلى سلطة ممثلة لقوى التحالف ، وأنه قد يرى أن يقوم بنفسه بوضع مشروع للدستور الدائم ، وسيكون على اللجنة المركزية بناء تنظيم شبابى جديد « لطلائع الاتحاد الاشتراكى » وتحديد مهام العمل الوطنى فى المرحلة الجديدة ، والمشاركة فى وضع الخطوط العريضة للدستور الدائم(١٢٠) .

وهكذا ظلت صيغة التحالف الواردة بالميثاق ، وظل الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى وحيد ، وإن نص على اعادة تشكيله بالانتخاب فى شتى مستوياته ، وجعل مؤتمره القومى العام

صاحب السلطة العليا ، وهو الذى يرسم كافة السياسات ، فضلا عن تفويضه ، على غير ما كان مألوفا ، سلطة وضع مشروع للدستور الدائم ، وبناء « طلائع الاتحاد الاشتراكى » ، واختفى الحديث عن الجهاز السياسى السرى (الطليعى) الذى كان يقود الاتحاد ، الذى انتهى دوره تاريخيا مع بدء الانتخابات الجديدة واستكمال بناء الاتحاد . لقد ذكر عبد الناصر بصراحة فى احدى خطبه التى يشرح بها أهداف البيان « إن عملية الانتخاب هى اهم نقطة فى البيان وهى أهم موضوع .. وعضوية الاتحاد مسألة اختيارية . مفيش حد يجبر أى فرد أن ينضم للاتحاد .. »[١٢١] .

وفيما يتعلق ببناء الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ، فقد نص البيان على أن بناء الدولة الحديثة فى مصر يقوم ، بعد الديمقراطية ، على أساس العلم والتكنولوجيا ، مما يقتضى انشاء مجالس متخصصة قومية سياسيا وفنيا ، « لكى تساعد على الحكم » فإلى جانب مجلس الدفاع القومى ، لابد من مجلس اقتصادى قومى وآخر اجتماعى قومى ، ومجلس ثقافى قومى .. الخ[١٢٢] . وبذلك اعترف البيان بضرورة اشراك الخبرات الفنية العليا فى شكل مجالس قومية تعاون على ادارة دفة الحكم . مما قد يحد من فرديته ، استنادا إلى كفاءتها العلمية والفنية ، وفى هذا الشأن نص البيان على « وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب » وهذا يعنى بطبيعة الحال أن ينتهى الاعتماد على أهل الثقة ، وتحميل المسئولية لذوى الخبرة . وقد أعطى البيان اهتماما خاصا « لتوفير الحافز الفردى تكريما لقيمة العمل واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها » وهذا أمر لا تخفى دلالته ، ربما هدف إلى التخفيف من غلواء الخط الاشتراكى ، وإلى توسيع دائرة الوحدة الوطنية .

تلك المهام الرئيسية والخطوات التنفيذية التى احتواها بيان ٣٠ مارس وهى فى مجملها لا تخرج عن الاطار العام الذى رسمه الميثاق مع ضبط الحركة وتحديد الاجراءات التنفيذية والنص على الانتخاب بشكل واضح فى تشكيل التنظيم السياسى ، فلم يطرح البيان مبادىء أو فكرا سياسيا جديدا ، وإنما ألح على اكساب التنظيمات والمؤسسات فعالية حقيقية ، وعلى جدية اشراك التنظيم السياسى فى ممارسة مهامه الحقيقية من خلال المؤتمر القومى المنتخب . وظل الاعتقاد بأن الآراء المختلفة يمكن أن تعبر عن نفسها داخل التحالف ، كبديل للمعارضة من خارجه . ومن ثم عول على تطبيق الديمقراطية فى بنائه الداخلى وفى نشاطه كشرط جوهرى ليقوم بدوره .

وأخيرا فقد تضمن البيان خطوطا اقترحها الرئيس لتناقش ويتضمنها مشروع الدستور الدائم ، حملت فى مضمونها نفس التوجهات والمبادىء الاساسية للدولة ، من حيث التأكيد على الانتماء المصرى للأمة العربية ، وحماية المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها ، بما فى ذلك النسب المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال وحقوق التعليم المجانى والتأمينات .. الخ ، وكذلك النص على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، وأن تتوفر كل الضمانات للحريات ، كحرية التفكير والنشر والرأى والصحافة . وثمة نقطة لها دلالتها هنا وهى النص على أن « الدولة العصرية وادارتها لم تعد مسألة فرد ، ولم تعد بالتنظيم السياسى وحده ، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورهما الحيوى »[١٢٣] ولا تخفى دلالة النص الذى انكشفت فيه عورة كبيرة من عورات النظام الأساسية المتعلقة بحكم الفرد . لكن هل كان على استعداد لاكساب هذا النص طابعا عمليا حقيقيا فضلا عن الايمان بذلك حقا وصدقا ؟

بالرغم من ذلك ، فعندما وضع البيان موضع التنفيذ ، لم يكن التغيير بحجم ضرورة حدوثه ، ولا يتفق مع الأهداف والنصوص ، وكان البيان كما وصفه أنور السادات ، لامتصاص

آثار هزيمة يونيو[١٢٤] . وسنضرب مثلا لذلك عندما جرت الانتخابات وأصبح على اللجنة المركزية أن تنتخب اللجنة التنفيذية العليا ، التى تعتبر بمثابة السلطة السياسية العليا داخل الاتحاد ، طلب بعض الاعضاء من الرئيس أن يطرح قائمة بمن يرى أنهم يصلحون لمعاونته فى هذه اللجنة ، ثم ما لبث الحضور أن تحولوا إلى شبه مظاهرة تلح على الرئيس أن يفعل ذلك ، فطلب عبد الناصر تأجيل المسألة وطلب ألا يرشح أحد من الوزراء نفسه ، وفى النهاية فوضت القيادة السياسية اعداد قائمة بعدد مساير للمطلوب انتخابهم لتطرح للتصويت ، وطلب عبد الناصر ألا يصبح هذا الاقتراح جزءا من اللائحة[١٢٥] ، وأيا كانت الصراعات الخفية داخل المؤتمر ، فمن الواضح أنه عندما أراد أن يعاونوه ، وأن ينتخبوا أعضاء اللجنة ، فاذا بهم يسلمون له الأمر ، وكأنما قد اعتادوا تفويضه ، واعتبرت انتخابات اللجنة وما أسفر عنها ردة خطيرة فى نظر الذين كانوا يأملون فى تغيير القيادات ، التى كانت تنتمى لمرحلة ما قبل يونيو ١٩٦٧ بكل مسبباتها ، فضمت اللجنة الجديدة فى معظمها العناصر التى كانت فى مواقع المسئولية السياسية منذ ٢٣ يوليو ، وهذا وحده كاف للدلالة على حجم « التغيير » الذى حدث بعد بيان ٣٠ مارس .

وفى عام ١٩٦٩ عبر عبد الناصر عن خيبة أمله فيما حدث للاتحاد الاشتراكى حين ذكر أنه « لا يريد أن يكون التنظيم الذى يستند إلى سلطة الدولة ، وإنما يصبح التنظيم الذى تستند عليه سلطة الدولة » ومن هنا جاءت فكرة تنشيط التنظيم باقتراح تشكيل لجان « المواطنين من أجل المعركة » لتعمل « على أرض الواقع وبفكر جديد وبمنطق حر ، لتغنى العمل السياسى وتثريه » على أن يعهد للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى بايجاد الأسلوب الصحيح الذى تتكون على أساسه لجان المعركة ، والتى اشترط أن تتألف من أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، بالرغم من التأكيد على أن هذه اللجان « ليست بديلا للاتحاد ، وليست امتدادا شكليا له .. »[١٢٦] فمن المسلم به أن المحاولة جرت داخل تنظيم سياسى حكم عليه ، بحكم بنائه ، بالخواء والجمود وانعدام التأثير الحقيقى .

لقد طرحت فى مارس ١٩٧٠ فكرة تعديل الميثاق ، عندما طرح أحد أعضاء مجلس الأمة هذا الأمر ، مذكراً بأن القيادة وعدت بذلك منذ ١٩٦٢ ، ولكن عبد الناصر أشار فى تعليقه إلى أن المرحلة التى تمر بها البلاد حاليا تجعل تماسك الجبهة الداخلية أمرا فى غاية الأهمية ، وأن أية موضوعات قد تثير خلافا فى الرأى ، يجب تجنبها حفاظا على وحدة الجبهة الداخلية وترابطها ، ورأى ألا ضرورة لتعديل الميثاق ، ألا بعد ازالة آثار العدوان[١٢٧] ، وبالفعل انصرف عبد الناصر بكل كيانه للاشتغال فى اعادة بناء الجيش ، وادارة حرب الثلاث السنوات مع قادة جيشه الجدد وهى الحرب التى عرفت « بحرب الاستنزاف » حتى وافاه الأجل عشية يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ لتنطوى صفحته ، وتتوقف بنا التجربة عن متابعتها ، ولأن مصر ستشهد ، بعد رحيله ، مرحلة تحول خطيرة وهامة فى كافة المجالات والتوجهات والتنظيمات .

وأخيرا .. يتحسب الكاتب عند محاولة اعطاء خاتمة للموضوع ، فيشعر بأن ثمة مراجعة ضرورية وواجبة بعد حين ، عندما تكشف مادة علمية أخصب وأوفر ، قد تعين على اعطاء تقييم أفضل ، ومن هنا يأمل أن تكون فطنة القارىء قد استجمعت من خلال نسيج الدراسة ، ملاحظاته التقويمية للموضوع برمته .

والله ولى التوفيق ...

* * *

الهوامش والمصادر :

(١) طارق البشرى الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) مؤسسة الابحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ٥٧ ـ ٥٨

(٢) وثائق ثورة يوليو اللجنة العربية لتخليد القائد جمال عبد الناصر ، بدون تاريخ « فلسفة الثورة » ص ١٥

(٣) طارق البشرى المرجع السابق ، ص ٦٨ ـ ٧٠

(٤) أسامة الغزالى حرب ثورة يوليو واعادة تشكيل النخبة السياسية فى مصر ، دراسة بكتاب (ثورة ٢٣ يوليو) قضايا الحاضر وتحديات المستقبل ، دار المستقبل ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٦٠٣ ، ٣٠٨ ـ ٦٠٩

(٥) خالد محيى الدين الصفحات الأولى من قصة ٢٣ يوليو ، صحيفة الأهالى فى ٢٦ يوليو ١٩٧٨ ، وكذلك راجع حواره بكتاب (ملف عبد الناصر بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم) دار القضايا ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٦٥ ويضيف أن هذا البرنامج قد اختفى ولم يعثر عليه أحد ، وقد شارك فى كتابته الماركسيون المصريون

(٦) جمال منصور . فى الثورة والدبلوماسية ، مركز الأهرام ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٦٠ ـ ٦١

(٧) وثائق ثورة يوليو فلسفة الثورة ، ص ١٣

(٨) نزيه نصيف الايوبى تطور النظام السياسى والادارى فى مصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) دراسة بكتاب سعد الدين ابراهيم (محررا) مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الانماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ ، ص ٦٤ ـ ٦٥

(٩) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١١٦

(١٠) وثائق ثورة يوليو ميثاق العمل الوطنى ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(١١) راجع تحليل عصمت سيف الدولة ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية ، دراسة بكتاب (ثورة ٢٣ يوليو قضايا الحاضر وتحديات المستقبل) دار المستقبل ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩ حيث يذكر أن قانون الاصلاح الزراعى لا يعبر عن مفهوم للعدالة الاجتماعية ، بقدر ما هو ترجمة لهدف القضاء على الاقطاع . وفى تقديرنا أن هذا القانون وما تلاه من توزيع الملكيات المصادرة على الفلاحين فى بعض جوانبه يعد تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

(١٢) عصمت سيف الدولة المرجع السابق ، ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩ .

(١٣) وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشرق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(١٤) المصرى ، ١٩ أغسطس ١٩٥٢ ، نص تصريحات محمد نجيب .

(١٥) المصرى ، ٨ سبتمبر ١٩٥٢ ، قائمة تضم ٧٤ معتقلا . وكذلك عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ١٩٥٩ ، ص ٤٢

(١٦) وحيد رأفت المرجع السابق ، ص ٧٥ ـ ٧٧ ، دراسة نقدية هامة لقانون الاحزاب .

(١٧) المصرى ، فى ١٧ ، ١٨ يناير ١٩٥٣ ، نص اعلان محمد نجيب ثم بيانه التفسيرى ، ونص المرسوم الخاص بحل الاحزاب ، وتفاصيل ثورة قيل إنها حدثت بالجيش .

١٨) نص المرسوم بكتاب عبد الرحمن الرافعى ، السابق ص ٧٣ ـ ٧٤ ، وراجع تعليق وحيد رأفت ، السابق ص ٨٣ ـ ٨٥

(١٩) على الدين هلال . تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر : الديمقراطية والاشتراكية ، دراسة بكتاب سعد الدين ابراهيم (محررا) : مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، دراسة فى التنمية ، والتغير الاجتماعى ، معهد الاماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨١ ، ص ١٢٦

(٢٠) عبد اللطيف البغدادى : مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، الجزء الأول ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ، ص ٧٠

(٢١) نفس المصدر ص ٧٢
(٢٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٧
(٢٣) النص عن الكتاب وحيد رافت ، السابق ، ص ٨٩
(٢٤) وحيد رافت ، المرجع السابق ، ص ١٠٥
(٢٥) انور السادات : صفحات مجهولة ، كتب للجميع ، القاهرة نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .
(٢٦) هناك من فسر موقف القيادة للاحزاب بالخديعة مثل ، سيد مرعي ، اوراق سياسية ، الجزء الأول ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ ، ص ٢٠٨ ، وكذلك عمر التلمسانى ، ذكريات .. لا مذكرات ، دار الاعتصام ، القاهرة ١٩٨٥ ص ١١٢ ، وقد بلعت الاحزاب الطعم وفصلت بعض اعضائها فاثبتت ان صفوفها تستلزم التطهير
(٢٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١١٢
(٢٨) راجع تعليقات جمال العطيفى : الطريق إلى الديمقراطية ، دار المعارف بمصر ١٩٧٨ ، ص ٢٦ وكذلك تعليق على صبرى على محاضرة عصمت سيف الدولة بكتاب (ثورة ٢٣ يوليو لدار المستقبل) ص ٥٨٣
(٢٩) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٦٥ - ٦٦ ، ٧٠ ، ومذكرات البغدادى ، الجزء الأول ص ٩٩ حيث يذكر انه لم يكن يخطر ببال المجلس ان يتولى السلطة فى البلاد ، لم يدر ذلك بذهنى واعتقد انه لم يخطر فى فكر واحد من زملائى . وهناك رواية عن ان بعض اعضاء اللجنة التاسيسية بسلاح الفرسان اقترحت تنظيم هيئة الضباط الاحرار وتكوين رئاسة لها بالانتخاب من مندوبى الاسلحة ، وتعتبر كبرلمان ، وتقدموا لمحمد نجيب بهذا الاقتراح فى ١٧ اغسطس ١٩٥٢ ولكن القيادة لم تستجب ، راجع كتاب حمدى لطفى : ثورة يوليو ، الوجه الآخر ، كتاب الهلال ، ابريل ١٩٨٣ ، ص ٨٧ - ١٠٦
٣٠) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ص ٢٦٥ - ٢٧٩
(٣١) عبد اللطيف البغدادى : مذكراته ، الجزء الأول ، ص ٢٤٢
(٣٢) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٩٧
(٣٣) عصمت سيف الدولة : ثورة يوليو والمسالة الديمقراطية ، ص ٥٥٠
(٣٤) عبد اللطيف البغدادى ، مذكراته ، الجزء الأول ص ٢٦٠ - ٢٦٤
(٣٥) نفس المصدر ، ص ٢٥٩
(٣٦) حول هيئة التحرير ونظامها وبرنامجها يراجع ، احمد حمروش ، قصة ثورة ، الجزء الأول ص ٢٧٨ - ٢٨٥ الأهرام عدد ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، تعليقات وحيد رافت ، السابق ، ص ٨٩ - ٩١ ، احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو ، المؤسسة العربية بيروت ١٩٧٧ ، ص ١٦ محضر نقاش مع الصاغ ابراهيم الطحاوى .
(٣٧) محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ - ١٨٩
(٣٨) احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الثانى ، مجتمع جمال عبد الناصر ، المؤسسة العربية ، بيروت عام ١٩٧٨ ص ٥٠
(٣٩) عصمت سيف الدولة : الاحزاب ومشكلة الديمقراطية ، دار المسيرة بيروت بدون تاريخ ، ص ٧٤ - ٧٥
(٤٠) جمال العطيفى ، المرجع السابق ، ص ٤٤
(٤١) شهادة الصاغ ابراهيم الطحاوى بكتاب أحمد حمروش ، قصة ثورة ، الجزء الرابع ، ص ١٦ - ١٩ ، وقد ذكر ان ميزانية الهيئة بلغت ٨٠٠ جنيه وانهم كانوا يعتمدون على الجهود الذاتية للأهالى فى اقامة السرادقات وتوفير العربات ، وان الهيئة اشترت جريدة الشعب من هذه التبرعات ، ثم تعرضت لمتاعب حقيقية انتهت بحلها عام ١٩٥٧ وتعيين الطحاوى مصفيا لها .
(٤٢) عصمت سيد الدولة : المرجع السابق ، ص ٧٥ - ٧٧
(٤٣) حول تقييم دور الهيئة راجع البشرى ، السابق ص ١٢٨ ، وحيد رافت ، السابق ، ص ٩١ ، عصمت سيف الدولة ، السابق ، ص ٧٥ - ٧٧
(٤٤) حول شعار الهيئة راجع تعليقات . كوفتونوفيتش ، ا. ف : ثورة الضباط الاحرار فى مصر ، ترجمة عزة الخميس ، كتاب الاهالى ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ١٣٠ ، وكذلك جمال سليم : التنظيمات السرية لثورة ٢٣

يوليو فى عهد جمال عبد الناصر ، مكتبة مدبولى بالقاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٤ ـ ٢٥ . الذى يذكر ان لافتات الهيئة ملات الميادين تحمل عبارة « كلنا اعضاء فى هيئة التحرير » .

(٤٥) طارق البشرى . المرجع السابق ، ص ١٤٧ . وراجع تعليق احمد حسن الباقورى ، بقايا ذكريات ، مركز الاهرام الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص ٢١٧ ـ ٢١٨ حيث يضيف ان نجيب وضع هذا الشعار للثورة يردده المواطنون فى احاديثهم فى مواجهة الانقسام والفوضى والاهمال ، وهناك مقالة للشيخ حسنين مخلوف يؤيد بها هذه الكلمات الثلاث ويلتمس لكل واحدة منها سندا من القرآن الكريم .

(٤٦) وثائق ثورة يوليو ، فسلفة الثورة ، ص ١٥

(٤٧) المصدر السابق : ص ١٨ ـ ١٩

(٤٨) المصدر السابق ، ص ٣٦ ـ ٣٧

(٤٩) المصدر السابق ، ص ٥٤ ـ ٥٦

(٥٠) محمود فوزى : ثوار يوليو يتحدثون ، الزهراء للاعلام العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٣١

(٥١) كوفتونوفيتش ، المرجع السابق ، ص ١٦٩

(٥٢) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ ، ١١٠

(٥٣) عصمت سيف الدولة : الاحزاب ومشكلة الديمقراطية ، ص ٢١١ ـ ٢١٧

(٥٤) يونان لبيب رزق : قصة البرلمان المصرى ، كتاب الهلال مارس ١٩٩١ ، ص ٤٤

(٥٥) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ٢٣ يوليو ص ٢١٢ ـ ٢١٦ ، وبه ملخص واف لمواد الدستور وهى ١٩٦ مادة .

(٥٦) عصمت سيف الدولة . ثورة يوليو والمسالة الديمقراطية ، سبق ذكره ، ص ٥٣٩ ـ ٥٤٠

(٥٧) كوفتونوفيتش : المرجع السابق ، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ ، وراجع راى صلاح عيسى : مثقفون وعسكر ، مراجعات وتجارب وشهادات عن حالة المثقفين فى ظل حكم عبد الناصر والسادات ، الطبعة الأولى مدبولى بالقاهرة ١٩٨٦ ، ص ٣٤٨ حيث يصفه بأنه دستور اخذ بنفس المبادىء البورجوازية ، وانه لم يقر حقوق الذين لا يملكون حق التعبير عن مصالحهم إذ نابت الدولة عنهم .

(٥٨) طارق البشرى . المرجع السابق ، ص ١٣٣

(٥٩) كانت اللجنة تضم مع عبد الناصر كلا من زكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر .

(٦٠) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، حرب الثلاثين عاما ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٥١٢ وما بعدها ، ص ٥٣٤ ـ ٥٣٦

(٦١) نزيه الايوبى . المرجع السابق ، ٦٨

(٦٢) عادل حسين : نمو فكر عربى جديد ، الناصرية والتنكية والديمقراطية ، دار المستقبل ، الطبعة الأولى بالقاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤١ ـ ٢٥٠

(٦٣) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، ص ١٣٩ وما بعدها حيث يرضد نمو دور العسكريين وتصاعده .

(٦٤) حول قيام الاتحاد واعلانه واختصاصاته راجع ، وحيد رافت ، السابق ، ص ٩١ ـ ٩٤ ، صلاح عيسى . السابق ، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، والاقتباسات من الكتاب السنوى الأول للاتحاد الاشتراكى العربى ، مطابع الشعب بالقاهرة ١٩٦٤ ، وكذلك جمال سليم ، التنظيمات السرية ، ص ٢٧

(٦٥) راجع شهادة احمد حمروش : قصة ثورة ، الجزء الثانى ص ٦٠ ـ٨٣

(٦٦) شهادة كمال الدين حسين لأحمد حمروش ، بكتابه ثورة يوليو وعقل مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩

(٦٧) احمد حمروش . قصوة ثورة ، الجزء الثانى ، ص ١٥٨ ـ ١٦١

(٦٨) انظر الكتاب السنوى الأول الذى أصدره الاتحاد الاشتراكى المشار اليه حيث ـ تعرض لنقد تجربة الاتحاد القومى ويضيف لمعى المطيعى فى كتابه حقيقة وأسرار الشيوعية المحلية ، دار الكرنك بالقاهرة ١٩٦١ ، ص ١٣٩ ، ١٤٤ بان الشيوعيين المصريين انتقدوا الاتحاد القومى بأن ليس له برنامج وليس له لائحة ويرونه نظاما فاشيا ، ومن المعروف انهم والاخوان المسلمين قد ابعدوا من الاشتراك فى الاتحاد .

(٦٩) Vatikiotis, P.J., The Egyptian Army in Politics, Indiana University Press, 1961, P. 105.

(٧٠) على الدين هلال . المرجع السابق ، ص ١٣٤

(٧١) انظر خطابى عبد الناصر فى ٢٣ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٩ ، واقتباسات على الدين هلال ، السابق ، ص ١٣٢

(٧٢) جمع محمد حسنين هيكل مقالاته حول هذه الأزمة بكتاب عنوانه « ازمة المثقفين » القاهرة ١٩١

(٧٣) راجع عصمت سيف الدولة · الاحزاب ومشكلة الديمقراطية ، ص ١٠٣ ـ ١٠٥ ، اسماعيل صبرى عبد الله كتابات سياسية ٦٥ ـ ١٩٧٠ ، دار الشعب بالقاهرة ١٩٧٢ ، ص ٣٢٧ ، خالد محمد خالد . أزمة الحرية فى عالمنا ، مكتبة وهبه بالقاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧ ـ ويرى الاخير أن التحول الاشتراكى بدأ منذ تأميم قناة السويس وأن قوانين يوليو كانت بدء الميلاد الاشتراكى .

(٧٤) أحمد حمروش قصة ثورة ، الجزء الثانى ص ١٩٦ ـ ١٩٩

(٧٥) نص خطاب جمال عبد الناصر بالاذاعة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ بكتاب صلاح نصر عبد الناصر وتجربة الوحدة ، دار الوطن العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ . وتعليق صلاح نصر ذاته ص ٢٢٢

(٧٦) احمد حمروش قصة ثورة ، الجزء الثانى ، ص ١٠٠ ـ ١٠١

(٧٧) جمال العطيفى · السابق ، ص ٥٤ ـ ٥٥

(٧٨) حديث عبد الناصر فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ ، عن عصمت سيف الدولة . ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية ، سبق ذكره ، ص ٥٥٧

(٧٩) أحمد حمروش قصة ثورة ، الجزء الثانى ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢

(٨٠) عصمت سيف الدولة الاحزاب ومشكلة الديمقراطية ، ص ١٩٩ ـ ٢٠١ حيث يبرر ذلك ويضيف أن عبد الناصر أعطى أفكاره للتجربة واسترد منها أفكاراً أكثر نموا ثم عاد فأعطاها للتجربة واسترد منها وهكذا فى عملية نمو فكرى ثورى خصيبة !

(٨١) أحمد حمروش قصة ثورة ، جـ ٢ ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٣

(٨٢) نفس المصدر ، ص ٢٠٥

(٨٣) النص من كتاب كمال سليم الحفنى تاريخ وأصول الديمقراطية فى مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٦٨ .

(٨٤) وثائق ثورة يوليو . الميثاق ، صفحات ٦٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٥٧ ، وكذلك النصوص المتعلقة بالديمقراطية صفحات ١٠٨ ، ١١ ، ١١٧ ـ ١٢٠

(٨٥) حول هذا المعنى راجع ، نزيه الأيوبى ، السابق ص ٦٩ ـ ٧٠ ، على الدين هلال ، السابق ص ١٤٤ وكذلك شهادة صلاح حافظ بكتاب أحمد حمروش ثورة يوليو وعقل مصر ، ص ١٢٢

(٨٦) الاقتباسات من تقرير الميثاق ، وثائق ثورة يوليو ، مصدر سابق ، صفحات ٢٠١ ، ٢٠٣ ـ ٢١٢ ، ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، ٢٣٠ ـ ٢٣١ ، ٢٤٦

(٨٧) انظر صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ، ص ٩١ ـ ٩٢ ، ٩٩ ، أحمد حمروش قصة ثورة ، جـ ٢ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، وكذلك حوار عبد العظيم انيس بكتاب ملف عبد الناصر بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم ، دار القضايا ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٢٢١

(٨٨) على الدين هلال ، السابق ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣

(٨٩) جمال العطيفى ، السابق ، ص ٤٩ ـ ٥٠

(٩٠) وثائق ثورة يوليو ، الميثاق ، ص ١١٩ ـ ١٢٠

(٩٢) طارق البشرى ، السابق ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠

(٩٢) عصمت سيف الدولة ثورة يوليو والمسألة الديمقراطية ، ص ٥٦٣

(٩٢) عصمت سيف الدولة ثورة يوليو المسألة الديمقراطية ، ص ٥٦٣

(٩٣) انظر جمال العطيفى ، السابق ، ص ٥٥ ـ ٦٢

(٩٤) طارق البشرى ، السابق ص ١٢٩ ـ ١٣٠

(٩٥) عصمت سيف الدولة · الاحزاب ومشكلة الديمقراطية ، ص ١٢٤

(٩٦) طارق البشرى : السابق ص ٣٦

(٩٧) القوانين أرقام ١٥٨ لعام ١٩٦٣ ، ٤٧ لعام ١٩٦٤ بشأن عضوية مجلس الأمة . القانون رقم ٨٧ لعام ١٩٦٤ بشأن عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٦٤ ، بشأن عضوية المجالس المحلية . إلخ وكلها حول اشتراط عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى للتمثيل فيها .

(٩٨) رفعت السعيد · تأملات فى الناصرية ، دار الطليعة ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١١٨

(٩٩) نزيه الايوبى مرجع سابق ص ١٠٣ ـ ١٠٧ ويضيف أن العضوية ـ الرسمية بلغت نحو ستة ملايين فى منتصف الستينات ، الا آن السلطة الحقيقية ظلت مركزه دائما فى عدد من الشخصيات التى تنتقل بين الاتحاد وبين الحكومة فمن بين ١٣١ وزيرا تولى فى الفترة من ٥٢ ـ ٦٨ كان هناك ما لايقل عن ٨٣ شخصا شغلوا مناصب بالاتحاد الاشتراكى أثناء عملهم الوزارى أو بعده .

(١٠٠) أحمد حمروش قصة ثورة ، جـ ٢ ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩ ويضيف أن المناقشة انتهت إلى الغاء مبدا الاختيار والاكتفاء بالاستبعاد ، وقد فتحت ابواب التنظيم للانضمام اليها منذ أول يناير ١٩٦٣ وبلغ عدد الذين قيدوا أنفسهم نحو أربعة ملايين و ٨٨٦ الفا تقريبا خلال عشرين يوما

(١٠١) حول موضوع نسبة الخمسين فى المائة والحوار بشأنها راجع ، نزيه الايوبى ، السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، رفعت السعيد ، السابق ص ١١٤ ـ ١١٥ ، اسماعيل صبرى عبد الله كتابات سياسية ، ص ١٢١ ـ ١٢٢

(١٠٢) على صبرى سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الأولى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف (دون تاريخ) ص ١٢٣ ـ ١٢٦

(١٠٣) جمال العطيفى المرجع السابق ، ٦٢ ـ ٦٣

(١٠٤) أحمد حمروش قصة ثورة ، الجزء الثانى ص ٢٤٠ ـ ٢٤٢

(١٠٥) نفس المصدر ، ص ٢٤٥ وهو هنا أحد المشتركين فى تأسيس التنظيم الطليعى .

(١٠٦) ملف التحقيق مع أحمد كامل رئيس المخابرات السابق ، التحقيق الخامس فى ٢٦ / ٥ / ١٩٧١ ، عن كتاب فؤاد مطر أين أصبح عبد الناصر فى جمهورية السادات ، دار النهار بيروت ١٩٧٢ ، ص ١١٥

(١٠٧) عبد الهادى ناصف شاهد عصر من الثورة إلى الثورة المضادة ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ ، راجع شهادة المستشار أحمد فؤاد لأحمد حمروش فى كتابه قصو ثورة ، جـ ٤ شهود ثورة يوليو ، المؤسسة العربية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٥٥ ، وكذلك شهادة ابراهيم سعد الدين ص ٢٢

(١٠٨) الطليعة الاشتراكية ، نشرة رقم ٣٧ فى ٢٢ /٧ /١٩٦٥ ، نشرة خاصة فى ٢٤ / ٨ / ١٩٦٥ ، نشرة رقم ٣٩ فى ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٥ سرى للغاية ، وكلها بكتاب جمال سليم التنظيمات السرية ، ص ١٩٢ ـ ٢٢٥ ، ويقصد بالتجمعات الرجعية المبلغ عنها جماعات الاخوان المسلمين .

(١٠٩) الطليعة الاشتراكية ، نشرة سرية رقم ٤٢ فى ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٥ ، المرجع السابق ص ٢٧٠ ـ ٢٧٣

(١١٠) أحمد عز الدين (محررا) من أوراق رئيس المخابرات المصرى الاسبق ، أحمد كامل يتذكر ، دار الهلال سنة ١٩٩٠ ، ص ٧١ ومنه تفاصيل عن نشأة التنظيم الطليعى ودوره فيه .

(١١١) خالد محمد خالد أزمة الحرية فى عالمنا ، مكتبة وهبة ط (١) الفقرة ١٩٦٤ ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٥

(١١٢) حول تنظيم الدعاة انظر جمال سليم ، المرجع السابق ص ٥١ ، ٨٥ ، ١١٣ ـ ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، وكذلك أحمد حمروش ، قصة ثورة جـ ٤ ، ص ٢٢ ، صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ٧١ ـ ٧٢

(١١٣) حول منظمة الشباب راجع ، عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ، رفعت السعيد ، تأملات فى الناصرية ، ص ١٢٠ ، صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ص ٦٥ ، ٧٠

(١١٤) حول هذا الدستور راجع عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة ص ١٢٦ ـ ١٢٧ ، طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ، ص ١٠٧ ، ١٣٤ ، ١٣٧ ـ ١٣٨

(١١٥) طارق البشرى ، السابق ، ص ١٧٦ ـ ١٨٤

(١١٦) يذكر سيد مرعى رواية حول قيام الاحزاب دارت داخل مجلس الوزراء لو صحت لكانت ذات دلالة خطيرة على تفكير عبد الناصر ، فيذكر أنه بعد يونيو كان النقاش داخل المجلس مطروحا عن كيفية تنشيط الاتحاد الاشتراكى وأن مرعى اقترح وجود حزبين مما يقضى على سلبية الناس ، ويعبر عن الرأى الآخر وأن عبد الناصر بدأ يفكر فى الاقتراح « وربما أكون قد اقتنعت به فعلا » فى اللحظة التى تحدث فيها د. عبد العزيز السيد وانتقد الاتحاد واقترح ضرورة قيام حزبى ، فثار عبد الناصر عليه بشدة واتهمه بأنه يتهكم وأنه يردد ما تداوله فى جلسة خاصة مع معارفه وأصدقائه حيث انتقدوا النظام كله « وكنت قد حذرتكم وطلب نقد كل شىء داخل القائمة أما خارجها فلا ، لابد أن نتضامن جميعا .. » ، راجع أوراق سياسية ، الجزء الثانى ، المكتب المصرى الحديث ١٩٧٨ ، ص ٥٥٨ ـ ٥٦١

(١١٧) وثائق عبد الناصر ، يناير ٦٧ ـ ديسمبر ١٩٦٨ ، مركز الدراسات السياسية بالاهرام ١٩٧٣ ، خطاب عبد الناصر فى حلوان فى ٢ مارس ١٩٦٨ ، ص ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢١

(١١٨) المصدر السابق ، خطبة عبد الناصر بالمنصورة فى ١٨ ابريل ١٩٦٨ ، ص ٤٠٥ ـ ٤١٤
(١١٩) المصدر السابق ، ص ٣١٥ ـ ٣٢١
(١٢٠) وثائق ثورة يوليو ، بيان ٣٠ مارس ، سبق ذكره ، ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠
(١٢١) وثائق عبد الناصر ، خطبة المنصورة فى ١٨ ابريل ١٩٦٨ ص ٤١٤
(١٢٢) وثائق ثورة يوليو ، بيان ٣٠ مارس ، سبق ذكره ص ٢٨١
(١٢٣) نفس المصدر ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥
(١٢٤) انور السادات : البحث عن الذات ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ ، ص ١٤٥
(١٢٥) اجتماع اللجنة المركزية فى ١٠ اكتوبر ١٩٦٨ ، عن جمال سليم ، السابق ص ١٣٥ ـ ١٣٤ وفيه يروى الوقائع بنصوص المحضر .
(١٢٦) وثائق عبد الناصر ، يناير ١٩٦٩ ـ سبتمر ١٩٧٠ ، مركز الدراسات السياسية بالاهرام ١٩٧٣ ، ص ١٨٣ ، عن خطة ٢٢ يوليو ٦٩ ، ثم صفحة ٢٨٥ عن لجان المواطنين من اجل المعركة فى ٣ فبراير ١٩٧٠
(١٢٧) المصدر السابق ، حديث الرئيس فى مجلس الأمة فى ٢٤ مارس ١٩٧٠ ، ص ٣٣٠

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

د. أحمد الشربينى

كان من أبرز إنجازات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ما بذلته من جهد فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية سعياً وراء حل المسألة الاجتماعية التى تفاقمت فى مصر منذ الحرب العالمية الأولى ، وعجز نظام الحكم الذى أقامه دستور ١٩٢٣ عن إيجاد حل لها ، إذ افتقرت النخبة الاجتماعية السياسية الحاكمة إلى الوعى الاجتماعى فرأت إرجاء المسألة الاجتماعية إلى ما بعد حل المسألة الوطنية ، فأولت اهتمامها لتحقيق الاستقلال الوطنى بطريق التفاوض ، ثم مواجهة ما عدا ذلك من مشكلات . ولذلك بقيت المسألة الاجتماعية دون حل ، فكانت من بين العوامل الهامة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما كانت من هموم النظام الذى أقامته الثورة ، فبذل جهودا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعى معا ، كان لها إيجابياتها وسلبياتها على حد سواء ، على نحو ما سنرى فى هذه الدراسة .

* * *

كان الاقتصاد المصرى ـ عند قيام ثورة يوليو ـ اقتصادا تابعاً للسوق العالمية متخصصا فى إنتاج مواد أولية لخدمة الصناعة الأوروبية على وجه الخصوص ، وكان رأس المال الأجنبى يقود القطاعات المختلفة للاقتصاد المصرى بمشاركة متواضعة من رأس المال المصرى ، مما أدى إلى نزح الفائض الاقتصادى الوطنى باستمرار إلى الخارج حتى شبه بعض الباحثين الاقتصاد المصرى ـ عندئذ ـ ببقرة حلوب ترعى على أرض مصر ، وتمتد ضروعها عبر البحر المتوسط لتحلب فى أوروبا .

وإذا كانت الرأسمالية المصرية قد تنبهت بعد الحرب العالمية الأولى إلى أهمية كسر الطوق الذى حيك حول نشاطها ، وولوج مجالات اقتصادية بعيدة عن الزراعة ، بعد أن أقتنعت بضرورة تقديم الاستقلال الاقتصادى على الاستقلال السياسى ، أو على الأقل تماشيهما معا ، والاتجاه نحو التصنيع ـ من خلال مجموعة بنك مصر ـ ثم تزايد هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع ذلك ظلت الصناعة المصرية متخلفة ، ويتجلى هذا فى ضآلة نصيبها فى الدخل القومى وكذلك استيعابها للقوة العاملة ـ حيث ظلت تسهم بما يتراوح بين ٨٪ و ١٠٪ من الدخل القومى وتستوعب ما يقرب من ١١٪ من القوة العاملة ـ وقيامها أساساً على الصناعات الاستهلاكية[١] .

وقد ظل القطاع الزراعى حتى منتصف القرن العشرين يشكل معظم الدخل القومى « ٤٠٪ » ، كما ظل يستوعب ٥٨,٤٪ من قوة العمل المصرية[٢] .

وفى ظل هذه الثنائية الاقتصادية تعقدت المسألة الاجتماعية ، وبلغت ذروة التعقيد فى أوائل الخمسينات من القرن الحالى ، بسبب عدم التكافؤ الواضح فى توزيع الثروة والدخول ، والذى ظهر بجلاء فى الريف ، نتيجة سوء توزيع الملكية الزراعية ، التى تركز ٣١,٤٪ منها فى يد طبقة لم تصل إلى نصف بالمائة من عدد الملاك ، بينما امتلك ٩٤٪ من جملة الملاك ٣٥,٥٪ فقط من جملة المساحة الزراعية ، بمتوسط ملكية لمعظمهم ـ ٧٠٪ تصل إلى نصف الفدان ، ولما كانت هذه المساحة لا توفر لهؤلاء حد الكفاف من العيش ، فقد عملوا مع أسرهم بالأجر لتوفير أدنى متطلبات الحياة ، فى الوقت الذى استمرت فيه مساحاتهم القزمية فى الاندثار بتأثير التفتت والعوز . وهذا ما يلمس من ارتفاع الأسر المعدمة بالريف ، والتى بلغت ٤٤٪ من جملة سكانه فى سنة ١٩٥٠ بعد أن كانت لا تمثل إلا ٣٨٪ فى سنة ١٩٣٩ و ٢٤٪ فى سنة ١٩٢٩[٣] .

ولكا كانت السمة الغالبة هى تركز الملكية فى كل القطاعات الاقتصادية ، حيث تركزت التجارة ـ التصدير والاستيراد والجملة ـ فى يد مجموعة محدودة العدد ، فمثلا صادرات القطن التى شكلت أكثر من ٨٠٪ من جملة الصادرات احتكرتها عدة بيوت كبيرة للتصدير ، وفى قطاع الصناعة ، سادت بعض صور الاحتكار ، حيث امتلكت مجموعة بنك مصر وعبود أغلب رءوس الأموال الصناعية ، لتركز معظم ملكية أسهم الشركات الصناعية فى يد بيوت معينة ، حيث امتلك حوالى ٩٪ من عدد المساهمين فى الشركات ، حوالى ٦٢٪ من الأسهم ، فى حين امتلك حوالى ٥٠٪ منهم ١٢ فقط من إجمالى الأسهم[٤] .

والجدير بالذكر أن تركز الملكية فى القطاعات الاقتصادية ارتبط بالتداخل والاندماج ، بشكل أدى إلى أن يشهد المجتمع المصرى تكوين طبقة اجتماعية واحدة ذات أجنحة متعددة بكافة مجالات الاستثمار ولم يشهد خلق رأسمالية زراعية وأخرى تجارية وثالثة صناعية ويرجع ذلك إلى خصوصية التجربة التاريخية المصرية ، والتى شهدت اتجاه أصحاب رأس المال التجارى لاقتناء الأرض فى مرحلة تاريخية لأن الدخل الذى تدره كان مرتفعاً ، فضلاً عما كانت تضفيه على صاحبها من وجاهة اجتماعية ومكانة سياسية ، وفى مرحلة ثانية انطلقت الفوائض الزراعية للعمل بالمشروعات الصناعية والتجارية خصوصاً فى النصف الأول من القرن العشرين . ولهذا غاب تناقض المصالح بين الأجنحة المختلفة للرأسمالية المصرية . فى الوقت الذى برز فيه التناقض بينهم ، وبين الطرف الآخر فى العملية الانتاجية ، واقصد بهم أصحاب قوة العمل[٥] .

وقد بدأ أصحاب قوة العمل نضالهم ضد أصحاب رأس المال بعد الحرب العالمية الثانية ، من أجل تحسين ظروف عملهم ، ودخولهم بما يتماشى مع الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة ، فقد ازداد تذمر العمال الصناعيين ، بعد أن تفاقمت البطالة بينهم ، وساءت ظروف عملهم ، وعجزت أجورهم عن مجاراة ارتفاع نفقات المعيشة ، فاتجهوا للمطالبة بتحسين ظروف العمل ، والأجور ، إلى جانب وضع كادر خاص لهم . وإذا كان تحرك العمال فى هذا الشأن قد أسفر عن وضع بعض أصحاب الأعمال ـ بعد مقاومة ـ كادر خاص لهم ، عندما قررت الحكومة فى أواخر الأربعينيات وضع كادر خاص لعمالها ، فإن ظروف العمال ظلت دون تحسن ، كما أن أجورهم رغم ارتفاعها ـ من ١١٥ قرشاً فى الأسبوع فى يوليو ١٩٤٤ إلى ١٢٥ قرشاً فى يوليو ١٩٤٦ ثم ١٣٩ قرشاً فى ١٩٤٩ و ١٨٩ قرشاً فى يناير ١٩٥٠ ـ ظلت دون مستوى نفقات المعيشة ، بسبب تزايد الاحتكارات ، وقدرة أصحاب العمل على المساومة فى ظل تزايد أعداد العمال لاستمرار الهجرة من الريف إلى المدن[٦] .

أما البروليتاريا الريفية ـ ممثلة فى جمهرة المعدمين وصغار الملاك ـ فقد أكثرت من احتجاجاتها ببعض المناطق على سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب انخفاض أجورها ، وارتفاع الايجارات بشكل جعلها تبتلع ما يقرب من ٧٥٪ من صافى إيراد الفدان[٧] . وتمثلت تلك الاحتجاجات فى ظهور عدد من الهبات الفلاحية « فى الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ التى استهدفت رموز السلطة الاجتماعية والاقتصادية واتخذت تدمير الحاصلات الزراعية شكلا لها ، ففى يونيو ١٩٥١ احتج الفلاحون بأراضى الأمير محمد على فى كفور نجم على ارتفاع الايجارات . وقاموا بحرق المحاصيل وماكينات الرى والسواقى ، كما احتج فلاحو بهوت ، وحرقوا الحاصلات واعتدوا على قصر العائلة المالكة ـ عائلة البدراوى عاشور ـ بسبب مداهمتها لبيوتهم ومصادرة ما بها لتسديد الايجارات ، وفى أبو الغيط وميت فضالة تكررت نفس الأحداث . والجدير بالذكر أن هذه الأحداث كانت لا تمر دون استنجاد الملاك بقوات حكومية ، قاومت الأهالى بضراوة ،

حتى أنها أوقعت الكثيرين منهم ما بين قتيل وجريح ، هذا علاوة على اعتقال من اتهموا بالتحريض عليها[٨] .

وقد نبه تردى المسألة الاجتماعية بعض المثقفين المصريين ـ على اختلاف انتماءاتهم السياسية ـ إلى خطورة الابقاء على الخلل فى توزيع الثروة ، على مصالحهم ومصالح طبقتهم ، ولهذا تباروا فى تقديم رؤى لحل أزمة مصر الاجتماعية ، ذهبت كلها إلى أن حل هذه الأزمة يقتضى وضع حد للخلل الصارخ فى توزيع الثروة ، إما بفرض ضرائب تصاعدية على الملكية ، أو بتجديدها ، أو بالجمع بين الوسيلتين . وقد أثارت تلك الرؤى تأثرة أصحاب المصالح ، بعد التأييد الذى قوبلت به ، من الشرائح المطحونة ، ومن ثم راحوا يتصدون لها بنجاح ، بحكم سيطرتهم السياسية داخل وخارج البرلمان[٩] .

وتجلت هذه السيطرة فى موقف البرلمان من مشروع محمد خطاب ـ عضو الهيئة السعدية وعضو مجلس الشيوخ ـ الذى طالب فيه بتحديد الملكية بخمسين فدانا ، والذى تقرر تحويله إلى لجنة لدراسته ، فعلقته إلى أن خرج صاحبه من المجلس ، ولما أدرك النقراشى ـ رئيس الوزراء عندئذ ـ تحمسه للمشروع رفض إعادة تعيينه ، كما تدخلت الحكومة وأسقطته فى انتخابات مجلس النواب التى رشح نفسه لها عن دائرة عابدين ، حتى لا يتمكن من إثارة مشروعه ثانية تحت قبة البرلمان[١٠] .

وفى ظل هذه الظروف الشائكة سيطر الجيش على السلطة ، دون أن تكون لديه أيديولوجية محددة أو برنامج واضح للعمل . لكن بعد أن بدأ الضباط الأحرار فى ممارسة السلطة ، وتأكد لهم استحالة التعايش مع محترف السياسة القدامى أدركوا أن الوضع فى الداخل ، وصل إلى مرحلة لا يمكن غض الطرف عنها ، ومن ثم فلابد من اتخاذ إجراءات[١١] لضرب الأساس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للنظام المخلوع ، وإعادة التوازن إلى القطاعات الاقتصادية المصرية ، وإقامة نوع من العدالة الاجتماعية .

ولهذا فكر الضباط الأحرار فى قانون الاصلاح الزراعى ، حتى يتسنى لهم تقليص نفوذ كبار الملاك وبالتالى التخلص من المصالح الامبريالية التى تؤيد بقاءهم للارتباط العضوى بين مصالحهم ، هذا من الناحية السياسية ، ومن الناحية الاقتصادية حتى يتمكنوا من وقف استمرار تدفق رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمارات الزراعية ، والتوجه نحو الصناعة ، وغيرها من القطاعات التى كانت ما تزال حكرا على رأس المال الأجنبى لاستيعاب جزء من فائض العمالة الزراعية والحد من اعتماد المجتمع على الخارج ، ومن ثم تقديم حل جزئى لمشكلة مصر الاجتماعية . أما الأهداف الاجتماعية للقانون فتمثلت فى إقامة نوع من العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق بين الطبقات ، من خلال خلق طبقة من صغار الملاك الزراعيين على حساب كبارهم ، وهذا ما يعد عاملا مساعدا على زيادة الانتاج ، وزيادة القوة الشرائية للمجتمع ، وبالتالى زيادة حجم السوق المحلية ، أمام المنتجات الصناعية المحلية ، كما أنه سيساعد على تجنيب المجتمع مغبة اللجوء إلى الصراع الطبقى لحل أزمة مصر الاجتماعية[١٢] .

وفى الوقت الذى تحمس فيه الضباط الأحرار لصدور القانون ، رفضته أكثر العناصر العسكرية المحافظة وكذلك كبار الملاك[١٣] . الذين التفوا حول على ماهر ـ رئيس الوزراء ـ لعرقلة صدور القانون ، ولهذا أخذ يناور لتنفيذ هذا المخطط ، فوافق على مشروع القانون عندما أحيل إليه من مجلس قيادة الثورة ، ثم أبدى رغبته فى الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية . ولما رفضت تلك الرغبة تمسك برفع الحد الأقصى للملكية إلى ٥٠٠ فدان ، عندئذ أجبره مجلس قيادة الثورة

على تقديم استقالة وزارته بعد أن أدرك عدم حرصه على المشروع ووضعه العراقيل فى سبيله ، خصوصا عندما اتجه لخلق رأى عام داخل الجيش معادٍ له[١٤] .

وبينما استقبل كبار الملاك وكذلك الأحزاب السياسية التقليدية فى برامجها الجديدة القانون بعدم استحسان ، باستثناء حزب الوفد الذى اتسم موقفه من القانون بالتقلب وفقا لموقفه من النظام الجديد والثورة ، فقد كانت الجمعيات السياسية التقدمية كالحزب الاشتراكى ، الوطنى الجديد ـ من أشد التنظيمات السياسية حماسا للمشروع ، باعتبارها قد تنبهت لمشكلة مصر الاجتماعية منذ فترة وطال حديثها عن حلول لها[١٥] .

وبالنسبة لحزب الوفد نجد أنه فى المرحلة التى اتسم موقفه من الثورة بالترحيب والتملق ، أيد القانون ورحب به ، وهذا ما تجلى فى تصريحات أحد رجاله قبل أن يصدر برنامج الحزب الجديد فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٢ ، حيث أدلى فؤاد سراج الدين بتصريح إلى جريدة المصرى فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، أكد فيه على موافقتهم من حيث المبدأ على تحديد الملكية ، وإن كانت لهم ملاحظات على المشروع فهى ملاحظات تتصل بالتفاصيل دون الجوهر[١٦] . كما أن جريدة المصرى نشرت تصريحا على لسان زعيم الوفد ـ فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ ـ بعد صدور القانون ، كان بمثابة إقرار من الحزب به ، لأنه اعتبره مكسبا للشعب ، يجب أن يتم التمسك به والمحافظة عليه ، لأنه والطريقة التى ينفذ بها ، يقضى على مفاسد الاقطاع ويرفع مستوى الفلاحين ويساعد على التصنيع[١٧] .

وبعد أت تجاهلت الثورة حزب الوفد باعتباره حزب الأغلبية الأوحد فى البلاد ، اتجه كل من كان سيطبق عليه القانون إلى التحايل عليه إما بتهريب مساحات ضخمة من أراضيهم أو بتعطيل المنشآت المقامة عليها ، أو بوقف إمداد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج ، والعمل على تهييجهم ضد القانون ، كذلك لجأ بعضهم وبحجج شتى إلى الجهات القضائية لالغاء قرارات الاستيلاء . وهذا أمر كان متوقعاً حتى لو لم تسوء العلاقة بين الحزب والثورة ، لأن تكوين الحزب الطبقى جعل مصالح رجاله تتعارض مع الثورة ومبادئها[١٨] .

ولهذا قاوم الملاك القانون واتخذت المقاومة فى بعض المناطق شكل تمرد ، ففى مدينة أخميم ـ محافظة المنيا ـ تصدى عدلى لملوم ومن خلفه عائلته ومجموعة من المسلحين للسلطة الجديدة ، رافضاً تسليم أرضه ، ولما كان النظام ما يزال فى مرحلة اختبار ، لذلك رفض أن يترك القانون يتهاوى ، مهما كان الثمن ، وقرر محاكمة عدلى لملوم على وجه السرعة ، أمام محكمة عسكرية ، أصدرت حكمها عليه بالسجن مدى الحياة ، ورغم العفو عنه بعد فترة وجيزة إلا أن شدة العقوبة جعلت كبار الملاك ينحنون للعاصفة[١٩] ، ولتبدأ إجراءات الاستيلاء دون استخدام العنف ، لدرجة أن عائلة البدراوى عاشور عندما امتنعت عن تنفيذ الاستيلاء آثر القائم على تنفيذ القانون ـ سيد مرعى ـ التدخل بالاقناع لحل المشكل ، دون اللجوء لاستخدام القوة أو العنف حتى لا يتكرر حادث المنيا ، وبما لا يحدث جفوة بين الملاك والفلاحين[٢٠] .

وبعد ذلك سلم الملاك أراضيهم ، وقبل بعضهم التعاون مع اللجنة العليا للاصلاح الزراعى ، بالاستمرار فى تقديم التسهيلات المختلفة ، بما يضمن استغلال أراضيهم المستولى عليها بشكل جيد[٢١] .

هذا فى الوقت الذى رحبت فيه العناصر الرأسمالية المستنيرة بالقانون ، واعتبرته إجراء ضرورياً لتحاشى الحلول الثورية للمسألة الزراعية ، وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعة ، فأيده البنك الأهلى المصرى ، وكذلك اتحاد الصناعات المصرية الذى ضم مجلس إدارته عدداً من أبرز كبار الملاك الرأسماليين مثل أحمد عبود ، وحافظ عفيفى ، وأمين يحيى ، والمغازى باشا[٢٢] .

ولما كان من بين أهداف القانون خلق طبقة كبيرة العدد من صغار الملاك تساعد على زيادة الانتاج فقد قصر توزيع المساحات المصادرة فى مساحات صغيرة تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنه على من كانوا يزرعونها أولا ، ثم على من يعولون أسرا كبيرة ، فمن هم أقل مالا بالقرية ، وغير أبناء القرية بعد ذلك . وهؤلاء جميعاً يجب أن يكونوا مصريين ، وممن لم تصدر ضدهم أحكام فى جرائم مخلة بالشرف ، وتكون حرفتهم الزراعة[٢٣] .

ونظراً لسوء أوضاع المعدمين بالريف ، والذين لم تتحول إلا نسبة قليلة منهم إلى ملاك ، فقد حرص القانون على حل بعض مشاكلهم ، بتحديد الأجور الزراعية سنوياً بما يتماشى مع نفقات المعيشة والعلاقة بين المالك والمستأجر ، فحدد القيمة الايجارية النقدية بسبعة أمثال ضريبة الأرض السنوية ، والعينية بالمناصفة ، بعد خصم تكاليف ونفقات الانتاج ، هذا إلى جانب حمايته للمستأجر عندما جعل مدة الايجار ثلاث سنوات طالما أدى المستأجر ما عليه من التزامات ، وكذلك ألغى فئة الوسطاء ، عندما حرم الايجار من الباطن[٢٤] .

ومع ذلك لم يذهب النظام إلى تأميم أملاك كبار الملاك ، بل قرر الابقاء على علاقته بهم ـ ربما لحاجته إلى مساعدتهم فى عملية التنمية ـ عندما نص القانون على تحديد الملكية بمائتى فدان تزداد إلى ٣٠٠ فدان فى حالة وجود أبناء هذا فى الوقت الذى لم يذهب فيه القانون إلى مصادرة أراضى الملاك الزائدة عن هذا الحد ، بل أعطاهم خمس سنوات سماح حتى يتصرفوا فيها بالبيع فى مساحات صغيرة ، وما يعجزون عن التصرف فيه ، يتقاضون عنه تعويضات تقدر بعشرة أمثال الضريبة ، مضافا إليها ٣٪ فائدة ، وتدفع فى شكل سندات تستهلك خلال ٣٠ سنة ، حتى لا تعرض البلاد لحالة تضخم ، وتساعد على تكوين رؤوس أموال ، توجه نحو العمل بمجالات إستثمارية غير زراعية ، بعد الحيلولة بين التعويضات وبين الهروب إلى الخارج ، ولحين المصادرة ، تقرر تحميل الأراضى الزائدة عن النصاب ، ضريبة إضافية قدرت بخمسة أمثال الضريبة[٢٥] .

وقد اتجه النظام لاجراء تنمية اقتصادية فى الوقت الذى ذهب فيه إلى ضرب الأساس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للنظام القديم ، وذلك لاعادة التوازن إلى القطاعات الاقتصادية ، بتعجيل ، تنمية القطاع الصناعى ، فى محاولة للحد من الاعتماد على الخارج ، وقطع رباط التبعية الذى كان يربط الاقتصاد المصرى بالسوق الرأسمالية العالمية ، والخروج من عملية التخلف التاريخية التى نسجت خيوطها منذ منتصف القرن التاسع عشر .

التنمية وسياسة تجميع رؤوس الأموال :

ولما كانت عملية التنمية فى حاجة لرؤوس أموال ضخمة ، فقد اتجهت الدولة للإشراف على تجميعها من الداخل والخارج ، وتهيئتها لخدمة التنمية ، ولهذا أنشأت فى سنة ١٩٥٣ مجلس الانتاج ليقوم على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعى ، والمساهمة فى المشروعات الهامة[٢٦] .

وقد اتخذت الثورة من البداية إجراءات متعددة للتشجيع على الادخار، كالحوافز ، والتأمين الاجتماعى ، وزيادة فوائد الادخارات ، وإعفاء فوائد السندات الائتمانية من الضريبة ، ورفع الحد الأقصى لودائع الأفراد ، وقبولها كضمانة للقروض ، هذا إلى جانب إعادة فتح الأسواق المالية لضمان سيولة الاستثمارات الثابتة ووصولها إلى الأفراد[٢٧] .

ولزيادة الادخارات اتجه النظام لتحديد الاستهلاك الخاص ، والتضحية المؤقتة بشطر منه ، للحصول على منافع فى المستقبل ، وذلك من خلال الحد من رغبات المستهلكين فى تقرير

قوائم السلع بصورة كاملة ، بممارسة قدر من التأثير على صورة الطلب ، من خلال فرض رقابة صارمة على استيراد السلع الكمالية وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة . سواء فى شكل رسوم جمركية أو فروق أسعار(*) ورفع أسعار الخدمات من وقت لآخر ، إلى جانب تطبيق التسعير ، ودعم السلع الضرورية وتوزيعها بالحصص(٢٨) .

ومع ذلك لم تؤد هذه الاجراءات إلى الحد من الاستهلاك الخاص ، الذى أخذ فى الارتفاع فبعد أن كان ٣٥٣ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٤ ، ارتفع إلى ٩٧٢ مليون جنيه فى ٥٩ / ١٩٦٠ ثم ١٣٣١ مليون جنيه فى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ . بشكل أثر بدوره فى حجم الادخار إلى جملة الناتج القومى ، والذى ظل يحتفظ بمستوى متقارب طوال فترة الدراسة ، حيث ظل يتراوح بين ١٣٪ و ١٤٪ فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٠ ، بعد أن كان يمثل ١١٪ فى سنة ١٩٥٠ من جملة الدخل القومى(٢٩) . وهى نسبة لا تساعد على إجراء الاحلال والتجديد اللازمين لعملية التوسع فى الانتاج ، والذى يحتاج لادخارات يمكن أن تأتى بخفض الاستهلاك عن الانتاج القومى بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ و ٢٥٪ من الدخل القومى(٣٠) .

وقد يعزى عدم نجاح سياسة الادخار على النحو المأمول ، إلى انتقال جزء لا بأس به من الدخل من فئات محدودة كانت تحرص على إدخاره إلى فئات ضخمة مالت إلى الاستهلاك الذى حرمت منه فترات طويلة ، بعد صدور قوانين الاصلاح والتأميمات ، التى أثارت الذعر بين المدخرين ، خصوصاً بعد انتقال ملكية البنوك وشركات التأمين إلى الدولة .

وبالاضافة لتشجيع الحكومة على الادخار واهتمامها بالحد من الاستهلاك فقد اهتمت كذلك بتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار ، ودعم عملية التنمية ، ولهذا كثرت بيانات وتصريحات الضباط الأحرار ، لتبديد المخاوف والشكوك التى بدأت تساور رجال الأعمال عن حقيقة ونوايا النظام الجديد(٣١) . ثم تجاوزت الثورة بعد فترة وجيزة مرحلة البيانات والشعارات ، إلى مرحلة الاجراءات العملية عندما تقرر إشراك ممثلين لاتحاد الصناعات المصرى ومجموعة بنك مصر ، فى جميع مجالس التنمية القومية الجديدة ، هذا فى الوقت الذى اتجه فيه النظام لتوفير قدر من الحماية والضمانة لرأس المال المستغل بالقطاع الصناعى ، والحرص على تنميته بشكل سريع ، فاتجه لرفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التى يمكن أن تنافس الانتاج المحلى ، فى الوقت الذى تقرر فيه تخفيض الرسوم على مستلزمات الانتاج والمواد الأولية . كذلك تقرر تقديم إعفاءات متفاوتة من ضريبة الأرباح لبعض مجالات الاستثمار الصناعية ، استفادت منها بعض الشركات الصناعية التى لا ينتظر أن تحقق عائدا سريعا ، والمنشأة حديثا ، وتلك التى زادت من رؤوس أموالها ولكن لمدة سبع سنوات ، كذلك تقرر إعفاء الأرباح التى لا توزع وتوجه لصناعات جديدة من ٥٠٪ من ضريبة الأرباح ، فى الوقت الذى تعهد فيه النظام بتوفير التمويل اللازم للمشروعات من الداخل والخارج بفوائد مخفضة ، فضلاً عن إمداد المستثمرين بالبيانات والاحصاءات والبحوث والخرائط اللازمة للمشروعات الصناعية الجديدة . كما تقرر تخفيض قيمة الأسهم وقبولها لتسديد ضريبة التركات فى حدود ٥٠٪ لتشجيع الأفراد على شرائها(٣٢) .

(*) هى جزء من الثمن يتحمله المستهلك وتورده الشركة المنتجة أو المستوردة للخزانة العامة ، وقد أصاب بالدرجة الأولى ، السلع الاستهلاكية الضرورية كالشاى والسكر والسجائر ، وزيت الطعام والملابس والأحذية الشعبية ، وبعض السلع الاستهلاكية المعمرة محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ص ٥٨ ، ٦٩ .

وزيادة على ذلك خصت الدولة رأس المال الأجنبى بمزايا تفضيلية لتشجيعه على التدفق إلى البلاد ، والعمل بمجالات الاستثمار المخطط لها من جانبها ، ولذلك راح النظام يبدد ما أشيع عن عزمه إقامة حكم شيوعى فى البلاد بدعوى أن الثورة انقلاب نظمه اليساريون ، وذلك بالاعلان عن احتفاظه بعلاقاته مع الرأسمالية الغربية ولا سيما الأمريكية ، وتصفيته للعناصر اليسارية(٣٣) .

ثم اتخذت إجراءات تشريعية بإعطاء رأس المال الأجنبى ـ بموجب القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ ـ حق تملك غالبية رأسمال الشركات بنسبة ٥١٪ من جملة رأس المال ، بعد أن كانت ٤٩٪ ، والحق فى العودة إلى بلاده بعد مرور خمس سنوات على قدومه ، فى حدود خمس القيمة المسجلة سنويا ، وبنفس العملة وبسعر التحويل ، وهذا يعنى إعادة تحويله بالكامل فى خلال عشر سنوات من الاستثمار ، وفى حالة عدم التشغيل يحق له العودة بالكامل فى بحر سنة ، لكن على خمسة أقساط ، هذا إذا كانت قد حالت دون استثماره عقبات عملية ، علاوة على هذا سهلت هذه القوانين تحويل الأرباح والفوائد فى حدود ١٠٪ من رأس المال المستثمر(٣٤) .

بيد أن هذه الاغراءات لم تجتذب رأس المال المحلى أو الأجنبى ، للمشاركة فى عملية التنمية التى أقدم عليها النظام منذ بدايته . والتى ركزت على القطاع الصناعى ، إذ لم تبدد هذه الاغراءات مخاوف المستثمرين المصريين ، الذين كانوا فى مرحلة تقييم للنظام ، الذى فاجأهم بقانون الإصلاح الزراعى ، الذى اعتبروه مقدمة لمهاجمة الملكيات الخاصة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ولما كانوا يمثلون طبقة واحدة ذات أجنحة متعددة ـ وهذا ما غاب عن أذهان الضباط الأحرار ـ فقد خشوا بعد أن أصيب جناحهم الزراعى ، أن تمتد الاصابة إلى أجنحتهم الاقتصادية الأخرى ، خصوصاً بعد أن كثر حديث الضباط عن تصفية الرأسمالية المستغلة ، والاحتكارات المقترنة فى أذهانهم بالاستعمار ، وكذلك الحديث عن استغلال ودائع البنوك فى مشروعات التنمية حتى لو عارض أصحابها ذلك . هذا فى الوقت الذى اتجه فيه النظام إلى تصفية الصفوة السياسية التى كانت ترتبط بهم وأصدر العديد من التشريعات الاجتماعية التى أثارت شكوكهم فيه(٣٥) .

وزاد من تقاعس رأس المال الخاص عن المشاركة فى عملية التنمية ، تأكيد الدولة لدورها الاشرافى على الاقتصاد وعلى القطاع الخاص ، حتى تتمكن من الحيلولة بين الأخير وبين الانكباب على الاستثمار العقارى ، والمشروعات التى تحتاج إليها عملية التنمية(٣٦) ، وكذلك اتجاه النظام لسحب العملة فئة الخمسين والمائة جنيه من التداول وإلغائها بعد أن تزايد الاقبال عليها ، بما يوحى بأنه سيتم تهريبها إلى الخارج ، ثم إيقافه استبدالها بعد مرور أسبوع من المهلة التى كانت قد تقررت للاستبدال ـ شهر ـ مصادرا قيمة ما عجز أصحابه عن استبداله(٣٧) .

ولهذا هبطت جملة الاستثمارات الخاصة فى الخمسينات عنها فى الأربعينيات ، فبعد أن كانت تبلغ قبل الثورة حوالى ١١٣ مليون جنيه مصرى ، هبطت إلى ٧٧ مليوناً فى سنة ١٩٥٦ ، وإذا كانت قد عاودت ارتفاعها إلى ٩٠ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٥٨ ، ثم ١٠٣ ملايين سنة ١٩٥٩(٣٨) ، فإن هذه الزيادة فضلا عن تركز بعضها فى الصناعات التقليدية التى تدر ربحا سريعاً ومضموناً اتجهت فى معظمها للعمل بالمجال العقارى الذى استوعب فى سنة ١٩٥٨ حوالى ٥٩ مليوناً من جملة الاستثمارات فى حين استثمر ١,٤ مليون جنيه فقط من جملة هذه

الاستثمارات فى الشركات الصناعية الجديدة[39](*) . وهذا ما دفع النظام لاتخاذ بعض الاجراءات للحد من تدفق رأس المال على مجال الاستثمار العقارى .

وبالاضافة إلى عزوف رأس المال الخاص عن المشاركة فى عملية التنمية ، فقد عارض تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية . كما حاول عرقلة إقامة القطاع العام ، عندما قرر منافسة الحكومة فى شراء الممتلكات الأجنبية التى تقرر تمصيرها بعد أزمة السويس بيد أن الحكومة فوتت عليه هذه الفرصة ، عندما سمحت للمستثمرين المصريين بشراء حوالى ١٣٪ من هذه المشروعات ، فى حين حظيت الدولة بـ ٨٧٪[40] ، فى محاولة لاقامة قطاع عام قوى ، يقف أمام التحكم المستشرى للرأسمالية المصرية المستغلة .

وعندما فشلت محاولات التصدى لاقامة قطاع عام فى الخمسينيات من جانب الرأسمالية المصرية ، اتجهت الأخيرة لفرض حصار محكم حوله ، لاستنزاف معظم موارده ، والتى بلغت فى عام واحد ٣٠ مليون جنيه عن طريق عقود الاستيراد والتوريد والمقاولات[41] . كما أعلنت حربا اقتصادية على الحكومة فى بورصة الأوراق المالية فى سنة ١٩٥٩ ، عندما أعلنت عن بيع الأسهم والسندات لاحداث هزة اقتصادية ومالية عنيفة ، بهدف تخريب خطة التنمية الصناعية الأولى (١٩٥٧ ـ ١٩٦١) بعد صدور قانون الأرباح التجارية ـ يناير ١٩٥٩ ـ الذى ألزم الشركات بشراء سندات الدولة ، وتحديد الأرباح الموزعة سنوياً[42] .

وعندما بدا أن التعايش مع الرأسمالية المستغلة أصبح أمرا شبه مستحيل ، ارتفعت نداءات بعض السياسيين للمطالبة بإجراء إصلاح اجتماعى للحد من عدم التكافؤ الواضح فى الدخول والثروات ، بيد أن النظام السياسى لم يصغ لتلك النداءات وآثر أن يترك للرأسمالية المصرية فرصة أخيرة كى تقرر مصيرها وقد سنحت تلك الفرصة عندما بدأ النظام فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الشاملة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) وعول على القطاع الخاص توفير ٤٠٪ من جملة استثمارات السنة الأولى و ٧٠٪ من جملة استثمارات السنتين الأوليين و ٥٥٪ من مجموع التمويل المحلى المطلوب للخطة[43] .

لكن رجال الأعمال المصريين لم يستجيبوا لنداءات وإغراءات النظام لأداء الدور المنوط بهم فى الخطة التى سارت بطيئة فى عامها الأول ، ولما أدرك النظام أن السير بالخطة ، فى ظل سيطرة الرأسمالية المصرية الكبيرة المتلكئة على الانتاج القومى ـ ٩٥٪ من الانتاج الزراعى ، ٩٠٪ من الانتاج الصناعى ، وكل قطاع المقاولات والتشييد ، أغلب قطاع التجارة الخارجية ـ سيؤدى إلى رفع تكاليفها بنسبة ٣٥٪[44] ، فقد اتجه لاستكمال بناء القطاع العام ، حتى يكون قادراً على قيادة عملية التنمية وتنفيذها كما يجب .

وقد بدأ تكوين القطاع العام فى منتصف الخمسينيات ، عندما وضعت الحكومة الحراسة على شركة السكر ، وتولت إدارة شركة الملح والصودا ، وأنشأت إحدى شركات الأسمنت ، وكذلك البترول ، وبعض شركات التجارة الخارجية ثم جاء تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ليزيد من أملاك الدولة ، التى أخذت فى الاتساع بامتداد التمصير لجميع شرايين الاقتصاد المصرى ، للتقليل من فرص رأس المال الأجنبى فى عرقلة عملية التنمية ، لذلك تم

(*) شاركت البنوك العقارية فى هذا الاتجاه ، فقد بلغت القروض التى منحها البنك العقارى المصرى فى سنة ١٩٥٥ للبناء ٨٥٪ من مجموع قروضه . ثم ارتفعت إلى ٩٣٪ فى سنة ١٩٥٦ بعد ان كانت لا تتجاوز ٨٪ فى سنة ١٩٤٠ . حسين خلاف المرجع السابق . ص ٣٢٧

تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية الأجنبية لقيامها على تسهيل تهريب الأموال إلى الخارج ، ورفضها تمويل محصول القطن أثناء أزمة السويس ، ورفضها تجديد قروض المصريين ، فى الوقت الذى قامت فيه بتقديم تسهيلات لأحد لها للأجانب ، رغم اعتماد نشاطها على ودائع المصريين بالدرجة الأولى(٤٥) .

ثم جاء تأسيس المؤسسة الاقتصادية فى سنة ١٩٥٧ كخطوة على طريق بلورة القطاع العام ، بعد أن تولت الاشراف على الممتلكات الأجنبية التى أممت ، وشاركت فى إنشاء شركات جديدة ، إما برأسمال الدولة ، أو بالمشاركة مع رأس المال الخاص(٤٦) .

وفى أوائل الستينيات أخذ القطاع العام فى الاكتمال ، بعد أن اكتمل تأميم باقى البنوك والشركات الأجنبية فى آخر يوليو ١٩٦١ ، بما فيها بنك مصر والبنك الأهلى المصرى(٤٧) .

وعندما تخلف القطاع الخاص عن المشاركة فى عملية التنمية ، وخصوصا الخطة الخمسية الأولى ، وحاول عرقلتها وفرض حصار على القطاع العام لاستنزافه ، لم يجد النظام بدا من اللجوء إلى التأميم ، الذى توالى إصدار تشريعاته منذ ١٩٦١ وحتى ١٩٦٣ ، فى محاولة متطرفة من النظام لتصفية مراكز الرأسمالية المصرية الكبيرة واستكمال بناء القطاع العام الذى أصبح يسيطر على أكثر من ٨٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية والتجارية بعد التأميم(٤٨) .

وحتى لا يترك النظام للرأسمالية المصرية فرصة للتآمر عليه ، وعلى حركة التنمية ، فقد اتجه فى الوقت الذى توالت فيه قوانين التأميم ، وبعد أن استوعب التكوين الاجتماعى لها ، إلى تصفية مراكزها فى القطاع الزراعى ، بعد أن أدرك أن استمرار تركز الأرض فى أيديهم ـ لأن القانون الأول لم يطبق سوى على ١٠٪ من مجموع الأراضى(٤٩) ـ سيؤدى إلى احتفاظهم بنفوذهم الاحتماعى والسياسى على الأقل بالريف(٥٠) .

ولهذا جاء قانون الإصلاح الزراعى الثانى ـ رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ـ ليهبط بالحد الأقصى للملكية إلى مائة فدان للفرد و ٣٠٠ فدان للأسرة ، بما فيها الأراضى الصحراوية والبور ، وما يزيد عن هذا الحد ، لم يعط القانون لكبار الملاك حق التصرف فيه ـ على غرار القانون الأول ـ بل أعطى الدولة الحق فى مصادرته ، فى مقابل تعويضات تدفع فى شكل سندات اسمية ، وتسدد فى غضون خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٤٪ سنوياً(٥١) .

ولم يكن حظ هذا القانون فى التطبيق العملى بأفضل من سابقه ، فقد انتشرت حالات التهرب بكثير من المناطق ـ دكرنس ، كفر الشيخ ، المنوفية ، دمنهور ـ والتى كشفتها التحقيقات الصحفية ـ بالأخبار وروزاليوسف ـ وإدانتها التحقيقات القضائية واعتبرتها من أخطر أنواع التهرب الاجتماعى(٥٢) بعد وقوع حادث كمشيش(*) ، وما آثاره من ضجة بالصحف وبالبرلمان ـ مجلس الأمة ـ ٢٣ مايو ١٩٦٦ ، وما ترتب على ذلك من ازدياد المطالبة بتصفية الاقطاعيين وأقاربهم ومصادرة أراضيهم الموزعة على الخدم والعمال والأقارب والأصهار ، هذا إلى جانب تصفية مراكزهم الادارية والسياسية(٥٣) .

وربما كان هذا وراء تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع ، والتى كونت لجانا فرعية لها بالأقاليم ، كان أنشطها بالشرقية والمنوفية والقليوبية(٥٤) ، وقد ارتكبت هذه اللجان تجاوزت

(*) وقع هذا الحادث بتدمير أسرة الفقى الاقطاعية ، وراح ضحيته صلاح الدينمحمد حسين عضو لجنة الاتحاد الاشتراكى بالقرية ، لقيامه بتعبئة الأهالى ضد هذه الأسرة ، الطليعة ، عدد ٦ يونيو ١٩٦٦ ، ص ٧ وما بعدها .

أثناء عملها ، دفعت عبد الناصر إلى محاولة تصحيح أخطائها برفع الحراسة عن المتضرريين غير أن المعارضة داخل مجلس قيادة الثورة ، جعلته يتمهل فى إلغاء قرارات الحراسة والمصادرة ، رغم حل لجان تصفية الاقطاع[٥٥] . ولا يعنى هذا أن النظام قد خفف من تعقب لكبار الملاك رغم هزيمة ١٩٦٧ ، بل أقدم فى يوليو ١٩٦٩ ، على إصدار قانون ثالث « رقم ٥٠ للإصلاح الزراعى ، هبط بالحد الاقصى للملكية إلى خمسين فداناً للفرد ، ومائة فدان للأسرة وما يزيد عن ذلك يخضع للمصادرة[٥٦] .

وقد يعتقد البعض أن ملاحقة رأس المال الخاص بالمصادرة والتأميم ، يعنى أن النظام قد كفر بحرية المشروعات والرأسمالية ، بل الملاحظ أنه ظل يسمح ، ولو من الناحية القانونية بوجودها فى المجالات الاقتصادية ـ من تصنيع ، تجارة داخلية ، مقاولات ـ لكن كان لتزايد إشراف الدولة على الاقتصاد والسوق وتحكمها فى مصادر التمويل وتفضيل القطاع العام عن القطاع الخاص فى الموارد الشحيحة ، دور فى إحجام رجال الأعمال عن المخاطرة بإقامة مشروعات صناعية كبيرة ، لا يمتلكون من أمر إدارتها وتوجيهها شيئا ، ولهذا ركز من ظل يعمل منهم بالقطاع الصناعى ، نشاطه فى بعض الصناعات الاستهلاكية الصغيرة ـ الجلود ، الأثاث الخشب ، الملابس الجاهزة ـ والتى ظلت تشكل حوالى ١٪ من إجمالى القيمة المضافة الصناعية[٥٧] .

ورغم تدخل الحكومة منذ ١٩٦٣ فى حرية تجارة الجملة والتجزئة ، لمواجهة الارتفاع في الأسعار ، ولتسهيل توزيع المنتجات الحكومية[٥٨] . فإن استمرار عمل القطاع الخاص بالتجارة الداخلية ، وسيطرته على قطاع المقاولات . مكنه هو والرأسمالية القديمة بالتحالف مع بعض قيادات القطاع العام ورجال السياسة والجيش من تكوين فئة رأسمالية ، من خلال استغلال القطاع العام ، والعمل بمجالات أخرى ـ بجانب التجارة الداخلية والمقاولات ـ غير مشروعة كالتهريب والاتجار فى العقارات ، والنقد الأجنبى ، وبعد أن حققت تلك الفئة قدراً هائلاً من الثروة ، اتجهت لممارسة ضغط داخلى ـ بالاضافة إلى الضغوط الخارجية الاقليمية والعالمية ـ على النظام من أجل التحول إلى رأسمالية المشروع الخاص ، أو ما عرف بالانفتاح الاقتصادى[٥٩]

وهكذا أقام نظام ثورة يوليو القطاع العام على انقاض الشركات التى كانت تمتلكها الرأسمالية المصرية ، بعد أن أدرك تباطؤ مشاركتها فى عملية التنمية فى مرحلة ـ رغم الاغراءات التى قدمت لها ـ وتآمرها على الخطة الخمسية الأولى فى مرحلة تالية ، مما كان سيرفع تكاليفها لكن الابقاء على القطاع الخاص فى مجال التجارة الداخلية والمقاولات ، مكنه من استنزاف القطاع العام لحسابه ، ثم الضغط على النظام خصوصاً بعد هزيمة ١٩٦٧ للاتجاه نحو رأسمالية المشروع الخاص .

وكما جاءت استجابة رأس المال المصرى الخاص لنداءات الدولة وإغراءاتها محدودة فقد كان الأمر كذلك بالنسبة لرأس المال الأجنبى ، ورغم الإغراء والتشجيع حيث بلغت جملة رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الفترة من ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ حوالى ٦ ملايين جنيه[٦٠] هبطت بعد أزمة السويس إلى ٣,٥ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٥٦ ـ ١٩٦١ ، وتركز معظمها « ٨٠,١٪ منها » فى قطاع البترول[٦١] . ويعزى هبوطها إلى رفض النظام العالمى إجراء تنمية متوازنة فى القطاعات المختلفة بمصر ، بعد أن أصبح النظام السياسى المصرى يسبب لهم قلقاً بالغاً فى منطقة الشرق الأوسط ، ودول العالم الثالث فى أفريقيا وآسيا ، لتمسكه بسياسة عدم الانحياز ، ومساندة قوى التحرر العربى والعالمى ، بما يؤثر على مستقبل علاقات الغرب ومصالحه بمنطقة الشرق الأوسط ، ودول العالم الثالث ، وزاد من هذا القلق ظهور بوادر تقارب

بين مصر ودول الكتلة الشرقية بعد صفقة الأسلحة التشيكية التى مولها الاتحاد السوفيتى[٦٢] ، إذ بدأ النظام عهده وكأنه يدخل فى صراع مع الرأسمالية العالمية ، التى حرصت فى مرحلة تحديد قدرته على إجراء تنمية ، وفى مرحلة تالية على التدخل لتصفيته بعد أن أصبح نموذجاً خطراً على مصالحها فى المنطقة .

فقد أخذت بريطانيا فى تخفيض المبالغ المفرج عنها سنوياً لمصر من الأرصدة الاسترلينية منذ قيام الثورة حتى تقلل من الاستفادة بها فى عملية التنمية ، كذلك وضعت الرأسمالية العالمية ، النظام المصرى فى مأزق صعب عندما سحبت تمويلها لمشروع السد العالى ، ولما رد النظام السياسى على ذلك بتأميم قناة السويس ، فرضت الرأسمالية العالمية الحصار الاقتصادى على مصر ، بتجميد أرصدة مصر لدى انجلترا وفرنسا وأمريكا ، وامتناع الأخيرة عن بيع قمحها لمصر ، فى محاولة لاثارة الشعب وتحريكه لاسقاط النظام بعد تجويعه . هذا فى الوقت الذى رفضت فيه البنوك الأجنبية بالداخل ، تمويل محصول القطن ، بإيعاز من مراكزها ، الأمر الذى سبب هزة عنيفة فى الاقتصاد المصرى ، كما تآمر النظام العالمى مع إسرائيل على تدمير النموذج المصرى بعمل عسكرى ـ العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ـ ، مما دفع النظام إلى تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ، بعد فرض الحراسة عليها فى نوفمبر ١٩٥٦ ، وقد امتد التمصير إلى الممتلكات البلجيكية فى سنة ١٩٦٠[٦٣] .

وقد أدى عزوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن العمل فى مصر ، فى الوقت الذى سعت فيه الرأسمالية العالمية لتحديد حركة النموذج المصرى ، والعمل على تغييبه بعد أن أصبح يشكل خطراً على مصالحها ، ليس فى منطقة الشرق الأوسط ، فحسب بل وفى دول العالم الثالث بأفريقيا وآسيا ، إلى اتجاه النظام لزيادة الاعتماد على القروض الخارجية ذات الشروط الميسرة بعد أن كان لا يلجأ إليها قبل أزمة السويس ، إلا فى أضيق الحدود وبحذر شديد ، مما أدى إلى ارتفاع جملة القروض الخارجية من ٦,٥ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ إلى ٤٢٣ مليون جنيه فى الفترة من ١٩٥٧ ـ ١٩٦٠ ، ساهمت الكتلة الشرقية بأكثر من نصفها ـ حوالى ٢١٧ مليون جنيه ـ والتى جاءت فى معظمها من الاتحاد السوفيتى ، الذى قدم لمصر قروضاً بلغت قيمتها ١١٣ مليون جنيه[٦٤] .

ولا تعنى زيادة اعتماد مصر على القروض الخارجية أن النظام قد أغلق الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بل ظل يبدى قبوله مشاركتها فى عملية التنمية وفى المجالات التى تقتضى خبرات وإمكانيات يستحيل توفيرها داخليا ، ولتحديد حركة الاستثمارات المباشرة هكذا ، تقرر فى سنة ١٩٦٠ ـ بموجب القرار الجمهورى رقم ٢١٠٨ ـ عدم جواز استثمار رأس المال الأجنبى إلا بقرار جمهورى[٦٥] .

لكن رأس المال الأجنبى استمر على موقفه من العمل بمصر ، فى الوقت الذى أقدمت فيه الحكومة على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، دون تحميل الشعب جزءاً من التضحيات التى تصحب التنمية السريعة دائماً ، ومن ثم اتجه النظام لزيادة اعتماده على المساعدات والقروض الخارجية ، بعد أن تحدد لها تغطية ٣٠٪ من إجمالى استثمارات خطة التنمية الأولى .

وقد نجح فى الحصول على مساعدات وقروض غطت ٢٧,٦٪ من إجمالى الاستثمارات التى نفذت خلال الخطة مستغلا الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى فى أحداث توازن فى معاملات مصر الخارجية ، حتى لا يتراجع أمام أمريكا ، ويقبل بشروطها التى ستؤدى إلى تدخلها فى شئون مصر الخارجية ، إذا ما استأثرت الكتلة الغربية بتقديم كل القروض والمعونات . لهذا بلغت جملة المقترض من الكتلة الشرقية إلى جملة القروض والمساعدات إبان الخطة حوالى

٣٢٪ قدم منها الاتحاد السوفيتى وحده ٢٨٪ وجاءت بقية القروض والمساعدات من الكتلة الغربية والمؤسسات الدولية(*) ، وإذا كانت أمريكا قد احتفظت بتقديم ٤٠٪ من جملة القروض المصرية ، فهذا يرجع إلى تخليها عن سياسة الحصار المفروضة على نظام ثورة يوليو ، حتى لا يؤدى الابقاء عليها إلى كسر سياسة الحصار التى فرضها المجتمع الرأسمالى على الكتلة الشرقية ، وخصوصا الاتحاد السوفيتى وحتى لا تجد هذه الكتلة فرصة سانحة لزيادة معاملاتها مع مصر ودول الشرق الأوسط(٦٦) .

وبعد انتهاء الخطة الخمسية الأولى أدرك نظام ثورة يوليو خطورة الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية على عملية التنمية لأنه يعرض خطة التنمية للتوقف إذا ما أتت الحكومة المصرية أمراً يثير غضب الدول المانحة والمقرضة(٦٧) . كما أنه يجبر البلاد على توجيه جزء من الفائض الاقتصادى نحو الخارج فى شكل فوائد وأقساط ، فى الوقت الذى يفرض فيه الوفاء بالالتزامات الخارجية على البلاد التضحية بتصدير جزء لا بأس به من منتجاتها بأسعار زهيدة ، وكذلك الحد من الاستيراد بما قد يعرقل التنمية أحياناً ، ومع ذلك لم يتوقف انسياب القروض والمساعدات من الخارج مع ارتفاع الأهمية النسبية لتلك التى تأتى من الكتلة الشرقية والدول العربية إلى جملة القروض والمساعدات خصوصا بعد أن تأثر انسياب القروض من الكتلة الغربية بعد نكسة ١٩٦٧(٦٨) .

وهكذا حاول النظام تشجيع رأس المال الأجنبى على العمل بمصر ، من خلال تقديم عديد من الاغراءات ، لكن فقدان الثقة بالنظام ـ خصوصا بعد تمصير الممتلكات البريطانية والفرنسية ـ وحرص النظام العالمى على أن يظل الاقتصاد المصرى مشوها وتابعا جعله يتباطأ فى الاتجاه نحو مصر . مما زاد من اعتماد مصر على القروض والمساعدات الخارجية بدلا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مستغلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى ، والغربى فى إحداث توازن فى معاملاتها الخارجية .

وبذلك فشل نظام ثورة يوليو فى تجميع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية الخاصة ووضعها فى خدمة التنمية ، حتى بعد انتهاء فترة الترقب والاختيار ، ولا يعنى هذا أنه أوقف التنمية حتى ينجح فى ترويضها وحل خلافاته معهما ، فقد اهتم بالتنمية فى كل القطاعات ، بما أمكن تجميعه من أموال ، حتى جاء التمصير ، ثم التأميم ليلقيها على القطاع العام الناشىء والمنبثق عنهما ، جل عبء تمويل وقيادة وتوجيه عملية التنمية ، التى استهدفت تخليص المجتمع تباعا من مظاهر التخلف والتبعية للرأسمالية العالمية .

ولما كان القطاع الزراعى فى مقدمة القطاعات التى اعتمد عليها فى عملية التنمية ، لما علق عليه من مهام جسام لحل جزء من مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك اهتم النظام بتنمية الزراعة أفقيا ورأسيا .

(*) وتمثلت فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولى ، الذى وافق على إقراض مصر مبلغ ٤٠ مليون دولار سنة ١٩٦٤ و ١٤٠ مليون فى سنة ١٩٦٥ بعد قبولها شروطه القاسية ممثلة فى قبول برنامج التثبيت الذى قضى بخفض قيمة الجنيه المصرى إلى الدولار بنسبة ١٩٪ وتحديد الحدود القصوى لمديونية ، القطاعين العام والخاص ، وزيادة الاعتماد على الضرائب مع قصر التمويل بالعجز فى حدود ضيقة ورفع أسعار الفائدة . لمزيد من التفاصيل أرجع إلى على الجريتلى التاريخ الاقتصادى ، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١ ، ١٤٨ ـ ١٤٩ ، محمد فخرى مكى التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦ ، فى الاقتصاد المصرى ، فى ربع قرن ، ص ٣٤٢ .

فمنذ وصول الضباط الاحرار إلى السلطة ونظامهم يشجع على استصلاح الاراضى الزراعية ، حيث استبعد قانون الاصلاح الزراعى الأول من المصادرة الاراضى البور والصحراوية ، التى تعتبر تحت الاستصلاح[٦٩] . ولعب مجلس الانتاج القومى دورا فى استصلاح مساحات بمنطقة وادى النطرون ، كما شاركت الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ، والهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف ، فى استصلاح مساحات من الاراضى البور ، التى جاء معظمها بالوجه البحرى ـ البحيرة مديرية التحرير ، ادكو ، السرو ، الستامونى ـ والواحات ، ثم الفيوم وقنا ، وقد أمدت الهيئتان المناطق المستصلحة بشبكة من ترع الرى والمصارف ، هذا فضلا عن اقامة المجتمعات العمرانية والصناعية ذات الخدمات[٧٠] .

ولانجاح سياسة استصلاح الاراضى ، اهتمت الحكومة بشق الترع والمصارف ، كما بذلت محاولات لتنظيم استغلال المياه وزيادة مخزونها ، فأدخلت تعديلات على بعض القناطر ـ اسنا ، زفتى ـ وقوت أفمام الترع والرياحات الأساسية ، كما أدخلت تعديلات على خزان اسوان وشرعت فى بناء السد العالى[٧١] . واذا كانت تلك الاجراءات قد ادت إلى تنظيم استغلال كميات المياه المتاحة لمصر من مياه النيل ، إلا أنها لم تؤد إلى زيادة مخزون مصر منها ـ والذى ظل ثابتا من ١٩٣٥ بعد التعلية الثانية لخزان اسوان ـ لتأخر البدء فى تنفيذ مشروع السد العالى إلى أواخر الخمسينات ، وكذلك تأخر المفاوضات المصرية السودانية حول توزيع مياه النيل ، ولهذا جاءت المساحات المستصلحة طوال الخمسينات ـ ٨٠ ألف فدان بمتوسط ١٠ آلاف فدان سنويا ـ دون الجهود التى بذلت[٧٢] .

وفى الستينات نشطت الحكومة فى استصلاح الاراضى الزراعية ، فاستصلحت ٨٣٠ ألف فدان بمتوسط ٨٠ ألف فدان ، انجز معظمها فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ، التى تحيّزت للتوسع الأفقى على حساب التوسع الرأسى وذلك ، عندما وجهت استثمارات قدرها ١٧٣,٤ مليون جنيه لاستصلاح الاراضى فى حين بلغت استثمارات التوسع الرأسى ٥٠,٨ مليون جنيه فقط[٧٣] .

ومع ذلك ونتيجة لاخطاء سياسة الاستصلاح ذهبت بعض الأموال والجهود سدى للتسرع فى استصلاح مناطق دون اجراء الدراسات التمهيدية الكافية على الموقع والتربة ، فضلا عن عدم تكامل مراحل الاستصلاح ومقوماته ، والتى أدت فى منطقة كمديرية التحرير إلى ارتفاع تكاليف زراعة الشجرة الواحدة حتى بلغت مائة جنيه[٧٤] .

ورغم زيادة المساحات المستصلحة من الأراضى الزراعية ، إلا أن مشكلة جوع الأرض لم تحل ، لغياب التوازن بين الزيادة السكانية الهائلة ، والمساحات المستصلحة ذات الكفاءة الانتاجية المتواضعة ـ رغم ارتفاع تكاليف تسميدها وعمالها ـ فى الوقت الذى التهمت فيه الاستخدامات الحضرية للأرض ـ المبانى ، صناعة مستلزمات الانتاج ـ مساحات ضخمة من أجود الأراضى الزراعية ، ففى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ التهم الزحف العمرانى وحده حوالى ٦٤٠ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية ، والتى قدرت بثلثى المساحة المستصلحة[٧٥] .

ورغم ما أشيع عن أن انتاجية الفدان فى مصر قبل الثورة بلغت أعلى مستويات الانتاج فى العالم ، ومن ثم فلا توجد فرصة لزيادتها ، إلا أن حكومات الثورة وضعت سياسات لزيادة انتاجية الفدان ، وتجنيب الأرض ، ما يترتب على تفتيتها من هدر لطاقاتها الانتاجية ، وذلك بتجميع مساحات من الأراضى فى وحدات يسهل استغلالها اقتصاديا بكفاءة ، وتعميم البذور المنتقاه ، واستخدام المبيدات الحشرية والاسمدة الصناعية ، وارشاد الفلاحين لأفضل الوسائل الزراعية هذا فضلا عن تقديم التسهيلات الائتمانية تمويلا وتسويقا .

والاحتفاظ بالطاقة الانتاجية للاراضى التى وزعت فى مساحات صغيرة ، نص القانون الأول للاصلاح الزراعى فى مادتيه ٢٣ و ٢٤ على عدم تجزئة الأرض إلى أقل من خمسة أفدنة ، كما أنه احتاط لهذه التجزئة وما يترتب عليها من هدر لطاقة الأرض ، بحرصه على الأخذ بسياسة التجميع الزراعى ، التى تساعد على تنظيم استغلال الأرض فى دورات زراعية ، ولهذا حتم القانون - فى مادتيه ١٨ ، ١٩ - على المنتفعين باراضى الاصلاح الزراعى ، الانتظام فى جمعيات تعاونية ، تشكل ممن لا تزيد ملكياتهم على خمسة افدنة ، لتوفر لهم كل ما يلزم العملية الانتاجية من سلف وبذور واسمدة وآلات زراعية ، فضلا عن تسويق الحاصلات وتنظيم الدورة الزراعية[٧٦] .

ولأن الجمعيات ورثت بذلك الوظائف التقليدية لكبار الملاك فى مجالات التمويل والتسويق والارشاد الزراعى ، فقد ركز النظام على انشائها بأراضى الاصلاح الزراعى ، حتى بلغت ١٩٨ جمعية فى سنة ١٩٥٦ ثم ٤٩٢١ جمعية فى سنة ١٩٦٧ انتظمت حوالى ٢,٨ مليون عضو برأسمال بلغ ٢,٨ مليون جنيه مصرى[٧٧] . وقد ساعد على انتظام منتفعى الاصلاح الزراعى فى الجمعيات التعاونية انتقال مهام البنك الزراعى والتعاونى - بنك التسليف الزراعى سابقا - الائتمانية إلى الجمعيات التى قصرتها على اعضائها ، فبعد أن كانت الجمعيات لا تقوم إلا بتسليف ما يتراوح ما بين ٢١ ٪ و ٢٦ ٪ من جملة سلف البنك الزراعى ، استأثرت فى الستينات بتقديم كل هذه السلف ذات الشروط الميسرة لاعضائها بالنيابة عن البنك . وهذا ما مكن الجمعيات التعاونية من تطبيق الدورة الزراعية ، بأراضى الاصلاح الزراعى والنجاح فى تجميع حيازات المنتفعين الصغيرة فى أحواض كبيرة ، يمكن استغلالها - بتنظيم زراعة الحاصلات ، الرى ، الصرف ، ومقاومة الآفات - بشكل يساعد على زيادة انتاجية الفدان ، خصوصا وأن الاصلاح الزراعى حرص على توزيع حيازات الفلاحين فى حوضين أو ثلاثة حسب ظروف كل منطقة[٧٨] حتى يتسنى للمنتفعين سنويا الاستفادة من حاصلات الدورة الزراعية .

ولتلافى الآثار الناجمة عن شيوع المزارع الصغيرة خارج أراضى الاصلاح الزراعى ، وتمكينها من الاستفادة باساليب الانتاج المتقدمة بتكوين حجم منها يحقق قدرا من الكفاءة الانتاجية فى استخدام الموارد الأرضية والبشرية والمائية ، اتجهت الحكومة للاخذ بسياسة التجميع الزراعى ، بعد أن نجحت تجربتها فى احدى قرى محافظة الغربية - قرية نواج - فى السنة الزراعية ١٩٥٦/١٩٥٧ ، بفضل توفيرها لكل مستلزمات الانتاج من تقاوى واسمدة وسلف وغيرها - ونجاحها فى اقناع الفلاحين بأهمية هذه التجربة[٧٩] .

وهذا النظام شبيه بنظام الدورة الزراعية ، فى تقسيم اراضى كل منطقة إلى حوضين أو ثلاثة حسب حجمها وطبيعتها ، يخصص كل منها لزراعة محصول معين سنويا ، ويختلف معه فى أنه اجاز للفلاحين الذين قد تنحصر كل حيازتهم فى حوض واحد ، بتبادل جزء من انتاجهم مع ملاك الأراضى بالحوض الآخر ، مقابل أن تنعكس الادوار فى السنة التالية ، حتى يتسنى لصغار الملاك تدبير احتياجاتهم من المواد الغذائية ، وكذا اعلاف مواشيهم[٨٠] .

على كل حال فبعد أن حقق هذا النظام زيادة فى الانتاجية بلغت ٣٠ ٪ فى قرية نواج ، نجح القائم على المشروع - سيد مرعى - والمتحمس له ، فى الحصول بصعوبة ، على موافقة مجلس الوزراء ، على استمرار تجربته بعدد من القرى إلى أن اصبح جزءا من الخطة الخمسية للتنمية الشاملة وامتد تطبيقه إلى ١٨٠ قرية فى سنتها الأولى ، ثم ٤٠٠ قرية فى سنتها الثانية ، وأربعة آلاف قرية فى نهايتها[٨١] .

وقد ساعد تعميم نظام التجميع الزراعى بأراضى الائتمان الزراعى ، على تطبيق الدورة

الزراعية برضى أصحاب الأراضى ، لأن إلزامهم بها كان أمراً فى غاية الصعوبة ، وهو ما لم يتم بأراضى الاصلاح الزراعى التى طبقت الدورة الزراعية منذ توزيع المساحات المصادرة فى سنة ١٩٥٣ ، دون اللجوء لنظام التجميع الزراعى لأن حيازات المنتفعين وزعت على حوضين أو ثلاثة أحواض بالزمام[٨٢] .

وبالاضافة إلى تهيئة الحيازات الصغيرة للاستغلال بشكل اقتصادى ناجح لزيادة الانتاجية ، اتجهت السياسات فى هذه الفترة ، إلى زيادة استخدام المخصبات الصناعية ، وخصوصا فى الستينات ، لتعويض الأرض عن كميات الطمى التى فقدتها باتباع أسلوب الرى الدائم ، وهذا ما يوضحه البيان التالى :

جملة المستهلك من الأسمدة الكيماوية

السـنة	جملة الأسمدة المستخدمة بالألف طن	الأسمدة التى زود بها الفدان بالكيلو جرام	
		من المساحة الزراعية	المساحة المحصولية
١٩٤٥/١٩٤٩	٤٦١,٤	٧٩,٩	٥٠,٤
١٩٥٠/١٩٥٤	٨٢٤,٢	١٤٤,٦	٨٧,٥
١٩٥٥/١٩٥٩	١١٠٢,٦	١٩٠,-	١٠٨,-
١٩٦٠/١٩٦٤	١٦٣٨,٤	٢٧٣,٣	١٥٨,٢
١٩٦٥/١٩٦٧	٢٠٥٩,-	٣٧٠,١	١٩٨,٦

المصدر **Radwan, Samir: op. cit. p. 1490**

من البيان يتضح أن استخدام الأسمدة قد تضاعف فى الفترة الناصرية عنه فى الأربعينات ، وإذا كانت الستينات قد شهدت زيادة أوضح ، فيعزى هذا إلى نجاح الحكومة فى إقناع الزراع باستخدام الأسمدة الصناعية بصورة علمية منظمة ، فى الوقت الذى اتجهت فيه لتوزيعها بأسعار ثابتة ومعاونة من الحكومة ، من خلال الجمعيات التعاونية وتحت إشراف المؤسسة العامة للائتمان الزراعى ، بعد أن حظرت على القطاع الخاص استيرادها والاتجار فيها[٨٣] .

وكما تحملت الجمعيات التعاونية تبعة توزيع الأسمدة على الفلاحين فقد تحملت كذلك عبء تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى ، بتوليها تنفيذ سياسة ميكنة العمل الزراعى ، وتحديث أساليب الزراعة ، عندما عملت على زيادة استخدام الآلات الزراعية ـ من جرارات ، وآلات رى ، وحصاد وغيرها ـ فى أراضى الاصلاح وخارجها[٨٤] .

ولتحسين الانتاج وتكثيفه اهتمت الحكومة باستنباط نوعيات محسنة من البذور ، ومكافحة الآفات والأوبئة الزراعية على أسس عليمة ، ولهذا أقدمت على الاستفادة من الهيئات العلمية المتخصصة ـ كلية الزراعة بالاسكندرية ، وقسم التجارب الزراعية بوزارة الزراعة ـ فى إجراء التجارب والدراسات والبحوث ، للتوصل إلى أفضل المبيدات الحشرية ملاءمة لنوعيات البذور ، وحتى تؤتى هذه الدراسات ثمارها أنشئت مراكز للمكافحة والارشاد الزراعى ، زودت بأحدث

الآلات والمواد الكيميائية اللازمة ، وكذلك بالفنيين الزراعيين لارشاد الزراع ، لأفضل أنواع البذور ، وأساليب مقاومة الحشرات[٨٥] .

ورغم ما قيل عن عدم جدوى الاهتمام بزيادة الانتاجية ، لأن إنتاجية الفدان فى مصر بلغت قبل الثورة حدا من الارتفاع جعلها تقارن بالانتاجية فى الدول المتقدمة ، فإن إنتاجية الفدان ، قد زادت بالنسبة لكل الحاصلات وهذا ما يوضحه البيان التالى :

الأرقام القياسية لمتوسط غلة الفدان بالنسبة للحاصلات الشائعة
١٩٥٢ ـ ١٩٧٠

سنة الأساس ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ = ١٠٠

السنة الزراعية	القطن	القمح	الذرة		الشعير	الأرز
			الشامية	الرفيعة		
١٩٥٢	١٠٢	١٠١	١٠١	١٠٧	١٠٧	٨٨
١٩٦٠	١١٦	١٣٣	١٠٦	١١٨	١٣٢	١٣١
١٩٦٥	١٢٤	١٤٣	١٦٧	١٤٢	١٣٧	١٣٢
١٩٧٠	١٤١	١٥٠	١٨٠	١٥٦	١٢٤	١٤٣

Mabro, R.: The Egyptian Economy 1952, 1272, Table (4.7).

وتوضح النسب الواردة بالبيان الارتفاع الملوس فى إنتاجية الفدان لكل الحاصلات عن سنة الأساس وخصوصا فى الستينات ، ومع ذلك لم تؤد هذه الزيادة إلى ارتفاع الدخل الزراعى بما يتماشى مع ما أنفق على سياسة التوسع الرأسى . ففى الوقت الذى ازداد فيه استخدام الأسمدة الكيماوية بمعدل سنوى ٥,٢٣٪ فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ ، كان الدخل الزراعى ينمو بـ ٢٪ فقط[٨٦] .

وربما يرجع ذلك إلى تبديد جزء مما أنفق على التوسع الرأسى فى غير موضعه الصحيح فقد اتجهت معظم السلفيات التى كان يجب أن تقدمها الجمعيات التعاونية بشروط ميسرة لصغار الزراع ـ حتى يتجنبوا اللجوء لتجار السوق السوداء والمرابين ـ إلى كبار الزراع والملاك الذين كانوا أقدر على استثمارها سواء فى زراعة حاصلات غير تقليدية ـ كالخضر والفاكهة ـ أو فى تربية المواشى والدواجن ، خصوصاً بعد توقف الجمعيات عن تسليف صغار الزراع ، بعد أن عجزوا عن تسديد ديونهم وأهملوا أراضيهم[٨٧] ، كذلك انتفع كبار الزراع والملاك بالآلات الزراعية التى كانت تشرف عليها الجمعيات لكبر حيازاتهم بما يتناسب مع استخدامها ، فى حين ظل صغار الزراع يعتمدون بالدرجة الأولى على الآلات التقليدية لضعف قدراتهم المالية ، وصغر وحداتهم الزراعية ، وزيادة القوة العاملة المنخفضة التكاليف[٨٨] .

وبذلك تكون معظم التسهيلات التى استهدفت زيادة الانتاج رأسياً ، قد تمتع بها كبار الزراع والملاك دون صغارهم ، وهذا ما جعل إنتاجية مساحات ضخمة من الأراضى الزراعية ، دون المستوى المطلوب مما أثر فى درجة نمو الدخل بشكل عام ، ولكن هذا لم يظهر مع استخدام المتوسط ، لتحديد إنتاجية الفدان ، لأنه يخفى دائماً كثيراً من الفروق بين الحدود القصوى والدنيا لانتاجية الأرض .

وهكذا جاءت إنجازات سياسات زيادة الرقعة الزراعية والمساحة المحصولية ، لدعم عملية التنمية الشاملة ، وسد الفجوة الغذائية ، بما يخفف من الضغوط على ميزان المدفوعات ، محدودة ، لاستمرار الزيادة السكانية بشكل التهم كل ما أنجز ، ومن ثم ظلت مصر تعتمد على الخارج فى سد جزء من احتياجاتها الغذائية ، وهذا ما يتضح من استمرار ارتفاع نسبة الواردات الغذائية إلى جملة الواردات ، كما يوضحها البيان التالى :

الســـــنة	نسبة الواردات الغذائية إلى جملة الواردات
١٩٥٠	٢٣,٠
١٩٥٥	١٣,٤
١٩٦٠	٢١,٣
١٩٦٥	٢٧,١
١٩٦٨	٣١,٦
١٩٧٠	٢١,٢

المصدر نجلاء محمد والى دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية فى التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، فى الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، ص ٣١٢ ، مصطفى السعيد : التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، فى استراتجية التنمية فى مصر ، ص ٢٢٠ .

وقبل تحليل البيان ننوه إلى أن واردات القمح ودقيقه ودقيق الذرة قد شكلت ٥٤٪ من جملة الواردات الغذائية فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ و ٥٨٪ فى الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ . أما النسب الواردة بالبيان فتشير إلى هبوط نسبة واردات المواد الغذائية إلى جملة الواردات فى الخمسينات ، وربما يرجع هذا إلى نجاح سياسة تنويع الحاصلات الزراعية ، بتحديد المساحة المزروعة قمحا بما لا يقل عن ٣٣٪ من جملة الحيازة ، والقطن بما لا يزيد على نفس النسبة ـ بموجب القانونين رقم ٥٠٠و٥٠١ لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦ ـ والاتجاه لرفع أسعار توريد القمح الاجبارى ، لتشجيع زراعته وصرف الزراع عن القطن[٨٩] .

أما ارتفاع واردات المواد الغذائية إلى جملة الواردات فى الستينيات ، فيعزى إلى تهرب كبار الملاك وأغنياء الفلاحين من زراعة الحاصلات الحقلية ـ بخاصة القمح ـ التى يطبق عليها نظام التوريد الاجبارى ، وازدياد حدة التضخم الذى أصاب البلاد فى عامى ١٩٦/ ١٩٦٤ واعتماد مصر بصورة متزايدة على معونة القمح الأمريكية ، تجاهها لاستيراد كميات من القمح التوفير متطلبات الحياة لقطاع عريض من المصريين بأسعار مدعمة خصوصا بعد نكسة١٩٦٧[٩٠] .

وهكذا فشلت السياسة الزراعية فى سد الفجوة الغذائية ، ومن ثم ظلت مصر تعتمد على الخارج ليس فى سد جزء من احتياجاتها المتزايدة من المواد الغذائية ومستلزمات الانتاج الزراعى من آلات واسمدة ومبيدات ، بل وفى توفير بعض احتياجات الصناعة من المواد الأولية وتسويق جزء ضخم من محصول القطن الذى كان ما يزال يشكل معظم الصادرات المصرية فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، رغم ارتفاع حصة صادرات بعض الحاصلات الزراعية كالأرز إلى جملة الصادرات[٩١] .

التنمية الصناعية :

شهدت الصناعة المصرية انتعاشا منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل الخمسينيات ، بفضل الحماية الطبيعية التى توافرت للسوق المصرية مع اندلاع الحرب ، وازدياد الطلب على المنتجات السلعية المصرية من جانب قوات الحلفاء ، كذلك أدت الحرب الكورية إلى انتعاشها ، لما طرأ على السوق المصرية من انتعاش نظرا لارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة القطن . ورغم زيادة الانتاج الصناعى فى هذه الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٥١ إلى حوالى ١٣٨٪ بمعدل سنوى بلغ ١٠٪ ، الا أن الصناعة المصرية متخلفة ، بعد أن توقفت مساهمتها فى الدخل القومى عند ١٥٪ ، وتوقف استيعابها لقوة العمل عند ١٠٪ هذا فضلا عن غلبة السمة الاستهلاكية عليها ، ومن ثم استمر اعتماد مصر على الخارج قائما وبدرجة كبيرة ، لتوفير مستلزمات الانتاج وبعض السلع الاستهلاكية[٩٢] .

لذا أهتمت ثورة يوليو بسرعة تنمية الصناعة لخلق فرص عمل خارج القطاع الزراعى لاستيعاب الزيادة الهائلة فى قوة العمل ، والمساعدة على رفع مستوى المعيشة ، واعادة التوازن للاقتصاد المصرى حتى تتمكن البلاد من تقليل اعتمادها على الخارج ، وبالتالى الحد من تبعيتها للسوق العالمية .

وللبدء فى تنمية الصناعة ، انشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج فى عام ١٩٥٣ لدراسة المشروعات الاقتصادية التى تساعد على تنمية الانتاج القومى . وخصوصا الصناعى منها ، حتى تصبح الصناعة أحد القطاعات الفاعلة فى الاقتصاد والدخل القومى ، وحتى يتسنى للمجلس أداء هذا الدور ، فقد أعطى صلاحيات واسعة لدراسة المشروعات ، واقرار وتنفيذ ما يراه مهما منها ، كما القى على عاتقه تجميع رؤوس الأموال اللازمة لهذه المشروعات ، سواء من الداخل أو الخارج ، ولهذا حرص على أن يمثل القطاع الخاص فى عضويته بنسبة ٥٠٪ على الأقل ، حتى يعطى لهذا القطاع فرصة فى تحديد واقرار المشروعات الصناعية التى تتفق معه ، كما أجرى اتصالات ومفاوضات مع بعض الجهات المالية فى الداخل ـ البنك المركزى ، البنك الصناعى ، وزارة الخزانة ـ لتوفير النقد الأجنبى والقروض ، والاعفاءات الضريبية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات ، ناهيك عن اتصالاته المتعددة بالجهات الأجنبية للحصول على القروض والمعدات والمشورة الفنية اللازمة لها ، وقد نجحت مساعى المجلس فى الجمع بين المستثمرين المصريين والفرنسيين فى مشروع لصناعة الكابلات الكهربائية[٩٣] .

وعلى الرغم من مساعى المجلس لدى رجال الأعمال المصريين والأجانب للمشاركة فى المشروعات التى قام بدراستها واقرارها الا أن الدولة تحملت عبء تدبير ٧٤٪ من جملة استثمارات المشروعات الصناعية المنفذة فى الفترة من ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ ، التى ذهبت إلى الصناعات الثقيلة ـ فساهمت مثلا بحوالى ٥٠٪ من راسمال صناعة الحديد والصلب بحلوان ، وشركة معدات خطوط السكك الحديدية ـ التى رفض القطاع الخاص الاقتراب منها .

وربما كان فشل مجلس الانتاج فى تجميع وتوجيه رؤوس الأموال نحو التصنيع وراء الغائه فى سنة ١٩٥٥ خصوصا بعد أن اتجهت العناصر التى ضمها فى عضويته من بين رجال القطاع الخاص ، إلى التصدى لمشاركة الدولة فى المشروعات . وقد انتقلت أعمال المجلس الخاصة بالتخطيط إلى لجنة التخطيط القومى التى انشئت فى سنة ١٩٥٥ ـ بالقانون رقم ١٤١ ـ أما مهامه الصناعية فانتقلت إلى وزارة الصناعة التى تأسست فى يوليو ١٩٥٦[٩٤] .

وعلى الرغم من فشل مجلس الانتاج فى الاستفادة من راس المال الخاص فى الصناعة ،

الا أن الصناعة أخذت فى النمو منذ قيام الثورة ، وحتى خطة التصنيع الأولى ١٩٥٧ ـ ١٩٦١ حيث ارتفع عدد الشركات الصناعية المساهمة إلى ٢٥٩ شركة بعد أن كانت ١٨٤ شركة قبل الثورة ، وزاد رأسمالها بنسبة تجاوزت ٥٠٪ ـ من ٦٦,٣ مليون جنيه مصرى ، إلى ٩٩,٧ مليون جنيه ـ أما الانتاج الصناعى فزاد من ٩١٪ فى سنة ١٩٥١ ـ على اعتبار أن سنة الأساس ١٩٥٤ = ١٠٠ إلى ١٢٤ فى سنة ١٩٥٧ .[٩٥] .

ثم جاءت خطة التصنيع الأولى وكان الهدف منها هو زيادة الانتاج الصناعى من ٦٪ إلى ١٦٪ سنويا ، ورفع مساهمة قطاع الصناعة فى الدخل القومى بـ ١٩٪ بدلا من ١١٪ ، وزيادة نسبة التشغيل فى الصناعة بـ ١٢٠,٠٠٠ عامل ، وتخفيض الضغط على ميزان المدفوعات بانتاج سلع تحل محل السلع المستوردة وذلك باستثمارات قدرت بـ ٣٣٠ مليون جنيه لاقامة ١٥٠ مشروعا ، تغطى الحكومة ٦١٪ منها وينفرد القطاع الخاص بتغطية الباقى . لكن لم يقدر لهذه الخطة أن تستكمل ، إذ سرعان ما ادمجت بعد بدء العمل فيها بثلاث سنوات ، فى الخطة الخمسية الأولى للتنمية الشاملة ، وقد بلغ ما استثمر فى هذه الفترة حوالى ١٤٢ مليون جنيه مصرى حوالى ٤٣٪ من جملة ما خطط له ـ منها ٨٣,٥ مليون جنيه مصرى استثمرت فى ١٠٥ مشروع جاءت فى معظمها فى مجالات التعدين والمنسوجات والمواد الغذائية والاستهلاكية ، أما الـ ٥٨ مليون جنيه الأخرى ، فقد استثمرت فى عدد من المشروعات التى لم تكتمل ، وادمجت فى الخطة الخمسية الأولى[٩٦] ، ويرجع البطء فى تنفيذ الخطة إلى احجام رأس المال الخاص عن المشاركة فيها ، وايثاره العمل بالمجال العقارى ، وكذلك محدودية المشاركة الحكومية فى جملة الاستثمارات[٩٧] ، ولهذا ظل متوسط الزيادة السنوية للانتاج الصناعى ثابتا ـ حوالى ٦,٤٪ فى الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ [٩٨] .

وحتى تتمكن الخطة الخمسية الأولى « ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ـ من زيادة الدخل القومى بنسبة ٤٠٪ ، ومتوسط الدخل السنوى بـ ٧٪ ومتوسط دخل الفرد بما يتراوح بين ٤٪ و ٤,٥٪ فقد ذهبت إلى ضرورة تنمية الصناعة بنسبة ١٥٪ والزراعة بنسبة ٥٪ ، وذلك بالمقارنة بـ ٦٪ و ٢,٥٪ فقط على التوالى خلال الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩ / ١٩٦٠[٩٩] .

وبهذا تحيزت الخطة للقطاع الصناعى ، الذى جاءت حصته من جملة استثمارات الخطة ٣٤,١٪ بالمقارنة بـ ٢٧,١٪ للقطاع الزراعى ، وقد علقت الخطة آمالا عريضة فى تمويلها على رأس المال المحلى ، وخصوصا الصناعة ، وذلك عندما توقعت أن يوفر ٦٥٪ من جملة استثمارات الخطة بزيادة الادخارات إلى ٢١٪ من الدخل القومى فى سنة ١٩٦٥ بدلا من ١١٪ فى الخمسينيات ـ وأن يساهم رأس المال الخاص بـ ٧٠٪ من جملة الادخارات ـ كما توقعت أن تشارك الجهات الأجنبية بـ ٣٥٪ منها[١٠٠] .

ولما ادركت الحكومة تباطؤ استجابة رأس المال الخاص فى دعمه لخطة التنمية ، بما يهدد بفشلها ، اتجهت إلى استكمال تكوين قطاع عام صناعى قوى ، يقود عملية التنمية الصناعية بتأميم جميع الشركات الصناعية الكبيرة ، التى كان يمتلكها القطاع الخاص فى الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ وضمها إلى المشروعات الصناعية التى نفذتها الدولة بمفردها أو بالمشاركة ، وكذلك المشروعات التى كان يمتلكها الاجانب وتم تمصيرها[١٠١] .

وقد ترتب على تأميم الشركات الصناعية ، تحميل القطاع العام تمويل ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية الجديدة ، والتى اتجهت للصناعات الكبيرة ، فى حين اقتصرت مشاركة القطاع الخاص على تمويل ١٠٪ فقط منها ، وتركزت فى معظمها فى المشروعات الصناعية الصغيرة[١٠٢] . وهذا ما ساعد على زيادة تركز الصناعات الكبيرة فى يد القطاع العام . فقد

سيطر فى ١٩٦٧/٦٦ على ٩٥٪ من المنشآت التى يعمل بها أكثر من ٥٠٠ عامل ، وهبطت هذه النسبة إلى ٦٥٪ فى المشروعات التى تستخدم ما بين ١٠٠ و ٤٩٩ عاملا ، وإلى ٤٩٪ فى المشروعات التى تستخدم ما بين ٥٠ و ٩٩ عاملا ، و ٧٪ فى المنشآت التى يعمل بها من ١٠ ـ ٤٩ عاملا ويعزى هذا إلى أن حركة التأميم كانت انتقائية ، حيث ركزت على الشركات الكبيرة ، هذا فى الوقت الذى جنحت فيه الاستثمارات الجديدة نحو تكوين الوحدات الانتاجية كبيرة الحجم ، واتجاه الحكومة إلى دمج الشركات الخاسرة فى بعض الشركات المتماسكة بقصد ازالة خسائرها وتحسين ادارتها ، وتجنب الاستغناء عن العمال ، الذين ارتفعت اعدادهم بها أكثر مما ينبغى ، بسبب سياسة التوظيف [١٠٣] .

وبذلك يتضح أن التأميمات لم تذهب نهائيا بالقطاع الخاص الصناعى ، بل ظل موجودا ، ويساهم بجزء من اجمالى الناتج الصناعى ، وذلك رغم توقف الحكومة عن تقديم الخدمات الجدية للحرف والصناعات الصغيرة ـ من مستلزمات انتاج بالأجل وتسويق المنتجات إلى التزويد بالآلات الحديثة ـ والتى كان يتمتع بها القطاع العام وكبار المنظمين [١٠٤] .

على كل حال فقد أدى الاهتمام بالتصنيع ابان الخطة الخمسية الأولى للتنمية الشاملة وزيادة الاستثمارات الصناعية إلى جملة الاستثمارات القومية والتى بلغت ٢٦,٣٪ فى المتوسط[١٠٥] . إلى زيادة الانتاج الصناعى بنسبة ٥٠٪ بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٠٪ (وذلك باستثناء سنة ١٩٦٢/١٩٦١ ، والتى جاءت فيها الزيادة ٤٪ بسبب تدهور محصول القطن ، والصعوبات التى نجمت عن التأميم) وهى زيادة تقل عما كانت تسعى اليه الخطة ـ ٤,٥٪ سنويا ـ ثم جاء النصف الثانى من الستينات ١٩٦٦/ ١٩٧٠ ، ليشهد هبوطا فى الانتاج الصناعى عنه فى النصف الأول منها ولم تبلغ الزيادة فى الانتاج الصناعى للفترة ككل ٢٩٪ بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٧,٨٪ ، فحسب بل هبطت هذه الزيادة السنوية إلى ٤٪ فى ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ، بسبب تدهور المحاصيل الزراعية وإلى ٦٪ فى ١٩٦٧/ ١٩٦٨ نتيجة لعدوان ١٩٦٧[١٠٦] .

وبذلك يكون الانتاج الصناعى قد أخذ فى الزيادة منذ الثورة وحتى نهاية الستينات ، مع تفاوت هذه الزيادة من فترة لأخرى ، لاعتبارات سياسية وأخرى اقتصادية ، مما زاد من نصيب الصناعة فى جملة الدخل القومى فى سنة ١٩٧٠ إلى ١٨٪ ، بعد أن كان لا يتعدى ٨٪ فى سنة ١٩٤٥[١٠٧] .

وتؤكد زيادة مساهمة الصناعة فى الدخل القومى ، مدى تقدم الصناعة فى الفترة الناصرية ، لكن عاب هذا التقدم تحيزه للصناعات الاستهلاكية ، التى حظيت بمعظم الاستثمارات الصناعية . وقد شجع على هذا التحيز هيكل التعريفة الجمركية الذى وفر الحماية للصناعات الاستهلاكية بفرضه رسوما جمركية مرتفعة على مثيلاتها الأجنبية ، ولهذا اختصت الصناعات الاستهلاكية بـ ٦٩٪ من اجمالى القيمة المضافة الصناعية فى سنة ١٩٥٢ و ٦٨,٤٪ فى سنة ١٩٧٠ ثم ٦٣٪ فى سنة ١٩٧١/١٩٧٠[١٠٨] .

وترتب على ارتفاع نصيب هذه الصناعات من القيمة المضافة ، ازدياد انتاج كل من الغزل والنسيج والمواد الغذائية باعتبارهما من أهم الصناعات الاستهلاكية ، فقد زاد انتاج الغزل والنسيج من ٨٤ مليون جنيه مصرى سنة ١٩٥٢ إلى ٤٧٠ مليون جنيه مصرى فى سنة ١٩٧٠ ، وزاد انتاج المواد الغذائية من ١٢٢ مليون جنيه مصرى إلى ٤٨١ مليون جنيه[١٠٩] . فى حين هبطت قيمة الوارد من السلع الاستهلاكية إلى جملة الواردات بأكثر من ٥٠٪ فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠[١١٠] .

وعلى الرغم من تحيز استراتيجية التصنيع للصناعات الاستهلاكية ، فقد عنى النظام بالصناعات الوسيطة والرأسمالية ، ولهذا ارتفع نصيبها باستمرار من اجمالى القيمة المضافة الصناعية . وإذا كان هذا الارتفاع قد جاء بطيئا بالنسبة للصناعة الوسيطة ، وخصوصا فى الخمسينيات ، فقد كان على العكس من ذلك بالنسبة للصناعات الرأسمالية ، حتى انه بلغ الضعف فى الستينات(١١١) .

ولا يعنى الاهتمام بالصناعات الوسيطة والرأسمالية ، ان مصر امتلكت بناء صناعيا متكاملا ، قلل من اعتمادها على الخارج ، بل على العكس من ذلك فقد أدى الاهتمام بالصناعات الكبيرة ، دون امتلاك امكانيات تصنيع مستلزمات انتاجها ، إلى زيادة اعتماد البلاد على الخارج تكنولوجيا على الأقل ، وهذا ما يتجلى فى ارتفاع واردات السلع الرأسمالية وكذلك الوسيطة إلى جملة الواردات ، كما هو مبين بالجدول التالى :

السنة	نسبة واردات السلع الوسيطة	نسبة واردات السلع الراسمالية
١٩٥٠	٤٠,٣	١٤,٠
١٩٥٥	٤٢,٣	٢٤,٣
١٩٦٠	٣٣,٤	٢٤,٨
١٩٦٥	٣٨,٢	٢٣,٥
١٩٦٨	٣٤,٢	٢٤,٣
١٩٧٠	٣٧,٨	٣١,٤

المصدر : عمرو محيى الدين : المرجع السابق ، ص ١٨٧

تؤكد النسب الواردة بالبيان على أن واردات السلع الوسيطة والراسمالية شكلت معظم الواردات المصرية فى الحقبة الناصرية وإذا كانت نسبة واردات السلع الوسيطة إلى جملة الواردات قد هبطت فى هذه الحقبة عنها قبل الثورة فان قيمتها قد زادت بما يقرب من الضعف ، عندما بلغت فى سنة ١٩٦٥ حوالى ١٥٥ مليون جنيه ، بعد أن كانت ٨٨ مليون فى سنة ١٩٥٠(١١٢) . أما بالنسبة لواردات السلع الرأسمالية ، فقد استمرت فى الزيادة حتى تجاوزت الضعف فى سنة ١٩٧٠ ، وشكلت ما يقرب من ثلث الواردات .

والزيادة فى واردات السلع الوسيطة والرأسمالية تؤكد على ارتفاع المكون الأجنبى فى الصناعة المصرية ، ليس فقط التكنولوجية ، بل أيضا الزراعية خصوصا بعد أن نمت الصناعة بمعدلات فاقت النمو الزراعى ، بشكل احدث اختناقات فى المواد الخام الزراعية الضرورية ، والتى تقرر استيرادها من الخارج .

وقد أدى ارتفاع المكون الأجنبى فى الصناعة المصرية ، بالاضافة إلى عجز الصناعات الاستهلاكية عن الوفاء باحتياجات السوق المحلية من السلع الكمالية ، إلى استمرار اعتماد مصر على الخارج بدرجة ملحوظة ، وبالتالى صعوبة التخلص من التبعية .

ولم يؤد التوسع فى الصناعات الرأسمالية الكبيرة إلى زيادة الاعتماد على الخارج فحسب ، بل شكل كذلك عبئا على الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية ، لأن تلك الصناعات فضلا عن امتصاصها لجزء ضخم من الاستثمارات الصناعية ، فقد قام معظمها ـ على الأقل ـ دون

تخطيط كامل ، مما ساعد على ارتفاع تكلفة المنتج المصرى ، فى الوقت الذى ضاقت فيه السوق المصرية عن استيعاب الطاقة الانتاجية الصناعية نتيجة ضعف القوة الشرائية ، بعد أن قام النظام بتعبئة جزء من الدخول ، لخدمة التنمية فى شكل ادخار اجبارى أو تأميمات . وحتى يشجع النظام على الاستهلاك اتجه إلى تسعير المنتجات الصناعية الضرورية وإلى سياسات الائتمان الاستلاكى (١١٣) .

وهكذا حققت التنمية الصناعية نجاحا لا بأس به ، على مستوى الصناعات الاستهلاكية والراسمالية ، الا أن التوسع فى الأخيرة شكل عبئا على الاقتصاد المصرى ، وميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع المكون الأجنبى به ، بشكل زاد من الاعتماد على الخارج ، خصوصاً بعد أن عجزت الصناعات الاستهلاكية التى تحيزت لها استراتيجية التصنيع ، عن اشباع احتياجات السوق من السلع الرأسمالية .

العائد الاجتماعى للتنمية :

مما لاشك فيه أن الثورة ، ركزت على ازالة الخلل فى توزيع الثروة والدخول ، بما يحقق نوعا من العدالة الاجتماعية بالريف والمدينة على حد سواء ، ولهذا جاءت قوانين الاصلاح الزراعى تحمل مضمونا اجتماعيا ، يهدف إلى اعادة توزيع الثروة والدخول لصالح سكان الريف على حساب المدنية ، كما جاء الاهتمام بالتصنيع واجراءات التأميم ، كمحاولة لاعادة توزيع الدخل فى المدينة لصالح الفئات التى كان يطحنها الفقر .

وقد عملت قوانين الاصلاح الزراعى على اعادة توزيع الثروة فى الريف ، من خلال تحديد الملكية الزراعية ، والعلاقة الايجارية ، وكذلك الأجور الزراعية .

فتحديد الملكية الزراعية ، أفاد بالدرجة الأولى صغار الملاك الزراعيين ـ الملاك لأقل من خمسة أفدنة ـ الذين ارتفعت ملكياتهم من جملة الأراضى الزراعية من ٣٥,٤٪ قبل صدور القانون الأول ، إلى ٤٦,٥٪ بعده مباشرة ، ثم ٥٢,١٪ فى سنة ١٩٦١ و ٥٧,١٪ فى سنة ١٩٦٥ ، على الرغم من ثبات نسبتهم الى جملة عدد الملاك « ٩٤,٥٪ » . وقد جاءت هذه الزيادة فى أراضى صغار الملاك ، على حساب كبارهم وخصوصا الشريحة العليا ، التى كانت تمتلك أكثر من مائتى فدان للفرد ، والذين ظلوا يشكلون طبقة لم تصل إلى نصف بالمائة « ٤٪ » من عدد الملاك ، والذين هبطت ملكياتهم من ٣٤,٢٪ من جملة الأراضى قبل صدور القانون الأول ، إلى ٢٠,٣٪ بعد صدوره مباشرة ثم ١٥٪ فى سنة ١٩٦١ و١٢,٦ فى سنة ١٩٦٥(١١٤) .

ولا يعنى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى ، أن مشكلة الفقر بالريف قد اختفت ، لأن المساحات التى صودرت وأعيد توزيعها حتى سنة ١٩٧٠ لم يستفد سوى ١٠٪ من سكان الريف ـ ٤٠٠,٠٠٠ أسرة ـ وبمساحات صغيرة ـ تراوحت بين فدانين وخمسة أفدنة ـ كانت توفر بالكاد للمنتفعين ما يكفيهم من ضروريات الحياة(١١٥) .

وقد زادت اعباؤهم باتجاه الحكومة إلى مقاسمتهم الفائض من المحصول ، بعد تطبيق سياسة التوريد الاجبارى لبعض الحاصلات الغذائية ـ كالقمح ، والأرز ـ والبصل ـ والتسويق التعاونى لأهم الحاصلات الحقلية ، والتى جاء القطن فى مقدمتها(١١٦) .

وقد أثرت تلك السياسات على دخول صغار الملاك بالدرجة الأولى ، لأن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين ، دأبوا على التهرب من زراعة الحاصلات الخاضعة للتوريد والتسعير الجبرى ، بالتهرب من الدورة الزراعية ، فى حين كان صغار الملاك فى مقدمة من الزموا بزراعتها ، ومن

نفذت فيهم جزاءات المخالفة . وهم بذلك قد تحملوا ضريبة غير مباشرة على دخولهم ازدادت بامتداد التوريد والتسعير الجبرى لمعظم الحاصلات ـ بدأ بالقمح منذ بداية الخمسينات ، ثم امتد إلى الأرز والبصل ـ وبازدياد الحصص المقرر توريدها اجباريا من الحالات وخصوصا فى الستينات ، بشكل جعل هذه الضريبة ترتفع فى سنة ١٩٦٧ بنسبة ٣٠٠٪ عنها فى سنة ١٩٥٢[١١٧] .

وهكذا اعادت قوانين الاصلاح الزراعى توزيع الثروات والدخول لصالح الريف على حساب كبار الملاك الزراعيين الذين تغيبوا عن اراضيهم وعاشوا بالمدن ، ثم جاءت سياسة التوريد الاجبارى والتسويق التعاونى ، لتعيد توزيع الدخول على حساب الريف ولصالح المدينة ثانية ، ومع ذلك عاشت اعداد كبيرة من سكان الريف ممن تملكوا مساحات من أراضى الاصلاح فى وضع اقتصادى أفضل نسبيا مما كان قبل الثورة .

وكما هدفت قوانين الاصلاح الزراعى إلى اعادة توزيع الدخول من خلال تحديد ملكية الاراضى الزراعية فقد هدفت كذلك إلى اعادة توزيع جزء من الدخول الزراعية لصالح الريف ، بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، والحد من شيوع الايجارات المرتفعة قبل الثورة والتى وصلت إلى درجة التهمت معها كل الدخل[١١٨] . وهذا الارتفاع كان وراء انتشار ظاهرة الاستغلال بالايجار ، ففى سنة ١٩٤٩ بلغت الاراضى التى كانت تستغل بالايجار حوالى ٦٠,٧ ٪ من جملة الاراضى الزراعية بعد أن تجاوزت بقليل ١٧ ٪ فى سنة ١٩٣٩[١١٩] .

ولما كان وجود الوسطاء ، يمثل أحد أسباب ارتفاع الايجارات ، فقد ذهب قانون الاصلاح الزراعى إلى القضاء عليهم ، بحظر التأجير من الباطن ، هذا فى الوقت الذى حدد فيه الايجارات النقدية بسبعة أمثال الضريبة على الأرض ، والعينية « المزارعة » بالمناصفة بين المالك والمستأجر بعد خصم المصروفات ، كذلك حدد مدة الايجار ، بثلاث سنوات ـ دورة زراعية كاملة ـ طالما يؤدى المستأجر ما عليه من التزامات نحو المالك[١٢٠] .

وقد ساعد تحديد الايجارات النقدية بسبعة أمثال ضريبة الارض على تخفيض قيمة ايجار الفدان بحوالى عشرة جنيهات أو يزيد عن متوسط ايجاره فى السنتين السابقتين على الثورة ، كما أن تقسيم ريع الاراضى التى تستغل بالمزارعة بين المالك والمستأجر بالمناصفة جعل نصيب المالك أقل من ٥٠ ٪ من انتاج الفدان[١٢١] .

وقد ثبت أن هذه الاجراءات ، لم يلتزم بها سوى صغار الملاك الريفيين ، الذين كانوا فى وضع لا يسمح لهم بفرض ايجار فعلى للارض اعلى من الايجار القانونى . أما كبار الملاك ، فلم يلتزموا بها ، على الأقل بالمناطق التى ازداد فيها الضغط على الارض الزراعية ، كالمنوفية ، وكذلك المناطق القريبة من مراكز الحضر ، التى شاعت بها زراعة حاصلات الخضر والفاكهة . فهذه المناطق ارتفعت فيها الايجارات عن غيرها ، حتى أن ايجار الفدان بالاقاليم القريبة من القاهرة ـ القليوبية ، الجيزة ، والمنوفية تراوح بين ٣٠ جنيها و ٣٣ جنيها مصريا ، فى حين تراوح ايجاره بين ١٧ جنيها و ٢٠ جنيها فى المناطق النائية من الدلتا ـ البحيرة ، الشرقية ، كفر الشيخ ، كذلك بلغ ايجار الفدان فى بعض المناطق النائية من مصر العيا « اسوان » ٩,٣ جنيهات مصرية ، وفى السويس ١٠,٩ جنيهات مصرية[١٢٢] .

وكما ضرب كبار الملاك واغنياء الفلاحين بالقيمة الايجارية النقدية القانونية عرض الحائط فانهم لم يلتزموا بنظام المزارعة بالمناصفة ، وشاع بينهم نظام المخامسة ، والذى تحمل الفلاحون فى ظله أعباء مالية وجسدية جسيمة ، حيث اجبروا على قبول التأجير بالمشافهة ، حتى يستأثر

الملاك بحصص التمويل المقررة للاراضى من الجميعات التعاونية والزراعية ـ العينية والنقدية ـ بفوائدها واسعارها المخفضة ، وبعد تسديد ما عليهم من هذه الحصص للفلاحين ، يقومون ببيع الحصص المقررة للفلاحين قانونا ـ فى حالة تحرير عقد ايجار كتابة ـ بأسعار السوق السوداء ، بالاضافة إلى تحميل الفلاحين أعباء التطهير ، وحماية المساقى . ومقاومة الحشائش والآفات الزراعية ودفع رسوم الخفر(١٢٣) .

وعلى الرغم من استمرار تحكم كبار الملاك واغنياء الفلاحين فى تحديد قيمة ايجارات اراضيهم ، إلا أن قوانين الاصلاح الزراعى ، قد ادت إلى خفض قيمة الايجارات ، وكذلك نسبة الاراضى المؤجرة ، وهذا ما تجلى ـ على سبيل المثال ـ فى هبوط نصيب الايجارات النقدية من الدخل الزراعى بنسبة ١٠٠ ٪ فى الفترة ١٩٥١/١٩٥٢ ـ ١٩٦٦/١٩٦٧(١٢٤) .

أما من كانوا لا يمتلكون إلا قوة عملهم سبيلا للعيش فى الريف ، ممن حرموا من الملكية ، كعمال التراحيل أو امتلكوا مساحات قزمية لا تمكنهم من توفير أدنى متطلبات الحياة ، وعملوا فى قراهم أو القرى المجاورة للتكسب ، فقد عاشوا فى ظروف سيئة للغاية قبل الثورة ، لقلة فرص العمل ، وتدنى الاجور ، ولهذا عملت قوانين الاصلاح الزراعى على الرقى باعداد منهم إلى مرتبة صغار الملاك ، ولذلك هبطت نسبة الأسر المعدمة إلى جملة الاسر الريفية من ٤٤ ٪ فى سنة ١٩٥٠ إلى ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٦١ثم ٢٨ ٪ فى سنة ١٩٦٥ . واذا كانت نسبة هذه الاسر قد ارتفعت إلى ٣٣ ٪ فى سنة ١٩٧٠ ، فيعزى ذلك إلى تجميد برامج توزيع الاراضى(١٢٥) ، فى الوقت الذى استمرت فيه ظاهرتا التركز والتفتت فى الارض الزراعية ، وكذلك تفوق الزيادة السكانية على الزيادة فى الاراضى الزراعية(١٢٦) .

كما عملت قوانين الاصلاح الزراعى ، على تحسين ظروف عمل العمال الزراعيين ، باعطائهم الحق فى تكوين تنظيمات نقابية ، للدفاع عن مصالحهم ، وكذلك نصها على وضع حد ادنى لاجورهم ، والتى يجب أن تحددها لجان يشكلها وزير الزراعة ، بكل منطقة ، برئاسة احد كبار موظفى الوزارة ، وعضوية ممثلين عن الملاك والمستأجرين بنسبة ٥٠ ٪ والعمال الزراعيين بنسبة ٥٠ ٪ . وقد تحدد الحد الادنى لأجر العامل الزراعى ، لأول مرة بعد الثورة ، فى اواخر سنة ١٩٥٢ ، وبقرار من وزير الزراعة ، بناء على تقديرات اللجان المختلفة ، واللجنة العليا للاصلاح الزراعى ، وقد جعل هذا القرار الاجر اليومى للعامل ١٨ قرشا و ١٠ قروش للاولاد والنساء ، كما نص على الا تتعدى ساعات العمل ثمانى ساعات(١٢٧) .

ولا يعنى هذا التحديد أن أجور العمال الزراعيين قد تحسنت عما كانت عليه قبل الثورة ، فالقرائن تشير إلى انها ظلت معظم سنوات الدراسة على مستوى ما قبل الثورة ـ وربما دونه ـ ويحددها قانونا العرض والطلب ، فبينما كان أجر العامل الزراعى قبل الثورة مباشرة « صيف ١٩٥٢ » يتراوح بين ١٠ قروش و ١٥ قرشا لليوم ـ باستثناء شمال الدلتا التى وصل فيها إلى ٢٥ قرشا بسبب ندرة العمالة ـ فقد ظل يتراوح بين ١١ قرشا و ١٢ قرشا ، حتى منتصف الستينات ، حيث بدأ فى بلوغ الحد الادنى ، وفى النصف الثانى من الستينات تجاوزه ، بسبب انخفاض العمالة الزراعية ، بتوافر فرص عمل خارج القطاع الزراعى ، بعد التوسع فى مشروعات الاشغال العامة ، ومشروع السد العالى ، ومشروعات الاراضى ، وكذلك نمو الصناعة وزيادة الطلب على العمالة من جانب القطاع العام(١٢٨) .

وهكذا نجد أن تحديد اجور العمال الزراعيين ، لم يضع حدا لمعاناتهم ، خصوصا وأن نفقات معيشتهم كانت فى ارتفاع مستمر ، حتى فى الوقت الذى اتسمت فيه أجورهم بالثبات ، ففى سنة ١٩٥٥ بلغت نفقات معيشتهم ١٢٢ (على اعتبار ان سنة الاساس ١٩٥٠ = ١٠٠)

ثم ١٣٦ فى الستينات واستمرت كذلك فى ارتفاعها الذى تراوح بين ٤٠ ٪ و ٥٠ ٪[١٢٩] وهو مالم يتماشى مع اية زيادة فى أجورهم .

أما النقابات التى شكلها العمال لتحسين أحوالهم ، والتى بلغت ٤٢٠٠ نقابة انتظمت اكثر من ١٥٠,٠٠٠ عامل ، فقد وجهت بعيدا عن مصالحهم ، بعد أن تحكم فيها مقاولو وكبار العمال ، وكذالك البيروقراطية الحكومية ممثلة فى وزارة العمل ، ومن ثم فشلت فى لعب الدور المتوقع منها فى المجتمع الريفى[١٣٠] .

وعلى الرغم من القصور الذى اعترى تطبيق الاجراءات التى نصت قوانين الاصلاح الزراعى لاعادة توزيع الثروة لحساب الريف ، إلا أن هذه الاجراءات ساعدت بشكل أو بآخر على اعادة توزيع الدخول لصالح الريف ، وهذا ما يتضح من ارتفاع متوسط الدخل النقدى للفرد من ٢٤ جنيها فى سنة ١٩٥٢ إإلى ٣٣ جنيها فى سنة ١٩٦٠ ثم ٤١ جنيها فى سنة ١٩٦٥ و ٥١ جنيها فى سنة ١٩٧٠[١٣١] . لكن هذا الارتفاع فى متوسط دخل الفرد بالريف لا يعنى أن المجتمع الريفى قد انتشل من وهدة الفقر ، لأن الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة ، التهم اية زيادة كانت تطرأ على الدخول[١٣٢] .

ولهذا وجدت أسر معدمة كثيرة من بين الاسر الريفية[١٣٣] تعيش تحت خط الفقر ، والتى ازدادت نسبتها إلى جملة الاسر الريفية فى أواخر الستينات ، لفتور جهود التنمية بتراكم المشاكل الاقتصادية وانخفاض الهجرة من الريف إلى المدينة بعد أن انخفضت فرص العمل خارج نطاق الزراعة ، بانتهاء مشروع السد العالى ، وقد ترتب على هذا هبوط فى الأجور الحقيقية للعمال وبالتالى تراجع دخول معظم الاسر عن الوفاء بالمتطلبات الاساسية للمعيشة[١٣٤] .

وبذلك تكون التنمية الاقتصادية وخصوصا الزراعية ، قد عجزت عن وضع حد لمشكلة الفقر فى الريف ، لاستمرار تحكم كبار الملاك الزراعيين فى سوق العمل ، وكذلك الايجارات فى وقت عجزت فيه فرص العمل غير الزراعية عن استيعاب كل العمالة الريفية الزائدة ، بالاضافة إلى قلة المساحات المصادرة التى لم يصب توزيعها أكثر من ١٠ ٪ من الاسر الريفية ، وهذا فى النهاية ما جعل الريف المصرى يضم عددا ضخما من الاسر الفقيرة والمعدمة ، والتى كانت ما تزال فى حاجة إلى اتخاذ اجراءات وسياسات لتحسين اوضاعها الاجتماعية ، وربما كان هذا الوضع وراء ذهاب بعض الباحثين إلى ان تخليص الريف من الفقر كان يقتضى اتخاذ اجراء راديكالى ، يتمثل فى النزول بالحد الاقصى للملكية إلى ٢٥ فدانا ، فى القانون الثانى للاصلاح الزراعى ، الصادر فى سنة ١٩٦١[١٣٥] .

وكما قام نظام ثورة يوليو بمحاولات لاعادة توزيع الدخول على مستوى الريف فقد اتجه كذلك لازالة عدم التكافؤ فى توزيع الدخول خارج القطاع الزراعى . غير أن الاجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن تأخرت قليلا إلى ما بعد ازمة السويس ، لأن النظام ظل حتى سنة ١٩٥٦ يؤثر الابتعاد عن ممارسة أى اعتداء أو هجوم مباشر على الملكية الخاصة ، ثم جاءت ازمة السويس لتدفع النظام لفرض الحراسة على معظم ممتلكات الاجانب داخل البلاد ، والعمل على تمصيرها ، ثم توالى بعد ذلك تأميم وتمصير باقى الممتلكات الاجنبية ، إلى أن جاءت الستينات لتشهد اندفاعا من جانب الدولة لتأميم معظم ممتلكات المصريين فى غضون سنوات معدودات ، لتحدث بذلك هبوطا جذريا فى الدخول المدفوعة إلى راس المال الخاص ، بعد أن حالت بين طبقة محدودة العدد وبين الاستئثار بالجزء الأكبر من الارباح والدخول .

وزيادة فى ازالة عدم التكافؤ فى الدخول بالمدينة اهتم النظام بخفض ايجارات المساكن

فتقرر فى سنة ١٩٥٨ تخفيض المساكن التى بنيت بعد سبتمبر ١٩٥٢ بنسبة ٢٠ ٪ ، وفى سنة ١٩٦١ تقرر تخفيض ايجارات ما بنى بعد ١٩٥٨ بذات النسبة ، إلى ان تحددت فى سنة ١٩٦٢ ايجارات المساكن بنسبة ٥ ٪ من ثمن الأرض وتكاليف البناء بالاضافة إلى ٣ ٪ تدفع كتكلفة صيانة[١٣٦] .

وفى الوقت الذى أدت فيه اجراءات التمصير والتأميم ، وغيرها ، إلى اعادة توزيع الدخول بين سكان المدينة ، فقد ادى الاهتمام بتنمية الصناعة إلى خلق فرص عمل كثيرة بالمدينة ، خارج القطاع الزراعى ، أدت إلى زيادة الطبقة العاملة المصرية ، خاصة بعد أن زاد استيعاب الصناعة لاعداد من جملة العمالة الاقتصادية من ٩ ٪ فى سنة ١٩٤٥ إلى ١٠,٢ ٪ فى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ و ١١/٤ ٪ فى أثناء الخطة الخمسية الأولى ، ثم ١٢ ٪ فى سنة ١٩٧٠ وترجع الزيادة الملموسة فى القوة الصناعية فى الستينات إلى التوسع فى البناء الصناعى ، وحركة التأميمات وما ترتب عليها من احلال المصريين ، محل الاجانب ، وازدياد حجم الادارة ، وتخفيض ساعات العمل ، وحظر الجمع بين عملين ، فى الوقت الذى التزمت فيه الدولة بتعيين الخريجين[١٣٧] .

وعلى الرغم من زيادة قدرة الصناعة على استيعاب اعداد من العمالة المصرية ، إلا أن فرص العمل التى توافرت فضلا عن انها كانت أقل من أن تمتص جزءا كبيرا من الزيادة الطبيعية فى القوة العاملة ، فانها لم تحل مشاكل البطالة إلا ببعض المدن الكبرى ـ كالقاهرة والاسكندرية ـ فى حين ظلت معظم المدن المصرية ، وخصوصا الواقعة منها بمصر العليا ، تفتقر إلى المشاريع الصناعية اللازمة لحل مشكلة البطالة بها ، رغم حرص النظام ولاعتبارات سياسية على تخفيف الفوارق الاقليمية فى توزيع الدخل بنشر بعض الصناعات فى عواصم الريف[١٣٨] .

وقد ارتبط بزيادة الطبقة العاملة المصرية ، اتجاه النظام لتقويتها وتحسين ظروف عملها ، بعد أن جعلها ظهيرا اساسيا له ، فعمل على تحديد ساعات العمل ، وتحسين الاجور ، وكذلك توفير نوع من التأمين الاجتماعى للعمال ضد أخطار العمل والمرض والمعاش .

ورغم خضوع تحديد ساعات العمل قبل الثورة لارادة المنظمين ، إلا أنها أخذت فى الهبوط بعد الحرب العالمية الثانية إلى ٥١ ساعة بدلا من ٥٥ ساعة اسبوعيا . واستمر هذا الهبوط ولكن ببطء بعد أن قامت الثورة ، حيث هبطت ساعات العمل فى سنة ١٩٥٧ إلى ٥٠ ساعة اسبوعيا ، باستثناء ثلاث صناعات صغيرة ظلت تشغل العمال لأكثر من ٦٠ ساعة اسبوعيا . وفى سنة ١٩٥٨ تدخلت الحكومة لأول مرة بعد الثورة ، ونزلت بساعات العمل إلى ٤٨ ساعة اسبوعيا ، وفى أوائل الستينات تقرر تخفيض ساعات العمل إلى ٤٢ ساعة اسبوعيا بمتوسط سبع ساعات يوميا ، دون المساس بالاجر ، وفى نفس الوقت تقرر وقف الجمع بين اكثر من وظيفة ، والغاء الوقت الاضافى[١٣٩] .

ورغم تحديد ساعات العمل قانونا ، إلا أن هناك من ذهب إلى أنها ظلت على ارتفاعها ، على الاقل بالنسبة للمشروعات الخاصة[١٤٠] ، وربما بعد أن فقد العمال السيطرة على تقرير اوضاع عملهم إلى درجة كبيرة بعد أن اختفى حقهم فى تنفيذ الاضرابات ، وتحولت نقاباتهم إلى هيئات تتولى تنفيذ القوانين الاجتماعية ، والاشراف على تنفيذ قوانين العمل تنفيذا صحيحا ، وعروض تظلمات اعضائها على مديرى المؤسسات[١٤١] .

وكما اهتم نظام ثورة يوليو بتحديد ساعات العمل ، اهتم كذلك بتأمين الدخل المناسب للعمال لكن ارتفاع الاجور فى الخمسينات ـ من ١٩٩ قرشا أسبوعيا فى يناير ١٩٥٢ إلى ٢٣٣ قرشا فى يناير ١٩٥٩[١٤٢] ـ جعله لا يتدخل فى تحديدها إلا مع بداية الستينات ، حيث

بدات تتوالى التشريعات المنظمة لنصيب العمال من ريع المشروعات الصناعية . ففى سنة ١٩٦١ ارغم اصحاب المشروعات الكبيرة على توزيع نسبة من الارباح الصافية على المستخدمين[١٤٣] ، كما تقرر ضم الاجور الاضافية للأجر[١٤٤] .

وفى سنة ١٩٦٢ تقرر تحديد ، الحد الأدنى لأجر العامل فى شركات القطاع العام بـ ٢٥ قرشا ، وقد امتد هذا التحديد بعد فترة وجيزة إلى القطاع الخاص ، وإذا كان الارتفاع الذى طرأ على الأجر بعد التحديد ، لم يتماش مع الارتفاع المستمر فى نفقات المعيشة ، الا انه أدى إلى زيادة الأجر طفرة بما يقترب من الضعف ـ لأن الأجور قبل التحديد ، كانت تتراوح بين ١٢ و ١٦ قرشا لليوم ـ[١٤٥] وهى زيادة فاقت ما تم خلال الخمسينيات .

وفى الوقت الذى توقفت فيه الحكومة عن اعادة النظر فى مستويات الأجور فى الستينيات ، رغم اتيان التضخم على معظم مكاسب العمال[١٤٦] ، ارتفع متوسط الأجور بالنسبة للعمال فى قطاع الصناعة والتعدين حتى أقتربت من الضعف ، عندما ارتفع متوسط الأجر السنوى للعمال من ١٤٢ جنيها فى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ١٨١ جنيها فى ١٩٦٤/ ١٩٦٥ ثم ٢٤٨ جنيها فى ١٩٧١/٧٠[١٤٧] .

لكن هذا لا يعنى أن أجور العمال الصناعيين قد ارتفعت بنفس النسبة ، بما يجعلهم فوق خط الفقر ، وذلك لأن استخدام المتوسط ، يخفى فروقا هائلة بين الحدين الأدنى والأقصى للأجر سواء داخل المجال الواحد ، أو بين المجالات وبعضها البعض . فالأجور تتفاوت دائما بين المستخدمين فى المشروع الواحد ، كما يحتفظ المنظم بأكبر قدر من العائد فى صورة ريع وفائدة وخلافه ، وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

الانصبة النسبية للأجور وعوائد حقوق التملك داخل القطاع الصناعى

السنة / البيان	الأجور	عوائد حقوق التملك
١٩٥٢	٤١,٨	٥٨,٢
١٩٦٠/٥٩	٤٨,١	٥١,٩
١٩٦٠/٦١ ـ ١٩٦٥/٦٤	٤٥,٧	٥٤/٣
١٩٦٧/٦٨ ـ ١٩٧٠/٦٩	٤٧,٠	٥٣,٠

المصدر : احمد السمان : المرجع السابق ، ص ١٩٢

ومن البيان نجد أن المنظم كان يحصل على أكثر من ٥٠٪ من عائد المشروع الصناعى ، حتى فى حالة ارتفاع حصة الأجور ، بسبب ازدياد العمالة ، وارتفاع الأجور ، وتخصيص جزء من الأرباح للمستخدمين .

وبذلك ساعدت التنمية الصناعية على زيادة أعداد الطبقة العاملة المصرية ، بعد أن توافرت فرص عمل كثيرة ، لاعداد هائلة من العمالة التى كانت معطلة ، وخصوصا بعد أن منع نظام ثورة يوليو ، الجمع بين وظيفتين ، والوقت الاضافى فى الوقت الذى قلل فيه من ساعات العمل ، دونما تأثير على الأجور التى ارتفعت . وإذا كانت محاولات تحسين ظروف ودخول العمال قد تعثرت فى الامتداد ـ على الأقل ـ إلى عمال القطاع الخاص ، فانها جنبتهم ـ على الأقل ـ قدرا من صور الاستغلال التى تعرضوا لها ، فى الفترات السابقة على الثورة ، بعد أن

حرص القطاع الخاص ، على أن يقدم لعماله جزءا من الميزات التى أصبح يتمتع بها عمال القطاع العام ، باعتبارهم أول من كان يتمتع بالتشريعات العمالية .

وفى الوقت الذى حرص فيه النظام على تحسين دخول الفئات المطحونة اجتماعيا ، اتجه لخفض نفقات المعيشة ، من خلال الاحتفاظ للسلع الضرورية ، بأسعار منخفضة تتناسب مع مستويات الدخول .

ولأن خفض نفقات المعيشة كان من الأمور الواردة بأذهان الضباط الاحرار منذ البداية ، فقد عارض معظمهم دون جدوى رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع الضرورية ـ كالدخان والسجاير ـ لما سيترتب على ذلك من زيادة فى أسعارها بالسوق ، كذلك عارضوا خفض وزن رغيف الخبز[١٤٨] . كما إنهم رفضوا طلب زراع القصب بزيادة أسعاره ، لما سيترتب على هذه الزيادة من ارتفاع فى أسعار السكر ، وبالتالى نقل أعباء الزراع فى الريف إلى المستهلكين فى المدن[١٤٩] .

وإلى جانب تصدى الضباط الاحرار لأى زيادة غير مباشرة فى قيمة السلع فقد حرصوا كذلك على توفير السلع الغذائية الضرورية للمستهلك بأسعار مخفضة ومدعمة ، لأنها تمثل ٦٠٪ من اجمالى الانفاق الاستهلاكى[١٥٠] .

لهذا عمل النظام منذ بداية ممارسته للسلطة على زيادة المساحة الزراعية ، بجعلها لا تقل عن ثلث المسلحة الزراعية فى الوقت الذى أجبر فيه المزارعون على تسليم حصة من حاصلاتهم اجباريا ، بأسعار تقل عن مستوى السوق ، حتى تسلم للمطاحن بأسعار يترتب عليها تقديم رغيف الخبز للمواطن مدعوما . كذلك اتجه النظام إلى تسعير بعض السلع الضرورية ـ كالخبز ، واللحوم والمكيفات والخضروات ، وغيرها من المنتجات الصناعية كالغزل والنسيج ـ والقيام بتوزيع بعضها الآخر ـ كالسكر والزيوت النباتية ، والكيروسين ، على المستهلكين بأسعار مدعومة ، وبموجب بطاقات تموين . وحتى لا يجد الوسطاء فرصة لاستغلال المستهلكين ، أقام النظام جمعيات تعاونية استهلاكية ، تتولى بيع السلع الضرورية بالأسعار المخفضة التى تحددها الحكومة[١٥١] .

ولاشباع احتياجات المستهلكين من هذه السلع ، زادت الحكومة من اعتمادات خفض تكاليف المعيشة من ٦ ملايين من الجنيهات فى الخمسينيات إلى ٥٠ مليونا فى النصف الأول من الستينات[١٥٢] . وفى النصف الثانى من الستينات تضاعفت هذه الاعتمادات ـ باستثناء سنة ١٩٦٧/ ١٩٦٨ حيث بلغت ٧٩ مليون جنيه ، لآثار حرب ١٩٦٧ ـ حتى إنها بلغت ١٢٢ مليون جنيه فى ١٩٦٥/ ١٩٦٦ ، ثم ١١٣ مليون جنيه فى ١٩٦٨/ ١٩٦٩ و ١٠٤ مليون جنيه فى ١٩٦٩/ ١٩٧٠[١٥٣] . وتعزى الزيادة الهائلة فى اعتمادات خفض نفقات المعيشة فى النصف الثانى من الستينات ، إلى الارتفاع الملحوظ فى الأسعار ، وخصوصا أسعار التجزئة ، وبالتالى نفقات المعيشة ، والتى يوضحها البيان التالى :

الأرقام القياسية لأسعار التجزئة للمواد الغذائية
(بما فيها الوقود والصابون) وكذلك نفقات المعيشة
(سنة الأساس ١٩٥٩ / ١٩٦٠ = ١٠٠)

السـنة	أسعار التجزئة للمواد الغذائية	نفقات المعيشة
١٩٦٣/١٩٦٤	١٠٥,٩	٩٩,٧
١٩٦٥/١٩٦٦	١٤٥,٧	١٢٣,١
١٩٦٦/١٩٦٧	١٥٢,٧	١٢٨,٩
١٩٦٧/١٩٦٨	١٤٧,٧	١٢٧,٧
١٩٦٨/١٩٦٩	١٤٧,٧	١٢٧,٥
١٩٦٩/١٩٧٠	١٥٧,٨	١٣٣,٣

المصدر : محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، صقر احمد صقر : الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر ، فى استراتيجية التنمية فى مصر ، ص ٣٢١

يتضح من البيان أن النصف الثانى من الستينات شهد زيادة هائلة فى أسعار التجزئة ، عنها فى النصف الأول من الستينات والتى ترتب عليها بالقطع ، ارتفاع فى نفقات المعيشة ، حيث ارتفعت أسعار التجزئة بأكثر من ٥٠٪ فى سنة ١٩٧٠ عنها فى سنة الأساس ، فى حين ارتفعت نفقات المعيشة بنسبة ٣٣٪ ، وترجع الزيادة فى الأسعار ونفقات المعيشة ، إلى الضائقة المالية التى كانت تمر بها البلاد وإلى حالة التضخم الحادة التى ازدادت حدة بارتفاع الأسعار العالمية(١٥٤) .

وإذا كانت سياسات خفض نفقات المعيشة قد نجحت فى تخفيف المعاناة عن الفئات المطحونة ، فان استفادة مجتمع المدينة ، كانت أكثر من مجتمع الريف ، وذلك لأن نظام توزيع السلع المعانة أهمل سكان الريف أهمالا كبيرا ، كما أن رقابة الحكومة على الأسعار ، لم تمتد إلى الريف ، هذا فى الوقت الذى تحكم فيه كبار الملاك فى تحديد أسعار الحاصلات الغذائية ، والتى أجبر صغار الملاك على قبولها ، طالما عجزت مساحاتهم عن الوفاء باحتياجاتهم من المواد الغذائية(١٥٥) .

ولم يتوقف أهتمام نظام ثورة يوليو بالعمال على تخفيف ضغوط العمل والحياة بالنسبة لهم ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، عندما قرر اعادة النظر فى نظم التأمين الاجتماعى القائمة ، والتى كانت لا تمتد إلى كل شرائح الطبقة العاملة المصرية ، فقد كانت الشرائح الغنية بالمجتمع تقوم بالتأمين على نفسها لدى شركات التأمين الأجنبية ، وتتوقف الاستفادة من تعويضات اصابة العمل والعجز ، والمرض على عمال الشركات الكبيرة التى أجبرتها الحكومة على توفيرها لمستخدميها(١٥٦) . لذلك عملت التشريعات الاجتماعية الجديدة على امتداد التأمين ضد اصابات العمل والمرض والعجز والبطالة والشيخوخة وكذلك الوفاة ، إلى الشرائح المختلفة للطبقة العاملة المصرية .

وتم وضع اللبنة الأولى فى بناء هرم التأمينات الاجتماعية للعمال فى سنة ١٩٥٥ بموجب القانون رقم ٤١٩ ، الذى الزم أصحاب أعمال الشركات التى تستخدم أكثر من خمسين عاملا ، بتمويل صندوق للتأمين على العاملين ، فى حالة العجز الكامل قبل بلوغ سن المعاش ، أو الوفاة قبل بلوغ ٦٥ سنة ، كذلك قرر انشاء صندوق للادخار يموله العمال وأصحاب الأعمال ، لدفع مكافأة نهاية الخدمة ، وبعد أربع سنوات تقرر بموجب القانون رقم ١٩٥٩/٩٢ ـ جمع التأمين على حوادث العمل وأمراض المهنة فى صندوق واحد ، واعطاء العامل الحق فى الحصول على معاش اختيارى فى حالة الشيخوخة ، وآخر اجبارى فى حالة الوفاة والعجز ، وكذا اصابة العمل التى يترتب عليها عجز كلى أو جزئى بنسبة ٣٥٪ ، كما قرر أن تتولى مؤسسة التأمينات الاجتماعية التى يلزم أصحاب الأعمال بالاشتراك فيها ، تقديم هذه الخدمات الاجتماعية ، للعمال الذين لم تشترك عنهم شركاتهم لديها[١٥٧] .

وحتى يتسنى للنظام تأمين جزء من الأموال اللازمة لتمويل الخطة الخمسية الأولى ، وتحقيق فوائد مؤجلة للعمال إلى سن المعاش ، تقرر فى سنة ١٩٦١ أن يكون التأمين الاجتماعى اجباريا ، من خلال صندوق كبير للمعاشات تديره الدولة ويموله أصحاب الأعمال ، الذين ارتفعت حصتهم من الأجر من ٧٪ إلى ١٧٪[١٥٨] .

وفى سنة ١٩٦٤ صدر قانون آخر للتأمين الاجتماعى ، أكد على ما جاء بالقوانين السابقة من حقوق للعمال ، وقرر زيادة الاعانة المالية للعامل المصاب حتى تعادل المرتب ، وصرف معاش كامل للورثة فى حالة الوفاة ، هذا علاوة على ادخال نظام التأمين الصحى ، وتأمين البطالة لأول مرة[١٥٩] .

وهكذا حصل العمال فى أقل من عشر سنوات ، على مكاسب ، فاقت بكثير ما حققوه فى نصف قرن ، بصراعهم مع أصحاب رأس المال ، بعد أن اتقنوا اساليب العمل الجماعى ، وقد وفرت لهم هذه المكاسب الحماية فى حالات المرض ، والعجز ، والبطالة ، والشيخوخة ، كما وفرت لابنائهم ما يؤمن لهم مستقبلهم بعد أن تقرر معاش كامل لهم .

وكما وفر نظام ثورة يوليو للعمال الصناعيين نوعا من التأمين الاجتماعى فقد أهتم كذلك بتوفير بعض الخدمات الاجتماعية ، لاستكمال تطويق الثالوث الخطير ـ الفقر ، والجهل والمرض ـ الذى أجهد المجتمع ولعب دوراً فى تخلفه فأنشأ المجلس الأعلى للخدمات ، ليتولى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية للمصريين ، وذلك من خلال الوحدات المجمعة* التى تضاعفت اعتمادات انشائها وضمت كل منها مدرسة ومجموعة صحية متكاملة[١٦٠] .

وبعد الغاء مجلس الخدمات تولت الوزارات المختصة الاشراف على تقديم الخدمات الاجتماعية للجمهور والتى ازدادت ، بازدياد نصيبها من الدخل القومى ، من ٨,١٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ١٢,٥٪ فى منتصف الستينات[١٦١] .

ولما كانت نسبة الأمية قد بلغت قبل الثورة « سنة ١٩٤٥ » حوالى ٧٧٪ فيمن كانوا فوق سن الخمس سنوات من المصريين ـ بنسبة ٦٧٪ من الرجال و٨٧٪ من النساء ـ[١٦٢] فقد أولى

(*) فى سنة ١٩٤٧ شرع فى تنفيذ برنامج لاقامة المراكز المجمعة فى الريف ، ليتولى تقديم الخدمات الطبية والوعى الصحى ، والتعليم ، وكذلك الارشاد الزراعى باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ٣٥٩

نظام ثورة يوليو قضية التعليم أهتماما لا بأس به ، تجلى فى زيادة اعتمادات التعليم من ٢٩ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ (حوالى ١٣٪ من الميزانية العامة) إلى ٥٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٦١ (حوالى ١٦,٥٪ من الميزانية العامة) ثم ١٥٠ مليون جنيه مصرى فى أوائل السبعينات[١٦٣] .

وقد ترتب على هذه الزيادة ، ارتفاع عدد الجامعات إلى أربع بعد أن انشئت جامعة أسيوط فى سنة ١٩٥٧ ـ بالاضافة إلى جامعات القاهرة ١٩٢٧ ، والاسكندرية ١٩٤٢ ، وعين شمس ١٩٥٠ ـ وازدياد عدد المدارس الثانوية والاعدادية فضلا عن الابتدائية للبنين والبنات ، والتى تقرر جعل التعليم بها الزاميا ومجانيا ، حتى يتسنى الارتفاع بنسبة الاستيعاب لكل ابناء المجتمع فوق سن الخمس سنوات من ٤٥٪ فى سنة ١٩٥٢ إلى ١٠٠٪ فى سنة ١٩٧٠ . وقد تحقق تقدم ملحوظ فى هذا الاتجاه فى الستينات ، عندما ارتفع استيعاب المدارس الابتدائية للأطفال فى سن ست سنوات من ٦٥٪ فى سنة ١٩٦٠ من جملة الأطفال المصريين إلى ٧٥٪ فى أواسط الستينات[١٦٤] .

وعلى الرغم من التطور الذى طرأ على التعليم ، الا أن انجازاته جاءت دون المستوى المتوقع ، لأن التركيز على التعليم الابتدائى ، لم يحد من ارتفاع نسبة الأمية وخصوصا بالريف ، وبين السيدات بالدرجة الأولى[١٦٥] ، كما أن السياسة التعليمية لم تترك بصماتها الواضحة على قدرة المجتمع الانتاجية ، وهذا ما جعل قضية التعليم ومحو الأمية ، فى حاجة إلى مزيد من الانفاق والوعى .

ولم يقل أهتمام نظام ثورة يوليو بالحالة الصحية ، عن أهتمامه بالحالة التعليمية ، خصوصا وإنها كانت قد بلغت حداً من السوء قبل الثورة ، جعل العديد من الأوبئة والأمراض المتوطنة ، تشل قدرة اعداد كبيرة على العمل ، وتودى بحياة جموع غفيرة فامراض سوء التغذية ـ كالسل ـ كانت تذهب بحياة ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ مواطن سنويا ، فى حين أن الامراض المتوطنة الأخرى ، كالبلهارسيا والانكلوستوما ، والملاريا ، والبلاجرا ، فضلا عن الرمد ـ الذى تسبب فى ارتفاع نسبة المكفوفين بمصر عنها فى أى قطر آخر ـ قد اهدرت طاقات بشرية ضخمة ، خصوصا بالريف ، لتوافر العوامل المساعدة على انتشارها ومنها شيوع الرى الدائم ، وسوء الصرف ، وشرب المياه الملوثة والاستحمام بها ، وكذلك سوء حالة المسكن الريفى[١٦٦] .

وللحد من انتشار هذه الامراض ، وغيرها من أمراض الاطفال والأوبئة الوافدة ، رفع النظام اعتمادات الرعاية الصحية من ٨ ملايين من الجنيهات فى سنة ١٩٥٢ إلى ٧٦ مليون جنيه فى أوائل السبعينات[١٦٧] . مما ساعد على انشاء بعض معامل الابحاث ، ومصحات الامراض المعدية ـ كالامراض الصدرية ـ وكذلك زيادة اعداد المستشفيات والوحدات الصحية الريفية ، التى ركزت نشاطها على محاربة البلهارسيا[١٦٨] .

كذلك ارتفع عدد الأسرة بالوحدات الصحية والمستشفيات الحكومية ، حتى بلغت فى سنة ١٩٦٠ حوالى ٣٢ ألف سرير بمعدل سرير لكل ٨٠٠ مواطن . ولما كان هذا العدد من الضعف ، بم لايساعد على استيعاب الزيادة فى عدد المرضى ، لذا ذهبت الخطة الخمسية الى زيادة عدد الأسرة بـ ٦٠,٠٠٠ سرير[١٦٩] . ولكنها كانت مسرفة فيما ذهبت اليه من توقعات وآمال فى هذا الشأن ، بدليل أنه حتى منتصف السبعينات لم تتجاوز عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية حوالى ٧٢ الف سرير[١٧٠] .

وإذا كان عدد الأسرَّة ، قد جاء قليلا بالنسبة لعدد المرضى ، فقد نشطت الثورة ، لاحداث

توازن بين عدد المرضى ، والاطباء بالمستشفيات والوحدات الصحية ، وخصوصا بالريف الذى كان الاطباء يهربون من العمل به ، وذلك بزيادة اعداد طلاب مدارس الطب من ٦,٣١١ فى سنة ١٩٥١ إلى ٩,٤٦٧ فى سنة ١٩٦٠ ثم ١٠,٠٠٠ فى منتصف الستينات ، والزام خريجيها بالعمل فى الوحدات الريفية لمدة عامين بعد التخرج ، وقد ساعدت هذه السياسة على زيادة اعداد الاطباء حتى وصلوا ١٠,٠٠٠ طبيب فى اوائل الستينات بمعدل طبيب لكل ٢,٧٠٠ فرد ، بعد أن كان الطبيب الواحد يقوم بعلاج ٤,٠٠٠ مواطن فى أوائل الخمسينيات[١٧١] .

وكما أهتم نظام ثورة يوليو بوسائل علاج الامراض فقد أهتم كذلك بأساليب الوقاية منها ، وذلك من خلال الفحص الطبى للأطفال ـ بالمدارس أو خارجها ـ ولامهاتهم ، والتوسع فى الارشاد الصحى بالريف ، وكذلك التوسع فى التطعيم ضد الاوبئة والامراض باستخدام العقاقير الحديثة واللقاحات والامصال ، التى ساعدت على مكافحة أمراض الرمد والملاريا ، والجدرى ، والسل ، والامراض المعوية ، أماالبلهارسيا ، فرغم زيادة طرق مكافحتها ، الا أن الحد من تأثيرها كان بطيئا[١٧٢] .

وللتقليل من فرص انتشار الاوبئة ، وتحسين الصحة العامة ، أهتم نظام ثورة يوليو بتوفير مياه الشرب النقية لأكبر عدد من المصريين ، وقد نجح فى ذلك ، بزيادة عدد المستفيدين بها فى الريف والمدينة على حد سواء ، فبينما كان لا يستفيد منها فى سنة ١٩٥٢ سوى ٥ مليون فى المدينة ومليونين فى الريف ، وصل عدد المستفيدين بها على التوالى ٩ مليون و ٥٣ مليون فى سنة ١٩٥٧ ، وقد خصصت الخطة الخمسية الأولى مبلغ ١٧ مليون جنيه مصرى من جملة استثماراتها لتوصيل المياه إلى ١١ مليونا من سكان المدينة ، و١٧ مليونا من سكان الريف ، بما يساعد على تأمين وصول المياه النقية لجميع سكان القطر قبل سنة ١٩٧٠[١٧٣] .

ومع ذلك ظلت قرى كثيرة وأجزاء من المدن ، محرومة من المياه النقية ، بدليل أنه حتى وقت قريب لم يكن قد استفاد منها سوى ٩٤٪ من سكان المدن ، و ٥٦٪ من سكان الريف ، رغم الأهتمام بتوسيع شبكتها ، ابان الستينات ، وخصوصا فى سنوات الخطة الخمسية الأولى[١٧٤] .

وإلى جانب حرص نظام ثورة يوليو على امداد المجتمع بمياه الشرب النقية فقد حرص كذلك على توفير المسكن المناسب لأصحاب الدخول المحدودة ، ولذلك اتجه لانشاء الوحدات السكنية اللازمة ، لمواجهة احتياجات استصلاح الأراضى ، والزيادة السكانية ، ففى مناطق الاصلاح الزراعى ، وبعد نجاح تجربة انشاص ، قام بانشاء عدد من الوحدات بتكاليف تراوحت بين ٣٠٠ و ٤٠٠ جنيه مصرى للوحدة كما قام باجراء تجارب لانتاج مواد البناء الرخيصة والمناسبة لاستخدامات الفلاحين[١٧٥] .

ومع بداية الستينات ادركت الحكومة صعوبة تحملها وحدها عبء تنفيذ انشاء الوحدات السكنية اللازمة ، ولهذا اقدمت على انشاء الوحدات السكنية متوسطة التكاليف من خلال التعاون بين الوزارات المختلفة ومجالس البلديات ، والجميعات التعاونية للاسكان ، وشركات البناء[١٧٦] .

وقد نجحت سياسة الحكومة فى بناء حوالى سبعين ألف وحدة سكنية فى الفترةمن ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ ، وإذا كانت هذه الحصة قد هبطت فى الستينات إلى ثلاثين ألفا ، فالسبب فى ذلك يرجع إلى انخفاض اعتمادات الاسكان إلى ٨,٥٪ من جملة الاستثمارات[١٧٧] ، بعد أن توسعت الحكومة فى اشرافها على ايجارات المساكن بشكل قلل من غبن المستثمرين والملاك للمستأجرين . فبعد أن خفضت الحكومة ايجارات المساكن بنسبة ٢٠٪ فى سنتى ١٩٥٨ و ١٩٦١ قررت فى سنة

١٩٦٢ تحديد الايجارات ـ بواسطة لجان حكومية على أساس ٥٪ من ثمن الأرض وتكاليف البناء مع اضافة ٣٪ للصيانة[١٧٨] . وقد أدت تلك الاجراءات إلى احتفاظ ايجارات المساكن بمستوى يتماشى مع مستويات المعيشة لمعظم أصحاب الدخول المحدودة .

***

وهكذا طرأ تغير نسبى على القطاعات المختلفة للمجتمع المصرى ، ابان الحقبة الناصرية ، ومنذ أن أقدم الضباط الاحرار ، على ضرب الأساس الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للنظام الملكى ، وإسراعهم فى اصدار قانون الاصلاح الزراعى ، واجراء تنمية اقتصادية ، استهدفت اقامة نوع من العدالة الاجتماعية ، والحد من الاعتماد على الخارج .

ولما كانت عملية التنمية السريعة ، فى حاجة إلى رؤوس أموال هائلة ، فقد أهتم النظام منذ البداية بالاشراف على تجميع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ، وتبديد المخاوف والشكوك التى انتابت رجال الأعمال والمستثمرين منذ قيام الثورة . لكن سياسات تجميع رأس المال لم تحقق ما كان مرجوا منها ، لعزوف الرأسمالية العالمية ، عن المشاركة فى تنمية مصر ، حتى تظل تبعيتها للسوق العالمية قائمة ، ولهذا سحبت دعمها لمشروع السد العالى ، وعندما أقدم النظام على تأميم القناة ردا على ذلك ، لم تتوان عن التدخل عسكريا فى مصر ، مما دفع النظام إلى تصفية مراكزها فى مصر ، منذ منتصف الخمسينات .

أما رأس المال المحلى ، فلم يكن حظ الاستفادة به كبيرا فى عملية التنمية ، ومع ذلك تأخرت مواجهته إلى أوائل الستينات ، عندما تأكد للنظام أن تقاعسه عن المشاركة فى عملية التنمية ، لن يعرقلها فحسب ، بل سيرفع من تكاليف الخطة الخمسية للتنمية الشاملة ، ولهذا تلاحقت قوانين التأميمات ، لاستكمال بناء قطاع عام قوى ، وقادر على قيادة التنمية .

ورغم المشاكل التى واجهت محاولات تجميع رؤوس الأموال ، الا أن النظام لم يتخل عن الاستمرار فى عملية التنمية حتى يحسم خلافاته مع المستثمرين ، ورجال الأعمال بل حرص على الاستمرار فيها ، بالامكانيات ، التى اتيحت له ، سواء من الداخل أو الخارج ، مع زيادة الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية ذات الشروط الميسرة .

وقد اهتم النظام بزيادة الانتاج الزراعى ، أفقيا ورأسيا ، فى محاولة لسد الفجوة الغذائية ، وقد نجحت السياسية الزراعية فى زيادة انتاجية الفدان ، رغم ما أشيع عن ارتفاعها قبل الثورة ، بما لايترك مجالا لزيادتها ، بما يفوق الزيادة فى المعروضات كذلك زادت المساحات المستصلحة . غير أن انجازات السياسة الزراعية عجزت عن سد الفجوة الغذائية لتفوق الزيادة السكانية ، على الزيادة فى الانتاجية ، والمساحات المستصلحة ، ولاهدار مساحات ضخمة من أجود الأراضى الزراعية فى الاستهلاك الحضرى .

أما قطاع الصناعة ، فقد أولى أهتماما فاق غيره من القطاعات الاقتصادية ، وتجلى ذلك فى زيادة حجم استثماراته ، وتقدمه عن ذى قبل ، وارتفاع استيعابه من العمالة القومية وكذلك نسبته إلى جملة الدخل القومى . لكن فى النهاية لابد من الاعتراف ، بأن التقدم الصناعى لم يصل إلى درجة ، قلت معها فرص الاعتماد على الخارج فظلت السوق المصرية ، تعتمد على الخارج ليس فقط فى توفير احتياجاتها من السلع الصناعية الوسيطة والرأسمالية ، بل وكذلك السلع الاستهلاكية ، على الرغم من تحيز استراتيجية التصنيع للصناعات الاستهلاكية .

وقد تأثرت القوى الاجتماعية ، بما طرأ على البنية الاقتصادية من تغير ، فتحقق قدر من

العدالة الاجتماعية نتيجة اعادة توزيع الثروة ، وارتفاع الدخول ، وأن كان هذا الارتفاع لم يجار الارتفاع فى نفقات المعيشة ، بشكل ابقى دخول شرائح اجتماعية ، دون خط الفقر ، وخصوصا بالريف .

هذا فى الوقت الذى أهتم فيه نظام ثورة يوليو بتوفير الرعاية الصحية ، ومقاومة الأمراض المتوطنة علاجا ووقاية ، وكذلك نشر التعليم ، وخصوصا الابتدائى ، الذى جعل الزاميا ومجانيا ، لمحو الأمية ، وخصوصا فى الريف .

وقد ساعدت السياسة التعليمية على خفض نسبة الأمية ، وزيادة أعداد الخريجين الذين تكدست بهم أروقة القطاع العام والمصالح الحكومية نتيجة سياسة التعيين ، كما قللت الانجازات الصحية من فرص اجهاز الأمراض المتوطنة عل أعداد هائلة من الطاقة البشرية ، وبخاصة الريفية منها .

* * *

المراجع الهوامش :

(١) محمد دويدار . الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٨ ، ص ٢٦٤ ، فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، جـ ١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٣ ص ١٦٩

(٢) شريف حسن قاسم . دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٧ .

(٣) لمزيد من التفاصيل فتحى عبد الفتاح · الناصرية وتجربة الثورة من اعلى « من المسالة الزراعية » دار الفكر ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ١٦ ، ١٨ ، ٤٢ ، محمود عبد الفضيل : التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٢ ، حسين خلاف · التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الطبعة الأولى ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١١٣ .

(٤) شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٥) عاصم الدسوقى . نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٣٥ ، ٥٦ ، أحمد الشربينى التكوين الاجتماعى للتجار فى مصر ١٨٤٠ ـ ١٩٣٧ ، المؤرخ المصرى ، العدد الثالث ، يناير ١٩٨٩ ، ص ص ٣٢٠ ـ ٣٤٣ .

(٦) رءوف عباس . الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ـ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ص ١٣٥ ، ١٦٨ ـ ١٧١ ، ١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٧) محمود عبد الفضيل . المرجع السابق ، ص ص ١٣ ، ١٥ .

(٨) احمد حمروش . قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ٢ ، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ٨٣ ـ ٨٤ .

(٩) لمزيد من التفاصيل محمد دويدار المرجع السابق . ص ٣٢٣ ، عبد العظيم رمضان دراسات فى تاريخ مصر المعاصرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ص ١٩١ ـ ١٩٦ ، سيد مرعى الاصلاح الزراعى فى مصر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٢٤ .

(١٠) أحمد حمروش المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(١١) - Rachid, A.R.H. : The Emergence & Development of Public enterprise in the U.A.R., L'Egypte contemparaine, Avril,1970,p. 101.

(١٢) لمزيد من التفاصيل . - Ibid, p. 102, Mabro, R.The Egyptian Economy 1952-1972, Oxford 1974, p. 137, Issaw, Charles: Egypt in Revolution, an Economic Analysis, Great Britain, 1963, p. 53 . شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣

(١٣) - Issawi, Charles: op. cit., p. 52. .

(١٤) سيد مرعى : أوراق سياسية ، جـ ١ ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٢٢ ، احمد حمروش ، المرجع السابق ، ص ص ٨٥ ـ ٨٦ ، عبد الجليل العمرى ذكريات اقتصادية وإصلاح المسار الاقتصادى ، جـ ١ الطبعة الأولى دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(١٥) سيد مرعى . أوراق سياسية ، جـ ١ ص ٢٢٣ ، فتحى عبد الفتاح الناصرية وتجربة الثورة ، ص ٥٥ ، يذهب البعض إلى ان الشيوعيين المصريين رغم أنهم كانوا من اشد المتحمسين للمشروع إلا أنهم عارضوه بعد أن ادركوا تحمس امريكا له . خصوصاً بعد ان ازعجتها انتفاضات الفلاحين ، احمد حمروش المرجع السابق ، ص ٨٤ ، Rachid A.R.H : op.cit.pp.102-103.

(١٦) كانت ملاحظات الوفد على المشروع تذهب إلى تفضيله الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية ، لمزيد من التفاصيل : احمد حمروش : المرجع السابق ، ص ص ٨٩ ـ ٩٠ ، سيد مرعى . أوراق سياسية ، جـ ١ ، ص ٢٠٧ .

(١٧) سيد مرعى : أوراق سياسية ، جـ ٢ ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٢٩٠ .

(١٨) نفس المصدر جـ ١ ص ص ٢٤١ ، ٢٤٩ ، ونفس المؤلف الاصلاح الزراعى ص ص ٥٤ ـ ٥٥ ، ٢٤٤ ، احمد زايد البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٤١٢ .

(١٩) El-Dessouki, Assem: Land Tenure policy in Egypt,1952-1969, and its effects on the Reformation of The Peasantry, in, the Land Tenure and Social Transformation in the Middle East, American University, Bairut, 1984.p.444.

فتحى عبد الفتاح الناصرية وتجربة الثورة ، ص ص ١١ ، ١١٨ ، احمد حمروش المرجع السابق ، ص ص ٨٧ ـ ٨٨ .

(٢٠) سيد مرعى أوراق سياسية جـ ١ ، ص ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

(٢١) نفس المصدر ، ص ٢٤٥

(٢٢) فتحى عبد الفتاح الناصرية ، ص ص ٥٤ ، ١٣٤ محمود عبد الفضيل المرجع السابق ص ٤٥ .

(٢٣) سيد مرعى الاصلاح الزراعى ، ص ٣٢١ .

(٢٤) نفس المرجع ، ص ص ٩٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(٢٥) نفس المرجع ، ص ص ٦٣ ، ٢٣١ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ .

(٢٦) Rachid, A.R H.: op cit , p. 103 ، على الجريتلى التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤٩ .

(٢٧) باتريل أوبريان · ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية . ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ١٤٩ ، ٢٣٩ ، شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ٣١١ .

(٢٨) على الجريتلى خمسة وعشرون عاماً دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ص ٥٩ ، ١٨٤ ، باتريك أوبريان . المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٢٩) على الجريتلى · خمسة وعشرون عاما ص ص ٦٤ ، ١٣١ ، شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ٣١٦ ، شارل عيسوى التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ترجمة سعد رحمى ، ط ١ ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٣٥٧ ، وقد هبط متوسط الادخار فى جملة الاستثمارات من ٩١٪ فى الفترة سنة ١٩٥٢/ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٧٦,٤٪ فى ١٩٦٠/ ٦١ ـ ٦٧/ ١٩٦٨ ، هذا رغم ارتفاع مقدار الادخارات من ١٤١,٤ مليون جنيه مصرى إلى ٢٥٨,٢ مليون على التوالى Radwan, Samir. Capital Formation on Egyptian Industry & Agriculture 1882-1967, Londnk, 1974,p. 209

(٣٠) على الجريتلى وعبد الجليل العمرى · تقرير عن المشاكل الاقتصادية الكبرى فى مصر ، تم إعداده فى ديسمبر ١٩٨١ ، ونشر كجزء ثان فى عبد الجليل العمرى المصدر السابق ص ٧٣ .

(٣١) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ص ٩٤ ، ١٣٤ .

(٣٢) شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ص ٢٤٨ ، ٢٦٩ ، محمد أنيس والسيد رجب حراز ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٣٨ ، حسين خلاف . المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، Issawi, Charles: op.cit., p. 53.

(٣٣) باتريك أوبريان . المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٣٤) شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(٣٥) كان فى مقدمة هذه التشريعات قانون الاصلاح الزراعى ، وتنظيم الاستثمارى لعقارى وخفض الأرباح الموزعة للشركات فى سنة ١٩٥٩ عنها فى سنة١٩٥٨ بنسبة ١٠٪ وإجبار الشركات على استثمار جزء من صافى أرباحها فى سندات الدولة ثم تقرير خفض فوائد تعويضات الملاك وزيادة مدة استهلاكها ، وكذلك صدور قوانين التمصير والتامينات . لمزيد من التفاصيل عبد الجليل العمرى . ذكريات ، ص ص ٢٩ ـ ٣٠ ، باتريك أوبريان . المرجع السابق ، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٦ ، ١٥٠ ، ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ـ ٢٩١ ، محمد أنيس والسيد رجب حراز : المرجع السابق ، ص ص ٢١٧ ـ ٢١٨ ، شريف حسن قاسم ، المرجع السابق ص ٢٧٠ ، على الجريتلى خمسة وعشرون عاما ، ص ص ٧٧ ـ ٧٨ .

(٣٦) فقد أجبرت الدولة الشركات على الرجوع إلى وزارة الصناعة للحصول على ترخيص لانشاء

المصانع أو إجراء توسعات أو حتى تعديلات على المنتج ، كما احتكرت توحيد القروض ـ بموجب قانون المصارف ١٩٥٧ ، التى تقدمها المؤسسات المالية للقطاع الخاص . باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ١٢١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ـ ٢٦٦ ، ٢٨٥ .

(٣٧) عبد الجليل العمرى ، ذكريات ، ص ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٣٨) Rachid, A.R.H.: op.cit. p.116.

(٣٩) شريف حسن قاسم المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٤٠) Rachid, A.R.H.: op.cit., p. 110.

(٤١) شريف حسن قاسم المرجع السابق ص ٢٧٥ .

(٤٢) نفس المرجع ، ص ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(٤٣) نفس المرجع ، ص ٢٩٠ ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٤٤) شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤٥) حتمت قوانين التمصير ـ رقم ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ لسنة ١٩٥٧ ـ على البنوك والشركات والوكالات الأجنبية ، التحول فى غضون خمس سنوات إلى شركات مساهمة مصرية ، يمتلك أسهمها رعايا مصريين ، وتكون إداراتها مصرية . لمزيد من التفاصيل : حسين خلاف . المرجع السابق ، ص ص ٧٣٧ ، ٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، محمد أنيس ، وحراز . المرجع السابق ، ص ٤٨٨ ، على الجريتلى التاريخ الاقتصادى للثورة ص ٥٣ ، محمد حسنين هيكل : لمصر .. لا لعبد الناصر ، ط ٧ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٥ .Issawi, Charles:op.cit. p 249

(٤٦) محمد أنيس ، وحراز المرجع السابق ص ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٤٧) نفس المرجع ، ص ٢٩٥ ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ١٢٧ ، حسين خلاف المرجع السابق ص ٤٢٩ ، .Issawi, Charles: op.cit.,p. 250

(٤٨) لمزيد من التفاصيل ، محمد أنيس وحراز المرجع السابق ، ص ص ٤٩٥ ـ ٤٩٨ ، ٥٠٠ ـ ٥٠٤ ، على الجريتلى التاريخ الاقتصادى للثورة ص ص ٥٣ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، وخمسة وعشرون عاماً ، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ . Radwan, Samir: op.cit., p 207.

(٤٩) يعزى هذا لانتشار التهرب الذى جعل بعض الأسر كأسرة الفقى بكمشيش « منوفية » تمتلك حوالى ١٢٠٠ فدان حتى صدور قانون الاصلاح الثانى ، الطليعة ، عدد ٦ يونيو ١٩٦٦ ، ص ص ١١ ـ ١٢ ، على الجريتلى التاريخ الاقتصادى للثورة ص ٧ .

(٥٠) يذهب البعض إلى أنهم سيطروا على معظم المراكز التنفيذية بوزارة الزراعة ، وتحكموا فى الوظائف الادارية والسياسية بالريف ، حيث سيطروا على وظائف العمد والمشايخ كما كانت لهم الغلبة فى المجالس التعاونية ، ومجالس القرية واللجان السياسية كهيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ، هذا إلى جانب احتفاظهم بنسبة لا تقل عن ٢٣٪ من عضوية مجلس الأمة طوال الخمسينات « ٢٣,٣٪ فى مجلس ١٩٥٧ ، ٢٤,٦٪ مجلس ١٩٦٠ » ثم هبطت هذه النسبة فى الستينات ، حيث بلغت ٦٪ فى مجلس ١٩٦٨ ، بعد أن كانت ٨,٥٪ فى مجلس ١٩٦٤ ، .El-Dessouki, Assem: op.cit, p.445

(٥١) محمد أنيس وحراز المرجع السابق ، ص ص ٤٩١ ـ ٤٩٩ ، ,Issawi, Charles: op.cit., p. 160
El Dessouki, Assem: op.cit., p. 440.

(٥٢) الطليعة ، عدد مايو ١٩٦٥ ، ص ١٠٨ .

(٥٣) سيد مرعى أوراق سياسية جـ ٢ ص ٥٠٣ .

(٥٤) نفس المصدر ، ص ٥٠٢ .

(٥٥) نفس المصدر ، ص ص ٥٠٥ ، ٥١١ ، ٥٢٩ ـ ٥٣٢ .

(٥٦) El-Dessouki, Assem: op.cit , p.550

(٥٧) باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ص ١٢٨ ـ ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٤٠ .

(٥٨) نفس المرجع ، ص ١٧٤ .

(٥٩) جودة عبد الخالق . أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ ، فى الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٣٦٦ .

(٦٠) شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٦١) Rachid, A.R.H. : op.cit. p. 108.

(٦٢) شريف حسن قاسم . المرجع السابق ، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٦٧ .
(٦٣) لمزيد من التفاصيل: Rachid, A.R.H. : op.cit.pp. 107-108 ، محمد دويدار . المرجع السابق ، ص ٢٥٣ ، محمد أنيس ، حراز ، المرجع السابق ، ص ص ٢٧٢ ، ٢٨٣ .
(٦٤) Rachid, A.R.H. : op.cit., p.108.
(٦٥) شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .

(٦٦) فى ذلك الوقت كانت أمريكا من ألد أعداء نظام ثورة يوليو لسحبها تمويل مشروع السد العالى ، ومشاركتها فى الحصار الاقتصادى ، وموقفها من النزاع العربى الاسرائيلى ، ورفضها تسليح مصر ، شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٢ ـ ٢٨٤ ، ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .
(٦٧) حدث هذا عندما تصدى نظام ثورة يوليو لمحاولات امريكا التدخل فى شئونه عندئذ قطعت معوناتها فى ١٩٦٦ ، شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ٣١١ .
(٦٨) محمد فخر مكى : المرجع السابق ، ص ٣٣١ ، شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ص ٣١٧ ـ ٣١٩ ، - Radwan Samir: op.cit. p. 208.
(٦٩) سيد مرعى الاصلاح الزراعى ص ٦٠ .
(٧٠) نفس المرجع ص ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥ ، حسين خلاف : المرجع السابق ص ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .
(٧١) استهدف تنفيذ مشروع السد العالى ، الاحتفاظ لمصر بكميات من المياه لأوقات التحاريق ، وحماية البلاد من اخطار الفيضان ، وخفض مستوى المياه الجوفية بالوادى . وزيادة الرقعة الزراعية والمحصولية بتحويل مناطق حياضية فى الصعيد إلى الرى الدائم ، وضمان زراعة ٥٠٠ ألف فدان أرز سنوياً . حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ص ١٤٠ ـ ١٤٥ ، ١٥١ ـ ١٥٢ .
(٧٢) على الجريتلى : خمسة وعشرون عاماً ، ص ٢٩ ، محمد أنيس وحراز : المرجع السابق ، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٧٦ ، Radwan, Samir:op. cit., p. 139 .
(٧٣) يذهب البعض إلى أن جملة ما استصلح فى أثناء الخطة بلغ ٥٣٦,٠٠٠ فدان . لمزيد من التفاصيل حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ص ١٥٠ ، ٣٢٧ و Radwan, Samir: op.cit., p.139 .
(٧٤) سيد مرعى ، أوراق سياسية جـ ٢ ص ٣٣٦ ، عبد الجليل العمرى ، ذكريات ص ٥٣ .
(٧٥) على الجريتلى : خمسة وعشرون عاماً ، ص ٧٨ ، محمد دويدار . المرجع السابق ، ص ٤١١ ، على الجريتلى وعبد الجليل العمرى . تقرير عن المشاكل الاقتصادية ، ص ٦٤ .
(٧٦) سيد مرعى الاصلاح الزراعى ، ص ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ .
(٧٧) نفس المرجع ص ١١٤ ، محمود عودة . الفلاحون والدولة ، دراسات فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للمجتمع التقليدى ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٩ ، باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٧٣ ، Radwan, Samir: op.cit., p. 137.
(٧٨) لمزيد من التفاصيل باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ١٣١ ، حسين خلاف المرجع السابق ، ص ص ٣٧٧ ـ ٣٧٨ ، سيد مرعى الاصلاح الزراعى ، ص ص ٧٨ ـ ٧٩ ، ١١٨ ، ١٥ ، ١٩٣ ، ٣٨١ ، فتحى عبد الفتاح : الناصرية ، ص ٦٦ .
(٧٩) سيد مرعى . أوراق سياسية جـ ٢ ، ص ٣٨٢ ، محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ص ٣٣ .
(٨٠) فالمالك لنصف فدان مثلاً يجوز له فى حالة وقوع حيازته فى حوض القطن ، أن يزرع أربعة قراريط قمحاً فى ملكية الغير فى الأحواض المقرر زراعتها قمحاً نظير إعطائه أربعة قراريط من القطن ، وهكذا يكون البدل فى العام التالى ، سيد مرعى . الاصلاح الزراعى ، ص ص ١٩١ ـ ١٩٢ ، وأوراق سياسية جـ ٢ ص ص ٣٨٠ ـ ٣٨٢ .
(٨١) سيد مرعى : أوراق سياسية جـ ٢ ص ص ٣٨٢ ـ ٣٨٦ .
(٨٢) نفس المصدر ، ص ٣٨١ .
(٨٣) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ص ص ١٨٠ ، ٢٠٤ ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣

(٨٤) تضاعف عدد الجرارات ـ على سبيل المثال ـ من حوالى ٥٠٠٠ فى سنة ١٩٥٠ تركزت بالمزارع النموذجية ، وأراضى كبار الملاك ، والشركات الزراعية إلى حوالى ١٦٩٦٠ فى عام ١٩٦٥ ثم ٢٤٥٠٠ فى عام ١٩٧٠ ، تركز معظمها فى الجمعيات التعاونية ، كما ترتفع عدد آلات الرى من ١٥١٧٠ فى سنة ١٩٥٠ إلى ٣١٤٧٣ فى عام ١٩٦٩ ، لمزيد من التفاصيل أرجع إلى رشاد محمد السعدنى اعتبارات اقتصادية فى ميكنة الزراعة المصرية ، فى استراتيجية التنمية فى مصر ، الهيئة المصرية العام للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ ،

ص ص ١٦١ ـ ١٦٦ ، فتحي عبد الفتاح ، الناصرية ، ص ٧٦ ، Radwan, Samir, op.cit., p.138.

(٨٥) سيد مرعي : أوراق سياسية جـ ٢ ، ص ٣٨٦ ، باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ص ١٥٢ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ص ١٦١ ، ١٠٦ ، على الجريتلي : التاريخ الاقتصادى ، ص ٤٨ .

(٨٦) Radwan, Samir: op.cit., p. 136.

(٨٧) محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٨٨) المرجع السابق ، ص ص ٦٦ ـ ٦٧ ، حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٦٥ ، محمود عودة : المرجع السابق ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣ .

(٨٩) سيد مرعي : الاصلاح الزراعي ، ص ١٩٦ ، باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٨ ، ٢١٦ .

(٩٠) لمزيد من التفاصيل حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ١٥٨ ، على الجريتلي : خمسة وعشرون عاماً ، ص ١٨٧ ، محمود عبد الفضيل : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٩١) ظل القطن يمثل ما يتراوح بين ٧٠٪ و ٩٠٪ من جملة الصادرات في الخمسينيات ، وفي الستينيات هبطت نسبته بوضوح إلى أن وصلت إلى جملة الصادرات ٣٥٪ في سنة ١٩٧٠ بعد أن كانت ٥٠٪ في سنة ١٩٦٧ و ٤٤٪ في سنة ١٩٦٨ . اما الارز فلم تتجاوز نسبته ١٠٪ من جملة الصادرات باستثناء سنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، لمزيد من التفاصيل ارجع إلى محمد فخرى مكي . المرجع السابق ، ص ٣٤٥ ، محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ص ٤١٢ ، ٥٢٢ .

(٩٢) لمزيد من التفاصيل : محمد دويدار : المرجع السابق ص ص ٤٢٠ ـ ٤٢٣ ، باتريك أوبريان : المرجع السابق ص ص ٢٨ ، ٣٩ ، عمرو محيى الدين : تقييم استراتيجية التصنيع في مصر والبدائل المتاحة في المستقبل ، في استراتيجية التنمية في مصر ص ١٨١ ، Issawi, Charles: op. cit. p. 172.

(٩٣) من المشروعات التي درسها مشروع صناعة الحديد والصلب ومعدات السكك الحديدية ، والمعدات الكهربائية ، إطارات السيارات وصناعة البترول ، لمزيد من التفاصيل : جاد لبيب . بناء الاقتصاد المصرى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة بدون تاريخ ص ٢٢٨ ، باتريك أوبريان : المرجع السابق ، ص ١١٨ ، Issawi, Charles: op.cit., p. 53.

(٩٤) على الجريتلي : التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٦٣ ، شريف حسن قاسم : المرجع السابق ، ص ص ٢٥٠ ، ٢٦٨ ـ ٢٦٩ ، محمد أنيس حراز : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .

(٩٥) Issawi, Charles: op.cit., pp. 171-172.

(٩٦) Radwan, Samir: op.cit., pp. 204-205.

(٩٧) روبرت مابرو وسمير رضوان : الصنيع في مصر ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ٩٧ .

(٩٨) عمرو محيى الدين : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٩٩) - Radwan, Samir: op.cit., p.206.

(١٠٠) - Ibid, p. 205, Rachid, A.R.H.: op.cit., p. 116.

(١٠١) روبرت مابرو وسمير رضوان المرجع السابق ص ١٢٦ ، حسين خلاف . المرجع السابق ص ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧ ، احمد حمد الله السمان توزيع الدخل القومي في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٣٥ ـ ٣٧ .

(١٠٢) روبرت مابرو وسمير رضوان : المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(١٠٣) روبرت مابرو وسمير رضوان . المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، على الجريتلي . التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ١٠٢ .

(١٠٤) على الجريتلي التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ٩١ ، محمد دويدار ، المرجع السابق ، ص ص ٤٨٩ ـ ٤٩٢ .

(١٠٥) محمد دويدار المرجع السابق ، ص ٤٧٩ .

(١٠٦) نفس المرجع : ص ٤٨٧ .

(١٠٧) عمرو محيى الدين : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(١٠٨) نفس المرجع ص ١٨٨ .

(١٠٩) على الجريتلي : خمسة وعشرون عاماً ، ص ص ٤٠ ـ ٤١ ، نفس المؤلف . التاريخ الاقتصادى للثورة ص ٨٨ .

(١١٠) فبعد إن كانت واردات هذه السلع تمثل ٢٧,٢٪ في سنة ١٩٥٠ من جملة الواردات هبطت إلى ٢٠,١٪ في سنة ١٩٥٥ و ١٤,٥٪ في سنة ١٩٦٠ ثم ١١,٢٪ في سنة ١٩٦٥ و ٩,٥في سنة ١٩٧٠ ، عمرو محيى الدين المرجع السابق ص ١٨٧ .

(١١١) فبينما كان نصيب الصناعات الوسيطة من إجمالي القيمة المضافة الصناعية ٢٣,٨٪ في سنة ١٩٥٠ و ٢٥,٢٪ في سنة ١٩٥٢ و ٢٧,١٪ في سنة ١٩٦٠ ثم ٢٩,٢٪ في سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، ارتفع نصيب الصناعات الرأسمالية من ٢,٢٪ و ٣,٨٪ ثم ٣,٥ و ٦,٣٪ على التوالي ، عمرو محي الدين المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(١١٢) عمرو محي الدين المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(١١٣) لمزيد من التفاصيل . محمد دويدار المرجع السابق ، ص ص ٥٢٨ - ٥٢٩ ، عمرو محي الدين المرجع السابق ، ص ١٩٨ ، على الجريتلي التاريخ الاقتصادي للثورة ، ص ٩٨

(١١٤) لمزيد من التفاصيل محمد دويدار المرجع السابق ، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٥ ، محمود عبد الفضيل المرجع السابق ، ص ٢٧١ .

(١١٥) محمود عبد الفضيل المرجع السابق ، ص ١٩ . شارل عيسوى المرجع السابق ص ٢٧١

(١١٦) محمود عبد الفضيل) المرجع السابق ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ ، كريمة كريم توزيع الدخل بين الحضر والريف في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٥ . في الاقتصاد المصرى في ربع قرن ص ٨٠ .

(١١٧) ففي سنة ١٩٦٧ بلغت النسبة الموردة من محصول القمح ٢٦٪ ، والأرز ٦٠٪ وقد وصلت أسعار التوريد إلى نصف أسعار البيع العادية وهذا على الأقل بالنسبة للأرز . لمزيد من التفاصيل كريمة كريم المرجع السابق ص ص ٨٠ ، ٨٤ - ٨٥ ، ٨٧ - ٨٨ ، محمود عبد الفضيل . المرجع السابق ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ ، محمود عودة المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(١١٨) لمزيد من التفاصيل .Issawi, Charles: op.cit. p. 154 ، فتحى عبد الفتاح . القرية المصرية ص ١٢٥ ، سيد مرعى الاصلاح الزراعى ، ص ص ٢٢٥ ، ٢٣٠

(١١٩) سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ، ص ٢٣٠ .

(١٢٠) نفس المرجع ص ص ١٤٥ - ١٤٩ ، ٣٣١ - ٣٣٣

(١٢١) أحمد السمان المرجع السابق ، ص ٥٥ ، سيد مرعى الاصلاح الزراعى ، ص ٢٢٥ .

(١٢٢) - Issawi, Charles. op.cit., p 155.

(١٢٣) - El Dessouki, Assem: op.cit., p. 442

(١٢٤) حيث ضبطت هذه النسبة من ١٦٪ إلى ٨٪ على التوالي أحمد حمد الله السمان المرجع السابق ، ص ٥٥

(١٢٥) محمود عبد الفضيل المرجع السابق . ص ص ٨٠ - ٨١ .

(١٢٦) فبينما كان الزيادة السكانية بنسبة ٤٠٪ لم تتعد الزيادة في الرقعة الزراعية ٨٪ . كما أن ٤٥٪ من الأراضى الزراعية في سنة ١٩٧٠ كان يحوزها حوالى ٥٪ من عدد الملاك ، فتحى عبد الفتاح الناصرية ، ص ١٢٨

(١٢٧) سيد مرعى الاصلاح الزراعى ، ص ٣٣٤ .

(١٢٨) فيشير شارل عيسوى إلى أن الحكومة أجرت دراسة عينية في سنة ١٩٥٥ بالدقهلية وسنة ١٩٥٦ بالمنيا ومنها وجدت أن أجر العامل الزراعى كان حوالى ١٠ قروش ولمزيد من التفاصيل .Issawi, Charles. op.cit p. 155 ، أحمد حمد الله السمان المرجع السابق ، ص ص ١١١ ، ١١٢ ، ١٣٧ ، ٢٠٣ ، ٢٣٥ . رشاد محمود السعدنى المرجع السابق ، ص ١٥٤ ، Mabro,R. : op cit,p. 137 .

(١٢٩) محمود عبد الفضيل المرجع السابق ، ص ص ١٢٤ ، ١٢٦ .

(١٣٠) El-Dessouki, Assem: op cit., p 443

(١٣١) أحمد حمد الله السمان المرجع السابق ، ص ص ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ .

(١٣٢) كريمة كريم المرجع السابق ، ص ٧٣

(١٣٣) ارجع إلى ص ٤٩ .

(١٣٤) هذه الأسر كانت ممن لا يمتلكون مساحات زراعية وممن امتلكوا مساحة فدان فأقل ، وهى مساحة لا توفر لهم ٥٠٪ من دخل خط الفقر - ويقصد به مستوى الدخل الذى يقابل الاحتياجات الأساسية للفرد في ضوء الظروف المختلفة للمجتمع ، الذى قدره بعض الاقتصاديين في سنة ١٩٦٥ بـ ١٢٥ جنيها للاسرة المكونة من خمسة افراد ، على أساس أن ما يكفى للوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد ٢٥ جنيهاً ، هذا

فى الوقت الذى كان صافى دخل الفدان لا يتجاوز ٦٤ جنيهاً . لمزيد من التفاصيل . كريمة كريم المرجع السابق ، ص ٧٠ ، أحمد السمان . المرجع السابق ، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢ ، فتحى عبد الفتاح الناصرية ، ص ٩٩ .

(١٣٥) Mabro, R : op cit., p. 73.

(١٣٦) كان للقيود التى وضعت على إيجارات المساكن هدف آخر تمثل فى تقليل الأرباح من رواء الاستثمارات العقارية ، حتى يقل تدفق رأس المال نحوها ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ص ١١٨ ـ ١١٩ ، ١٧٥

(١٣٧) عمرو محى الدين المرجع السابق ، ص ص ١٨٤ ، ١٩٦ ، محمد دويدار المرجع السابق ، ص ص ٤٨٠ ، ٤٨٣

(١٣٨) Issawi, Charles op cit p. 174 ، محمد دويدار المرجع السابق ، ص ٤٧٤ ، على الجريتلى التاريخ الاقتصادى ، ص ١٠٠ ، ونفس المؤلف خمسة وعشرون عاماً ، ص ٤٣ .

(١٣٩) Issawi, Charles. op. cit.,P.193 حسن البسيونى أضواء على القوانين العمالية منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٤ ، الطليعة ، مايو ١٩٦٥ ، ص ص ٤٩ ـ ٥١

(١٤٠) روبرت مابرو وسمير رضوان المرجع السابق ، ص ص ١٨٣ ، ١٩٤ .

(١٤١) باتريك اوبريان المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

(١٤٢) – Issawi, Charles: op. cit., P. 193.

(١٤٣) حددت هذه النسبة بـ ٢٥ ٪ يوزع منها ١٠٪ نقدا على العمال حسب أجورهم ، بحد أقصى ٥٠ جنيها للفرد ، و ١٥ ٪ توجه للخدمات . حسن البسيونى المرجع السابق ، ص ٥٠ ، حسين خلاف . المرجع السابق ، ص ٤٤٨

(١٤٤) حسن البسيونى المرجع السابق ، ص ٥١ .

(١٤٥) نفس المرجع ، ص ٥١ ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ٢٥٥ ، Issawi, Charles: op.cit , p 193

(١٤٦) روبرت مابرو وسمير رضوان المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(١٤٧) أحمد حمد الله السمان المرجع السابق ، ص ٢٠٣

(١٤٨) عبد الجليل العمرى المصدر السابق ، ص ص ٢٥ ـ ٢٧

(١٤٩) سيد مرعى أوراق سياسية ، جـ ٢ ص ص ٣٩٤ ـ ٣٩٦

(١٥٠) كريمة كريم المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(١٥١) باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ص ٢٣٢ ، ٢٤٢ ، ٣٤٤ ، روبرت مابرو وسمير رضوان المرجع السابق ، ص ١٠١

(١٥٢) على الجريتلى خمسة وعشرون عاما ، ص ٦٧ .

(١٥٣) على الجريتلى وعبد الجليل العمرى تقرير عن المشاكل الاقتصادية ، ص ٥٩ ، شريف حسن قاسم المرجع السابق ، ص ٣١٢

(١٥٤) محمد دويدار المرجع السابق ، ص ٤٩٦ .

(١٥٥) كريمة كريم المرجع السابق ، ص ص ٧٦ ـ ٧٧ .

(١٥٦) باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ .

(١٥٧) حسن البسيونى المرجع السابق ، ص ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(١٥٨) روبرت مابرو وسمير رضوان المرجع السابق ، ص ١٧٧ ، باتريك أوبريان المرجع السابق ، ص ٢٥٧

(١٥٩) حسن البسيونى المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(١٦٠) جاد لبيب المرجع السابق ، ص ٢٣٦ ، شريف حسن قاسم ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ ، محمد حسنين هيكل المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(١٦١) باتريك اوبريان . المرجع السابق ، ص ٣٥٨ .

(١٦٢) Issawi, Charles: op.cit., p. 91.

(١٦٣) Ibid.pp.97-98. ، على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، ص ٦٥ .

(١٦٤) حسين خلاف . المرجع السابق ، ص ٥٦ . - Issawi, Charles: op.cit. pp. 91-92, 97.

(١٦٥) على سبيل المثال : بلغت نسبة الأمية بالمدينة فى أواخر الخمسينيات حوالى ٦٠٪ بنسبة ٤١٪ بين الرجال و ٦٩٪ بين النساء . اما فى الريف فقد ارتفعت نسبة الامية إلى ٨٤٪ ، وجاءت بنسبة ٧١٪ بين الرجال و ٩٢٪ بين النساء . Issawi, Charles: op.cit., p. 91. ، على الجريتلى : خمسة وعشرون عاماً ، ص ١١ .

(١٦٦) Issawi, Charles: opcit. 92.

(١٦٧) على الجرتلى : خمسة عشرون عاا ص ص ١٦ ، ١٠٦ .

(١٦٨) حسين خلاف : المرجع السابق ، ص ٦١ .

(١٦٩) Issawi, Charles: op.cit., p. 103.

(١٧٠) على الجريتلى · خمسة وعشرون عاما ، ص ٦٦ .

(١٧١) Issawi, Charles: op.cit., pp. 103-104.

(١٧٢) Ibid., p. 104. -

(١٧٣) جدير بالذكر ان الريف ظل محروماً من المياه النقية حتى سنة ١٩٣٦ ، فى حين كان يستفيد منها حوالى ٣,٥ مليون من سكان المدينة ، باتريك اوبريان · المرجع السابق ، ص ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ، - Issawi, Charles: op.cit., p. 104.

(١٧٤) شارل عيسوى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(١٧٥) Issawi, Charles: op.cit., p. 104. ، سيد مرعى : الاصلاح الزراعى : ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ .

(١٧٦) Issawi, Charles: op.cit., p. 104.

(١٧٧) على الجريتلى : خمسة وعشرون عاماً ، ص ١٠٨ .

(١٧٨) باتريك اوبريان : المرجع السابق ، ص ص ١١٨ ـ ١١٩ ، ١٧٥ .

الاستقلال الوطنى

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى

اتفاقية الجلاء :

احتلت بريطانيا مصر فى عام ١٨٨٢ بحجة قمع « التمرد » الذى تزعمه أحمد عرابى ضد سلطة الخديو توفيق وكان قد طلب تدخل بريطانيا لاسترداد سلطته التى قلصها الثوار . كما ادعت بريطانيا أنها بتدخلها المسلح إنما كانت تسعى إلى حماية المصالح الأوروبية وحملة الديون التى كان قد أقترضها كل من سعيد باشا والخديو اسماعيل . ورغم أن بريطانيا أكدت للجميع أن احتلالها مؤقت . إلا أن وجود جيش الاحتلال لم يغير دلالته ابقاء العلاقات الرسمية بين مصر والدولة العثمانية أو عدم المساس بالادارات الدولية التى سبق أن فرضت على البلاد بحيث كان من المتوقع ـ رغم عدم شرعية الاحتلال ـ أن تنتقل السلطة العامة من حكام البلاد إلى ممثلى بريطانيا وأن تسلك هذه الأخيرة من مصر المسلك الذى يمليه الأمر الواقع الذى فرضته على البلاد .

وبعد فترة السكون التى أعقبت الاحتلال البريطانى عادت الحركة الوطنية المصرية لتشتعل من جديد وتولى قيادتها كل من مصطفى كامل ثم محمد فريد ، وما لبث أن انفجرت من جديد فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حين نشبت ثورة ١٩١٩ التى اشتركت فيها جميع فئات المجتمع المصرى وعمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها . وبعد أن خفت حدة الثورة أصدرت بريطانيا من طرف واحد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تصريحا أعلن استقلال مصر ، ولكنه قيده بالتحفظات الأربعة المعروفة التى تركت تسويتها لمفاوضات أخرى بين المصريين والبريطانيين . وقد تعثرت هذه المفاوضات بحكم أن الانجليز قد تمسكوا بجوهر وجودهم فى مصر قانعين بإعطاء المصريين تنازلات شكلية لا تحقق لهم الاستقلال التام الذى لم يرض له المصريون بديلا . وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى سعت بريطانيا ـ التى خرجت من الحرب مهيضة الجناح ـ إلى أن تستبدل بالاحتلال المباشر شكلا آخر ، هو إدخال مصر فى دفاع إقليمى مشترك هدفه التصدى للخطر السوفييتى . ورفض الساسة المصريون مشروعات الدفاع المشترك التى لم تكن لمصر مصلحة فيها ، وفى عام ١٩٥١ ألغت مصر معاهدة ١٩٣٦ التى نصت على قيام تحالف بين مصر وبريطانيا وذلك على اعتبار أنها عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى ولتغير الظروف التى عقدت فيها ولأنها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس الموقعة فى عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم المتحدة ولتكرار اخلال بريطانيا بشروط المعاهدة بسبب تجاوز القوات البريطانية عدد القوات التى ترخص بها المعاهدة وتتجاوز المنطقة المحددة لها .

ولكن أنتونى ايدن ـ وزير خارجية بريطانيا أعلن أن بلاده تتمسك بالمعاهدة التى لم تكن قد استنفدت أجلها بعد وأخذت الدوائر البريطانية تندد بالغاء المعاهدة باعتباره قد جاء من طرف واحد لا من كلا الطرفين وفق ما نصت عليه معاهدة ١٩٣٦ . وأسرعت الحكومة البريطانية إلى حلفائها الأمريكان والفرنسيين والأتراك تطلب منهم تأييد موقفها والتوسط لحل المشكلة ، فتقدمت هى وحلفاؤها بمشروع الدول الأربع الذى نص على إنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تشترك فيها الدول الأربع على قدم المساواة ، وحينئذ توافق بريطانيا على سحب قواتها التى لا تخصص للقيادة المتحالفة وتقدم مصر فى أراضيها التسهيلات الاستراتيجية والدفاعية ، على

أن يتضمن هذا فى حالة الحرب استخدام الموانى والمطارات والمواصلات المصرية ، كما تكون مصر مقر القيادة المتحالفة وتسلم القاعدة البريطانية فى قناة السويس بصفة رسمية إلى مصر بحيث تصبح قاعدة مشتركة للدول الداخلة فى التحالف ويكون لمصر نصيب فى ادارتها فى وقتى السلم والحرب . إلا أن مصر رفضت مقترحات الدول الأربع وأعلنت حكومتها فى ٢٧ أكتوبر إنهاء تحالفها مع بريطانيا بالصورة التى تلغى السند القانونى لوضع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس . وكان رد بريطانيا هو أن المحالفة لا تزال قائمة هى والاتفاقيات الأخرى . ودون اعلان للحرب أو قطع للعلاقات الدبلوماسية أصبحت مصر وبريطانيا فى حالة حرب فعلية ، كما أصبحت منطقة قناة السويس ميدان مناوشات بين الانجليز والفدائيين المصريين مما جعل كثيرا من أعضاء البرلمان المصرى يطالبون بعقد ميثاق اعتداء مع الاتحاد السوفييتى . وبلغ التوتر أقصاه فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ حين حاولت القوات البريطانية فى الاسماعيلية أن تجرد قوة البوليس الاحتياطى المصرى من سلاحه ، فنشبت معركة غير متكافئة بين الفريقين قتل أثناءها كثير من رجال البوليس المصرى . وترتب ذلك فى اليوم التالى رد فعل عنيف فى القاهرة تحطم خلاله ودمر كثير من المحلات التجارية والفنادق كما قتل بعض أفراد الجالية البريطانية . واستغل الملك فاروق ذلك لاقالة الحكومة الوفدية التى ألغت المعاهدة وبعد ذلك أعلنت الأحكام العرفية وحظرت التجول عقب نشوب حرائق ضخمة فى العاصمة ـ ويذكر الكاتب الصحفى أحمد بهاء الدين(١) أن الملك فاروق كان يخشى أن يتركه الانجليز فيما لو جلوا عن البلاد ومن ثم عمل على إقالة كل وزارة تسعى إلى تحقيق الجلاء ، ومن هذه الوزارات آخر وزارات الوفد . وبعد ذلك شاب مصر جو من الانهيار السياسى الحاد ، خاصة وأن القضية الوطنية دخلت من جديد حلقة المفاوضات المفرغة مما أثار الرأى العام وجعل الموقف مهيئا لتغيير شامل ، فكانت ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ .

وقد سعى الضباط الأحرار الذين قادوا الثورة إلى استكمال السيادة الوطنية بإنهاء الوجود البريطانى فى البلاد خاصة وأنهم اعتبروا القوات البريطانية المعسكرة فى مصر قوات أجنبية ذات صفة عسكرية محضة . ومنذ البداية رأى قادة الثورة أن ربط المسألة المصرية بالسودان كان بمثابة الصخرة الرئيسية التى اعترضت المفاوضات المصرية ـ البريطانية فى السابق ، ومن ثم تفضيلهم فصل المسألتين كل منهما عن الأخرى برغم أن المفاوضات حولهما بدأت منذ قيام النظام الجديد ، وفى ١٢ فبراير ١٩٥٣ تم التوصل إلى اتفاقية بين مصر وبريطانيا نصت على وجوب استقلال السودان على ثلاث مراحل : اجراء انتخاب عام لبرلمان سودانى وتشكيل حكومة سودانية وأن يصدر السودان خلال ثلاث سنوات قرارا بالانضمام الى مصر أو بالاستقلال . وفى نفس الوقت نشرت أركان حرب الجيش المصرى فى ١٠ وفى مارس ١٩٥٣ اقترحت لندن بدء المحادثات حول مستقبل قاعدة القناة فى الوقت الذى كان فيه جمال عبد الناصر ـ قائد الثورة ـ(٢) كثير الشك فى اخلاص الانجليز وفى فعالية المحافل الدولية . لهذا فحين سأله الصحفى الفرنسى جان لاكوتير عن تفضيل مصر من الانتظار حتى عام ١٩٥٦ حين تنتهى المدة التى نصت عليها معاهدة ١٩٣٦ يرد بقوله إنه على يقين من أن أجل المعاهدة لن ينتهى لأن الانجليز سيطرحون حينئذ مسألة قناة السويس على إحدى المحاكم الدولية ويحصلون على قرار بمد أجلها وذلك اعتقادا منه بأن أمثال هذه المحاكم لا تعدو أن تكون أدوات تسخرها الدول العظمى لخدمة مصالحها الخاصة(٣) . وعلى أى حال فإن حكومة الثورة لم تفضل الاعتماد الكلى على المفاوضات وبالتالى فقد بدأت المحادثات فى الوقت الذى عملت فيه معسكرات التدريب على تخريج الفدائيين . وكان قادة الثورة يأملون أن تؤيد الولايات المتحدة مطالب مصر وتتدخل للضغط على الجانب البريطانى .

وقبل بدء المفاوضات ، أعلنت حكومة العهد الجديد شروط مصر التى كانت كالآتى :

١ - الجلاء غير المشروط .

٢ - رفض مصر مناقشة أية منظمة للدفاع المشترك .

٣ - الاحتفاظ بالمعدات العسكرية والجوية الموجودة فى قاعدة قناة السويس .

٤ - تمسك مصر بحقوقها المستمدة من حق الشعوب الطبيعى فى الحرية والاستقلال والمستند إلى ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد أصرت الحكومة المصرية على أنها تسعى إلى أن تعقد مع بريطانيا اتفاقية غير مشروطة تنص على انسحاب كل القوات البريطانية من منطقة قناة السويس خلال فترة شهور لا سنوات ، وذلك كشرط أساسى لأى مباحثات حول اتفاقية جديدة تتعلق بالدفاع المشترك . وفى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ عقد أول اجتماع فى المباحثات . وفى مايو ١٩٥٣ توقفت المباحثات واتسعت حركة التخريب داخل المعسكرات البريطانية فى الوقت الذى لم تبد فيه حكومة المحافظين فى لندن أى دليل على رغبتها فى مساعدة النظام الجديد فى مصر على توطيد أقدامه وحين توقفت المباحثات أوضح كلا الطرفين أن سبب ذلك يرجع إلى اصرار الحكومة المصرية على وجوب وضع أى قوات بريطانية تبقى لادارة قاعدة القناة تحت اشراف مصر على أن تكون عرضة لأن يحل محلها مصريون بناء على طلب مصر حين يكون فى حيز الامكان - من وجهة النظر المصرية - وجود ما يكفى من المصريين للحلول محلها وهو ما رفضه الجانب البريطانى . وذهب الانجليز إلى أنه يستحيل من الوجهة الفنية أن تظل قاعدة القناة فعالة وفق هذه الشروط ، ولو أن السبب الحقيقى للخلاف لم يستند إلى أسس فنية ، بل ارتبط بمدى وسرعة امكان استبدال الخبراء الانجليز بمصريين . ولكن حين بدا للانجليز أنه من الصعب البقاء فى قاعدة القناة فى مواجهة عداء المصريين أصبح لزاما على بريطانيا أن تختار ما بين تفكيك القاعدة أو تسليمها لمصر وفقا لمعاهدة تحالف جديدة . وعلى حين أن بريطانيا حاولت تأجيل هذا الخيار ، كانت مصر ترغب فى التعجيل به فى الوقت الذى كان الانجليز يأملون أن تقنع الظروف مصر فى المستقبل بتوخى الاعتدال فى مطالبتها بالجلاء الكامل ، فى حين لم يكن من المتوقع أن تبدى مصر شيئا من الاعتدال إلا فى حالة احتمال نشوب حرب عالمية ثالثة أو نشوبها بالفعل . ولم يشر كلا الطرفين فى المراحل الأولى للمباحثات إلى معاهدة ١٩٣٦ الملغاة برغم تمسك بريطانيا بفاعليتها وأن كان عليها بعد انتهاء أجل المعاهدة (فى عام ١٩٥٦) أن تطلب إذنا من الأمم المتحدة بابقاء قواتها فى مصر فيما لو تم الاتفاق بينها وبين مصر حول هذه المسألة وهو ما كان أمرا بعيد المنال . لهذا وجدت بريطانيا أن من مصلحتها التوصل إلى اتفاق مع مصر قبل عام ١٩٥٦ .

وفى يونية ١٩٥٤ صرح سلوين لويد وزير الدفاع البريطانى فى مجلس العموم بأن مستقبل المفاوضات يتوقف على مدى تعاون مصر للكشف عن المسئولين عن الأحداث التى جرت فى منطقة قناة السويس .

وحينئذ ظهرت فى مجلس العموم مجموعة من النواب المحافظين (وعددهم ٤١) الذين أطلقوا على أنفسهم اسم « مجموعة السويس » وأعلنوا تمردهم على استعداد حكومتهم للتفاوض فى أمر الجلاء ، وأصروا على إنهاء المفاوضات إلى أن تتقدم مصر بشروط مقبولة لديهم ، وكان من رأى هذه المجموعة ألا تجلو بريطانيا عن قاعدة القناة ، وأن يقتصر ما تقوم به فى هذا المجال على خفض القوات جريا وراء الاقتصاد . ولكن رئيس الوزراء البريطانى ونستون تشرشل - الذى صرح فى بداية حكمه بأنه لم يأت لتفكيك الامبراطورية البريطانية - لم يأبه لمعارضة كتلة

السويس لأنه كان يرى أن مصلحة بلاده « عسكريا وماليا » تقتضى أن تعيد توزيع قواتها فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، خاصة وأنه أصبح يعتقد أن القواعد إنما تشكل مصيدة بعد ظهور القنابل البالستيكية . وجارى تشرشل فى ذلك الرأى وزير خارجيته انتونى إيدن الذى كان يرى أن مصلحة بلاده تقتضى مواصلة المباحثات حرصا على السلام فى الشرق الأوسط .

وعلى حين أن الحكومة البريطانية كانت تسعى إلى الحصول على تأييد الولايات المتحدة لموقفها على اعتبار انه يتضمن الدفاع عن مصالح « العالم الحر » بأجمعه فإن واشنطون كانت ترى أن عداء العرب للانجليز نتيجة لماضيهم الاستعمارى من شأنه أن يعرقل مصالح الغرب ومصالحها هى البترولية بوجه خاص ويفتح أبواب المنطقة أمام التغلغل الشيوعى ومن ثم بذلها مساعيها الودية للتوصل إلى تسوية تحقق سلام الشرق الأوسط واستقراره على أساس الأحلاف التى كانت تسعى إلى اقامتها فى المنطقة وبالتالى فقد لعبت دورا هاما فى اقناع بريطانيا بضرورة التوصل إلى اتفاق فى مفاوضات الجلاء ما أعلنه جون فوستر دلاس ـ وزير الخارجية الأمريكى ـ بعد التوصل إلى الاتفاق من أن الحكومة الأمريكية بذلت جهدا لابرامه لأن حكومة إيزنهاور كانت تعتبر مشكلة قناة السويس من أخطر المشاكل التى واجهتها وانها طلبت من كلا الجانبين أن يسعيا بجد وعناية إلى التوصل إلى حل مرض . ومن نتيجة ذلك أن اتجهت الحكومة البريطانية إلى التساهل خاصة وقد اقنعتها حرب العصابات ونشاطات الفدائيين المصريين بأن قاعدة القناة عديمة الجدوى حين تقوم على أرض معادية وأن زعماء حزب العمال البريطانى ـ وعلى رأسهم أتلى وبيفان ـ أبدوا عدم معارضتهم للجلاء عن مصر ، خاصة وأن حكومتهم كانت قد أبدت فى عام ١٩٤٧ استعدادها للجلاء عن مصر وقناة السويس ـ فقد وافقت حينئذ على أن يتم الجلاء عن القاهرة والاسكندرية فى عام ١٩٤٧ وعن القناتها فى عام ١٩٤٩ ، بل لقد سلمت قلعة القاهرة إلى السلطات المصرية وصرح القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط بأن مركز قيادة القوات البريطانية فى مصر سينقل من القاهرة إلى منطقة القناة ، ومما يجدر ذكره أن تشرشل أبدى حينئذ معارضة شديدة للاتجاه إلى الجلاء . أما فى عام ١٩٥٤ فقد انعكست الآية وانتهز أتلى الفرصة فصرح بأن المحافظين كانوا فى السابق قد ادعوا أن وجود القوات البريطانية فى مصر هو وحده الذى يضمن حماية القناة وجعلها مفتوحة باستمرار ، وذهب إلى أن ثمة اختلافا كبيرا بين رئيس الوزراء وهو فى الحكم وبينه وهو فى المعارضة . وأضاف انه لا يظن أن الفارق به بين القنبلة الهيدروجينية والقنبلة الذرية يبرر تصرف الحكومة وتساءل : هل قبرص (التى تقرر أن تنتقل القوات البريطانية فى مصر إليها) غير معرضة للقنبلة الهيدروجينية . ورغم ذلك فإن حزب العمال لم يصوت فى مجلس العموم ضد توقيع المعاهدة الذى تم فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ فلقد أمكن فى النهاية التغلب على نقطتى الخلاف الرئيسيتين الخاصتين بمدة بقاء الخبراء الانجليز وتسليم المهمات البريطانية وهما النقطتان اللتان كانتا مثارا للخلاف نتيجة كون المفاوضين المصريين شديدى الحساسية لكل ما يمس السيادة الوطنية .

وكانت أهم بنود اتفاقية الجلاء كالآتى :

١ ـ الجلاء التام للقوات البريطانية عن الأراضى المصرية خلال عشرين شهرا على أن تقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لنقل الجنود والمعدات .

٢ ـ انتهاء معاهدة ١٩٣٦ وما ترتب عليها من اتفاقيات .

٣ ـ يسرى الاتفاق حتى نهاية سبع سنوات من تاريخ توقيعه ، وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير وقت انتهاء الاتفاق . وعلى

بريطانيا أن تنقل أو تتصرف فيما يتبقى لها حينئذ من ممتلكات فى القاعدة ، ما لم تتفق الحكومتان على مد أجل الاتفاق .

٤ ـ تبقى بعض أجزاء قاعدة القناة فى حالة صالحة ، وتكون صالحة للاستخدام مباشرة فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك المعقودة بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، وحينئذ تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعالة بشرط أن تتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانى المصرية ، وفى حالة التهديد بشن هجوم من الخارج على أى بلد من البلدان سابقة الذكر يجرى التشاور فورا بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

٥ ـ فى حالة عودة القوات البريطانية إلى قاعدة القناة عليها أن تجلو فور وقف القتال .

٦ ـ تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الاخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران البريطانى وتمنح الحكومة المصرية المزايا الممنوحة للدولة الأولى بالرعاية للطائرات والمسموح لها بالنزول .

٧ ـ تقر الحكومتان أن قناة السويس ـ التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ـ طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية وتعربان عن تصميمها على احترام اتفاقية الاستانة الخاصة بقناة السويس والموقعة فى عام ١٨٨٨ .

وهكذا تقرر جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية بعد احتلال أجنبى يربو على السبعين عاما وتسلمت مصر منشئات قاعدة قناة السويس التى بلغت قيمتها ستين مليون جنيه ، ولو أن الشرط الخاص بعودة القوات البريطانية إلى مصر فى حالة تهديد تركيا كان مثارا لقلق بعض المصريين والعرب الذين اعتبروه محاولة من جانب الغرب لربط البلاد بالأحلاف خاصة وأن تركيا كانت قد انضمت إلى منظمة حلف الأطلنطى . ولكن رحبت الولايات المتحدة بالاتفاقية واعتبرتها نجاحا كبيرا لسياسة الغرب بوجه عام ولسياستها هى بوجه خاص ، وأبدى الرئيس ايزنهاور سروره وصرح وزير خارجيته جون فوستر دلاس بأن الاتفاقية توفر أساسا جديدا وأكثر استمرارا لهدوء الشرق الأدنى وأمنه . كما رحب بالاتفاقية أصدقاء الولايات المتحدة وبخاصة تركيا وفرنسا وباكستان لأنه بدا أنها تؤذن بتقارب مصر مع الغرب . وهكذا تبودلت البعثات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ونشط التبادل الثقافى بين البلدين ورفعت الحكومة البريطانية الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى مصر . واستقبل الخبراء البريطانيون استقبالا حسنا حين أتوا إلى قاعدة قناة السويس[٤] . ولكن الحكومة المصرية كانت حساسة لرد الفعل فى الداخل وفى العالم العربى ـ فقد لاحظ الوفد التركى الذى تباحث مع جمال عبد الناصر فى ديسمبر ١٩٥٤ أنه برغم الفقرة الخاصة بتركيا ، بل ربما بسببها وبسبب ردود الفعل التى أثارتها فى مصر وسوريا والأردن كان من الصعب ضم مصر إلى الحلف المعادى للشيوعية التى كانت توضع أسسه فى أنقرة بتشجيع من الولايات المتحدة[٥] . ولكن الاتحاد السوفيتى هاجم الاتفاقية وأكدت اذاعة موسكو أن الولايات المتحدة ستزود مصر بالأسلحة ، خاصة وأن موسكو اعتبرت توقيع الاتفاقية خطوة أخرى من خطوات التحالف العسكرى الأمريكى ـ البريطانى . ولقد صرح وزير الخارجية الاسرائيلية موشى شاريت (شرتوك سابقا) بأن اتفاقية الجلاء تعنى تخلى بريطانيا عن اسرائيل وتركها تواجه مصيرها المحتوم وكأنها ليس لها مكان بين دول الشرق الأوسط ، وأنحى باللائمة ليس فقط على بريطانيا بل أيضا على الولايات المتحدة التى شجعت على عقد الاتفاق وتخلت عن اسرائيل . وكانت النتيجة ما قرره الساسة الاسرائيليون بزعامة دافيد

بن جوريون من ضرورة تعكير صفو « شهر العسل » الجديد بين مصر والغرب كمقدمة لفرض الصلح على العرب بالقوة . وهكذا اثيرت مشكلة حرية المرور فى قناة السويس التى أغلقتها مصر فى وجه الملاحة الاسرائيلية وقام بعض الجواسيس الاسرائيليين بتدمير بعض المنشئات الأمريكية والبريطانية بقصد إفساد العلاقات بين مصر والغرب ، كما بدأت الاصطدامات بين القوات الاسرائيلية وبين الفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يعبرون إلى اسرائيل من قطاع غزة ، مما جعل مراكز الحدود المصرية تتعرض للهجوم والتخريب جريا على سياسة الردع التى طبقتها اسرائيل منذ قيامها حفاظا على كيانها .

٢ ـ الموقف من سياسة الأحلاف :

سعت بريطانيا خلال فترة سيطرتها على المشرق العربى ومصر والسودان إلى ربط دول المنطقة بسلسلة من المعاهدات الثنائية وتبنت إنشاء جامعة الدول العربية باعتبارها عاملا من عوامل مواجهة الروح القومى الصاعد فى العالم العربى ومسايرته . وبعد الحرب العالمية الثانية لم يعد لدى بريطانيا ما يرغمها على الاهتمام الزائد بمصر بعد أن قررت اعادة تشكيل سياستها فى الشرق الأوسط على ضوء عدائها للاتحاد السوفيتى والاستقلال الذى حصلت عليه معظم دول الشرق الأوسط . ولما كان الخطر الذى يمثله الاتحاد السوفيتى بعيدا نسبيا ، فقد تركزت السياسة البريطانية فى محاولة حشد الدول العربية فى وحدة سياسية واقتصادية تستطيع ـ بالمعونة البريطانية والأمريكية وبتعاون تركيا وايران ـ أن تتطور فتشكل حاجزا سياسيا واقتصاديا وعسكريا فى مواجهة التغلغل الشيوعى فى أفريقيا وآسيا . وبدا حينئذ أن بريطانيا قد وطدت اقدامها باعتبارها اقوى دولة فى الشرق الأوسط حيث كانت لها قوات عسكرية كبيرة ونفوذ سياسى قوى وانها تتخذ من جامعة الدول العربية ، اداة لتكتيل المنطقة سياسيا ومن مركز تهوين الشرق الأوسط اداة لتكتيلها اقتصاديا . على أن وضع بريطانيا المتفوق فى الشرق الأوسط كان فى سبيله إلى الانهيار لأسباب منها انسحابها من الهند فى عام ١٩٤٧ وفشلها فى التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية ثم انسحابها من فلسطين فى مايو ١٩٤٨ مما شجع الكثيرين على تحدى نفوذها . وأهم من هذا أنها خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة القوى ضعيفة الموارد بحيث تخلت للولايات المتحدة عن بعض مسئولياتها القديمة فانسحبت من اليونان وتركت الدفاع عنها للولايات المتحدة وكذلك الحال بالنسبة إلى ايران . وحين أبدت الولايات المتحدة استعدادا للقيام بدور أكبر فى سياسات الشرق الأوسط لمست أن الارتباط الشديد ببريطانيا وسند مصالحها من شأنهما أن يعوقا تحقيق اهداف السياسة الأمريكية ويلوثا سمعة الولايات المتحدة . فقد قيل أن بريطانيا حتى بعد انسحابها الدرامى من امبراطوريتها الآسيوية ـ الافريقية كانت لا تزال موضع شك شعوب القارتين ليس فقط باعتبارها دولة استعمارية سابقة بل وأيضا للشكوك التى حامت حول سعيها إلى مواصلة استئناف سياستها الاستعمارية من جديد . وعلى أى حال فقد رأت بريطانيا فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط بديلا للحاميات البريطانية التى بدا أنها كانت تعوق أهداف خطط الغرب من الناحيتين السياسية والاقتصادية . لهذا وافقت من حيث المبدأ على جلاء قواتها عن مصر ونقل قاعدتها فى منطقة قناة السويس إلى كينيا . ثم كان لاشتداد الحرب الباردة إثره فى السياسة البريطانية بعد أن ادى توتر الموقف الدولى إلى جعل خطر الحرب اقوى منه فيما مضى ـ فقد رأت بريطانيا أن الدول العربية فى المشرق عاجزة عن الاضطلاع بالدور الذى حاول الغرب أن يخلعه عليها وأن قيام اسرائيل والخلافات الناشئة بين الدول العربية مما يجعل من المستحيل وضع خطة مترابطة للدفاع تعتمد على الاشتراك الفعلى لدول الشرق الأوسط التى أبدت عجزها عن الاضطلاع بالدور المرسوم لها فى خطة الدفاع المشترك حتى فى حالة تلقيها للمساعدات الاقتصادية كما رأت أن الدول العربية كانت ترفض الاشراف

والرقابة الغربيين . لهذا طرح الغرب خطة ضمان سلامة الشرق الأوسط عن طريق المعاهدات والانعاش الاقتصادى وإن تعذر عليه أن يترك الشرق الأوسط وشأنه : فقد سعى ليس فقط إلى حرمان أعدائه من الموارد البترولية الضخمة بل كان يفضل أن تحتفظ بهذه الموارد خدمة للمصالح الغربية وأن يسعى إلى ضمان سيطرته الاستراتيجية على الأراضى التى يمكنه منها أن يهدد مراكز الاتحاد السوفيتى الصناعية وآباره البترولية .

كما أن الاتحاد السوفيتى لم يكن قد أبدى حتى ذلك الوقت سوى اهتماما محدودا بالشرق الأوسط كان فى معظمه رد فعل لمحاولات الغرب الخاصة بإقامة أحلاف عسكرية فى المنطقة ـ ففى خلال شتاء ١٩٤٩ ـ ٥٠ واصلت بريطانيا والولايات المتحدة إرسال الأسلحة الى بعض البلدان العربية (كمصر والعراق والأردن) وفى خريف ١٩٥٦ انضمت اليونان وتركيا إلى حلف الاطلنطى . وقبل ذلك كانت الولايات المتحدة قد وقعت معاهدة مع ايران لتنظيم إمدادها بالمعونة العسكرية ، وفى يونية ١٩٥١ وقع اتفاق مماثل مع العربية السعودية أعطى الولايات المتحدة حق استعمال قواعد الظهران الجوية . وفى خلال ذلك استمرت محاولات الغرب الخاصة بإنشاء قيادة متحالفة فى الشرق الأوسط ، فى الوقت الذى سعت فيه الولايات المتحدة جاهدة إلى تنفيذ خطة « احتواء » الاتحاد السوفيتى ـ فقد تفتق ذهن وزير الخارجية الأمريكى عن مشروع « الحزام الشمالى » الذى تقررت اقامته عبر الحدود السوفيتية على أن يرتكز إلى تركيا وايران وباكستان وأن يستند فى الداخل إلى الأراضى العربية وبخاصة العراق وسوريا ولبنان والأردن ـ وبكل ذلك يتم الربط بين حلفى السيتو (جنوب شرق آسيا) والأطلنطى . وفى مايو ١٩٥٤ وقعت تركيا وباكستان ميثاق تحالف بحيث لم يبق لاستكمال خطة « الاحتواء » سوى إيران والأراضى العربية .

وشكلت مصر حجر الزاوية بالنسبة إلى المشروعات الأمريكية وذلك لأسباب جغرافية ولوجود قناة السويس فى أراضيها . وعلى أثر توقيع اتفاقية الجلاء اعتقدت الولايات المتحدة أن هذه المعاهدة قد أدت إلى تخفيف حدة التوتر فى الشرق الأوسط بحيث أصبح الجو مهيئا لتنظيم شامل يضم اسرائيل . وفى حين أن بريطانيا كانت لا تزال تتمسك بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط كانت الولايات المتحدة تفضل مشروع « الحزام الشمالى » . وأخيرا تبلور المشروعان حول حلف بغداد الذى التقت عنده المشروعات الأمريكية والبريطانية .ورغم أن مصر حين وضعت أسس حلف بغداد كانت لا تزال تفضل الحياد ، إلا أن واضعى خطة الدفاع البريطانية رأوا أن عدم اشتراكها لا يجب أن يعرقل المشروع الجديد ـ وحينئذ استقر الرأى على أن يكون العراق ركيزة للمشروعات الغربية فى المنطقة خاصة وأن بريطانيا كانت تود استغلال مشروعات الدفاع الغربية لانقاذ ما يمكن انقاذه من نفوذها فى المنطقة ، ومن ثم تبنيها منظمة دفاع اقليمية يوجهها الغرب وبامكانها استدامة الحقوق التى توفرها المعاهدات القائمة والتسهيلات العسكرية المتوفرة فى بعض الدول العربية وذلك وفق صيغة جديدة متعددة الأطراف . وكان هذا الاتجاه يتعارض مع وجهة النظر الأمريكية الخاصة بالدفاع عن الدول غير العربية الواقعة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى . الا أن بريطانيا مضت فى تنفيذ خطتها ـ وفى فبراير ١٩٥٥ انضم العراق إلى التحالف التركى ـ الباكستانى الذى انضمت إليه ايران فى العام نفسه . وفى ابريل ١٩٥٥ انضمت بريطانيا رسميا إلى الحلف الجديد الذى عرف باسم حلف بغداد بعد أن وقعت معاهدة جديدة مع العراق بدلا من معاهدة ١٩٣٠ التى كان أجلها على وشك الانتهاء .

وكان السياسى العراقى نورى السعيد يرى أن العراق أقرب من مصر إلى تركيا وايران والاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى لم يكن يؤمن فيه بالحياد نتيجة لتخوفه من الاتجاهات التوسعية الروسية وعدم ثقته بكفاءة جيوش جيرانه العرب فى حين كانت علاقاته وثيقة بكل من

تركيا وايران . وكان نورى السعيد يمقت كلا من الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعى باعتبارهما أدوات للتدخل فى شئون آسيا العربية التى كان العراق يعتبرها منطقة نفوذ له ويأمل فى تحقيق أحلامه الخاصة بضم سوريا إلى العراق فيما عرف باسم مشروع الهلال الخصيب الذى كان يستهدف فرض السيطرة الهاشمية على المشرق العربى وانتزاع زعامة العرب من مصر ، فى الوقت الذى كان يأمل فيه أن يؤدى اشتراكه فى الحلف إلى مساندة الولايات المتحدة وبريطانيا له فى نوع التسوية التى تضعانها للقضية الفلسطينية . ولم يبد نورى السعيد حماسه لمشروع الحزام الشمالى الامريكى وذلك خشية إغضاب بريطانيا فقد كان يرى أن انضمام العراق إلى الحلف التركى - الباكستانى من شأنه أن يؤدى إلى عزلة بغداد عن الدول العربية بدلا من توليه قيادتها . وهكذا واجه نورى السعيد الموقف بجعل العراق واسطة العقد بين الدول العربية وجاراتها الشمالية والدول الغربية .

وكان نجاح السياسة البريطانية فى عقد حلف بغداد بمثابة نقل مركز ثقل نظام الدفاع عن الشرق الأوسط إلى العالم العربى تحت زعامة بريطانيا لا الولايات المتحدة التى لم تشأ الانضمام صراحة إلى الحلف حتى لا تتعرض للسخط الذى قد يثيره فى المنطقة وحتى لا تغضب اسرائيل التى أعلنت عداءها للحلف ، ولهذا اكتفت الولايات المتحدة بالاشتراك فى الحلف بصفة مراقب تاركة الزعامة لبريطانيا التى كانت تأمل فى انضمام الأردن ولبنان ولا تستبعد انضمام سوريا ومصر بعد ذلك . ورغم ذلك فقد اعتبر عبد الناصر وغيره الحلف من بنات أفكار دلاس وحملوا الولايات المتحدة مسئولية خروجه إلى حيز التنفيذ ، وبالتالى ركزوا هجومهم عليه وعلى الغرب بوجه عام والولايات المتحدة بوجه خاص . وهكذا عم العالم العربى السخط على حلف بغداد ، فى الوقت الذى قرر فيه الاتحاد السوفيتى اتباع سياسة نشطة فى الشرق الأوسط فاشتد فى الهجوم على سياسة الأحلاف ومديد الصداقة الى القوى العربية العادية للغرب وأحلافه . وهكذا ساعد حلف بغداد على التقارب بين العرب والسوفيت بحكم أن دعاة الحياد فى العالم العربى أصبحوا حلفاء طبيعيين للاتحاد السوفيتى فى مواجهة السياسات الغربية .

ورحبت الصحافة المصرية بشدة بمهاجمة الاتحاد السوفيتى للحلف خاصة وأن القاهرة وجدت حليفا له وزنه وسارت قدما فى خطة الحياد ، وأخذت تهاجم الأحلاف وتسعى جاهدة إلى الحيلولة دون انضمام مزيد من الدول العربية إلى المشروعات البريطانية فى الشرق الأوسط - ولهذا يؤكد لورد بيردوود[٦] فى ترجمته لنورى السعيد أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قد صممت على القضاء على عبد الناصر قبل وقت طويل من رفضها تمويل السد العالى فإن هدف حملة ١٩٥٦ كان اسقاط عبد الناصر لافساح المجال أمام نورى السعيد لتزعم العالم العربى وجر الدول العربية إلى سلسلة الأحلاف الغربية المرتكزة على حلف بغداد أو المرتبطة به .

٣ - تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى :

ورغم مهاجمة عبد الناصر لسياسة الأحلاف لم يفقد الغرب الأمل فى مصالحته - فلو ساعدته الولايات المتحدة وبريطانيا فى بناء السد العالى لرسخ فى ذهنه أن الدولتين الغربيتين تقدران مساعدته وترغبان فيها ، ومن ثم تتعاون الدولتان مع البنك الدولى فى هذا المضمار . وكان دلاس يعتقد أن تكاليف المشروع ليست باهظة وأن تنفيذه من شأنه أن يشغل عبد الناصر فترة قد تستمر خمسة عشر عاما لا يمكنه خلالها أن يثير المتاعب أمام المشروعات الغربية فى الشرق الأوسط[٧] ، إلا أن مصر نعت على الغرب أنه لم يساعدها فى مضمار التسلح اللازم لردع التحرش الاسرائيلى الذى كان يهدف إلى عرقلة تقارب مصر مع الغرب واتهمته بأنه يقيم توازنا فى التسلح فى الشرق الأوسط لصالح اسرائيل ولوحت للدولتين الغربيتين بأنها قد تضطر لشراء

حاجتها من الأسلحة من المعسكر الشيوعى ، إلا أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تأخذا هذا التحذير مأخذ الجد خاصة وأن الحكومات المصرية كانت أحيانا ما تلوح قبل عام ١٩٥٢ بأنها ستحصل على حاجتها من السلاح من المعسكر الشيوعى إذا لم تحقق بريطانيا الأمانى المصرية الخاصة بالجلاء ووحدة وادى النيل .

وفى سبتمبر ١٩٥٥ كسرت مصر احتكار السلاح وعقدت صفقة الأسلحة « التشيكية »(٨) التى كانت لها آثار بعيدة المدى فى الشرق الأوسط إذ كان معناها أن مصر وسوريا واليمن لن تنضم إلى حلف بغداد وذلك حتى لا تضع عقبة فى وجه الحصول على السلاح من المعسكر الاشتراكى - بل إن المملكة العربية السعودية تضامنت مع مصر فى مقاومة الأحلاف . وفى أوائل عام ١٩٥٦ كان أنصار عبد الناصر فى الأردن قد أغروا عمان بعدم الانضمام إلى حلف بغداد ، بل لقد جرى تشجيع الملك حسين عاهل الأردن على طرد الجنرال جلوب القائد البريطانى للجيش الأردنى وانهاء حلفه مع بريطانيا .. وكل ذلك من النتائج المباشرة لصفقة الأسلحة السوفييتية التى تحمس لها العرب باعتبارها نموذجا لتحدى الغرب الذى أذلهم وزرع اسرائيل على أراضيهم .

وعلى أثر عقد صفقة الأسلحة السوفييتية أبدى الاتحاد السوفييتى مساندته لحركة الوحدة العربية التى كان فى السابق يعتبرها أداة للسياسة الامبريالية . لهذا هاجم الغرب عبد الناصر واتهمه بفتح الباب الخلفى للشرق الأوسط أمام الشيوعية . ورغم ذلك لم يفقد الغرب الأمل - فبعد أن أعربت الحكومة السوفييتية (أكتوبر ١٩٥٥) عن استعدادها لتمويل السد العالى اتفق إيدن ودلاس على أنه من الواجب ألا تعتاد مصر على إقامة علاقة مستمرة مع الروس واتجها إلى مساعدة عبد الناصر ومواصلة بيع الأسلحة له وعرضا عليه مساعدتهما هما والبنك الدولى فى بناء السد العالى بشرط أن يتعهد بأن تكون للمشروع الأولوية على غيره من المشروعات وأن يرفض المساعدة التى قد تعرضها عليه المصادر الشيوعية . وكان المسئولون المصريون عن مشروع السد العالى يسعون إلى جعله معتمدا على المعونة الغربية التى كانت فرنسا وألمانيا الاتحادية تلعبان فيها دورا رئيسيا خاصة وأن فرنسا كانت تسعى إلى جعل مصر تكف عن مساعدة ثوار الجزائر . ولكن عبد الناصر أكد اتجاهه إلى الحياد حين اعترف بالصين الشعبية فى ابريل ١٩٥٦ وذلك بناء على نصيحة الاتحاد السوفييتى الذى لم يشأ فى هذه المرحلة أن يشترك فى سباق التسلح فى الشرق الأوسط ، خاصة وأن الصين الشعبية لم تكن قد انضمت بعد إلى الأمم المتحدة . ونتيجة لاعتراف مصر بالصين الشعبية استاء دلاس وسعى إلى ضعضعة هيبة عبد الناصر فى العالم العربى ومن ثم ما بيته من اعلان رفضه لتمويل السد العالى خاصة وأنه أصبح يعتقد أن الأعباء التى سيلقيها المشروع على الشعب المصرى من شأنها أن تجعل أى دولة تساهم فيه موضعا للسخط الشديد . هذا إلى أن دلاس كان قد استاء من محاولة عبد الناصر ضرب الشرق بالغرب وهى السياسة التى دمغها بالابتزاز فى الوقت الذى ازدادت فيه المعارضة داخل الولايات المتحدة لمساعدة مصر فى بناء السد وبخاصة من جانب أعضاء الحزب الديمقراطى الجنوبيين الذين خشوا أن يؤدى تحقيق المشروع إلى الاضرار بمصالح زارعى القطن من الأمريكان . ولكل هذا تنكر دلاس لوعوده السابقة وأعلن رفض الولايات المتحدة للمساعدة فى انجاز المشروع ، بحجة أن الاقتصاد المصرى غير مهيأ لاستكمال المشروع ، ثم انسحبت بريطانيا هى الأخرى من الاشتراك فى تنفيذ المشروع .

وكان موقف دلاس العلنى حين أشار إلى ضعف الاقتصاد المصرى مرتبطا بسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية - فقد كان الكونجرس يميل إلى قطع المساعدات عن البلدان التى تسعى إلى الافادة من المعسكرين خاصة وأن دلاس كان يرى أن الدخول فى مزايدة

مع الروس من شأنه أن يمكنهم من احراز نصر دعائى رخيص ويؤذن بإرهاق موارد الولايات المتحدة وأن قطع المعونة عن مصر اجراء قصير النظر من شأنه أن يؤدى إلى ارغام البلدان التى تحتاج إلى مساعدة على مد يدها للاتحاد السوفييتى مما يعنى أن المعونات الأمريكية تهدف إلى « شراء » الصداقة . وقد أدت محاولة التوصل إلى حل وسط بين هذين الاتجاهين المتعارضين إلى كثير من الجدل حول السياسة الواجب اتباعها إزاء الدول المحايدة فى الوقت الذى بدا فيه للأمريكان أن عبد الناصر قد ازداد ميله إلى الشيوعية وأن سياساته لابد ستؤثر على أصدقاء أمريكا وعلى الدول المحايدة التى كان يخشى أن تعتقد أن ضرب الشرق بالغرب أكثر فائدة من الانحياز الواضح إلى أحد المعسكرين . ولما كان دلاس يرى أن ظروف الاتحاد السوفييتى الاقتصادية لا تمكنه من تقديم الأموال اللازمة لبناء السد العالى ، فإنه فضل أن توضح الولايات المتحدة للبلدان الصديقة ـ بالعمل لا بالقول ـ أن تسامحها مع بلدان لا تنضم إلى المحالفات الغربية لا يعنى اتباع موقف سلبى إزاء الاهانات التى كان عبد الناصر يوجهها إلى الغرب ، وكان من المتوقع أن يمتد أثر ضعضعة هيبة عبد الناصر إلى أوسع مدى ، ومن ثم الطريقة الجارحة التى تم بها رفض تمويل السد العالى .

ولم يتردد عبد الناصر فى الرد على اهانة دلاس فأعلن فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ تأميم قناة السويس للافادة من دخلها فى تمويل السد العالى . وحينئذ وصلت شعبيته إلى الذروة فى مصر ، خاصة وأن شركة قناة السويس كانت لا تنفق الأموال التى تحصل عليها فى اقامة مشروعات يفيد منها المصريون وأنها لم تقدم للحكومة المصرية من الأموال ما يتناسب مع أرباحها فى الوقت الذى كانت ادارتها توجد فى باريس وليس فى عضويتها سوى ممثل واحد لمصر التى قامت ببنائها وضحت بالآلاف من أبنائها وبمعظم تكاليف المشروع ثم أرغمتها الظروف على بيع أسهمها لبريطانيا فى عام ١٨٧٥ بثمن بخس لا يوازى ما كانت تربحه شركة القناة فى عام واحد . وأهم من هذا كله أن القناة كانت من العوامل الرئيسية التى أدت إلى الاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ وجعلت بريطانيا لا تبدى استعدادا للجلاء عن الأراضى المصرية . أما فى العالم العربى فقد كان لتأميم القناة صدى عميق باعتباره مثلا يحتذى لمناهضة السيطرة الغربية ، فى حين اعتبره الغرب لطمة موجهة إليه وخشى أن يكون له صداه فى البلدان الخاضعة للاحتكارات الغربية التى كان من المتوقع أن تقتدى بمصر .

وقد احتجت على التأميم كل من الحكومة البريطانية التى كانت قد حصلت على ما يقرب من نصف أسهم شركة القناة ، وفرنسا التى قام مواطنها ديلسبس بتبنى مشروع حفر القناة وأشرف على تنفيذه وكانت فى أيدى مواطنيها ملكية كثير من اسهم الشركة . وبدا من لهجة احتجاج كلتا الدولتين انهما لن توافقا على استلام مصر للقناة حتى بعد انتهاء امتياز الشركة . وجمدت بريطانيا والولايات المتحدة أرصدة مصر وحجزت فرنسا جميع أرصدة مصر وأموالها ، وسعت الدول الثلاث إلى التشهير بقرار الحكومة المصرية واعتبرته تهديدا للملاحة العالمية ولمحت إلى أن رئيس مصر ربما يستخدم القناة لتحقيق أهداف سياسية قومية ، كما قررت لندن وباريس منذ اللحظة الأولى استخدام القوة وبدأتا فى القيام بالاستعدادات اللازمة . إلا أن الولايات المتحدة لم تشاطر بريطانيا وفرنسا اتجاهاتهما خاصة وأن تأميم القناة لم يصبها بالشكل الذى أصيبت به حليفتاها الغربيتان ، وأنه لم يكن يمر فى القناة سوى ١٥٪ من البترول الأمريكى المستورد وأن واشنطون كانت تخشى ثورة العرب الذين يمتلكون معظم بترول الشرق الأوسط وأن يؤدى لجوء حليفتيها إلى استخدام القوة ضد مصر إلى نشوب حرب عالمية قد تدفع بمصر والعرب جميعا إلى جانب الاتحاد السوفييتى بصورة قاطعة فى الوقت الذى كان فيه دلاس متخوفا من الهجوم العنيف الذى تجاوبت أصداؤه فى الشرق الأوسط ضد العراق وحلف بغداد وكان يخشى

أن يؤدى تحدى الولايات المتحدة لاتجاه الوحدة العربية الذى يتزعمه عبد الناصر إلى ضعف احتمال كسب جانب مصر والمملكة العربية السعودية وتكتيلهما إلى جانب الغرب ضد الاتحاد السوفييتى . لهذا فرغم عدم ترحيب دلاس بحياد عبد الناصر وتقاربه مع المعسكر الاشتراكى فإن وزارة الخارجية الأمريكية لم تبد استعدادا لاسقاطه من حسابها باعتباره حالة ميئوسا منها. ومن ثم اتجاه مسئوليها إلى ضرورة التوصل إلى حل وسط معه حتى يحين الوقت لحل هذه المشكلة برمتهاوهكذا فرغم أن دوائر واشنطون الرسمية لم تقر استيلاء عبد الناصر على مؤسسة أجنبية فإنها كانت تعارض اللجوء إلى القوة حرصا منها على مصالح الغرب .

أما الاتحاد السوفييتى فقد ساند موقف مصر المستند إلى حق مصر الشرعى فى ممارسة سيادتها على أراضيها وأكد اهتمامه بحرية الملاحة فى القناة . فقد صرح الزعيم الروسى نيكيتا خروشوف بأن مصر قد تصرفت فى نطاق حقوقها وأنها لم تخرق القانون الدولى وأن التأميم لم يمس مصالح الغرب بحرية المرور فى القناة . ولم ترفض الحكومة السوفييتية فكرة مؤتمر لندن الذى اقترحه دلاس لمناقشة النتائج المترتبة على تأميم القناة ولو أنها أعلنت أنه يعد تدخلا فى شئون مصر ونددت بشدة بمحاولات الغرب للضغط على مصر وطعنت فى الأساس الذى قامت عليه دعوة دول كانت أغلبيتها منضمة إلى التكتلات الغربية كحلف الأطلنطى وحلف بغداد وحلف جنوب شرقى آسيا .

ورفضت مصر الاشتراك فى مؤتمر لندن الذى رأت أنه لا يحق له أن يناقش مسألة تتعلق بسيادتها ووقفت إلى جانبها جميع الدول العربية التى استنكرت تلويح بريطانيا وفرنسا باللجوء إلى القوة وهددت باتخاذ اجراءات ايجابية ضد الدولتين . وفى مؤتمر لندن نوقشت مختلف الاقتراحات التى تبلورت فى النهاية فى اقتراح تقدم به دلاس كان ينص على أن الحل السليم يجب أن يحترم حقوق مصر المستمدة من سيادتها بما فى ذلك حقها فى تعويض عادل منصف نظير استخدام القناة ويضمن حرية الملاحة فى القناة باعتبارها ممرا دوليا طبقا لاتفاقية الآستانة الموقعة فى عام ١٨٨٨ . أما مؤتمر لندن الثانى الذى اجتمع فى ٣٠ سبتمبر فقد قرر تشكيل « جمعية المنتفعين بقناة السويس » التى اقترحها دلاس وكان الهدف منها فى الأصل أن تقوم بتسليم رسوم المرور فى القناة التى كان من المتوخى أن تقسم فيما بين مصر وشركة القناة المؤممة وأن تراقب حرية الملاحة فى القناة طبقا للمعاهدات . وقد تشكلت هذه الجمعية فى أكتوبر ١٩٥٦ ولكن سرعان ما اتضح أن دلاس كان يعتبرها أداة لتحصيل الرسوم بالنيابة عن مصر مما أغضب بريطانيا وفرنسا اللتين لجأتا إلى مجلس الأمن لكى تظهرا للرأى العام العالمى أنهما قد استهلكتا كل الوسائل بحيث لم يبق أمامهما سوى التدخل المسلح .

وهكذا تهيأ الجو للاتفاق الثلاثى بين بريطانيا وفرنسا واسرائيل على مهاجمة مصر ، فعلى حين أن بريطانيا صممت على اسقاط نظام عبد الناصر الذى ضعضع نفوذها فى الشرق العربى فإن فرنسا عزت فشلها فى قمع الثورة الجزائرية إلى دعم مصر للثوار ، فى الوقت الذى قرر فيه الاسرائيليون استغلال الظروف لخوض حرب وقائية تمكنهم من تدمير الأسلحة التى حصل عليها عبد الناصر من الاتحاد السوفييتى قبل أن يتمرن الجيش المصرى على استخدامها[٩] . وكان بن جوريون لما يقرب من عام يدعو إلى شن هذه الحرب الوقائية التى تمكن اسرائيل من تدمير قواعد الفدائيين فى قطاع غزة وفتح خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية كبديل لقناة السويس التى أغلقتها مصر فى وجه الملاحة الاسرائيلية وتلويث سمعة مصر العسكرية قبل إنشاء قيادة عربية موحدة تسعى إلى تدمير اسرائيل والقضاء عليها .

ومنذ أوائل أغسطس ١٩٥٦ حصل الاسرائيليون على كل الأسلحة التى طلبوها من

الحكومة الفرنسية ، ثم أحاط الفرنسيون الاسرائيليين أولا بأول بالخطط العسكرية التى اتفقوا عليها مع بريطانيا . وكان الفرنسيون قد غضبوا من تسويفات دلاس فقرروا تنسيق الخطط مع اسرائيل ثم قامت فرنسا بربط حليفتيها فى خطة مشتركة . وكان أهم ما يربط فرنسا باسرائيل الصراع المشترك ضد العرب وكرههما المشترك لحلف بغداد وما كان يتضمنه من احتمال تقارب كل من بريطانيا والولايات المتحدة مع العرب واللطف السياسى الذى كان يكنه الاشتراكيون الفرنسيون لاسرائيل . ورغم ذلك فقد كانت حكومة المحافظين البريطانية لا تكن أى صداقة لاسرائيل بحكم ارتباطها بالعراق والأردن ، خاصة وأن أيدن كان يخشى أن يؤدى تحالف بلاده مع فرنسا واسرائيل ضد عبد الناصر إلى خروج العراق من حلف بغداد وإن يكن قد تمشى مع اتجاه السياسة الفرنسية واقتنع بضرورة اتباع الحزم مع عبد الناصر فسار فى الطريق الذى أفضى فى النهاية الى اتفاقية سيفر بين الدول الثلاث التى حددت الدور الذى كان على اسرائيل أن تضطلع به : فتهاجم سيناء ثم يصدر الانذار البريطانى ـ الفرنسى لكل من مصر واسرائيل بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السويس على أن تسمح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال بورسعيد والاسماعيلية والسويس بحجة فصل الفريقين المتحالفين . وفى ٢٣ أكتوبر وضعت تفاصيل الجانب الاسرائيلى ـ الفرنسى من الخطة وكان يقضى بترتيب « حزام » بحرى من السفن الفرنسية على طول السواحل الاسرائيلية و « مظلة » من المقاتلات الفرنسية لحماية السفن الاسرائيلية وأن ينزل الفرنسيون بالباراشوت الطعام والمؤن واللوريات للاسرائيليين فى سيناء من طائراتهم التى تقلع من قبرص . وفى ٢٩ أكتوبر هاجمت القوات الاسرائيلية سيناء ثم صدر الانذار البريطانى ـ الفرنسى لكل من مصر واسرائيل طبقا للخطة المرسومة . ورفضت الحكومة المصرية هذا الانذار الذى كان معنى قبوله التسليم باحتلال اسرائيل لشبه جزيرة سيناء واحتلال بريطانيا وفرنسا لقناة السويس . ولكى تفسد مصر على الدول الثلاث خطة عزل الجيش المصرى فى سيناء قررت سحبه الى غرب القناة ثم سدت مداخلها ولم تلبث القوات الجوية البريطانية أن عمدت إلى مهاجمة المطارات والمراكز العسكرية والمؤن المصرية وبخاصة فى منطقة القناة . ثم بدأ قصف ميناء بورسعيد من الجو والبحر وأنزلت قوات جوية فى بورسعيد فى الوقت الذى جرى فيه الاستعداد لانزال قوات من البحر .

وكان العدوان الثلاثى مفاجأة للرأى العام العالمى خاصة بعد أن وافقت الدول فى مجلس الأمن على التوصل إلى حل سلمى لمشكلة القناة . ولم تتخذ الحكومة السوفييتية موقفا صلبا إلا بعد أيام من العدوان وذلك بعد اتضاح موقف الولايات المتحدة وفى ٥ نوفمبر بعث بولجانين عددا من الخطابات إلى واشنطون ولندن وباريس وتل أبيب ، وطلب من الرئيس ايزنهاور أن يصدر تعليماته إلى الأسطول السادس فى الوقت الذى تصدر له فيه تعليمات لكى يتعاون مع الأسطول السوفييتى والقوات الجوية السوفييتية لايقاف المعتدين وأفهم بولجانين كلا من إيدن وموليه أن من الممكن أن تؤدى حملة بورسعيد إلى اشعال حرب عالمية ثالثة وأن الاتحاد السوفييتى مصمم بشدة على استعمال القوة لردع المعتدين واعادة السلام إلى الشرق الأوسط . وأهم من هذا ما أشار إليه الزعيم السوفييتى من ضعف بريطانيا وفرنسا فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ـ إذ تضمن خطابه إلى كل من إيدن وموليه احتمال تعرض بريطانيا وفرنسا للهجوم بالصواريخ الموجهة . وقد وجه بولجانين أشد خطاباته لهجة إلى بن جوريون إذ أشار فيه إلى أن وجود اسرائيل ذاته موضع للتساؤل . وبدا لبعض الوقت أن الحكومة السوفييتية قد قررت إرسال قواتها إلى الشرق الأوسط فى الوقت الذى انشغلت فيه الولايات المتحدة بثورة المجر . ويتضح من التوقيت السوفييتى أن التهديدات التى وجهتها موسكو لم تصدر إلا بعد التأكد من أنه لن يتلوها تدخل عسكرى ـ فلم تصدر خطابات بولجانين إلا بعد أن اتضح أن الولايات

المتحدة لن تتدخل ولم يصدر التصريح السوفييتى الرسمى الخاص بإرسال « المتطوعين » إلى مصر (١١ نوفمبر) إلا بعد أن بدأ تنفيذ قرار وقف اطلاق النار الذى أصدره مجلس الأمن .

والحق أن أيزنهاور ودلاس قد غضبا لأن بريطانيا وفرنسا لم تأخذا رأيهما حين قررتا تدبير العدوان الثلاثى وأنهما كانا ينظران إلى الموقف على ضوء انتخابات الرياسة والموقف فى الشرق الأوسط واحتمال تدخل الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط بقواته العسكرية . فقد رأى دلاس أن العدوان الثلاثى قد يؤدى إلى الانهيار السياسى فى الشرق الأوسط ونشوب حرب عالمية ثالثة . وبالاضافة إلى هذا فإنه رأى أن العمل الذى اقدم عليه حلفاؤه كان بمثابة اعلان للحرب على مصر دون أخذ إذنه أو احاطته علما بما انتووه خاصة وأن بريطانيا وفرنسا كانتا تسعيان إلى الاستيلاء على قناة السويس قبل أن تتدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة وسعيهما إلى إسقاط جمال عبد الناصر[١٠] . ولكن دلاس وأيزنهاور كانا يخشيان قوة الاتحاد السوفييتى ونياته ومناصرته لمصر والقومية العربية ومن ثم تدخلهما للضغط على بريطانيا وفرنسا وارغامهما على عدم متابعة أهدافهما ، ففى صبيحة ٦ نوفمبر اتصل وزير الخزانة البريطانى ـ هارولد مكميلان ـ بواشنطون طالبا المساعدة المالية بما فى ذلك حصة بريطانيا فى صندوق النقد الدولى . وردت واشنطون بأنها لن تعتمد القرض إلا إذا أعلنت بريطانيا وقف اطلاق النار فى منتصف ليلة نفس اليوم وهو ما وافق عليه ايدن مرغما . وقد فسر هذا القرار تفسيرا جزئيا ، فقيل إن ماكميلان أبلغ مجلس الوزراء البريطانى أن هبوط قيمة الاسترلينى لابد أن يرغم بريطانيا على إيقاف اطلاق النار فى أقرب فرصة ، كما قيل إن أعصاب إيدن كانت مرهقة وأنه صدم لموقف الولايات المتحدة بوجه خاص ولموقف الاتحاد السوفييتى وتنبهه إلى أن مركز بريطانيا الدولى السابق قد تدهور بعد أن كانت فى السابق تملى ارادتها باللجوء إلى القوة أو بالتلويح باستخدامها . كما عزى هذا الموقف الى نقص كميات البترول فى بريطانيا نتيجة لقفل قناة السويس ونسف السوريين لأنابيب البترول العراقى المارة ببلادهم مما أدى إلى تعطل بعض المصانع وانتشار البطالة . وأهم من هذا أن المعارضة للعدوان قد اشتدت فى بريطانيا وفى الكومنولث الذى كان على وشك الانهيار بسبب وقوف دول الكومنولث البريطانى الأفريقية ـ الآسيوية ـ بزعامة نهرو ـ موقف معاديا للعدوان ـ هذا فى الوقت الذى ضغطت فيه المعارضة العمالية البريطانية على حكومة المحافظين . فلما كان حزب العمال ـ باستثناء بعض قادته ـ قد أعلن رغبته فى السلام ومعاداته للاستعمار ، فإنه ندد بالتدخل العسكرى خاصة وأنه كان قد سبق له القيام ببعض اجراءات التأميم وبالتالى فإنه لم يكن ضد تأميم قناة السويس من حيث المبدأ . وهكذا نظمت اللجان والاجتماعات العامة ضد الحكومة . وفى ١٤ أغسطس تقدمت جماهير يقودها حزب العمال والشيوعيون إلى مقر رئاسة الوزراء مؤكدة إيمانها بالسلام وضرورة طرح النزاع على الأمم المتحدة . وما لبثت قوى المعارضة للحكومة البريطانية أن اشتد ساعدها فظهرت لجان فى شتى ربوع بريطانيا هدفها إثارة المعارضة لسياستها . لهذا لم يلبث أن ضعف التأييد لحكومة المحافظين الذى بدا فى بداية الأزمة ، فحين نشبت الحرب ازداد تنديد حزب العمال بالحكومة خاصة وأن زعيمه هيوجينسكل طلب من ايدن ألا يتمادى فى اصطناع القوة المسلحة حتى يصدر مجلس الأمن قرارا أو يقوم مجلس العموم بمناقشة المسألة من جميع نواحيها ولو ان ايدن ابدى أن بلاده قد أصبحت ملتزمة بالعمل العسكرى الذى لن يوقفه إلا إذا وافقت مصر سلميا على الاحتلال[١١] .

وما لبثت فرنسا هى الأخرى أن وافقت على وقف اطلاق النار وهو ما فعلته كل من مصر وبريطانيا واسرائيل وصوتت فى صفه الولايات المتحدة وحصل فى الجمعية العامة العامة للأمم المتحدة على أغلبية ٦٥ صوتا فى مقابل خمسة أصوات . وتألفت قوة البوليس الدولى بناء على

اقتراح تقدمت به كندا فى هيئة الأمم المتحدة وساندته الولايات المتحدة . وكانت مهمة القوة الدولية ، بعد أن تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية[١٢] ، هى العمل على استتباب السلام خلال انسحاب القوات المعتدية وبعده ثم العمل على إقرار الشروط الأخرى الواردة فى قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٣ نوفمبر . وفى أعقاب انسحاب القوات المعتدية صدر قرار جمهورى يقضى بإنهاء اتفاقية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ (اتفاقية الجلاء) كأنها لم تكن وذلك منذ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ وهو اليوم الذى بدأ فيه العدوان الانجليزى ـ الفرنسى على قناة السويس وبذلك استكملت مصر استقلالها دون قيود مفروضة عليها من الخارج بحيث تهيأت لأن تلعب دورا قياديا فى الوطن العربى ولأن تحرر اقتصادها من الهيمنة الأجنبية بتأميم البنوك والشركات التابعة للدول الأوروبية أو لرعاياها . وهكذا عززت مصر حريتها فى الحركة سياسيا واقتصاديا بعد أن تخلصت من الاحتلال الأجنبى وتمتعت بالاستقلال الذى كافحت كثيرا للحصول عليه .

٤ ـ سياسة عدم الانحياز :

نما اتجاه لدى بعض الدول التى تحررت حديثا من الاستعمار الغربى يهدف إلى التكتل ومقاومة الارتباط بالدول الاستعمارية السابقة التى لم يكن لها هم سوى امتصاص ثروات البلدان المستعمرة وتأخير مواكبتها لنواحى التقدم فى العالم وذلك توطئة لابقائها فى حيز التبعية وعرقلة تطورها . إلا أن ثمة متغيرات كانت تؤذن بانهيار السيطرة الاستعمارية بعد أن نما الوعى لدى شعوب المستعمرات وقام الاتحاد السوفييتى الذى تزعم حركة التحرر العالمية خلال هذه الفترة بمد يده للشعوب المستعمرة لكى يشد أزرها ويدعم ثوراتها واستقلالها . ثم انتصرت الثورة فى الصين الشعبية بزعامة ماوتسى تونج وقامت بدورها بمساندة حركات التحرر فى آسيا فى الوقت الذى كانت تعيد فيه بناء بلدها الذى ما لبث بموارده البشرية والطبيعية أن أصبح قوة يعتد بها بعد أن كان فى السابق موضعا لتنافس القوى الاستعمارية الأوروبية . وكانت شبه القارة الهندية قد أحرزت استقلالها عن الامبراطورية البريطانية وراحت تمد يديها إلى غيرها من البلدان الآسيوية التى سعت إلى التخلص من السيطرة الأجنبية وعلى رأسها اندونيسيا التى سبق لها أن خضعت للاستغلال الهولندى ، فى الوقت الذى عمت فيه العالم العربى موجة ثورية تسعى إلى التخلص من بقايا الاستعمار البريطانى والفرنسى والايطالى . ومن الطبيعى أن تتقارب حركات التحرر فى آسيا وأفريقيا اللاتينية وأن تسعى إلى التكاتف ومقاومة محاولات الدول الاستعمارية السابقة تكريس سيطرتها واستغلالها سواء بالوسائل القديمة أو بوسائل جديدة غير مباشرة . وهكذا تهيأ الجو لالتقاء الدول التى تحررت من الاستعمار الغربى ثم اتجهت إلى التكتل والوقوف على الحياد بين الكتلتين الاشتراكية والغربية . وفى ابريل ١٩٥٥ انعقد مؤتمر باندونج الذى اشترك فيه زعماء كثير من الدول الأفريقية ـ الآسيوية حديثة الاستقلال كان أبرزهم جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وأحمد سوكارنو رئيس جمهورية اندونيسيا وجمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر بالاضافة إلى شو إن لاى وزير خارجية الصين الشعبية ، وقد قرر المؤتمرون التأكيد على اتجاه الحياد وعدم الانحياز وتصفية الاستعمار الذى شكلت لجنة لتصفيته ووقع الاختيار على عبد الناصر لكى يرأسها . ومما يجدر ذكره أن أسس صفقة الأسلحة التى عقدتها مصر مع الاتحاد السوفييتى قد استقر عليها الاتفاق فى باندونج بوساطة من شو إن لاى ، فكان ذلك بمثابة دق اسفين فى سياسة الغرب الذى لم يبد استعدادا لتسليح مصر بالصورة التى تساعدها على وقف التحرشات الاسرائيلية إلا بشروط تخدم مصالحه وأحلامه . ولم يلبث أن انضم إلى سياسة الحياد وعدم الانحياز قطب آخر له وزنه هو جوزيف بروز تيتو رئيس يوغسلافيا الذى سبق له أن تحدى سياسة الهيمنة التى كان يتبعها ستالين فيما

يتعلق بالدول الاشتراكية الجديدة وكذلك الحال بالنسبة إلى الزعيم الافريقى أحمد سيكوتورى والزعيم الغانى كوامى نكروما .

وهكذا برزت إلى حيز الوجود كتلة جبارة سعت إلى تخفيف حدة المواجهة بين الغرب وبين المعسكر الاشتراكي ، وما لبثت هذه الكتلة أن أصبح لها دور فعال فى السياسة العالمية وبخاصة فى ساحات الأمم المتحدة وفى شئون العالم الثالث . إلا أن الحرب الباردة اشتدت فى المشرق العربى فى أعقاب العدوان الثلاثى الذى نددت به الشعوب الآسيوية - الافريقية مما جعل الولايات المتحدة تبدى استعدادها لملء الفراغ الناتج عن انهيار النفوذ البريطانى والفرنسى فى المنطقة فقد أعلن الرئيس الأمريكى دوايت ايزنهاور مبدأه فى ٥ يناير ١٩٥٧ وهو المبدأ الذى سعى إلى إفهام الروس أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض غمار الحرب فى سبيل التصدى للزحف الروسى على الشرق الأوسط وذلك بتقديم المساعدة للدول التى تتهددها الشيوعية الدولية أو أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية »[١٣] . ومن المنطقى أن يرفض عبد الناصر وجود فراغ فى الشرق الأوسط فأعلن أن المنطقة مليئة بالعرب الذين يمكنهم الدفاع عن استقلالهم عن كل من الشرق والغرب فيما لو حصلوا على المال والسلاح وأن حياد العرب فى الحرب الباردة لازم لأمنهم وللسلام العالمى كما أعلن رفضه لوجود منطقة نفوذ أمريكية أو شيوعية - سوفييتية فى الشرق الأوسط وأن مبدأ ايزنهاور لا يعدو أن يكون محاولة من جانب الولايات المتحدة لعزل مصر وبالتالى فإنه اعتبره مواصلة لسياسة عدوان السويس . كما ندد الروس بمبدأ ايزنهاور واعتبروه محاولة أمريكية للاضطلاع بمسئوليات بريطانيا وفرنسا السابقة تمهيدا لفرض السيطرة العسكرية الأمريكية . وفى نفس الوقت ندد معظم العرب الواعين بمبدأ ايزنهاور بالصورة التى أدت إلى نمو التضامن العربى الذى أصبح يتزعمه جمال عبد الناصر بعد أن برز فى أعقاب صفقة الأسلحة السوفييتية ثم حرب السويس باعتباره زعيما للقومية العربية التى لقيت المساندة من جانب الشعوب الافريقية والآسيوية التى سعت إلى تشكيل جبهة معادية للاستعمار . ومن جانب الشيوعيين الذين سعوا إلى كسب صداقة العرب . -

وكانت الأهداف التى سعى عبد الناصر إلى تحقيقها كالآتى : (أ) تصفية مناطق النفوذ الأجنبية فى العالم العربى سواء أكانت اقتصادية أم سياسية (ب) قيام كتلة عربية مستقلة عن المعسكرين الشرقى والغربى[١٤] تسعى إلى تحقيق مصالح العرب وحدهم وفق ما يرونه هم لا أى مصدر آخر (جـ) تحقيق وحدة العرب السياسية « من الخليج إلى المحيط » ، وتمشيا مع هذه الأهداف رفض عبد الناصر كل الأحلاف ومعاهدات الدفاع الغربية وشن حملة واسعة النطاق على النفوذ الغربى فى العالم العربى وتعاون مع الاتحاد السوفييتى فى مواجهة السياسات الغربية وجعل من « الحياد الايجابى » مبدأ وقبل المعونة السوفييتية فى المجالات التقنية والاقتصادية والعسكرية « دون شروط » . وهكذا أدت الحرب الباردة إلى انقسام الحكومات العربية إلى معسكرين رئيسيين أحدهما بزعامة العراق ، وكان يرى أن تطبيق « الناصرية » فى مجال السياسة الخارجية مجازفة محفوفة بالمخاطر من شأنها أن تفسح المجال للنشاط الشيوعى وتؤدى إلى خضوع العالم العربى للسيطرة السوفييتية - الشيوعية . أما « الناصرية » التى حظيت بتأييد الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية فقد أنكر دعاتها وجود أى تهديد مباشر من جانب الاتحاد السوفييتى أو الشيوعية وذهبوا إلى أن مشروعات الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ، إنما تسعى إلى الزج بالعرب فى أتون الحرب الباردة التى لم تكن للعرب مصلحة فيها واعتبروا هذه المشروعات شكلا جديدا من « الامبريالية الجماعية » التى لا تسعى إلا إلى اخضاع العرب للغرب تحت ستار الدفاع عنهم وانقاذهم من العدوان السوفييتى والتغلغل الشيوعى .

ورغم أن مبدأ ايزنهاور قد وجه إلى الشرق الأوسط ككل ، فإنه كان يركز على المشرق العربى ، ومن ثم فإنه كان تكملة لمبدأ ترومان الذى ركز على التهديد السوفييتى لدول « الحزام الشمالى » غير العربية (تركيا وايران وباكستان) . وعلى حين أن المبدأ الجديد كان يكمل المبدأ القديم ، فإنه اختلف عنه فى الزامه للقوات الأمريكية بالدفاع عن البلدان التى تواجه التهديد ومن ثم لم يعد ثمة مجال للمساومة أو لانصاف الحلول ـ فعلى الدولة العربية التى تقبل المبدأ أن تعلن صراحة وقوفها ليس فقط ضد الاتحاد السوفييتى بل وايضا ضد دولة عربية مجاورة توصف بأنها واقعة تحت سيطرة الشيوعية الدولية ، وحين طالب مبدأ ايزنهاور بالوقوف ضد المعسكر الشيوعى فانه سد الطريق فى وجه احتمال تعاون العرب مع الغرب دون شروط سياسية . وكل ذلك من نقاط ضعف السياسة الجديدة المرتبطة بالفهم التحكمى للشئون الدولية المرتبط باسم جون فوستر دلاس الذى كان لا يثق فى الاتجاه إلى الحياد ويصفه بأنه غير أخلاقى بمعنى أن على كل طرف أن يحدد موقفه بوضوح ، فإما أنه موال للغرب ومن ثم وجبت مساعدته أو هو مناوىء للغرب ومن ثم وجب الضغط عليه وتحريره من الخضوع للمعسكر الشرقى . حقيقة إن من صاغوا مبدأ ايزنهاور حاولوا تجنب بعض الأخطاء التى ارتكبت أثناء وضع خطة حلف بغداد وأثناء أزمة السويس وأنهم لم يسعوا للضغط على مزيد من الدول العربية لدفعها إلى الانضمام إلى أحلاف عسكرية جديدة . وحقيقة أيضا أن المبدأ لم يشر إلى التدخل العسكرى فى أى من البلدان إلا إذا طلب مثل هذه المساعدة وكان جديرا بها وان ايزنهاور قد فاق ايدن فى تفهمه للنتائج المترتبة على العدوان الثلاثى فى العالم العربى . إلا أنه أخذ بوجهات نظر بعض الزعماء الغربيين الخاصة بنوعية العلاقات التى كانت تربط بين عبد الناصر وبين الاتحاد السوفييتى بحكم أنه ودلاس لم يلحظا الاختلافات الهامة بين الشيوعية وبين القومية الراديكالية التى كان يمثلها عبد الناصر وأخطأ فهم الصراعات العربية الداخلية واعتبراها مظاهر للانحياز فى الحرب الباردة(١٥) .

ويشبه مبدأ ايزنهاور حلف بغداد فى أنه لم يأت فى الوقت المناسب . فلقد حذر نهرو أيزنهاور من أن المبدأ سيضاعف ثورات الشرق الأوسط بدلا من القضاء عليها بحكم أن الانقسامات المترتبة عليه من شأنها أن تضعف الشرق العربى وتفتح مزيدا من الثغرات أمام التغلغل بدلا من تحقيق هدفه الأساسى الخاص بتقوية الدول العربية حتى تستطيع التصدى للضغط السوفييتى . وبالاضافة إلى هذا فإن رد الفعل العربى على صدور مبدأ ايزنهاور كان متوقعا ـ فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى اقامة علاقات طيبة مع العالم العربى فعليها أن تنسى « الحرب الصليبية » ضد الشيوعية وأن تهتم بالمواجهة العربية ـ الاسرائيلية . ولقد ذهب الوحديون العرب إلى أن الولايات المتحدة تدعى الدفاع عنهم فى مواجهة الخطر الشيوعى الوهمى فى الوقت الذى كان فيه الخطر الحقيقى مرتبطا بوجود اسرائيل وأطماع فرنسا وبريطانيا الاستعمارية . وهكذا شك الوحدويون العرب فى مبدأ ايزنهاور واعتبروه دليلا على أن الولايات المتحدة تبحث عن حجة لادخال قواتها العسكرية الى الشرق العربى بقصد مساعدة انظمة الحكم البغيضة ومواجهة الحركات التقدمية الساعية إلى التحرر القومى . كما اعتبره عبد الناصر محاولة من جانب الولايات المتحدة لعزل مصر وبالتالى استمرارا لسياسة عدوان السويس ولكن بأساليب أكثر غموضا تستهدف القضاء على زعامة مصر للقومية العربية . أما الروس فقد نددوا هم الآخرون بمدأ ايزنهاور واعتبروه محاولة من جانب الولايات المتحدة للأضطلاع بمسئوليات بريطانيا وفرنسا السابقة وفرض السيطرة العسكرية الأمريكية .. وفى نفس الوقت فإنهم رحبوا بازدياد هيبتهم فى العالم العربى نتيجة للمنعطف الجديد الذى سارت فيه المؤسسة الأمريكية .

وإزاء هذا التنديد بالسياسة الأمريكية الجديدة التى لقيت تأييدا من جانب العراق عضو حلف بغداد من لبنان وليبيا والمملكة العربية السعودية واليمن واسرائيل كما أبلغت الحكومة الأردنية المسئولين الأمريكان بأن هذه السياسة تحظى بموافقتها ولو أن ضغط القوميين على الملك حسين هو الذى جعله يحجم عن قبوله لمبدأ ايزنهاور علنا . وهكذا أدى اعلان المبدأ إلى تقوية التضامن العربى الذى كان يتزعمه عبد الناصر وتحمست له سوريا التى اتجهت إلى الحياد ورفضت الأحلاف مما عرضها لضغط كل من حلف بغداد والولايات المتحدة . وكانت نتيجة ذلك أن تطلع الزعماء السوريون من بعثيين وشيوعيين وقوميين راديكاليين ، إلى مصر والاتحاد السوفييتى . فسوريا كانت خلال فترة طرح مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط فى عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٥ قد تحررت من الوصاية الغربية وتقاربت مع مصر وسارت على نهج الحياد الذى اتجه إليه العرب بوجه عام والسوريون بوجه خاص بحيث نما اتجاه إلى رفض المعاهدات والأحلاف ، بل وقطع كل الروابط الرسمية مع الغرب . ومما ساعد على انتهاج سوريا لخطة الحياد أن روابطها مع فرنسا كانت أقوى منها مع بريطانيا وأن فرنسا ذاتها كانت تعارض حلف بغداد خاصة وأنها لم تنس الدور الذى لعبه البريطانيون لطردها من سوريا ولبنان . خاصة وأن السوريين كانوا يلومون بريطانيا للدور الذى لعبته فى مأساة فلسطين التى كان لها تأثير عميق عليهم ويخشون أن تعمل على ضم سوريا إلى العراق تحقيقا لمشروع الهلال الخصيب الذى كان يداعب طموح السياسى العراقى نورى السعيد وأن يؤدى ذلك إلى ربط بلادهم بالامبرياليين وعرقلة مساعى الوحدة العربية التى آمن بها السوريون إيمانا شديدا . لكل هذا اتجه السوريون إلى دعم قواتهم المسلحة بشراء الأسلحة من المعسكر الشرقى وتوثيق علاقاتهم بالاتحاد السوفييتى مما عرضهم لضغط الدول المنضمة إلى حلف بغداد (وبخاصة العراق وتركيا) . ومما يجدر ذكره أن الاتحاد السوفييتى رد على ما أشيع عن حشد القوات العراقية والتركية على الحدود السورية بأن أعلن فى مارس ١٩٥٧ مساندته لسوريا واستعداده لأن يقدم لها كل أنواع المساعدة للمحافظة على استقلالها وسيادتها . ثم تفاوضت سوريا مع الاتحاد السوفييتى حول صفقة أسلحة أكبر من تلك التى سبق لها الحصول عليها من موسكو وذلك نتيجة للغارات التى كانت تقوم بها اسرائيل على الأراضى السورية ولتهديدات تركيا وعدم رغبة الولايات المتحدة بريطانيا فى تقديم الأسلحة خارج نطاق معاهدات الدفاع وامتناع فرنسا ـ الدولة التقليدية التى كانت تزود سوريا بالأسلحة ـ عن تسليح العرب منذ نشوب الثورة فى الجزائر ـ (وقد قدر أن سوريا قد اشترت من المعسكر الشرقى فى الفترة ما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٧ أسلحة تبلغ قيمتها مائة مليون جنيه[١٦] .) ثم انفسح المجال أمام تدفق المعونات من الاتحاد السوفييتى ومن بقية المعسكر الاشتراكى : من أسلحة وسلع وتسهيلات ائتمانية وأرصدة وتبادل الزيارات على مدى واسع ، كما انفسح المجال كذلك أمام ازدياد النفوذ المصرى بشكل واضح فى سوريا وفى الشئون العربية بوجه عام .

إلا أن اتجاه سوريا نحو مصر والاتحاد السوفييتى لقى المعارضة فى الداخل والخارج بحيث كانت تواجه احتمال نشوب ثورة مسلحة هدفها تغيير الخط السياسى الذى اتبعته دمشق واسقاط نظام الحكم السورى وحصر نفوذ عبد الناصر ، كما كانت فى نفس الوقت عرضة للمؤامرات والاشاعات خاصة وأن بريطانيا وحلفاءها فى العراق قد أدركوا أنه لا يمكن كبح جماع عبد الناصر والمحافظة على مراكز القوى القديمة فى العراق والأردن والخليج الا باستعادة المبادرة فى سوريا . وانضمت الولايات المتحدة إلى التآمر الهادف إلى اسقاط النظام الوطنى فى دمشق ـ ومما يدل على ذلك أن الرئيس ايزنهاور أكد هذه الحقيقة فى مذكراته التى ذكر فيها أنه كان على استعداد لمواجهة ما كان يعتبره مجازفة بحرب عالمية نووية[١٧] . ولقد ساند الشعب السورى

حكومته الوطنية فى موقفها فى الوقت الذى شنت فيه سوريا حملة عنيفة على محاولة التدخل فى شئونها ونفت أنها مثار تهديد لأى من جاراتها ، فى حين حركت تركيا قواتها على الحدود السورية . وحين أعلن دلاس أن تركيا تواجه خطرا عسكريا متزايدا نتيجة « للحشد الكبير للأسلحة فى سوريا » لم يصدق أحد فى الشرق الأوسط هذا الزعم لأن الجيش السورى الصغير لم يزد تعداده على ٥٠,٠٠٠ مقاتل لا خبرة لهم فى القتال ، ولأن أسلحته كانت جديدة ، ولم يكن أفراده قد تلقوا بعد التدريب الكافى عليها ، فى الوقت الذى بلغ فيه تعداد الجيش التركى نصف مليون مقاتل قامت الولايات المتحدة بتدريبهم طيلة عشر سنوات ، وفى الوقت الذى كان فيه بامكان تركيا أن تستند إلى معونة حلف شمال الأطلنطى الذى كانت قد انضمت إليه . وندد الاتحاد السوفييتى من جانبه بالتدخل الأمريكى وأعلن الزعيم السوفييتى بولجانين تنديده بحشد القوات على حدود سوريا لشن ما وصفه بالهجوم الذى خططت له الولايات المتحدة ، وهدد بأن مهاجمة سوريا « لن تقتصر آثارها على هذه المنطقة وحدها » ـ فى حين رد دلاس على ذلك بأن تركيا هى التى تواجه الخطر من جهة الشمال من جانب الاتحاد السوفييتى ومن الجنوب من جانب الأسلحة السوفييتية الموجودة فى سوريا .

والحق أن الولايات المتحدة قد أخطأت حين توهمت أن سوريا قد تحولت إلى الشيوعية ، إذ أن الضغط على سوريا وتسليح جاراتها والقول بأنها تهدد السلام قد أدى إلى تقوية حكام دمشق بدل اضعافهم . وهكذا خفتت الأصوات الموالية للغرب فى سوريا وانقطع اتصال دمشق السلمى بالغرب وتوثقت العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفييتى خاصة وقد هبت موسكو لمساندة سوريا فى مواجهة التدخل الأمريكى . وبالاضافة إلى هذا فإن حشد القوات التركية على الحدود السورية أدى إلى انفضاض الحكومات العربية الموالية للولايات المتحدة عن صفوف الغرب : فقد أكدت لبنان والأردن اللتان كانتا قد تلقتا أسلحة أمريكية لمواجهة « الخطر السورى » اخلاصهما للتضامن العربى . وهكذا أثرت فى العالم العربى الأنباء التى ذهبت إلى أن الولايات المتحدة تسعى إلى سحق سوريا بمساعدة تركيا بحيث بات من المستحيل على الحكومات شديدة الاخلاص لواشنطون أن تتخذ موقفا صريحا يمكن تفسيره على أنه يعنى مساندة هذه الخطوة ، واعتقد الكثيرون أن واشنطون تبحث عن حجة لتطبيق مبدأ ايزنهاور واتضح لهم عدم استعدادها لاتخاذ خطوات حاسمة لمواجهة العروض السوفييتية الخاصة بالمساعدة وأنها لم يعد أمامها سوى التراجع وهى تتلقى اللوم والهجوم نتيجة لمعارضتها للخير الذى كان من الممكن أن يترتب على هذه المساعدة . وهكذا بات من الواضح أن واشنطون قد قامت بأعمال لا جدوى من ورائها تمخضت عن أضرار فادحة أصابت مركز الولايات المتحدة .

واستغلت مصر والاتحاد السوفييتى تراجع الولايات المتحدة وقررتا التنديد بها وهى تحاول التراجع . وهكذا فشلت واشنطون فى زحزحة سوريا من محور القاهرة ـ موسكو ، بل أن الاجراءات التى اتخذتها هى التى عجلت بسلسلة التطورات التى أفضت إلى اتحاد مصر وسوريا فيما عرف باسم الجمهورية العربية المتحدة التى ظهرت إلى حيز الوجود فى فبراير ١٩٥٨ ، وكان لظهورها أثره العميق بالنسبة إلى مجريات الأحداث فى المشرق العربى وإلى علاقة المنطقة بالقوى العالمية : ذلك أن قيام هذا الكيان الجديد قد بدا وكأنه مقدمة للوحدة العربية الشاملة التى راودت أحلام القوميين العرب فى هذه الفترة بالذات بحيث تطلع الكثيرون ، وبخاصة فى لبنان ، إلى الانضمام إلى هذا الموكب الوحدوى بحيث احتدم الموقف فى لبنان الذى تعرض لحرب أهلية بين أنصار الوحدة وأنصار الغرب اتهم خلالها عبد الناصر بارسال الأسلحة إلى لبنان من سوريا مما عقد المشكلة اللبنانية التى كان من رأى ايزنهاور أن الشيوعيين هم المسئولون أولا وأخيرا عنها[١٨] . وعلى حين أن دلاس كان يرى أن ارسال قوات أمريكية إلى لبنان لا شك سيثير ردود

فعل قوية فى الشرق الأوسط حيث يحتمل تفجير أنابيب النفط المارة بسوريا وسد قناة السويس وانتشار موجة السخط بين الجماهير العربية وحدوث رد فعل قوى من جانب الروس ، إلا أن أيزنهاور كان يعتقد أن العمل الحاسم والقوى من جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يردع الروس وبخاصة إذا لم تمتد العمليات الأمريكية الى مناطق أخرى فى الشرق الأوسط ، وهكذا لم يعر كل من دلاس وايزنهاور اهتماما بمشاكل السياسة اللبنانية بقدر ترحيبها بالفرصة التى سنحت أمامهما ليعلنا للروس وأصدقاء موسكو بما فى ذلك عبد الناصر ـ أن الولايات المتحدة ، برغم اتباعها سياسة حذرة خلال أزمة السويس ، لا تخشى التدخل العسكرى لمساندة أصدقائها خاصة وأنهما كانا يعتقدان أن لبنان يواجه « استفزازا شيوعيا جديدا » يشكل حلقة من حلقات الهجوم السياسى الذى يشنه السوفييت فى العالم الثالث بحيث لا يمكن للولايات المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدى . وفى أثناء زيارة قام بها نورى السعيد إلى لندن أوضح فى مؤتمر صحفى أنه يعتقد أن من واجب الدول الغربية أن تتدخل لمساندة الحكومة اللبنانية ضد ما أدعى أنه تدخل روسى عن طريق عبد الناصر وألمح إلى أن العراق أو الاتحاد الهاشمى (الذى ضم الأردن والعراق لمواجهة اتحاد مصر وسوريا) قد يرسل قواته إلى لبنان إذا طالبت الحكومة اللبنانية ذلك . أما الانجليز فقد كانوا فى أعقاب حملة السويس أشد حذرا خاصة وأن نورى السعيد لم يكن يستهدف لبنان بقدر ما كان يستهدف الجمهورية العربية المتحدة ذاتها بعد أن اعتقد أن من الممكن فصل سوريا عن مصر إذا ما جاءتها مساعدة من الخارج . إلا أن الجيش العراقى الذى خشى قادته الثوريون والقوميون أن تتدخل حكومته فى لبنان ، وهو التدخل الذى كان يستلزم اختراق الأراضى السورية ، تحرك واكتسح العاصمة بغداد وأسقط نظام الحكم القائم والموالى للغرب وذلك فى ١٤ يوليو ١٩٥٨ .

وفى ١٥ يولية نزلت قوات جنود البحرية الأمريكان ـ بناء على طلب الحكومة اللبنانية ـ إلى جوار مطار بيروت بعد أن تجمعت لدى المخابرات الأمريكية معلومات مفادها أن عملية ذات ثلاث شعب تهدف إلى الاطاحة بالنظام القائم فى كل من العراق ولبنان والأردن قد بدأ تنفيذها مؤخرا بمساندة الجمهورية العربية المتحدة إن لم يكن بتدبير منها ومن ثم قرار ارسال القوات الأمريكية إلى لبنان طبقا لمبدأ ايزنهاور الذى كان على استعداد ـ إذا ما دعت الضرورة ـ للقيام بعمل أوسع فى الشرق الأوسط ومن ثم ارساله تحذيرا إلى عبد الناصر لكى لا يتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد القوات الأمريكية التى نزلت فى لبنان فى الوقت الذى نزلت فيه قوات بريطانية عن طريق الجو إلى الأردن بعد أن نسقت بريطانيا خططها مع واشنطون لحصر آثار الثورة العراقية التى شك الغرب فى اشتراك عبد الناصر فى تدبيرها . وقد سعت الولايات المتحدة حين أرسلت قواتها إلى لبنان إلى تحقيق أهداف ثلاثة هى :

(أ) إفهام الاتحاد السوفيتى أن واشنطن على استعداد لخوض غمار الحرب دفاعا عن الشرق الأوسط اذا ما استدعى الأمر ذلك .

(ب) كشف عدم جدية تهديد الاتحاد السوفيتى بالتدخل العسكرى .

(جـ) إفهام العرب أن الاتحاد السوفيتى لن يخوض الحرب دفاعا عنهم وأن هدفه الوحيد هو كسب الأنصار فى المنطقة العربية . وهكذا اوضحت الولايات المتحدة لحكومة صديقة فى الشرق الأوسط انها على استعداد لبذل المساعدة عند الضرورة كما أثبتت للعرب أن التهديدات السوفيتية ـ التى بولغ فى اثرها خلال حرب السويس ـ لا تستهدف إلا الدعاية لا التنفيذ الفعلى . ورغم ذلك فقد خرجت الولايات المتحدة من الأزمة اللبنانية وقد فقدت نظاما شديد الولاء للغرب كان بمثابة الركيزة الأساسية لحلف بغداد الذى ما لبث أن اضمحل بعد انسحاب النظام العراقى الجديد منه وهكذا حطمت الثورة العراقية الدعامة الأساسية للسياسة البريطانية

والأمريكية فى العالم العربى وانهارت آمال لندن وواشنطن فى إدخال العراق والسعودية وسوريا فى نظام الأحلاف الغربية وعزل مصر إلا إذا اختار عبد الناصر أن يصبح ذيلا لنورى السعيد ، وانتهت لعدة سنوات فترة التدخل العسكرى المباشر من جانب الدول الغربية فى المنطقة الرئيسية من العالم العربى ، فقد اعترفت الدول العظمى « بحياد » المنطقة وسعت خلال السنوات لقادمة إلى قصر منافساتها على محاولة إحراز النفوذ وبذل المساعدات الاقتصادية وتقديم السلاح فى حين بقيت القرارات الحاسمة التى تقرر مصير العرب فى أيديهم هم . أما الفراغ الذى قيل أنه نتج عن هزيمة بريطانيا وفرنسا فى حرب السويس فلم تملأه روسيا أو الولايات المتحدة سواء من الناحية العسكرية أو من الناحية الدبلوماسية فقد فشلت محاولات الولايات المتحدة المرتبطة بمبدأ أيزنهاور نتيجة للصراعات العربية المحلية ودعم الاتحاد السوفيتى لمصر وسوريا . أما الاتحاد السوفيتى فقد حقق إلى حد كبير هدفه الرئيسى الخاص بتفكيك حلف بغداد وعرقلة محاولات الغرب لاحتكار النفوذ فى البلاد العربية . حقيقة أن الروس كانوا يسعون خلال الستينات إلى تأمين أنفسهم ضد الأحلاف الغربية فى الشرق الأوسط إلا أن انهيار حلف بغداد خفف مخاوفهم الخاصة بأمنهم . كما لم تملأ الفراغ الناتج عن اضمحلال النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط كتلة من الدول العربية ـ فلم تلبث سوريا أن انفصلت عن مصر فى عام ١٩٦١ مما أوجد وضعا هشا بدت فيه إسرائيل باعتبارها أقوى دولة عسكرية فى المشرق العربى .

ورغم معاداة عبد الناصر للمشروعات الغربية وبخاصة بعد توثق علاقاته بالمعسكر الاشتراكى وسيره على خطة الحياد بين الشرق والغرب فان توجهاته وضغط المعسكر الغربى عليه جعله ينحاز دون أن يدرى إلى جانب الاتحاد السوفيتى برغم سعيه إلى المحافظة على استقلالية قراراته التى كان يتخذها أحيانا بشكل متسرع مما كان يورطه فى مشاكل لم يمكنه التنصل منها والدليل على ذلك مبادرته إلى مساندة ثورة اليمن التى نشبت فى عام ١٩٦٢ مما أدى إلى تحرك المملكة العربية ضده بعد أن رأت أن القوات المصرية الموجودة فى اليمن تشكل تهديدا لأمنها وتنذر بنشوب القلاقل فى أراضيها . وحين أدرك أنه تورط فى اليمن وفكر فى سحب قواته بادر أعداؤه إلى إيصاد أبواب الانسحاب فى وجهه واستنزافه ، بحيث بقيت هذه القوات فى اليمن إلى أن اضطر إلى سحبها خلال أزمة ١٩٦٧ . وإذا كان قد تمسك بسياسة الحياد فإن ذلك لم يغنه فتيلا بحكم أن كتلة الدول التى سارت على هذا النهج كانت حديثة الاستقلال ضعيفة الموارد بحيث كانت هى ذاتها بحاجة إلى المساعدة وليس لديها فائض تقدمه ، كما أنها لم تكن تستطيع أن تصمد أمام المؤثرات التى كانت تحيق بها مما جعلها عرضة لكل الاحتمالات أيا كانت المساعدات التى بإمكان دول الكتلة الاشتراكية أن تقدمها لها . وكان هذا الحياد بالنسبة إلى بلد كبير يقتضى اتباع خطة موازنة دقيق والبعد عن المغامرات بدلا من محاولة ضرب كلا المعسكرين المتخاصمين بعضهما ببعض بحيث بدت مصر وكأنها قد انحازت دون أن تدرى إلى المعسكر المعادى للغرب الذى كانت تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الطبيعى أن يعتبره « عميلا » للاتحاد السوفيتى مهما حاول أن يبدى اتباعه لسياسة مستقلة وأن تنحاز الدول الغربية لأسرائيل التى استغلت خطأ عبد الناصر حين حشد قواته فى سيناء فى مايو ١٩٦٧ ووجهت إلى قواته المسلحة ضربة قاضية ضعضعت مكانته فى العالم العربى والجأته إلى مزيد من الاعتماد على الاتحاد السوفيتى .

* * *

من استعراضنا السابق يتبين لنا أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت فى البداية تولى وجهها شطر الغرب وبوجه خاص حين كان محمد نجيب رئيسا للجمهورية . وبعد أن خلفه عبد الناصر

بعد أحداث مارس ١٩٥٤ سعى إلى استكمال المفاوضات الخاصة بانسحاب القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس وساعدته الولايات المتحدة فى تحقيق هذا الهدف بعد أن أبدى استعداده لقبول الدخول فى المحالفات المعادية للاتحاد السوفيتى ولكنه لم يلبث أن اصطدم بالغرب نتيجة لتعثر مفاوضاته مع الولايات المتحدة وبريطانيا حول بناء السد العالى ، وحول حاجته إلى الأسلحة وانتهز الاتحاد السوفيتى الفرصة ووعد ببناء السد وقدم له صفقة أسلحة كبيرة قلبت موازين القوى فى المنطقة بحيث بدت مصر لبريطانيا ولغيرها من الدول الغربية وكأنها قد فتحت الباب الخلفى للشرق الأوسط أمام التغلغل السوفيتى . وأيا كان اتجاه عبد الناصر إلى الحياد بعد اشتراكه فى مؤتمر باندونج فإن الغرب قد اعتبره عميلا سوفيتيا يجب إيقافه عند حده ـ ومن هنا كانت حملة السويس التى اشتركت فيها كل من فرنسا وبريطانيا بالاضافة إلى اسرائيل وكان هدفها إسقاط نظام الحكم الجديد فى مصر . وقد نجت مصر بأعجوبة مما كان يدبر لها مما اعتبره العرب نصرا لها وللقومية العربية ووثقت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى وطفقت تسعى إلى ضعضعة النفوذ والمصالح الغربية فى الشرق الأوسط وتعرقل مشروعات الأحلاف المعادية للاتحاد السوفيتى التى كان يجرى التخطيط لها فى كل من لندن وواشنطن . وأيا كانت مساندة الاتحاد السوفيتى للقومية العربية التى خلعت زعامتها على عبد الناصر فإن الغرب بموارده الضخمة وإمكاناته الدبلوماسية استطاع أن يحمى حلفاءه ومصالحه وان يزعزع مكانة عبد الناصر فى عام ١٩٦٧ بحيث استجاب للمبادرة الأمريكية التى سعت إلى وقف حرب الاستنزاف التى تلت حرب ١٩٦٧ فيما عرف بمبادرة روجرز (١٩٦٩) ولم يصم أذنيه عن مساعى الولايات المتحدة لتسوية النزاع العربى ـ الاسرائيلى . ثم جاء السادات ليطرد الخبراء السوفيت ويسعى إلى التوصل إلى السلام وفى أواخر السبعينات وقعت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل فى كامب ديفيد ثم اعطت مصر ظهرها للاتحاد السوفيتى واستدارت لتوثق علاقاتها بالغرب مستأنفة الاتجاه الذى سارت عليه ثورةيوليو فى بدايتها بعد أن بدا لها أن التوجهات السابقة قد ألقت على البلاد أعباء لا قبل لها بها دون أن تجنى منها الكثير . فالولايات المتحدة قد اصطنعت سياسة النفس الطويل وفى نهاية الأمر استرجعت مصر إلى حظيرة الغرب واستطاعت أن تطرد الاتحاد السوفيتى من المواقع التى احتلها فى الشرق الأوسط .

الحواشي :

(١) فاروق ملكا ، ص ١٣٦ (القاهرة بدون تاريخ)

(٢) كان جمال عبد الناصر هو مؤسس تنظيم الضباط الاحرار قبل عام ١٩٥٢ ، ولو أن هؤلاء الضباط فضلوا ان يجعلوا من محمد نجيب ـ الذى كان برتبة لواء ـ واجهة لضمان سيطرته على الرتب الأخرى ، خاصة وأن نجيب كان قد نجح فى رئاسة نوادى الضباط ، وهو مالم يرض عنه الملك فاروق الذى رشح أحد اتباعة الموثوق فيهم لهذا المنصب مما أدى للأزمة التى انتهت باستيلاء الضباط على القاهرة ثم على الاسكندرية ويؤكد نجيب ذاته أن عبد الناصر كان هو زعيم الانقلاب الذى أدى الى سقوط النظام الملكى . راجع Mohammad Naguib, Egypt's Destiny (London, 1955).

(٣) Jean and Simone La centure, Egypt in Transition, p. 459

(٤) على أثر الاتفاقية نشر جمال عبد الناصر أربع مقالات فى جريدةالأوبزرفر الاسبوعية البريطانية عرض فيها على الراى البريطانى صداقته للإنجليز الذين طلب منهم أن يساعدوه على أن يطبق فى مصر إصلاحات شبيهة بتلك التى حققها اتاتورك فى تركيا ، مؤكدا أن عداء مصر لبريطانيا قد انتهى بعد الاتفاق على الجلاء .

(٥) Lacouture, op. cit., pp. 209 - 210

(٦) Ionides, Divide and Lose, pp. 141 - 3.

(٧) Finer, Dulles ver Suez, p. 37

(٨) كانت الصفقة سوفيتية فى الواقع ولكنها وصفت بأنها تشيكية حرصا على عدم استفزاز الدول الغربية وترك الباب مفتوحا امام التعامل مع الغرب .

(٩) ظل الاتفاق بين الدول الثلاث سرا مكنونا إلى أن كشفه الكاتبان البريطانيان إرسكين نشايلدز . وهو توماس . وأخيرا سمحت السلطات البريطانية بالاطلاع على وثائقها التى ألقت مزيدا من الضوء على هذه « المؤامرة » .

(١٠) يبدو ماكتب عن حرب السويس أن الولايات المتحدة لم تكن تقترضعليها فى حد ذاتها ولكنها استاءت منها لانها حدثت فى الوقت الذى نشبت فيه الثورة فى المجر التى لم يهتم بها العالم الخارجي نفس اهتمامه بحرب السويس وبذلك فاتت على دلاس فرصة استغلال هذه الثورة لتحقيق ما كان يسعى إليه من تفكيك العالم الشيوعى .

(١١) أدت أزمة السويس إلى اسدال الستار على حياة إيدن السياسية ـ فقد أخذ عليه أنه تصرف بعصبية وانه كذب على مجلس العموم حين نفى وجود « مؤامرة » مسبقة بين بلده وبين فرنسا وإسرائيل . إلا أن بعض الكتاب البريطانيين دافعوا مؤخرا عن السياسة التى أتبعها وذهبوا إلى أنها كانت ناتجة عن استفزازات عبد الناصر الذى كان هو بقت اتجاهاته الدكتاتورية ويأخذ عليه عدم احترامه لوعوده .

(١٢) أصرت إسرائيل قبل انسحابها من سيناء فى عام ١٩٥٧ على أن توضع قوات الطوارىء الدولية على الأراضى المصرية وحدها .

(١٣) اعتبرت الولايات المتحدة وحليفاتها عبد الناصر عميلا للاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط

(١٤) يبدو ان نتائج اتفاقية الجلاء قد شجعت عبد الناصر والهمته بانتهاج سياسة الحياد قبل أن يعتنقه على أثر عودته من مؤتمر باندونج Patvick Seale, The Struggle for Syria, p. 185 وقد سبق لمصر فى العهد الملكى أن اتبعت سياسة الحياة بالنسبة الى الحرب الكورية قاومت محاولات زجها فى الاحلاف الغربية .

(١٥) Robert Stevens, Nasser, pp. 255 - 6

(١٦) The Struggle for Syria, pp. 233 - 4

(١٧) Eisenhower, Waging Peace, pp. 198 - 202

(١٨) Eisen hower, pp. cit., p. 266

الاتجاه القومى العربى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

د. فؤاد المرسى خاطر
كلية الآداب جامعة طنطا

إذا كانت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ ، أحد نقاط التحول الرئيسية فى تاريخ مصر الحديث ، والمعاصر ، فهى كذلك فى تاريخ العرب وهى كذلك تمثل نقطة تحول هامة ، فى تأكيد عروبة مصر ، وتطور فكرة القومية العربية فيها ، بل وترسيخ هذه الفكرة وإكسابها قاعدة شعبية عريضة تجاوبت مع توجيهات الثورة العربية حتى أصبحت هذه الفكرة هى السائدة على الساحة المصرية بلا منازع .

وليس من شك فى أنه قد مهد لهذا كله التطور التدريجى للفكرة القومية العربية فى مصر منذ أوائل الثلاثينات ثم ظهور ذلك بشكل أوضح بعد الحرب العالمية الثانية ومع نهايتها بقيام جامعة الدول العربية ، ودور مصر فيها ، وتطور القضية الفلسطينية التى أصبحت منفذا لطرح الفكرة العربية ، وخطوة هامة نحو مزيد من الوعى لدى المصريين بعروبتهم .

وعندما جاءت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) بلورت هذا التطور فى واقع عملى حيث أكدت على عروبة مصر ، وانتمائها للأمة العربية بتبنيها للقومية العربية كمبدأ ، وللوحدة العربية كهدف ملح للعمل العربى .

ولا جدال فى أن موقف ثورة ١٩٥٢ من العروبة ، وتبنيها لفكرة القومية العربية ، وما قامت به من أدوار فى هذا الصدد يرتبط فى أحد أبعاده بشخصية قائد الثورة جمال عبد الناصر ، فقد كان يفكر كمصرى وكعربى على نفس المستوى[١] .

لقد أدركت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢ منذ قيامها الهوية العربية لمصر ، تلك الهوية التى حرص عبد الناصر على إبرازها فى كتابه « فلسفة الثورة » الذى أشار فيه إلى ثلاث دوائر يجب على مصر أن تتحرك بسياستها فيها هى : الدائرة العربية ، الدائرة الأفريقية ، والدائرة الاسلامية .

أما الدائرة العربية فيرى فيها عبد الناصر بعد أن يعطيها الأولوية أنها : « تحيط بنا .. (وهى) منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام » ثم يؤكد أهمية هذه الدائرة لمصر : « وما من شك فى أن الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا . فلقد امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن ، وعشنا نفس الأزمات ، وحين وقعنا تحت سنابل خيل الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابل ، ويمضى عبد الناصر موضحاً الطبيعة المشتركة للنضال العربى فيقول : « ودخلت شعوب العرب جميعاً حرب فلسطين بدرجة واحدة من الحماسة ، وإذاً فهذه الشعوب جميعها تتشارك فى شعورها وفى تقديرها لحدود سلامتها ، ثم خرجت منها هذه الشعوب بنفس المرارة والخيبة ، وإذاً فهى جميعاً ، كل منها فى بلادها ، قد تعرضت لنفس العوامل ، وحكمتها نفس القوى التى ساقتها إلى الهزيمة ، ونكست رأسها بالذل والعار ، ويخلص عبد الناصر من ذلك بالتأكيد على الاتجاه القومى العربى للثورة ويقول : « ما دامت المنطقة واحدة ، وأحوالها واحدة ، ومشاكلها واحدة ، ومستقبلها واحد ، والعدو واحد مهما يحاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة ، فلماذا نشتت جهودنا ؟ »[٢] .

وهذا يوضح إدراك قيادة ثورة ١٩٥٢ فى مصر منذ قيامها أهمية توحيد النضال العربى ، من أجل تعزيز القومية العربية وتحقيق وحدة العرب ـ وكان عبد الناصر يرى ضرورة الوصول

إلى جبهة عربية موحدة تقوم خطتها على حمل الأمة العربية على أن تدرك مدى قوتها وطاقاتها وإمكاناتها ، ومن هنا قال : « ولسوف أظل دائماً أقول أننا أقوياء ، ولكن الكارثة الكبرى ، أننا لا ندرك مدى قوتنا ـ إننا نخطىء فى تعريف القوة ، فليست القوة أن تصرخ بصوت عال ، وإنما القوة أن تتصرف إيجابياً ، وبكل ما نملك من مقوماتها »[٣] .

وحلل عبد الناصر القوة العربية فوجد أنها تكمن فى ثلاثة عناصر بارزة هى :

العنصر الأول : أن العرب يؤلفون أمة واحدة لها خصائص ومقومات وحضارة انبثقت فى جوفها الأديان السماوية المقدسة الثلاثة ، ولا يمكن إغفالها فى محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام .

العنصر الثانى : الموقع الاستراتيجى للعالم العربى ، وهو ملتقى طرق العالم .

العنصر الثالث : وهو البترول عصب الحضارة المادية والتى يستحيل أن تستغنى عنه .

وكل هذا يجعل للأمة العربية تأثيراً فعالاً فى المجتمع الدولى إذا وعاه العرب وتعقلوه .

كانت هذه هى أفكار عبد الناصر منذ البداية وهى بلا شك قد اختمرت بذهنه قبل قيام الثورة بسنوات .

وجاءت وثائق الثورة بعد ذلك تؤكد الاتجاه القومى العربى لها :

ففى أول دستور يصدر عن الثورة فى ١٦ يناير ١٩٥٦ أكد على انتماء مصر العربى فجاء فى ديباجته : « نحن الشعب المصرى الذى يشعر بوجوده متفاعلاً فى الكيان العربى الكبير ، يقدر مسئولياته ، والتزاماته حيال النضال العربى المشترك لعزة الأمة العربية ومجدها » .

ونصت المادة الأولى من الدستور على أن : « مصر دولة عربية ذات سيادة ، وهى جمهورية ديموقراطية ، والشعب المصرى جزء من الأمة العربية »[٤] .

وعلق ساطع الحصرى على ذلك قائلاً : « ليوم ١٦ يناير ١٩٥٦ مكانة خاصة فى تاريخ نشوء فكرة القومية العربية لأن فيه أذاع زعماء الثورة المصرية باسم الشعب المصرى ـ الدستور الجديد وأعلنوا فيه عروبة مصر رسمياً » .

« ولا شك أن إدخال عبارات تعبر عن عروبة مصر فى صلب الدستور يكون حدثاً هاماً يستحق التسجيل فى تاريخ نشوء فكرة القومية العربية فى مصر »[٥] .

وميثاق العمل الوطنى وهو من أهم وثائق الثورة يؤكد الهوية العربية لمصر وارتباطها بالوطن العربى ، ولا يكاد يخلو باب من أبوابه العشرة من الحديث عن الوطن العربى وارتباط مصريته ارتباط الجزء بالكل ففى الباب الأول جاء : « إن أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير إلى آفاق وطنه الأكبر » .

« إن ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الأرض العربية كلها ، وليس من شك أن هذه الحركة كانت إحدى الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر » .

وهذا الارتباط وهذا التجاوب بين مصر وأمتها العربية يتطلب من مصر الكثير لصالح أمتها : « إن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمته العربية»[٦] .

وعندما يتناول الميثاق ثورة ١٩١٩ ينتقد قيادتها لتجاهلها الانتماء المصرى للأمة العربية :
« إن القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء ، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية ، ولقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت أيضاً فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقاً لمخطط واحد »[٦] .

ويؤكد الباب التاسع من الميثاق على مسئولية مصر فى صنع التقدم وتدعيمه وحمايته على مستوى الأمة العربية كلها كما يؤكد على ضرورة الوحدة العربية وحقيقتها : « إن الأمة العربية لم تعد فى حاجة إلى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته »[٨] .

الثورة وحركة التحرر الوطنى فى العالم العربى :

ولقد كانت قضية التحرر الوطنى فى مقدمة القضايا التى اهتمت بها الثورة المصرية ومن هنا برز الاتجاه القومى العربى بعد الانتهاء من قضية التحرر الوطنى فى مصر وهو أمر طبيعى حيث أن هناك صلة مباشرة بين العمل فى المجال الداخلى المصرى وبين العمل فى المجال العربى .. إن الثانى يرتكز على الأول ويستند إليه فى كل شىء ووجود مصر فى الوضع الأكثر ملائمة لاستخدام قواها المادية والمعنوية هو أمر لا غنى عنه للنضال العربى العام[٩] .

وعندما قامت الثورة كان عليها أن تحسم قضيتين أساسيتين هما : قضية السودان ، وقضية الجلاء وقد تحركت نحوهما بسرعة ونشاط ، وقد أكدت الثورة فى تسوية المسألة السودانية على حق السودانيين فى اختيار المصير الذى يرتضونه لبلادهم وعلى ضرورة توحيد صفوفهم فى جبهة داخلية قوية حتى يقفوا فى وجه العدو الخارجى ، فلا تجد مناورات المستعمرين لاثارة الشقاق بين أهل السودان سبيلا لتحقيق غاياتها ثم من حيث صيانة وحدة السودان والحيلولة دون فصل مديرياته الجنوبية عن جسده الواحد .. وقد تمثل كل هذا فى وثيقتى الحزب الواحد ، واتفاقية السودان ، فبفضل الأولى اندمجت الأحزاب الستة الاتحادية وهى التى نادت دائماً بالاتحاد مع مصر ، فصارت حزباً واحداً هو الحزب الوطنى الاتحادى ، وصار الهدف هو تحرير وادى النيل ، وانفردت ثورة ١٩٥٢ بأن قادتها هم الذين استطاعوا تقدير الموقف فى السودان حق قدره ، فواجهوه بصراحة عجزت عنها كل العهود السابقة ، فكانت اتفاقية السودان بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتى ، وتقرير المصير للسودان ، والتى وقعت فى القاهرة فى ١٢ فبراير (شباط) ١٩٥٣ وتضمنت :

١ ـ إنهاء الحكم الثنائى المصرى البريطانى .
٢ ـ حق أهل السودان فى تقرير مصيرهم ، فقد تقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان ، ونص على أن يتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .
(ب) وإما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام أى الانفصال عن مصر .
(جـ) على أن تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان ، فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى أخذ التدابير لتقرير المصير .

٣ ـ ممارسة السودانيين لشئون الحكم فى بلادهم أثناء فترة الانتقال السابقة على تقرير المصير .. وتعتبر هذه الفترة تمهيداً لانهاء الادارة الثنائية وتصفيتها .

٤ ـ الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا[١٠] .

وكان لهذه المبادىء وتأكيدها آثار بعيدة فقد كان واضحاً فيها الحرص على مستقبل السودان ذاته وعدم فصل جنوبه عنه ، وإنهاء الحكم الثنائى الذى زعم البريطانيون أنه نظام أوجد عند إنشائه منذ عام ١٨٩٩ حقوقاً لهم فى السيادة على السودان .. ولكنهم وكانوا قد انفردوا بالتحكم فى شئون السودان ، لم يلبثوا أن اتخذوا من هذين الأمرين وسيلة لنشر طائفة من الدعاوى الباطلة عن مقصد مصر من المناورة بالوحدة والتمسك بالسيادة فقالوا إن الوحدة والسيادة لا غرض لهما إلا أن يدخلوا فى السودان النظام الاقطاعى السائد وقتذاك فى مصر ، وهو نظام فاسد تتفشى فيه الرشوة والمحسوبية ويقف على قمته ملك يعتبر البلاد ملك يمينه ، وأما السيادة فإن هدفها سيطرة غاشمة يريد الاقطاعيون فى مصر فرضها على أهل السودان ، وادعى البريطانيون لأنفسهم التزامات وتعهدات قبل السودانيين فقالوا بأنهم مرتبطون بإنشاء الحكم الذاتى فيه ، وبإعطاء أهله حق تقرير المصير .. هكذا زعموا !!

ولم يكن فى وسع أصحاب العهد الملكى فى مصر أن يدرءوا عنها هذه الشبهات ، ولكن ثورة يوليو ١٩٥٢ سرعان ما أنهت ذلك كله فهى التى نادت بأن السودان لأهله ومصيره فى أيديهم فتغيرت نظرتهم لمصر وذلك كسب لقضية الوادى بأسره حيث زاد اطمئنان السودان لمقاصد مصر ، وزالت المخاوف ، وسقطت دعاوى الانجليز ومغالطتهم .

وقد أقامت الثورة ، بتوقيع اتفاقية السودان ، الدليل العملى على أن مصر مصممة على أن يتمتع السودان بالحكم الذاتى فعلا . وعلى أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم فعلا .. وفى نفس الوقت تمسك قادة الثورة بالاحتفاظ بوحدة السودان فى مواجهة مؤامرات الانجليز فى الجنوب .. وقالوا أن اتفاقية السودان تسمح للسودانيين بأحد أمرين إما اختيار نوع من أنواع الاتحاد مع مصر ، وإما الاستقلال التام وهذا معناه إزالة النفوذ الأجنبى تماماً من السودان .. وعندما أعلنت الجمعية التأسيسية فى ظل النظام الجديد وفى أول يناير ١٩٥٦ استقلال السودان كانت حكومة الثورة فى مصر أول حكومة اعترفت بهذا الاستقلال وباركته[١١] .

وبقيت القضية الثانية وهى الجلاء عن مصر ، وبعد مفاوضات شاقة مع انجلترا تم عقد اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ حصلت بموجبها مصر على استقلالها .

وكان من الطبيعى بعد حسم القضيتين أن تندفع مصر بقوة فى توجهها القومى العربى .. ففى ٤ يوليو ١٩٥٤ تم افتتاح « إذاعة صوت العرب » وكان ذلك إشارة لاهتمام الثورة بقضايا الوطن العربى وبإصرارها على مساندة حركة التحرر الوطنى فى كل أرجائه ودعمها للحركة الوطنية فى مناداتها بالاستقلال وجلاء الأجنبى عن التراب العربى .

ومن نافلة القول أن إذاعة « صوت العرب » والاعلام المصرى بصفة عامة كان يقف إلى جانب هذه الحركات التحررية ويفتح أبوابه لقادتها لتوجيه ما تريد توجيهه لشعوبها ، ولتحث شعوب الدول الاستعمارية على الوقوف إلى جانب حرية الشعوب واستقلالها .

وتاريخ « صوت العرب » يشهد بدورها فى هذا المجال فقد تبنت خط الثورة بالدعوة القومية العربية ونشر الفكرة القومية العربية فى مصر على مستوى قطاعات الشعب المصرى المختلفة بعد أن كانت تكاد تكون محصورة فى إطار قطاع من المثقفين[١٢] .

وعلى مستوى حركة التحرر الوطنى فى الأقطار العربية نلاحظ أن عبد الناصر قد وعى العروبة أولا من خلال مشاركته فى حركات التضامن مع نضال الشعوب العربية المجاورة من أجل الاستقلال ، ثم بدراسته لتاريخ الشرق الأوسط الحديث وتداخله مع تاريخ مصر الحديث وأخيراً باكتشافه الشخصى أثناء حرب فلسطين فى عام ١٩٤٨ لوحدة المنطقة العربية الاستراتيجية وللتضامن العميق الذى يشد شعوبها بعضا لبعض .. مما سمح له بالتكون كشخصية متفردة وفريدة انعكست كليا فى المجال الوطنى والقومى والتزمت تحريره وبناءه وتوحيده[١٣] .

وكان فى مقدمة القضايا المتعلقة بالتحرر الوطنى عربيا قضية فلسطين التى كان لها مكان هام فى فكر عبد الناصر فقد لعبت هذه القضية دوراً هاماً فى أن يكون الوعى القومى العربى لدى عبد الناصر نابعا من فكر موضوعى واقتناع وليس مقتصراً على الاستجابة للعاطفة التى تحركها هذه القضية .

وقدمت الثورة يد العون لكافة حركات التحرر الوطنى فى الأقطار العربية فوقفت إلى جانب المطالبة باستقلال الدول العربية فى شمال أفريقيا : تونس ، والمغرب ، والجزائر ، حتى نالت استقلالها فعلا ، ذلك لأن قيادة الثورة كانت ترى أن الحرية لا تتجزأ فى الوطن العربى ، وترى أن القومية العربية لن تقتصر وتحقق أهدافها فى الوحدة والتقدم العربى ما لم تتحرر كافة أجزاء الوطن العربى من الاستعمار وأعوانه .. ودائماً كان عبد الناصر يربط بين التحرر العربى وتحقيق الأهداف القومية نرى ذلك فى فلسفة الثورة كما نراه فى الكثير من خطب وتصريحات عبد الناصر على امتداد سنوات حكمه ، وهو واضح فى الميثاق الوطنى ، كما رأينا ، وإذا كان هذا الربط بين القومية العربية والتحرر العربى واضحا فى وثائق الثورة المصرية وفى الخطاب السياسى لعبد الناصر فإن المساعدات والدعم الذى قدمته الثورة لحركات التحرر الوطنى كان دليلاً عمليا على هذا كله خاصة ما قدمته الثورة للثورات العربية التى قامت فى الجزائر والعراق واليمن وليبيا وقبل هذا وبعده الموقف من القضية الفلسطينية كما سار إلى جانب هذا سعى الثورة الجاد لتحقيق الوحدة العربية وهو ما ظهر عمليا فى وحدة مصر وسوريا ..

ومن هنا يتضح أنه إذا كانت قضية تحرير مصر هدفا للثورة فإن جمال عبد الناصر كان ينظر لقضية التحرير بمنظور أعم يشمل تحرير الوطن العربى بكامله[١٤] ، وفى نفس الوقت الابتعاد بالمنطقة عن دوائر النفوذ الأجنبية ، وتجلى ذلك فى معارضة الثورة لحلف بغداد عام ١٩٥٥ حيث كان ذلك العام هو البداية الحقيقية لدور مصر القائد فى الوطن العربى ، وهو دور لم يقتصر على المستوى الرسمى وإنما امتد إلى مستوى العمل الشعبى وأكد ذلك أن مصر اندمجت فى تيار السياسات العربية بشكل لم يسبق له مثيل ، وتفاعلت مع قضايا الوطن العربى على المستوى الشعبى[١٥] .

ومعروف أن حلف بغداد كان مخططا استعمارياً يهدف إلى إبقاء الوطن العربى فى إطار التبعية الغربية تحت ستار جديد ، وكان موقف الثورة المصرية من هذا الحلف ومحاربتها له بكافة الوسائل نموذجا يحتذى للدول العربية الأخرى فى التمسك باستقلال الارادة الوطنية ورفض السيطرة الأجنبية ، والتبعية للغرب فى كافة صورها وأشكالها[١٦] .

وفى ٢٥ ابريل (نيسان) من نفس العام (١٩٥٥) شاركت مصر فى مؤتمر باندونج الذى ادى إلى إعلان مصر بالتزام عدم الانحياز ، وكان ذلك بمثابة نقطة تحول هامة فى تاريخ المنطقة العربية والحركة القومية العربية فقط أعطت سياسة عدم الانحياز ، القومية العربية طابعا ذاتيا مستقلا وارتبط نضال الحركة القومية العربية بأهداف ونضال حركة عدم الانحياز مما أعطى التحرك القومى العربى قوة مؤثرة فى المجال الدولى .

وقد تدعمت مكانة مصر فى الوطن العربى من خلال ما قام به جمال عبد الناصر من دور بارز فى مؤتمر باندونج حيث عومل كزعيم عربى أكثر منه مجرد زعيم مصرى[١٧] .

وعلى طريق تدعيم حركة التحرر الوطنى وتحرير الارادة العربية من الضغط الغربى باحتكار السلاح كانت صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥ والتى حصلت بموجبها مصر على الأسلحة التى رفض الغرب تزويدها بها وجاءت إعلاناً لكسر احتكار الغرب لبيع الأسلحة للمنطقة ، وزادت من شعبية عبد الناصر فى الوطن العربى ورأى العرب فيها خروجا عن السيطرة الغربية فى مجال التسلح ، والتى كانت قيداً على استقلالهم[١٨] .

وجاءت الغارة الاسرائيلية على قطاع غزة فى فبراير ١٩٥٥ لتشكل حدثا آخر ضمن أحداث عام ١٩٥٥ ، وقادت إلى تفاعل مصر تفاعلا كاملا مع قضايا الوطن العربى ، وكان ذلك دافعا للثورة المصرية لأن تقوم بدور بارز فى توحيد الجهود العربية لمواجهة الخطر الاسرائيلى الذى هو تهديد مباشر لكافة الدول العربية .

وقد نجحت مصر فى تجميد حلف بغداد .. ولم تنجح الدول الاستعمارية فى محاولتها لامتصاص قوة الجذب المؤثرة للثورة المصرية فى الوطن العربى ورأت هذه الدول الاستعمارية فى الاتجاه القومى للثورة وإصرارها على رفض أى سيطرة أجنبية على المنطقة ، خطراً يهدد مصالحها وكان ذلك أساس تحركها لاقامة حلف بغداد ، وكانت وجهة نظر الثورة المصرية هى أن حلف بغداد سوف يربط العراق بحلف الأطلنطى وهذا يتناقض مع كون العراق دولة عربية وعضو فى جامعة الدول العربية ، ويضع حياد المنطقة على حافة مخاطر شديدة ، ويمكن أن يؤدى إلى احتواء دول عربية أخرى فى نزاعات حلف الأطلنطى ، وكل هذا يضرب أسس سياسة الثورة المصرية فيما يتصل بالوحدة العربية وتحقيق الاستقلال لكافة الدول العربية[١٩] .

وفى ذلك الوقت كان حلف بغداد يهدف إلى صرف أنظار الدول العربية عن الخطر الحقيقى الذى يهددها ويحول بينها وبين تحقيق آمالها وذلك بإيهام العرب أن الخطر الحقيقى هو الاتحاد السوفييتى والشيوعية .

ولكل هذه الأسباب كانت حملة مصر ضارية ضد الحلف وأدت إلى تراجع من فكروا فيها فى الانضمام إليه فقد كان تركيز القاهرة على الجماهير العربية ولعب الأعلام المصرى دوراً بارزاً فى كشف أهداف الحلف ومراميه وإثارة الجماهير العربية ضد المحاولات الغربية لفرض التبعية على المنطقة .. ولاقت توجيهات الثورة استجابة شاملة لدى الجماهير العربية فى كافة الدول العربية ، وحتى فى العراق التى كانت مقراً للحلف .

وقد نجحت الحملة المصرية فى إفشال محاولات بريطانيا وتركيا لادخال الأردن ولبنان فى الحلف ، بعد أن كان الأردن قد رفع طلبه للانضمام للحلف بالفعل إلى السفير البريطانى فى الأردن فى ١٦ نوفمبر (تشرين ثان) عام ١٩٥٥ ، وفى ديسمبر (كانون أول) وصل « جيرالد تمبلر » رئيس الأركان البريطانى إلى عمان لمناقشة عضوية الأردن فى الحلف .. وقامت مصر بحملة إعلامية ضخمة ضد المساعى البريطانية ، مما أدى إلى إحباط جهودها فى ضم الأردن للحلف[٢٠] . وثار الشعب الأردنى ضد انضمام بلاده للحلف وأدى هذا إلى تراجع الأردن وكذلك لبنان الذى كان ينتظر ما سيقدم عليه الأردن ..

وفى نفس الوقت الذى وقفت فيه مصر ضد حلف بغداد قامت بخطوات عملية ترجمت رؤيتها الخاصة بأن الدفاع عن الوطن العربى لابد أن يكون نابعا من ذات الوطن العربى ، وبإرادة عربية حرة .. فقامت مصر بعقد اتفاقيات دفاعية مع الدول العربية الأخرى بهدف

محاصرة الحلف .. ففى ٢ مارس (آذار) ١٩٥٥ تم توقيع ميثاق عسكرى مصرى سعودى ، وفى ٢٠ أكتوبر من نفس العام عقدت اتفاقية للدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، وتلا ذلك فى ٢٧ أكتوبر اتفاق عسكرى بين مصر والسعودية وفى ٧ نوفمبر ١٩٥٥ وقعت مصر مع سوريا ميثاقا للدفاع المشترك .. وترتب عليه إنشاء مجلس أعلى وقيادة مشتركة بين البلدين .. وفى ٦ مارس ١٩٥٦ عقد مؤتمر ثلاثى بدعوة من عبد الناصر حضره الملك سعود والرئيس شكرى القوتلى تم فيه إقرار جميع الاجراءات الضرورية لاقامة جبهة موحدة ضد إسرائيل ، وتضمن البيان المشترك الصادر عن المؤتمر فى ٨ مارس ، إدانة حلف بغداد ، وجاء فيه : « إن الدفاع عن العالم العربى يجب أن ينشأ من داخل الأمة العربية ، وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية التى تحاول استخدام التنظيمات الدفاعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى .

وفى ٢١ أبريل ١٩٥٦ تم توقيع اتفاقية عسكرية بين مصر والسعودية واليمن .. وتلا هذه الاتفاقيات إصدار عدة بيانات مكملة لها منها البيان المصرى الأردنى فى ٥ مايو (آيار) ١٩٥٦ ، والبيان السورى الأردنى فى ٣١ مايو ١٩٥٦[٢١] .

وقد قادت هذه الاتفاقيات والمواثيق إلى خطوة أخرى .. ففى ١٩ يناير ١٩٥٧ عقدت اتفاقية (معاهدة) التضامن العربى بين مصر والسعودية وسريا والأردن لمدة عشر سنوات .. واستمرت الثورة المصرية فى التصدى لحلف بغداد رغم التحديات التى واجهتها - وأهمها العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ - حتى قامت ثورة ١٤ يوليو (تموز) عام ١٩٥٨ فى العراق وصادرت حكومة الثورة العراقية مكاتب الحلف ولجانه ، وأعلنت اعترافها بالجمهورية العربية المتحدة ، وبادلتها القاهرة الاعتراف ووقفت إلى جانبها .. ثم ما لبث العراق أن أعلن رسمياً خروجه من حلف بغداد فى مارس عام ١٩٥٩[٢٢] .

ولا يستطيع منصف أن ينكر أن هذه النهاية للحلف الاستعمارى كانت ثمرة لدور مصر فى الساحة العربية .

ولما كانت خطوات الثورة المصرية قد استقبلت بالترحيب من الأقطار العربية ، فإن التأييد الجماعى لقرار الثورة بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى عام ١٩٥٦ كان عاماً فى كافة الدول العربية ، حيث رأت فيه الجماهير العربية نموذجا للارادة الوطنية القوية التى لا ترى فى الاستقلال استقلالا سياسيا فحسب ، بل لابد من تتويجه بالاستقلال الاقتصادى فموارد الثروة الوطنية يجب أن توضع تحت السيطرة الوطنية فى أى بلد مستقل[٢٣] .

وهنا تأكد للقوى الاستعمارية خطر الثورة المصرية ، بقرار التأميم ، على مصالحها فى الوطن العربى ، فكان عدوان ١٩٥٦ .. إلا أن مخططات القوى الاستعمارية فى ضرب الثورة المصرية والإطاحة بزعيمها جمال عبد الناصر باءت بالفشل ، ولم تكن مصر وحدها فى مواجهة العدوان بل ساندتها الشعوب العربية إيماناً بدور الثورة المصرية القائد فى المجال القومى ، وبزعامتها فى تجسيد النضال العربى من أجل التحرر والاستقلال والتحرك نحو الوحدة العربية .. ونتيجة لذلك فإنه مع نهاية عام ١٩٥٦ تزايد تأثير زعامة عبد الناصر فى الوطن العربى كنموذج للزعامة العربية واصبح عبد الناصر يحظى بتأييد كاسح من جانب الجماهير العربية والرأى العام العربى على امتداد الوطن العربى[٢٤] وكان الشعب السورى قد زاد فى تقاربه من مصر وتطلع لاقامة الوحدة معها .

الوحدة المصرية السورية والمحاولات الوحدوية الأخرى :

كان من ثمرات الاتجاه القومي العربى لثورة مصر عام ١٩٥٢ الوحدة المصرية السورية ولقد كان واضحا منذ البداية ادراك جمال عبد الناصر لأهمية الوحدة العربية لكل الشعب العربى فى مختلف أقطاره ، وكان على وعى كاف بدور الدول الاستعمارية الثابت فى الوقوف ضد قيام الوحدة العربية .. وبعد أن كانت حركة القومية العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر ، والفكر القومي العربى المعبر عنها ينادى بالوحدة العربية كشعار ، ويتحدث عن أسسها وابعادها ، دون اعطاء تصور واقعي وعملي يخرج بهذه الفكرة إلى حيز الوجود ، جاءت ثورة ٢٣ يوليو لتعطى للوحدة العربية منهجا علميا وتصورا واقعيا ، وكانت تجربة الوحدة مع سوريا خطوة عملية نقلت الوحدة من مجرد فكرة إلى واقع ملموس .

وقد تجمعت عوامل عديدة هيأت المناخ لقيام الوحدة المصرية السورية . فثورة مصر منذ قيامها تؤكد على أهمية تحرر الوطن العربى وتعارض الدخول فى مناطق النفوذ الاستعمارية ، وتصر على استقلال الارادة العربية .. وقد اكتسبت مواقفها منذ قيامها حتى تحقيق الوحدة مع سوريا تأييدا عربيا عاما .. وبالنسبة لسوريا خلقت فيها تيارا قويا يفضل الوحدة مع مصر[٢٥] .

وكان للفكر القومي جذوره العميقة فى التربة السورية .. ومن ثم فقد كان لكل من البلدين العربيين توجهه القومي المصرى الصريح فكانتا سباقتين فى النص فى الدستور على عروبة شعبيهما .. فالدستور السورى الصادر فى ٥ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٠ نصت مادته الأولى على أن « الشعب السورى جزء من الأمة العربية » وكذلك كان الدستور المصرى فى يناير عام ١٩٥٦ .. وهذا يعنى تجاوز فكرة الوحدة العربية مرحلة العقيدة والدعوة المثالية إلى طور التبلور كقاعدة دستورية فى الدول العربية[٢٦] .

وكان عبد الناصر يرى أن ارتباط الثورية بالوحدة أمر أساس وهام فأى نظام ثورى عربى لابد أن يكون نظاما يسعى إلى تحقيق الوحدة العربية لأن قضية الوحدة مطلب جماهيرى أولا وقبل كل شيء وهى تخدم الانسان العربى بالضرورة وتحقق تقدمه وقوته .

وضرب الثورة هو ضرب للوحدة ، كما أن ضرب الوحدة هو ضرب للثورة .. ولعل هذا يوضح لماذا لم تتعرض المواقع الثورية العربية لمثل ما تعرضت له ثورة يوليو ١٩٥٢ منذ أن رفعت راية الوحدة العربية ، ومنذ أن تجاوزت تأثيراتها حدود الموقع الجغرافى الذى تفجرت قوته[٢٧] .

ولقد عجلت مواقف معينة وعوامل بذاتها بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فقد كانت سوريا فى الفترة السابقة على قيام الوحدة تواجه أخطارا خارجية ، بالاضافة إلى النزاعات الداخلية ، ولم يكن بمقدور الثورة فى مصر تجاهل الأوضاع السورية .. وفى عام ١٩٥٧ كشف عن مؤامرة دبرتها المخابرات المركزية الأمريكية لتعيد إلى السلطة فى دمشق حكومة موالية للغرب . وذلك حين تم إلقاء القبض على موظف فى السفارة الأمريكية فى دمشق كان على وشك تهريب مهاجر سورى من بيروت إلى سوريا فى حقيبة سيارته[٢٨] .

وفى أغسطس (آب) ١٩٥٧ بدأ الأتراك حشد قوات عسكرية على حدودهم الجنوبية ، وتزامن مع ذلك ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن السوريين يعدون أكثر من أداة فى يد الاتحاد السوفييتى ، والذى اتهم بدوره الأتراك بأنهم يمهدون لتدخل أمريكى فى سوريا .

وهكذا كان الموقف فى سوريا عام ١٩٥٧ على وشك التفجر فما كان من مصر إلا أن سارعت بارسال قوات عسكرية إلى ميناء اللاذقية فى سوريا معلنة تأييد سوريا فى مواجهة التهديدات

التركية المدعمة من الولايات المتحدة واستمر ذلك حتى انسحبت القوات التركية من منطقة الحدود مع سوريا ..

أى أن مصر قامت فى تلك الظروف الحرجة بالنسبة لسوريا بدور فعال فى حماية سوريا من التهديدات الخارجية .. وفى نفس الوقت عملت على افشال مشروع ايزنهاور الذى أعلن عنه فى بداية العام (١٩٥٧) وكان يمثل سياسة أمريكية جديدة فى المنطقة تهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على الوطن العربى ، بعد فشل العدوان الثلاثى لعام ١٩٥٦ فى تحقيق أهدافه كاملة وخاصة الأهداف الرئيسية ، وبدعوى سد الفراغ الذى خلفه انسحاب بريطانيا وفرنسا بعد حرب السويس ١٩٥٦ واستخدمت واشنطن الادعاء المكرر والمعاد وهو حماية المنطقة من خطر الشيوعية[٢٩] .

ولم تكن مصر إلى جانب هذا كله لا لتنسى الموقف السورى الصادق الذى وقفه السوريون إلى جانبها أيام العدوان .. فعندما بدأت حرب السويس كانت سوريا على استعداد لفتح جبهة أخرى مع اسرائيل لولا أن مصر رغبت فى عدم توريط سوريا وخشيت أن تتعرض هى الأخرى لغزو بريطانى فرنسى ، ومع ذلك فقد دمر الجيش السورى محطات ضخ البترول عبر الأنابيب الممتدة من العراق إلى البحر المتوسط (عبر الأراضى السورية واللبنانية) ومنه إلى الموانىء الأوربية ، مما ساهم فى التعجيل بانسحاب فرنسا وبريطانيا ، ولم تسمح سوريا باصلاح خط الأنابيب إلا بعد اتمام الانسحاب[٣٠] .

إذن فكل من مصر وسوريا له مواقفه القومية تجاه الآخر فى حالة حدوث خطر خارجى كما أن المواثيق التى تربطهما تؤكد ذلك .

ومع مبادرة مصر بمساعدة سوريا عام ١٩٥٧ تزايد عدد المطالبين فى سوريا بالاتحاد مع مصر ورأى الشعب السورى فى جمال عبد الناصر « بطلا عربيا » يجسد آمال العرب فى الاستقلال والوحدة[٣١] .

وكان مجلس النواب السورى ـ قبل ذلك ـ قد اتخذ قرارا بالاجماع فى ٥ يوليو ١٩٥٦ ، بالبدء فى التفاوض مع مصر من أجل اقامة اتحاد فيدرالى بين البلدين . وتشكيل لجنة وزارية للدخول فى المفاوضات من أجل هذا الغرض إلا أنه حال دون التنفيذ ما تعرض له البلدان من أزمات خلال عامى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .. وفى ١٧ نوفمبر (تشرين ثان) تم استئناف ما توقف من قبل ، حيث زار وفد من مجلس الأمة المصرى دمشق وعقد اجتماع مشترك بين لجنة الشئون العربية فى مجلس الأمة المصرى ولجنة الشئون الخارجية فى مجلس النواب السورى ، انتهى باتخاذ قرار مشترك تضمن الاعلان عن رغبة الشعبين فى قيام الوحدة بين البلدين ، ودعوة حكومتى مصر وسوريا للدخول فى محادثات فورية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ ذلك الهدف ، واقامة اتحاد يجمع بين البلدين[٣٢] .

وكانت وجهة نظر عبد الناصر هى عدم اتخاذ اجراء متسرع ، فالوحدة السياسية ، كما رأى ، آخر مراحل الوحدة والتى يتم اعطاؤها طابعا رسميا .. والوصول إلى ذلك يقتضى مرحلة تحضير تمتد إلى حوالى خمس سنوات يتم خلالها اقامة وحدة فعلية بين البلدين فى جميع المجالات ولا تحتاج سوى الجانب السياسى لاعلانها رسميا . لكن الالحاح من جانب سوريا على اتمام الوحدة فى أقرب وقت وظروفها فى ذلك الوقت جعل عبد الناصر فى وضع لا يمكنه معه الاصرار على موقفه الداعى للتريث فى اتمام الوحدة .

وفى منتصف يناير (كانون ثان) ١٩٥٨ زار مصر وفد من كبار الضباط السوريين بهدف

التعجيل باقامة الوحدة ثم أرسلت الحكومة السورية وزير خارجيتها صلاح البيطار لتأكيد تأييدها لمطلب الضباط[٣٣] .

واستجاب عبد الناصر للرغبة السورية .. وفى أول فبراير (شباط) عام ١٩٥٨ عقد اجتماع فى القاهرة بين عبد الناصر وشكرى القوتلى حضره ممثلو البلدين وانتهى بتوقيع الرئيسين وثيقة توحيد سوريا ومصر فى الجمهورية العربية المتحدة . وفى الاعلان عن قيام الدولة العربية الجديدة تم دعوة الدول العربية الأخرى للانضمام إليها واعتبرها نواة للوحدة العربية الشاملة .

وفى ٥ فبراير وافق كل من مجلس الأمة فى مصر ومجلس النواب فى سوريا بالاجماع على المبادىء التى أقرت لقيام الوحدة ، وترشيح جمال عبد الناصر ليكون رئيسا للجمهورية العربية المتحدة ، وفى ٢١ فبراير أجرى الاستفتاء فى الاقليمين السورى والمصرى وتم انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية العربية المتحدة[٣٤] .

وفى خطابه أمام مجلس الأمة بمناسبة اعلان الوحدة أبرز عبد الناصر كيف أن الوحدة هدف ثابت للأمة العربية ، وأن قيامها هو حتمية طالما توفرت دعائمها وقال : « إن الليل الذى سبق فجر الوحدة هو ـ دون شك ـ أطول ليالى كفاح أمتنا العربية ، ذلك أن الأمل الذى يتحقق لنا اليوم ، هو أقدم عمر فى تاريخ أمتنا . قد بدأ معها منذ بدأت ، ونشأ على نفس الأرض ، وعاش نفس الحوادث ، واندفع إلى نفس الأهداف ، فلما استطاعت أمتنا أن ترسى قواعد وجودها فى هذه المنطقة وتثبت دعائم هذه القواعد ، كان مؤكدا أن الوحدة قائمة وأن موعدها بات قريبا »[٣٥] .

وهكذا ظهرت « الجمهورية العربية المتحدة » كأول دولة وحدة فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر فى ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٥٨ وجاءت لتمثل خطوة جريئة وعلى أساس عربى سليم ومثلت أصدق تمثيل إرادة العرب كما جاءت هذه الوحدة لتشكل انتصارا لفكرة القومية العربية على الدعوات الاقليمية والانعزالية التى روج لها الاستعمار .. وكانت ضربة للاستعمار والصهيونية لأن دولة الوحدة أوجدت القاعدة الثورية التى تحيط بقاعدة العدوان المتمثل فى « اسرائيل » من الشمال والجنوب .

ولما كان بيان الوحدة قد تضمن فتح الباب لأية دولة عربية تبغى الانضمام الى الدولة الجديدة ، فقد أعلنت اليمن عن رغبتها فى الانضمام لدولة الوحدة ، وتم ذلك فى ٨ مارس عام ١٩٥٨ .

حيث وقع على ميثاق إنشاء « الدول العربية المتحدة » بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية .

وترك الباب مفتوحا لانضمام أى دولة عربية أخرى تريد الانضمام للاتحاد على أن تحتفظ كل منها بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها ، على أن يتبع الدول الأعضاء سياسة خارجية موحدة يضعها الاتحاد ، ويكون للاتحاد قوات موحدة ، وينشأ بين الدول المتحدة اتحاد جمركى ، وتنظم شئون النقد وشئون الاقتصاد للاتحاد وتنسق وسائل التعليم والثقافة[٣٦] .

ومع كل ذلك فقد كان جمال عبد الناصر يقدر حرصه على الوحدة متخوفا عليها من الأعداء فى الداخل والخارج . والذى يستعرض خطب وكلمات عبد الناصر عندما زار سوريا ، ورغم ما استقبل به من حفاوة بالغة ، فى الفترة من ٢٤ فبراير وحتى ١١ مارس ١٩٥٨ يلمس ذلك .

وقد استقبلت الدوائر الاستعمارية والصهيونية هذا الانتصار الواضح للقومية العربية بعداء سافر ، وبدأت هذه الدوائر وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية فى التخطيط لاجهاض هذا النجاح وضرب الوحدة المصرية السورية . ورغم حرص عبد الناصر والمخلصين للقومية العربية فى سوريا على الوحدة فلم يقدر لها الاستمرار طويلا ففى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ قام بعض ضباط الجيش السورى بحركة انقلابية ضد الوحدة وأعلنوا انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة .

وقد تكاتفت مجموعة عوامل قادت إلى فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ، وعدم استمرارها ، منها أن هذه الوحدة بدأت بأهداف مغال فيها ـ فكان خطأ التسرع بالبدء بالوحدة الاندماجية التامة ، وقد كان من الممكن الوصول إلى هذه الوحدة عبر مراحل تمهيدية من الوحدة الثقافية والاقتصادية والعسكرية ... الخ .

وقد كان عبد الناصر يدرك مخاطر التعجل باتمام الوحدة الاندماجية منذ البداية ففى الخطاب الذى أعلن فيه عن أسس الوحدة قال : « ولكن علينا أن ندرك أن لهذه الفترة الرائعة أخطارها أيضا ، وربما كانت شهوات أنفسنا هى أكبر الأخطار التى يتعين علينا مواجهتها ، لقد مرت علينا قرون من الزمان وأحلامنا وامانينا ورغباتنا وأهدافنا حبيسة وراء الحواجز والسدود التى صنعها الاستعمار ، ولقد تهاوت الحواجز والسدود لما زال وجود الاستعمار من بلادنا . وهكذا بدأت الأحلام والأمانى والرغبات والأهداف تنطلق من عقالها وتتدافع بسرعة فى مثل تدفق الفيضان ، ولقد كان هذا هو التفسير الحقيقى لسرعة الحوادث فى جيلنا ، وهذا أمر طبيعى ، بعد أجيال عديدة مكبوتة ، ولكن هذا أيضا تحذير كما هو تفسير ، أنه تحذير بأن من أول واجباتنا أن نقيم من الحكمة خزانات على أمانينا ثم نفتح عيوننا ليمر التيار على شكل الفيضان المنظم ، ولا يمر فوق رؤوسنا كالطوفان العالى الشديد »(٣٧) .

وواضح أن عبد الناصر كان يريد أن يعى الجميع ما تتطلبه المرحلة من حكمة وتعقل وحرص على عدم الانزلاق وراء الرغبات الجامحة . إلا أن هذه الآمال تبددت بعد وقوع الانفصال . وليس من شك فى أن فى مقدمة أسباب الانفصال اجراءات التأميم الكبرى فى يوليو ١٩٦١ والتى كانت تهدف إلى الوصول إلى الاشتراكية فقد أدت هذه الاجراءات إلى تحرك العناصر المحلية فى سوريا من الاقطاعيين والرأسماليين الذين تأثرت مصالحهم بقرارات يوليو ١٩٦١ هذه وقامت هذه العناصر بالدور الأكبر فى عملية ضرب الوحدة . وبالاضافة إلى ذلك فقد افتقرت دولة الوحدة إلى تنظيم سياسى قوى يعبر عن أهدافها ويملأ الفراغ الناشىء عن حل الأحزاب السياسية فى سوريا .. ومن هنا كان لحزب البعث السورى دور فى الانفصال وصل إلى درجة أن صلاح البيطار أحد أقطابه الكبار وقع على وثيقة الانفصال(٣٨) .

هذا على الرغم من أن البعثيين كانوا قد حلوا حزبهم حتى لا يتراجعوا أمام عبد الناصر عما التزموا به وقت الحاحهم عليه لتحقيق الوحدة .. ولكنهم لم يروا غضاضة بعد ذلك فى القيام بدور فعال فى عملية الانفصال(٣٩) . ومع كل هذا لا يمكن أن نهمل أو نتغاضى عن ما قامت به بعض العناصر المصرية التى ذهبت إلى سوريا وأسند إليها مناصب معينة فيها على امتداد فترة الوحدة .

وليس من شك فى أن القوى الخارجية التى رأت فى الوحدة تهديدا لمصالحها فى المنطقة كان لها دور كبير فى افشال التجربة الوحدوية بين مصر وسوريا .. فقد تلاقت مصالح هذه القوى لتعمل على شن حملة تهدف إلى هدم دولة الوحدة وإحداث تناقض بين مصر وسوريا ، مركزة على حساسية الوضع فى سوريا باعتبارها الطرف الأصغر والأقل قوة فى دولة الوحدة ، وحاولت

الحملات التى شنتها هذه القوى الأجنبية تشويه الصورة المصرية بالكثير من الادعاءات كالادعاء بأن مصر تهدف إلى الحاق سوريا بها ، وأن سوريا أصبحت « محافظة مصرية » ، وأن عروبة مصر كانت ستارا للتوسعية المصرية »[٤٠] .

ولقد بدأت محاولات ضرب الوحدة من الأسابيع الأولى لقيامها ، ففى ٥ مارس (آذار) ١٩٥٨ أعلن عبد الناصر عن مؤامرة تستهدف الوحدة المصرية ـ السورية كان بطلها الملك سعود والذى قدم رشوة كبيرة لعبد الحميد السراج لقتل جمال عبد الناصر والقيام بانقلاب فى سوريا[٤١] .

فالوحدة بما طرحته من مفهوم ثورى كانت تمثل تهديدا للأنظمة العربية « المحافظة » فى الوقت الذى أضفت قوة على مكانة مصر فى العالم العربى خاصة وفى المستوى الدولى عامة وظهرت بصورة الدولة العربية الوحيدة المؤهلة للزعامة فى العالم العربى .. بالاضافة إلى أن الدول التى لها حدود مشتركة مع سوريا كان لها دور فى ضرب دولة الوحدة وبالتحديد تركيا ، واسرائيل ، والأردن ، والعراق .

وكانت الأردن وتركيا أول الدول التى اعترفت بالانفصال وأعلن العراق عن استعداده للدفاع عن سوريا فى حالة تعرضها لهجوم مفاجىء[٤٢] (المقصود من جانب مصر طبعا) .

وقد جاء خطاب عبد الناصر فى أعقاب الانفصال معبرا عن مدى ألمه لما أصاب تجربة الوحدة الا أنه أكد على استمرار مصر فى السير فى طريق القومية العربية ، وإن مصر لن يتأثر ايمانها ، بدورها القومى ، بالانفصال[٤٣] .

ورغم ما انتهت إليه الوحدة ظلت مصر مؤمنة بعروبتها وبالوحدة العربية فلم يتغير اسم « الجمهورية العربية المتحدة » وأصبح يوم ٢٢ فبراير من كل عام عيدا رسميا يحتفل به فى مصر .

وجاء الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ مؤكدا على استمرار مصر فى توجهها القومى ، وعمق نظرتها لصلاتها بالعرب : « ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها بل كانت دائما بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الأحيان ، تؤثر فيما حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل »[٤٤] .

وأكد الميثاق على أنه لا يوجد تعارض بين الوطنية المصرية والقومية العربية وأكد كذلك على أن إيمان مصر بالوحدة العربية مستمر وباق وأنها لن تتخلى عن العمل من أجل تحقيق هذا الهدف ، وفتح الأمل أمام امكانية قيام تجارب وحدوية أخرى .. « ليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، ولكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا إلى الهدف الأخير » . وقدم الميثاق خلاصة الدروس المستفادة من تجربة الوحدة المصرية السورية حين قال : « أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ، كما اثبتت التجارب ، فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة العربية كى تطعنها من الخلف . إن تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائى الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية »[٤٥] .

وإذا كانت وحدة مصر وسوريا قد انتهت إلى الانفصال فإن أهم انجاز لها هو أنها جعلت الوحدة العربية تخرج إلى حيز التنفيذ ولم تعد مجرد شعار ، واثبتت أن الوحدة العربية أمر قابل

للتحقيق .. الأمر الذى قاد إلى تجارب أو مشاريع وحدوية أخرى كانت مصر القاسم المشترك فيها وهو ما أكد مركزية مصر فى حركة الوحدة العربية .

ففى ١٧ ابريل عام ١٩٦٣تم توقيع ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ، واختيرت القاهرة لتكون عاصمة لدولة الاتحاد « الجمهورية العربية المتحدة » واتفق على أن تتولى دولة الوحدة الشئون الخارجية ، والدفاع ، والأمن القومى والتخطيط الاقتصادى والتنمية ، وعلى أن تكون الجنسية واحدة فى دولة الوحدة .

ومع عدم وضع الميثاق الثلاثى موضع التنفيذ لأسباب متعددة منها زيادة حرص عبد الناصر على ألا تنتكس الوحدة ، إذا قامت مرة أخرى ومحاولات حزب البعث أن يكون له اليد العليا فى شئون سوريا والعراق . وأمور أخرى[٤٦] . فقد ظلت مصر تسعى للوحدة وظل توجهها القومى العربى قويا .

ففى اطار الجامعة العربية نشطت مصر فى ذلك العام وسعت لتوحيد الصف العربى لمواجهة أخطار متفاقمة تتعرض لها الأمة العربية .. تمثلت فى تحركات اسرائيل نحو استغلال مياه نهر الأردن وتحويلها فقد كانت تقترب من اتمام المرحلة الأولى من هذا المشروع والذى من خلاله تحجز نصف مياه نهر الأردن .

وكانت جامعة الدول العربية عاجزة عن التحرك بأجهزتها لمواجهة هذا الموقف المتفاقم .

لذلك لجأ عبد الناصر إلى جمع القيادات العربية لكى تلتزم بالقيام بعمل جاد على المستوى القومى ومن هنا دعت مصر إلى عقد مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى يناير ١٩٦٤ وجاءت دعوة مصر هذه انطلاقا من إيمانها الراسخ بالقومية العربية ، وأهمية العمل العربى الموحد حتى لو جاء فى اطار الجامعة العربية وكل هذا لادراك مصر بالخطر الاسرائيلى المتصاعد واهتمامها المستمر بقضية فلسطين[٤٧] .

وتوالت بعد ذلك مؤتمرات القمة العربية وكانت مصر عنصرا فعالا ونشطا فى كل المؤتمرات وكان فى مقدمة الاهتمام فى مناقشات وقرارات هذه المؤتمرات القضية الفلسطينية وضرورة استعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه الوطنية .

والتأكيد على ضرورة توحيد العمل العربى . وعلى الرغم من أنه حتى مؤتمرات القمة العربية لم تحقق ما كانت ترجوه القيادة المصرية منها فإن الثورة المصرية لم تكفر بالوحدة واستمر عبد الناصر فى توجهه العربى الوحدوى .

ففى ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ تم توقيع ميثاق طرابلس بين الثورة المصرية والثورة السودانية والثورة الليبية بعد دعم وتأمين مصر للثورتين فى ذلك العام فكان توجه كل من الثورتين نحو مصر محور أية حركة وحدوية عربية .

وقد كان ذلك آخر انجاز لجمال عبد الناصر ، قبل وفاته ، على طريق الوحدة العربية .. وهو الذى آمن دائما بأن الوحدة العربية هى أعلى درجات الاستقلال العربى لأنها ضمان للقوة الشاملة التى تحقق للعرب عزتهم وتضعهم فى المكان اللائق بهم بين الأمم[٤٨] .

ثورة ٢٣ يوليو والقضية الفلسطينية :

كان لقضية فلسطين مكانة هامة فى فكر عبد الناصر ، فقد فجرت عنده الوعى بالعروبة والشعور بالانتماء للأمة العربية فى مرحلة مبكرة من حياته يبدو ذلك فى فلسفة الثورة : « وأنا اذكر فيما يتعلق بنفسى أن طلائع الوعى العربى بدأت تتسلل إلى تفكيرى وأنا طالب فى المدرسة الثانوية ، أخرج مع زملائى فى اضراب عام فى الثانى من شهر نوفمبر من كل سنة احتجاجا على وعد بلفور الذى منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطنا قوميا فى فلسطين اغتصبته من أصحابه الشرعيين » .

« وحين كنت أسأل نفسى فى ذلك الوقت : لماذا أخرج فى حماسة ، ولماذا أغضب لهذه الأرض التى لم أرها ؟ لم أكن أجد فى نفسى سوى أصداء العاطفة »[٤٩] .

وقد لعبت قضية فلسطين دورا فى أن يكون الوعى القومى العربى لدى عبد الناصر نابعا من فكر موضوعى واقتناع كامل ، وليس مجرد استجابة للعاطفة التى تحركها هذه القضية ، وهذا واضح فى قوله : « ثم بدأ نوع من الفهم يخالج تفكيرى ، حول هذا الموضوع لما أصبحت طالبا فى الكلية الحربية أدرس تاريخ حملات فلسطين بصفة خاصة ، وأدرس بصفة عامة تاريخ المنطقة وظروفها التى جعلت منها فى القرن الأخير فريسة سهلة تتخطفها أنياب مجموعة من الوحوش الجائعة .. ثم بدأ الفهم يتضح ، وتنكشف الأعمدة التى تتركز عليها حقائقه لما بدأت أدرس وأنا طالب فى كلية اركان الحرب حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط بالتفصيل ، ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعا فى أعماقى بأن القتال فى فلسطين ليس قتالا فى أرض عربية ، وهو ليس انسياقا وراء عاطفة وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس »[٥٠] .

وواضح أن عبد الناصر كان يدرك ابعاد القضية منذ وقت مبكر . وقد كان لثورة يوليو اهتمام خاص بقضية فلسطين ، والتى كانت أحد المجالات التى مارست فيها مصر عروبتها ، بشكل واضح .. وإذا كانت فلسطين قد احتلت مكانا خاصا فى فكر القيادة المصرية فانها بلورت لديها وعيا مبكراً بالعلاقة العضوية بين أمن مصر والأمن القومى العربى بصفة عامة ، يقول عبد الناصر فى فلسفة الثورة : « أن نطاق سلامتنا يقضى علينا أن ندافع عن حدود أخواننا الذين شاءت لنا أحكام القدر أن نعيش معهم فى منطقة واحدة »[٥١] .

ولابد من القول بأن فلسطين وحرب ١٩٤٨ واشتراك عبد الناصر ورفاقه من الضباط الاحرار فى هذه الحرب كان من الأسباب التى قامت من أجلها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وقد تحول ارتباط عبد الناصر فى الحرب بالقضية إلى ارتباط واجب يحتمه الدفاع عن النفس وأصبحت رؤيته قائمة على أسس محددة :

١ - أن قضية فلسطين هى فى جوهرها قضية اغتصاب وطن ساعد عليه الاستعمار مجسدا فى بريطانيا .

٢ - أن قضية فلسطين هى قضية مصرية بمعنى أن الدفاع عن مصر يقتضى تحرير فلسطين لأن هذا الدفاع يتجاوز حدود مصر فى رفح .

٣ - وقضية فلسطين هى قضية عربية واغتصابها لا يشكل أضرارا بالفلسطينيين فحسب ولكنه يمثل خطرا على الدول العربية كلها فاسرائيل دولة توسعية .

٤ - ان مواجهة اسرائيل وتحرير فلسطين يتطلب أولا تحرير مصر وكل البلاد العربية من السيطرة الاستعمارية ، ومن سلطة القوى العميلة للاستعمار .

ويؤكد الميثاق على كل هذه المعانى : « أن قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة ، أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية أرادها المستعمر لتكون سوطا فى ده يلهب به ظهر النضال العربى إذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة ، وأن يخرج من الأزمة الطاحنة . كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب . ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى »(٥٢) .

ويقول عبد الناصر : « ان الاستعمار انقض على الوطن العربى الفلسطينى ، فى قلب الأمة العربية ، وفرقه وحطم معالمه وحضارته وأرغمه على حياة فى مخيمات اللاجئين ، واقطع أرضه اقطاعا لعنصرية عدوانية دخيلة مهد لها بالخيانة وبالخداع وبالمؤامرة وبالحرب لتكون له وسط الشعوب العربية ، قاعدة تنفذ خططه ومطامعه فى ضرب الوحدة العربية والأمن العربى والسلام العربى والتقدم العربى »(٥٣) .

ومن هنا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ ترى أن وقف هذا المخطط الصهيونى الاستعمارى وافشاله هو تحقيق للأهداف الشاملة للكفاح العربى .. وقد أكدت الأحداث اللاحقة صحة هذه النظرة المصرية إلى القضية الفلسطينية واغتصاب الصهيونية لهذا الجزء الهام من الوطن العربى ، وأكد طبيعة اسرائيل العدوانية والتوسعية .

ومما يتحدد الاشارة اليه أن عبد الناصر لم يكن رافضا بشكل قاطع للوصول إلى سلام فى المنطقة ولكنه كان يرفض السلام الذى يفرضه الأمر الواقع .

وأثناء زيارة « جون فوستر دالاس » وزير خارجية الولايات المتحدة للمنطقة فى مايو عام ١٩٥٣ التقى بعبد الناصر ، وفى الحوار الذى دار بينهما سأل دالاس عبد الناصر : « اليس السلام مع اسرائيل من طبيعة الأمور خاصة وأن اليهود ساميون مثلكم وأبناء عم لكم ؟ » وكان رد عبد الناصر أن : « اسرائيل هى خليط من تسعين جنسية ، وأصولهم السامية موضع شك كبير ، وأنهم أحتلوا نصف وطن عربى هو فلسطين ، ثم تساءل وهل يعقل أن تقوم اسرائيل بهذه الطريقة فى قلب العالم العربى وتقطع أوصال شرقه عن غربه ؟

فأثار دالاس السؤال وكان يريد معرفة نوايا النظام الجديد فى مصر تجاه اسرائيل : « هل يعنى ذلك استحالة السلام بين العرب واسرائيل ؟ » وكان رد عبد الناصر : « أن السلام لا يتحقق على أساس فرض الأمر الواقع »(٥٤) .

وقد أحدث جلاء القوات البريطانية عن مصر تأثيره المباشر فى إسرائيل فأزيح « موسى شاريت » وعاد المتشددون برئاسة بن جوريون إلى الوزارة .. وفى هذا الوقت كانت الثورة المصرية قد انخرطت فى الصراع العربى مع اسرائيل وضد الاحلاف العسكرية الغربية (حلف بغداد) وبدأت اسرائيل استفزاز الثورة المصرية لاحراجها وكان أوسع استفزاز هو الغارة الاسرائيلية على غزه فى فبراير ١٩٥٥ .

وكان رد عبد الناصر على الغارة هو تطوير النشاط الفدائى الفلسطينى فى غزة وعقد صفقة الأسلحة التشيكية المعروفة فى سبتمبر ١٩٥٥ ، وبهذا صعد عبد الناصر من مجابهته للاستعمار واسرائيل وفتح الطريق أمام الدعم السوفيتى لمصر لأنه كان مقتنعا بأن اسرائيل تابعة للاستعمار واداة له فى المنطقة وانها لا تريد السلام ذلك أنه تحداها بأن توافق على تسوية تقوم على قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية(٥٥) .

وكانت محاولات واجراءات مصر الثورة بخصوص عدم السماح لاسرائيل بالمرور فى

الممرات المائية التى تخضع للسيادة المصرية ، والمقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل ، وتأكيد مصر لحالة الحرب معها ، واتخاذ جميع الاجراءات التى تثبت ذلك من الأمور التى جعلت القضية الفلسطينية تظل مطروحة سياسيا ودوليا[٥٦] ، واعتبرت اسرائيل هذا الحصار أمرا بالغ الخطورة فتقدمت بشكوى إلى مجلس الأمن فى يناير ١٩٥٤ تطالب بحقها فى المرور بقناة السويس وخليج العقبة وابطل « الفيتو » السوفيتى اتخاذ المجلس لقرار بهذا الشأن[٥٧] .

لكن مصر لم تستطع أمام العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الاحتفاظ بقوتها العسكرية فى شرم الشيخ ، وكان أهم مكسب حققته اسرائيل هو ضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران عن طريق حلول قوات الطوارىء الدولية محل القوات المصرية فى المنطقة (ايلات شرم الشيخ) وفى جزيرة تيران وأصبح خليج العقبة طريقا بحريا مفتوحا لاسرائيل اتاح لها سهولة الوصول إلى افريقيا وجنوب شرق آسيا بعد أن كان طريقها إلى هذه المناطق هو رأس الرجاء الصالح[٥٨] .

ومع ذلك فان فشل عدوان ١٩٥٦ فى تحقيق أهدافه كان بمثابة نقطة تحول هامة ليس فقط فى تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط بل أيضا فى تحول مسار تاريخ امبراطوريات الاستعمار القديم « بريطانيا وفرنسا » وظهور الولايات المتحدة ينافسها الاتحاد السوفيتى كقوى جديدة تملأ الفراغ من ناحية وبزوغ نجم حركات التحرر الوطنى انطلاقا من المنطقة العربية ليشع بريقا أضاء روح الانتفاضة بين الشعوب التى طالما عانت من الاستعمار من ناحية أخرى .

وإذا كانت اسرائيل قد ربحت من حرب السويس عام ١٩٥٦ فإن مصر قد خرجت منها بقناة السويس مؤممة وتخلصت من كثير من مظاهر النفوذ الاقتصادى الأجنبى ، كما ازدادت مصر قوة وأهمية وأصبح عبد الناصر بطلا عربيا وتعززت مكانته عربيا ودوليا .

وعلى المستوى العربى فقد وعى الوطن العربى حقائق وضرورات وحدته ومكامن قوته وكان التحرك نحو الوحدة المصرية السورية وبالنسبة للقضية الفلسطينية فان غياب الاستراتيجية العربية الموحدة فضلا عن عدم التنسيق وتعدد السياسات العربية جعل العرب بما فيهم مصر يخرجون بخسارة من هذه الناحية ، ولم يتم تحقيق مكسب مادى أو معنوى لشعب فلسطين أو لاجئيه .

لكن اصرار عبد الناصر على الانسحاب الاسرائيلى من سيناء وقطاع غزة بعد خمسة أشهر فقط من احتلالهما (وهو أول انسحاب اسرائيلى تضطر اليه اسرائيل فى تاريخ صراعها العسكرى مع العرب) كان السبب الحاسم الذى جعل لعبد الناصر المكانة الخاصة التى تمتع بها بين الفلسطينيين ، كما كانت مقاومة فلسطينى غزة للاحتلال الاسرائيلى مناسبة أكدت ثقة عبد الناصر بشعب فلسطين وامكانياته ، وعززت محبة القائد العربى لهذا الشعب واعتزازه بدوره[٥٩] .

ولم تفكر مصر لا قبل العدوان ولا بعده فى ضم قطاع غزة (مثل ما حدث من جانب الأردن للضفة الغربية) وساعد هذا على نمو النشاط السياسى فى القطاع وزاد التأييد لعبد الناصر خاصة بعد رفضه للمشروع الذى تقدمت به الولايات المتحدة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فى شبه جزيرة سيناء[٦٠] .

وبصفة عامة فانه فى مرحلة ما بعد السويس اقتصر الاهتمام بالقضية الفلسطينية على استخدام اساليب الحرب الباردة ، وأخذت القرارات تتوالى عاما بعد عام عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تدعو الطرفين إلى تسوية سلمية وإلى ايجاد حل يلائم اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرارات الأمم المتحدة السابقة .. ولكن الثورة المصرية ظلت حريصة على الوصول إلى حل

للقضية الفلسطينية يعطى للفلسطينيين حقهم فى تقرير مصيرهم ، واقامة دولتهم وظل الخطاب السياسى لعبد الناصر ووثائق الثورة يؤكد على التشخيص الواعى للمشكلة الفلسطينية[٦١] .

وقد كان لمصر دور بارز ومستمر فى عرض القضية الفلسطينية أمام المحافل الدولية ، وأيدت مصر على الدوام حقوق الشعب الفلسطينى وحثت المجتمع الدولى على القيام بدوره فى حل القضية الفلسطينية .. فطرحت مصر القضية فى اطار حركة عدم الانحياز ، فكان من ضمن قرارات مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ تأييد حقوق الشعب الفلسطينى والدعوة لتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين الفلسطينيين .

وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قال عبد الناصر فى خطابه فى سبتمبر ١٩٦٠ : « .. لابد أن تتحمل الأمم المتحدة مسئوليتها تجاه فلسطين وشعبها العربى ، تلك أبسط حقوق ذلك الشعب الباسل الذى يواجه فى القرن العشرين محنة لم نسمع بمثلها فى أظلم عصور التاريخ .. وذلك هو الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين من أبناء هذا الشعب . وأن الأمم المتحدة هنا تعلم من سوء أحوالهم ما يكفى لرسم صورة محزنة للظلام الذى يحيط بمليون من البشر طردوا من أوطانهم وديارهم وسلبوا كل ما كانوا يملكون ، بل كل حياتهم .. ولست أريد هنا استدرار دموع على أحوال اللاجئين من شعب فلسطين ، وإنما نريد لشعب فلسطين حقوقه كاملة ، ولا نريد له الدموع .. وأن التعلل بالأمر الواقع لخطيئة كبرى ترتكب فى حق المبادىء ، ولو قبلنا هذا التعليل لما جاز مطاردة السارق لنسترد منه ما سرقه ولنقتص منه بحكم القانون »[٦٢] .

ويعتبر هذا الخطاب فى حد ذاته وثيقة هامة تعبر عن موقف الثورة من قضية فلسطين وتأييدها لحقوقه .

وعلى كافة المؤتمرات التى حضرتها مصر كانت القضية الفلسطينية من أهم شواغلها على المستوى الافريقى طرحت القضية فى مؤتمرات القمة الافريقية وفى اطار منظمة الوحدة الافريقية بهدف الحصول على تأييد الدول الافريقية لحقوق شعب فلسطين وكل هذا اكسب القضية اهتماما دوليا واسعا .

وكان اقدام اسرائيل على تنفيذ مؤامرتها بتحويل مياه نهر الأردن ضد المصالح العربية دافعا لمصر للتحرك السريع فى محاولة لتجميع العرب لصد هذا العدوان الجديد ، وتحدث عبد الناصر فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٦٣ فى بور سعيد ودعا الملوك والرؤساء العرب إلى مؤتمر قمة عربى للوصول إلى وحدة عمل منظمة من أجل مواجهة مؤامرة اسرائيل على المياه العربية .

وكانت الأوضاع فى الوطن العربى مواتية إلى حد ما للتحرك نحو هذا العمل العربى المشترك الذى دعا اليه عبد الناصر فثورة الجزائر ، التى وقفت إلى جانبها الثورة المصرية بكل امكاناتها ، انتصرت ونالت استقلالها وقامت ثورة فى اليمن وأصبح النظام الجمهورى فيها أكثر قوة مما كان عليه وقت قيامها فى سبتمبر عام ١٩٦٢ والأوضاع فى العراق أفضل بعد الاطاحة بعبد الكريم قاسم كما تغيرت الأوضاع فى سوريا بعد سقوط الانفصاليين .

ورأت القاهرة فى دعوتها أن تؤكد للأنظمة العربية التقليدية أنه من الأفضل للعرب جميعا تلافى خلافاتهم والتوجه معا لمواجهة الاخطار المحدقة بهم من الخارج ، وكان عبد الناصر واضحا فى الخطاب الذى دعا فيه للمؤتمر العربى فكانت دعوته إلى عمل واحد محدد لا يستطيع الانتظار ، وكان اللقاء فى دائرة مرسومة من حول فلسطين ، أو حول جزء من المشكلة الفلسطينية ، وهو تحويل مياه نهر الأردن مع الاستعداد لأى مضاعفات محتملة[٦٣] .

ورغم الخلافات العربية ـ العربية ، والتى كان فى مقدمتها العلاقات بين مصر والسعودية والجمهورية اليمنية ، فقد نجحت الدعوة الواعية ازاء التحدى الاسرائيلى الجديد ، واستجابت الدول العربية والتقى ١٣ ملكا ورئيسا فى القاهرة فى جامعة الدول العربية فى ١٣ يناير ١٩٦٤ وصدر عن المؤتمر قرارات كان أهمها :

١ ـ تنفيذ مشروعات عربية تكفل استغلال روافد نهر الأردن لصالح الأرض العربية وبالتالى حجزها عن الأرض المحتلة .

٢ ـ انشاء قيادة عربية واحدة تنظم وتقود القوة التى تحمى المشروعات العربية ، ثم تقدر على مواجهة أية مضاعفات بعد ذلك .

٣ ـ اقامة كيان فلسطينى يكفل طليعة العودة ، باعتبار أن قضية العودة هى الأصل والأساس ، وهى صميم المعركة المحتدة .

٤ ـ القيام بجهود سياسية مشتركة تشرح القضية الفلسطينية أمام الرأى العام العالمى[٦٤] .

وهكذا كان من أهم ما استهدفه المؤتمر هو وحدة العمل العربى لاقامة الكيان الفلسطينى ومنظمته التحريرية كقوة ذاتية طليعية للشعب الفلسطينى ، وهو أمر كانت المملكة الأردنية فيما سبق تعارضه ، ولكنها تقبلته فى المؤتمر وسمحت للمؤتمر الوطنى الفلسطينى الأول أن ينعقد فى القدس (٢٨ مايو ـ ٢ يونيو ١٩٦٤) وأعلن هذا المؤتمر قراراته على العالم وقد جمعت بين الثورية وبين الميل إلى التكيف مع الظروف والأوضاع العربية عامة ، وكشفت للجميع أن ما يريده شعب فلسطين هو :

١ ـ أن ينظم عسكريا ليؤدى دوره كاملا عندما يحين الحين من أجل عودته إلى وطنه السليب ، وليكون طليعة النداء فى معركة تحرير هذا الوطن .

٢ ـ وهو يريد أن يكون هذا التنظيم ثوريا يؤمن بالطريق الثورى مما يتطلب تسليم الزمام القيادى فيه إلى الطلائع الثورية التى حددت طريقها وعرفته ، وربطت بينه وبين الأهداف العربية الواحدة .

٣ ـ وهو يريد أخيرا أن يكون هذا التنظيم متحررا من قيود التبعية للأهواء والالتزامات التى تفرضها عليه المقاصد والأغراض .

وقد مثل هذا كله نقطة تحول أساسية فى تاريخ الحركة الفلسطينية وقد استقطب مقررات المؤتمر الفلسطينى الأول فى القدس بمقرراته جماهير الشعب الفلسطينى التى سيطرت عليها الحماسة والعواطف الجياشة[٦٥] .

ثم كان مؤتمر القمة العربى الثانى فى الاسكندرية من ٥ إلى ١١ سبتمبر ١٩٦٤ وقد أسفر عن انجازات جديدة فى دعم التضمن العربى المشترك وأصدر قرارات تكمل قرارات المؤتمر الأول .. وقد أجمع المؤتمرون على تحديد الهدف القومى فى تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى وعلى الالتزام بخطة العمل العربى المشترك .. واتخذ المؤتمر قرارات خاصة بتنفيذ المخططات العربية وخاصة فى الميادين العسكرى والفنى ومن بينها بداية العمل فى المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده لصالح الأرض العربية ، كما قرر تقديم المساعدات لحركة التحرير فى الجنوب العربى وعمان .. ورحب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعما للكيان الفلسطينى ، واعتمد قرار المنظمة بانشاء جيش التحرير الفلسطينى وحدد التزامات الدول لمعاونتها فى ممارسة مهامها[٦٦] .

وعقد المؤتمر الثانى للمجلس الوطنى الفلسطينى بالقاهرة فى ٣١ مايو ١٩٦٥ واتخذ من القرارات ما يحقق دفع منظمة التحرير الفلسطينية إلى الطريق الثورى . وأقر قانون التنظيم الشعبى الفلسطينى .

وكان عبد الناصر قد حضر الجلسة الافتتاحية للمجلس الوطنى الفلسطينى والقى خطابا عن القضية الفلسطينية ، حدد فيه الطريق لتحرير فلسطين فوصف فيه ما تقوم به جامعة الدول العربية بالمسلك الواحد من المسالك العربية التى لا يمكن أن تؤدى إلى تحرير فلسطين ، كما وصف العمل العربى الموحد الذى تحدثت قرارات مؤتمرى القمة ، بأن مسلك مرحلى آخر يدفع بالقضية إلى أبعاد جديدة ، ولكنه لا يؤدى إلى التحرير الفعلى المنشود ، أما التحرير الفعلى فلا يمكن أن يتم الا على أيدى العمل الثورى بوصفه السبيل الوحيد للتحرير بعد انتهاء الأعمال المرحلية من خلال المسالك العربية الأخرى . أنيس ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ .

وإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد ظهرت إلى حيز الوجود فى يونيو ١٩٦٤ الا أن البدايات الأولى لها كانت منذ أوائل الستينات ، بل ان جذورها تعود إلى عام ١٩٥٩ أثناء عقد مجلس الجامعة العربية لدورتيه فى مارس وسبتمبر ١٩٥٩ حين تقدم الوفد المصرى باقتراح لبحث موضوع اعادة تنظيم الشعب الفلسطينى وابراز كيانه (أى ايجاد هيئة سياسية تمثله) الا أن هذا الاقتراح قوبل بمعارضة الحكومة الأردنية . ونتيجة للاتصالات المستمرة التى قام بها الزعماء الفلسطينيون فى غزة مع الحكومة المصرية تقدمت وزارة الخارجية المصرية بمذكرة إلى جامعة الدول العربية لاعادة بحث مسألة ابراز الكيان الفلسطينى تم بحثها فى اجتماع مجلس الجامعة فى شتورا بلبنان فى عام ١٩٦٠ حيث وجدت الفكرة قبولا من المجلس الا أن الوفد الأردنى عارضها أيضا .. واستمرت المعارضة الأردنية إلى أن كانت الدورة الأربعين للجامعة العربية التى عقدت فى سبتمبر ١٩٦٣ عندما توفى أحمد حلمى ممثل فلسطين لدى الجامعة وخلفه أحمد الشقيرى الذى قام بزيارات للدول العربية لبحث موضوع الكيان الفلسطينى رغم معارضة الأردن والسعودية ، وعلى أثر انعقاد مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ صدر قرار بوضع توصية مجلس الجامعة بخصوص الكيان الفلسطينى فى (١٩٦٣) موضع التنفيذ .

ومن هنا يتضح أن مصر كانت سباقة فى العمل على اقامة كيان فلسطينى يمثل الشعب الفلسطينى ويكون له وضع شرعى ومقبول عربيا ، ودوليا كلما كان ذلك ممكنا .

كما ساعدت مصر بقوة الفلسطينيين على اقامة تنظيماتهم الأخرى مثل الاتحاد العام لطلاب فلسطين ، والاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، والاتحاد العام لكتاب فلسطين .. وهى الاتحادات التى أرادت منظمة التحرير الفلسطينية أن تنظم من خلالها الطوائف الفلسطينية رغبة منها فى توحيد الجبهة نحو الهدف المحدد وهو التحرير .. وفى كل هذا كانت القاهرة تفتح صدرها لهذه التنظيمات أو الفروع المنبثقة عنها[٦٧] .

بعد مؤتمرى القمة فى القاهرة والاسكندرية عام ١٩٦٤ شعرت اسرائيل بجدية العمل العربى خاصة بعد ظهور العمل الفلسطينى الموحد تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبدأت منذ أواخر عام ١٩٦٦ تصعد فى استفزازاتها ، وفى مطلع عام ١٩٦٧ راحت تعتدى على الأردن وسوريا وكان أخطر هذه الاعتداءات اعتداء اسرائيل على سوريا فى ٧ أبريل ١٩٦٧ الذى استخدمت فيه الطائرات الاسرائيلية وأتبعته بسلسلة من التهديدات بتوجيه ضربة قاصمة لسوريا وحركت حشود لها على الحدود السورية .

ولمواجهة الموقف تم عقد اتفاقية عسكرية بين مصر وسوريا (اتفاقية دفاع مشترك) وتحركت الأحداث فى المنطقة من أوائل مايو ١٩٦٧ فأنهت مصر وجود قوات الطوارىء الدولية

بالمنطقة .. وقامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بترحيل رعاياها من المنطقة وأصبح الجو المسيطر هو جو الحرب .

وفى صباح الخامس من يونيو قامت اسرائيل بهجوم مفاجىء على مصر وسوريا والأردن مستهدفة سلاح الطيران والمطارات وبدأت بذلك حربها ضد الأمة العربية وتمكنت اسرائيل بهذا العدوان المدعم من الولايات المتحدة الأمريكية أن تستولى فى الأيام من (٥ ـ ١٠ يونيو) على شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة ـ وهو جزء من الأراضى الفلسطينية ، موضوع بموجب اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ ، تحت الادارة المصرية . بالاضافة إلى الضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان السورية .

وعلى الرغم من الهزيمة فان الشعب المصرى والجماهير العربية على امتداد الساحة العربية تمسكت بزعامة جمال عبد الناصر ، وفرضت هبة ٩ ، ١٠ يونيو عليه أن يبقى فى موقعه .. ثم كان التقارب بين كافة الدول العربية لمواجهة الخطر الذى يهدد الأمة بكاملها وكان مؤتمر الخرطوم (٢٨ أغسطس ، ١ سبتمبر ١٩٦٧) والذى وصل به العمل العربى الموحد على المستوى الرسمى إلى درجة عالية واتخذ المؤتمر القرارات والتوصيات الآتية :

اولا : أكد المؤتمر وحدة الصف العربى ووحدة العمل الجماعى وتصفية جميع الشوائب .

ثانيا : قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان على أساس أن الأراضى المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء .

ثالثا : اتفق الملوك والرؤساء العرب على توحيد جهودهم فى العمل السياسى على الصعيد الدولى والدبلوماسى لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها بعد ٥ يونيو وذلك فى نطاق المبادىء الأساسية التى تلتزم بها الدول العربية وهى عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها ، والتمسك بحق الشعب الفلسطينى بوطنه .

رابعا : تقوم كل من السعودية والكويت والمملكة الليبية بتقديم معونة مالية قدرها ١٣٥ مليون جنيه استرلينى للبلاد العربية التى أضيرت من العدوان ، إلى أن يتم ازالة آثار العدوان .

خامسا : حل مشكلة اليمن على أساس مغادرة القوات المصرية للأراضى اليمنية ، ووقف جميع المساعدات العسكرية التى تقدمها المملكة العربية السعودية عن جميع اليمنيين[٦٨] .

وإذا كان من آثار حرب ١٩٦٧ أن قضية استرداد الأرض المتمثلة فى الوطن السليب قد انتقلت أساسا إلى أيدى أصحاب القضية الأصليين ، أى إلى أيدى منظمات المقاومة الفلسطينية ومن خلفها ابناء الشعب الفلسطينى .. فان الحديث فقط عن ازالة آثار العدوان وانسحاب اسرائيل إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو قد شكل ضربة ضد المطالب العربية السابقة بالعودة إلى قرار الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧ .

على أية حال فقد خرجت منظمة « فتح » إلى دائرة الضوء فى أبريل ١٩٦٨ وجرى السعى حثيثا لتوحيد منظمات المقاومة الفلسطينية وعلى الأرض المحتلة وأعلن عن تكوين « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » نتيجة لاندماج عدة منظمات فلسطينية وتغيرت قيادة منظمة التحرير .

وقد بدأت عمليات المقاومة تغطى معظم الأراضى المحتلة بما فى ذلك الأراضى الواقعة داخل

اسرائيل ذاتها ، وحظيت حركة المقاومة بعطف وتأييد عربيين على أوسع نطاق واقبل الشباب العربي على التطوع للنضال فى صفوفها ، كما قدمت التبرعات المالية من المغتربين العرب بالخارج .

وقد أعلن عبد الناصر تأييده الكامل ـ المادى والسياسى ـ لحركة المقاومة الفلسطينية ، كما تم افتتاح اذاعة جديدة فى القاهرة باسم « صوت العاصفة » الجناح العسكرى لمنظمة « فتح »[٦٩] .

وكان آخر مؤتمر عربى حضره عبد الناصر هو مؤتمر القاهرة عندما اندلعت الحرب بين السلطة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فى سبتمبر ١٩٧٠ وحضره رؤساء وملوك وممثلون عن عشر دول عربية .

ورغم التوتر الذى خيم على جلسات المؤتمر فى البداية استطاع عبد الناصر الحصول على موافقة كل من الملك حسين وياسر عرفات على وقف اطلاق النار وحقن الدماء العربية والفلسطينية بالدرجة الأولى .

وكانت هذه هى آخر خدمة استطاع عبد الناصر أن يقدمها للشعب الفلسطينى ولأمته العربية[٧٠] .

ثورة ٢٣ يوليو والثورات العربية الأخرى :

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر فاتحة لموجة من الثورات عمت أرجاء الوطن العربى ، وكان موقف الثورة المصرية من هذه الثورات دليلا قويا على توجهها القومى العربى .. فقد أيدتها بكل امكاناتها وقدمت لها الدعم المادى والمعنوى وكان الاعلام المصرى فى خدمة هذه الثورات .. يأتى على رأس هذه الثورات : الثورة الجزائرية (نوفمبر ١٩٥٤) ، والثورة العراقية (يوليو ١٩٥٨) ، والثورة اليمنية (سبتمبر ١٩٦٢) ، وثورة السودان (مايو ١٩٦٩) ، وثورة ليبيا (سبتمبر ١٩٦٩) .

وطبيعى أن يكون موقف مصر إلى جانب كل من هذه الثورات فى هذه الدراسة المحدودة مجملا وفى صفحات قليلة فى الوقت الذى يمكن أن يغطى فيه كتبا بأكملها .

والخطوط الرئيسية التى حكمت توجه مصر فى دعم هذه الثورات هى : الخط القومى فالأمة العربية أمة واحدة وتحرير كل ترابها أمر مقدس وإذا كان هدف القومية العربية الوصول إلى الوحدة العربية فتحرير كل أجزاء الوطن العربى مطلوب لتحقيق هذه الوحدة وكل هذا يرتبط بالعمل الثورى الجاد فالارتباط بين الوحدة والثورة هو الخط الثانى والهام فأى نظام ثورى لابد أن يكون نظاما يسعى إلى الوحدة العربية لأن قضية الوحدة هى مطلب جماهيرى وهى التى تخدم الانسان العربى بالضرورة .

وخط آخر هام هو التقدم وتحقيق حياة أفضل للمواطن العربى فى كافة المجالات .

يقول عبد الناصر : « أن القومية العربية ليست فقط حركة سياسية إنما هى أيضا فلسفة اجتماعية ، انها نداء عاطفى ، هى مصلحة مشتركة ، وهى ضرورة استراتيجية ولكنها قبل هذا كله فلسفة اجتماعية ، وكما هى شعارات لابد أن تكون تخطيطا اجتماعيا وكما هى جموع وحشود ، لابد أن تكون قضية اقتصادية كاملة ، وكما هى طاقة حماس ، لابد أن تكون جهدا وعرقا ، وكما هى حلم لابد أن تترجم إلى مستوى معيشة لائق لجميع العرب ، تلك هى الغاية الحقيقية للقومية العربية »[٧١] .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والثورة الجزائرية :

ليس من شك فى أن وقوف مصر الثورة إلى جانب ثورة الجزائر منذ اعلانها الكفاح المسلح حتى حصولها على الاستقلال كان فى مقدمة العوامل التى مكنت هذه الثورة من الانتصار .

وعن « صوت العرب » فى القاهرة كان بيان الثورة الجزائرية فى أول نوفمبر عام ١٩٥٤ والذى أعلن بدء ثورة التحرير الجزائرية التى استمرت سبع سنوات ، لقيت فيها من مصر كل الدعم والتأييد ، ورغم ما تحملته مصر من أجل ذلك وفى مقدمته العدوان الثلاثى واشتراك فرنسا فيه لم تتراجع مصر عن تأييد الثوار الجزائريين حتى انتصرت الثورة وحصلت الجزائر على استقلالها[٧٢] .

بدأ الدور المصرى بتأمين الثورة الجزائرية ضد الاخطار الخارجية وضد المؤامرات الداخلية ثم كان دعم مصر للثوار ماديا وعسكريا والذى واكب دور نشط لمصر سياسيا واعلاميا على الصعيدين العربى والعالمى . ولا جدال فى أن ثورة الجزائر قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بوجود جمال عبد الناصر وثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر .

وكانت القاهرة منذ أوائل الخمسينات قد صارت المأوى لكل الثوريين الجزائريين حيث قدم اليها « محمد خيضر » هربا من الاعتقال و « أحمد بن بيللا » ، وشارك الجزائريون فى مكتب المغرب العربى بالقاهرة .

وعند قيام الثورة الجزائرية أمر عبد الناصر بصرف كميات من الأسلحة الخفيفة للثوار وحضر أحمد بن بيلا للتخطيط لأول عمليات الامداد بالسلاح والتحضير لاستقبال هذا الامداد إلى الثوريين فى الجزائر وكان بن بيلا قد حضر إلى القاهرة قبل اعلان الثورة مفوضا من جماعة التنظيم السرى لحزب الشعب بعد انشقاقهم على « مصالى أحمد الحاج » وكان يأمل فى الحصول على دعم من الثورة المصرية للنضال الجزائرى وقابل عبد الناصر الذى وافق على دعم حركة النضال المسلح فى الجزائر ويقول بن بيلا أنه قابل عبد الناصر لأول مرة فى سبتمبر ١٩٥٤ قبل اعلان الثورة ـ بواسطة فتحى الديب ـ وأنه أحس كما لو انه يعرف عبد الناصر منذ سنين وسنين وأن الرجل سيقف إلى جانب الثورة[٧٣] .

وفور اعلان الثورة الجزائرية « بدأ صوت العرب » حملة اعلامية للتعريف بالثورة وأهدافها وبدأت مصر فى تقديم الدعم المالى للثورة فقدمت القاهرة فى البداية متواضعة فى حدود ثمانية آلاف جنيه لشراء اسلحة خفيفة واعدادها للتهريب إلى الجزائر[٧٤] وتزايد الكميات بعد ذلك وكان للمساعدات العسكرية أهمية كبيرة للثورة وكانت تنقل عبر طرابلس فجنوب الجزائر ، وبعد استقلال تونس انفتح باب جديد سهل عمليات نقل المساعدات من مصر إلى الثوار حتى اضطرت فرنسا إلى انشاء خط مكهرب على الحدود التونسية الجزائرية فعادت إلى ولاية الصحراء أهميتها من جديد[٧٥] .

وفى محاولة للتغلب على العقبات التى حرضت فرنسا بريطانيا والولايات المتحدة لوضعها فى وجه تهريب للسلاح عبر ليبيا استعانت مصر بقطع الاسطول البحرى لتوصيل السلاح إلى الثوار كما قامت بالمساعدة على تدريب عدد من الجزائريين على حرب العصابات وكان من بينهم « أبو خروبه محمد » (هوارى بومدين) .

وتطورت حركة النضال المسلح الجزائرية وحشدت فرنسا ١٨٠,٠٠٠ جندى لضرب الثورة لكن جيش التحرير الجزائرى الذى توسعت مصر فى تزويده بالسلاح كبد الفرنسيين خسائر

فادحة وكان عبد الناصر حريصا على بذل كل جهد لدعم الكفاح المسلح الجزائرى(٧٦) .

من ناحية أخرى كانت القاهرة حريصة دائما على سلامة القادة الجزائريين وكشف والتغلب على المؤامرات التى تحاك ضدهم سواء من الداخل أو من الخارج وعندما قامت فرنسا بخطف أحمد بن بيللا وعدد من رفاقه وهم على متن طائرة خاصة متوجهة من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر خاص بتأييد الكفاح الجزائرى وكانت المخابرات الفرنسية قد اعدت عدتها لاجبار الطائرة على الهبوط فى مطار مدينة الجزائر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ ، وحيث كان مع القادة الجزائريين وثائق هامة خاصة بجبهة التحرر .. وفور علم القيادة المصرية بهذا الحادث أصدرت تعليماتها فى ٢٣ أكتوبر بالاتصال بالسفارة المصرية فى تونس وتم الاتصال ببورقيبه والسلطان محمد الخامس وطالبتهم باسم عبد الناصر باستخدام نفوذهما لدى السلطات الفرنسية للافراج عن الزعماء الجزائريين .. وفى نفس الوقت قامت القاهرة بحملة دبلوماسية واعلامية احتجاجا على العمل الفرنسى ووصفته بالقرصنة ـ وأكدت اذاعة « صوت العرب » على استمرار العمل الثورى الجزائرى رغم حادث الاختطاف(٧٧) .

واعلن عن تشكيل الحكومة المؤقته للجمهورية الجزائرية فى القاهرة فى ١٩ سبتمبر برئاسة فرحات عباس وعين أحمد بن بيللا نائبا له ، وكريم بلقاسم وزيرا للدفاع ، ودكتور محمد الأمين وزيرا للخارجية .. لكن قادة الكفاح المسلح اختلفوا مع فرحات عباس عندما اعلن عن استعداد حكومته للتفاوض مع فرنسا بلا قيد أو شرط ، واعتبروا ذلك خروجا على مبادىء الثورة وقامت القاهرة بتوضيح الأمور للحكومة الجزائرية ونبهت إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لايصال الأسلحة المكدسة إلى المناضلين وهى الأسلحة المقدمة من مصر .. ووقفت مصر إلى جانب الثوار فى هذه الازمة(٧٨) .

وفى نفس الوقت لم تدخر مصر وسعا للسعى نحو أى مبادرة دبلوماسية لحل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض وعندما شعرت بمراوغة فرنسا زادت من دعمها للثوار .

وكانت مصر عندما انعقد المؤتمر الوطنى للثورة الجزائرية فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٥٧ قد قامت بامداد الجبهة الجزائرية بأربع دفعات من الأسلحة بلغت حوالى ٣٥٠ طنا ، وعندما قامت سلطات الاحتلال الفرنسى بحرق المحاصيل الزراعية وقتل المواشى وتدمير منازل الفلاحين وتهجير السكان خصصت مصر اسبوعا للجزائر تتولى فيه أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية والهلال الأحمر المصرى جمع التبرعات المالية لصالح الشعب الجزائرى ونقلت المعونة عبر الحدود ، وفى نفس الوقت استجابت مصر لطلب الثوار وقدمت عددا من الاطباء وأهلت بعض المجندات الجزائريات بجيش التحرير على أعمال الاسعاف والتمريض لمواجهة العجز فى هذه التخصصات لدى الجزائريين .

وقد استمر الدعم المصرى لثورة الجزائر رغم المؤامرات التى كانت تحاك ضد الثورة ومحاولات الدس فيها وبين القيادة المصرية . وحتى عندما نقلت حكومة الجزائر المؤقتة مقرها إلى تونس أكد عبد الناصر فى لقائه مع فرحات عباس فى ٦ فبراير ١٩٥٩ أن مصر تدفع معونتها فى صورة سلاح ومعدات وذخيرة وعملة صعبة ومحلية وهى مستمرة فى ذلك .. وسلمت مصر دفعة جديدة من الأسلحة فى ٤ مايو ١٩٥٩ وأخرى فى ١٦ نوفمبر ١٩٥٩ ، ولم تتوقف عن هذه الامدادات حتى تحقق استقلال الجزائر (٧٩)

ودراسة المستندات التى ضمنها فتحى الديب كتابه توضح مدى ما قدمته مصر لثورة الجزائر حتى فى أحرج الظروف التى كانت تمر بها مصر أثناء تعرضها للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ .

وإذا كانت هذه هى المساعدات المادية والعسكرية المصرية للجزائر فان وقوف مصر فى المجالات العالمية ووقوف أعلامها إلى جانب ثورة الجزائر لا يقل عن تلك المساعدات فقد كانت اذاعة القاهرة أول الاذاعات التى خصصت برامج محددة فى فترات ثابتة لاذاعة أخبار الثورة الجزائرية مع نهاية عام ١٩٥٥ حيث خصصت اذاعة القاهرة ثلاثة برامج أسبوعية للجزائر باسم (وفد جبهة التحرير تخاطبكم من القاهرة) وكانت هذه البرامج تذاع باللغة العربية والفرنسية . كما أهتمت الصحف المصرية باذاعة أنباء الثورة الجزائرية منذ قيامها وتأييد كفاح الشعب الجزائرى حتى أن بعض النواب فى الجمعية الوطنية الفرنسية طالبوا حكومتهم بقطع علاقاتها مع مصر(٨٠) .

ورغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى أن مصر ستتعرض لمخاطر من جانب فرنسا بسبب موقفها من الثورة الجزائرية فان مصر صممت على الاستمرار فى هذا الدعم وفى نفس الوقت كانت تسعى للوصول إلى حل عن طريق المفاوضات فبدأت فى توجيه اذاعة خاصة بالفرنسية للشعب الفرنسى بهدف كشف الحقائق أمامه ودحض الدعايات المضادة لسياسة مصر وللثورة الجزائرية ، واعلان الحقائق أولا بأول .

وأصدرت مصلحة الاستعلامات نشرات دورية تغطى ما تنشره صحف فرنسا وبريطانيا وغيرها واذاعاتها وترد على ادعاءاتها فيما يخص الكفاح المسلح بشمال أفريقيا عامة والجزائر خاصة .

وفى المجال العالمى قامت مصر بدور نشط لصالح الثورة الجزائرية ففى الأمم المتحدة وفى كافة المؤتمرات التى شاركت فيها مصر كانت مشكلة الجزائر من بين البنود الأساسية فى بيانات ومباحثات القيادة المصرية فى هذه المؤتمرات .. ففى مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) تحطمت أسطورة الجزائر الفرنسية ، وأعلن بيان جبهة التحرير الجزائرية بأن قاعدتها الرئيسية فى العمل تقوم فى البلاد العربية خاصة مصر ، كما تقدمت مصر باقتراح للمؤتمر حظى باجماع الحاضرين ، طالبت فيه بحقوق تونس والجزائر والمغرب فى الاستقلال وطالبت فرنسا بالسعى لايجاد تسوية سلمية مع هذه البلاد على وجه السرعة .

وقد ظهر أثر ذلك فى قرارات المؤتمر التى أعلن فيها استنكار المؤتمر للتفرقة العنصرية ، وتأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع الشعوب التى يسيطر عليها الاستعمار الأجنبى ، وتأييده لحقوق شعب الجزائر وتونس والمغرب فى الاستقلال وتقرير المصير(٨١) .

وفى مؤتمر بريونى (يونيو ١٩٥٦) قدمت جبهة التحرير الجزائرية إلى تيتو ونهرو وعبد الناصر مذكرة أكدت فيها أهدافها السلمية وطالبت بعودة السيادة الجزائرية وممارسة هذه السيادة بصورة حرة وكاملة وبالاستقلال الكامل .. وقد بحث الزعماء فى بريونى الوضع فى الجزائر واعتبروه بالغ الأهمية ويتطلب أهتماما خاصا وعاجلا من وجهة نظر الحقوق الطبيعية لشعب الجزائر ، ولدعم السلام فى هذا الجزء من العالم وأبدى الرؤساء عطفهم على رغبة شعب الجزائر فى الحرية(٨٢) .

وبعد أزمة السويس صار عام ١٩٥٧ عام الجزائر فى الأمم المتحدة حيث بحثت القضية مرتين . وكانت عدة دول أفريقية وأسيوية من بينها مصر قد طالبت بادراج القضية الجزائرية فى جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة واتخذت الجمعية العامة قرارا فى ١٥ فبراير ١٩٥٧ أعربت فيه عن الأمل فى إلوصول إلى حل سلمى ديموقراطى عادل ، عن طريق روح التعاون ، يتفق مع شرعية الأمم المتحدة((٨٤) .

وحين عقد مؤتمر التضامن الآسيوى الافريقى بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٥٧ أعلن المؤتمر تأييد مصر فى مساعيها نحو استقلال الجزائر وأصدر قرارات خاصة بالجزائر مستنكرا الحرب الاستعمارية التى تشنها فرنسا فى الجزائر ، وطالب بالاعتراف باستقلال الجزائر والافراج عن المعتقلين كما طالب شعوب العالم بتنظيم حملات صحفية لتنبيه الرأى العام ضد حرب الابادة فى الجزائر ، وبأن تتولى الدفاع عن استقلال الجزائر لدى المنظمات الدولية واستخدام كافة الوسائل لحمل فرنسا على وضع حد للحرب فى الجزائر وأعلن المؤتمر أن يكون يوم ٣٠ مارس يوم التضامن مع الجزائر ، ودعا إلى تشكيل لجان فى كل مكان لنصرة الجزائر وتحريرها[٨٥] .

وتابعت مصر هذه المسيرة فى كل المؤتمرات التى حضرتها حتى نالت الجزائر استقلالها وكانت مصر فى وقوفها إلى جانب ثورة الجزائر أمينه على هذا الموقف صادقة مع مبادىء ثورتها فهى لا ترضى بغير الاستقلال الكامل للشعب الجزائرى وترفض أى مساومة فعندما حاولت فرنسا أن تصل إلى حل مع مصر توقف بموجبه تمويل الثورة بالسلاح والمال مقابل أن تواصل فرنسا سياستها بعدم الاعتراف بحلف بغداد رفض عبد الناصر ، وزارت القاهرة وفود فرنسية تعرض تقديم قروض مالية واقتصادية من أجل تنفيذ مشروعات كبيرة فى مصر لكن عبد الناصر رفض أيضا رغم حاجة مصر الشديدة لهذه القروض لمواجهة الضغوط الاقتصادية الانجلو أمريكية . وظل عبد الناصر يرفض أى حديث حول موقفه من الثورة الجزائرية ويرفض تحقيق أى فوائد خاصة لمصر على حساب هذه الثورة أو أى نضال عربى .

وقامت فرنسا بتزويد اسرائيل بكميات كبيرة من الأسلحة وزودتها بالطائرات لتقويتها ضد مصر ، كما ساهمت فى حمل لندن وواشنطن على التراجع عن تقديم تمويل للسد العالى . وأخيرا كان اشتراك فرنسا فى العدوان الثلاثى بهدف تحطيم القيادة المصرية التى أصبحت رمزاً للقومية العربية ورائدة لها ، ولمنع الدول العربية ، وفى مقدمتها الجزائر ، من السير فى معركة التحرير والتخلص من الاستعمار[٨٦] .

وقد باء العدوان الثلاثى بالفشل ولم يحقق أهدافه التى قام من أجلها وفى مقدمتها اعادة المنطقة ومصر بالذات إلى دائرة النفوذ الاستعمارى واسقاط قيادتها الثورية ، وترتب على فشل كل من بريطانيا وفرنسا ضعف وضعهما فى المنطقة العربية بعد ضعفهما فى مناطق أخرى من العالم خاصة فرنسا ووضح أنه أصبح من الصعب على الاستعمار الوقوف فى وجه الشعوب المناضلة .

وقد فتح كل هذا الطريق أمام الشعوب المناضلة من أجل حريتها فتبع فشل العدوان الثلاثى استقلال أكثر من ٢٥ دولة وكان سببا فى احتضار الجمهورية الرابعة فى فرنسا ووصول ديجول إلى الحكم .

وقال عبد الناصر فى هذا الصدد يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٧ : « ان فرنسا ترى فى مصر ، وفى وجود مصر ، وفى قوة مصر تهديداً لمصالحها الاستعمارية فى شمال أفريقيا ، وكان تأميم قناة السويس هو العذر الذى انتحلوه لمحاولة سحق مصر والسيطرة عليها واستعادة احتلال مصر » وأكد على استمرار دعم مصر لثورة الجزائر : « نحن عندما ندافع عن حق الشعب الجزائرى فى الحرية والكرامة فإنما ندافع عن حقنا نحن أيضا فى الحرية والحياة الكريمة فقضايا والاستعمار ينظر إلى المنطقة العربية الممتدة من المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى كوحدة لا تتجزأ لذلك كان من المحتم علينا أن نقف مع شعب الجزائر فى معركته ضد الاستعمار الغربى دفاعا عن حق الجزائر فى الاستقلال »[٨٧] .

وظهر شارل ديجول لكى ينقذ فرنسا من الانهيار الاقتصادى ومن هزيمة أخرى فى الجزائر بعد هزيمة « دين بيان فو » وقد تولى المسئولية فى يونيو ١٩٥٨ وبدأ يرسم سياسة جديدة فى مواجهة القضية الجزائرية التى بدأت تؤثر بشكل خطير على الاقتصاد الفرنسى . . وأعلن فى ١٦ ديسمبر ١٩٥٩ الموافقة على اعطاء الشعب الجزائرى حق تقرير المصير فى وجه معارضة داخلية قوية .

وكان ديجول حريصا على الحصول على مساعدة مصر لاخراج فرنسا من ورطة الجزائر وقد بعث برسالة لعبد الناصر يقول فيها أنه يريد أن يقيم علاقة جديدة مع العالم العربى . وكانت التقاليد قبل ديجول تقضى بأن يقيم ممثل اسرائيلى خاص بصفة دائمة فى وزارة الدفاع الفرنسية فوضع ديجول حدا لذلك قائلا أن فرنسا دولة مستقلة ولن تسمح لبعثات خاصة بأن ترابط فى وزارة الدفاع الفرنسية وتحول الاسرائيليون للبحث عن السلاح مباشرة من الولايات المتحدة[٨٨] .

وقد رحبت القاهرة باعلان ديجول لأنها لم تكن تؤيد العنف الا فى حالة الدفاع عن قضية التحرر العربى وقضايا التحرر بصفة عامة طالما لا يريد المستعمر الحل السلمى من خلال المفاوضات واعطاء الشعوب حقها الطبيعى فى تقرير المصير وبدأت مفاوضات « ايفيان » السرية التى أصبحت بمثابة اعتراف رسمى من جانب فرنسا بالثورة الجزائرية ، وانتهت تلك المفاوضات باتفاقية « ايفيان » فى ١٩ مارس ١٩٦٢ ، والتى ارتكزت على حق تقرير المصير وحصل الشعب الجزائرى على استقلاله بعد استفتاء أجرى فى يونيو ١٩٦٢ الذى أعلن استقلال الجزائر فى أول يوليو ١٩٦٢[٨٩] .

ولم تتوقف مصر عن دعم استقلال الجزائر بعد استقلالها حتى تتمكن من التغلب على مشاكلها الاقتصادية التى واجهتها بعد الاستقلال وكذلك مشاكلها الاجتماعية فقد خلف الاستعمار الفرنسى الذى دام ١٣٢ سنة من المآسى ما لم يخلفه استعمار آخر فى القرنين التاسع عشر والعشرين .. ولكنه فى النهاية اضطر إلى الخروج من الجزائر .

وقامت مصر بمد الجزائر المستقلة بالمدرسين والفنيين والاداريين لتنفيذ برامج التعريب فى التعليم ، وبناء الدولة حتى تؤكد استقلالها ، وتسد العجز فى جهازها الادارى بعد رحيل الفرنسيين وبعد المحاولات الضخمة التى قام بها الاستعمار الفرنسى للقضاء على اللغة العربية فى الجزائر .

وفى ٤ مايو ١٩٦٣ زار عبد الناصر الجزائر وألقى خطابا فى المؤتمر الشعبى الكبير الذى اقيم فى مدينة الجزائر جاء فيه : « إن المشرق العربى الذى آمن بالوحدة العربية ، وأن أمة العرب واحدة ، وإن كفاح العرب واحد ، كان يشعر دائما أن لابد لشعب الجزائر أن ينتصر » واضاف : « أيها الأخوة المناضلون .. أيها الثوار .. لقد انتهت ثورتكم المسلحة من أجل الحرية ومن أجل الاستقلال .. وبدأت ثورتكم الكبرى من أجل الاشتراكية .. ومن أجل العدالة الاجتماعية .. اننا معكم »[٩٠] .

وتحدث بن بيللا فقال : « إن شعبنا الذى ثار يهتف اليوم بأننا عرب من صميم العروبة » . وأضاف عن موقف عبد الناصر من ثورة الجزائر : « لقد ذهبت إلى مصر وقابلت الرئيس عبد الناصر وشرحت الأزمة الموجودة فى الجزائر وأوضحت له أن آمالنا هى فى هذا الشعب القوى ، وطلبنا منه أن يظل واقفا جانبنا فى هذا الوقت المضطرب .. وقد رد الرئيس عبد الناصر بأن امكانيات مصر تحت تصرفكم ووقف معنا وأيدنا وفى الوقت الذى لم نجد فيه أحدا من الشرق أو فى الغرب . لم نجد سوى جمال عبد الناصر يؤازرنا ويقف بجانبنا »[٩١]

وفى ١٨ مايو ١٩٦٣ زار بن بيللا مصر وتباحث مع عبد الناصر استعدادا لمؤتمر القمة الأفريقى الذى عقد فى أديس أبابا .. وسارت مصر والجزائر فى تعاون معا من أجل الحق والحرية والسلام العالمى[٩٢] والحق أن دعم الثورة المصرية لثورة الجزائر كان دليلا ساطعا على الاتجاه القومى العربى لثورة يوليو فالتحرر فى نظرها هو التحرر لكل الدول العربية وهو يتطلب تقوية الوضع الثورى على مستوى الوطن العربى .

وقد تحملت مصر الكثير فى سبيل دعم الثورة الجزائرية وكان لهذا ثماره التى تمثلت فى ظهور « الجمهورية الجزائرية الشعبية الديموقراطية » والتى غدت نصيرا للحركة الثورية فى الوطن العربى والعالم الثالث[٩٣] .

ولا يمكن انكار الدور الذى قامت به الجزائر فيما بعد إلى جانب مصر فى المواقف الحرجة التى تعرضت لها الثورة المصرية وأبرزها الموقف فى عام ١٩٦٧ .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وثورة العراق ١٤ يوليو ١٩٥٨ :

كان فرض حلف بغداد على شعب العراق يزيد من عزلة النظام الحاكم فيه عن الشعب ، كما عزل العراق عن القوى العربية التى تناضل من أجل تحرير الوطن العربى .

وقد شاع فى ذلك الوقت أن حلف بغداد تم « توقيعه باسم العراق بسلطة ومعرفة ما لا يزيد عن عشرين شخصا » وكان نورى السعيد نفسه مدركا لهذه العزلة ، وهو الذى وقف فى صف الارتباط بالغرب صراحة ، فى وقت كان التيار العام فى الوطن العربى يناضل من أجل التحرر من وضع التبعية التقليدى للغرب ، وهو التيار الذى كانت مصر الثورة تتزعمه .. ومنذ الوقت الذى أصبح فيه القضاء على عبد الناصر سياسة مقررة للحكومة البريطانية ، كان نورى السعيد « يطلع على كل تطور وكل عزم بمجرد أن يتقرر » وقد كان موقف نورى السعيد وايدن واحدا من أزمة السويس[٩٤] . لكن الشعب العراقى كان مع عبد الناصر فعندما وقع العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أدى غضب الشعب العراقى على حكومته وتعاطفه مع مصر إلى سلسلة من الانفجارات ، واستدعى الجيش لمساعدة الشرطة فى « الموصل » و « النجف » وتفجرت ثورة الفلاحين فى « كوت » وأغلقت المدارس والجامعات ، وعطل البرلمان ، وأعلن قانون الطوارىء فى العراق .. وبدا كما لو أن النظام قد أصبحت أيامه معدودة لكنه استمر فى تبعيته للغرب .

وجاء « مبدأ ايزنهاور » كدعامة لحلف بغداد وطالبت دول الحلف فى أول اجتماع لها بعد حرب السويس بتعهد محدد من الولايات المتحدة الأمريكية بدعمهم بعد ما أصاب بريطانيا ، أكبر دول الحلف ، من ضعف مخذ بل ومهانة فى عدوان السويس عام ١٩٥٦[٩٥] .

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة (فبراير ١٩٥٨) أدركت قوى الاستعمار مدى خطورة هذه الدولة ذات التوجه القومى العربى ، والتى تشكل قاعدة ثورية وحدوية تهدد مصالح الاستعمار فى الشرق الأوسط من ناحية وتطوق اسرائيل من الشمال والجنوب . فسارع الاستعماريون بالتعاون مع القوى المعادية للجمهورية العربية المتحدة بإعلان قيام « الاتحاد الهاشمى » بين العراق والأردن فى ١٤ فبراير ١٩٥٨ كخطوة مضادة لوحدة مصر وسوريا من جهة ولامتصاص الشعور القومى الشعبى فى العراق والأردن من جهة أخرى .. غير أن الأمر لم ينطل على الشعب العراقى الواعى ، وسرعان ما قام الجيش العراقى بثورته فى ١٤ يوليو (تموز) ١٩٥٨ وأطاح بالنظام الملكى واعلن الجمهورية .

وأصدرت حكومة العراق الجديدة بيانا فى ١٥ يوليو ١٩٥٨ أعلنت فيه انسحاب العراق من

الاتحاد الهاشمى جاء فيه أن « أن حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فورا من هذا الاتحاد ، وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التى تمت بموجبه باطلة وملغية ، كما تعتبر نفسها فى حل من جميع الإلتزامات المالية والعسكرية وغيرها مما فرض على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد[٩٦] .

وهكذا وجهت ثورة العراق ضربة قوية للنظام الاستعمارى فى المنطقة بعد أن كان العراق الملكى متطلعا للمؤامرات والمناورات ضد الحركات الوطنية التحررية وضد القوى الثورية العربية بصفة عامة ، وسرعان ما قامت الجماهير العربية وقواها الثورية تساند ثورة العراق وتدعمها ماديا ومعنويا وفى مقدمة هذه القوى الجمهورية العربية المتحدة وكان أول بادرة لتلافى اخطاء الماضى أن أرسل مجلس السيادة العراقى ، بعد ثلاث ساعات من قيام الثورة ، برقية لعبد الناصر تعلن اعتراف العراق بالجمهورية العربية المتحدة التى ردت بعد ثلاث ساعات من ذلك بالاعتراف من جانبها بالنظام الجمهورى فى العراق وكان عبد الناصر قد تلقى أنباء الثورة العراقية وهو فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا ، وسمع كذلك بأنباء الانزال الأمريكى فى لبنان والبريطانى فى الأردن فقطع عبد الناصر زيارته وتوجه سرا إلى موسكو حيث اجتمع مع الرئيس خروشوف فى اليومين السابع عشر والثامن عشر من يوليو ١٩٥٨ليتعرف على موقف الاتحاد السوفيتى من الثورة ومدى استعداده للمساعدة اذا ما تدخلت الدول الغربية ضد ثورة العراق .. وانتهى الأمر بقيام الاتحاد السوفيتى بمناورات عسكرية كبيرة على الحدود البلغارية التركية واصدر بيانات حمل فيها الدول الغربية مسئولية التدخل فى شئون العراق وما يترتب على ذلك من مضاعفات[٩٧] .

والواقع أن عبد الناصر كان يسعى إلى أن يوجه الاتحاد السوفيتى انذارا إلى دول الغرب لمنع أى تدخل ضد العراق وسوريا ، كما فعل أثناء العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . غير أن خروشوف أوضح لعبد الناصر أنه غير مستعد لتحمل أى مخاطرة قد تؤدى إلى حرب عالمية ثالثة .. وأمر بإجراء المناورات على الحدود التركية البلغارية وقال لعبد الناصر « لكننى أقول لك بصراحة لا تعتمد على أى شىء اكثر من هذا »[٩٨] .

وعاد عبد الناصر عن طريق ايران والعراق وأبرق بتحياته إلى زعماء الثورة ، ولما اقترح عليه الهبوط بطائرته فى بغداد ، اعتذر وقال بأن اليوم يوم العراقيين ولا ينبغى التدخل فى شئونهم ، ثم وصل دمشق وأعلن رسميا عن هذه الرحلة السرية[٩٩] وأعلن « أن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعلن أن أى عدوان على الجمهورية العراقية يعتبر فى نفس الوقت عدوانا على الجمهورية العربية المتحدة ، وفى هذه الحالة ستقوم الجمهورية العربية المتحدة بكافة التزاماتها تجاه الجمهورية العراقية وفقا لميثاق الضمان الجماعى العربى »[١٠٠] وبعثت حكومة الثورة العراقية السيد فائق السامرائى فى مهمة سياسية وعسكرية إلى القاهرة فاجتمع فور وصوله بالمشير عامر نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة والقائد العام للقوات المسلحة ، وطلب منه تزويد العراق بالأسلحة فورا لحاجته الماسة إليها بعد الانزال الأمريكى فى لبنان والبريطانى فى الأردن والحشود التركية على حدود العراق الشمالية ، لأن تسليح العراق بواسطة حلف بغداد لم يكن سوى أكذوبة ، فأرسلت السلطات العربية فى القاهرة باخرة محملة بالأسلحة البريطانية ، لأن تسليح الجيش العراقى كان بريطانيا ، عن طريق ميناء اللاذقية على أمل أن ترسل باخرة أخرى بعدها ، وبناء على طلب العراق أيضا وصلت إلى « الحبانية » مدفعية سورية مضادة للطيران ، وسرب طائرات « ميج » من سلاح الطيران فى الجمهورية العربية المتحدة بعد أن بحث ذلك فى اجتماع دمشق بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٨[١٠١] .

وأوفد مجلس الوزراء العراقى وفدا لمقابلة عبد الناصر بعد وصوله إلى دمشق عائدا من

موسكو تألف من العقيد الركن عبد السلام عارف والسادة محمد صديق شنشل ، ومحمد حديد ، وعبد الجبار الجومرد .. ووصل الوفد دمشق يوم ١٨ يوليو وسط تظاهرات شعبية واسعة ، ثم اجتمع بعبد الناصر بعد أن انضم اليه عدد من الضباط وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية للتعاون بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية نصت على مايلى :

١ ـ تأكيد ما يربط بين البلدين من عهود ومواثيق وفى مقدمتها ميثاق الجامعة العربية وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية .

٢ ـ تأكيد ما أعلنته حكومتا البلدين من ارتباط وثيق بينهما ازاء الموقف الدولى وتصميمها على الوقوف كبلد واحد فى الدفاع ضد أى عدوان عليهما أو على أى منهما ، والبدء حالا باتخاذ ما يقتضيه ذلك من خطوات عملية .

٣ ـ التعاون الكامل فى المحيط الدولى للمحافظة على حقوق البلدين والعمل على تأمين ميثاق الأمم المتحدة ودعم السلام فى الشرق الأوسط وفى العالم .

٤ ـ اتخاذ الخطوات العاجلة لتنمية التعاون الاقتصادى والثقافى بين البلدين .

٥ ـ التعاون والتشاور المستمر بين البلدين فى جميع الشئون التى تهمهما ولقد كان لهذه الاتفاقية أثر كبير فى دعم الثورة العراقية وتعزيز مواقفها ، حيث اطمأنت حكومة الثورة بأنها لن تكون وحيدة اذا ما تعرضت لهجوم خارجى سواء من دول حلف بغداد أو من الأردن(١٠٢) .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وثورة اليمن :

فى الوقت الذى كانت تحتفل فيه القوى الاستعمارية والرجعية بانتصارها المؤقت بانفصال سوريا عن مصر وضرب الجمهورية العربية المتحدة ، فاجأتها ثورة فى بلد لم يكن يتوقع أحد الثورة فيه .. فقد قامت الثورة فى اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وأطاحت بالنظام الملكى الامامى الرجعى هناك ، وأعلنت النظام الجمهورى ، وأنها عازمة على إقامة نظام حكم متحرر تقدمى .

وكان اليمن فى ظل الحكم الامامى يمثل أشد أجزاء الوطن العربى رجعية وتخلفا ، على الرغم من أن هذا البلد كان فى العصور القديمة على مستوى حضارى متميز واشتهر بمشاريع الرى والسدود التى أقيمت فى أماكن عدة منها مأرب ولحج وعدن ، إلى جانب مستوى مرتفع من الالمام بمشاكل الزراعة وتنظيم التجارة الخارجية سواء بالملاحة عبر المحيط الهندى أو عن طريق البر مع بقية بلدان الوطن العربى والقارة الأوربية .

غير أن استغلال القوى الاستعمارية والرجعية الداخلية للخلافات بين مذهبى الشيعة والسنة وتعميقها بصورة متعمدة فى الصراع على الحكم أدى إلى تفريق اليمنيين بين المذهبين إلى أن تمكن النظام الامامى الزيدى من السيطرة على مقاليد الحكم فى البلاد وعزلها عن العالم المتحضر .. واستغلت الطبقة الحاكمة كل شىء فى البلاد لصالحها ولصالح من يلتف حولها .

ومن هنا جاء قيام الثورة اليمنية فى سبتمبر ١٩٦٢ تعبيرا عن مشاعر ورغبات الشعب اليمنى وعكس مطالبه وآماله فى التخلص من النظام الاستبدادى الذى عانى منه اليمنيون طويلا(١٠٣) .

واستقبلت مصر أنباء الثورة اليمنية بترحيب بالغ .. ومما تجدر الاشارة إليه أن العلاقات بين مصر واليمن لم تبدأ فجأة فى يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ فمنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حاول الامام أحمد أن يجد فيها سندا له ضد الوجود البريطانى فى الجنوب المحتل ،

فطلب بعثة عسكرية مصرية وأقامت تلك البعثة علاقات طيبة وقتها مع اليمنيين ، وكسبت ثقة الامام أحمد نسبيا .. وفى مصر دخلت الكلية الحربية أول بعثة يمنية عام ١٩٥٢ من الطلبة الذين حضروا للتعليم فى مصر منذ عام ١٩٤٨ وتخرجت أول دفعة فى الكلية عام ١٩٥٥ .

وفى نفس الوقت كان قيام ثورة يوليو فى القاهرة ايذانا باتساع نشاط أحرار اليمن حيث نقلوا نشاطهم إلى القاهرة وأسسوا « الاتحاد اليمنى » وكان لهم نشاط واسع النطاق داخل اليمن وخارجه وقام الاتحاد بنشاط كبير فى نشر الوعى القومى فى اليمن والدعاية للقضية اليمنية(١٠٤) .

وخلال تلك الفترة كانت الاتجاهات السياسية تتصارع والمصالح الامبريالية تتصادم وبرز دور الولايات المتحدة الأمريكية التى انتهزت ما يفرضه الامام أحمد على اليمن من حياة رجعية وعزلة عن العالم فشجعت انقلابا ضده من عناصر من داخل الأسرة حيث قام الأمير سيف الاسلام عبد الله بمحاولة انقلاب ضد شقيقه أحمد بالاشتراك مع المقدم أحمد الثلايا لكن الامام أحمد أفشل الانقلاب وقضى على القائمين به .. وكان الثلايا منضما لتنظيم الأحرار اليمنيين .

وسافر حسين الشافعى عضو مجلس قيادة الثورة لتهنئة الامام بنجاته ، وحرصا على ابقاء العلاقات بين البلدين ودية نظرا لما أثير من أن الضباط الذين اشتركوا فى الانقلاب كانوا على صلة بمصر .

وفى عام ١٩٥٧ ذهبت بعثة عسكرية مصرية للتدريب إلى اليمن فى وقت أصبحت فيه مصر موضع انبهار الدول العربية بعد تغلبها على العدوان الثلاثى وكان عبد الناصر قد أصبح زعيما عربيا بلا منازع وموضع اعجاب من ملايين العرب ، وحتى فى اليمن حيث كان الشعب ما زال بعيدا عن حضارة العصر(١٠٥) .

وعندما تحققت الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ بادر الامام أحمد بطلب الانضمام إليها ومن ثم أعلن الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن فى نفس العام تحت اسم « اتحاد الدول العربية » .

وليس من شك فى أن اقتراب مصر من اليمن قد حمل إلى اليمن بعض مظاهر الحضارة العصرية وعلى سبيل المثال فإن الضباط اليمنيين الذين درسوا فى الكلية الحربية فى مصر وتدربوا على الأسلحة السوفيتية كان لهم دور فى اتفاق الامام مع السوفييت عام ١٩٥٧ على توريد السلاح لليمن ، وايفاد بعثة عسكرية سوفييتية للتدريب عليه وكان عدد من الضباط اليمنيين الذين يدرسون فى مصر قد انتدبوا واحدا منهم هو « عبد الله جزيلان » ليعود للبلاد ثم يطلعهم على ظروفها وما وصلت إليه الأمور فيها وكان « لجزيلان » دور فى الثورة فيما بعد .

وفى عام ١٩٥٧ كان قد أعيد فتح المدرسة الحربية فى اليمن وتولى قيادتها « العميد حمود الجائفى » الذى كان له دور فى الثورة أيضا .

وقبل الثورة بعام اشتدت النقمة على الامام أحمد وجرت أكثر من محاولة لاغتياله ولكنها فشلت .

كانت هذه هى الحال فى اليمن فى وقت كانت الأوضاع العربية تتغير لغير صالح الثورة

العربية ، فالعلاقة بين مصر والسعودية تحولت إلى جفاء بعد اكتشاف محاولة الملك سعود ضرب الوحدة المصرية السورية برشوة عبد الحميد السراج الذى أبلغ عبد الناصر بالأمر .

وكان الحكم العسكرى فى السودان قد عزله عن الدول العربية المتحررة وفى مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة .. كما كانت الخلافات على أشدها بين القاهرة وبغداد فى عهد عبد الكريم قاسم .. وكان « اتحاد الدول العربية » الذى وقع فى مارس ١٩٥٨ قد تحول إلى اتحاد شكلى أو هو كذلك منذ البداية . وعندما أعلنت القوانين الاشتراكية ، فى عام ١٩٦١ زادت حساسية الامام أحمد من مصر وهاجم مصر والاشتراكية فى قصيدة شعرية فسحبت مصر بعثتها العسكرية فى سبتمبر ١٩٦١ بعد حوالى ثمانى سنوات أمضتها فى اليمن ، وعاد الضباط اليمنيون وطلبة الكلية الحربية إلى بلادهم . وفى نفس الوقت حدث تقارب سعودى يمنى .

وقد أدى التوتر فى العلاقات بين مصر واليمن إلى اشتعال رغبة اليمنيين الأحرار فى مقاومة النظام الامامى المتخلف وبدأت تتشكل محاولة الانقضاض عليه استمرارا للمحاولات السابقة التى بدأت من الأربعينات .. وكان عبد الرحمن البيضانى قد عقد صلة وثيقة مع أنور السادات رئيس مجلس الأمة المصرى آنذاك والذى كتب مذكرة لعبد الناصر بالتوقعات المحتملة فى اليمن فكلفه عبد الناصر بأن يكون مسئولا سياسيا عن الشئون اليمنية . واستطاعت القاهرة أن تسوى ما بين البيضانى وأحمد النعمان رئيس تنظيم الأحرار اليمنيين من خلافات واجتمع زعماء يمنيون فى القاهرة ووقعوا وثيقة بضرورة التخلص من النظام الامامى واقامة نظام جمهورى أذيعت من « صوت العرب » ، كما كان البيضانى يذيع من « صوت العرب » أحاديث وتعليقات موجهة للشعب اليمنى تكشف مفاسد النظام الأمامى وتحرض الشعب اليمنى على الثورة .. وكان عبد الناصر قد أعلن فى ديسمبر ١٩٦١ حل الاتحاد مع اليمن فى خطابه ببورسعيد فى ٢٣ ديسمبر وهو ما حرك الثوار اليمنيين أكثر حيث انطلقوا إلى مضاعفة السير فى طريق الثورة .

وأعيد تقديم « الزبيرى » على أنه زعيم « الأحرار اليمنيون » فى القاهرة وأصبح البيضانى المتحدث الرسمى باسمهم كما أعطى عبد الناصر تأييده لجماعة « الأحرار اليمنيون » الذين يعملون داخل عدن وانتقل الزبيرى من الجبهة المعتدلة لجنوب شبه الجزيرة (التى تتكون أساسا من الطبقة الوسطى) إلى « حزب الشعب الاشتراكى » الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » وحثه بقوة على العمل على أحداث الثورة داخل اليمن بنفس القدر الذى كان يعمل به على تحرير الجنوب من الحكم البريطانى(١٠٦) .

ولم يكن هناك شك فى أن برنامج « صوت العرب » الذى يذاع من القاهرة موجها للشعب اليمنى قد ملك مشاعر اليمنيين فى كل مكان وفى نفس الوقت ساعد المصريون العاملون فى اليمن كمدرسين ومدربين عسكريين ، وأطباء فى نشر أفكار الثورة المصرية وكان لكل هذا أثره العميق على العقليات الشابة القلقة والقابلة للتأثير بالتغيير فى اليمن .. وأخذ راديو صوت العرب فى تهيئة الأذهان خلال عدة شهور قبل الثورة ، وفى ٢٦ أبريل ١٩٦٢ على سبيل المثال دعا المذيع إلى القيام بالثورة ، وفى ١٢ مايو تم اذاعة دستور جمهورى مقترح لليمن(١٠٧) .

وكان هناك ارتباط بين العسكريين واليمنيين المدنيين وتظاهر الطلبة فى يوليو وسبتمبر

١٩٦٢ وكانت هناك صلة وثيقة بدأت بين العسكريين فى مصر والقادة اليمنيين وتدفقت الأسلحة المصرية الصغيرة سرا إلى اليمن .

وتوفى الامام أحمد فى ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ وخلفه محمد البدر ولى العهد وأخذت الأمور فى اليمن تندفع فى سرعة إلى مصير جديد وصب البيضانى من « صوت العرب » فى القاهرة جام غضبه على الامام الجديد محمد البدر[١٠٨] وقامت الثورة وأذيع البيان الأول لها فى الثامنة والنصف صباحا يعلن : « باسم الله وباسم الشعب تعلن قيادة الجيش سقوط الملكية فى اليمن وقيام الجمهورية العربية اليمنية ابتداء من الساعة الخامسة يوم ٢٦ سبتمبر » .. وهرب البدر وكان قد أذيع أنه لقى مصرعه تحت الانتفاضة عند مهاجمة قصره .

وأرسل السلال برقية لعبد الناصر قال فيها : « لقد كلفنا ممثلو الشعب الحقيقيون بتنفيذ رغبتهم فى تغيير أوضاع حكم الرجعية البالية ، وبالاطاحة بالطغيان الذى طالما تمنى شعبنا العربى الأبى النبيل زواله ، وقد اشتركنا مع الشعب ومع كل جندى وضابط على تحقيق الأمنية التى انتظرنا طويلا فرصة الحصول عليها ، فكانت ثورتنا على العهد البائد ناجحة منذ ساعتها الأولى ، وقد تم يوم ٢٧ من ربيع الثانى سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ تأسيس جمهورية ديموقراطية تحت اسم الجمهورية العربية اليمنية ، تعتمد على نظم الحكم العصرية وتحافظ على كرامة الانسان وحقوقه ، وتؤمن له العدالة الاجتماعية والتطور ، وتشارك فى بناء صرح الأمة العربية الموحدة ، وتقف فى وجه المغتصبين والمستعمرين » .

وجاء فى رد عبد الناصر على زعيم الثورة اليمنية · « إن شعب الجمهورية العربية المتحدة تابع بكل اهتمام وعناية تطورات الأحداث الكبرى فى اليمن ، ومحاولة الشعب والجيش اقامة حياة جديدة تحقق على أرض اليمن عزة الانسان وكرامته ، إن شعب الجمهورية العربية المتحدة يؤمن بأن هذا العصر هو عصر الشعوب وحدها ، تصنع بأيديها أقدارها ، وتحقق بارادتها الحرة كل أمانيها .

أن الله جلت قدرته خلق البشر أحرارا متساوين فى الفرصة متكافئين فى العدل ، ولا يرضيه ، جل وعلا ، أن تقف دون قدرته حواجز الاستعمار وطغيان الرجعية » .

وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة فى يوم الأحد ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ اعترافها الرسمى بحكومة الثورة فى جمهورية اليمن ، وأعلن الاعتراف فى برقية بعث بها عبد الناصر إلى السلال رئيس مجلس الوزراء اليمنى والقائد العام للقوات المسلحة فى الجمهورية العربية اليمنية وقد أبلغه فيها أن الجمهورية العربية المتحدة تقف إلى جانب شعب اليمن لتسند ارادته وتناصر حقه فى الحياة »[١٠٩] .

وكان اعتراف مصر بالنظام الجديد فى اليمن هو أول اعتراف من جانب الدول العربية به بينما كان الاتحاد السوفييتى أول من اعترف به من الدول الأجنبية .

وخوفا من تدخل خارجى من جانب السعودية وبريطانيا بالطيران ، والذى كانت تفتقر إليه اليمن ، قامت القاهرة باعداد طائرة « داكوتا » فى أسوان وفيها محطة ارسال وصواريخ ، حيث وصلت اليمن فى اليوم الثالث وعلى متنها محمد محمود الزبيرى ، وعبد الرحمن البيضانى ، والضابط المصرى على عبد الخبير[١١٠] .

وبعد الاستيلاء على السلطة قام قائد الثورة عبد الله السلال باعلان تشكيل حكومة

الجمهورية العربية اليمنية ، وكذلك تشكيل مجلس الثورة ومجلس للرئاسة ، وأصبح هو رئيسا للوزراء وقام بتعيين عبد الرحمن البيضانى نائبا له وضمت الوزارة عدداً من الثوريين اليمنيين مثل محسن العينى للخارجية ، وحمود الجائفى للقوات المسلحة ، وأحمد النعمان وعبد الرحمن الايرانى ، ومحمد الزبيرى ، وحسن العمرى ومعظمهم إما من الضباط أو من « الأحرار اليمنيون » وكثير منهم درس فى القاهرة وأعلن السلال أن الهدف من قيام الثورة هو بناء جمهورية اشتراكية على النمط المصرى ، وأنه سيمكن الشعب اليمنى من حكم نفسه بنفسه(١١١) .

وأرسل قادة الثورة وفدا إلى مصر لطلب المساعدة العاجلة فى الأيام الأولى للثورة ووصل السادات إلى اليمن فى الأسبوع الثانى من أكتوبر حيث وقع فى ١١ أكتوبر ١٩٦٢ اتفاق دفاع مشترك بين مصر واليمن ، وكانت قد وصلت قبله ٣ طائرات حربية وقوات من الصاعقة المصرية وتشكلت أول قيادة مصرية فى اليمن ، وبمقتضى الاتفاق أصبح الاعتداء على أى من الدولتين اعتداء على الأخرى .. ووضع الاتفاق موضع التنفيذ على الفور وتشكلت قيادة مشتركة تعمل تحت القيادة العليا للرئيس السلال . وكانت مدة الاتفاق خمس سنوات تتجدد تلقائيا ما لم تخطر احدى الدولتين الأخرى بعدم رغبتها فى تجديده قبل انتهاء المدة بعام(١١٢) .

والحق أنه لم يكن أمام الثورة فى اليمن الا اللجوء لعبد الناصر كما لم يكن أمام عبد الناصر المؤمن بالقومية العربية وبضرورة تحرير كافة أجزاء الوطن العربى من الاستعمار والرجعية والتخلف الا أن يستجيب ويقدم على دعم الثورة اليمنية بكل قوة ، وهى التى جاءت فى ظروف نجحت فيها القوى الرجعية والامبريالية فى شق الحركة الثورية العربية بعد انفصال سوريا وتصاعد الخلاف مع العراق ، كما أن عبد الله السلال قد طلب المعونة العاجلة من عبد الناصر لانقاذ هذه المحاولة الثورية من أن تلقى مصير الهبات السابقة ، والتى شارك السلال فى أكثر من واحدة منها ، وكانت الاستجابة الفورية من مصر بارسال قوات مصرية خلال أيام ، ولم تحل دون اتخاذ القرار بمد العون العسكرى لليمن التعقيدات الدولية ، التى قد تثيرها هذه الحركة ولا الصعوبات المتعلقة بنقل وايواء وتموين الجنود لمصر والصعوبات التى كانت تنتظر هؤلاء الجنود إذ أن البحر الأحمر بأكمله يفصل بين مصر واليمن بمسافة تبلغ حوالى ٢٣٠ كيلومترا .. لكن القوات المسلحة المصرية تمكنت بمجرد وصولها إلى اليمن من اقامة نظام للخدمات ، فمدت الطرق وأقامت المطارات وخطوط التليفون والتلغراف والمستودعات والورش والمستشفيات وجميع الاحتياجات الأخرى(١١٣) .

كان القرار جريئا من جانب مصر ، ربما أجرأ من اللازم فى ضوء قلة معلومات المصريين عن اليمن لكن عبد الناصر لم يكن ليتجاهل نداء الثورة اليمنية وهى التى أعطت فرصة جديدة للثورة العربية لانتزاع بلد عربى من هوة التخلف ، الذى استمر فيه ما يقرب من ألف عام ، ووضعه على الطريق نحو الحرية والتقدم .

وفى الوقت الذى كان فيه الجنود المصريون يقاتلون لتأمين الثورة .. كان مئات من الأطباء والمدرسين والاداريين والفنيين المصريين يساعدون اليمنيين فى بناء دولة حديثة .

لقد بددت الثورة اليمنية التى قامت بعد عام من الانفصال ، الظلال التى ألقت بها هذه النكسة ، ووضع قرار مساندة الثورة فى اليمن المبادرة مرة أخرى فى يد عبد الناصر ، وجعل الأنظمة الانفصالية والرجعية فى موقف الدفاع مرة أخرى .. وكان برهانا ساطعا على أن أى بلد عربى تقوم فيه ثورة تحررية حقيقية تستطيع أن تعتمد على المساندة من الجمهورية العربية المتحدة(١١٤) وقد أوضح السلال أن الاستعانة بالقوات المسلحة المصرية منذ البداية كانت

ضرورة يستلزمها الموقف لأنه ـ حسب قوله ـ لولا مساندة جيش مصر ما كانت ثورة اليمن لتنجح قياسا بالحركات التى سبقتها . وأكد أن مصر ما كانت لترسل قوات إضافية وإن اليمنيين ما كانوا ليطالبوا بمزيد من القوات لو أن المشكلة حصرت فى اطار الواقع اليمنى ، ولكن التدخل والمساعدات الخارجية من البريطانيين والسعوديين والأردنيين ، هى التى دفعت إلى هذه الحرب الأهلية ، وأدت إلى تطورات غير متوقعة فى الموقف(١١٥) .

ولقد أوضح عبد الناصر الظروف التى قررت فيها الجمهورية العربية المتحدة أن تتدخل عسكريا لنصرة شعب اليمن ، فقال . « .. كان ذلك فى الفترة التالية لمؤتمر شتورة فى أغسطس ١٩٦٢ ، الذى اتخذته القوى الانفصالية فى سوريا ، مؤيدة بسلطة كل القوى الرجعية والانعزالية ، والانهزامية فى العالم العربى . وفجأة فى هذا الجو الكئيب تفجرت الثورة فى آخر مكان من العالم العربى كان ينتظر أن تتفجر فيه . وكان المغزى الكبير لهذه المفاجأة ، هو أنه لم يعد فى امكان أى قوة مهما كانت أن تعزل شعبا عربيا عن أمله المشروع فى توجيه حياته . ولقد كان موقفنا منذ اللحظة الأولى ، هو تأييد ثورة الشعب اليمنى معنويا ، وترك الشعب اليمنى لمسئولياته التى قرر تحملها ، ولكن الشعب اليمنى ما لبث أن تعرض لكل القوى المعادية للثورة العربية ، بل للتقدم العربى ، وهى الاستعمار والرجعية . وبعد الأيام الأولى لمفاجأة الثورة فإن الأرض اليمنية بدأت تتعرض لغارات من وراء الحدود اتخذت شكل الغزو الخارجى ، وقررت حكومة الثورة اليمنية أن تطلب معونة الجمهورية العربية المتحدة . ولم يكن هناك مجال للتردد . أن السماح بضرب ثورة عربية بقوة السلاح الأجنبى ، كان سابقة خطيرة ، وإذا تركت بغير مراجعة فإن كل الآمال العربية سوف تستباح وتنتهك . ولقد أدت القوات المصرية التى عملت فى اليمين دورا وطنيا وقوميا وثوريا على درجة من الكفاءة والاخلاص »(١١٦) .

وبفضل المساعدة المصرية للثورة اليمنية استطاعت أن تسيطر على الموقف وتثبيت أقدامها بل واستطاعت كذلك أن تعكس آثارها على الحركة الوطنية فى الجنوب العربى المحتل وتضع أمام الثوار فى جنوب اليمن المحتل أملا جديدا فى النصر ، وأيدت مصر ثورة الجنوب التى قامت فى عام ١٩٦٣ مطمئنة إلى وجود مصر إلى جانب الثورة اليمنية واستمرت الثورة فى الجنوب أربع سنوات فكانت مصر مقرا للحركة الوطنية التى قامت فى الجنوب العربى والتى أطلق عليها « رابطة الجنوب العربى » وعندما التحمت القوى الوطنية فى الجنوب العربى مع الثورة اليمنية ، حصلت على دعم أكبر من مصر حيث أيدت مصر وحدة النضال الوطنى ، ومن ثم أيدت محاولة التوفيق بين الجبهات الوطنية حتى تكونت « جبهة تحرير الجنوب المحتل » عام ١٩٦٥ وقامت مصر بدور بارز فى تأييد الجنوب العربى عندما طرحت قضيته فى الأمم المتحدة . واستمر تأييد مصر للحركة الثورية فى الجنوب العربى حتى حصل على استقلاله عام ١٩٦٧(١١٧) . وأعلنت الجبهة القومية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ميلاد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية وتحقق استقلال هذا الجزء الهام من الوطن العربى بعد ثورة استمرت أربع سنوات ساندتها الجمهورية العربية المتحدة بكل أنواع المساندة بالسلاح والدعم المادى والاعلامى وفى المحافل الدولية ونجحت ثورة الجنوب العربى فى التخلص من الاستعمار البريطانى الذى ظل مهيمنا على هذا الجزء من الوطن العربى مدة تقرب من ١٣٠ عاما وعاد اليمن الجنوبى إلى حضن أمته العربية ليصبح الدولة الرابعة عشرة فى الجامعة العربية(١١٦) .

وقال على ناصر محمد عضو المكتب السياسى للجبهة : « إن شعبنا اليمنى بأجمعه لن ينسى مدى التاريخ بأن ثورته لم تكن لتقف على قدميها أسبوعا واحدا لولا الزعيم الخالد جمال عبد الناصر والشعب المصرى الشقيق »(١١٧) .

وهكذا كان الدور الذى قامت به الجمهورية العربية المتحدة لم يقتصر على الثورة اليمنية التى ساندتها القاهرة ووقفت إلى جانبها حتى سيطرت على الموقف وتغلبت على كل قوى التدخل الخارجى ، بل امتد ليشمل حركة التحرر الوطنى فى جنوب اليمن المحتل .. ذلك أنه منذ اندلاع الثورة اليمنية وكنتيجة مباشرة ولصمودها أخذ مركز الثقل لحركة التحرر الوطنية العربية ينتقل إلى جنوب اليمن حيث فتحت جبهة مفاجئة على الاستعمار والرجعية تمتد على نطاق اليمن كله ، وحيث اجتذبت المعركة كل قوى التحرر العربية وانتقل الاستعمار البريطانى من مركز الهجوم على الثورة اليمنية إلى مركز الدفاع عن وجوده وحتى اضطرت بريطانيا إلى التسليم باستقلال الجنوب المحتل[١١٩] .

وإذا كانت هذه هى النتائج الهامة والرئيسية التى ترتبت على مساندة مصر الثورة للثورة فى اليمن وحركة التحرر فى جنوب اليمن المحتل فهى بلا شك نتائج كبيرة على المستوى القومى .. وهى فى ذات الوقت ترد على الذين قالوا ان مصر تورطت فى اليمن وما كان لها إن تفعل ما فعلت إذ الأمر كله يناقش فى اطار الأهداف الكبرى للثورة العربية ولابد لكل مكسب على هذا المستوى من تضحيات .

وإذا كان الأمر كله قد أتى بالدرجة الأولى من منطلق التوجه القومى العربى للثورة المصرية وهدفها فى تحقيق الوحدة فقد وصلت اليمن بشطريها مؤخرا (٢٢ مايو ١٩٩٠) إلى توحيد الشطرين وأعلن عن قيام الدولة اليمنية الموحدة .

الثورة المصرية وحركة مايو ١٩٦٩ فى السودان :

منذ أن أعلن استقلال السودان رسميا فى أول يناير ١٩٥٦ لم تحاول مصر التدخل فى شئونه الداخلية تتويجا لموقف الثورة الذى أكد على ضرورة ترك السودان للسودانيين أنفسهم يديرون أمورهم بالشكل الذى يرتضونه .

لكن حكومة الحزب الوطنى الاتحادى لم تتمكن من تحقيق الوحدة الوطنية فى السودان ، كما لم تنجح الوزارة الائتلافية فى اشعار السودانيين بأهمية الاستقلال الذى حصلوا عليه وفتحت أبواب البلاد للاستعمار الجديد وخضعت بشكل أو بآخر للنفوذ الأمريكى .

ودخلت العلاقات بين مصر والسودان مرحلة غير ودية ولم يكن توجه الحكومات السودانية التى تولت شئون البلاد توجها قوميا ، كما كانت تأمل القاهرة .. وتعرضت السودان لأكثر من حركة انقلابية عسكرية . منذ سلم عبد الله خليل الحكم للعسكريين عام ١٩٥٨ .. وتمكن اللواء ابراهيم عبود من الوصول إلى السلطة وأبدى رجال الانقلاب العسكرى فى السودان ، فى ذلك الوقت ، حرصهم على الابتعاد عن النظام الثورى فى مصر[١٢١] .

وعندما بدأت دراسات بناء السد العالى فوصل زكريا محيى الدين مع حكومة السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ إلى اتفاقية المياه دون مشاكل تهز محاولتهم للاستقرار الداخلى .. وتعتبر اتفاقية مثالية على مشاكل معقدة تركها الاستعمار البريطانى بعد اتفاقية المياه التى عقدت بين البلدين بواسطة بريطانيين يمثلون الجانبين فى عام ١٩٢٩ .. ووافقت حكومة عبود على الحصول على ١٥ مليون جنيه تعويضا عن خسائر طغيان المياه على أرض حلفا بدلا من ٣٥ مليون جنيه كانت تطالب بها حكومة عبد الله خليل .

ومن ناحيتها كانت مصر فى تلك الفترة تميل إلى التحفظ تجاه حكومة عبود ، واعتبار السودان أرضا بيضاء فى الساحة العربية .

وعندما قامت الثورة فى اليمن وأخذت مصر ترسل مساعداتها المادية منعت حكومة السودان الطائرات المصرية من النزول فى بورسودان . بينما فتحت الميناء للأسطول البريطانى ووقفت علاقاتها بالدول الغربية .

وقد أدت هذه المواقف إلى عزله السودان فى ظل الحكم الانقلابى كما تردى الاقتصاد فى البلاد .. ولم يكن أمام السلطة الحاكمة فى السودان الا ملاحقة الوطنيين الأحرار .

وكان كل ذلك دافعا لأن يعمل شعب السودان على اسقاط هذا النظام وكان جمال عبد الناصر قد قام بزيارة للسودان بدأها يوم ١٥ نوفمبر ١٩٦٠وحاول الحكم العسكرى أن يكسب بوجود عبد الناصر رصيدا لتثبيت قواعد نظامه . ولكن الزيارة من ناحية أخرى أثارت نشاطا سياسيا واسعا بين القوى التقدمية والوطنية فى السودان[١٢٢] فقد خطب عبد الناصر معلنا أن الشعب المصرى يمارس « ثورة سياسية حفزته وتحفزه دائما إلى مقاومة الاستعمار بكل صوره باعتباره خطرا داهما يهدد حياة الشعوب فضلا عن حريتها وكرامتها » .

وطعن عبد الناصر فى خطابه عزلة السودان حين قال : « يمارس شعبنا اليوم ثورة عربية دفعته وتدفعه دائما إلى رفع صوته إيمانا بالقومية العربية » وختم جمال عبد الناصر خطابه بقوله أنه يؤمن بأن شعب الجمهورية العربية المتحدة وشعب السودان سوف يلتقيان فى معارك الكفاح من أجل أوطان ترفرف عليها أعلام الحرية ، وفى معركة التطور الاجتماعى الذى يمهد له ويحقق تطور الزراعة والصناعة والخدمات ... وفى معركة القومية العربية دفاعا عن شرف كل وطن عربى واستقلاله[١٢٣] .

وواضح أن عبد الناصر استهدف من رحلته اثارة المشاعر الثورية للجماهير السودانية .

ومر السودان باضطرابات سياسية وفترة من عدم الاستقرار حتى قامت انتفاضة فى ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ حيث انتصر فيها الشعب السودانى على حكم الانقلاب العسكرى وفى ٢٦ أكتوبر ١٩٦٤ تحرك عدد من ضباط الجيش الوطنيين إلى القصر الجمهورى حاملين عريضة موقعا عليها من حوالى ١٦٠ ضابطا لمنع انفراد اللواء حسن البشير بالسلطة ، ومنع استخدام الجيش لضرب الشعب . وطالبت المذكرة بحل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، ومجلس الوزراء ووقف المجازر وتطهير الجيش من الفساد .

واضطر عبود فى مساء نفس اليوم إلى اذاعة بيان أعلن فيه تخلى المجلس عن سلطاته وعزل الوزارة وحل المجلس الأعلى وانفجرت فى الخرطوم عاصفة من التأييد الشعبى استعدادا لاستقبال نظام حكم جديد ، انتصرت فيه ارادة الشعب الأعزل على قوة الدكتاتورية العسكرية المسلحة .. واستقر الرأى على تعيين سر الختم خليفة رئيسا للوزراء وتشكلت الوزارة من ممثل واحد لكل حزب من الأحزاب .. وفى ١٥ نوفمبر أعدت الوزارة بيانا للواء عبود ليذيعه معلنا استقالته باعتباره آخر مظهر من مظاهر الحكم العسكرى المنهار .. وبذا انتهى الحكم العسكرى فى السودان بعد أن سيطر على البلاد ستة أعوام لم تر فيها البلاد خيرا يذكر .

وما أن وصلت الأخبار الأولى للثورة إلى مصر حتى شاع نوع من التأييد الرسمى والشعبى للثورة فى السودان .

وقام سر الختم خليفة بزيارة لمصر فى يناير ١٩٦٥ حيث استقبله عبد الناصر وكان لهذه الزيارة التى صحبه فيها محمد أحمد محجوب وزير الخارجية وأحمد سليمان ، وكليمنت امبورو صدى كبيرا فى تحسين العلاقات بين القاهرة والخرطوم .

ولكن الخلافات بدأت بسرعة وأدت إلى استقالة سر الختم خليفة وجرت انتخابات قاطعها الجنوبيون وحزب الشعب الديموقراطي وأدت إلى تشكيل محمد أحمد محجوب لوزارة ائتلافية من الأمة والوطن الاتحادى . وسرعان ما عادت الخلافات للظهور ولم تقف عند حدود الأحزاب بل تسربت إلى داخل صفوف حزب الأمة . الذى انقسم انقساما حادا بعد تولى الصادق المهدى رئاسة الوزارة فى ٢٦ يوليو ١٩٦٦ ولم تمكث حكومته أكثر من شهور حيث حجبت عنه الجمعية التأسيسية ثقتها فى ١٥ مايو ١٩٦٧ بعد خلافاته مع وزرائه .

وعاد محمد أحمد محجوب رئيسا للوزراء فى ١٨ مايو ١٩٦٧[١٢٤] .

ثم وقعت هزيمة ١٩٦٧ التى استقبلها الشعب السودانى بوجوم شديد فقد كانت أبعد ما تكون عن تصور الناس هناك وكانت شوارع الخرطوم ليلة تنحى عبد الناصر قد اكتظت بالمتظاهرين الذين خرجوا يطالبون عبد الناصر بالبقاء فى موقعه .. وقد اختزن الشعب السودانى عواطفه ليفرغها أمام عبد الناصر الذى زار الخرطوم فى أغسطس عام ١٩٦٧ فأعد له استقبالا لم تعرفه الخرطوم من قبل فجاء تعبيرا عن حب الجماهير السودانية وتعلقها بثورة ٢٣ يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر .

وانتهى المؤتمر وعاد الصراع بين الأحزاب والقوى السودانية المختلفة الى سيرته الأولى .

وفى الساعة الثانية من صباح ٢٥ مايو ١٩٦٩ قام الجيش بانتفاضته واستولى على السلطة فى البلاد أثناء وجود عدد من كبار الضباط فى زيارة للاتحاد السوفييتى .

وأعلن فى الصباح تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد جعفر نميرى ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة بابكر عوض الله ، وهزت أنباء الحركة أرجاء الوطن العربى وتردد صداها عالميا فقد كانت الحركة الثانية فى الوطن العربى (بعد حركة ١٩٦٨ فى العراق) بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وقام بالحركة الضباط الأحرار فى الجيش السودانى وظهر تأييدهم لمصر منذ البيان الأول للحركة[١٢٥] .

وقد رحبت مصر بحركة الجيش فى السودان وبادرت بالاعتراف بالنظام الجديد وتوطدت العلاقات كثيرا بين القاهرة والخرطوم وانسجمت سياسة الدولتين حول مشكلة الشرق الأوسط ، وحول رفض الهزيمة والعمل على ازالة آثار العدوان ، فقد كان عبد الناصر يرى فى السودان المتعاون مع مصر عمقا استراتيجيا لمصر . ومن ناحية أخرى وجدت السلطة الجديدة فى السودان فى عبد الناصر سندا لها وكان عبد الناصر يرى أن الوحدة الطبيعية لمصر هى أولا مع السودان امتدادا لوادى النيل وكان على استعداد لأى خطوة فى هذا الاتجاه .

وقد تعاونت السودان مع مصر ، فى هذه الفترة ، تعاونا صادقا فى مقاومة العدوان وخاصة فى المجال العسكرى حيث استقرت بعض أسراب الطائرات المصرية هناك بعيدا عن مدى العدوان الاسرائيلى ، كما انتقل طلبة الكلية الحربية إلى الخرطوم .. إلى أن قامت الحركة العسكرية فى ليبيا فى أول سبتمبر ١٩٦٩ فبدأت علاقة ثلاثية انتهت إلى التوقيع على ما عرف باسم (ميثاق طرابلس) فى ديسمبر عام ١٩٦٩[١٢٦] .

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والثورة الليبية :

كان قيام الثورة فى ليبيا فى أول سبتمبر ١٩٦٩ مفاجأة للجميع فقد كان ابعد ما يكون عن خاطر الثوريين العرب وفى هذا الوقت بالذات أن يحدث شىء فى ليبيا .

وكانت القواعد الأمريكية قد وضعت فى حالة تأهب قصوى أثناء العدوان الاسرائيلى على مصر عام ١٩٦٧[١٢٧] .

وجاءت ثورة ليبيا كمفاجأة لكل القوى المناهضة للثورة العربية سواء القوى الخارجية المتمثلة فى الاستعمار الجديد والصهيونية العالمية أو القوى الرجعية المحلية على المستوى العربى عامة ، والليبى خاصة .. ورأت هذه القوى فى هذه الثورة خطرا على مصالحها .

وكان للوجود الاستعمارى المسلح المتمثل فى القواعد الأمريكية والبريطانية (الملاحة الأمريكية ، وقاعدة العظم البريطانية) أثره فى ضرورة قيام قادة الحركة فى ليبيا بحسابات دقيقة حتى لا تتخذ القوى الاستعمارية من هذه القواعد منطلقات لتدبير المؤامرات ضدهم .

ومعروف أن ابترول يمثل الثروة الرئيسية فى ليبيا التى تعتمد عليها فى كافة مشاريعها وقيام الثورة ، يؤثر على المستغلين لهذا البترول وكانت المانيا الغربية وبريطانيا مستهلكين رئيسيين له بينما الولايات المتحدة الأمريكية مستثمرة له وكان طبيعيا أن يعيد النظام الثورى النظر فى هذا كله وأن يعمل على أن يكون الانتاج والتصدير للبترول لصالح الشعب الليبى ، وهو ما يحرم القوى الاستعمارية من وضع كانت تتمتع به خلال الحكم الملكى السابق فى ليبيا .

وكان هذا الوضع يحتم على الثوار الاستناد إلى قوة ثورية تقف إلى جانبهم لمواجهة المصاعب والاخطار وكان القذافى ورفاقه يضعون الثورة المصرية كنموذج أمامهم ومن هنا قرروا الاعتماد على زعامة هذه الثورة[١٢٨] .

وقد وصلت أنباء الثورة الليبية لجمال عبد الناصر أثناء عقد مؤتمر قمة للمواجهة حضرته الجزائر والسودان وسوريا والعراق والأردن إلى جانب مصر ، وفى الجلسة الأولى للمؤتمر والتى عقدت يوم أول سبتمبر ، وكان الملك حسين يلقى كلمته تلقى جمال عبد الناصر أول نبأ بما حدث فى ليبيا ضد النظام الملكى فيهاوكان واضحا أن الدول التقدمية ستشعر أن اقصاء أحد الملوك قد يكون مقدمة لاقصاء ملك آخر ، وبمجرد اذاعة النبأ راحت الوفود تناقش أهميته وما يمكن أن يترتب على قيام الثورة فى ليبيا .

ولم يكن عبد الناصر يعرف شيئا عن هوية القائمين بالحركة فى ليبيا فى ذلك الوقت ، لكن الأمور بدأت تتكشف من بلاغات الثورة .

ففى واحد منها جاء أن هدف الثوار هو : « حرية ، اشتراكية ، وحدة » ووضح من ذلك أنهم قريبون من الثورة المصرية وعبد الناصر فى تفكيرهم .. وفى نفس الوقت أوفد مجلس الثورة مندوبا عنه هو : « آدم حواس » للاتصال بالقنصلية المصرية فى بنغازى وابلاغها أن رجال الثورة يريدون مقابلة أى شخصية مصرية . ويقول محمد حسنين هيكل إن اسمه ذكر من بين الاسماء التى تذكروها ، وان عبد الناصر طلب منه السفر فورا إلى ليبيا وأعدت طائرة خاصة انطلقت إلى بنغازى على متنها هيكل وضابط اتصال من هيئة أركان حرب الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية ، وضابط اتصال من المخابرات .

وفى بنغازى استقبلهم أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة « مصطفى الخروبى » وقال أن

الثوار « مؤمنون بعبد الناصر » . ثم وصل معمر القذافى لمقابلة الوفد وتكلم معه بصراحة ووضوح عن العديد من الموضوعات ثم طلب ابلاغ عبد الناصر عن رغبته وزملائه فى الوحدة مع مصر فورا حتى تشكل ليبيا لها عمقا استراتيجيا وقال لهيكل قل للرئيس عبد الناصر « انه يستطيع أن يأخذ منا كل ما نملك ويضيفه إلى مصادر العالم العربى الأخرى لاستخدامه فى المعركة »(١٢٩) .

ويقول فتحى الديب انه منذ اللحظة الأولى توجه الثوار فى ليبيا نحو الجمهورية العربية المتحدة ففى الصباح المبكر ليوم قيام الثورة تلقت القاهرة برقية عاجلة باسم قائد الثورة يبلغ فيها عبد الناصر بنجاح الثوار فى الاستيلاء على السلطة وأنهم يطالبونه بتأييدهم ، وفى صباح اليوم التالى وردت برقية من بنغازى تضمنت ما طمأن عبد الناصر على سلامة اتجاهات مفجرى الثورة والتزامهم بالخط الثورى القومى ، وانهم يحتاجون بصفة عاجلة لم يختاره عبد الناصر لمعاونتهم بخبرته فى مواجهة المواقف بعد نجاح الثورة ، وطلبوا توجيهات عبد الناصر فيما يخص موقفهم من الولايات المتحدة وبريطانيا وكيفية مواجهة اى تدخل من جانبهم من خلال قواعدهم فى ليبيا ، وأن عبد الناصر رد مقترحا الاتصال بممثلى هذه الدول واقناعهم بأن الثورة قامت للقضاء على الفساد الداخلى وعلى التخلف مع طمأنة ممثلى الدول على مصالحهم ومطالبتهم بسرعة الاعتراف بالوضع الجديد . واتخذ عبد الناصر قراره بتأييد الثورة والوقوف بجانبها وفى صباح اليوم الثالث من سبتمبر كلف عبد الناصر فتحى الديب مسئول الشئون العربية فى رئاسة الجمهورية بالتوجه على رأس وفد خاص ، إلى ليبيا للوقوف إلى جانب الثوار وتقديم المشورة لهم فى كل ما يطلبونه منه باسم مصر ، وسافر معه محمد حسنين هيكل لتغطية الحدث(١٣٠) .

على أية حال فواضح من رواية هيكل ورواية فتحى الديب ان التوجه الأول للثوار كان نحو مصر وزعامتها الثورية لاتفاق مبادئهم مع مبادىء الثورة المصرية .

وكانت مصر أول دولة تعترف بالنظام الثورى فى ليبيا وكان واضحا ان عبد الناصر يعتبر نجاح هذه الثورة وتثبيت اقدام القائمين بها مسئولية شخصية بالنسبة له فهى قد اضافت إلى الحركة التى قامت فى السودان فى مايو ١٩٦٩ دعما جديدا للثورة العربية ودللت على أن التحرك العربى نحو التغلب على آثار هزيمة ١٩٦٧ يسير فى خط صاعد وأن امكانية التجمع العربى على أساس قومى ما زالت قائمة .

ولما عاد هيكل من رحلته إلى ليبيا التى قابل فيها القذافى ورفاقه ، أبلغ عبد الناصر بكل ما رأى وسمع .

ووصلت برقية من بنغازى تقول أن تحذيرا وصل من المانيا الغربية ، وكانت تحصل على كميات وفيرة من البترول الليبى ، بأن المانيا ستساعد الأتراك على اعداد حملة بحرية تستهدف اعادة « الملك ادريس السنوسى » إلى ليبيا وكان يقضى أجازة فى تركيا حين وقعت الحركة وقد أثار هذا قلق عبد الناصر الذى طلب على الفور من الفريق أول محمد فوزى أن يهدىء الموقف على جبهة القناة (كانت حرب الاستنزاف قد بدأت فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩) ويستعد للعمل فى الغرب ، وبادر فوزى فنقل لواء مدرعا فى نفس الليلة إلى مرسى مطروح ، كما أبحرت مدمرتان وبعض الغواصات من الاسكندرية إلى هناك(١٣١) .

وهذا يوضح أن عبد الناصر كان يعطى اسبقية لدعم الثورات العربية حتى فى أحرج الظروف فقد كان يرى فى ذلك الوقت أن استقرار الأوضاع فى السودان وليبيا عاملا رئيسيا فى حشد طاقات الأمة العربية وفى توفير عمق استراتيجى هائل لمصر ففى شهور قليلة من عام ١٩٦٩

عير الشعب العربى فى كل من السودان وليبيا عن رفضه للهزيمة باسقاط الأنظمة القائمة واقامة أنظمة جديدة ترتبط وتتعاون مع الثورة المصرية[١٣٢] .

ويقول فتحى الديب ، الذى أصبح همزة الوصل بين عبد الناصر والثوار ، انه من لقاءاته الأولى مع ضباط مجلس الثورة كان واضحا تأثرهم بعبد الناصر وبتنظيم الضباط الأحرار فى مصر ، وعرف أنهم بدأوا تنظيمهم فى عام ١٩٦٤ وأنهم وحدويون لحما ودما .

وفى يوم ٦ سبتمبر ابلغ عبد الناصر معمر القذافى أنه وبومدين ونور الدين الأتاسى فى اجتماعهم مساء يوم ٥ سبتمبر اتخذوا قرارا بمساندة الثورة الليبية فى حالة حدوث أى اعتداء خارجى عليها[١٣٣]

وكان قادة الثورة قد اعلنوا ميلاد الجمهورية العربية الليبية وكانوا من صغار الضباط ، وقد وصف القذافى الضباط بأنهم أشخاص لا يملكون شيئا يعيش أهلهم فى الأكواخ وأن أبويه هو شخصيا ما يزالان يعيشان فى خيمة فى منطقة سرت[١٣٤] .

وكان واضحا أن هذا كله قد زاد فى ثقة عبد الناصر فى القائمين على الحركة الثورية فى ليبيا .

وقد أمدت مصر الثوار من البداية بكل أشكال الدعم فاستجاب لطلب مجلس الثورة للمساعدة فى احتياجات الثورة الليبية لإعادة تنظيم الجيش والأسلوب المقترح لتقديم الخبرات المصرية وبالصورة التى لا تولد أى حساسيات بين الشعبين . وكذلك لطلب خبراء لتأمين اعضاء ومبنى مجلس الثورة ، واقامة جهاز للمخابرات العامة على نفس الأسس التى قام عليها الجهاز فى مصر .. وكانت رغبة القذافى من البداية أن يتخذ التعاون بين مصر وليبيا اطارا جديدا وخاصا يقوم على السير فى مراحل تدريجية على طريق الوحدة فى كافة المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

وفى المجالات المدنية قدم عبد الناصر كل ما طلب منه من جانب ليبيا وقد وضح اهتمامه بالثورة الليبية فى رسالة للقذافى فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٩ والتى حملها للعقيد القذافى محمد حسنين هيكل وقد ركزت الرسالة على أهمية دعم الثورة الليبية والحرص عليها واتخاذ كل ما هو ضرورى لتأمين دعم الثورة وتقدمها باعتبارها أملا عزيزا تحقق للأمة العربية ، وفى وقت كانت أشد ما تكون حاجة إلى خيط من الأمل يلهم نضالها ويشد ازرها ويقوى أيمانها بالمستقبل .. ودعا عبد الناصر إلى تبادل الأفكار حول هذه المسائل مشيرا إلى أن قيام هذه الثورة يشكل ضربة لمصالح الاستعمار العالمى ويؤثر على موازين القوى فى المنطقة ، كما أكد عبد الناصر على مساندة الجمهورية العربية المتحدة للثورة الليبية مساعدة حقيقية تستطيع أن تؤدى دورها أمام مختلف الاحتمالات التى يمكن أن تواجه مسيرة الثورة وأن هذا يحتاج إلى تخطيط مسبق يدرس كافة الاحتمالات ويحتاط لكل منها اذا ما طرحته التطورات والحوادث سواء كان مصدرها قادما من خارج ليبيا أو من داخلها بتأثير من قوى أجنبية .. وختم عبد الناصر رسالته إلى القذافى بالتأكيد على أن كل هذا يحتاج إلى عملية تنسيق على أعلى مستوى وبتكليف مجموعة مشتركة للبحث والدرس وتقديم المقترحات لكى تكون أمام الرؤساء لتقدير ما يرونه حتى لا تطرأ مفاجآت يصعب مواجهتها .

وابلغ العقيد القذافى الرئيس عبد الناصر بموافقته على ما جاء فى رسالته[١٣٥] واتجه مجلس الثورة الليبى للاستعاضة عن معظم الخبرات الأجنبية بخبرات مصرية وفى كافة المجالات والتخصصات ، الأمر الذى حمل الجمهورية العربية المتحدة أعباء كبيرة فى فترة زمنية محدودة

نتيجة لإلتزامها باستيفاء احتياجات الجهاز الادارى للحكومة الليبية وتركيزها على اهمية الانتقاء السليم للأشخاص القادرين على حسن الأداء والواعين « بدور الجمهورية العربية المتحدة فى دعم قدرات الثورة الليبية .(١٣٦)

وفى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٦٩وصلت رسالة من القاهرة (من مكتب الرئيس) إلى فتحى الديب تطلب منه التحدث رسميا مع القذافى فى موضوع التنسيق بين البلدين فى حالة العدوان الخارجى أو أية مشاكل داخلية ، والواجبات التى يقوم بها كل نظام فى جميع الاتجاهات ، وأنه فى حالة أى عدوان على ليبيا فإن القاهرة تضع كافة إمكاناتها تحت تصرفها بما فى ذلك القوات المسلحة واكدت الرسالة على أهمية دعم خط العمل الثلاثى بين مصر وليبيا والسودان فى كافة المجالات وعندما أبلغ القذافى بالرسالة أبدى موافقته على كل ما جاء بها . وفى أول ديسمبر ١٩٦٩ قام العقيد معمر القذافى بأول زيارة له لمصر حيث التقى بعبد الناصر عدة مرات وطرح عليه صورة كاملة لموقف الثورة الليبية منذ التفكير فيها إلى أن تم اعلانها وقدم الشكر على ما قامت به الجمهورية العربية المتحدة لمساندة الثورة ودعمها فى كافة المجالات .

وعقب عبد الناصر فاكد أن ما قامت به القيادة فى مصر نابع من ايمانها بحق الأمة العربية فى تأمين الحياة الحرة الكريمة ، وبناء مستقبل الأمة العربية ، كما أكد استعداد مصر للوقوف إلى جانب ثورة ليبيا بكل امكانياتها لتثبت أقدامها وتخلص أراضيها من كافة أنواع الوجود الأجنبى ومن أى استغلال خارجى .

وطرح القذافى على عبد الناصر المشاكل التى تواجهها الثورة نتيجة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التستر وراء تواجد قواعدها على الأرض الليبية أملا فى انتهاز الفرصة المواتية لضرب الثورة ، وما استقر عليه رأى مجلس الثورة من التعجيل بجلاء القوات التابعة للدولتين عن الأراضى الليبية ، وطلب القذافى مشورة عبد الناصر فى المفاوضات التى سيجريها فى منتصف ديسمبر ١٩٦٩ .

وقد طرح عبد الناصر على القذافى رأيه تفصيلا بهذا الخصوص ، وفى الاجتماع الثانى بين الجانبين عرض القذافى على عبد الناصر أمر توحيد القوات المسلحة فى البلدين تأكيدا لوحدة نضال شعبيهما مقترحا البدء فورا فى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الأمر فى أقرب وقت ممكن .. وطلب عبد الناصر مهلة للتفكير فى الأمر والآثار التى يمكن أن تترتب عليه .

ثم أكد القذافى استعداد بلاده لتقديم كافة امكاناتها لخدمة المعركة ضد اسرائيل موضحا أن اقدامهم على شراء صفقة « ميراج » من فرنسا كان هدفه الرئيسى دعم القوات الجوية المصرية ، وانهم على استعداد لتزويد القوات المسلحة المصرية باحتياجاتها من الأسلحة والمعدات الفرنسية .. وناقش عبد الناصر الأمر مع القذافى وطلب منه العمل على تقديم مواعيد تسلم الطائرات الميراج من فرنسا والحصول على أكبر عدد منها خلال عام ١٩٧٠ حتى تتفق مع التزامات المعركة التى أصبح التحضير لها يستلزم ذلك ، وأبدى استعداد مصر لتقديم كافة الاعداد المطلوبة لتشغيل هذه الطائرات من طيارين وفنيين وادخالها فى حساب المعركة .. فوعد القذافى ببذل الجهد لتحقيق طلب عبد الناصر فى سرعة استلام الطائرات من فرنسا .

وفى الاجتماع الثالث عرض القذافى الموقف داخل مجلس الثورة وأوضح أن الاعضاء يصرون على أن يتولى هو منصب رئيس الوزراء إلى جانب رئاسة مجلس الثورة بعد فشل وزارة محمود المقربى فى تطوير الأوضاع لخدمة مصالح الجماهير .. فقال عبد الناصر بأن نجاح الثورة يتوقف على القذافى شخصيا وأن عليه أن يتولى بنفسه منصب رئيس الوزرء ، وأن المفاوضات مع

الولايات المتحدة وبريطانيا تتطلب ، ضرورة سيطرتهم على الأوضاع الداخلية .. وأبدى استعداد مصر لمعاونتهم للتغلب على نقص الخبرة لدى أعضاء المجلس بارسال بعض كبار المتخصصين بمن فيهم بعض الوزراء ليكونوا مع فتحى الديب جهازا متكاملا لتقديم الخبرة للوزراء من أعضاء مجلس الثورة .

وعقد الاجتماع الأخير بين القذافى وعبد الناصر فى ٣ ديسمبر حيث تم عرض اسماء من وقع عليهم الاختيار من الخبراء المصريين وتسلم العقيد صورة من هذه الأسماء .

وقبل اختتام الجلسة طرح عبد الناصر على العقيد القذافى ما توصل اليه بشأن توحيد القوات المسلحة للبلدين حسب المذكرة المقدمة من الفريق أول محمد فوزى والتى يوافق عليها عبد الناصر وتتضمن :

اولا : تشكيل مجلس حرب موحد من وزيرى الدفاع فى البلدين .

ثانيا : يختص مجلس الحرب بالآتى :

١ ـ اعداد خطط الدفاع اللازمة .

٢ ـ وضع المقترحات العامة لاعداد الدولتين للحرب .

٣ ـ تقدير المطالب اللازمة للدفاع عن البلدين من القوات والمعدات والمنشآت بما فى ذلك مشروعات الدفاع المشتركة التى تتم لصالح البلدين .

٤ ـ اعداد خطة بناء القوات المسلحة للدولتين ، وتنظيمها ، وتدريبها ، واعداد المقترحات الخاصة بتطويرها ، ورفع درجات استعدادها للقتال .

٥ ـ تقدير ميزانية الدفاع السنوية لمشروعات الدفاع المشتركة والاشراف على توزيعها ز وتخصيصها لاغراض الدفاع المختلفة .

٦ ـ العمل على توحيد الأنظمة ، والقوانين ، واللوائح ، وأساليب العمل على تنظيم شئون القوات المسلحة فى كلا البلدين فى كافة النواحى .

ثالثا : ينشأ للمجلس سكرتارية دائمة من الخبراء العسكريين فى الدولتين يكون مقرها القاهرة .

رابعا : تعرض قرارات المجلس على رئيسى الدولتين للتصديق عليها .

وتسلم القذافى صورة من المذكرة لمناقشتها مع أعضاء مجلس الثورة وعاد إلى ليبيا فى صباح يوم ٤ ديسمبر ١٩٦٩[١٣٧] .

كان من نتيجة المفاوضات التى تمت بين مجلس قيادة الثورة الليبى وبريطانيا والولايات المتحدة من أجل جلاء قوات الدولتين عن قواعدهما فى ليبيا أن تمكن النظام الثورى فى ليبيا من تحريرها من هذه القواعد الأجنبية والوصول إلى اتفاقية حول انهاء المعاهدات الخاصة بالتسهيلات التى كانت تحصل عليها الدولتان فى المجال العسكرى .

وفى مساء يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ تم اعلان الاتفاق على جلاء القوات الأمريكية عن قاعدة « الملاحة » فى موعد أقصاه شهر يونيو ١٩٧٠ واستقبل الشعب الليبى هذا الانجاز بالابتهاج وزاد التفافه حول ثورته والقائمين بها[١٣٨] .

وفى يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ استقبل الشعب الليبى بالحفاوة والابتهاج جمال عبد الناصر

وكان يصاحبه على نفس الطائرة الرئيس السودانى جعفر نميرى تمهيدا لعقد اجتماع ثلاثى للاتفاق على جوانب ميثاق يجمع الدول الثلاث .

وإلقى عبد الناصر فى صباح اليوم التالى خطابا فى استاد طرابس وصف فيه القذافى بأنه الأمين على القومية العربية .

وكان واضحاً فى خطاب عبد الناصر مدى ايمانه بالقومية العربية وبالروح الثورية فى الوطن العربى حين قال : « وحينما رتبوا للأمة العربية هذه المعركة وهذا العدوان فى يونيو ١٩٦٧ لم يظنوا أبداً أن شعب ليبيا البطل سيقوم ويهب هبة رجل واحد ويكسر القيود ويكسر الحديد » .

وهنأ الشعب الليبى بالتخلص من القواعد الأجنبية وأكد على أن الثورة الليبية أعطت الثورة العربية قوة فى مواجهة اعداء الأمة العربية « أن الأمة العربية بثورتكم قد استردت جزءاً عزيزاً عليها هو ليبيا .. ليبيا الحرة ليبيا الثورة »(١٣٩) .

ميثاق طرابلس الثلاثى فى ديسمبر ١٩٦٩ :

كان عبد الناصر يرى أن التنسيق بين مصر والسودان وليبيا يمثل تحالفا ثوريا وصولا إلى تحقيق التغيير الاجتماعى والتقدم لمصلحة الجماهير العربية على طريق النضال العربى لتحقيق الوحدة العربية ، ومن أجل ذلك تم التفاهم بين عبد الناصر والقذافى ونميرى لعقد اجتماع فى طرابلس وبالفعل عقدت اجتماعات لمناقشة مشروع ميثاق وبهدف البدء فى اتخاذ خطوات ايجابية كمرحلة أولى لتوحيد القوات المسلحة ، والاقتصاد ، والتعليم على طريق الوحدة الشاملة للدول الثلاث .. وكان الليبيون متحمسين كثيرا الا أن الأمر لم يجد تجاوبا من السودانيين وبرر الوفد السودانى ذلك بمشاكل السودان فى الجنوب ، ومعارضة حزبيه فى السودان لمثل هذه الخطوة قبل التمهيد لها ، الأمر الذى يحتاج إلى وقت لقبولها .. وقد أصاب الموقف السودانى الليبيين بخيبة أمل ولجأوا إلى عبد الناصر يطالبونه باتمام وحدة فورية بين مصر وليبيا الا أنه طالبهم بالتريث حتى لا يترك السودان وحده فى مواجهة اعداء الأمة العربية .. وانتهى الأمر إلى التوصل إلى صيغة للتعاون بين الدول الثلاث فى صورة ميثاق عمل تعقد من خلاله اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة ، تمهيدا لايجاد نوع من التنسيق فى كافة المجالات لمرحلة أولى على طريق تهيئة المناخ الطبيعى لاتخاذ خطوات ايجابية وحدوية تتمشى مع ظروف كل من الدول الثلاث .

واتفق الجانب الليبى مع وجهة نظر عبد الناصر ولكنه أصر على أن يتم اتخاذ خطوات أكثر فى المجال الثقافى بين مصر وليبيا .. واستغرقت المباحثات يومى ٢٦ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ حث تم الاتفاق على اصدار بيان ثلاثى فى ٢٧ ديسمبر وجاء فيه : « ان لقاء الثورات الثلاث متمثلة فى قادتها ، ليجسد القضية المقدسة لامتنا ضد الاستعمار والصهيونية ، وفيه الرد الحاسم من أمتنا على الهزيمة وتأكيد حازم على أصالة شعبنا وقدراته النضالية الخلاقة ، أنه أمل جديد تلتف حوله جماهيرنا العربية ، وتعطيه دعمها وتأييدها » .

لقد وضع القادة العرب الثلاثة أمامهم كل هذا مؤكدين أهمية العمل الموحد بينهم ، تحقيقا لأهدافهم المشتركة هذه ، بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة وعلى الأمة العربية جمعاء .

وعلى ضوء كل هذا ، ووصولا له بخطى مدروسة وثابتة ، قرروا ما يأتى :

أولا : عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم ، والمبادىء المعلنة لثوراتهم والأمانى والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة فى الحرية والاشتراكية والوحدة .

ثانيا : انشاء لجان مشتركة فى كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة لتحقيق التعاون والتكامل بين الاقطار الثلاثة ، بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم »[١٤٠] .

وتم الاتفاق على وضع البيان فورا موضع التنفيذ وعين « محمد فتحى الديب » أمينا عاما لميثاق دول طرابلس ، على أن يقوم باعداد خطة عمل لتنفيذ الخطوات الأولى ووضع جدول أعمال للاجتماع الأول للجنة الثلاثية المزمع عقده فى القاهرة .

واستكمل عبد الناصر زيارته لليبيا فزار بنغازى واستقبل فيها بحفاوة بالغة وفى صباح ٣٠ ديسمبر ١٩٦٩ غادر عبد الناصر ليبيا إلى القاهرة ، وفى ٨ يناير أرسل عبد الناصر إلى القذافى ينصحه بتولى رئاسة مجلس الوزراء لأن فى هذا مصلحة الثورة فى المرحلة التى تمر بها ووضح له أنه على استعداد لمساعدته فى أى شىء مهما كانت الظروف .. وقد استجاب القذافى وأعلن عن تشكيل وزارة برئاسته فى ١٦ يناير ١٩٧٠ معظم وزرائها .. اعضاء مجلس الثورة[١٤١] .

وفى ١١ فبراير ١٩٧٠ قام العقيد القذافى بزيارته الثانية لمصر وعقد مع عبد الناصر ثلاثة لقاءات دار البحث فيها حول الموضوعات التالية :

١ - المعركة مع اسرائيل ، واستعداد ليبيا لتقديم كافة المساعدات لدعم القدرة العسكرية لمصر فى مواجهة غارات الطائرات الاسرائيلية على العمق المصرى .

٢ - الموقف العربى فى مواجهة التحدى الاسرائيلى وبالذات دول المواجهة .

٣ - مستقبل التعاون الثلاثى على ضوء بيان طرابلس ، ومطالبة كل من سوريا والجزائر الانضمام للميثاق باعتبارهما دولتين تقدميتين ، وعرض نتيجة لقاء القذافى بالرئيس الأتاسى .

٤ - وحدة القوات المسلحة المصرية - الليبية ودراسة صفقة الميراج الفرنسية لليبيا وأثر توقيتات تسليمها على قرار التحرير .

٥ - موقف الاتحاد السوفيتى من صفقة السلاح التى تعتزم ليبيا شراءها لتسليح اللواءات الثلاثة ومدى الاعتماد عليه فى تزويد ليبيا باحتياجاتها من كافة الأسلحة المتطورة ، وبالذات فى مجالى الطيران والمدرعات .

٦ - أهمية الاسراع فى اتخاذ خطوات ايجابية فى المجال الاقتصادى على طريق الوحدة الاقتصادية بين مصر وليبيا .

٧ - تنظيم القاعدة الشعبية فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وموضوع اقامة التنظيم الشعبى الليبى .

٨ - الخبرة المصرية ومساهمتها فى تغطية احتياجات ليبيا للانطلاق فى مشروعاتها العمرانية الاستثمارية لصالح الشعب[١٤٢] .

وفى هذه الفترة قرر عبد الناصر نقل الكلية البحرية من الاسكندرية إلى «سوسة» وتم

اعداد مبنى متكامل بجوار مرفأ سوسه الليبى وانتقلت الكلية بكامل اطقمها ومعداتها .. وكان القذافى مهتما بتلبية كل طلبات الكلية .

ومن ناحية أخرى بدأ وصول الخبراء المصريين إلى طرابلس فى أواخر ديسمبر ١٩٦٩ ، بناء على الاتفاق بين البلدبن والتى تغطى خبراتهم مجالات : الصناعة والزراعة ، واستصلاح الأراضى والسدود ، والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والنقل ، والشئون القانونية .. إلخ . وكون الخبراء لجنة مشتركة بصفة دورية لتبادل الآراء بهدف اكتمال الصورة أمام كل منهم بالنسبة للفروع المختلفة وضمان جماعية وتكامل أعمالهم من خلال تنسيق واضح ، وفى اطار التعليمات الصادرة لهم من القاهرة .. كما شكل عبد الناصر لجنة وزارية لبحث العلاقات بين البلدين(١٤٣) .

وفى يونيو ١٩٧٠ اكتمل جلاء قاعدة الولايات المتحدة من مطار « هويلس » وجلاء القاعدتين البريطانيتين فى طبرق والعضم وغادر ليبيا كل العسكريين الأجانب وتم تغيير اسم مطار هويلس إلى عقبة بن نافع واسم قاعدة العضم إلى مطار جمال عبد الناصر .

وبدأت احتفالات ليبيا بالجلاء فى ٢٠ يونيو ١٩٧٠ وحضر الاحتفالات عدد من الرؤساء العرب والملك حسين واستعرض عبد الناصر مع مجلس الثورة المشاكل والعقبات التى تقف فى مسيرة تنفيذ التنمية واتخذ قرارات حاسمة ببدء الشركات المصرية فى تنفيذ المشروعات التى اقرت على أن يتم البدء فى التنفيذ فورا لتظهر نتائجها قبل أول سبتمبر ١٩٧٠ كما تم استعراض موقف الخبرة المصرية .. ثم غادر عبد الناصر طرابلس ، بعد أن شارك الشعب الليبى احتفالاته ، صباح يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٦٩(١٤٤) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الاعلان الدستورى الذى صدر فى ديسمبر ١٩٦٩ وشاركت فيه الخبرة المصرية والذى التزم به النظام الثورى فى ليبيا كان يضع أمامه كنموذج الدستور المصرى الصادر فى يناير عام ١٩٥٦ حيث تم التأكيد على الهوية العربية للجمهورية العربية الليبية ، كما جاءت المواد الاجتماعية فيه بارزة : « ان التعليم والخدمات الصحية ، والعمل حق لكل مواطن ستتيح الدولة فرصة تحقيقه » كما اقر مبدأ التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الشامل: « ان العدل الاجتماعى والرفاهية هما هدف التنمية وستسعى الدولة إلى تحقيق الكفاية والعدل فى الانتاج .. والعدالة فى التوزيع بهدف الحل السلمى للفوارق الطبقية ، وتحقيق مجتمع الرفاهية ، ومستهدفة فى تطبيق الاشتراكية بتقاليدها العربية والاسلامية ، وقيمها الانسانية ولظروف التنظيم الاجتماعى الليبى »(١٤٥)

وواضح هنا الاستفادة أيضا من التطورات التى حدثت فى مصر ومن الوثائق التى صدرت عن الثورة المصرية .

وقد عقدت عدة لقاءات ثلاثية فى اطار بيان طرابلس وتمخضت عن عدد من الاتفاقيات فى المجالات المختلفة تم توقيعها فى عام ١٩٧٠ وهى :

١ ـ اتفاقية التكامل الاقتصادى فى ٢٠ ابريل وانبثق عنها اتفاق التعاون الفنى بين الدول الثلاث فى ٣٠ أبريل .

٢ ـ اتفاق التعاون العلمى والفنى والانتاجى فى الميادين الزراعية فى ١٨ أبريل .

٣ ـ الاتفاق الذى تم بين وزراء التربية والتعليم فى ٣٠ مارس ١٩٧٠ على توحيد السلم التعليمى والخطط والمناهج الدراسية والكتب فى المرحلة الابتدائية اعتبارا من العام

الدراسى ١٩٧١/٧٠ تمهيدا لتوحيدها فى المرحلتين الاعدادية والثانوية مع تبادل المدرسين والخبراء .

وهكذا كانت لقاءات الثورات الثلاث تجسد آمال الشعب العربى فى رفض الهزيمة وتؤكد الاصرار على النضال من أجل النصر ، والتوجه بخطوات جادة نحو الوحدة .. وكان ما تضمنته الاتفاقيات والتوصيات التى ترتبت على الاجتماعات المشتركة خطوة ايجابية اذا ما وضعت موضع التنفيذ بعيدا عن العوائق المختلفة[١٤٦] .

وبعد هذا كله يمكن القول بأن تتبع مسيرة الثورة الليبية يؤكد المساندة المخلصة والقوية لهذه الثورة من جانب الثورة المصرية وهى المساندة التى جاءت فى اطار تخطيط واع ملم بطبيعة التحديات التى يمكن أن يفرضها اعداء التحرر العربى ، الأمر الذى أهتمت الثورة المصرية بدراسته جيدا بهدف تجنيب الثورة لليبية اتخاذ مواقف تحد من قدرة مسيرتها وانطلاقها ، كما أن هذه المساندة لم تقف عند حدود تأمين الثورة بل تعدت ذلك وقدمت كل الخبرة المصرية المتاحة وفى كافة مجالات التنمية لرفع مستوى معيشة الشعب الليبى وسيطرة ابنائه على ثروات أرضهم بعيدا عن كل صور الاستغلال الأجنبى .. وذلك فى نفس الوقت الذى وقفت فيه ثورة يوليو المصرية إلى جانب شعب ليبيا فى نضاله من أجل اجلاء القواعد البريطانية والأمريكية ، ولم يتردد عبد الناصر فى كل هذا فى وقت كانت فيه مصر منشغلة بحرب استنزاف ، وتعد عدتها للمعركة المصيرية لازالة آثار العدوان ـ لم يتردد عبد الناصر فى نقل بعض القوات المصرية من جبهة القناة ليضعها فى معاونة ثورة ليبيا ولتساند القوات المسلحة الليبية فى تأمين ثورتها ومواجهة المتآمرين عليها ورد أى اعتداءخارجى قد تتعرض له .

وخلال عام من عمر الثورة تمكنت القيادتان المصرية والليبية من احتواء أى محاولات للدس بين الشعبين المصرى والليبى ومعالجة أى موقف ينشأ من هذا القبيل بحكمة وموضوعية[١٤٧] .

وهكذا نجحت ثورة ليبيا فى عامها الأول فى تحقيق الاستقرار والاستمرار ، وما كادت تحتفل بمرور عامها الأول حتى صدمت وصدمت معها الأمة العربية كلها بوفاة عبد الناصر فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠ .

خاتمـة

كان هذا هو موقف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ القومى العربى والذى من خلاله ساعدت مصر الثورة بكل امكاناتها حركة التحرر الوطنى على امتداد الساحة العربية ، ورفضت الأحلاف العسكرية التى حاول الغرب فرضها على المنطقة معلنة أن الدفاع عن المنطقة لابد أن ينبع من الدول العربية ، ولا يكون للدول الاستعمارية ، التى طالما عانت منها الأمة العربية ، أى دخل فيه .

فالثورة ترى أن أى اشتراك لدولة من الدول الكبرى فى الدفاع عن الوطن العربى يحد من موجة التحرر التى تسير فيها ثورة ٢٣ يوليو ولا يعود على المنطقة بما تريده لها من خير ومن هنا فالدفاع عن العرب ينبثق أى تنظيم له من الوطن العربى نفسه .

ولذلك واجهت الثورة الأحلاف الاستعمارية بمواثيق واتفاقيات عربية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى محاولة منها لتوحيد الصف العربى .. وإن كان تطور الفكر الثورى قد أدى إلى التوجه فيما بعد إلى وحدة الهدف .

والواقع أن الدور البارز الذى قامت به ثورة ٢٣ يوليو فى الوطن العربى وفى خدمة القومية العربية وأهدافها بشكل يكاد يكون كاملا السلبية التى شابت دور مصر فى الوطن العربى قبل الثورة .. فقد بلورت الثورة عروبة مصر فى أقصى درجة يمكن أن تصل لها فى الواقع العملى .

وكانت ثورة ٢٣ يوليو دائما ترى أن أى عدوان على أى جزء فى الوطن العربى هو عدوان على كل بلد عربى وأن على مصر أن تأخذ على عاتقها واجب الطليعة فى هذا الصدد ولا تتخلى عن هذا الواجب .

وليس من شك فى أن مصر بعد قيام الثورة وتوجهها القومى العربى القوى قد اكتسبت قوة أكبر بدورها القيادى فى الوطن العربى .

ومن هذا المنطلق وقفت الثورة إلى جانب الفلسطينيين من أجل الوصول إلى اقامة دولتهم على ترابهم الوطنى ومن أجل دفع الخطر الصهيونى عن باقى بلاد الوطن العربى كما قامت بدعم الثورات التى قامت فى الوطن العربى وقدمت لها العون المادى والعسكرى ، ووقفت إلى جانبها فى المحافل الدولية ، وخصصت لها الجانب المناسب من اعلامها .

ولم يكن كل هذا بالأمر الغريب أو الشاذ على ثورة ٢٣ يوليو لأنها كأى ثورة قامت فى العالم وتعدى تأثيرها النطاق المحلى لها ، أرادت أن تعمل على تقوية نفسها ودعم مسارها بتوسيع دائرة النظم الثورية وكان المجال الذى له الأولوية فى نظرها هو الوطن العربى .

وقد كان النموذج الذى تقدمه الثورة المصرية هو المحرك الرئيسى لمعظم الثورات والتى ما كانت تبدأ حتى تجد من القاهرة كل ما يمكن تقديمه من التأييد والمعاونة .

وعلى درب الوحدة العربية صياغة وفكرا وعملا فإن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هى التى أعطت للقومية العربية ، رغم أنها وجدت قبلها بكثير ، المضمون الثورى ، وحملت قيادتها مسئولية اقامة أول وحدة دستورية بين البلاد العربية بناء على الارادة الشعبية وتمثل ذلك فى وحدة مصر وسوريا .

وعلى هذا الطريق الطويل والصعب طريق الاتحاد القومى العربى للثورة المصرية سعت الثورة لتحرير الانسان العربى من كل ألوان الاستقلال وعملت على تحقيق الحياة الأفضل له وكان شعار « حرية وحدة اشتراكية » هو الطريق والأمل ..

وليس من شك فى أن هذا كله اقتضى تضحيات كبيرة من مصر الثورة لأنها كانت ملتزمة بالمبادىء التى تبنتها ، وكانت تدرك أن الأهداف القومية التحررية الوحدية كبيرة وتستحق كل ما يبذل من أجل الوصول إليها وتحقيقها .

وظلت الثورة رافعة راية القومية والوحدة حتى بعد نكسة الانفصال فى عام ١٩٦١ وكانت قيادتها واضحة وحاسمة فى أن ما حدث لم يجعل مصر تكفر بالقومية العربية ولن يجعلها تتقاعس عن السعى من جديد لتحقيق الوحدة العربية وإن كان ذلك لأيأتى طبقا لحسابات أدق ، واستعدادات أكبر ودراسات أعمق .

وكان ذلك واضحا فى بيان عبد الناصر للأمة العربية فى ١٥ أكتوبر ١٩٦١ فبعد أن تحدث عن انجازات ثلاث سنوات من الوحدة قال :

« وإنى لأثق ، نفسى ثقتى بالله ، إن هذه التجربة لن تكون الأخيرة ، وانما كانت التجربة عملية رائدة استفدنا منها الكثير فى تقديرنا ، وسيكون ما استفدناه ذخيرة للمستقبل العربى وللوحدة العربى التى أشعر أن ايمانى بها يزيد قوة وصلابة » .

وظهر ذلك بالفعل فى قبول مصر الدخول فى مباحثات الوحدة الثلاثية (مصر وسوريا والعراق) عام ١٩٦٣ وإن كان مشروع هذه الوحدة لم يوضع موضع التنفيذ .

كما وضح فى مشاركة مصر فى مشروع ثلاثى بينها وبين السودان وليبيا فى ديسمبر عام ١٩٦٩ .

أى أنه حتى آخر أيام عبد الناصر لم تكفر مصر بالوحدة ولم تتراجع قيادتها عن السعى لتحقيقها .

وحتى فى أيام المحنة وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ فالاتجاه القومى العربى لمصر الثورة ظل على قوته وإن اقتضت المرحلة عودة إلى وحدة الصف مرة أخرى .

وكان التأكيد على ضرورة المواجهة الجماعية العربية للأخطار ولازالة آثار العدوان .

وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد أدت دورها القومى العربى بصدق وأمانة فإنه لا ينتقص من هذا الأداء الوقوع أحيانا فى بعض الأخطاء والتعرض للخسائر والدخول فى معارك فرضت فرضا على الثورة .

وكل ذلك يرجع إلى أنها كانت تواجه أعداء أشداء فى الخارج والداخل للقومية العربية وللوحدة العربية يعملون بتناسق للحيلولة بين الدول العربية وتحقيق وحدتها .

وبعد كل هذا فلا يستطيع مكابر أن ينكر دور الثورة المصرية القومى العربى مهما حاول أن يبرر هذا الانكار بالادعاءات والافتراءات .

فالعبرة بالنتائج فى جملتها .. كيف كان الوضع فى الوطن العربى قبل ثورة ٢٣ يوليو وكم كان من دول هذا الوطن يرزح تحت نير الاستعمار .. وكيف أصبح الوضع منذ قيامها وحتى نهاية الستينات .

وهل كانت الثورة خاطئة عندما رأت أن مصر كانت دوما واسطة العقد العربى توصل ما انقطع وتجمع ما انفرط ، وتسعى إلى القوة العربية الحقيقية التى يفسح لها الجميع المكان اللائق بها والتى لا تكون الا بدولة الوحدة .. فى عالم لا يعرف الكيانات الصغيرة والضعيفة ، ولا يقيم لها وزنا يذكر .. ولا تقوم فيه قائمة الا للكيانات الضخمة وكيف يكون للعرب هذا الكيان بدون الوحدة .

وحتى الآن ما زال الهدف قائما والسعى للوصول إليه مطلوبا .

هوامش البحث :

(١) Nutting , Anthony , Nasser , New York, 1972,P.75 .

(٢) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ص ٥٧ وما بعدها .

(٣) نفس المرجع ص ٦٨ .

(٤) دستور الجمهورية المصرية ١٩٥٦مصلحة الاستعلامات بالقاهرة .

(٥) ابو خلدون ساطع الحصرى : ابحاث مختارة فى القومية العربية ـ مطبعة الاعتماد القاهرة ١٩٥١ ص ٢٤٣ .

(٦) الميثاق ـ الباب الأول (نظرة عامة) ص ١٠ ـ ١١ .

(٧) الميثاق ـ الباب الثالث (جذور النضال المصرى) ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٨) الميثاق ـ الباب التاسع (الوحدة العربية) ص ١٠٧ .

(٩) محمد انيس ، ورجب حراز (الدكتوران) ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦ .

(١٠) وثيقة ٢٥ من كتاب نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر جمع وتقديم الدكاترة محمد فؤاد شكرى ، محمد أنيس ، رجب حراز . ص ٣٦٢ ـ ٣٦٦ .

(١١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ط ١ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٩ ص ٧٨ وما بعدها .

(١٢) صلاح العقاد (الدكتور) : المشرق العربى المعاصر ، الأنجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(١٣) جورج المصرى : الناصرية والمسالة الوحدوية ـ مقال بمجلة الوحدة ـ العدد ٥٣ فبراير ١٩٨٩ الرباط ـ المغرب ص ٧٢ وما بعدها .

(١٤) Nuting, op. cit., P. 75.

(١٥) صلاح العقاد : المرجع السابق ص ١٦٨ .

(١٦) محمد انيس ورجب حراز : المرجع السابق ص ٣٣٦ .

(١٧) Dawisha, A., I., Egypt in the Arab World, (London 1976) P. 12 .

(١٨) Ibid., P. 13.

(١٩) Nutting, op. cit., P. 77 .

(٢٠) Dawisha, op. cit., PP. 13-14 .

(٢١) اهم يوميات الثورة المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ، مصر والعروبة وثورة يوليو ص ٣٢٢ وانظر ايضاً) احمد يوسف القرعى . الجمهورية العربية المتحدة والوحدة العربية ـ مجلة السياسة الدولية يوليو ١٩٦٦ ص ١٢٥ وما بعدها .

(٢٢) محمد انيس ورجب حراز . المرجع السابق ص ٣٣٨ .

(٢٣) نجلاء ابو عز الدين عبد الناصر والعرب ـ منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية ، مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨١ ترجمة يوسف الصباغ ص ٣٧٤ .

(٢٤) Damisha, op. cit., PP. 15-16.

(٢٥) عبد العاطى محمد : تطور الفكرة العربية فى مصر ، عروبة مصر ، حوار السبعينات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الأهرام ١٩٧٨ ص ٥٧ ـ ٥٩ .

(٢٦) محمد انيس ، ورجب حراز : المرجع السابق ص ٣٣٨ .

(٢٧) محمد عبد الواحد : طريق الوحدة ـ حتى لا يذهب الواهمون بعيداً عن أوهامهم ـ مقال فى مجلة الوحدة العربية العدد ٣٨ اول مايو ١٩٧٤ ص ٨ ـ ٩ طرابلس ـ ليبيا .

(٢٨) Nutting, op. cit., P. 201 .

(٢٩) Ibid., PP. 202-204.

(٣٠) نجلاء ابو عز الدين : المرجع السابق ص ٤٦٠ .

(٣١) Nuting, op. cit., 205.
(٣٢) محمد انيس ورجب حراز : المرجع السابق ص ٣٣٩ .
(٣٣) نجلاء أبو عز الدين : المرجع السابق ص ٤٦١ .
(٣٤) اهم يوميات الثورة : المرجع السابق ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ .
(٣٥) مضابط مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة ٤٥ فى ٥ فبراير ١٩٥٨ . ص ٢٠٥٤ وما بعدها .
(٣٦) وثيقة ٢٤ (الباب الرابع) نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مرجع سابق ص ٥٦٥ .
(٣٧) خطاب عبد الناصر فى مجلس الأمة السابق الاشارة إليه .
(٣٨) محمد على الشهاوى (الدكتور) ، مصر والوحدة العربية ، مجلة الموقف العربى ، العدد ٣ القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٣٣ .
(٣٩) Dawisha, op. cit., P.20 .
(٤٠) نجلاء أبو عز الدين : المرجع السابق ص ٤٨٤ .
(٤١) اهم يوميات الثورة : المرجع السابق ص ٣٢٧ .
وانظر كذلك محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان مؤسسة الأهرام ط أ ١٩٨٨ وقد أورد تفاصيل موضوع المؤامرة ص ٢٩٩ وما بعدها .
(٤٢) عبد الحميد موافى . مصر فى جامعة الدول العربية هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٠١ .
(٤٣) خطاب عبد الناصر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ (مجموعة الخطب ـ القسم الثالث ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة) ص ٥٣١ وما بعدها .
(٤٤) الميثاق الباب الثالث (جذور النضال المصرى) .
(٤٥) الميثاق الباب التاسع (الوحدة العربية) .
(٤٦) محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس ـ ابريل ١٩٦٣ كتب قومية عدد ٢٦٩ الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .
(٤٧) أحمد حمروش : عبد الناصر والعرب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط ١ ١٩٧٦ ص ٩١ .
(٤٨) خطاب عبد الناصر فى استاد الخرطوم الرياضى فى أول يناير ١٩٧٠ ، وثائق عبد الناصر ـ الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ص ٢٥٧ .
(٤٩) فلسفة الثورة ص ٥٨ .
(٥٠) فلسفة الثورة ص ٥٩ .
(٥١) فلسفة الثورة ص ٦٧ .
(٥٢) الميثاق الباب الرابع (درس النكسة) ص ٤٠ .
(٥٣) كلمة عبد الناصر فى مادبة العشاء التى اقيمت للرئيس الكورى « تشيونج كون » فى ٢١ نوفمبر ١٩٦٤ مجموعة الخطب القسم الخامس ، ص ٩٢ وما بعدها .
(٥٤) محمد سعيد أحمد حمدان . سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ (رسالة دكتوراة غير منشورة أجيزت من كلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٩١) ص ٤٠٩ .
(٥٥) نفس المرجع ص ٤١٩ .
(٥٦) نفس المرجع ص ٤٢٢ .
(٥٧) صلاح العقاد : قضية فلسطين المرحلة الحرجة معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٦٨ ص ١٩٠ .
(٥٨) محمد سعيد أحمد . المرجع السابق ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧ .
(٥٩) نفس المرجع . ص ٤٩٤ ـ ٤٩٦ .
(٦٠) خليل عبد المنعم فرج : النشاط السياسى للفلسطينيين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (رسالة ماجستير غير منشورة اجيزت بكلية الآداب بسوهاج ١٩٩٠) ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .
(٦١) محمد سعيد احمد : المرجع السابق ص ٤٩٧ .
(٦٢) خطاب جمال عبد الناصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ . مجموعة الخطب القسم الثالث مصلحة الاستعلامات القاهرة ـ ص ٢٢٨ .
(٦٣) محمد حسنين هيكل : مقال بالأهرام بعنوان « جاء الوقت لحديث عن المؤتمر » فى ٢١ اغسطس ١٩٦٤ .

(٦٤) بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية (مصلحة الاستعلامات القاهرة) في ٧ يناير ١٩٦٤ .

(٦٥) محمد انيس ورجب حراز : المرجع السابق ص ٤٧٧ .

(٦٦) بيان مجلس الملوك والرؤساء العرب في دور انعقاده الثاني بالاسكندرية في ٥ ـ ١١ سبتمبر ١٩٦٤ (مصلحة الاستعلامات القاهرة) .

(٦٧) خليل عبد المنعم فرج : المرجع السابق ص ١٤٧ ـ ١٥٠ .

(٦٨) وثيقة ٣٧٨ (قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم اول سبتمبر ١٩٦٧) . ملف وثائق فلسطين جـ٢ الهيئة العامة للاستعلامات ـ القاهرة ص ١٥٧٥ .

(٦٩) انيس وحراز : المرجع السابق ص ٤٨٥ ـ ٤٨٨ .

(٧٠) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٧٢ . ص ١٨ ـ ٢٠ .

(٧١) خطاب عبد الناصر في ميدان الجمهورية في ٢١ فبراير ١٩٥٩ القسم الثاني (مصلحة الاستعلامات القاهرة) ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٧٢) احمد حمروش : عبد الناصر والعرب : المرجع السابق ص ٨٨ .

(٧٣) حوار مع بن بيلا اجرته مجلة الموقف العربي (العدد ٥٥ نوفمبر ١٩٨٤) ص ٥ ـ ٨ .

(٧٤) فتحي الديب . عبد الناصر وثورة الجزائر دار المستقبل العربي القاهرة ١٩٩٦٠ ط ٢ ص ٥٩ .

(٧٥) صلاح العقاد : الجزائر المعاصرة معهد الدراسات العربية القاهرة ، ١٩٦٤ ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(٧٦) فتحي الديب : المرجع السابق ص ١٠٤ ـ ١٠٧ .

(٧٧) المرجع نفسه ص ٢٦٧ وما بعدها .

(٧٨) المرجع نفسه ص ٣٩٩ .

(٧٩) المرجع نفسه ص ٤٣٧ وقد اورد فتحي الديب في كتابه تفاصيل شحنات الأسلحة منذ ان بدات مصر ترسل السلاح إلى الجزائر كما اورد تفاصيل المساعدات الأخرى في ملاحق الكتاب الوثائقية .

(٨٠) عواطف عبد الرحمن (الدكتورة) : الصحافة العربية في الجزائر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ معهد البحوث والدراسلت العربية القاهرة ١٩٧٨ ص ٦٠ .

(٨١) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ص ١٥٢ ـ ١٦٢ (نص القرارات) ولمزيد من التفاصيل انظر محمد انيس : المؤتمر الآسيوى الأفريقي اخترنا لك عدد ١١ ـ القاهرة ١٩٥٨ .

(٨٢) نفس المرجع للصفحات .

(٨٣) خطب عبد الناصر القسم ٥٦,٧/ مصلحة الاستعلامات ـ (القاهرة) .

(٨٤) شوقي الجمل (للدكتور) التضامن الآسيوى الافريقي واثره في القضايا العربية القاهرة ١٩٦٥ ص ٦٩ .

(٨٥) نفس المرجع ص ٩٩ .

(٨٦) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٤٨ .

(٨٧) خطب عبد الناصر مجموعة الخطب القسم الأول ص ٧٠٠ وما بعدها .

(٨٨) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم ص ٢٤٩ .

(٨٩) صلاح العقاد : الجزائر المعاصرة ـ معهد الدراسات العربية العالية ـ القاهرة ١٩٦٤ الاتفاقيات الخاصة بالاستقلال ص ١٥٢ وما بعدها .

(٩٠) خطب عبد الناصر في الجزائر في ٤ مايو ١٩٦٣ مجموعة الخطب القسم الرابع ص ٣٧٣ .

(٩١) حمدى حافظ ومحمود الشرقاوى : الجزائر كفاح شعب ومستقبل امة ـ كتب سياسية العدد ٣٢٧ ، الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة ص ٢١٦ ـ ٢١٨ .

(٩٢) نفس المرجع ص ٢١٩ .

(٩٣) نجلاء ابو عز الدين : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ .

(٩٤) نفس المرجع ص ٤٠٤ .

(٩٥) نفس المرجع ص ٤٠٥ .

(٩٦) محمد انيس ، ورجب حراز : المرجع السابق ص ٤٥١ .

(٩٧) The USSR and the Middle East (Documents and other materials) Moscow, 1972, PP. 154-158.

(٩٨) هيكل : عبد الناصر والعالم ص ١٨٩ ـ ١٩١ .

(٩٩) نفس المرجع ص ١٩٢ .
(١٠٠) مجموعة خطب عبد الناصر القسم الثانى (م الاستعلامات القاهرة) ص ١٣٧ .
(١٠١) ليث عبد المحسن الزبيدى : ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق ، منشورات مكتبة اليقظة العربية - ط ٢ ، ١٩٨٢ ص ٢٠٨ .
(١٠٢) نفس المرجع ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
(١٠٣) محمد انيس ورجب حراز : المرجع السابق ص ٤٥٩ - ٤٦٠ .
ولمزيد من التفاصيل عن العلاقة مع مصر قبل قيام ثورة اليمن انظر د. محمد على الشهاوى : عبد الناصر وثورة اليمن ص ١٣ وما بعدها مطابع مؤسسة روز اليوسف القاهرة ١٩٧٦ .
(١٠٤) محمد صادق عقل وهيام ابو عافية : اضواء على ثورة اليمن كتب قومية عدد ٢٤٢ الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ص ١٢٥ وما بعدها .
(١٠٥) احمد حمروش : المرجع السابق ص ١٩٤ وما بعدها ، وكذلك د. محمد على الشهاوى المرجع السابق ص ١٤ .
(١٠٦) د. محمد على الشهاوى : نفس المرجع ص ٢٥ - ١٦ .
(١٠٧) إدجار اوبالانس : الحرب فى اليمن ، ترجمة د. عبد الخالق لاشين - مؤسسة العهد بالدوحة - قطر ١٩٨٥ ص ٩٨ - ١٠٣ .
(١٠٨) احمد حمروش : المرجع السابق ٢٠٩ - ٢١٢ .
(١٠٩) محمد صادق عقل وهيام ابو عافية : المرجع السابق ص ١٤١ - ١٤٢ .
(١١٠) احمد حمروش : المرجع السابق .
(١١١) إدجار اوبالانس : المرجع السابق ص ١١١ - ١١٢
(١١٢) محمد صادق عقل وهيام ابو عافية : المرجع السابق ص ١٤٩ - ١٥٠ .
(١١٣) نجلاء ابو عز الدين : المرجع السابق ص ٤١٥ - ٤١٦ .
(١١٤) نفس المرجع : ٤١٧ ، والشهاوى ص ٤٦ - ٤٧ .
(١١٥) احمد حمروش : المرجع السابق ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
(١١٦) خطاب عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٦٥ مجموعة الخطب القسم الخامس ص ٤٤٧ .
(١١٧) صلاح العقاد : الجمهورية العربية المتحدة وتصفية الاستعمار فى الجزيرة العربية (السياسة الدولية يوليو ١٩٦٦) ص ١٣٣ - ١٣٤ .
(١١٨) محمد انيس ورجب حراز : المرجع السابق ص ٤٦٠ وما بعدها .
(١١٩) حمروش : المرجع السابق ص ٢٢٧ .
(١٢٠) محمد على الشهاوى (الدكتور) : طريق الثورة اليمنية (كتاب الهلال نوفمبر ١٩٦٦ دار الهلال القاهرة) ص ٨٣ - ٨٧ .
(١٢١) احمد حمروش : المرجع السابق ص ٣٣٢ .
(١٢٢) نفس المرجع ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
(١٢٣) خطاب عبد الناصر فى السودان فى ١٥ نوفمبر ١٩٦ مجموعة الخطب القسم الثالث (م الاستعلامات القاهرة) ص ٣١٧ وما بعدها .
(١٢٤) احمد حمروش : المرجع السابق ص ٣٤٠ وما بعدها .
(١٢٥) احمد حمروش : خريف عبد الناصر مكتبة مدبولى بالقاهرة ط ٢ ١٩٨٤ ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .
(١٢٦) نفس المرجع ص ٤٦ - ٢٤٧ .
(١٢٧) احمد حمروش : عبد الناصر والعرب ص ٢٤٧ .
(١٢٨) Nutting, op. cit., P. 452.
(١٢٩) فتحى الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا دار المستقبل العربى - القاهرة ط ١ ١٩٨٦ ص ٥ - ٦ .
(١٣٠) محمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان - دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٥ ص ٦٧ - ٧٠ وفتحى الديب ص ١٤ - ١٥ .
(١٣١) هيكل : المرجع السابق ص ٧١ .
(١٣٢) احمد حمروش : عبد الناصر والعرب ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .
(١٣٣) فتحى الديب : المرجع السابق ص ١٦ وما بعدها .
(١٣٤) نجلاء ابو عز الدين : المرجع السابق ص ٤٤٣ .

(١٣٥) فتحى الديب : المرجع السابق ص ١١٨ ـ ١١٩ .

(١٣٦) نفس المرجع ص ١٢٢ ، ١٣٧ .

(١٣٧) نفس المرجع ص ١٤٩ وما بعدها .

(١٣٨) نجلاء ابو عز الدين : المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(١٣٩) وثائق عبد الناصر (يناير ١٩٦٩ ـ سبتمبر ١٩٧٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص ٢٢٣ وما بعدها .

وانظر تفاصيل الزيارة فى فتحى الديب المرجع السابق ص ١٧١ وما بعدها .

(١٤٠) فتحى الديب : مستند رقم (٧) بالملاحق الوثائقية ص ٣٩٩ ـ ٤٠٢ .

(١٤١) نفس المرجع ، ص ١٧٢ ـ ١٧٨ .

(١٤٢) نفس المرجع ، ص ١٩٨ ـ ٢٠٠ .

(١٤٣) نفس المرجع ، ص ٢٧٠ وما بعدها .

(١٤٤) نجلاء ابو عز الدين : المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(١٤٥) نفس المرجع ص ٤٤٥ .

(١٤٦) فتحى الديب : المرجع السابق ٣١٢ ـ ٣١٣ .

(١٤٧) نفس المرجع ص ٣٣٠ وما بعدها .

مراجع البحث

اولاً : وثائق منشورة :

- بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة ٧ يناير ١٩٦٤ .
- بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فى دور انعقاده الثانى بالاسكندرية ٥ ـ ١١ سبتمبر ١٩٦٤ ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة .
- دستور الجمهورية المصرية ١٩٥٦ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة .
- قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم (اغسطس ـ سبتمبر ١٩٦٧) ، ملف وثائق فلسطين جـ ٢ الهيئة العامة للاستعلامات ـ القاهرة .
- محاضر جلسات مباحثات الوحدة (مارس ابريل ١٩٦٣) ـ كتب قومية العدد ٢٦٩ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة .
- مضابط مجلس الأمة ، مضبطة الجلسة ٤٥ فى فراير ١٩٥٨ .
- ميثاق العمل الوطنى مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة .
- نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ـ جمعها وقدم لها الدكلترة محمد فؤاد شكرى ، ومحمد أنيس ، ومحمد رجب حراز ـ مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٦٠ .
- The USSR and the Middle East, (Documents and other Materials) Moscow 1972.

ثانياً : رسائل جامعية غير منشورة :

- خليل عبد المنعم فرج : النشاط السياسى للفلسطينيين ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ (رسالة ماجستير اجيزت من الآداب بسوهاج ١٩٩٠) .
- محمد سعيد احمد حمدان : سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ (رسالة دكتوراه اجيزت من آداب القاهرة ١٩٩١) .

ثالثاً : كتب باللغة العربية :

- ابو خلدون ساطع الحصرى : ابحاث مختارة فى القومية العربية مطبعة الاعتماد ـ القاهرة ١٩٥١ .
- احمد حمروش : خريف عبد الناصر مكتبة مدبولى ـ القاهرة ط ٢ ١٩٨٤ .
- احمد حمرش : عبد الناصر والعرب المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط ١ بيروت ١٩٧٦ .
- ادجار او بالانس : الحرب فى اليمن .
  ترجمة د. عبد الخالق لاشين مؤسسة العهد ـ الدوحة ـ قطر ١٩٨٥ .
- جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ـ مصلحة الاستعلامات ـ القاهرة .
- حمدى حافظ ، ومحمود الشرقاوى : الجزائر كفاح شعب ومستقبل امة كتب سياسية ـ العدد ٣٢٧ ـ لدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة .
- شوقى الجميل (الدكتور) : التضامن الآسيوى الأفريقى واثره فى القضايا العربية ـ القاهرة ١٩٦٥ .
- صلاح العقاد (الدكتور) : قضية فلسطين ـ المرحلة الحرجة ـ معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٨ .
- صلاح العقاد (الدكتور) : المشرق العربى المعاصر ـ الانجلو المصرية ـ القاهرة ١٩٧٠ .
- صلاح العقاد (الدكتور) : الجزائر المعارضة ـ معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٤ .

- عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ـ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩ ط ١ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٩٥٩ .
- عبد الحميد موافي : مصر في جامعة الدول العربية ـ هيئة الكتاب ـ القاهرة ١٩٨٣ .
- عبد العاطي محمد : تطور الفكرة العربية في مصر ، عروبة مصر ، حوار السبعينات ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ الاهرام القاهرة ١٩٧٨ .
- عواطف عبد الرحمن (الدكتورة) الصحافة العربية في الجزائر ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٧٨ .
- فتحي الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ط ٢ ١٩٩٠ .
- فتحي الديب : عبد الناصر وثورة ليبيا ـ دار المستقبل العربي ـ القاهرة ط ١ ١٩٨٦ .
- ليث عبد المحسن الزبيدى : ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق منشورات مكتبة اليقظة العربية ـ بغداد ط ٢ ١٩٨٢ .
- محمد انيس (الدكتور) : المؤتمر الآسيوى الافريقي اخترنا لك العدد ٤٤ ـ القاهرة ١٩٥٨ .
- محمد انيس ، ومحمد رجب حراز : (الدكتوران) ثورة ٢٣ يوليو واصولها باالتاريخية ـ دار النهضة العربية ـ القاهرة ١٩٦٩ .
- محمد حسنين هيكل : سنوات الغليان ـ مؤسسة الاهرام ـ القاهرة ط ١ ١٩٨٨ .
محمد حسنين هيكل: الطريق إلى رمضان ـ دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٥ .
محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- محمد صادق عقل ، وهيام ابو عافية : اضواء على ثورة اليمن ، كتب قومية العدد ٢٤٢ الدار القومية للطباعة والنشر ـ القاهرة .
- محمد على الشهاوى (الدكتور) : طريق الثورة اليمنية (كتاب الهلال نوفمبر ١٩٦٦) دار الهلال ـ القاهرة .
- محمد على الشهاوى (الدكتور) : عبد الناصر وثورة اليمن ـ مؤسسة روزاليوسف ـ القاهرة ١٩٧٦ .
- نجلاء ابو عز الدين (الدكتور) عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية ـ ترجمة يوسف سعيد الصباغ ـ مكتبة مدبولى ـ القاهرة ١٩٨١ .

رابعاً : كتب بلغة أجنبية :

- **Barry Rubin, The Arab States and the palestine conflict (Syracuse Univ. Press 1981).**
- **Dawisha, A. I., Egypt in the Arab World (London 1976).**
- **Nutting, Anthony, Nasser (New York 1972).**

خامساً : الدوريات :

- مجلة الموقف العربى العدد٣ ـ القاهرة ١٩٧٧ .
- مجلة الموقف العربى العدد ٥٥ ـ القاهرة ١٩٨٤ .
- مجلة الوحدة العربية العدد ٣٨ أول مايو ١٩٧٤ طرابلس ـ ليبيا .
- مجلة الوحدة العدد ٥٣ فبراير ١٩٨٩ الرباط ـ المغرب .

التوجه نحو إفريقيا

د . يواقيم رزق مرقص

كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول فى علاقات مصر بدول العالم ، لا سيما بعد أن أعلنت معالم سياستها الخارجية المنفتحة على الشئون الدولية ، فكانت قيادتها أكثر وعيا واستيعابا لخبرات الكفاح الوطنى من القيادات الوطنية للثورتين اللتين سبقتاها فى ١٨٨٢ ، ١٩١٩ ، فالتخطيط الثورى فى كتاب « فلسفة الثورة » الذى كتبه جمال عبد الناصر فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٣ يظهر منه إنها ليست ثورة انعزالية أو سلبية ، وليس فى نية قيادتها أن تحصر مصر داخل اطار المعاملة مع الدول الغربية وفق المنهج التقليدى الذى سارت عليه القيادات الوطنية السابقة ، كما أنه يظهر منه أيضا أن هناك اتجاها نحو اخراج مصر من عزلتها وسلبيتها وربطها بما يدور حولها من أحداث عالمية ، فيقول عبد الناصر : « لقد مضى عهد العزلة ، وذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة التى تخطط حدود الدول تفصل وتعزل ، ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ، ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه ، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره ، ولم يعد مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها فى المكان ، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه . وما هو مجالها الحيوى ، وميدان نشاطها ودورها الايجابى فى هذا العالم المضطرب » ، ثم يسأل « ما هو دورنا الايجابى فى هذا العالم المضطرب ، وأين هو المكان الذى يجب أن نقوم فيه بهذا الدور ؟ » ويجيب بقوله : « أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ! امتزج تاريخنا بتاريخها ، وأرتبطت مصالحنا بمصالحها .. حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام ؟

أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن يكون لنا فيها نصيب ، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أو لم نرد » .. إن الاستعمار هو القوة الكبرى التى تفرض على القارة كلها حصارا قاتلا غير مرئى »[١] .

وهكذا كان وعى الثورة المصرية بضرورة خروجها من عزلتها إلى آفاق عالمية لتقوم بدورها الايجابى فى العالم المضطرب حولها داخل الدائرة العربية والدائرة الافريقية بل والدائرة الآسيوية على أساس مصالح الشعب المصرى والشعوب الافريقية والعربية ويخدم قضية البشرية كلها . .

وقد شهدت سنوات الخمسينات بعد قيام الثورة تحولا رئيسيا فى علاقات مصر الشاملة بأفريقيا .

أخذت القيادة الثورية فى مصر فكريا بالاطار القارى الشامل والمفهوم الجديد لمعنى العلاقات المتبادلة ، وفى نفس الوقت أدخلت على النظرية الجزئية لافريقيا ـ والتى نراها شيئا ضروريا بموجب موقعنا الجغرافى ورؤيتنا التاريخية ـ تعديلات جذرية فى المفهوم المضمون ، وأكثر من هذا . أدخلت هذه النظرة الجزئية ومفهومها فى داخل هذا الاطار القارى ومضمونه الثورى ، وجعلتها تتعايش وتتنمو بداخله ، وقد ظهر هذا واقعيا فى مسار العلاقات مع أفريقيا منذ

عام ١٩٥٢ ، وكانت أولى هذه الممارسات الفعلية هى قضية السودان عام ١٩٥٣ ، التى قررت حق تقرير المصير بالنسبة لمستقبل السودان[٢] .

ويظهر توجه الثورة المصرية نحو أفريقيا فى فكر جمال عبد الناصر نفسه فى هذا المنحى فى كتابه فلسفة الثورة ، حيث أشار إلى دوائر ثلاث :

الأولى: الدائرة العربية التى قال عنها : « نحن منها وهى منا » وهى إشارة مبكرة لفكرة للوحدة العربية والقومية العربية .

الثانية : الدائرة الافريقية حينما قال عنها : « هى قارة شاء لنا القدر أن نكون منها : وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا وعلينا سواء اردنا أو لم نرد » .

الثالثة : الدائرة الآسيوية الافريقية .

فالدائرة الافريقية ـ وهى مجالنا هنا ـ خصها جمال عبد الناصر بالآتى :

« فإذا اتجهنا بعد ذلك إلى الدائرة الثانية ، وهى دائرة القارة الافريقية ، قلت دون استفاضة ودون اسهاب ، اننا لن نستطيع بحال من الأحوال حتى لو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ، لن نستطيع لسبب هام وبديهى هو أننا فى افريقيا ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر الوعى والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة ، ويبقى أيضا أن السودان ـ الشقيق الحبيب ـ تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها .

والمؤكد أن أفريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوروبية يحاول الآن اعادة تقسيم خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى أفريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا .

ولسوف أظل أحلم باليوم الذى أجد فيه فى القاهرة معهدا ضخما لأفريقيا ، يسعى لكشف نواحى القارة أمام عيوننا ، ويخلق فى عقولنا وعيا افريقيا مستنيرا ، ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم شعوب القارة ورفاعيتها »[٣] .

كان لصدور كتاب فلسفة الثورة لجمال عبد الناصر ، وتخصيص الدائرة الثانية لأفريقيا من بين دوائر ثلاث تحدد اطار السياسة الخارجية المصرية ، بداية تبلور هذا المفهوم القارى للمرة الأولى ، وبذلك تجاوزت مصر مرحلة المفهوم القاصر لافريقيا ، والتى حصرت أهتمامات مصر فى حوض النيل وشمال افريقيا فقط .

وكان التزام مصر بحق الشعوب الافريقية فى تقرير مصيرها والذى ظهر جليا فى قضية استقلال السودان بادرة متميزة فى مجالات العلاقات الدولية ، فقد عالجت مصر هذا الموضوع علاجا جذريا ، فاصلة هذا الموضوع عن مسألة الجلاء البريطانى عن مصر ، ونجحت مصر فى

هذا ابان مفاوضاتها مع الانجليز ، ووصلت معهم إلى الحكم الذاتي وتقرير مصير السودانيين فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وبهذا المفهوم بدأت مصر تسهم فى الدعوة إلى تقرير حق تقرير المصير للشعوب الافريقية الأخرى ، وظل هذا المبدأ بارزا فى مواقف مصر فى اجتماعات الأمم المتحدة والمؤتمرات الافريقية(٤) .

والغريب أن هذا التحرك المصرى الايجابى الذى بدأ هكذا نحو افريقيا ظهر فى وقت لم تكن هناك فى القاهرة كلها دولة واحدة تستطيع أن تسمى نفسها دولة مستقلة بالفعل ، حتى مصر كانت مستقلة اسميا ، حيث كانت ما تزال القوات البريطانية تحتل أجزاء من أراضيها ، وكانت السيطرة الاستعمارية تشدد قبضتها على القارة الافريقية .

فكانت المرحلة بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٩ قد شهدت استقلال خمس دول أفريقيا هى : السودان ، تونس ، المغرب ، غانا وغينيا ، وأصبح بذلك عدد الدول المستقلة بالاضافة إلى مصر عشر دول .

وقد أقامت مصر علاقات دبلوماسية على مستوى سفارة مع السودان باستقلاله عام ١٩٥٦ ، وأقامت مفوضية فى ليبيريا فى نفس العام ثم رفع مستوى التمثيل إلى درجة سفارة فى يونيو ١٩٥٨ ، الا إنه بالنسبة لغانا فعندما استقلت فى مارس ١٩٥٧ لم تستطع مصر الاشتراك فى احتفالات استقلالها نظرا لسيطرة النفوذ البريطانى عليها حتى عشية هذا الاستقلال ، ولكن بعد استقلالها بتسعة أشهر قررت وزارة الخارجية المصرية تبادل التمثيل بدرجة سفير معها فى نوفمبر ١٩٥٧ ، وفعلا وصل السفير المصرى إلى اكرا فى فبراير ١٩٥٨ أى بعد حوالى عام من الاستقلال ، بينما سارعت اسرائيل إلى افتتاح سفارة لها فى اكرا فور اعلان الاستقلال ، وكذلك فانه رغم استقلال غينيا فى أكتوبر ١٩٥٨ وتبادل التهانى بين القاهرة وكوناكرى فإن قرار تبادل التمثيل الدبلوماسى بدرجة سفير جاء فى فبراير عام ١٩٥٩ وتم اختيار السفير فى يونيه ١٩٥٩ .

وبانفتاح مصر على الشئون الدولية : وتزايد عدد بعثاتها الدبلوماسية فى الخارج أصبح لزاما على وزارة الخارجية المصرية أن تعيد النظر فى أجهزتها ، ومراجعة الادارة الدبلوماسية حتى تستطيع أن تلحق بركب هذا التقدم ، فصدر فى سبتمبر ١٩٥٥ قرار جمهورى بتنظيم وزارة الخارجية ، كما صدر قرار وزارى بتنظيم الديوان العام ، نصت المادة الأولى منه على انشاء إدارة للشئون العربية الافريقية بين ادارات الوزارة ، الا أنه أعيد تخصيص ادارة مستقلة للشئون الافريقية فى العام التالى (أغسطس ١٩٥٦) وذلك عندما أعيد تنظيم الديوان العام آنذاك ، فكانت دلائل واضحة على مدى أهتمام مصر لثورة بأفريقيا وبداية توجيه كثير من نشاطاتها الدبلوماسية نحوها وفضلا عن انشاء إدارة متخصصة فى الشئون الإفريقية ضمن الادارات السياسية بوزارة الخارجية المصرية فإن هذه المرحلة (١٩٥٢ ـ ١٩٥٩) شهدت بداية انشاء عدد آخر من الأجهزة المصرية المعنية بالشئون الافريقية منها :

- البرامج الموجهة إلى أفريقيا فى الاذاعة المصرية .
- ادارة الشئون الافريقية فى مصلحة الاستعلامات المصرية .
- مكتب رئيس الجمهورية للشئون الافريقية .
- بالاضافة إلى أنه قامت فى مصر أجهزة أخرى معنية بالشئون الافريقية اتخذت القاهرة مقرا لها مثل « السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية »(٥) .

ومن أبرز المظاهر التى دلت على أهتمام مصر وتوجهها نحو أفريقيا بعد ثورة ١٩٥٢ تأسيس رابطة فى عام ١٩٥٧ باسم (الرابطة الافريقية) ، تلك التى أصبح تاريخها جزء من

تاريخ العلاقات المصرية الافريقية ، حيث بدأ التفكير فى انشائها فى سبتمبر ١٩٥٥ وهو تاريخ لم يكن بعيدا عن انفتاح مصر الثورة على حركة التحرر الوطنى الافريقى ، ويظهر من نشأتها وتشكيلها أنها نتاج فكر افريقى تحررى تقدمى ، بدأ بالتخطيط الفعلى لمستقبل القارة ، فقد كان التفكير فى هذا التشكيل من بعض المثقفين الذين بدأ اهتمامهم بالقارة من موقع عملهم أو دراساتهم الاكاديمية ، بالاضافة إلى بعض المسئولين الذين كانوا يتابعون خطوات الدولة السياسية فى هذا المجال ، وبعض الشباب الافريقى الذين رحلوا إلى القاهرة طلبا للعلم ، وكانت قيادتها برئاسة عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان ومحمد عبد العزيز اسحق ومحمد فايق ،[٦] وكان من أهم أغراضها :

١ - جمع جهود المهتمين بالشئون الافريقية فى مختلف الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والادارية .

٢ - تنظيم محاضرات ودراسات للتعرف على الأحوال السائدة فى أنحاء القارة الافريقية المختلفة .

٣ - ايجاد مركز للصداقة والتعارف والتعاون بين مواطنى القارة .

٤ - ايجاد روابط بين المصريين ومواطنى الاقاليم الافريقية عن طريق الرحلات والزيارات والمراسلات والنشرات وتبادل المعلومات ، والاشتراك فى المؤتمرات لايجاد روابط فكرية مشتركة .

٥ - اصدار نشرات ومجلات لتعريف الافريقيين بظروف الحياة الاجتماعية والثقافية فى القارة وعرض المشكلات الاجتماعية واقتراح الحلول المناسبة لها .

٦ - السعى إلى ايجاد تعاون متبادل بين مصر ومختلف أقاليم القارة ، واقتراح السبل المحققة لذلك .

٧ - جمع الكتب والوثائق والمذكرات الرسمية وغير الرسمية ، وجميع المحفوظات المتعلقة بأفريقيا [٧] .

وبوقوع العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦ وتبلور التناقض بين طريق مصر الوطنى ومصالح دول الاستعمار التقليدى - بريطانيا وفرنسا - بدأت الصلة بين مصر وبين حركات التحرير فى أفريقيا ورحبت الرابطة باستقبال العناصر الوطنية الافريقية التى فرّت من المستعمرات لحضور المؤتمرات الافريقية التى بدأت تعقد فى القاهرة منذ انعقاد المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الافرو آسيوية فى أواخر عام ١٩٥٧ ، ومن هنا بدأت فكرة اتخاذ الرابطة قاعدة للمكاتب السياسية الممثلة للحركات الوطنية الأفريقية[٨] ، وسنتقابل مع هذا العمل عند الحديث عن دعم مصر لحركات التحرير الافريقية .

وبهذا تكون مصر قد بدأت فى الخمسينات من هذا القرن الاعداد الجيد ليس فقط لتوطيد علاقاتها بدول القارة الافريقية ، وإنما لخوض معارك استقلالها ضد الاستعمار والعنصرية ، بل وتدعيم ما يستقل منها - كما سنرى - فهى خطة أحكمت مصر وضعها إلى حد كبير ، وليست مجرد أحلام توارت وراء حجب الضغط الأجنبى التى كانت تتعرض لها مصر بين الحين والحين .

ومن ناحية أخرى فإن التوجه المصرى نحو أفريقيا لم يكن الا استكمالا للحرب المستعرة

التى أخذ عبد الناصر على عاتقه أن يظل يشنها على الاستعمار وعلى آلته اسرائيل فى كل مكان يستطيع أن يتقابل معه فيه ، من أجل هذا سنرى أن الصراع بين هذه الاطراف هو الفكر الذى دارت حوله ديناميكية الأحداث التى اضطلعت بها مصر فى عهد عبد الناصر فى القارة الافريقية ، وأن عبد الناصر ومصر معه لم يخوضا هذه المعارك مع شعوب القارة بهدف الحصول على أى مكسب من أى نوع ، وإنما الذى ثبت فى النهاية أن مصر كانت أمينة على مكاسب الشعوب الافريقية ، بل كانت فى أكثر الأحوال تؤثرها على نفسها ولو كان فى ذلك اثقال على كاهلها المهيض .

حقيقة أن الاستعمار أضطر تحت الظروف إلى تغيير مواقفه وأساليبه ، فتراجع فى بعض المناطق ، وخفف من قبضته فى مناطق أخرى ، الا أنه لم يتخل عن سيطرته أو مراميه واستراتيجيته ، لأنه إذا كان قد منح شكلا للاستقلال للبعض الا أن التبعية الاقتصادية كانت لا تزال حقيقة واقعة وراء هذا الشكل الجديد ، فعملية نهب محصولات الأرض الافريقية وخامات المناجم الافريقية كانت ما تزال تجرى على أوسع نطاق تحت ستار الاستقلال الجديد ، وفى هذا قال جون جنتر : « إن هذه القارة المذهلة المتحدية مهمة أهمية جوهرية للوجود الغربى ، لا لموقعها الاستراتيجى الهام ، ولا لغناها الفاحش فى المواد الأولية الخام وحسب ، بل لأنها آخر حدود الغرب ، لقد ضاع معظم آسيا وبقيت أفريقيا » .

ولقد كانت افريقيا بالذات مرتعا لصنوف الاستعمار :

١ ـ فهناك الاستعمار الواضح بمعناه التقليدى القديم ، أى بواسطة الاحتلال العسكرى مثلما كان فى المستعمرات البرتغالية ولا سيما أنجولا وموزمبيق .

٢ ـ وكان هناك الاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا فى الروديستين الشمالية والجنوبية .

٣ ـ وكان هناك الاستعمار بالنهب بواسطة الشركات أو بواسطة الأفراد ، وأوضح مثال على ذلك هو الكونغو ، الذى كان فى وقت من الأوقات ملكا شخصيا لملك بلجيكا ، ثم قرر البرلمان البلجيكى ألا يصبح الكونغو مزرعة للملك وحده ، ولكن مستعمرة لبلجيكا كلها ، وقامت الحكومة البلجيكية بتسليمها إلى شركات الاستغلال .

٤ ـ كما سيطرت الاحتكارات التى كان يمارسها الاستعمار حتى بعد الاستقلال ، فقد عمد الاستعمار قبل منح المستعمرات استقلالها إلى ربطها اقتصاديا بعجلته ، فأصبح الهيكل الاقتصادى فى أفريقيا المستقلة يعمل لخدمة الاستغلال الصناعى أو الزراعى .

٥ ـ وهناك (الحاجة) التى تمهد للسيطرة الاستعمارية ، فقد صارت معظم موارد افريقيا مضيعة بين نهب الماضى واحتكار الحاضر ، وبالتالى فإن موارد التمويل شحيحة إلى درجة الجفاف ، والبنوك وشركات التأمين وشركات الملاحة والطيران والتجارة كلها أو معظمها فى يد المصالح المسيطرة ، كما أن الخبرة الفنية تكاد تكون معدومة ، وفوق ذلك كانت هناك السرية المطلقة المضروبة على الموارد المحتكرة ، ونتج عن ذلك صعوبة التخطيط وعسر التمويل ، وهكذا تملك المستعمر ناصية التحكم فى مقدرات القارة خصوصا مع الآمال الجديدة التى بدأت تتنفس بعد الاستقلال[٩] .

ولقد كان من الطبيعى أن يكون لاسرائيل أيضا نصيب فى عملية نهب القارة الافريقية ، وأن يكون لها دور فى الخطط الجديدة للاستعمار الجديد ، فقد كانت اسرائيل تسعى إلى استكمال كيانها كدولة من النواحى السياسية والاقتصادية منذ نشأتها على

حساب العرب ، وبعد أن حققت شيئا من هذا بدأت تحاول كسب ثقة الشعوب والارتباط بها سياسيا واقتصاديا ، فاتجهت نحو قارة آسيا ، فحال دون تحقيق هذا ذلك التضامن الذى برز فى مجموعة باندونج فأصبح من الطبيعى أن تتجه نحو أفريقيا حيث يهيىء لها الاستعمار الغربى المسرح ، وإذ ذاك وجد فيها الاستعمار ضالته المنشودة فطفق يمكنها من مستعمراته ، ويمهد لها السبيل فى التغلغل فى نفوس الافريقيين قبل أن يرحل هو من هناك(١٠) ، فتوجهت اسرائيل إلى أفريقيا وراء أحلام واسعة :

أولها : إنها كانت تحاول كسر الحصار الاقتصادى العربى الذى ضربته الدول العربية حولها ، وأن تتخذ من أفريقيا رئة أخرى تتنفس منها إلى جانب رئتها الأخرى المحاصرة على أرض فلسطين المحتلة ، فقد كانت اسرائيل تحلم بإن تجعل من البلاد العربية سوقا واسعة ومفتوحة لانتاجها الصناعى ! الا أن الدول العربية كانت يقظة وأحكمت حولها نظام المقاطعة الاقتصادية الذى كانت أهدافه :

(أ) خنق الصناعات الاسرائيلية والقضاء عليها بكل الوسائل الممكنة .

(ب) إضعاف الاقتصاد الاسرائيلى .

(جـ) عدم تمكين اسرائيل من تحقيق هدفها وهو التحكم الاقتصادى فى العرب ، وفعلا نجحت الفكرة إلى حد كبير ، حيث بدأت البلاد العربية فى نفس الوقت تقيم مراكز صناعية متقدمة لديها مستغلة إمكاناتها الطبيعية ، فكانت فرصة للتنمية الاقتصادية فيها .

ثانيها : مشاركة الاستعمار فى نهب ثروات القارة الافريقية ، والقارة فى الواقع غنية بمحاصيلها الزراعية كالمطاط والكاكاو والبن والمعادن كمناجم اليورانيوم والماس والذهب والنحاس .

وكانت اسرائيل فى هذا تستغل فى الدول الاستعمارية :

(أ) مساندتها إياها للتغلغل الاقتصادى فى أفريقيا ، ومن الملاحظ أن الاستعمار أقام حواجز عالية من العزلة بين الشمال العربى الافريقى وبين امتداد القارة جنوب الصحراء ، وأن السنين المتعاقبة تركت ركاما كثيراً وراء هذه الحواجز مما أعطى اسرائيل امكانية التسلل داخل الوطن العربى . وضاعف من أثر هذا أن الاستعمار الجديد نفسه استغلها هى أيضا ليقفز بها فوق كل الحواجز الطبيعية لتكون خنجره فى وسط القارة الافريقية .

(ب) إن عدداً من المصالح الكبرى فى أفريقيا فيها مساهمات اسرائيلية ضخمة، كالماس الذى يسيطر على استخراجه وتصنيعه « اوبنهايم » مما ساعد اسرائيل على التواجد هناك أكثر .

ثالثها : تمكنها من تجنيد عدة أصوات فى الأمم المتحدة تساند وضعها ، وكانت الدول الافريقية لها ثلث الأصوات فى الهيئة .

وهكذا خرجت اسرائيل إلى أفريقيا وراء هذه الاحلام الواسعة ، واستطاعت بمتابعتها لهذه الاحلام أن تحقق قسطا من النجاح لا ينكر ، والحق أن التغلغل الاسرائيلى فى دول أفريقيا قد أخذ طابعا خطيراً منذ عام ١٩٥٧ وخصوصا فى أعقاب حرب السويس ، وهذا التغلغل الاسرائيلى تبرزه التطورات الملحوظة فى النشاط الاقتصادى لاسرائيل ، ففى خلال السنوات

الست من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٣ بلغت الاستثمارات والقروض الاسرائيلية لاثنتى عشرة دولة افريقية ٢٠٠ مليون دولار مقابل ٣٠ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٥٦ وهذه الاستثمارات يشرف عليها ما يزيد على ٥٠٠ اسرائيلى ذوى خبرات متعددة ، ممثلة فى ٤٢ شركة ومشروعا موزعة على فروع النشاط الاقتصادى الآتية :

- عشر شركات مختصة بالاسكان والمرافق العامة .
- سبع شركات تقوم بأعمال التخطيط وتنظيم موارد المياه .
- أثنتا عشرة شركة تمارس التسويق والتوزيع التجارى .
- أربع شركات لادارة الفنادق وأربع أخرى للنشاط الصناعى .
- أربع شركات تمارس النشاط الزراعى وصيد الاسماك بالاضافة إلى شركة واحدة لأعمال النقل البحرى .

وكانت الدول الافريقية التى يمارس فيها رأس المال الاسرائيلى نشاطه بصورة مباشرة أو غير مباشرة هى :

غانا ـ ليبيريا ـ سيراليون ـ ساحل العاج ـ داهومى ـ النيجر ـ فولتا العليا ـ السنغال ـ تنجانيقا ـ بالاضافة إلى بعض الدول الأخرى .

وإهتمام اسرائيل باستثمارات مشروعات المياه وشركات التسويق والتوزيع بالاضافة إلى مشروعات الاسكان والبناء والمناجم لم يكن اعتباطا ، وإنما كان بقصد تحقيق مزيد من الارتباط وبقاء النفوذ الاسرائيلى لأطول مدة ممكنة ، رغم ما ينص عليه فى اتفاقات الاستثمار يجعل الحد الاقصى لمدة استثمار رأس المال الاسرائيلى خمس سنوات تؤول بعدها ملكية الاسهم المملوكة لاسرائيل للوطنيين الافريقيين ، وكان من المشكوك فيه تطبيق روح هذا الاتفاق وذلك لعدم تناسب المدة المتفق عليها بخمس سنوات مع اتفاق آخر يقضى باعادة استثمار جميع الأرباح فى مشروعات داخل الدول المستثمرة فيها ذاتها ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال سوى المزيد من التغلغل بطريق غير مباشر ، حيث أن زيادة الاستثمار تعنى تزايد الحاجة إلى الخبرة الاسرائيلية ، رغم النص على التزام الشركات الاسرائيلية بتدريب الوطنيين وتكوين الخبرة الوطنية كبديل للخبرة والادارة الاسرائيلية ، ولعل رأس المال الاسرائيلى بقبوله تلك الشروط الخاصة بمدة بقائه وتدريب الوطنيين يخفى غرضه الحقيقى ، وهو انتقال النفوذ من مشروع إلى آخر (١١) .

وهكذا وضحت خريطة أفريقيا أمام مصر بقيادة عبد الناصر فكانت من الدوافع للتوجه اليها ، والحال هكذا كيف تحركت مصر الثورة فى الدائرة الافريقية ؟ .

بدأت المعركة الدولية تطرح نفسها على هذه العلاقات الافريقية المتبادلة ، فصراع مصر الثورى فى المنطقة العربية لتصفية الاستعمار ، وصراعها ضد الانحياز والمعاهدات العسكرية أو دورها القيادى فى ميدان الحياد الايجابى وعدم الانحياز ، كل هذا أدى إلى قيام المعسكر الغربى والقيادات الافريقية الرجعية بمحاولات التفاف حول مصر ، أو محاولات تخريب للنمو الطبيعى للعلاقات الجديدة والمضمون الجديد ، وهذه المحاولات الرجعية والتخريبية هى التى أدت إلى استغلال أحداث الكونغو عام ١٩٦٠ فى احداث شقاق فى جبهة الدول الافريقية ، وإذا كنا نرى أنه من الامور الطبيعية فى المرحلة الأولى من مراحل نمو ودعم هذه العلاقات المتبادلة أن تختلف هذه الدول وأن تتباين وجهات نظرها ، الا أنه لا يمكن أن يتحول اختلاف فى الراى إلى فرقة عميقة وثنائية تنتهى إلى ظهور معسكرين جديدين فى القارة الافريقية ، فهذه مجموعة راديكالية تقدمية : هى مجموعة دول برازافيل ، التى ظهرت فى مؤتمر أبيدجان فى أكتوبر ١٩٦٠

ومؤتمر برازافيل فى ديسمبر ١٩٦٠ ومؤتمر داكار فى يناير ١٩٦١ ومجموعة محافظة ذات علاقات ودية مع المعسكر الغربى ممثلة فى مجموعة الدار البيضاء فى مؤتمر الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ ثم محاولة دعم هذه التفرقة وعزل دول الدار البيضاء نهائيا بواسطة مؤتمرى منروفيا ومؤتمر لاجوس اللذين أبرزا كتلة منروفيا التى كانت تحوى بداخلها مجموعة برازافيل(١٢) .

تحركت القيادة فى مصر بقيادة جمال عبد الناصر انذاك فى عدة محاور :

١ ـ الدعوة الى الحرية : ففى مؤتمر باندونج فى ربيع ١٩٥٥ تقدمت صفوف المنادين بالحرية الافريقية ، واعتبرت أن حركة التحرر الوطنى فى افريقيا هى أهم قضايا الثورة العالمية المعاصرة .

٢ ـ المثل النضالى الصحيح : فقد كان ضروريا أن تحقق مصر على أرضها نموذجا صحيحا وحيا لدعوتها للحرية ، ولا شك أن معركة السويس كانت نقطة التحول فى القارة الافريقية كلها ، وكانت معركة السويس قد أوضحت أمام الشعوب الافريقية أن الدول الصغيرة قادرة على الخلاص بالعنف من محاولات المستعمرين .

٣ ـ التشجيع المعنوى والتأييد المادى : ففى كل محفل وكل مجال دولى تبنت مصر حق الحرية لافريقيا ، ولم يكن تشجيعها مجرد كلام حماسى يقال ، وإنما اعطت من امكانياتها المادية لكل مطالب بالاستقلال فى أفريقيا ما يستطيع به أن يصمد وأن يتقدم ، وقد أشار الدكتور هاستنجز باندا رئيس مالاوى صراحة إلى مساعدة الجمهورية العربية المتحدة إلى بلاده فى نضالها التحررى فقال : « لولا المعونة المادية والمعنوية التى قدمتها مصر لنا لما استطعنا أن نحصل على الاستقلال » .

٤ ـ استكشاف محاولات التقدم أمام القارة : وذلك عن طريق التطلع إلى مستقبل القارة ، وإلى مسار حركة التطوير السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى للقارة ، وإلى تعميق الاستقلال الجديد بمضمون يكفل تحرير الانسان الافريقى ، كما حقق الاستقلال تحرير الأرض الافريقية .

٥ ـ تعقب التسلل الاسرائيلى فى أفريقيا ، وذلك من أجل تصفية الحواجز التى تمنع مصر الثورة فى أفريقيا من تحقيق أقصى ايجابيته . مشاركة مع شعوب القارة فى اتمام تحريرها واعادة بنائها ، ولقد بدأت مواجهة مصر للتسلل الاسرائيلى فى أفريقيا منذ مؤتمر الدار البيضاء فى يناير ١٩٦١ ، ففى هذا المؤتمر تمكن جمال عبد الناصر من عرض مشكلة فلسطين أمام المؤتمر لأول مرة فى اطارها الصحيح والدقيق واستطاع أن يحصل على قرار فى هذا المؤتمر كان نصه :

« بحث المؤتمر مسألة فلسطين بحثا وافيا ، وأعرب عن اهتمامه البالغ بالوضع الراهن فى فلسطين ، الناتج عن حرمان عرب فلسطين من حوقهم المشروعة ، ويحذر المؤتمر من الخطر الناتج عن هذه الحالة التى تهدد السلام والأمن فى الشرق الأوسط والتوتر الدولى المترتب عليه ، ويرى المؤتمر ضرورة حل هذه القضية حلا عادلا يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج ، ويرد إلى عرب فلسطين حقوقهم كاملة ، ويلاحظ المؤتمر باستنكار أن اسرائيل دأبت دائما على مناصرة الاستعمار كلما جرى بحث للمسائل الهامة المتعلقة بأفريقيا ولاسيما بمسائل الجزائر والكونغو والتجارب الذرية فى أفريقيا ، ولذلك يندد المؤتمر باسرائيل بوصفها أداة فى خدمة الاستعمار بنوعيه القديم والجديد ، ليس فقط فى الشرق الأوسط بل فى أفريقيا كلها ، ويدعو المؤتمر كافة دول أفريقيا

وآسيا إلى الوقوف امام هذه السياسة الجديدة التى يستخدمها الاستعمار فى خلق قواعد له » .

٦ ـ الالتقاء مع زعماء القارة وشعوبها فى المؤتمرات الافريقية ، ولا شك أن هذه المؤتمرات ذات الصبغة المحلية كانت لونا جديداً من الوعى الجماعى الذى انبثق على الأرض الافريقية لينادى بالتعاون من أجل القضاء نهائيا على الاستعمار وأعوانه .

كما ورد فى الميثاق الوطنى : « .. وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر »(١٣) .

بينما كان موقف الاستعمار من هذا :

أولا : التشكيك فى الأهداف فصور مصر بانها لا تستهدف فى مسعاها إلا أن تحل فى أفريقيا محله ، أو على الأقل تتقاسم غنائم القارة الافريقية وكنوزها ، فراح كل من انتونى إيدن فى مجلس العموم البريطانى وجى موليبه فى الجمعية الوطنية الفرنسية يندد بكتاب « فلسفة الثورة » وصوروا القصد منه بأنه لا يزيد ولا ينقص عن استعمار جديد ، وأن مصر تريد أن تواصل دور العرب جلابى الرقيق ، ويجرون القطعان البشرية إلى أسواق النخاسة .

بينما قال نكروما : إن بريطانيا نفسها ولا أحد غيرها هى التى احتكرت تجارة الرقيق فى أفريقيا ، وأن بريطانيا لمصالحها فى المستعمرات أخذت من القارة خلال القرنين ١٨ ، ١٩ ما يتراوح بين ثلاثين إلى خمسين مليونا من العبيد .

ثانيا : الوسيلة المضادة لسياسة مصر فى افريقيا هى فتح أبواب افريقيا على مصراعيها أمام اسرائيل ، وقد تميزت الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦١ بالنشاط والحيوية والاسراع فى تصفية النظام الاستعمارى فى أفريقيا ، ولذا انعقدت عدة مؤتمرات افريقية اشتركت فيها وفود البلاد المتحررة ، وكذلك ممثلو المنظمات السياسية وحركات التحرير فى المناطق المستعمرة وقد احتلت مشاكل التحرر وتصفية الاستعمار ، والمحافظة على الاستقلال ، والمعركة ضد التفرقة العنصرية الصفرف الأولى من اهتمامات هذه المؤتمرات(١٤) .

وقد اتخذت هذه المؤتمرات الافريقية ـ التى تمخضت عن قرارات ايجابية ـ لعبت دورها فى تقريب وجهات النظر المختلفة وتدعيم النضال الافريقى أشكالا مختلفة مثل :

١ ـ مؤتمرات الدول الافريقية .
٢ ـ مؤتمرات الشعوب الافريقية .
٣ ـ مؤتمرات القمة الافريقية والتى انتهت بميلاد منظمة الوحدة الافريقية .

هذا محور ، أما المحور الأخر فكان تشجيع الحركات التحررية بوسائل مختلفة والتى انهتها مصر بمساندتها الفعالة لبناء الاستقلال الوطنى لكل دولة نالت الاستقلال .

ولنبدأ بالمحور الأول وهو **الدفع الثورى عن طريق المؤتمرات** المختلفة ـ كما اسلفنا ـ حيث تعتبر دبلوماسية المنظمات والمؤتمرات الدولية ابرز أشكال الدبلوماسية المفتوحة ، لأن دائرة العمل الدبلوماسى فيها أكثر اتساعا من حيث المشاركين فيها والمهتمين بها بحكم كونها دبلوماسية جماعية أى دبلوماسية متعددة الأطراف .

وكان أول هذه المؤتمرات مؤتمر باندونج ١٩٥٥ الذى كان الشرارة الأولى التى اندلعت منها الثورات الافريقية التحررية ، بل واحساس العالم كله بالتغيير الذى طرأ على القارة الافريقية ، وكانت مصر بزعامة عبد الناصر هى الرائدة لهذا مما آثار عليه وعلى القارة الافريقية الحسد .

فقد حاولت الثورة منذ بدايتها أن تنفتح على العالم للاستفادة من الظروف المحيطة بها ، ولم تنغلق على نفسها أو تنعزل عن العالم فتموت مكانها ، ولما كان عبد الناصر يهتم بكلا الدائرتين الآسيوية والافريقية ، فقد وجد فى هذا المؤتمر العصفورين معا ، فسافر إلى باندونج ليتعرف بدقة وعن قرب على القوى العاملة فى الدائرتين معا واللتين سيرتبط بهما ويتفاعل معهما ، ويتدارس معهم المبادىء التى سيسير الجميع على منوالها .

وكان قد اجتمع رؤساء وزراء خمس دول آسيوية فى كولومبو بسيلان فى مايو ١٩٥٤ لبحث الحرب المندلعة فى الهند الصينية ، وأعلن المجتمعون تأييدهم لاستقلال تونس ومراكش ، كما أعلنوا أملهم فى عقد مؤتمر آخر لبحث وسائل الاعداد لمؤتمر آسيوى أفريقى على نطاق واسع ، وفعلا عقد فى بوجور باندونسيا مؤتمر فى ديسمبر ١٩٥٤ ، وكان بمثابة الاعداد للمؤتمر الآسيوى الافريقى الذى عقد فى باندونج بأندونسيا فى أبريل ١٩٥٥ وحضره ممثلون عن الدول الافريقية :

أثيوبيا ـ ساحل الذهب (غانا ـ ليبريا ـ مصر ـ السودان ـ ليبيا)[١٥] .

وكان جمال عبد الناصر الذى ذهب على رأس وفد مصر أحد الأعمدة الاربعة الرئيسية التى شهدت المؤتمر وهم نهرو وشوان لاى وأحمد سوكارنو وقرر جمال عبد الناصر فى خطابه فى هذا المؤتمر يوم ١٨ أبريل ١٩٥٥ أن مصر تقف وقفة المدافع عن الحرية والرفاهية للشعوب ، مؤيدة لمبدأ تقرير المصير وبسط مساوىء الاستعمار ، معلنا أن بقاء الاستعمار لا يتفق مع العهد الجديد فى العالم ، إذ أنه تجاهل للتقدم الانسانى ومقاومة لقوانين التطور ، كما أنه من أسباب القلق الذى يسود العالم اليوم .

وأن سياسة الحياد الايجابى وعدم الانحياز هذه أصبحت بعد ذلك من المبادىء الحديثة التى اعتنقتها الدول والشعوب الافريقية ، وأصبحت فكرة التضامن الآسيوى الافريقى ، ووقوف الشعوب الآسيوية والافريقية جبهة واحدة متحدة ضد السيطرة الاستعمارية والنفوذ الأجنبى بجميع صوره وأشكاله جزءا لا يتجزأ من وعى الشعوب الافريقية ومن زحفها المقدس[١٦] .

وأهمية مؤتمر باندونج ترجع إلى أنه أوضح بجلاء للافريقيين والآسيويين بل ولكل العالم مبلغ ما تستطيع أن تحققه هذه الدول الافريقية والآسيوية إذ اتحدت كلمتها وصدقت عزيمتها .

وقد خرجت الدول الافريقية والآسيوية من هذا المؤتمر بمبادىء وشعارات كالحياد الايجابى والتعايش السلمى فكانت الخيوط التى تربط بين هذه الدول، كما أن قرارات المؤتمر فى مختلف المجالات سواء فى مجال التعاون الاقتصادى أو الثقافى أو السياسى كانت كله تعالج مشاكل تشكو منها كل دولة من دول القارتين الافريقية والآسيوية[١٧] .

وأعقب ذلك مؤتمر آخر امتاز بطابع خاص هو أنه مؤتمر تعقده الشعوب لا الحكومات ففى ديسمبر ١٩٥٧ عقد فى القاهرة ـ المؤتمر الأول لتضامن الشعوب الافريقية والآسيوية ـ وكان اختيار القاهرة بالذات لهذا المؤتمر عن قصد ، فقد عقد المؤتمر بعد أن تعرضت مصر لعدوان ١٩٥٦ فأرادت الشعوب الآسيوية والافريقية أن تعبر باجتماعها فى القاهرة عن تضامنها معها وعن تقديرها لموقفها فى سبل مبادىء الحياد والحرية « لأن الذين كانوا يضربون بيوت الأمنين فى

بور سعيد » كما قال عبد الناصر : « لم يكونوا فقط يضربوهم بل يضربون معنى ساميا للحق والعدل صمم الف مليون من البشر على حمايته » .

وقد حضر هذا المؤتمر فى القاهرة ممثلون للشعوب الافريقية والآسيوية سواء المستقلة أو الخاضعة لوصاية الأمم المتحدة ، أو التى لم تكن قد استقلت بعد ، وكانت قد استقلت فى الفترة بعد مؤتمر باندونج أربع دول افريقية هى : السودان وتونس والمغرب وغانا ، فكان هذا النصر وقودا جديداً أضاف مزيدا من القوة للدعوة للتضامن الافريقى والآسيوى .

وكانت قرارات المؤتمر شاملة : فلم تقتصر على المشاكل السياسية للشعوب الافريقية والآسيوية بل تعرضت للمشكلات الاقتصادية للشعوب الافريقية التى عاقها الاستعمار عن المضى فى النهضة الاقتصادية ، والتى وجه اقتصادها لخدمة مصالحه ، كما تعرض للمشاكل الاجتماعية والثقافية أيضا فى هذه البلاد ، واتخذ المؤتمر عدة اقتراحات لعلاج هذه المشاكل المترسبة عن سنين الاستعمار الطويلة ووسائله البغيضة(١٨) .

مؤتمر الدول الافريقية المستقلة (مؤتمر اكرا الأول) :

وكان انعقاده فى مدينة أكرا عاصمة غانا فى ١٥ أبريل ١٩٥٨ أى بعد عام من حصول غانا على استقلالها ، وكان بناء على دعوة رئيسها نكروما وشاركت فيه : مصر (الجمهورية العربية المتحدة) اثيوبيا - السودان - ليبيا - مراكش - تونس - ليبيريا - وغانا ، وقد رحبت مصر به لأنه يمثل حلقة من حلقات نضالها من أجل تعزيز مكانتها القومية ، وكان شعاره (ارفعوا ايديكم عن أفريقيا ، ينبغى أن تكون أفريقيا للافريقيين) ، وقد أكد المؤتمر على الشخصية الافريقية فى المجال الدولى ، وفتح الطريق أمام الحركات التحررية والوحدوية التى كانت تحتاجها القارة الافريقية ، كما أهتم بدعم مستقبل الشعوب الافريقية غير المستقلة ودراسة مشكلات التمييز العنصرى ، والخطوات اللازمة لتأمين استقلال وسيادة الدول الافريقية المستقلة(١٩) ، ووضحت فيه روح الحرية وتملك ناصية الأمور فى الدول الافريقية ووضوح الروح المستقلة للدول التى كانت تتشوفها من قبل ، فأوضح نكروما فى هذا المؤتمر منهج أعماله وكانت :

دراسة مشكلة الجزائر . دعم استقلال الدول الافريقية ودراسة الاخطار التى تهدد افريقيا كانشاء القواعد العسكرية فيها ، ودراسة مشكلة التفرقة العنصرية فى روديسيا وجنوب أفريقيا ، وكذلك جميع الوسائل التى تساعد على تحرير القارة من الاستعمار وتقوية الروابط الاقتصادية والثقافية فيما بينها(٢٠) .

ويتضح هنا ثقل مصر ممثلة فى عبد الناصر الذى عبر فى خطبته عن المشاعر التى تجيش فى صدور الملايين من سكان افريقيا ، ومدى ما يشعرون به من مرارة نتيجة الاستعمار بصوره المختلفة والتفرقة العنصرية وما تفرضه من قوانين تميز بين الناس بسبب جنسهم أو لونهم ، وبخاصة فى جنوب افريقيا وروديسيا ، كما تعرض للحدود المصطنعة والتى أوجدها الاستعمار فى أفريقيا بين دولها المختلفة لخدمة مصالحه وبث روح الفرقة والخلاف بين هذه الدول لتتاح له الفرصة للتدخل فى شئونها .

ووجه نظر الافريقيين إلى ضرورة حل هذه المشكلات بما يحقق مصالح الافريقيين ، وبروح الاخوة والتسامح ، وبالوسائل السلمية حتى يقطع خط الرجعة على الدول الاستعمارية التى يهمها أن تزداد شقة الخلاف بين الدول الافريقية الشقيقة .

ووضحت أيضا سيطرة روح باندونج على هذا المؤتمر من ناحية السياسة الخارجية ، من أجل هذا لم يسلم من هجوم الصحافة الغربية التى حاولت احباطه فنشرت احدى هذه الصحف [٢١] مقالا بعنوان : « مؤتمر اكرا ليس كمؤتمر باندونج » فى الوقت الذى راح فيه الموقف السياسى يتدهور فى باريس عمدت الدول الافريقية ذات السيادة إلى عقد أول اجتماع افريقى لها ، على أنه منذ عام ١٩٥٥ طرأ تطور كبير على البلاد الافريقية ، ومن ثم فان روح باندونج لن تسود اكرا ، ذلك أنه خلال اعوام قلائل ظهر عبد الناصر الذى أضحى نفوذه فى افريقيا وطيد الدعائم ، فالطريق بين باندونج وأكرا يمر بالسويس ، وهى حقيقة جغرافية ، ولكنها حقيقة سياسية أيضا أن مؤتمر اكرا لن يكون مؤتمر « باندونج فى افريقيا » فان هناك تفكيرا جديدا يفصل بينهما كما أن الانتصار الضخم الذى احرزه عبد الناصر قد بدأ عهده بين المؤتمرين ، ولن يتحدث عن الاحلام والأوهام ، إذ سوف يكون أكثر واقعية .. وواقعية عبد الناصر ليست فى حاجة إلى ايضاح كما أن الدول الاستعمارية حاولت أن تطعن هذا المؤتمر وأن تتخذ منه وسيلة لضرب حركة التضامن الآسيوى الافريقى ، فأشاعت أن المؤتمر يعتبر طعنه لفكرة التضامن الآسيوى الافريقى ، الا أن هذه المحاولات الاستعمارية فشلت لدرجة أن السكرتارية الدائمة للتضامن الآسيوى الافريقى أرسلت وفدأ عنها لحضور جلسات مؤتمر اكرا ، وأصدرت بيانا تؤيد فيه المؤتمر وقراراته ، على أن من أهم ما اسفر عنه المؤتمر : انشاء هيئة دائمة وسكرتارية دائمة لمتابعة تنفيذ قراراته[٢٢] .

وقد استوعبت الدول الافريقية هذه الجولة الأولى من الحرب المستترة لتقوم بجولة أخرى وبشكل آخر ، وفى نفس المكان عندما التأم .

مؤتمر الشعوب الافريقية الأول :

عقد فى اكرا فى ديسمبر ١٩٥٨ ، وضم أكثر من ٢٠٠ عضو يمثلون أكثر من ٥٠ حزبا سياسيا ونقابة وحركة طلابية من مختلف الدول الافريقية ، وكان هذا المؤتمر ايذانا بميلاد الجامعة الافريقية الحقيقية **على مستوى الشعوب** ، فقد اتخذ قراراته ضد « النزاعات القبلية » و « الحدود المصطنعة » التى أوجدها الاستعمار من أجل تقسيم القارة إلى مناطق نفوذ « والزعامات التقليدية البالية » وسياسة التفرقة العنصرية » كما أدان سياسة الاستعمار المبنية على الدس والوقيعة بين ما يسمى بأفريقيا البيضاء وافريقيا السوداء ، كذلك تم فيه الاتفاق على التعاون والعمل فى تضافر تام على تحرير افريقيا والبعد بها عن الاحلاف العسكرية ، وجميع المنظمات الاستعمارية وضرورة مساعدة الدول المكافحة والتى لم تحصل على استقلالها بعد ، وكان من أثر هذا أن هب شعب الكونغو فى ليوبولدفيل فى ٤ يناير ١٩٥٨ صائحا فى وجه البلجيكيين (اخرجوا من بلادنا ـ اخرجوا من افريقيا) ، واشتعلت من هذه الشرارة ثورات أخرى فى أنجولا وموزمبيق ثم نياسالاند[٢٣] أى أن الاجتماع بما اتخذ من قرارات كان ذا تأثير فى حركة التحرر الافريقى بشكل ايجابى .

وقد تلى هذا المؤتمر مؤتمر آخر مماثل فى تونس بناء على توصية من المؤتمر الأول للشعوب فى اكرا:

مؤتمر الشعوب الافريقية الثانى :

عقد فى تونس فى الفترة من ٢٥ يناير إلى ٣١ منه ١٩٦٠ وبحثت فيه القضايا الافريقية وأساليب التحرر والنهوض بالشعوب الافريقية ، كما ناقش فكرة تطوير انشاء مجتمع افريقى موحد وذلك بتدعيم فكرة انشاء (ولايات متحدة افريقية) لخدمة الشعوب الافريقية وحفظ السلام فيها .

مؤتمر الدول الافريقية المستقلة فى اديس ابابا :

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة من ١٤ ـ ٢٤ يونيه ١٩٦٠ وشهده ممثلون عن دول افريقيا المستقلة وهى : الكمرون وأثيوبيا وغانا وغينيا وليبيريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس والجمهورية العربية المتحدة (مصر) وتوجو .

وبحث المؤتمر ـ الذى كان خطوة هامة لتدعيم العمل الافريقى المستقل ـ الوحدة الافريقية ، ومشكلات الاستقلال ، كما تبنى وضع اللبنات الأولى لبنك التنمية الافريقى توثيقا للروابط الاقتصادية بين الدول الافريقية .

مؤتمر الدول الافريقية فى ليوبولدفيل :

عقد فى ليوبولدفيل فى أغسطس ١٩٦٠ وشاركت فيه ثلاث عشرة دولة افريقية مستقلة ، وافتتحه باتريس لومومبا بخطاب سياسى شرح فيه أهمية الاستقلال لشعوب افريقيا المناضلة ، وأهمية العامل الجاد بالنسبة للشعوب المستقلة للحفاظ على استقلالها من مؤثرات الاستعمار ، وكان هدف لومومبا تدعيم الكيان المستقل للكونغو الذى كانت تهدده الاطماع [٢٤] .

مؤتمر الدار البيضاء :

وقد انعقد هذا المؤتمر فى مدينة الدار البيضاء فى المملكة المغربية فى الفترة ما بين ٤ ـ ٧ يناير ١٩٦١ ، وحضره رؤساء الدول الافريقية التالية :

الجمهورية العربية المتحدة ، غانا ، غينيا ، مالى ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، كما حضره مندوب عن سيلان ، وقد شكل هذا المؤتمر حدثا تاريخيا هاما لكفاح الافريقيين من أجل الاستقلال الحقيقى والسلام والتقدم والوحدة الافريقية .

وقد تمكن الرئيس جمال عبد الناصر فى هذا المؤتمر أن يضع صورة للتغلغل الاسرائيلى فى افريقيا أمام طلائع النضال الافريقى جنوب الصحراء ، وتبنت غينيا ومالى قرار الدار البيضاء الذى دمغ اسرائيل بأنها أداة الاستعمار ورأس جسر لمطامعه وحذر منها الشعوب الافريقية ، كذلك قدم الرئيس عبد الناصر سبع نقاط لحل جسر افريقيا خاصة ومشاكل العالم عامة وكانت هى :

١ ـ القضاء على النظام الاستعمارى بتحرير الاجزاء المستعمرة فى افريقيا .
٢ ـ القضاء على التفرقة العنصرية بجميع مظاهرها ونظمها .
٣ ـ القضاء على الاستغلال فى الاقطار الافريقية المتحررة والعمل على الدفاع عنها
٤ ـ الوحدة الافريقية .
٥ ـ اقرار سياسة عدم التبعية فى الاقطار الافريقية وضرورة الاشتراك فى مؤتمر الدول غير المنحازة ببلجراد .

٦ ـ انهاء كل احتلال عسكرى فى افريقيا .

٧ ـ معارضة كل تدخل من جانب الدول الاستعمارية فى الشئون الافريقية .

وقد اسفر المؤتمر عن ميلاد ميثاق الدار البيضاء ، ونص على تشكيل مجلس استشارى يضم ممثلين عن الدول الاعضاء فى المؤتمر ، كما شكلت لجان استشارية : اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية ، ومكتبا للتنسيق بين اللجان .

وقد عقدت اللجنة السياسية لدول ميثاق الدار البيضاء أولى اجتماعاتها فى القاهرة فى اغسطس عام ١٩٦١ ، وحضره أقطاب دول الميثاق ، وتوالت الاجتماعات فى يونيه ١٩٦٢ وبعد ذلك[٢٥] .

ورغم أن مؤتمر الدار البيضاء لم يحقق الآمال التى عقدت عليه ، الا أنه كتجربة اسهم فى التمهيد للوحدة الافريقية التى ظهرت فى اديس ابابا فيما بعد ، فكان أول اجتماع يجمع بين افريقيا العربية وافريقيا غير العربية ، كما ساعد على التقارب والتفاهم بين العاملين فى الحقل الافريقى ، وبلورة المبادىء الجديدة التى كانت ذات أثر فى قيام منظمة الوحدة الافريقية كمبادىء عدم الانحياز ، ومكافحة الاستعمار ومفهوم الاستعمار الجديد .

ثم شهدت كوناكرى اجتماعا للجنة الاقتصادية للدول الافريقية المستقلة فى الفترة من ١٧ ـ ٢٣ يونيه ١٩٦١ حضرته وفود من مصر وغانا وغينيا ومالى والمغرب والجزائر ، وذلك لتحرير اقتصاديات افريقيا من النفوذ الأجنبى ، وتقدم وفد مصر فى هذا الاجتماع بمقترحات هى :

ـ تحرير التبادل التجارى بين دول الميثاق واعطاء الأولوية عند الاستيراد من الخارج لمنتجات الدول الأعضاء .

ـ اقامة وحدة اقتصادية بين الدول الاعضاء تهدف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية .

ـ تبادل المعونة الفنية وتبادل الوثائق والمعلومات الفنية والفنيين .

ـ انشاء بنك افريقى للتنمية ، للمساهمة فى تمويل النهضة الاقتصادية للدول الاعضاء ومساعدتها فى استغلال* مواردها ، وسد الثغرة فى احتياجاتها .

ـ انشاء اتحاد افريقى للمدفوعات لتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء وعمل نظام مقاصة لمدفوعاتها وأقراضها قروضا قصيرة الأجل لاعانتها فى تمويل المدفوعات الناشئة عن عمليات التجارة الجارية .

ـ فى قطاع النقل والمواصلات وافقت اللجنة على :

(أ)عقد اتفاق للنقل البحرى لايجاد الاتصال بين موانى دول الميثاق .
(ب) انشاء شركة مشتركة للنقل البحرى بين دول الميثاق .
(جـ) عقد اتفاقية متعددة الاطراف للطيران بين دول الميثاق .
(د) انشاء اتحاد افريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية .
(هـ) انشاء اتحاد افريقى للبريد بين دول الميثاق .

ـ اتباع سياسة اقتصادية مشتركة لمقاومة التكتلات الاقتصادية الاستعمارية[٢٦] وفى الفترة من ٢٥ مارس إلى أخره ١٩٦١ عقد بالقاهرة .

مؤتمر الشعوب الافريقية الثالث :

حيث اجتمع ٣٠٠ عضو تقريبا يمثلون ٦٩ منظمة ويعبرون عن مائتى مليون من الافريقيين ، وكان هذا المؤتمر أوسع المؤتمرات تمثيلا لشعوب افريقيا وكفاحها ، وقد أفتتح الرئيس جمال عبد الناصر أعماله بخطاب تناول فيه معركة الكونغو باعتبارها احدى المعارك فى حرب التحرير من أجل المصير الافريقى ، وناقشها كتجربة للنضال الافريقى ونضال الشعوب المجاهدة من أجل حريتها ، وشرح كيف نجح الاستعمار فى عرقلة سير النضال الافريقى فى الكونغو ، موضحا أن السبب يرجع إلى أن دول الاستعمار قد وحدتها مطامعها ، بينما لم ينجح الحق الذى تناصره الدول الافريقية فى أن يجمعها كلها على موقف واحد ، وأشار عبد الناصر إلى أن الاستعمار لكى يستطيع استغلال الطبيعة لابد أن يستغل البشر ، ونادى بأنه لابد من ازالة القواعد الأجنبية ، ولابد من استعادة الأراضى والمناجم الافريقية ، ولابد من القضاء على التفرقة العنصرية .

وبعث جومو كينياتا زعيم كفاح كينيا برسالة من منفاه فى شمالى كينيا جاء فيها :

« أملى عظيم فى أن مؤتمر الشعوب الافريقية سيعمل من أجل وحدة شعوبنا فى جميع أنحاء افريقيا ، لقد حان الوقت لكى تقف افريقيا مع الأمم لتثبت أن لديها ما نعطيه للعالم ، وأرجو أن يتحقق السلام والرخاء لشعوبنا ، ذلك يمكن تحقيقه إذا اتحدنا جميعا ، وعملنا من أجل رفع مستوى شعوبنا التى تناضل منذ مئات السنين » .

وقال السيد عبد الله ديالللو سكرتير المؤتمر فى كلمته « إنها لفرصة عظيمة لى وفرصة جميلة حقا أن تعقد الدورة الثالثة لمؤتمر الشعوب الافريقية فى القاهرة ، ونحن فى الواقع فى البلد ليس فقط البلد التاريخى ، بلد الاهرام التى تشهد بالعظمة الفنية والعلمية لهذا البلد أى لافريقيا ، ولكننا أيضا فى بلد تأميم قناة السويس ، نبدأ مؤتمرنا فى المدينة التى عرفت مؤتمرات افريقية أخرى وافريقية أسيوية ، فى المدينة التى استضافت وجمعت عددا كبيرا من الوطنيين الافريقيين الذين قاتلوا ويقاتلون من أجل استقلال بلادهم »[٢٧] .

وإن كان هذا المؤتمر هو الثالث من نوعه ، فى سلسلة مؤتمرات الشعوب بعد مؤتمرى أكرا ١٩٥٨ وتونس ١٩٦٠ الا أنه فى الحقيقة يعد خطوة واسعة وحاسمة على طريق معالجة الشعوب نفسها لمشاكلها التى تواجهها .

فقد أثبت هذا المؤتمر ـ وهو من أضخم المؤتمرات الافريقية ـ تصميم الشعوب الافريقية على استخلاص حقوقها مهما كلفها ذلك من تضحيات ، وكانت قراراته ناطقة بهذا التصميم من ممثلى الشعوب التى كابدت من الاستعمار ، وعقدت العزم على الاستمرار حتى النهاية .

ولكن .. هل يترك الاستعمار هذه الأعمال فى طريقها ؟

فقد لجأ والقيادات المتعاونة معه إلى القيام بمحاولات تستهدف الالتفاف حول مصر ، وتخريب النمو الطبيعى للعلاقات الافريقية الجديدة ، أو بالأخرى حركة الوحدة الافريقية فى عصر ما بعد حرب السويس ، وهذه المحاولات التخريبية هى التى أدت إلى استغلال أحداث الكونغو عام ١٩٦٠ فى احداث شقاق فى جبهة الدول الافريقية ، ذلك الشقاق الذى تمخض فى عام ١٩٦١ عن ظهور مجموعتين افريقيتين متنافستين وكانتا :

ـ مجموعة دول برازافيل التى تأسست فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ بمدينة برازافيل والتى تحولت إلى منظمة الاتحاد الافريقى الملاجاش فى ١١ سبتبر ١٩٦١ بمدينة نتاناريف عاصمة

مدغشقر (مالاجاش) وقد ضمت هذه المنظمة أثنتى عشر دولة افريقية كانت من المستعمرات الفرنسية السابقة ليس بينها : غينيا ومالى وتوجو .

- ثم مجموعة الدار البيضاء التى انشئت فى يناير ١٩٦١ من خمس دول افريقية هى مصر وغينيا ومالى والمغرب والجزائر .

وحاولت الدول الاستعمارية جهدها أن تدعم هذا الصدع ، وأن تعزل دول الدار البيضاء نهائيا بواسطة مؤتمرى منروفيا (الذى انعقد فى منروفيا عاصمة ليبيريا فى مايو ١٩٦١ وضم دول مجموعة برازافيل وغيرها) ولاجوس (الذى عقد فى لاجوس عاصمة نيجيريا فى الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ يناير ١٩٦٢) وقد ابرز مؤتمر لاجوس مجموعة منروفيا .

وعلى ذلك فقد « بدأت الاخطار الجسيمة تتهدد خط سير المستقبل فى القاهرة ، وتتهدد النظرة القارية الشاملة لافريقيا ومضمونها الثورى ، وهى النظرة التى تبنتها مصر الثورة ، وشاركتها فيها دول تقدمية النظرة مثل : غانا وغينيا والجزائر ومالى » .

وكان المنطق الاستعمارى هو التشديد بالضغط والهجوم المعاكس على مجموعة الدول التقدمية النظرة تجاه افريقيا ، الهدف ليس فقط عزلها وتجميدها ، وإنما هناك أيضا محاولة اصابتها بنوع من اليأس والنكسة النفسية والسياسية الأمر الذى يجعلها ترتد عن هذا المفهوم التقدمى وهذه النظرة القارية ، وتؤثر العزلة والابتعاد عن هذه المشكلات المعقدة إيثارا للسلامة (٢٨) .

عبد الناصر ومنظمة الوحدة الافريقية :

لما كانت الثورة المصرية تعرف جيدا أن الصراع فى أفريقيا ما هو الا احدى حلقات الصراع بينها وبين الاستعمار ، فقد وقف عبد الناصر فى عناد وصلابة مصراً على الخط السياسى والدولى الذى خطه تجاه الاستعمار منذ البداية ، وفتحت مصر ابوابها لكل المناضلين الافريقيين دون مطمع ، وعن ايمان عميق بقضايا التحرر الافريقى .

وسرعان ما انبعثت من قلب افريقيا قوى دفع ثورى عجزت قيادات المواجهة عن التصدى لها ، الأمر الذى جعل جبهتى منروفيا وبرازافيل تهتزان من داخلهما وتتداعيان ، وعلى أثر هجمات الاستعمار على الكونغو ، ووضوح دور اسرائيل فى القارة على حقيقته والذى كان أبرز ما يرسمه هو ذلك النشاط الذى قامت به المؤسسة العسكرية الاسرائيلية فى مؤامرة ضرب الثورة الوطنية فى الكونغو ، حيث استخدم طيارون من اسرائيل للطائرات المرتزقة ، ومدربون من اسرائيل لجنود مرتزقة ، واستخدام مويس تشومبى لمستشاريه فى اسرائيل اتضحت الحقيقة الواقعة بكل أبعادها ، وهى أن المشكلة ليست كما تدعى القوى الاستعمارية ايقاف تهديد الشيوعية الدولية ، أو ايقاف فتح القارة أمام المستعمر المصرى ، وإن كانت المشكلة هى أن الاستعمار الجديد يريد ابتلاع القارة بأكملها ، وإنه ان لم يتحرك الوطنيون فى القاهرة - على اختلاف مدارسهم الفكرية ونزعاتهم الاجتماعية والاقتصادية - فإن افريقيا سوف تشهد تقسيما جديدا كالذى شهدته فى « عصر التسابق الاستعمارى » أواخر القرن الماضى .

وهكذا أصبح الطريق ممهدا لالتئام شمل القارة من جديد ، وقام الرؤساء : جمال عبد الناصر وأحمد بن بيلا وأحمد سيكوتورى والامبراطور هيلا سيلاسى بنشاط كبير لاختبار النوايا من حولهم ، ومد الجسور بين زعماء الدول الأخرى بهدف اعادة الوحدة الافريقية ، وانتهى الأمر إلى الدعوة لعقد مؤتمر لأكبر عدد من رؤساء الدول الافريقية المتعاونة لتحقيق هذا الهدف .

وفعلا التأم الشمل الافريقى واشتركت الدول الآتية فى أول مؤتمر قمة لافريقيا فى أديس ابابا :

الجزائر وبوروندى والكاميرون وجمهورية وسط أفريقيا وتشاد والكونغو برازافيل والكونغو ليوبولدفيل وداهومى وأثيوبيا والجابون وغانا وغينيا وساحل العاج وليبيا وليبيريا ومدغشقر وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وتنجانيقا وتوجو وتونس وأوغندا والجمهورية العربية المتحدة وذلك فى الفترة ما بين ٢٢ ـ ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

ولقد جاء هذا الأجتماع تتويجا لما سبقته من جهود هادفة لتوحيد جهود الافريقيين لمواجهة المشكلات التى تواجههم .

ونظراً لأهمية هذا المؤتمر فقد مهد له باجتماع لوزراء الخارجية للدول الافريقية فى الفترة من ١٥ إلى ٢٣ مايو ١٩٦٣ لاعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر لعرضه على الرؤساء ، وقد أتفق وزراء الخارجية للدول الافريقية على جدول أعمال الرؤساء .

وفعلا عقد المؤتمر فى إديس ابابا باثيوبيا فى قاعة افريقيا ، وألقى الامبراطور هيلا سيلاسى خطاب الافتتاح فرحب بجميع الاعضاء وقال : « ان رؤساء الدول الافريقية اجتمعوا لتقرير مستقبل ٢٥٠ مليون نسمة وتحقيق حريتهم وحقهم فى السيادة » ثم حدد الهدف بشكل أقرب عندما قال مخاطبا الحاضرين : « إنكم لن تغادروا إديس ابابا الا بعد أن تخلقوا منظمة واحدة للدول الافريقية ، فإننا إذا نجحنا فى ذلك نكون عندئذ وعندئذ فقط قد بررنا وجودنا هنا » .

ولقد لعبت مصر دوراً هاماً وحاسماً لانجاح المؤتمر ، فعندما احتدم النقاش حول المقترحات المقدمة حول شكل الوحدة ، وشكل المنظمة ، ولما وصل النقاش إلى مرحلة التناقضات أعلن عبد الناصر على ملأ من المؤتمر :

« إن جميع التقسيمات التقليدية التى حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلى شمال الصحراء وجنوبها ، إلى افريقيا ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالانجليزية قد انهارت جميعا ، ولم يبق على أرض افريقيا غير لغة واحدة . لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير ، وبذلت مصر جهدا متصلا فى أروقة المؤتمر للخروج بنتائج محددة .. لتكن جامعة افريقية ، لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول افريقيا وممثليها الشعبيين . ليكن أى شىء ولكن شيئا واحدا لا تريده جمهورية مصر العربية هو أن نخرج من هنا بالفاظ حماسية ، أو بواجهات تنظيمية شكلية ، فى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا .. ونسىء إلى أفريقيا وإلى السلام .. بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملك ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع ارادتنا »[٢٩] فكان خير ختام للقول حول تفكك الأقوال والآراء ، وحسما للموقف ودفعا له .

ومن هذا كان مؤتمر إديس أبابا نقطة تحول فى تاريخ القارة الافريقية ، ليس لأنه أوجد منظمة للوحدة الافريقية فقط ، بل لأن المؤتمر قرر كذلك لأول مرة فى تاريخ افريقيا مصير القارة ومسار حركتها الشاملة على أرض افريقيا ، وليس على موائد المفاوضات والمؤتمرات فى لندن أو فى باريس أو غيرها[٣٠] .

كما دعا الامبراطور إلى انشاء بنك افريقى للتنمية وإلى اقامة جامعة افريقية ، أى أن مراحل الاعداد ـ والتى رعتها مصر خلال سنوات سبقت هذا المؤتمر قد أتت أكلها كمدرسة أخرجت هذا الفكر المتبلور فى عناصر محددة هكذا ، تلك التى أكملها الرئيس جمال عبد الناصر

الذى رأس الجلسة الثانية من جلسات هذا المؤتمر كرئيس لوفد مصر ، فأوضح المنهج الذى يجب أن تسير عليه المنظمة والمنطلقات التى يجب أن تنطلق منها ، بل وأوضح مدى المسئولية الملقاه على الدول وعلى قادتها فى الفترة التى ستلى هذا ، كما كشف التيارات الموجودة فى القاهرة والتى يمكن أن تناوىء التحرك المستقل فقال : « تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أن القارة الافريقية تواجه اليوم أقصى مراحل نضالها ، فإذا كنا نقول أن اعلام الاستقلال التى ارتفعت على أرض القارة خلال السنوات الأخيرة دليل على أن ميلاد الحرية قد تحقق ، فان الميلاد وحده لا يكفى ، فإن الحرية لابد أن تنمو .. فان القارة تواجه الآن فى رأينا تحديات الحياة ، وعليها وفق ظروف صعبة أن تؤكد صلاحيتها للبقاء والنمو .. ولست أظننى فى حاجة إلى تفصيل هذه الظروف الصعبة ، فلعله يكفينى أن أشير اليها ، وبينها ما يطل على القارة من خارجها وبينها ما يقبع على أرض القارة نفسها ، هناك الاستعمار الذى لم يقض عليه القضاء النهائى الكامل من كل أجزاء القارة ، والذى ما زال يعالج بشراسة فى بعض هذه الأجزاء ..

وهناك الاضطهاد العنصرى والتفرقة يفرضها على بعض أجزاء القارة .. هؤلاء الذين ينهبون ثرواتها ، ومع ذلك لا يتورعون عن بيع كرامتها فى أول مظاهرها الانسانية ، وهناك التستر وراء الاحلاف العسكرية لاتخاذ أراضى الشعوب قواعد لتزويدها ، وهناك محاولات اصطناع أدوات للاستعمار جديدة ومبتكرة تتسلل حتى وراء اعلام الأمم المتحدة التى جرت فى تحتها فى الكونغو خلال أزمته العنيفة .. تلك المأساة المروعة التى راح ضحيتها الثائر الافريقى الشهير باتريس لومومبا ، وحتى ستار تقديم المعونات إلى أفريقيا وقعت محاولات تسلل .

وهناك الاصرار على تحويل افريقيا إلى حجر ومخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها ، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد ، من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة منصفة .

وهناك الوصول إلى حد اتخاذ أراضى شعوب القارة ميدانا للتجارب الذرية بغير رضا أهلها ، وخلافا مع آمالها فى السلام ، وهناك عمليات اغتصاب أراضى الشعوب وتحريمها على أصحابها الشرعيين واباحتها للمستوطنين .

هناك مشكلة التخلف المروع الذى تعيش فى آثاره أغلبية شعوب القارة .. وهناك مشكلة التفاوت الاجتماعى داخل الوطن نفسه .. وهناك مشاكل التنمية لمواجهة آثار التخلف ولمواجهة ضرورات العدل الاجتماعى ، وبينها مشاكل التخطيط والتمويل والخبرة .

وللجمهورية العربية المتحدة نظرة فى مسألة المعوقات الخارجية ، تراها حقا للشعوب المتخلفة عن الشعوب التى سبقتها فى التقدم حقا يستند إلى التكافل الانسانى ، وإلى تدعيم السلام ، بل أن الجمهورية العربية المتحدة ترى هذه المعونات فريضة واجبة الأداء على الدول الكبرى ذات التاريخ الاستعمارى ، وهناك مشاكل الحدود بين دول افريقية عديدة .. وهناك تيارات الحرب الباردة وشدها وجذبها ..

إيها الاصدقاء .. لتكن جامعة افريقيا وقد نادى بذلك ميثاق العمل الذى أقره المؤتمر الوطنى لقوى الشعب العامل ديمقراطيا فى الجمهورية العربية المتحدة ، والذى تم اقراره فى شهر يونيه من العام الماضى ليكون ميثاقا لكل افريقيا .

إن اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى هو تصميم على تصفية جيب من اخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر السرطان المدمر .

إن اصرار شعبنا على مقاومة التميز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، ان الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الأجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهودها ، وليس التمييز االعنصرى إلا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهودها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو التمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم ، ان الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين مازالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم ، وإنما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .. وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ويؤمن بتضامن آسيوى افريقى(٣١) .

هكذا بسط عبد الناصر القضية بوضوح وعرض خطة مصر بشكل عام ثم بحث المجتمعون سبع مسائل هامة وردت فى هذا الخطاب كجدول أعمال :

- الوحدة الافريقية .
- تنمية التعاون بين الدول الافريقية فى جميع الميادين .
- القضاء على التفرقة العنصرية .
- العمل على نزع السلاح .
- ازالة القواعد العسكرية من كل دول القارة .
- اقرار سياسة عدم التبعية واتباع سياسة عدم الانحياز .

ومن نظرة إلى هذه المبادىء نجد أنها تتماشى وما طرحه عبد الناصر فى خطابه السابق فهو الذى حسم الموقف وترجم حس الشعوب الافريقية إلى واقع يناقش وتتخذ بصدده القرارات ، وانتهى المؤتمر إلى ما تاقت نفسه اليه وهو الجامعة الافريقية ، ففى ٢٥ مايو ١٩٦٣ وقع الزعماء الافريقيون المجتمعون ميثاق « منظمة الوحدة الافريقية » وذلك بعد أن تمت الموافقة بالاجماع على صيغته النهائية (*)

(*) أوضحت المادة الثانية اهداف المنظمة :
(ا) تقوية وحدة افريقيا وتضامنها .
(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة افضل لشعوب افريقيا .
(جـ) الدفاع عن سيادتها وسلامة اراضيها واستقلالها .
(د) القضاء على الاستعمار فى جميع اشكاله من افريقيا .
(هـ) تشجيع التعاون الدولى .
ولتحقيق هذه الأهداف راعت المنظمة الاعتبارات الآتية :
(ا) التعاون السياسى والدبلوماسى .
(ب) التعاون الاقتصادى بما فى ذلك النقل والمواصلات .
(جـ) التعاون التربوى والسكانى .
(د) التعاون الصحفى والرعاية الصحية والتغذية .
(هـ) التعاون فى الدفاع والأمن .
واكد الميثاق فى المادة الثالثة على :
١ ـ المساواة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
٢ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء .
٣ ـ احترام سيادة كل دولة وسلامة اراضيها وحقها الثابت فى كيانها المستقل .
٤ ـ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق او التحكيم .
٥ ـ تاكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .
والميثاق مكون من ديباجة ، ثلاثة وثلاثين مادة . يرجع إليه فى إصدارات مصلحة الاستعلامات المصرية .

وإنه لا يصعب على المتأمل فى مواد هذا الميثاق أن يدرك إنها تمثل نقطة تقدم جديدة على الطريق الثورى الذى تسير فيه القارة الافريقية ، ذلك لأن تاريخ الثورة الافريقية الذى كان موزعا ومجزءا عبر الزمان والمكان على مساحة القارة المتسعة وجد له فى النهاية بفضل نضال الشعوب الافريقية على مدى سنين طوال شكلا ماديا ملموسا له وظيفة توحيد النضال الافريقى وتركيزه فى سبيل تخليص الأجزاء التى ما زالت خاضعة للاستعمار من استغلاله لها وتحكمه فيها من ناحية ، ومن ناحية أخرى فى سبيل الاسراع باعادة بناء الأجزاء الأخرى التى تخلصت من الاستعمار بالفعل ، وذلك للوصول فى النهاية إلى اطلاق الطاقات الكامنة ـ ماديا ومعنويا ـ فى قلب أفريقيا ، لكى تزدهر وتأخذ مداها الحقيقى ، ولكى تأخذ دورها فى المشاركة فى الحضارة العالمية الحديثة ، ومن أجل تأكيد هذا المعنى يقول الاقطاب فى ميثاق المنظمة الافريقية : « ومدفوعين بارادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا فى تدعيم الأخوة والتضامن فى نطاق وحدة أكبر تتخطى كافة الخلافات القومية والاقليمية ومقتنعين أنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم الانسانى فانه يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليها » .

والواقع أن البناء التنظيمى لهذه الطاقة الافريقية التقدمية الجديدة والذى ظهر واضحا فى الميثاق يؤكد تصميم الاقطاب على أن تكون المنظمة ذات فاعلية وايجابية فى أداء دورها وبتصميمهم أيضا على إلا تكون مجرد اسم لا ينطوى تحته أى معنى ، أو شكل يخلو من أى مضمون ، فتتحول بذلك إلى عبء على التقدم الافريقى بدل ان تكون أداة دافعة له .

على أية حال فإن اجتماع مؤتمر القمة الافريقى الأول فى إديس ابابا فى عام ١٩٦٣ جاء تتويجا لكل جهود العاملين من أجل الوحدة الافريقية ، فقد أصدر المؤتمر الميثاق الافريقى الذى حيَّت فيه مبادىء وقيم وخبرات الثوار الافريقيين بشكل محكم ، والذى وصفه الأمين العام للأمم المتحدة فى خطابه الذى ألقاه أمام مؤتمر القمة الثانى فى القاهرة عام ١٩٦٤ ـ أى فى العام التالى ـ بأنه « وثيقة تاريخية تؤكد من جديد رغبة الاقطار الافريقية فى تحقيق الوحدة والتضامن ، بل ربما أيضا بلوغ هدف أعظم شأنا وهو التعاون الدولى .. كما أنه لا يتفق وميثاق الأمم المتحدة فى الشكل فحسب ، بل أنه ليؤكد من جديد الاغراض السياسية والمبادىء التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة » .

وفضلا عن ذلك فقد تمخض مؤتمر القمة الافريقى الأول عن مولد منظمة الوحدة الافريقية التى لعبت منذ مولدها دورا ايجابيا فى حل المشاكل السياسية الافريقية الطارئة ، مثل الخلافات السياسية والصدامات العسكرية التى حدثت على الحدود بين بعض الدول الافريقية مثل المغرب والجزائر ، والصومال وأثيوبيا ، والصومال وكينيا والاضطرابات التى قامت فى منطقة شرق افريقيا فى كل من تنجانيقا وكينيا وأوغندا .

وعلى ذلك فقد شهدت أفريقيا فى الفترة التى انقضت منذ اجتماع مؤتمر القمة الافريقى الأول فى إديس ابابا فى ماو ١٩٦٣ ، واجتماع مؤتمر القمة الافريقى الثانى فى القاهرة فى يوليه ١٩٦٤ اجتماعات مستمرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية لدراسة المشاكل والقضايا السياسية لافريقيا وحلها بالطرق السلمية من جهة ولخلق جو من التفاهم والتعاون الايجابى بين الدول الافريقية من جهة أخرى ، ولاحباط مؤامرات الاستعمار وأعوانه من جهة ثالثة ، ولحصر المشكلات الافريقية داخل حدود القارة من جهة رابعة حتى تقطع الطريق على تدخل القوى الاستعمارية وقيامها بمناورات سياسية إذا ما عرضت على هيئة الأمم المتحدة .

وقد عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية خلال هذه الفترة أربعة مؤتمرات أو دورتين عاديتين ودورتين استثنائيتين .

الأول : اجتمع فى داكار فى دورة عادية فى ١٥ أغسطس ١٩٦٣ واشترك فيه ٣٢ وزيرا من وزراء خارجية الدول الافريقية المستقلة ، وأهم ما قام به :

- وضع اللوائح الداخلية لمجلس وزراء المنظمة وكذلك لائحة الامانة العامة
- أوصى باعداد بروتوكول لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم .
- أوصى بإذابة التكتلات الاقليمية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية .
- أوصى بانشاء امانة عامة للمجموعة الافريقية فى نيويورك .
- أوصى بجعل إديس ابابا مقرا للمنظمة .
- درس تقرير لجنة تنسيق المعونة للحركات التحريرية الافريقية وهى لجنة التسعة التى أوصت بالاعتراف بحكومة أنجولا المؤقتة ، ولجنة التسعة هذه احدى اقتراحات جمال عبد الناصر[٣٢] ومهمتها تنسيق المساعدات التى تقدمها الدول الافريقية لحركات التحرير الوطنى فى البلاد الافريقية ـ وسنتناولها فيما بعد .

وكان الرئيس عبد الناصر قد طالب فى مؤتمر القمة الافريقى الأول فى أديس أبابا بمساعدة الثوار فى البلاد الافريقية التى لم تحصل على استقلالها واستضافتهم وتدريبهم تحت اشراف الدول المضيفة ، ومساعدة بلادهم ماديا وفكريا وعسكريا ، ومن ثم انشقت لهذا الغرض « لجنة تنسيق المعونة للحركات التحريرية الافريقية » أو لجنة التسعة هذه .

الثانى : مؤتمر اديس ابابا لوزراء الخارجية فى ١٥ نوفمبر ١٩٦٣ كدورة استثنائية للنظر فى النزاع المسلح بين المغرب والجزائر .

الثالث : فى دار السلام ـ كدورة استثنائية أيضا فى ١٢ فبراير ١٩٦٤ لبحث الموقف المتدهور فى شرق افريقيا بسبب النزاع الصومالى الاثيوبى حول مشكلة الحدود بينهما وكذلك النزاع الصومالى الكينى حول نفس المشكلة .

الرابع : مؤتمر لاجوس كدورة عادية فى الفترة ما بين ٢٤ ـ ٢٨ فبراير ١٩٦٤ ، وقد اتخذ عدة قرارات حول المشكلات الافريقية الملحة التى كانت قائمة ، وآخرها قرار اتخذ حول انعقاد مؤتمر القمة الثانى فى القاهرة فى ١٧ يوليه ١٩٦٤[٣٣] .

ويأتى هذا المؤتمر حلقة ثانية فى سلسلة الاصرار الافريقى على التصدى لقوى الاستعمار ، وخطوة فى طريق التنمية ، ولعل انعقاده فى القاهرة إنما كان اعترافا بجميلها فى تأسيس هذه المنظمة ورد الجميل كبير قام به زعيمها فى سبيل تحرير الدول الافريقية ، ولم يكن الأمر سهلا ازاء حبائل القوى الاستعمارية المناوئة .

فلقد سعى الاستعمار بالدس لكى يبتعد المؤتمر عن القاهرة ، أو على الأقل يتأخر عن موعد انعقاده كما تحدد فى الدورة الثانية لمجلس وزراء المنظمة فى لاجوس كما أسلفنا وقام ـ كطبيعته ـ بدور تشكيك واحباط ، دلت نبراتها على مصادرها :

١ ـ هل مصر دولة عربية أم هى دولة افريقية ؟ ! وكان التفسير الذى يعطيه الاستعمار : أن مصر عربية ، وهى تسعى لبناء امبراطورية فى العالم العربى ، وتريد تدعيمها بمختلف الامكانات المتوافرة فى القارة الافريقية .

٢ - هل تريد مصر من المؤتمر عندما يعقد على أرضها أن يواصل نظر المشكلات الافريقية أم هى تريد توريطه واقحامه فى مشاكلها الخاصة ؟ وكان التفسير الذى اعطاه الاستعمار هو أن مصر لا تهمها قضايا افريقيا ، لكنها تريد أن تستغل اجتماع افريقيا لخدمة قضاياها الخاصة الأخرى .

٣ - ومحاولات كثيرة مثل تحريك الحوادث فى الكونغو لتغيير وزارته التى كان يرأسها (سيريل ادولا) بوزارة أخرى يرأسها (مويس تشومبى) عميل الاستعمار وقاتل لومومبا ، كل ذلك حتى يتفجر الموقف الافريقى من داخله من كثرة ما تحشر المتناقضات حشرا داخل اطاره(٣٤) .

ولكن المؤتمر عقد رغم كل هذه المحاولات فى القاهرة على مستوى القمة فى ١٧ يوليه ١٩٦٤ وضم ٣٤ دولة افريقية ممثلة فى زعمائها وهى : الجزائر وبوروندى والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل والكونغو ليوبولدفيل وداهومى وأثيوبيا والجابون وغانا وغينيا وساحل العاج وليبريا وليبيا ومدغشقر ومالى وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا وراوندا والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وتنجانيقا وتوجو وتونس وأوغندا والجمهورية العربية المتحدة وفولتا العليا وكينيا ومالاوى .

كما حضر سكرتير عام الأمم المتحدة والقى خطابا مؤيدا لأعمال المؤتمر وداعيا إلى نبذ التفرقة العنصرية ومؤيدا لحركات الاستقلال(٣٥) .

والقى الرئيس عبد الناصر خطابا فى الجلسة الافتتاحية أوضح فيه منهجه فى العمل الجماعى الافريقى فى نقاط واضحة ومحددة .

فأوضح أن الاستقلال لم يكن الا بداية للتحدى الحقيقى لمطالب الحرية والحياة ، وأن الشعوب الافريقية لا تقتنع بالاستقلال علما ونشيدا أو صوتا فى الأمم المتحدة فقط ولكنها تريد إلى جانب ذلك أن يكون الاستقلال مضمونا اجتماعيا يصون كرامة البشر كما يصون الاستقلال كرامة أراضيهم .

وحلل عبد الناصر الظروف المحيطة بأفريقيا والتى تملى عليها تحديات كثيرة ، ثم عدد الاخطار المحتملة التى تقف أمامها : وهى أن تتوه القيادات الثورية فى تعقيدات البيروقراطية فتبدد الطاقات الثورية الشعبية وتنتكس حركات التحرير فى بقية أجزاء القارة ، وبهذا يعود الاستعمار إلى تحكم جديد شديد الضراوة .

وأبان عبد الناصر أن الطريق الصحيح يحدده شعاران : أولهما أن تبقى فعالية الثورة الافريقية تعمق الاستقلال بمضمون اجتماعى شامل .

وثانيهما : ان تكون القارة فى وضع يسمح لها بأن تقدم اجابة على كل سؤال يطرحه التطور عليها ولا تنتظر من خارجها قرار مستقبلها .

ووصف لقاء اديس أبابا السابق بأنه كان محاولة للاستكشاف والتجميع ، وأن الخطوة الايجابية آنئذ نحو الوحدة الافريقية هى وحدة الفكر باللقاء المباشر والفهم المشترك والاحترام المتبادل ، وأن منظمة الوحدة الافريقية قامت وتحركت وأثرت ايجابيا وقدمت جهودا افريقية وحلولا افريقية للمشكلات الافريقية « وعلينا الآن أن نعطى كيان المنظمة الاعصاب والعضلات القوية وأن نحركها وفق ارادة متحدة .. وأن أعظم ما يمكن أن يصل اليه المؤتمر هو روح الوحدة

الافريقية التى يمكن أن تكون أكبر محرك لقرارات الاجراءات المادية وأعظم ضمان لالتزاماتها » .

- وتناول الاستعمار وهو العدو الاكيد لشعوب القارة الافريقية فقال : « نستطيع أن نشدد ضغطنا أكثر ضد البقايا الاستعمارية فى القارة حتى تنزاح آخر بقايا الظلام الاستعمارى عن افريقيا » .

- وعن التفرقة العنصرية قال « نستطيع أن نستكمل الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة من جنوب أفريقيا وفى روديسيا ، وأنه لمن العلامات المشجعة فى هذه المناسبة صدور قانون المساواة المدنية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وإذا كنا نتطلع بالاهتمام إلى تنفيذه فإن الانصاف يقضى أن نشيد بصدوره » .

ثم ذكر المجتمعين بقضيتى التنمية والسلام وهما الملحتان بعد الاستقلال فقال : « ونستطيع أن نطرح قضية التنمية على اهتمام العالم بالقدر الذى تستحقه ، وقد اثبتت لنا تجربة مؤتمر التجارة بجنيف أن تعاوننا معا يستطيع أن يفتح أمامنا الابواب المغلقة .. ونستطيع فوق ذلك كله ومعه أن نشارك فى بناء عالم السلام ، وليس من شك إننا أولينا قضية السلام أكبر اهتمامنا .. أن مطلب السلام العالمى شهد فى الآونة الأخيرة استجابات صادقة نحوه من جميع الاطراف تجلت فى تخفيف حدة التوتر بعد توقيع اتفاق الحظر الجزئى على التجارب الذرية » .

أما اسرائيل فقد افرد لها مساحة كبيرة فى خطابه ، وقد بدأ حديثه عنها بأنه لم يكن يضغط على المؤتمر بهدف استصدار قرار يتعلق بمصلحة مصر المباشرة ليقحمهم فيه أو يؤثر عليهم لاتخاذ موقف معين « وإنما نضع الأمر كله فى اطار الحركة العامة للثورة الوطنية العالمية ضد الاستعمار فى العالم كله » وعرض فى عجالة أعمال اسرائيل فى الأرض المحتلة وربط بينها وبين ما يدور فى جنوب افريقيا .

ولكى يقطع على المستعمرين واسرائيل خط الادعاء بالتأثير على المؤتمر أوضح عبد الناصر أن غرضه من هذا العرض : « هو الدعوة إلى الفهم ، ذلك المفتاح الهام إلى روح الوحدة الافريقية ، لا نريدكم فى هذا الأمر أن تأخذوا الموضوع كما نطرحه عليكم ، لكننا نريدكم أن تولوه المزيد من تدقيقكم ، ومن بحثكم الامين »(٣٦) .

وفى خطابه الثانى الذى القاه فى مأدبة تكريم اعضاء الوفود ، اشار عبد الناصر إلى رصيد الشعوب الافريقية من الكفاح ضد الاستعمار ، وضرب الأمثلة لهذا التصدى من اثيوبيا والجزائر ومصر وصمود شعب جنوب افريقيا ليكون دافعا « لطلائع هذا التغيير وقادته .. ولسوف يكون أكثر ما يملأ جماهيرنا رضا وارتياحا أن تشعر إنها استطاعت أن توفر لكم الظروف التى فيها تستطيعون أن تعطوا قصارى جهدكم للمهمة التى تنتظرها منكم إفريقيا وينتظرها منكم العالم ، الذى يمكن عزل افريقيا عنه أو عزله عن افريقيا » .

مما كان له أثره المباشر والسريع فى الزعماء فقال نكروما : « أننا جميعا نحمل مسئولية كبرى لتقرير مستقبل افريقيا ، وهذا المستقبل يكمن فى قضيتنا المشتركة ، إن القارة الافريقية يجب أن تستغل ثرواتها فى سبيل مصلحة شعبها ، وأن القرار الذى ستتخذه فى هذا المؤتمر لن يؤثر فى سكان القارة فحسب ، ولكنه سيؤثر أيضا فى حياة الاجيال القادمة فى القارة .

كما طالب نكروما اعضاء المؤتمر باتخاذ اجراءات عاجلة وحاسمة لمواجهة المشكلات التى لم يستطع مؤتمر اديس ابابا أن يعالجها والتى تفرضها الثورة الافريقية ، وأردف قائلا : « إن

لقاء الثورات السياسية والثقافية والتكنولوجية تحثنا على أن نسير بخطى أوسع والا نظل بمعزل عن ثورات العالم » .

إما الامبراطور هيلا سيلاسى فقد كان حريصا على أن تبقى المنظمة وتنمو وكأنه وجد ضالته فيها فألقى خطابا شاملا تطرق فيه لكل مشاكل القارة والعقبات التى اعترضت لجان المنظمة فى العام السابق ، وأشاد بالأعمال التى قامت بها المنظمة نحو تسوية الخلافات بين الدول الافريقية كتسوية مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب إلى حد كبير وبين كينيا والصومال وندد بالاستعمار فقال : « أن علينا أن نكافح فى سبيل تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد بجميع أشكاله وصوره » واستعرض ما أتخذ فى هذا الشأن مثل قطع العلاقات مع جنوب أفريقيا والبرتغال .

اما جومو كينياتا فقد اعتبر خطاب عبد الناصر « الهاما كبيرا له » وقال : « آمل أن نستطيع أن نحافظ على المستوى الذى وصفه لنا جمال عبد الناصر قبل أن استمر فى حديثى » ، وفى مجال التنمية التى لفت عبد الناصر النظر اليها أكد قيام المنظمة الافريقية للتخطيط الاقتصادى والتنمية والتنسيق ضد عمليات النهب والاحتيال التى تقوم بها الدول الكبرى ضد الدول النامية .

وكان تأثير خطاب عبد الناصر فى الرئيس أحمد سيكوتورى فقال : « لقد أفتتحت أفريقيا صفحة خالدة فى تاريخها ، وأختارت أن تتحمل عبء مصيرها فى عزم أكيد .. وهذا الاختيار فرض بحكم الضرورة على حكوماتنا وشعوبنا العمل من أجل الوحدة والسعى نحو التقدم والديمقراطية ، ومناهضة الاستغلال الأجنبى وكفالة التحرر الاجتماعى والانسانى لشعوب القارة » .

وتحدث عن الارادة الافريقية « إذا كان روح اديس ابابا وميثاقها يسودان أفكارنا وأعمالنا فيجب الا ننسى أن مؤتمر اديس ابابا وميثاقها يؤرقان الناس والجماعات ذات المصالح المعادية للثورة »[٣٧] ، وهكذا لعبت مصر من خلال عبد الناصر هذا الدور الفعال لصالح الدول الافريقية مستغلة سياسة الدعوة فى المؤتمرات وخصوصا منظمة الوحدة الافريقية ، وليبدأ دورها العملى فى عملية التحرير .

تشجيع مصر لحركات التحرر الوطنى فى افريقيا :

إن مصر بثقلها البشرى والحضارى : بالاضافة إلى موقعها الجغرافى من القارة الافريقية لهى أكثر دولها قدرة على القيام بدور قيادى فعال ومؤثر فى سياسة القارة والتصدى للتيارات المغيرة من الشمال ، فهى الباب الشمالى للقارة وحاميتها من كل غاز يتربص بها الدوائر ، وإن التزامها هذا يأتى متفقا مع حركة التاريخ ومتمشيا مع روح العصر ، وفى اتجاه ريح التغيير التى اجتاحت القارة منذ الخمسينات من هذا القرن محدثة فيها هذا التحول العظيم الذى ارتفعت فى اعقابه اعلام الاستقلال وانطلقت بسببه الثورات من أجل التحرير والخروج من سيطرة الاستعمار والامبريالية .

ولا شك أن مصر فى عهد الثورة استطاعت أن تلعب ذلك الدور ، وتصبح محورا للاحداث فى القارة ومحركا لها ، فقد وقف جمال عبد الناصر دائما إلى جانب قضايا الشعوب الافريقية ضد السيطرة الأجنبية ، وتمسك بقضايا التقدم ضد التخلف ، وقضايا التحرير ضد الاستعمار .

فكم التقت الحركات الوطنية فى العالم العربى مع الثورة المصرية : وتجاوبت مع فكرها وحركتها ، الأمر الذى دعم موقف مصر الثورة فى مواجهة تحديات الاستعمار ، ولا شك أن ذلك كان من الأمور التى شجعت جمال عبد الناصر على مد نشاطه إلى افريقيا ، والاتصال بحركات التحرير فيها حتى أصبح المحرك الأكبر لها .

إلا أن الوضع فى افريقيا كان مختلفا كثيرا عنه فى الوطن العربى ، لأن وسائل الاتصال لم تكن سهلة فى البداية من جراء قبضة الاستعمار التى حالت دون ذلك ، الا أن الحال تغير بعد الصمود المصرى فى حرب ١٩٥٦ ، وذاع صيت القاهرة كقاعدة للتحرير ، وأصبح الثوار الافريقيون يحاولون هم من ناحيتهم الوصول اليها ، وقد عبر عن ذلك الزعيم الكينى جومو كينياتا بقوله : « إن معركة السويس هى معركة كل المناضلين فى افريقيا » ، لأن الأسلوب الذى استعمل من قبل فى الحصول على الاستقلال هو المفاوضات وهو أسلوب طويل يخضع للظروف ، كما أنه كان قليل الفائدة : أما الجديد الذى جاءت به ثورة يوليو ، وصارت مثلا يحتذى هو أسلوب استعمال القوة فى الضغط على المستعمر ، كما فعلت مع الانجليز ، وإن كان قد سبق وجودها ، ولكنها هى التى اذكته ونظمته ضدهم فى منطقة القناة .

واستطاع عبد الناصر أن يجذب أنظار الافريقيين بعد النجاح الذى حققه بسياسته هذه وجلاء الانجليز عن مصر ثم انهاء العدوان الثلاثى ، كل هذا كان يعنى الكثير بالنسبة للحركات الوطنية فى أفريقيا التى كانت الشركات الأجنبية والاحتكارات الرأسمالية وهى تستولى على مقدرات وثروات بلادهم[٣٨] .

هذا فضلا عن أن عبد الناصر نفسه بدأ يحس بالتزامه تجاه القارة التى ينتمى اليها ، فدخل إلى قلب الحركة الوطنية العامة للقارة كمعركة أكبر ضد الاستعمار جند له كل الثوار الافريقيين ، وتبنى القضايا الافريقية فكان المحور الذى تجمع حوله الثوار ، والشرارة التى انطلق منها الكثير من الثورات الوطنية فى افريقيا والعامل المساعد المهم فى ثورات كانت تحتاج اليه كما سنرى .

كما كان للسياسة التى أتبعتها الثورة المصرية فى السودان أثرها الكبير فى فتح مجال العمل الافريقى أمام مصر عندما انهت احتلال السودان ودعت إلى وحدة وادى النيل ولكن من خلال الاعتراف بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره ، وساعدته مصر فى نيل استقلاله كاملا عام ١٩٥٦ مما رجح كفة الثورة المصرية ، وأثبات إنها لا تعمل للكسب الشخصى وإنما للكسب الافريقى ككل[٣٩] .

وبدأت مصر بعد ذلك بقيادة عبد الناصر تدخل حركة التحرير الافريقية من أوسع أبوابها وبكل قوتها ، ولقد قامت هذه الجهود على دعائم قوية ومؤثرة أهمها :

١ ـ التعاون السياسى والدفاع عن قضايا القارة كالتحرر من الاستعمار ونبذ التفرقة العنصرية .
٢ ـ الاشتراك فى حركة التحرير فعليا .
٣ ـ القفز فوق الحاجز الذى اصطنعه الاستعمار ومعاونة الثوار وشد أزرهم .

واعتبرت مصر أن التفرقة العنصرية والاستعمار صنوان ، وأكد الميثاق المصرى هذا الاتجاه فأورد « أن اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، إن الاستعمار فى واقع الأمر هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الأجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى

الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فإن التميز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين جهدهم ، إن الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليب جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم ، وإنما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وما احرزه من انتصارات »(٤٠) .

ففى المؤتمرات الافريقية والآسيوية كانت مصر فى مقدمة الدول التى أثارت مشكلة التفرقة العنصرية باعتبارها مثلا حيا للمشكلات التى تواجهها الدول الافريقية .

وحين اجتمع مؤتمر القمة الافريقى الأول فى اديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ كانت قضية التفرقة العنصرية فى مقدمة القضايا التى عنيت بها المنظمة باعتبارها من أهم مشكلات القارة الافريقية ، وقد اجتمع الرئيس عبد الناصر خلال هذا المؤتمر بجميع زعماء الحركات الوطنية فى موزمبيق وانجولا وروديسيا وجنوب أفريقيا وغينيا البرتغالية دليلا على متابعته لهذه الحركات وقال : ان الجمهورية العربية أتت إلى هنا بقلب مفتوح وتقدير للمسئولية مفعم بالنية الصادقة ، وهى مستعدة أن تتحمل إلى كل الحدود مسئوليتها التاريخية تجاه قارتنا الافريقية » .

وفى جميع المؤتمرات التى عقدتها المنظمة كان صوت مصر قويا واضحا فى المطالبة بتشديد الضغط والحصار من حول بقع التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا ، وقد وجهت مصر الانظار إلى الوضع الذى خلفه الاستعمار فى هذه المنطقة من القارة ، فاللون أو القبيلة أو الأمة أو العنصرية يجب الا تكون أطلاقا سببا لكى يدان شخص لأن الله وحده هو المسئول عن هذه(٤١) .

كما كان موقف مصر واضحا ضد حكومتى جنوب أفريقيا وروديسيا التى تتفشى بهما هذه الآفة الاستعمارية ، ففتحت أبوابها للرعايا المناضلين واللاجئين من البلاد الافريقية التى كلفت بهذه السياسة كما سنفعل .

وطلبت مصر فى مؤتمر القمة الافريقى باكرا فى أكتوبر ١٩٦٥ اعتبار التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا وغيرها تهديدا لاستقرار السلام فى العالم ودعت إلى أن يصدر المؤتمر قرارا يدعو فيه حكومات العالم إلى الامتناع عن الاستمرار فى تدعيم اقتصاد جنوب أفريقيا .

ومن الناحية العملية فى هذا الاطار فتحت مصر أبوابها للهاربين من النظام العنصرى فلجأ لها العديد نذكر منهم بيكوسون ماكيوانى أحد زعماء المؤتمر الوطنى الافريقى الذى لجأ اليها عام ١٩٥٩ للقاهرة هربا من محاكمته فى جنوب أفريقيا ، وفى عام ١٩٦١ استقبلت القاهرة البكر بامنو نائب رئيس المؤتمر الوطنى الافريقى وثلاثة من أعضاء حزبه ورئيس حزب المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا ورئيس الحزب الوطنى لجنوب غرب أفريقيا المعروف باسم سوابو .

وفى عام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب سياسى بالقاهرة لكل من المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الجامعة الافريقية ، ومنح الاعضاء اللاجئون معونة شهرية ، بالاضافة إلى نفقات تنقلاتهم فى سبيل الدفاع عن قضايا بلادهم ، كما اسهمت الحكومة المصرية فى الصندوق الذى انشىء لتدعيم حركة المقاومة للنظم العنصرية فى افريقيا(٤٢) .

وجاء قطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جنوب أفريقيا فى ٣٠ مايو ١٩٦١ مبادرة مصرية لاقرار ما يجب أن يكون قائما بين دولة افريقية تمارس سياسة تحريرية ثورية وأخرى عنصرية ، وكان لقرار مصر بقطع هذه العلاقات ردود فعل لدى الدول الافريقية المستقلة فقد أعلنت غانا فى اليوم التالى أنه يجب عدم الاعتراف بجنوب أفريقيا ، بينما أعلنت ليبيريا المقاطعة

السياسية والاقتصادية الكاملة ، كما لقى موقف مصر تأييداً من القوى الوطنية وحركات التحرير فى جنوب أفريقيا ، وجاء ذلك فى البيان الذى أصدره مكتب جنوب افريقيا فى القاهرة(٤٣) .

ولعبت مصر والدول الآسيوية الصديقة دورا بارزا فى صف الدول الافريقية فى الأمم المتحدة لمواجهة تحدى جنوب افريقيا ، فبعد مذبحة شارفيل قدمت مصر مع ٢٨ دولة افريقية وآسيوية لمجلس الأمن مذكرة لمناقشة قضية التفرقة العنصرية ، وواصلت مصر جهودها هناك مع الدول الأخرى المناهضة للتفرقة العنصرية ، وترتب على ذلك أن اصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٦١ قرارها رقم ١٥٩٨ بضرورة اتخاذ اجراءات فردية وجماعية للضغط على حكومة جنوب أفريقيا للتخلى عن سياسة الفصل العنصرى .

وفى ٢٧ أبريل ١٩٦٤ تقدمت مصر مع ٥٧ دولة افريقية وآسيوية تطلب عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن لبحث الموقف المتفجر فى جنوب أفريقيا ، وأصدر المجلس قراره رقم ١٩٠ أدان فيه حكومة جنوب أفريقيا لسياستها العنصرية .

وفى ٢٢ يوليه ١٩٦٥ اذاعت السكرتارية العامة للأمم المتحدة بيانا اشارت فيه إلى أن ١٠٥ دول من بينها مصر - اتخذت اجراءات مختلفة ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

ومن هذه الاجراءات قطع العلاقات السياسية واغلاق جميع الموانى والمطارات فى وجه السفن والطائرات التابعة لجنوب أفريقيا ، كما تناولت العقوبات عقوبات اقتصادية مختلفة ومنع أى شخص يحمل جواز سفر لجنوب أفريقيا من دخول هذه البلاد .

وفى عام ١٩٦٥ اشتركت مصر مع ٢٣ دولة أخرى فى تقديم مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التفرقة العنصرية ، ووقعت مصر على الاتفاقية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٦٦ ، وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من ١٣ مارس ١٩٦٩ بعد أن اكتمل العدد القانونى للدول المنضمة اليها .

وقد ناقش مندوب مصر فى الأمم المتحدة فى الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة موقف المنظمة الدولية من التفرقة العنصرية بجنوب أفريقيا ، وأرجع فشل المنظمة الدولية إلى موقف الدول التى لا تزال تتعامل مع جنوب أفريقيا اقتصاديا ، بل لقد توسعت فى علاقاتها التجارية والاقتصادية معها متجاهلة قرارات المنظمة ، وهذا شجعها على مواصلة سياستها العنصرية .

واستمر موقف مصر خلال المناقشات المتتالية للجمعية العامة فى دوراتها المختلفة للقضية مؤكدة خلال المناقشات أن مصر تعتبر أن أحكام الفصل السابع من ميثاق المنظمة وتطبيقه بما يفرضه من عقوبات على الدولة المخالفة هو أكثر الوسائل فعالية لاكراه حكومة جنوب أفريقيا للتخلى عن سياستها .

وهكذا وقفت مصر الثورة بحزم ، وبكل الوسائل الممكنة لادانة التفرقة العنصرية فى افريقيا ومحاولة القضاء عليها سواء على المستوى المحلى أو الأمم المتحدة (٤٤) .

ومثل مصرى آخر فى الأمم المتحدة فى مجال مساندة حركات التحرر الافريقية سياسيا ، ويظهر فى موقف مصر من الاستعمار البرتغالى فى أنجولا وموزمبيق ، فقد ساندت مصر ومعها مجموعة الدول الافرو آسيوية فى الأمم المتحدة حق شعوب هذه المناطق فى الاستقلال وأدانت الاستعمار البرتغالى ، وفندت ادعاءات البرتغال غير الصحيحة بخصوص هذه الاقاليم .

كما كان لمصر نفس الموقف إلى جانب شعب ناميبيا ، فطالبت بإنهاء اشراف جنوب افريقيا على هذا الاقليم ، وساندت الجبهة الوطنية لتحرير ناميبيا (منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا سوابو) فى جهودها لانهاء وصاية جنوب افريقيا ، وأصبحت مصر عضوا فى لجنة جنوب غرب أفريقيا التى شكلتها الأمم المتحدة ، وكان نشاط مصر فيها واضحا لدرجة أن ضغطت على بقية اعضاء اللجنة لزيارة الاقليم ليروا بأنفسهم كيف تجرى الأمور هناك ، وقد هددت حكومة جنوب أفريقيا اعضاء اللجنة بالاعتقال .

ووقفت مصر أيضا فى الأمم المتحدة إلى جانب شعب الصومال استكمالا لعونها له حتى حصل على استقلاله ، وكان مندوب مصر فى المجلس الاستشارى لهيئة الأمم المتحدةبالصومال كمال الدين صلاح يبذل جهده ـ وسط تيارات استعمارية عاتية لتحقيق مطالب الشعب الصومالى والعمل على استقلاله ، وأداء رسالة الأمم المتحدة التى أؤتمن عليها حتى استقل الصومال فى يوليه ١٩٦٠ .

أما موقف مصر إلى جانب شعب الكونغو فى الأمم المتحدة فكان واضحا ، كما كان واضحا على أرضه ـ كما سنرى ـ فقد سارعت إلى الاشتراك فى ارسال جيش لمساندة الحكومة الشرعية هناك عندما طلبت الأمم المتحدة ذلك .

وكذلك موقفها من قضية شعب زيمبابوى الافريقى فى روديسيا ، فكم وقفت الجمهورية العربية المتحدة إلى جانب قضيته ، وقال عبد الناصر فى خطابه فى افتتاح دورة الانعقاد العادى الثالث لمجلس الأمة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ .

« قد نكون نحن اقرب اخواننا الافريقيين إلى فهم طبيعة مشكلة روديسيا ، فهى فى صميم الأمر تكرار لمؤامرة اسرائيل ، فالاستعمار يحاول أن يخلق فى قلب افريقيا ما تصور إنه نجح فيه من قبل فى فلسطين .. يريد أن تتحكم أقلية أوربية لا تتعدى ٢٢٠,٠٠٠ نسمة فيما يقرب من أربعة ملايين من المواطنين الافريقيين أصحاب البلاد الحقيقيين ليصبحوا فى النهاية شعبا من اللاجئين مكررا بذلك جريمته فى فلسطين[٤٥] .

لذلك كان طبيعيا أن تقف الجمهورية العربية المتحدة من المبدأ موقفا حاسماً عن فهم ودراية بحقيقة المؤامرة فى جانب الشعب الروديسى وحقه فى بلاده ، وكانت ترى أن الحكم فى روديسيا هو :

١ ـ تدعيم للحلف العنصرى الذى يتمثل فى حكومات روديسيا وجنوب أفريقيا والبرتغال للوقوف فى وجه التيار الثورى التحررى فى القارة الافريقية الآتى من الشمال .

٢ ـ هو فى نفس الوقت تهديد خطير للدول الافريقية المجاورة المستقلة واعاقة للحركات التحررية فى كل من موزمبيق وانجولا .

٣ ـ اقامة نقط ارتكاز للامبرالية الغربية لتمكينها من استنزاف خيرات وموارد القارة .

٤ ـ وجه من أوجه الاستعمار فى افريقيا شبيه تماماً بالاستعمار الصهيونى فى فلسطين وأسلوبه وأهدافه .

لذلك طالبت الجمهورية العربية المتحدة منذ البداية باتخاذ الوسائل الفعالة لانهاء حكم الاقلية العنصرية هناك قبل أن يستفحل الأمر لدرجة أن يصعب العلاج ، ولفتت نظر الدول الافريقية والدول الأخرى فى الأمم المتحدة إلى الدروس المستوحاه من قضية فلسطين ، والتى تمثل فصولها بنفس الطريقة فى افريقيا .

وفى ١٧ أغسطس ١٩٦٥ قررت الجمهورية العربية المتحدة قطع علاقاتها السياسية ببريطانيا تنفيذا لقرار المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية ، وتعبيرا عن احتجاجها لعدم قيام بريطانيا بالتزاماتها تجاه الشعب الافريقى فى روديسيا ، وقد منعت الجمهورية السفن التى تحمل بضائع من روديسيا أو اليها من المرور فى قناة السويس ، مما أضطر روديسيا لاستخدام موانى بيرا ولورنزوماركيز ـ بالأتفاق مع البرتغال ـ فى حركة التصدير والاستيراد(٦) .

لم تقتصر الجمهورية العربية المتحدة على النشاط الدبلوماسى المكثف فى المحافل الدولية سواء الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية ، وإنما تدخلت بنفوذها لاصلاح ذات البين بين القوى السياسية داخل الدول الافريقية ذاتها ، فأدركت أن مواجهة الشعوب الافريقية للقوى الاستعمارية يتطلب من القوى الوطنية أن تقف بصلابة ووحدة فى وجه العدوان ، ففى روديسيا مثلا بذلت الجمهورية العربية المتحدة مساعيها للتوفيق بين الاحزاب الروديسية ، وحين تشكلت لجنة خماسية خاصة (لجنة تحرير روديسيا) من مندوبى كينيا ونيجيريا وتنزانيا وزامبيا كانت مصر ضمنها ، وكانت هذه اللجنة متفرعة من لجنة التنسيق لتحرير افريقيا لبحث الوسائل العملية لحل القضية الروديسية ، بل كان لمندوب مصر فى اللجنة دور بارز من أجل التوحيد بين كل من حزبى الزانو والزابو على الأقل فى المجال العسكرى والتنسيق بين عمل الحزبين ، ومن أجل تلبية طلبات المناضلين الروديسيين من الأسلحة والمعدات والملابس بالاضافة إلى الوسائل الأخرى الفعالة لدعم الحركة الوطنية(٤٧) .

كما كان من بين وسائل مساندة مصر لحركات التحرير الوطنية ، مساندتها اعلاميا عن طريق اصدار السلاسل المتخصصة من الكتب والكتيبات والدراسات بأسعار زهيدة وما كان منها بالمجان للتوعية بالقارة الافريقية وهمومها والتزاماتها نحوها وكذلك التعريف بحركات القارة الوطنية من أجل الاستقلال .

وكذلك افتتحت مكاتب سياسية لحركات التحرير الافريقية فى القاهرة تابعة « للرابطة الافريقية » والتى سبق الحديث عنها ، فعندما اتسعت دائرة الاتصال بحركات التحرير والحركات الوطنية الافريقية ، وكثرت فى القاهرة وفود ممثلى هذه الحركات شجعتهم القاهرة على فتح مكاتب سياسية دائمة ، كان الهدف منها هو جعلها حلقة الاتصال الدائمة والسريعة بين الثورة المصرية وبين ميادين هذه الحركات ، كما كانت تتلقى المساعدات المصرية فى مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية واستجلاب الطلاب المؤهلين اليها ، كما كانت تقوم بالدعوة لقضاياها الوطنية بما فى ذلك امداد الاذاعات الموجهة من القاهرة بالمعلومات والاخبار . فضلا عن أنها :

ـ كانت تمثل نافذة خارجية لبلادها على العالم لتتصل بأى مكان فى العالم وتلقى المساعدات منه .

ـ سهلت انفاذ الاخبار إلى الصحف .

وكان بعض هذه المكاتب يمثل تنظيمات سياسية معترف بها فى بلادها ، وتمارس نشاطها هناك كالاحزاب السياسية التى كانت موجودة فى كثير من المستعمرات الانجليزية مثل كينيا وزنجبار ، وكانت أول مكاتب فتحت فى القاهرة ، وكان البعض الآخر يمثل تنظيمات لا تعترف بها السلطات الاستعمارية فكان أعضاؤها لاجئين سياسيين فى الخارج مثل (اتحاد شعب الكاميرون UPC) وحزب المؤتمر الافريقى وحزب مؤتمر البان أفريكان PAC من جنوب افريقيا ، وكانت بعض هذه المكاتب تمثل ثورة مسلحة مثل الحركة الشعبية لتحرير انجولا

MPLA وجبهة تحرير موزمبيق FRELIMO وكذلك افتتح مكتب للمؤتمر الوطنى الاوغندى UNC عام ١٩٥٨ واستمر يعمل حتى الاستقلال ، ومكتب للاتحاد الوطنى الافريقى لكينيا حتى عام ١٩٦٣ ، ومكتب الحركة الوطنية فى الصومال حتى عام ١٩٦٠ ومكتب للحزب الوطنى فى زنجبار حتى ١٩٦٣ .

وفى عام ١٥٩ كان قد افتتح مكتب لكل من اتحاد رواندا الوطنى RUNAR حتى عام ١٩٦١ ، ومكتب اتحاد التقدم الوطنى ببوروندى حتى عام ١٩٦١ .

وفى عام ١٩٦٠ تم افتتاح مكتب الحزب الديمقراطى الوطنى لروديسيا الجنوبية ، ومكتب لحزب الاستقلال الوطنى المتحد لزامبيا UNIP حتى عام ١٩٦٤ وجبهة تحرير الساحل الصومالى ، واستمر حتى استقلال جيبوتى عام ١٩٧٧ .

وفى عام ١٩٦١ افتتح مكتب لكل من حزب مؤتمر باسوتولاند BCP حتى عام ١٩٦٦ واتحاد شعوب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) والاتحاد الوطنى لجنوب غرب أفريقيا (سوانو) واللجنة الثورية لموزمبيق وهى التى تطورت إلى الاتحاد الديمقراطى الوطنى UDENAMP ولجنة الاستقلال الافريقى لغينيا بيساو عمل حتى الاستقلال عام ١٩٧٤ .

كما توالت بعد ذلك افتتاح مكاتب تحرير أخرى مكتب اتحاد شعب زيمبابوى عام ١٩٦٥ ZAPO وكانت هناك جهات مصرية تقوم بالانفاق على هذه المكاتب مثل مكتب الشئون الافريقية برئاسة الجمهورية ، وسكرتارية منظمة الشعوب الافو آسيوية[٤٨] .

أما عن نشاط هذه المكاتب فكان :

ـ شرح وجهة نظر حركةالتحرير الوطنى فى الكفاح داخل الاقليم المحتل ، وكسب تأييد الدول الأجنبية إلى جانب قضية بلادهم .

ـ اعتبرت هذه المكاتب كسفارات لاحزابها فى الداخل وكان بعضها يلقى بيانات صحفية حول قضايا بلاده ، أو يوزع منشورات ، أو يذيع احاديث موجهة من القاهرة من خلال الاذاعات التى أعدتها القاهرة لذلك .

ـ تلقى المعونات والمساعدات المادية والمعنوية والعسكرية من بعض الجهات لدعم الكفاح المسلح ضد الدول الاستعمارية .

وكانت القاهرة إلى جانب كل امداداتها لها تمدها بتدريب كوادرها السياسية فى مناخ معاد للاستعمار ، مكنها من الاتصالات المختلفة بالدول التى كانت ترى مصلحتها فى الاتصال بها ، ولم يكن فى مكتبها هذا فى بلادها[٤٩] .

كما كانت هذه المكاتب تمثل أيضا اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة منها ما كان ماركسيا مثل اتحاد شعب الكاميرون والحركة الشعبية لتحرير أنجولا . ومنها من آمن بالنظم الليبرالية مثل الاحزاب التى كانت فى أوغندا وزنجبار قبل الاستقلال .

وقد التزمت مصر فى جميع مراحل تعاملها مع الحركات والتنظيمات الوطنية فى افريقيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، أو فرض زعامة أو رأى ، لذلك احتفظت معها بعلاقات طيبة ، كما كان المتبع هو وقف نشاط هذه المكاتب بمجرد حصول الدولة على الاستقلال ، فإذا كان النظام الحاكم هو صاحب التمثيل فى المكتب السياسى الموجود أصلا فى القاهرة استبدل هذا المكتب بسفارة للدولة الجديدة مثل زامبيا وزنجبار .

كما فتحت القاهرة أبوابها للاجئين من الزعماء والسياسيين الافريقيين ، ووفرت لهم كل وسائل العمل ضد الاستعمار ، وبهذا أصبحت القاهرة القاعدة الكبرى لحركة الكفاح والتحرير الافريقية(٥٠) .

وقد خدم هذه الأنشطة المكثفة دور مصر الاعلامى فى مجال التحرر الوطنى الافريقى وفى مجال الاعلام يأتى :

أولا : دور الاذاعات الموجهة والتى وجهتها القاهرة إلى البلاد الثائرة من أجل استقلالها لشد أزرها وأمدادها بالبيانات والمعلومات وما يلزم إذكائها واستمرارها حتى النصر ، وكانت هذه الاذاعات كالآتى :

(أ) شرق افريقيا وجنوبها :

١ ـ الاذاعة الموجهة بلغة السواحيلى ، وقد بدأت ارسالها فى يوليو ١٩٤٥ لمساندة نضال شعب كينيا وغيره من شعوب شرق افريقيا بالذات ضد الاستعمار .

٢ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الأمهرية ، وبدأت ارسالها فى ديسمبر ١٩٥٥ .

٣ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الصومالية ، وبدأت ارسالها فى ١٩٥٧ لمساندة نضال شعب الصومال الذى كان يكافح فى ذلك الوقت فى سبيل الاستقلال والوحدة .

٤ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الانجليزية ، وبدأت ارسالها فى عام ١٩٦١ بهدف مساندة الشعوب الناطقة بالانجليزية فى شرق ووسط افريقيا فى نضالها فى سبيل الاستقلال .

٥ ـ الاذاعة الموجهة بلغة اللينجالا ، وبدأت ارسالها فى يونية ١٩٦١ لمساندة كفاح المتحدثين بهذه اللغة فى زائير والكونغو برازافيل .

٦ ـ الاذاعة الموجهة بلغة النيانجا ، وبدأ ارسالها فى يوليو ١٩٦١ وبثت برامجها للمتحدثين بهذه اللغة فى زامبيا ومالاوى .

٧ ـ الاذاعة الموجهة بلغة السوتو ، وبدأت ارسالها فى ١٩٦٢ للمتحدثين بهذه اللغة فى سوانا وسوازيلاند .

٨ ـ الاذاعة الموجهة بلغة السندبيلى ، وبدأت ارسالها فى ١٩ لشعب روديسيا .

٩ ـ الاذاعة الموجهة بلغة الزولو ، وبدأت ارسالها فى عام ١٩٦٥ لشعب جنوب افريقيا .

١٠ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الجفرية ، وبدأت ارسالها عام ١٩٦٧ للمتحدثين بها فى جيبوتى والمناطق المحيطة بها .

(ب) غـرب افريقيا :

١ ـ الاذاعة الموجهة بلغة الهوسا ، وبدأت ارسالها فى ديسمبر ١٩٥٩ لخدمة المتحدثين بهذه اللغة ، وهى أكثر اللغات انتشارا فى غرب افريقيا .

١٢ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الفرنسية وبدأت ارسالها فى عام ١٩٥٩ لشعوب شمال وغرب افريقيا التى تتحدث بالفرنسية .

١٣ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الانجليزية لغرب افريقيا للشعوب الناطقة باللغة الانجليزية فى نيجيريا وغانا وسياليون وجامبيا وليبريا .

١٤ ـ الاذاعة الموجهة باللغة الفولانية ، وبدأت ارسالها عام ١٩٦١ لخدمة المتحدثين الفولانية موريتانيا ومالى والسنغال ونيجيريا والكاميرون والنيجر وفولتا العليا وداهومى وسيراليون وساحل العاج وافريقيا الوسطى .

١٥ ـ الاذاعة الموجهة باللغة البرتغالية للمتحدثين بها فى انجولا وموزمبيق ، وكان الهدف منها تأييد كفاح الوطنيين هناك ضد الاستعمار البرتغالى .

١٦ ـ الاذاعة الموجهة بلغة اليوربا ، وبدأت ارسالها فى عام ١٩٦٦سوتوجه اذاعتها لشعب اليوربا الساكن غرب مصب نهر النيجر .

١٧ ـ الاذاعة الموجهة بلغة البمبارة حيث بدأت ارسالها فى فبراير ١٩٦٨ لخدمة البلاد التى تنتشر فيها لغة البمبارة وهى مالى وغينيا وساحل العاج وبعض البلاد الأخرى المجاورة[٥١] .

ثانيا : اللجنة العربية للتضامن الافريقى الآسيوى .

شكلت فى أكتوبر ١٩٥٧ من عدد من رجال السياسة والصحافة والثقافة ، وتولت الاعداد لمؤتمر الشعوب الآسيوية الافريقية الذى عقد فى القاهرة فى ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ ومن أهم اغراضه تقوية التضامن بين شعوب آسيا وافريقيا عن طريق تعبئة القوى الشعبية فى هذه الدول بهدف محاربة الاستعمار بكافة صوره فى العالم وتحرير الشعوب منه .

وقد اختيرت القاهرة مقرا لسكرتاريته ، التى تعد هيئة دولية تقوم بتنفيذ أهداف المنظمة التى تحددت فى :

١ ـ توحيد وتنسيق نضال الشعوب الافريقية والآسيوية ضد الامبريالية والاستعمار والتعجيل بتحرير الشعوب وضمان تقدمها الثقافى والاجتماعى والاقتصادى .

٢ ـ الاشراف على تنفيذ وتطبيق القرارات والتوصيات التى يتخذها مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية .

٣ ـ تقوية وتنمية حركة التضامن الافريقى الآسيوى .

وبحكم تمثيل المنظمة للمنظمات الشعبية وللاحزاب والحركات التحررية فى دول افريقيا وآسيا ، فعقد كانت المنظمة منذ مؤتمرها الأول بالقاهرة (ديسمبر ١٩٥٧ ـ يناير ١٩٥٨) فرصة للدبلوماسية المصرية للاتصال وتوثيق العلاقات مع حركات التحرير الافريقية ، فضلا عن أن وجودها فى القاهرة وتولى مصرى رئاسة سكرتاريتها الدائمة (يوسف السباعى) قد زاد من أهمية مصر فى مضمار الكفاح الافريقى ضد الاستعمار[٥٢] .

المساندة المصرية المادية لحركات التحرر الأفريقى :

لم يقتصر دور مصر فى مساندتها لحركات التحرير الأفريقى على الدور السياسى أو الاعلامى ، بل أدركت مصر أن هذه الحركات لكى تستمر فى جهودها يلزمها الدعم المادى لشراء السلاح والمؤن اللازمة لاعضائها ، فدعت الدول الأفريقية لتقديم مساعداتها المادية لحركات التحرير ، فشكلت « لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا » ، بهدف جمع وتنسيق هذه المعونات التى تقدمها الدول الأفريقية لادارة حركات التحرير .

ويلاحظ أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية لم ينص على انشائها ، وانما انشئت بمقتضى قرار خاص من مؤتمر القمة الأفريقى التأسيسى بدفعة من مصر ، وذلك لاعطاء هذه اللجنة نوعا من الاستقلال فى ادارة أعمالها ، وكانت مصر تعتبر عضوا مؤسسا لها باعتراف بقية الأعضاء لما قدمته لحركة التحرير التى اجتاحت أفريقيا انئذ ، وكان عدد أعضائها تسعة فى أول الأمر ثم

زادوا بعد ذلك ، ولذلك كانت أيضا تحمل اسم (لجنة التسعة) مهمتها تنسيق تقديم المساعدات لحركات التحرير عن طريق صندوق خاص بها يموله أعضاء المنظمة بحصص عن كل دولة ، فكانت رمزا يمثل جهود الدول الأفريقية لتصفية الاستعمار والعنصرية(٥٣) .

هذا وقدمت مصر أيضا معونات مادية للاجئين الأفريقيين الذين أضطروا لترك بلادهم ، متيحة لهم فرصة الاستمرار فى كفاحهم(٥٤) .

وفى المجال العسكرى كانت مصر أول دول العالم التى فتحت أبوابها لتدريب أعضاء حركات التحرير الأفريقية عسكريا ، مثل ابناء روديسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا ، وكان التدريب يتم فى مدرسة الصاعقة التابعة للقوات المسلحة المصرية ، وكان نفس التدريب الذى اتبع سابقا مع مجموعات الفدائيين الجزائريين إبان الثورة الجزائرية .

كما فتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها أيضا لاستيعاب اعداد من الأفريقيين المؤهلين سنويا ، أما من ناحية السلاح ، فقد كان مكتب الشئون الأفريقية برياسة الجمهورية يقوم بتسليح هؤلاء المكافحين بالفائض من السلاح بعد تسليح الجيش من السلاح الذى استلمته مصر بعد الجلاء ، فكانت مصر أكبر دولة سلحت الحركات التحريرية ، وكانت تنقله إليهم بمواقعهم فى بلادهم بطرقها الخاصة .

فبالنسبة لروديسيا الجنوبية (زيمبابوى) كان الزعيم جوشوانكومو يتسلم الأسلحة وينقلها هو واتباعه فى شكل طرود بالجو ، وبعد اعتقاله تم الاتفاق مع اتحاد الشعب الأفريقى الزيمبابوى على أن تقوم الطائرات المصرية باسقاط كميات كبيرة من الأسلحة فى مناطق يتفق عليها فى روديسيا ، وقد تم هذا الاتفاق فى مقابلة تمت بين جمال عبد الناصر والأب مسيثولى باعتباره نائبا لنكومو .

وقد ظلت مصر فى البداية هى المصدر الوحيد لتسليح وتدريب حركات التحرير الأفريقية إلى أن عرفت هذه الحركات طريق الاتصال بدول الكتلة الشرقية ، فكم أيدت مصر حركات التحرير الأفريقية فى كل أفريقيا حتى يمكن القول بأنه لم يحدث أن قامت حركة ثورية تحريرية فى أفريقيا بعد عام ١٩٥٢ إلا وكان لها اتصال بالقاهرة وأيدها الرئيس جمال عبد الناصر ووقف إلى جانبها(٥٥) .

ولقد ذهبت مصر بقيادة عبد الناصر فى بعض هذه الحركات إلى مسيرة أبعد وأدق ، فكانت ثورة الصومال من أول الحركات التحريرية التى اهتم بها عبد الناصر ، والتزمت مصر بمساندة الحركة الوطنية فيها حتى حصلت على استقلالها ، وكان مدفوعا فى ذلك بمسئوليته الدولية هناك ، حيث كان الصومال يشترك فى عضوية المجلس الاستشارى التابع للأمم المتحدة فى الصومال .

فقد كان الصومال من الأقاليم الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والادارة الايطالية وكانت الأمم المتحدة قد انشأت هيئة تابعة لها سميت « المجلس الاستشارى » منذ عام ١٩٥٠ مكونا من ثلاث دول هى : مصر وكولومبيا والفلبين ، بقصد الاشراف على الادارة فى الصومال ، والتأكد من قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتهى عام ١٩٦٠ ، وكان وجود مصر فى هذا الاصطدام بالقوى الاستعمارية من أجل القوى الوطنية فى الصومال .

وبعد أن قامت ثورة ١٩٥٢ قررت مصر أن تتحمل مسئولياتها الدولية كاملة ، مستعيرة من اشتراكها فى هذا المجلس الاستشارى ، فتبنت وجهة النظر الوطنية وقامت بالدفاع عنها ، وقدمت

المشورة السياسية والخبرة القانونية للأحزاب والحركات الوطنية هناك ، وساعدتها فى مواجهة المناورات التى كان تهدف إلى تأخير تسليم السلطة إلى الوطنيين ، كما قامت بمقاومة خطط الادارة الايطالية التى كانت تحاول طمس الملامح العربية للصومال .

فقد كان الايطاليون يمثلون أخطر القوى الاستعمارية المتربصة بالصومال ، فكانوا يملكون سلطة الادارة ، كما كانوا يسيطرون عن طريق الشركات الايطالية سيطرة كاملة على اقتصاد الأقليم ، ويملكون معظم مساحات الأراضى هناك ، وخططوا لأن يجعلوا اقتصاديات الصومال تابعة لاقتصاديات ايطاليا ، فضلا عن اهمالها للغة العربية كأسلوب لقطع علاقة الوطنيين بجيرانهم العرب تحت دعوى احياء اللغة الصومالية وكتابتها بأحرف لاتينية .

وكانت بريطانيا أيضا من القوى الاستعمارية فى الصومال فيما عرف بالصومال الانجليزى ، وكانت ترى ادخال الصومال بعد استقلاله فى دائرة الكومنولث البريطانى ، كما كانت فرنسا أيضا فى جيبوتى .

تلك كانت القوى الغربية المتسلطة على أراضى الصومال ومثلت الاخطار المحدقة به ، كما كانت أثيوبيا أيضا ـ وهى جارة أفريقية ـ تسعى إلى ضم أقليم أوجادين وهو جزء من الصومال وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تساعدها على ذلك .

وقد زادت أحوال الصومال سوءا بسبب داخلى وهو تعدد الأحزاب الصومالية التى بلغت ١٩ حزبا ، كانت الدول الاستعمارية تسعى بها لشق الصف الوطنى هناك .

وضعت مصر هذه الأمور أمامها وبدأت مساندتها لهذا البلد ، بأن تبنت وجهة النظر الغالبة هناك والتى كانت تنشد الاستقلال التام ووحدة جميع الأراضى الصومالية ، وهو ما ترمز إليه النجمة الخماسية فى العلم الصومالى (اشارة إلى وحدة الصومالات الخمسة : الايطالى ـ الانجليزى ـ الفرنسى ـ الأثيوبى والكينى) .

ووطدت مصر علاقتها بحزب الأغلبية هناك وهو (حزب وحدة الشباب الصومالى) ، وفى نفس الوقت لم تهمل بقية الأحزاب والتنظيمات والزعماء المدنيين وطبقة التجار ، من أجل هذا تعاظم مركز مصر فى الصومال خاصة بعد أن بدأت تمدهم بالمدرسين والكتب العربية ، وفتحت المنح الدراسية أمام أبنائهم لتعيد للصومال الهوية العربية الاسلامية ـ كما أسلفنا ـ مما أثار القوى الاستعمارية ضد السياسة العربية هناك ، وكان المندوب المصرى (كمال الدين صلاح) من الضحايا ، فقد اغتيل بمعرفة القوى الايطالية صاحبة المصلحة فى هذا .

إلا أن هذا الموقف لم يزد مصر الا إصرارا على مواصلة تدعيم حركة التحرير الصومالية ، بمضاعفة امدادها بكل احتياجاتها ، وكان أهم ثمارها هو فشل اسرائيل فى إقامة علاقات اقتصادية معها ، كما فشلت جهود البريطانيين فى ادخال الدولة الجديدة فى دائرة الكومنولث ، وظلت مصر على مساندتها لها عسكريا بارسال ما تطلبه من سلاح ، وتدريب المناضلين من أبنائها فى مصر حتى وصلت الى الاستقلال .

وهكذا سجلت مصر نصرا جديدا فى سجل كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية ، كما سجلت حلقة هامة فى سجل الوحدة الأفريقية[٥٦] .

وهذه حلقة أخرى من الحلقات المهمة لجهود مصر فى أفريقيا واسهامها فى حركات التحرير فيها ، وهى تأييدها لحركة الماو ماو فى كينيا .

فكانت كينيا فى مقدمة الأقطار التى استطاعت الثورة المصرية أن تتصل بالحركة الوطنية فيها وتؤيدها وتدعمها ، وتقيم أوثق العلاقات مع زعمائها وعلى رأسهم جومو كينياتا ، وكانت ثورة الماو ماو هذه قد قامت فى اكتوبر ١٩٥٢ متزامنة تقريبا مع الثورة المصرية ، وقامت بها قبائل الكيكويو والماساى الذين طردهم الانجليز من بلادهم ليعيشوا فى معازل على هامش المدن فى حياة قاسية .

وفى نفس الوقت حاول الانجليز ان يستوطنوا بلادهم ، وبدأوا يتدفقون على كينيا ليحلوا محل السكان الأصليين ، كاستعمار استيطانى وهنا وضحت قضية العنصرية ، فحرم أصحاب البلاد من التمتع بخيراتها ، فلم يكونوا يملكون زراعة أرضهم الا فى حدود ما يقتاتون به ، وكانوا ينتقلون مع الأرض من سيد أبيض إلى سيد ابيض آخر كالاقنان .

فانفجرت الثورة وقبض على كينياتا وقدم هو ومن معه للمحاكمات حيث حكم عليه بالسجن واستغل الانجليز هذه الأحداث ، واعملوا حرب الابادة ضد الوطنيين هناك ، مما هز جمال عبد الناصر ومصر معه ، فتبنت مصر قضية الوطنيين فى كينيا ، وخصصت لهم اذاعة بلغتهم كشفت عن مخططات الاستعمار هناك ، بل وساهمت فى أن تجعل قضية الماو ماو وقضية الافراج عن جومو كينياتا قضية افريقيا كلها ، وجعل عبد الناصر يذكرها ويدفع بها فى المحافل الدولية التى حضرها ، فتحت القاهرة أبوابها لزعماء كينيا وأمدتهم بكل مساعدة احتاجوها .

وبعد ان سمح بقيام الاحزاب السياسية فى كينيا ، كانت القاهرة أول من أزرهم وخططت معهم تدابير تقرير مصيرهم وفتحت لهم مكاتب فيها ـ كما أوضحنا من قبل وقد تردد على القاهرة انذاك معظم زعماء كينيا المعروفين امثال : أوجنجا أودنجا ونجالا ونوم مبويا وجوزيف مورمبى وغيرهم ، وكان عبد الناصر يحرص دائما على مقابلاتهم ومناقشتهم فى وجهات نظرهم[٥٧] .

مساندة مصر للكونغو فى أزمته :

كانت ازمة الكونغو صراعا تجسد فيه المعنى الحقيقى للاستعمار الجديد ، وقد لعبت مصر دورا هاما ورئيسيا فى هذا الصراع ، حيث وقفت فيه إلى جانب القوى الوطنية ، وكان لدورها هذا اثر كبير فى سير الأحداث ليس فى الكونغو فقط ولكن فى أفريقيا كلها .

شاء الاستعمار العودة إلى الكونغو بعد اعلان استقلاله ، وذلك بتشجيع الحركات الانفصالية ، واقامة حكومات مستقلة فى كاتانجا وغيرها ، تحركها المطامع الاستعمارية الاحتكارية فتلتقى بها فى اتجاه الوحدة الذى تزعمه لومومبا لكى يعود النفوذ الاستعمارى .

ولما كان الكونغو هو المسرح الذى اختارته الامبريالية العالمية انذاك لوقف المد الثورى فى القارة ، والقضاء على الحرية وزعزعة عهد الاستقلال فيها ، كان طبيعيا أن تعمل الدول الأفريقية الحرة وعلى رأسها مصر ـ كامتداد لنضالها لتعزيز الاستقلال فى اطار الايمان بالحرية على الوقوف فى وجه الاستعمار ، ومساندة الاتجاه القومى بجميع الوسائل[٥٨] .

بدأت قصة الأزمة فى الكونغو والتى شغلت العالم لأكثر من خمس سنوات فى ٨ يولية ١٩٦٠ ، بعد ثمانية ايام من اعلان الاستقلال ، وكان ذلك عندما تمرد الجيش الكونغولى بتحريض من الضباط البلجيك ، ووزع الجيش السلاح على المدنيين البلجيك فعمت الفوضى البلاد .

وبعد ثلاثة أيام من بداية هذا التمرد أعلن مويس تشومبى ـ حاكم اقليم كاتانجا ـ انفصال الأقليم الذى تتركز فيه معظم ثروات الكونغو بتحريض من الضباط كذلك وأرسلوا خمسة آلاف جندى إلى الكونغو ، رغم اعتراض رئيس الوزراء وحكومته .

واتضحت المؤامرة الاستعمارية التى استهدفت الاستيلاء على المناطق الغنية فى الكونغو ، وذلك بعد أن فشلت خطتها فى السيطرة على الأحزاب الكونغولية ، حيث استطاع لومومبا أن يكتل عدة أحزاب إلى جانبه فحصل على الأغلبية البرلمانية التى تؤهله للحكم ، ولم تجد بلجيكا بدا من اسناد رئاسة الحكومة إليه .

وكان لومومبا يدعو إلى اقامة حكومة مركزية موحدة ، ولما سادت الحالة فى البلاد ـ كما أسلفنا ـ بتدخل الاستعمار البلجيكى ، طلب لومومبا من الأمم المتحدة فى ١١ يولية ١٩٦٠ ارسال قوة دولية لحفظ النظام فى الكونغو ، وكان يقصد وقف التدخل البلجيكى ، كما أبدى لومومبا لبعض الدول الأفريقية أن تشترك فى هذه القوة ، وكانت مصر من بين هذه الدول ، حيث كانت على صلة سابقة به منذ عام ١٩٥٨ ، لانبهاره بشخصية جمال عبد الناصر وذلك فى مؤتمر الشعوب الأفريقية ، وعاد لومومبا إلى بلاده بعد ذلك مصرا على مقاومة الاستعمار .

وبناء على طلب لومومبا قوات من الأمم المتحدة ، اتفق سكرتير الامم المتحدة (داج همرشولد) ومندوبى الدول الأفريقية فى الأمم المتحدة ، طالبا ان تكون القوة المطلوبة تشكل من الدول الأفريقية وحدها ، ووافق جمال عبد الناصر بسرعة على الاشتراك فى هذه القوة للأسباب الآتية :

أولا : كانت هذه هى المرة الأولى التى يلجأ فيها زعيم أفريقى إلى الدول الأفريقية الأخرى لحماية استقلاله ، وأن تخلى الدول الأفريقية عنه فى هذه الحالة وبخاصة مصر كان يعتبره عبد الناصر تجريدا للوحدة الأفريقية من مضمونها الايجابى .

ثانيا : كان عبد الناصر يدرك أن معركته ضد الاستعمار والامبريالية ليست معركة محلية وانما مجالها القارة الأفريقية كلها كما هى ممتدة على طول الوطن العربى ، وإلى كل مكان يقاوم الاستعمار .

ثالثا : اهمية موقع الكونغو الجغرافى بالنسبة لمصر ، فتأمين منابع النيل هدف من أهداف الاستراتيجية المصرية ، تضمنته سياسة حكام مصر من قديم .

رابعا : متاخمة الكونغو للسودان الجنوبى تجعل له اهمية خاصة ، فمشكلة جنوب السودان والمحاولات المستمرة للانفصال ، كان يغذيها الوجود الاستعمارى فى المناطق المحيطة به ، وكان حل هذه المشكلة مرهون بوقف النشاط المعادى للسودان فى الدول المتاخمة(٥٩) .

ولما كان من أكبر الأخطار التى واجهتها الدول الحديثة الاستقلال فى أفريقيا هى محاولات التدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية أو الاعتداء المسلح عليها فإن مصر كانت تدركه أكثر من غيرها من سابق تجربتها عام ١٩٥٦ ، وأن نجاح الاستعمار فى العودة إلى أى بلد أفريقى مستقل يشكل سابقة خطيرة من الممكن أن تتكرر ، فضلا عن تعارض الحركات الانفصالية مع المصالح الأساسية لشعوب القارة ، لهذا قررت الدول الأفريقية أن تلعب دورا أكثر ايجابية .

ففى ٧ أغسطس ١٩٦٠ أعلنت مصر « أن موقعا خطيرا قد نشأ نتيجة لتحدى القوات البلجيكية فى أراضى جمهورية الكونغو لقرارات مجلس الأمن التى نصت على جلاء القوات البلجيكية من الكونغو ، وأن الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لهذا الموقف الخطير تحت

مجلس الأمن على أن انسحاب القوات البلجيكية من جمهورية الكونغو بأكملها ، وأن الجمهورية العربية المتحدة تستنكر هذه المحاولات الاستعمارية التى تستهدف فصل أقليم كاتانجا ، بوصفه تحت السيطرة البلجيكية ، وأن الجمهورية العربية المتحدة فى انتظار ما سيسفر عنه اجتماع مجلس الأمن تعلن انها على استعداد لتزويد جمهورية الكونغو المستقلة بالعون العسكرى الذى تطلبه للمحافظة على استقلالها ووحدتها »(٦٠) .

وفعلا بعد ذلك مباشرة أرسلت الأمم المتحدة قوات من قبلها إلى الكونغو ، كانت ضمنها قوات مصرية ، إلا أنه ظهر خلاف شديد بين لومومبا وبين قيادة هذه القوات مما أقلق عبد الناصر كثيرا ، ولهذا اتجه الى الدول الافريقية لاحساسه بأنها أكثر أمانا من الأمم المتحدة ذاتها ، ولذلك طالب مجلس الأمن بالانعقاد لاتخاذ قرار ضد بلجيكا لسحب قواتها من الكونغو ، وفى نفس الوقت طلب أنعقاد مؤتمر قمة للدول الأفريقية .

إلا أن عبد الناصر كان يرى أن طلب لومومبا من الدول الأفريقية ارسال قوات خارج نطاق الأمم المتحدة سوف يعطى الفرصة للقوات البلجيكية للعودة ، والتدخل السافر من جانب أمريكا ، بالاضافة إلى خوفه على قواته الموجودة فى الكونغو ، وهكذا كان الوضع فى الكونغو يشغل حيزا كبيرا من تفكيره .

اجتمع مؤتمر وزراء خارجية الدول الأفريقية فى ليوبولدفيل فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٠ بقصد التحضير لمؤتمر قمة أفريقى لبحث مشكلة الكونغو ، وافتتحه لومومبا بخطاب أوضح فيه معنى الشخصية الأفريقية المستقلة ، وأعد برنامج عمل يدعم كيان بلاده وكيان أفريقيا عموما(٦١) ، وقد ظهر الشقاق بين الحاضرين فى هذا المؤتمر الذى حضرته مصر وأظهرت بجلاء أن مشكلة الكونغو هى مشكلة افريقيا بأسرها ، وأن ما حدث فيه يمكن أن يتكرر فى أى بلد افريقى آخر .

وباختصار لم يأت هذا المؤتمر بالنتائج المرجوة ، بل زاد النفوذ المناوىء للومومبا لدرجة أنه اغتيل بعد ذلك ، وأصبح بعد مقتله رمزا للثورة والوحدة الوطنية فسحبت مصر اعترافها بحكومة ليوبولدفيل ، واعترفت بحكومة ستانلى فيل باعتبارها الحكومة الشرعية ، كما سحبت مصر قواتها التابعة للأمم المتحدة من هناك ، وعينت لها سفيرا فى ستانلى فيل ، وأصبحت القاهرة بعد ذلك ملاذا للزعماء الكونغوليين الهاربين من سعير الاضطهاد وهناك ، كما فتحت أبوابها لتدريب الكوادر العسكرية والامداد بالسلاح والتحرك الدبلوماسى والاعلامى ، وخصصت اذاعة موجهة من القاهرة إلى الكونغو كانت تذيع باللغات الرسمية للبلاد ، مما كان لها دورها فى تعبئة الشعور الوطنى فى الكونغو .

ولم يكن هذا هو رد الفعل الوحيد الذى قام به عبد الناصر بعد مقتل لومومبا ، فقد أعلن عن تأميم المصالح البلجيكية والأموال البلجيكية فى مصر ، وقد جاء هذا القرار ردا بليغا من جانب عبد الناصر باعتباران المسئولية الأولى عن أحداث الكونغو ترجع إلى الاحتكارات الرأسمالية هناك ، وهى التى لعبت دورا خطيرا فى تخريب الكونغو .

كما تبنت مصر فى فبراير ١٩٦١ مع بعض الدول الأفريقية مشروع قرار فى مجلس الأمن يقضى باستعمال القوة لاعادة الأوضاع فى الكونغو لشرعيتها إذا كان ضروريا كملاذ أخير ، وصدر فعلا هذا القرار إلا أنه لم ينفذ ، وقامت جهود سلام وسارت فى طريق شاق بين تكتلات مضادة إلى أن احتوت الموقف وانتهت ازدواجية الحكم هناك ، ورحبت القاهرة باقامة تمثيل دبلوماسى للكونغو فيها(٦٢) .

مصر وقضية روديسيا :

وقفت مصر على الدوام إلى جانب هذه القضية فى جميع أطوارها ، وفاء منها للمبدأ الذى التزمت به فى الدفاع عن قضايا التحرر الأفريقى الوطنى ضد الاستعمار ، ووفاء منها لمسئوليتها كبلد أفريقى يدافع عن شعب شقيق فى بلد أفريقى آخر .

قال عبد الناصر فى افتتاح دورة انعقاد مجلس الأمة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ :

« قد نكون نحن أقرب اخواننا الأفريقيين إلى فهم طبيعة هذه المشكلة ، فهى فى صميم الأمر تكرار لمؤامرة اسرائيل ، فالاستعمار يحاول أن يخلق فى قلب أفريقيا ـ كما تصور أنه نجح من قبل فى تحقيقه فى فلسطين ـ يريد أن تتحكم أقلية أوربية لا تتعدى ٢٢٠,٠٠٠ نسمة فيما يقرب من أربعة ملايين من المواطنين الأفريقيين أصحاب البلاد الحقيقيين ، ليصبحوا فى النهاية شعبا من اللاجئين مكررا بذلك جريمته فى فلسطين ـ إن التماثل يكاد يكون تاما بين ما حدث فى روديسيا وما سبق أن حدث فى
فلسطين ، ففى كلتا الحالتين نجد أن أقلية عنصرية دخيلة تجىء بالخديعة والخيانة من وراء البحار ، وتحصل على أجود الأراضى نهبا وغصبا ثم تدعى لنفسها فى النهاية حق ملكية الوطن دون أصحابه » .

لذلك كان من الطبيعى أن تقف مصر من البداية موقفا حاسما ، عن فهم ودراية بالمؤامرة فى جانب الشعب الروديسى وحقه فى بلاده ، وكان رأى مصر الذى أعلنته فى كل مناسبة ، وفى كل مؤتمر من مؤتمرات القمة أن الحكم العنصرى فى روديسيا هو :

١ ـ تدعيم للحلف العنصرى الذى يتمثل فى حكومات : روديسيا وجنوب أفريقيا والبرتغال للوقوف فى وجه التيار الثورى التحررى الأفريقى القادم من الشمال من القاهرة .

٢ ـ وهو فى الوقت نفسه تهديد خطير للدول الأفريقية المستقلة المجاورة واعاقة للحركات التحريرية فى كل من موزمبيق وأنجولا .

٣ ـ إقامة ارتكاز للامبريالية الغربية لتمكينها من استنزاف خيرات وموارد القارة الأفريقية .

٤ ـ وجه من أوجه الاستعمار فى أفريقيا يشبه كل الشبه الاستعمار الصهيونى فى فلسطين فى أسلوبه وطريقته وأهدافه .

ولذلك فقد طالبت مصر فى المبدأ باتخاذ الوسائل الفعالة لانهاء حكم الأقلية العنصرية فى روديسيا قبل أن يستفحل الأمر وتصل القضية إلى درجة يصعب علاجها ، وقد لفتت مصر نظر الدول الأفريقية والدول الأخرى فى الهيئة الدولية إلى الدروس المستوحاة من قضية فلسطين والتى تمثل فصولها بنفس الطريقة وبنفس الأسلوب تقريبا فى أفريقيا .

وفى ١٧ ديسمبر ١٩٦٥ قررت مصر قطع علاقاتها السياسية ببريطانيا تنفيذا لقرار المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، واحتجاجا على عدم قيامها بالتزاماتها نحو روديسيا ، ومنعت مصر السفن التى تحمل بضائع من وإلى روديسيا من المرور فى قناة السويس مما اضطر روديسيا إلى استخدام موانى بيرا ولورنز وماركيز بالاتفاق مع البرتغال فى حركة التصدير والاستيراد[٦٣] .

مصر والاستعمار البرتغالى :

ومن مجالات الصراع ضد الاستعمار فى أفريقيا للحصول على الاستقلال الوطنى كان موقف مصر ضد الاستعمار البرتغالى ومحاولتها لتصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

فبالنسبة للاستعمار البرتغالى : فقد تابعت مصر القضية فى مجلس الأمن منذ بداية نشوب حرب التحرير الوطنى فى انجولا ١٩٦١ ، واتخذت موقفا متشددا ضد الاستعمار البرتغالى ، واشتركت مع دول أخرى فى تقديم مشروع قرار يدعو البرتغال إلى النظر بصفة عاجلة فى اتخاذ اجراءات ضد الأسلوب التعسفى هناك ، وتبعته بعدة مشروعات قرارات أخرى خلال عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ إلى أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠ يناير ١٩٦٢ على مشروع القرار الذى تبنته مصر ، ٤٤ دولة آسيوية وافريقية ، تقوم الجمعية بمقتضاه بفحص مختلف جوانب المشكلة ، وخصوصا تشكيل لجنة خاصة هى اللجنة الفرعية لشئون أنجولا التى شكلها مجلس الأمن بناء على طلب مصر وليبيريا وسيلان ، وهكذا برزت القضية لتأخذ دورها فى مجال حل المشكلة ، وظلت تعرض كل عام فى شكل متابعة من الهيئة الدولية بناء على توصيات من دول تقدمية على رأسها مصر ، حتى أبلغت مصر فى اغسطس ١٩٦٦ السكرتير العام للأمم المتحدة انها تعترف بحق شعوب مستعمرات البرتغال فى الحرية والاستقلال وبشرعية نضال شعوبها فى سبيل حريتها ، وأنها قطعت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية ، ولم تقدم إلى البرتغال اية اسلحة او معدات حربية لاستخدامها ضد المناضلين عن حريتهم فى مستعمرات البرتغال .

وفى عام ١٩٦٧ اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التى تعرقل تصفية الاستعمار ، واوصت بأن تتخذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية تدابير عاجلة وفقا له لمساعدة الشعوب التى تكافح من أجل تحريرها ، ومنها شعوب المستعمرات البرتغالية .

وكانت مصر لعبت دورا بارزا فى مؤتمرات الوكالات المتخصصة بشأن ادانة الاستعمار البرتغالى وعزله دوليا[٦٤] .

فضلا عن الدور الذى قامت به مصر بالنسبة للمستعمرات البرتغالية فى منظمة الوحدة الافريقية ، والتى ورد فى حديثنا عن عبد الناصر ومنظمة الوحدة الأفريقية .

دور مصر فى بناء الاستقلال الوطنى فى أفريقيا :

كانت سياسة الدول الاستعمارية تجاه أفريقيا تهدف إلى الحصول على خاماتها والسيطرة على أسواقها ، واتخاذها ميادين تستثمر فيها رؤوس الأموال الأوربية الضخمة ، ولكى تتحقق هذه الأهداف فقد حرصت الدول الاستعمارية على أن تبقى أفريقيا بلادا غير صناعية ، وأن تبقى المواد الخام غير مستغلة ، وتحت طلب الدول المستعمرة ، والا يجرى أى نشاط تجارى لها إلا من خلال هذه الدول الكبرى المستعمرة .

وقد فضح جمال عبد الناصر هذه الأوضاع فى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقى التأسيسى عام ١٩٦٣ عندما قال « وهناك الاصرار على تحويل افريقيا إلى مجرد مخزن للمواد الخام بأسعار لا تكفى لسد جوع أهلها ، بينما الفائدة كلها تذهب إلى البلاد المستوردة التى تحاول أن تجعل من تقدمها الصناعى والعلمى شبه استعمار من نوع جديد ، من حيث هو استغلال غير عادل لثروات الغير دون مشاركة منصفة » .

ولذلك خرجت الدول الأفريقية من عصر الاستعمار ، وهى تعانى من نتائج هذه السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية ، ويمكن أن نجمل أهم أسباب التخلف الاقتصادى فى أفريقيا فيما يلى :

١ ـ قلة الخبرة الفنية :

فمعظم الدول الأفريقية كانت تنقصها الخبرة الفنية التى يحتاج إليها الاقتصاد الحديث فى مختلف المجالات ، كالمهندسين والأطباء وغيرهم ، ولذلك كانت أفريقيا تعتمد على الخبرة من الدول الكبرى لتزودها بالفنيين ، أو تدريب الفنيين من أبنائها لديها .

٢ ـ عدم توفر رؤوس الأموال :

فرغم أن القارة الأفريقية غنية بمواردها الخام ، لكن ثروتها تتدفق إلى الخارج فى صورة ذهب وماس ونحاس ويورانيوم وحاصلات غابية وزراعية ، وذلك عن طريق الشركات الأجنبية الاحتكارية والمستغلة التى استحوزت على مصادر هذه الخامات ، وعلى القدرات البشرية واستغلتها لصالحها .

ونشير هنا إلى أنه حتى إذا استعانت الدول الأفريقية بالمعونات المالية الأجنبية فإن عدم توفر جهاز ادارى وطنى قادر ، وتدبير محكم لأوجه الانفاق ، جعل هذه المعونات عبئا على الدول الأفريقية ذاتها أكثر من أن تكون عاملا مساعدا فى مشروعات التصنيع وخلافه .

٣ ـ استغلال الثروة الأجنبية :

ارتبط هذا العامل بالنقص فى الخبرة الفنية ، وبوسائل استغلال الشركات الاستعمارية للثروات الأفريقية ، واحتاج الأمر للتفكير فى أسلم السبل لاستغلال الأفارقة لثرواتهم ، مع مسايرة الأساليب الحديثة فى الاستغلال السليم المنظم .

٤ ـ ارتباط الاقتصاد الأفريقى باقتصاديات الدول الاستعمارية :

فكانت الدول الأفريقية مرتبطة اقتصاديا بالسياسات النقدية والمصارف والبيوت المالية والمؤسسات والشركات الأجنبية التى سيطرت عليها ، وما زالت بعض الدول الأفريقية مرتبطة اقتصاديا هكذا ، وهذا يحول بلا شك دون تحرك الدول الأفريقية بحرية كما تقضى مصالحها الاقتصادية .

٥ ـ قصور وسائل النقل والمواصلات :

لم يحرص المستعمرون الأوربيون فى أفريقيا على تدعيم وسائل النقل الا فى الحدود التى تتفق وأهدافهم : ولذا خرجت الدول الأفريقية من عهد الاستعمار وهى تعانى نقصا شديدا فى وسائل النقل التى تخدم التقدم الاقتصادى الصحيح والتى تدعم الارتباط بين أجزاء الوطن الواحد ، وبين الدول الأفريقية بعضها والبعض الآخر .

هكذا خرجت الدول الأفريقية من عهد الاستعمار ، يهى تعانى من الاضطراب الاقتصادى ، رغم مصادر الثروة الطبيعية الموجودة فيها ، فكان طبيعيا أن يدرك أبناء أفريقيا أن العمل فى سبيل الاستقلال والمحافظة على الشخصية القومية لا تعنى بأى حال العمل فى الميدان السياسى فقط ، بل ينسحب أيضا وبنفس الأهمية على الجانب الاقتصادى .

فقد بدأت الدول الأفريقية المستقلة تشعر بأن تعاونها فيما بينها فى الميدان الاقتصادى هو خير ضمان لاستقلالها السياسى .

وحين عقد مؤتمر الدار البيضاء فى الفترة ما بين ٤ ـ ٧ يناير عام ١٩٦١ أكد رؤساء الدول المجتمعون عزمهم على مضاعفة الجهد لاقامة تعاون فيما بينهم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفى الفترة ما بين ١٧ ـ ٢٣ يونية ١٩٦١ أجتمعت اللجنة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء ، وحضرت الاجتماع وفود من : مصر وغانا وغينيا ومالى والمغرب والجزائر ، وبحثت وسائل دعم وتحرير الاقتصاد الأفريقى من النفوذ الأجنبى ، باعتبار أن ذلك هو ركيزة الكفاح الأفريقى ، والمعنى الصحيح للحرية التى ينشدها أبناء القارة الأفريقية .

وقدم وفد مصر فى هذا الاجتماع اقتراحات تهدف اقامة وحدة اقتصادية بين الدول الأعضاء فى مختلف القطاعات ، والعمل على تحقيق سياسة مشتركة للتخطيط وتنظيم وتنسيق استغلال الموارد الطبيعية للدول الأعضاء ، بقصد تنمية اقتصادها ، وكذا تحرير التبادل التجارى ، وتبادل المعونة الفنية والخبراء الفنيين ، وتبادل الطلاب والعمال ، وكذا انشاء البنوك لتمويل النهضة الاقتصادية الأفريقية[٦٥]

تلك كانت عموميات الموقف فى دول أفريقيا عقب استقلالها ، أما عن دور مصر بالتحديد فى انقاذ هذا الموقف ، ومساندة هذه الدول ، فقد كانت له أهدافه وخطته .

أهداف المساندة المصرية لدول أفريقيا :

وقف جمال عبد الناصر مع كل الدول التى كانت تناضل من أجل التحرير والخروج من ربقة الاستعمار ، وكان ذلك ايمانا منه بوحدة النضال فى مواجهة الاستعمار الجديد الذى كان يريد الانتقاص من استقلال الدول الجديدة .

وكان أيضا يشعر بمسئوليته الخاصة حيال الدول الأفريقية حديثة الاستقلال ، فضلا عن التزامه بالتحرك فى حدود سياسة عدم الانحياز فى أفريقيا باعتباره كان أحد أقطابها ، الأمر الذى كان يفرض عليه مساعدة الدول الأفريقية فى معاركها للتحرر من السيطرة الأجنبية ، ومعاونتها بعد الاستقلال حتى تكون قادرة على الوقوف فى صف الدول غير المنحازة .

وكان موقف الرئيس عبد الناصر له دوافعه القومية والمحلية المرتبطة باستراتيجية وأهداف السياسية المصرية وهى :

١ ـ مقاومة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى فى أفريقيا .

٢ ـ فتح مجال التعاون الاقتصادى مع دول القارة الأفريقية[٦٦] .

أولا : مقاومة النشاط الاقتصادى الاسرائيلى فى أفريقيا .

لم يكن لاسرائيل قبل عام ١٩٥٥ أى نشاط أو علاقة واضحة بالقارة الأفريقية اللهم الا فى جنوبها ، ولكنها نشطت بعد ذلك .

فقد انتهزت فرصة انشغال مصر والعرب بالصراع من أجل تصفية الاستعمار والرجعية حتى بعد عام ١٩٥٧ بقليل ، وأخذت تتسلل الى القارة فى فترات متعددة حتى إذا جاء عام ١٩٦٠

اصبحت لها علاقات دبلوماسية فى النيجر والكونغو والسنغال وغانا وغينيا ، وقنصليات عامة فى كل من نيجيريا وسيراليون وأثيوبيا وليبيريا ، وقد صحب ذلك ضغط قامت به اسرائيل ومن خلفها الدول الاستعمارية الكبرى صاحبة المصالح فى الوجود فى أفريقيا تستهدف الاعتراف بها كدولة ، واقامة علاقات تجارية واقتصادية بين دول أفريقيا المستقلة واسرائيل .

ونجحت الدبلوماسية الصهيونية فعلا فى خلق علاقات وعقد قروض ، كما عملت على التدخل فى نظم القارة الاقتصادية ، فعقدت مثلا فى يناير ١٩٦١ اتفاقا مع حكومة مالى ينص على التعاون بين البلدين فى النواحى الفنية والثقافية وشئون الطيران ، وعلى مساعدة اسرائيل لمالى فى ميادين الصناعة والزراعة وغيرها ، ونشطت الأموال الاسرائيلية فى القارة ، إذ تعاقدت المنظمة الصهيونية للبناء على مشروعات تتكلف ٤٠ مليون دولار فى تسع من الدول الأفريقية ، كان منها غانا وغينيا وسيراليون ، كما أصبح لها فى ليبيريا معهد اسرائيلى للرمد بجانب بعض الشركات فى غرب أفريقيا وشرقها ، هذا إلى جانب ما أصبح لها من روابط ثقافية بينها وبين بعض الدول الأفريقية .

ومنذ استطاعت مصر الظهور بكيانها الحر كدولة ذات أثر فعال فى المجتمع الدولى عام ١٩٥٧ أخذت تمتد إلى القارة كما امتدت اتجاهاتها إلى الدول العربية ، ولكنها وجدت أن التسلل الاسرائيلى يسبقها إلى داخل القارة بمعاونة الدول الاستعمارية .

فكان لابد من ايجاد وسيلة لاقناع زعماء أفريقيا جميعا بأن أوربا الاستعمارية تقف وراء التوسع الاسرائيلى ، وأن اسرائيل إن هى إلا دولة لا تعمل إلا عن نزعة استعمارية ، ثم اقناعهم بضرورة ايجاد تعاون ايجابى يشمل الاقتصاد والثقافة .

ولقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بدور الطليعة والتمهيد لتحقيق هذا الغرض ، وعاونها على ذلك ما كان قد بدا انذاك من وعى حول حقيقة اسرائيل فى غينيا ونيجيريا ومالى وغانا .

وقد بدأت الدول التى استقلت تدرك خطورة هذا الموقف نحو كيانها القومى ، فبدأت تحد من نشاطه ، فنجحت نيجيريا مبدئيا فى القضاء عليه ، وحال زعماؤها المسلمون فى الشمال دون امتداده ، وأعلن سيكوتورى سياسة عدوانية ضد إسرائيل[٦٧] .

ولم تشأ الجمهورية العربية المتحدة أن تقف مكتوفة الأيدى لأن عبد الناصر كان يعطى أهمية خاصة لمقاومة النفوذ الاسرائيلى والنشاط الاسرائيلى فى أفريقيا لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليها الدول العربية .

ولما كان الوجود الاسرائيلى فى أى دولة أفريقية مرهونا دائما بالوجود الاستعمارى والامبريالية فى هذه الدولة ، فقد استخدمت اسرائيل كأداة من أدوات الاستعمار فى أفريقيا ، ولكنها استفادت أيضا من وضعها كدولة صغيرة جديدة لا تثير شكوك الدول الأفريقية حديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها الذاتية .

فكانت اسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الأفريقية قبل الاستقلال ، مستفيدة من الوجود الاستعمارى وشركات الاحتكار الغربية ، والنفوذ اليهودى المتغلغل فيها ، وذلك بقصد كسر الحصار الاقتصادى الذى فرضته عليها الدول العربية ، وأيضا لضمان اعتراف الدول الأفريقية بمجرد استقلالها باسرائيل ، وكانت مشكلة الاعتراف هذه من المشكلات التى تؤرق اسرائيل كثيرا فى ذلك الوقت لوجود عدد كبير من دول العالم لم يكن قد اعترف بها ، ومن أجل ذلك أقامت اسرائيل قنصليات عديدة فى المستعمرات الأفريقية حتى

تتحول إلى سفارات بمجرد الاستقلال ، هذا فى الوقت الذى لم تكن تسمح فيه السلطات الاستعمارية للمصريين بمجرد زيارة هذه الأقاليم .

ونلاحظ أن جميع الدول التى دخلت فى صدام حقيقى مع الاستعمار ، وقاومت الاستعمار الجديد من أجل تحقيق استقلالها الكامل كانت تنتهى عادة إلى تصفية النفوذ الاسرائيلى ، وذلك لأن الصدام مع القوى الاستعمارية ومقاومة ضغوطها كان يكشف موقف اسرائيل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار والامبريالية ، وقد حدث ذلك فى مالى وغينيا والكونغو برازافيل وبوروندى وغيرها ، وعلى عكس ذلك كان نفوذها يستفحل فى الدول التى يتمكن فيها الاستعمار وتسيطر عليها الامبريالية ، فقد كانت قواعد ارتكاز اسرائيل الرئيسية فى أفريقيا مثل ليبيريا وأثيوبيا حيث كان النفوذ الأمريكى هناك ، وكذلك فى ساحل العاج أيضا التى كانت دائما من أكثر الدول الأفريقية ولاء لفرنسا ، ونفس الأمر كان فى مناطق الاستيطان الأوربى من روديسيا وجنوب افريقيا .

وكانت اسرائيل تقدم للدول الأفريقية القروض والخبرة الفنية وتعوض نقص جيوش هذه الدول وتبيعها السلاح ، وكان كل ذلك يتم عادة فى اطار السياسة الاستعمارية ، بل وفى كثير من الأحيان من خلال الدول الاستعمارية ذاتها(٦٨) .

ثانيا : فتح مجال التعاون الاقتصادى مع الدول الافريقية :

كانت مصر تريد أن تفتح مجال التعامل الاقتصادى أمامها فى افريقيا وخاصة فى المجال التجارى ، فقد عملت الثورة المصرية على تحرير اقتصادها من السيطرة البريطانية التى كانت مسيطرة عليها قبل الثورة ، فعملت على تقسيم نشاطها الخارجى فى الاقتصاد إلى ثلاثة اتجاهات : احدها إلى الكتلة الشرقية ، وثانيهما مع الدول الغربية والثالث مع دول العالم الثالث وبخاصة أفريقيا ، على أنها انسب الدول لمصر على أساس موقعها الجغرافى . وانها أنسب مورد لكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية ، واخيرا لأنها أنسب الاسواق لتصريف المنتجات الصناعية التى يصعب تصريفها فى مجتمعات الرفاهية ولكنها اصطدمت باسلوب الاحتكار فى الانتاج الافريقى ، فقد كانت زامبيا عليها ان تصدر انتاجها من النحاس الخام إلى لندن ثم تشتريه الدول المحتاجة إليه من هناك . فاتفق كينيث كاوندا رئيس زامبيا مع جمال عبد الناصر على أن تشترى مصر ما يلزمها من النحاس من زامبيا مباشرة كبداية للتعاون الاقتصادى بين البلدين كما كسرت احتكار ايطاليا للتصرف فى انتاج الموز فى الصومال ، فمع كفاح شعب الصومال للتحرر من الاستعمار الايطالى حاولت ايطاليا ايقاع الكساد فى تصريف محصول الموز الذى كانت تحتكره ايطاليا لاسواقها ورفضت شراءه ، فقام عبد الناصر بمبادرة ذكية وجريئة ، فأعلن أن مصر ستشترى محصول الموز الصومالى ، وكانت هذه مفاجأة للصومال الذى كان يشكو لمصر المحنة التى كانت توشك أن تلم باقتصاده ، وأمام هذا الاعلان سارعت ايطاليا بشركاتها تطلب شراء المحصول وبسعر أعلى من السعر الذى كانت تشترى به ، مضاربة أمام مصر ، وهنا الغى عبد الناصر عرضه بالشراء وترك المحصول بسعره الأعلى لشركات ايطاليا ليعود المكسب على الصومال كما عزز هذا الموقف مركز الحكومة الصومالية فى نظر الشعب الصومالى ذاته .

ثالثا : تقديم الخبرة الفنية المصرية :

لما كانت مصر – على خلاف الدول النامية الأخرى . تمتلك العدد الهائل من الأيدى العاملة والخبرة المتميزة فى مختلف المجالات فكانت هى المصدر الذى امكن أن يفيض على الدول

الأفريقية بكل ما تحتاجه من الخبرات الفنية ، خصوصا وأن الدول الاستعمارية عندما كانت تنسحب من دولة تحررت كانت تسحب معها رجالها وخبراءها فى شكل مفاجىء مما يجعل البلاد فى حاجة ماسة وملحة للخبرات فكانت مصر هى التى تتصدى لسد هذه الحاجة بارسال ابنائها فوراً .

وقد حدث هذا - على سبيل المثال - فى غينيا الاستوائية بعد الاستقلال عندما سحبت اسبانيا جميع اطبائها وخبرائها وتركت غينيا فجأة دون اطباء أو خبراء ، وعرض رئيس جمهوريتها هذه المشكلة فى مؤتمر القمة الأفريقى فى اديس ابابا عام ١٩٦٨ ، والذى كان يحضره لأول مرة بعد الاستقلال فارسلت مصر فورا العدد اللازم من الاطباء والخبراء لسد الثغرة التى ظن الاسبان أنهم تركوها وسوف لا تملأ .

كما حدث ايضا فى نيجيريا والكونغو برازافيل ، ومما لا شك فيه أن الخبراء المصريين باعتبارهم افريقيين يكونون اكثر تناسب وولاء لمصالح الدول الافريقية من الخبراء الاوربيين الذين يكون ولاءهم الأول للهيئات والشركات الاوربية المرتبطة بمصالح الدول الاستعمارية وقد ساندت مصر الصومال بمساعدات كثيرة فى هذا المجال ، وذلك بامداد المدارس العربية التى كان تفتحها الجمعيات والاحزاب الوطنية بالمدرسين المصريين والكتب العربية ، كما اعطت الكثير من المنح الدراسية فى المدارس والمعاهد والجامعات المصرية لأبناء الصومال ، وفتح الازهر ابوابه لأعداد هائلة من الصوماليين ، وارسلت بعثة ازهرية إلى الصومال كان اعضاؤها يخطبون فى المساجد ، مما كان لهم اثر عظيم فى تعبئة الشعور نحو العمل الوطنى [٦٩] وفى المجال الاقتصادى والمالى قامت مصر بتقديم الكثير من المساعدات المالية والمساندات الاقتصادية فى شكل فردى أى بينها وبين كل دولة احتاجت إلى معوناتها المالية وبين المنظمات سواء منظمة الوحدة الافريقية أو ما انبثق عنها من مؤسسات اخرى ففى المجال الفردى بين مصر وبعض الدول الافريقية حديثة الاستقلال نقدم هذه النماذج والتى كانت فى شكل قروض مالية للاخذ بيدها بعد أن دخلت دور النقاهة الذى اعقب مرحلة الصراع من اجل التحرر والاستقلال .

فلقد قدمت مصر القروض لبعض هذه الدول التى تعرضت لضغوط شديدة نتيجة مواقفها من الاستعمار ، وقد اراد جمال عبد الناصر من وراء ذلك أن يثبت للدول الافريقية أن مصر قادرة هى الاخرى على حماية اصدقائها الذين رفضوا التعاون مع اسرائيل التى كانت هى الاخرى مستعدة لتقديم هذه القروض كوسيلة من وسائلها للتسلل إلى قلب افريقيا

ومن الاسباب التى شجعت عبد الناصر على اتباع هذه الوسيلة أن معظم القروض التى كانت تطلب من مصر كانت تنفذ فى اعمال البناء والتشييد سواء فى انشاء طرق أو منشآت أو تطهير موانى ، ويلاحظ أن هذه القروض كانت تدفعها مصر وهى من الدول الفقيرة والخارجة من براثن الاستعمار ، وكانت حتى احيانا تدفعها من قروضها هى من الدول الاخرى وفى هذا إيثار وحب لهذه الدول الشقيقة واقتسام اللقمة بينها الامر الذى يندر أو ينعدم فى عصورنا الحديثة فى مجتمعنا الدولى .

وكان من بين القروض التى قدمتها مصر لدول افريقيا قرضا قيمته عشرة ملايين جنيه إلى جمهورية غينيا ، وذلك بموجب اتفاقية ابرمت بين الدولتين تقوم مصر بمقتضاها بتنفيذ بعض المشروعات الانشائية وتطهير ميناء كوناكرى فى حدود هذا القرض الذى كان على غينيا أن تسدده بفائدة ميسرة قدرها ٢,٥ ٪ على سبع سنوات .

وقد جاء هذا القرض فى اعقاب ميثاق الدار البيضاء الذى ربط بين مصر ودول افريقيا ، وكانت غينيا وقتها تتعرض لضغط اقتصادى تمارسه فرنسا منذ اعلنت غينيا استقلالها وكان ديجول مصمما على اسقاط حكم سيكوتورى بأى ثمن لتكون عبرة امام اى دولة فى المجموعة الفرنسية تفكر فى الخروج على السياسة الفرنسية كما سحبت فرنسا وحدات الجيش من غينيا بما فيها الأطباء الذين كانوا يقومون بالخدمة فى المجال المدنى ، وبذلك كانت غينيا فى حاجة إلى هذه المعونة وفى هذا الوقت بالذات .

كما تعرضت مالى لظروف سياسية قريبة من تلك التى تعرضت لها غينيا ، فقد كانت مالى أول دولة بعد غينيا تطلب الخروج من المجتمع الفرنسى .

وقد سار موديبو كيتا فى نفس الطريق الذى اتبعه سيكوتورى ونكروما بالاقتراب من مصر وعبد الناصر وارتباطهم بميثاق الدار البيضاء ، وعقدت اتفاقية بين مصر ومالى تحصل الأخيرة بموجبها على قرض فى حدود ستة ملايين جنيه ، تنفذ فى إقامة فندق عالمى فى مدينة باماكو العاصمة ، وكذلك فى رصف الطرق .

وكان عبد الناصر حريصاً على هذا القرض ، حيث كان يفضل أن يصرف فى مشروعات إنتاجية يمكن تسديده من عائدها ، ولكن كيتا اقنعه بهذا المشروع الذى كان يرى انه سيثبت سيادة بلاده على مرافقها ، كما أنه سيشجع رجال الأعمال على الوفود إلى مالى ، اى أنه سيكون ذا عائد استثمارى .

وكذلك كان إنشاء الطرق ضرورياً للاستثمار ، وقد نفذ هذا القرض بالكامل ، وشيد المهندسون المصريون الفندق هناك ، كما قامت بعض الشركات المصرية بالاسهام فى رصف بعض الطرق هناك كما تدفقت السلع المصرية إلى هناك كسوق لمصر جديدة فى مالى ، وقد استمر هذا التدفق حتى بعد تنفيذ اتفاق هذا القرض ، واستفادت شركة النصر للاستيراد والتصدير من هذا الوضع المميز الذى حصلت عليه السلع المصرية بعد أن اقتنع بها المستهلك فى مالى .

وهكذا كانت القروض المصرية بجانب ما تحققه من أهداف سياسية ، كانت تفتح أسواقا وفرصاً اقتصادية لمصر فى قلب القارة الأفريقية[٧٠] .

وبالمناسبة فإن نشاط مصر الاقتصادى فى افريقيا قد بدأ بصورة إيجابية منذ عام ١٩٦١ بقيام شركة النصر للاستيراد والتصدير بإنشاء فروع اقتصادية لها فى أفريقيا ، اتسعت تدريجيا لتشمل معظم دول شرق أفريقيا ووسطها وغربها ، وامتد نشاطها ليشمل عمليات التبادل التجارى العربى الأفريقى ، وعمليات التجارة الدولية لتصدير الحاصلات الأفريقية فى الأسواق العالمية ، ثم أخيراً النشاط الاستثمارى بمجالاته المختلفة .

وقد استرعى الانتباه أن مصر ربطت علاقاتها الاقتصادية ربطا محكما بالنظم السياسية فيها ، مما جعل العلاقات السياسية تنعكس بعد ذلك على العلاقات الاقتصادية ، وأبرز مثال لذلك حجم التبادل التجارى مع غانا ، إذ بلغ عام ١٩٦٥ وأثناء حكم نكروما مليوناً ونصف من الجنيهات ، فى الوقت الذى وصل فيه إلى ٦٦٠ ألفاً فى عام ١٩٦٧ ، وكذلك فإن القروض التى حصلت عليها غينيا وغانا كانت لظروف سياسية بحتة ، وإذا كانت مصر قد لجأت إلى الاستثمارات فى نطاق محدود فإن معظم النشاط الاستثمارى تركز فى غينيا ومالى[٧١] .

وفى الفترة من ٣١ مارس إلى ٢ أبريل ١٩٦٢ عقدت اللجنة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء اجتماعها الثانى فى القاهرة ، وقدمت مصر للجنة اقتراحات محددة مما أسفر عن إن

الاجتماع انتهى إلى توقيع سبع اتفاقات هامة لتحقيق الوحدة والتعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية فى مواجهة التكتل الاقتصادى الغربى ، وقد تضمنت هذه القرارات(٧٢)

اولا : انشاء سوق افريقية مشتركة :

وذلك بهدف توحيد العمل الاقتصادى والتحكم فى الموارد القومية للدول الافريقية ، واطلاق حرية العمل والاقامة والنقل بين مواطنى دول السوق ، والغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين دول السوق ، وكان السبيل إلى اقامة هذه السوق الافريقية المشتركة هو

١ ـ اقامة اتحاد جمركى

٢ ـ ايجاد مؤسسة مالية افريقية

٣ ـ ضرورة التعاون الاقتصادى والفنى

٤ ـ انشاء مجلس للوحدة الاقتصادية الافريقية

٥ ـ انشاء اتحاد مدفوعات افريقى

وكانت فكرة قيام الاتحاد الجمركى بين دول افريقيا على اساس أن تأخذ بمبدأ الحرية انتقال التجارة بين البلاد الافريقية والغاء رسوم الجمارك عليها ، وكذلك القيود المفروضة على الواردات والصادرات بين الدول الاعضاء ، ولكى لا يكون هذا الالغاء ضارا باقتصاد هذه الدول النامية فكان أن يتم هذا الالغاء تدريجيا(٧٣)

ثانيا : بنك التنمية الافريقية :

لتمويل مشروعات التنمية لدول الميثاق وتشجيع المشروعات الانتاجية القائمة وتوظيف رؤوس الاموال الأفريقية الخاصة بما يحقق افضل استغلال للامكانيات الاقتصاديةفى الدول الاعضاء ، وانقسمت العضوية فى هذا البنك إلى نوعين :

أ ـ الاعضاء المؤسسون وهم دول المنظمة الافريقية

ب ـ الاعضاء المنضمون وهم الدول الافريقية التى قد تطلب الانضمام بعد موافقة مجلس المنظمة بعد ذلك والغرض من ذلك هو فتح الباب أمام الدول الافريقية الاخرى التى كانت ظروفها تحول دون دخولها المنظمة وأن تكون الصبغة الافريقية أكثر شمولا ويتكون رأس مال البنك من اسهم تحددها تكتتب فيها دول السوق بنسبة حصة كل منها فى منظمة الدول الافريقية بالاضافة إلى الاموال التى يقترضها عن طريق سندات على الا تتجاوز قيمتها ضعف رأس المال(٧٤)

ثالثا اتحاد افريقى للمدفوعات :

وهو مكمل لأسس الوحدة الاقتصادية الافريقية لمواجهة التوسع الكبير فى عمليات التبادل التجارى بين الدول الاعضاء فهو يقوم بتسهيل المدفوعات بينها عن طريق ايجاد نظم للتسويات المتعددة الاطراف تتم عن طريق التسويات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الدول الاعضاء

رابعا : مجلس للوحدة الاقتصادية الافريقية :

يناط به وضع خطة موحدة ومنسقة مشتركة لحسن استغلال موارد القارة الطبيعية ، ويضع الخطط التى تتفق مع الانظمة المختلفة القائمة فى القارة ، ويقدم هذه المعلومات مدروسة إلى الدول الاعضاء لتكون تحت اعينهم عند وضع خطتهم الداخلية(٧٥)

خامساً : فى مجال المواصلات :

أنشىء اتحاد أفريقى لشركات النقل الجوى ، وعقد اتفاق للملاحة والنقل البحرى . وفى

سبيل تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية رحبت مصر بعقد مؤتمر التنمية الصناعية الأفريقى الأول فى القاهرة فى ٢٧ يناير ١٩٦٦ ، ودعيت لهذا المؤتمر ٣٠ دولة افريقية إلى جانب بعض المنظمات الاقتصادية العالمية ، وكانت تجربة مصر فى مجالات التنمية الصناعية نموذجاً حياً أمام الدول النامية ، وقد حدد الدكتور مصطفى خليل رئيس وفد مصر فى هذا المؤتمر أهداف المؤتمر فى الآتى :

١ - ضرورة قيام علاقات اقتصادية بين الدول على أساس من احترام السيادة .
٢ - أن تتعاون جميع الدول فى سبيل خلق تنظيم جديد فى مجال التجارة الدولية لزيادة وتنشيط حركات صادرات الدول النامية .
٣ - أن تقوم الدول المتقدمة بتخفيض أو إلغاء القيود الجمركية المفروضة على التجارة فى أسواقها وبخاصة على منتجات الدول النامية .
٤ - أن توافق الدول المتقدمة الاعضاء فى المجموعات الاقتصادية الاقليمية على السياسات والبرامج التى تؤكد أن تكاملها الاقتصادى لن يؤثر على زيادة وارداتها من الدول النامية .
٥ - أن يضمن المجتمع الدولى إطراد زيادة نسبة المساعدات المالية الدولية لزيادة صادرات الدول النامية ، والاسراع بتحقيق تقدمها الاقتصادى .

وتعددت اللقاءات بعد ذلك ، وبرز دور مصر فيها ، وقد قال فيها عبد الناصر « التعاون بين المسئولين عن الصناعة والتطور فى افريقيا ، حتى تقوم صلة عميقة بين أشخاصهم وبين جهودهم ، وحتى يستفيد البعض من تجارب البعض الآخر على أساس من التفاهم المشترك والتعاون السليم »[٧٦] .

أما عن التعاون الثقافى بين مصر وأفريقيا :

فقد أفرزه ثقل مصر الثقافى والحضارى ، وخبرتها وقدرتها فى هذا المجال ، وإصرارها وعلى رأسها عبد الناصر على ملء الفراغ الذى ينشأ عن انسحاب المصادر الثقافية من الدول الأفريقية كما أن العامل الثقافى كان فى نظرها من أقوى الدوافع لتكوين الانسان الأفريقى المنتمى لقارته ليدفع عنه الاستعمار بكل صوره .

ففى مؤتمر الشعوب الأفريقية والآسيوية الذى عقد فى كوناكرى فى الفترة من ١١ - ١٥ أبريل ١٩٦٠ تعرض المؤتمرون للمشكلات الثقافية فى افريقيا وآسيا وأوضح « أنه وإن كانت الأسبقية فى الكفاح ضد الامبريالية هى للأهداف السياسية - بيد أن الكفاح الوطنى السياسى ذاته يجب أن يتلقى العون الصادق من جانب النشاط الثقافى على يد المفكرين والفنانين لأن الثقافة هى التى تنير البصائر وتوقظ وعى الجميع » .

واتخذ المؤتمر بعد ذلك عدة قرارات أصبحت بعد ذلك الأهداف التى تسعى الدول الأفريقية لتحقيقها فى المجال الثقافى .

١ - إنشاء مجالس ثقافية فى كل بلد من البلدان الأفريقية والآسيوية لتنظيم تبادل الثقافات والكتب المترجمة والمجلات وعقد مؤتمرات لكل فرع من فروع المعرفة .
٢ - تبادل الطلبة بين الدول الأفريقية والآسيوية .
٣ - التنسيق بين مفاهيم التعليم فى البلاد الأفريقية والآسيوية .
٤ - توفير وسائل الاعلام .
٥ - الرقابة على الكتب الأجنبية التى تشوه تاريخ ونضال وصورة الشعب .

٦ ـ تشجيع المؤتمرات الثقافية وترجمة المطبوعات .

٧ ـ التنديد باستخدام العلم فى أغراض التدمير والاستعمار .

٨ ـ الدعوة لانشاء جمعيات صداقة ثقافية فى البلاد الأفريقية والآسيوية .

٩ ـ تبادل البحوث والخبرات الفنية والتجارب بين البلاد الأفريقية والآسيوية .

وكان لمصر دورها فى اقتراح وتنفيذ هذه الأمور .

كما ارتبطت مصر باتفاقيات ثقافية مع معظم الدول الأفريقية ، فمنذ عام ١٩٦١ كانت هناك اتفاقات ثقافية تربطها بكل من : ليبريا وغينيا والصومال ومالى ثم بعد ذلك مع السنغال وتوجو والكونغو برازافيل وسيراليون والكاميرون .

ونصت هذه الاتفاقات فى خطوطها العريضة على تبادل المدرسين والأساتذة والمناهج الدراسية والمنح ، ونشر وترجمة المؤلفات وتبادل الشهادات ، وكذلك المطبوعات العلمية والأدبية والثقافية ، والاذاعات والفرق الفنية والرياضية ، وتبادل المعارض .

كما ارتبطت مصر باتفاقات للتعاون الفنى وتبادل الخبراء مع تنزانيا ونيجيريا ، وداهومى وغانا وبوروندى وموريتانيا وأفريقيا الوسطى وبساو وجامبيا .

وتدل هذه الاتفاقات على الادراك الكامل لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين مصر وهذه الدول الأفريقية ، وإن كان معظمه ليس له برامج تنفيذية .

وقد ارتبطت وزارة الشباب المصرية باتفاقيات أخرى تتعلق بنشاط الشباب وتبادل الزيارات وغير ذلك من أنواع الأنشطة المتعلقة بالشباب .

وتعتبر مصر فى مقدمة الدول التى يسهم أبناؤها فى أوجه النشاط المختلفة للدول الأفريقية عن طريق الاعارات أو لا يقتصر نشاط هؤلاء المعارين على ناحية معينة فمنهم المدرسون والأطباء والخبراء فى الزراعة والاقتصاد والرى وغير ذلك من مجالات النشاط المختلفة .

كما قدمت مصر منحاً متعددة للدول الأفريقية بعضها منحا دراسية والبعض الآخر منحا تدريبية ، وتتحمل ميزانية مصر أعباء وتكاليف هذه المنح ، ولمصر مراكز ثقافية فى مختلف الدول الأفريقية ، وكان أغلبها مزود بمكتبات ثقافية ، ولوزارة الأوقاف المصرية مراكز إسلامية فى الدول الأفريقية التى يعتنق بعض مواطنيها الاسلام سواء فى شرق القارة أو غربها .

كما نشرت وزارة التربية والتعليم المصرية عدداً من المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية ومعاهد المعلمين بالبلاد الأفريقية ، وأمدتها بالمدرسين والاداريين والكتب والأدوات المدرسية ، كما قدمت إعانات للمدارس الأهلية ، فكانت لمصر بعثاتها التعليمية فى الصومال وسيراليون ونيجيريا وأثيوبيا وتنزانيا وموريتانيا[٧٧]

مساعدات مصر لمسلمى أفريقيا :

كان لمصر فى هذه الفترة نشاط إسلامى واسع فى أفريقيا ، استنفذ جزءاً كبيراً من المساعدات المادية التى قدمتها مصر للقارة الأفريقية ، وذلك فى شكل بعثات تعليمية إلى المناطق الاسلامية والمدارس التى فتحتها الجمعيات الإسلامية فى أماكن كثيرة من القارة كزنجبار والصومال وسيراليون وتنزانيا وكينيا ونيجيريا وكل مكان طلب هذا النوع من المساندة ، كما أرسلت كميات كبيرة من الكتب الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى جميع أنحاء القارة .

وقد أقام عبد الناصر الكثير من المساجد فى أفريقيا أو ساهم فى بنائها من خلال الجمعيات

الإسلامية العديدة التى انتشرت فى أنحاء القارة ، كما أنشأ المراكز الإسلامية التى تجمع المسجد مع المدرسة وتقدم العلاج المجانى .

ووجهت مصر لأفريقيا إذاعة القرآن الكريم على موجة خاصة ، كما خصصت إذاعة لتعليم اللغة العربية ، حيث لوحظ أن معظم مسلمى القارة وخاصة شرقها لا يجيدون اللغة العربية لغة الإسلام وخصصت المنح الدراسية لأبناء الدول الأفريقية فى جميع الميادين بما فيها الأزهر الشريف ، وكان هناك اهتمام خاص بالمناطق الإسلامية مثل أريتريا والمساعدات التى قدمت لها فى عام ١٩٥٥ ، فكان عبد الناصر يرى ضرورة فتح أبواب العلم أمام المسلمين فى أفريقيا وضرورة أن يكون من بينهم الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات ، وربما كان هذا أحد أسباب تطوير الأزهر ذاته وتوسيع مجالات الدراسة فيه[٧٨] .

وبطبيعة الحال لم يكن فى مقدور مصر أن تتولى مسئولية التعليم فى هذه المناطق كلها ولكنها كانت تريد أن توجد النخبة المتعلمة من المسلمين فى كل دولة من دول أفريقيا ، فكانت تقدم المساعدات إلى مسلمى أفريقيا عن طريق مؤسسات عديدة منها وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والأزهر والمؤتمر الإسلامى فى بداية الثورة وغيرها من الأجهزة الأخرى .

ولم يسلم عبد الناصر من طعن الدول الاستعمارية على نشاطه هذا ، من أنه يريد أن ينشىء امبراطورية إسلامية فى أفريقيا تحكم من القاهرة ، وأن نشاطه هذا يستهدف فى المقام الأول الدول ذات الأغلبية الإسلامية مثل غينيا التى يريد لها أن تصبح جزءاً من امبراطوريته ، وكان من نتيجة ذلك أن فترت العلاقات بين مصر وبعض رءوساء هذه الدول وبخاصة سيكوتورى حاكم غينيا ، ولكن الجهود المصرية بذلت حول إزالة هذه الشكوك وإعادة المياه إلى مجاريها ، واستفاد عبد الناصر من هذا الدرس وابتعد عن إقامة أى تكتلات من الدول الإسلامية حتى لا تضاف تقسيمات جديدة ترتكز على أسس دينية إلى جانب التقسيمات الأخرى التى كانت مفروضة على القارة الأفريقية ، والتى كان من شأنها تعطيل وحدة أفريقيا ، وإرهاق الدول حديثة الاستقلال وصرفها عن عدوها الحقيقى وهو الاستعمار ، وكان عبد الناصر يفضل دائماً أن يعرض مشاكل أفريقيا ومستقبلها فى إطار سياسى ، وليس فى شكل دينى ، فهى مشكلات استيطان وتفرقة عنصرية كما كان فى روديسيا وجنوب أفريقيا .

هذا فى حين أن المشكلة الأريترية قامت فى أهم أسبابها على الاضطهاد الدينى من جانب أثيوبيا التى كان هيلاسلاسى يعبر عنها بأن بلاده جزيرة مسيحية وسط محيط إسلامى ، متناسياً أن نسبة كبيرة من سكان أثيوبيا من المسلمين ، وكان فى هذا منساقاً بالأمريكيين الذين أقاموا قاعدة جوية فى أسمرة عاصمة أريتريا ، كما سمح لاسرائيل بإقامة شركات لها فى أريتريا كان أهمها شركة أنكودا توطئة لجعل ارتيريا منطقة نشاط إسرائيلى فى شرق أفريقيا .

أما مصر فقد تولت القصية من جوانبها السياسية ، فقامت بتوجيه إذاعة من القاهرة إلى شعب أريتريا باللغة التجريتية لغة البلاد الأصلية والتى ألغاها هيلاسلاسى حيث قامت بفضح أسلوب الحكومة الأثيوبية ومهاجمة سياسة الامبراطور .

كما فتح أبواب الأزهر والتعليم العام والجامعات المصرية أمام الطلبة الأريتريين ، وخصص لهم المنح الدراسية ، وقبل اللاجئين السياسيين منهم وسمح لهم باستمرار عملهم الوطنى من القاهرة .

ومن الأمثلة الواضحة أيضاً لمساعدات عبد الناصر للمسلمين فى أفريقيا موقفه من إنهاء الحرب الأهلية فى نيجيريا فى منطقة بيافرا ١٩٦٧ والمتزامنة مع هزيمة مصر ، وهى أزمة قامت

على أسباب حرّكتها الدول الاستعمارية كان العامل الدينى أهمها ، كأسلوب تلعب به هذه الدول عادة فى الدول النامية ، وحاول إقليم بيافرا الاستقلال عن نيجيريا التى كان يحكمها النظام الفيدرالى ، واستغلت إسرائيل الفرصة وكانت لها مصلحتها فى تقسيم نيجيريا التى كانت تضم أكبر تجمع إسلامى .

فأرسل رئيس نيجيريا لجمال عبد الناصر يطلب منه طيارين لاستعمال عدد من الطائرات والتصدى لغارات أوجوكو الجوية ووافق هذا الطلب بعد أسابيع قليلة من هزيمة ١٩٦٧ ، وفى نفس الوقت كان لا يريد لنيجيريا نفس ما ناله من هزيمة ، بل واعتبرها معركة أخرى يخوضها ضد إسرائيل فى نيجيريا .

وكان من الواضح أن استغلال بيافرا على هذا النحو هو خلق أسفين جديد فى المنطقة يمكن أن تلعب فيه أمريكا وإسرائيل والدول الاستعمارية الأخرى دوراً مماثلاً لما كانت إسرائيل تلعبه فى الشرق الأوسط .

لهذه الاعتبارات قرر عبد الناصر مساعدة الحكومة الفيدرالية فى نيجيريا لمقاومة الحركة الانفصالية فى بيافرا ، وكان ذلك بالاستجابة لطلب طيارين مصريين للعمل هناك .

وفعلاً أرسل الطيارون إلى نيجيريا ، بالإضافة إلى أنه سهل لنيجيريا الحصول على ما طلبته من أسلحة أخرى من الاتحاد السوفيتى ، وقام هؤلاء الطيارون بما أوكل إليهم من واجبات لقيت كل ترحيب من الشعب فى نيجيريا ، وهدأت الأحوال التى كانت القوى الاستعمارية تريد أن تجعل منها وسيلة إرهاب للشعوب الأفريقية التى كانت قد اهتزت من جراء هزيمة مصر عام ١٩٦٧ .

وبعد انتصار الحكومة الفيدرالية واستعادة نيجيريا لوحدتها أراد رئيسها أن يعبر لعبد الناصر عن شكره فأبدى رغبته فى توثيق العلاقات بين البلدين فى مجال التجارة والتبادل الفنى وكانت هذه العلاقات قد قطعت شوطاً كبيراً أثناء الحرب النيجيرية ، فعلى سبيل المثال وصل إلى نيجيريا عدد من الأطباء المصريين الذين تم لهم التعاقد مع الحكومة النيجيرية خلال هذه الفترة حيث بلغ عددهم حوالى ٣٠٠ طبيب ، علاوة على إرسال عدد من أساتذة الجامعات الذين أعيروا إلى الجامعة هناك .

كما زاد نشاط الوفود العلمية إلى هناك[٧٩] .

وهكذا نجد أن الموقف المبدئى الذى وقفته مصر بمساعدة نيجيريا من أجل إنهاء الحرب الأهلية هناك فتح أمام مصر آفاقاً سياسية وثقافية واجتماعية عادت بالخير على تلك البلاد .

مساندة مصر عسكرياً للدول الأفريقية :

أمام حرص عبد الناصر على مساندة الدول الأفريقية حديثة الاستقلال رأينا وقوفه اقتصادياً وثقافياً ، وهنا نكشف عن وقوفه من الناحية العسكرية وكسر معها احتكار السلاح فى أفريقيا بعد التجربة التى خاضها بنجاح فى هذا المضمار .

فعندما تعرضت مصر فى بداية الثورة لغارات إسرائيل المركزة جوا خرجت مصر تبحث عن السلاح من أجل الدفاع عن أمنها ، فوجدت الدول الاستعمارية قد أحكمت أبواب مصادر السلاح فى وجهها حيث رفضت انجلترا وفرنسا ودول أوروبا وأمريكا أن تبيعها إياه ، وكانت هذه أهم وسائل الضغط عليها لفرض سياسة الاحلاف على النظام الثورى الجديد .

ولكن جمال عبد الناصر فاجأ العالم بحصوله على صفقة أسلحة من تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٥٥ ، وكانت هذه المرة الأولى التى تحصل فيها مصر على أسلحة من دولة من الكتلة الشرقية سوفيتية الصنع ، وبهذا استطاع جمال عبد الناصر أن يكسر احتكار السلاح فى العالم ، وفتح بذلك الباب أمام دول العالم الثالث التى تناضل من أجل التحرر من ربقة الاستعمار .

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل أنه ساهم مساهمة إيجابية وعملية فى تسليح الدول الأفريقية بهدف استكمال كسر احتكار الدول الاستعمارية لتجارة السلاح ، ولقد أصبحت أعباء الدفاع من أكبر الأعباء التى واجهت الدول الأفريقية بعد الاستقلال ، فهى مهمة كانت تتولاها الدول الاستعمارية قبل الاستقلال ، وكانت تقوم بالتدريب مع التسليح ، ولكن للأسف كان المدربون من الأجانب ، وعند الاستقلال وجدت الدول الأفريقية نفسها فجأة دون هذه القوة المسلحة المدربة إذا انسحبت فور إعلان الاستقلال لتترك البلاد خاوية دون درء أو حاجز للأمن فيها .

وهكذا أريد للدول الأفريقية حديثة الاستقلال أن تكون غير قادرة على حماية نفسها فى المجال العسكرى لدرجة أن استمرت ولعدة سنوات بعد الاستقلال تعتمد على الضباط الأجانب فى القيادات العليا كما حدث فى غانا على سبيل المثال ، مما سبب لها الكثير من المشكلات .

وقد استفادت الدول الاستعمارية التى كانت تحتكر السلاح من هذه الأوضاع ، بل استخدمتها كوسيلة لاستمرار سيطرتها على الدول المستقلة حديثاً ، وأكثر من هذا فإن الدول الاستعمارية ، إذا ما امتنعت عن تقديم السلاح والتدريب للدول الصغرى الطالبة فكانت الدول الغربية الأخرى تمتنع أن تحل محلها استكمالا لأحكام الغل حول عنق هذه الدول .

ومن هنا جاءت أهمية الدور الذى لعبه جمال عبد الناصر فى إمداد الدول الأفريقية حديثة الاستقلال أو المناضلة من أجله بالسلاح ومساعدتها على كسر احتكار تجارته وإبطال مفعول هذا الاحتكار كأداة من أدوات الاستعمار الجديد ، وقد استطاع عبد الناصر أن يحقق ذلك أولا : لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة الانجليزية الصنع لم تعد مصر فى حاجة إليها بعد تحول الجيش المصرى إلى السلاح السوفييتى الصنع ، وكذلك توفر المدارس العسكرية والمدرسين القادرين على التدريب على هذه الأسلحة .

ثانياً : أصبح فى إمكانه توفير الأسلحة الروسية ، بعد أن سار شوطاً كبيراً فى التعامل فى هذا المضمار مع السوفييت ، ولقى لديهم قبولا حسناً لأى دولة أفريقية ، تريد ذلك دون أن تكون هذه الدول مضطرة إلى التعامل مباشرة مع دول الكتلة الشرقية ، بعد أن أصبح جيش مصر قادراً على توفير الخبرة والتدريب بواسطة الخبراء المصريين حيث كان قد اكتمل تدريبه على الأسلحة الروسية .

وكان عبد الناصر من واقع تجربته ـ يرى أن من حق أى دولة أن تحصل على السلاح الذى يحقق أمنها وأمن مواطنيها ، ولذلك لم يتردد فى مساعدة العديد من الدول الأفريقية التى فرض عليها حظر السلاح ، وهى تناضل من أجل تحقيق استقلالها وتحرير أراضيها .

وهكذا بدأ عبد الناصر هذه المعركة بعد أن تحسس خطاه إليها ، ولكن لنفسه من النجاح فيها ، فبعد ما رأيناه من تكاتفه مع ثورة الصومال والشعب الصومالى نجده يواجه هذا الموقف مع مالى ، عندما التقى مع موديبوكيتا فى مؤتمر القمة الأفريقى فى الدار البيضاء عام ١٩٦١ ، وعرف منه أنه لجأ إلى إسرائيل ـ كما أسلفنا ـ بعد أن أغلقت الدول الكبرى الأبواب دونه فى شراء السلاح احتجاجاً على خروجه من المجتمع الفرنسى ، ولم يكن يعلم نوايا إسرائيل ومن كانوا وراءها ، وفهم بعد حديث عبد الناصر معه كيفية تسللها إلى نخاع أمته ومحاولتها القضاء

على قوى كثيرة لديه من جراء هذا التسلل ، وقبل أن يسترسل موديبوكيتا فى خطئه وترديه مع إسرائيل فى مواقف قد تؤدى بحكمه ـ قدم له جمال عبد الناصر البديل عندما عرض عليه أن تقوم مصر بتسليح وتدريب الجيش المالى ، كما قدم له باسم مصر هدية من الأسلحة الصغيرة السوفيتية الصنع تكفى لألف مقاتل ، وكان هذا العدد هو قوام الجيش المالى فى ذلك الوقت .

ووافق موديبوكيتا على هذا العرض المصرى ، وقامت مصر بناء على هذا العرض بتدريب الجيش المالى ، وأرسلت إلى القاهرة بعثات من الضباط الماليين للتدريب على الأسلحة السوفيتية كما أرسلت بعثة عسكرية مصرية إلى مالى للإشراف على إنشاء مدارس ومراكز التدريب على الأسلحة الروسية .

وبهذا استمرت مصر فى إرسال السلاح السوفيتى إلى مالى حتى لا تظهر عملية التسليح السوفيتى لمالى بشكل مباشر خشية تكرار ما جرى فى مصر من جراء الصفقة التشيكية من السلاح ، إلى أن استقلت مالى تماماً ، فجعلت تتعامل مع السوفييت بشكل مباشر لتحصل على ما تطلبه قواتها من السلاح .

وتكرر نفس الموقف مع الصومال ، فقد كان الصومال يتوجس خيفة من جيرانه الذين كانوا يهددون حدوده كأثيوبيا فى منطقة أوجادين وكينيا حيث كانت القوات البريطانية ما زالت موجودة ، فجعل يعرض على الدول صاحبة السلاح طلبه فى أن يبتاع منهم ما يدرأ عنه هذه الأخطار ، ولكن الغل أحكم من حوله فلم يجد ، وحدث أنه فى زيارة لرئيس الوزراء الصومالى عبد الرشيد شاراركى للقاهرة عرض هذه المشكلة على الرئيس عبد الناصر فكان أن قدم له الرئيس نفس الحل الذى قدمه لمالى من إرسال أسلحة سوفيتية وخبراء عسكريين وفنيين ليدربوا أفراد قواته هناك ، واستعداد القاهرة لاستقبال الضباط والقوات الصومالية لتدريبهم مع أبنائها فى الكليات العسكرية .

إلا أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار ما أثارته الدول الاستعمارية فى هذا الشأن من أن مصر تريد أن تشق الصف الأفريقى بإمداد إحداها بالسلاح لتضرب جاراتها ، وهنا بدأت هذه السياسة أكلها المر مع كينيا ، فسارع عبد الناصر لاصلاح ذات البين بينهما ونصحهما بإصلاح ذات البين بينهما ودياً ، كما نصح بتجميد العلاقات بينها وبين أثيوبيا ريثما تحل سلمياً لأنه كان يدرك تماماً أن النزاع على الحدود الذى ورثته الصومال هو من وضع وتخطيط الاستعمار البريطانى ، والذى تعمد قبل رحيله أن يغرس هذا الاشكال لتظل الدول التى تعانى منه فى حاجة إلى بريطانيا .

وهكذا أثارت العلاقات بين مصر والصومال تساؤلات كثيرة لدى المسئولين فى كينيا خصوصاً بعد استقلالها خاصة وأن علاقة مصر بكينيا كانت قد بدأت منذ مساندتها لحركة الماو ماو ، وأبدت مصر استعدادها للتعاون العسكرى مع كينيا كما تتعاون مع الصومال وتم الاتفاق على ذلك ، ولكن كينيا عادت ولم تنفذ الطلب الذى كان متعلقاً بندائها هى .

وكذلك حدث مع أوغندا فى عام ١٩٦٥ عندما هدد تشومبى حدودها وضربها من الداخل بالقنابل والطيران المنخفض ، فطلب من مصر معونة عسكرية ، وكانت القوة العسكرية فى داخلها قوامها عسكريون إسرائيليون ، فأرسل عبد الناصر على الفور قوات جوية عسكرية ، ولكن وجد أن الأحوال هدأت ، ولم تستمر أوغندا فى طلب التعاون العسكرى المصرى ، ولكن يظهر أن عبد الناصر كان سريع الاستجابة لأى طلب للمعونة العسكرية من أى دولة أفريقية تكون فى حاجة إليه ، ولكى يتقلص أمامه الوجود الاسرائيلى أيضاً .

كما قدم عبد الناصر للكونغو معونات عسكرية كان قد طلبها ، من خبراء عسكريين وضباط مصريين لانشاء أول مدرسة للمظليين فى الكونغو ، وكان من بين الضباط الذين تخرجوا فيها الرئيس الراحل نجوابى .

كما أرسلت مصر أيام عبد الناصر أيضاً كمية من الأسلحة هدية لبوروندى(٨٠) .

* * *

وهكذا لم تغب أفريقيا عن وجدان مصر منذ قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ ، فكانت ضمن التخطيط ضد الاستعمار والصهيونية ، ذلك التخطيط الذى كان مدروساً إلى حد كبير ، فقد كانت ضد الدول الاستعمارية فى مستعمراتها الأفريقية حتى نالت استقلالها ، وضد إسرائيل فى مناطق أرادت أن تجعلها مناطق لنفوذها الاقتصادى .

وككل خطة كان لها هدف وأسلوب عمل وميزانية ، فكان الهدف هو تحرير القارة الأفريقية من هذا الاستعمار وهذه التبعية ، وكم تلون الاستعمار وتنوع ، ولكن مصر بقيادة جمال عبد الناصر ـ وقد تمرست على التعامل معه ـ كانت له بالمرصاد ، ومن ثم كان أسلوب العمل يتنوع من حركة تحريرية إلى أخرى ، فاستعمل أسلوب التعبئة الدولية والمحلية فى المؤتمرات العالمية والأمم المتحدة والمؤتمرات داخل أفريقيا ، تلك المؤتمرات التى أثمرت « منظمة الوحدة الأفريقية » التى كانت الصخرة التى فوجئت بها سفينة الاستعمار فطار لبه وفقد صوابه ، وكانت لها آثارها ـ ولو المحدودة ـ فى بث الرعب فى قلب المستعمر وحل كثير من المشكلات داخل أفريقيا .

وأثمر التعاون والتلاقى بين الزعماء والمفكرين الأفريقيين ، مما جعل لأفريقيا كياناً وصوتا بعد أن كان صراخها طلقة فى الهواء .

وكانت هذه المؤتمرات وتلك المنظمة ـ بلا شك ـ نتيجة لوجود مصر وعبد الناصر ، فهى التى فكرت وهى التى احتضنت ، وهى التى صرفت وتابعت ، وراعت عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة منها ، ولم يكن لها هدف خاص كما ادعى عليها المستعمرون .

والحق يقال : أنه وإن لم تأت هذه الجهود التعبوية أكلها تماماً فيكفى أنها كانت المدرسة السياسية للدول الأفريقية دخلتها لأول مرة لتثبت أنها قادرة على مناقشة أمورها واتخاذ قراراتها بفضل مصر عبد الناصر ، ومن وضعوا يدهم فى يده من الزعماء الأفريقيين المخلصين .

ولعل صراعه ضد الاستعمار فى مصر كان سبباً فى تتبعه فى أفريقيا كلها ، حتى أصبح مارد أفريقيا .

دخلت مصر حركة التحرير الأفريقية بكل ثقلها رغم معاناتها فى الداخل ، فهى لم تفصل معركتها فى الداخل عن معاركها الأفريقية ، وهذا إيمان بأن أفريقيا كلها وطن للأفريقيين جميعاً ، إذا عانى منها جزء عانت معه بقية الأجزاء ، وهذا أساس الوحدة المعنوية فيها والتى أفرزت المنظمة الأفريقية .

فساندت حركات التحرير فيها سياسياً فى المؤتمرات والأمم المتحدة وساعدتها مادياً بتشكيل اللجان التى قامت على جمع المعونات وترتيب حركات الكفاح المسلح ، كما ضمنت بعض الدول لدى الدول الكبرى فى شراء السلاح ، ثم كانت ملاذاً لمن استجار بها من وطيس الضغط الاستعمارى فى بلده ، وسخرت لهم إمكاناتها لاستكمال حركات الكفاح والتحرير فى مصر من إذاعة ونشرات واجتماعات ولقاءات وأسفار ، وفتحت كلياتها العسكرية لتدريب فرق الكفاح ضد الاستعمار .

وتحملت فى سبيل هذا كثيراً من الرزء ، وتعرضت للضغط السياسى والاقتصادى ، حتى انتهت إلى حرب ١٩٦٧ ، وحتى وهى مهيضة الجناح فى هزيمة ١٩٦٧ كانت تقاوم الاستعمار فى الكونغو معتبرة أنه استكمال لمعركتها وإن كانت قد خسرتها .

كما تابعت الدول المتحررة حديثاً ، وساعدت بقدر إمكاناتها هذه الدول مادياً ومعنوياً ، كل هذا وهى تعانى الضيق والفقر ولكنها اثبتت أنها تدفع عن جاراتها ما تريد أن تدفعه هى عن نفسها ، وكم تعرض المصريون إلى كثير من الضيق فى سبيل هذا المبدأ وهم الذين « يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » .

الهوامش والمصادر :

(١) جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ـ الباب الثالث .
(٢) عبد الملك عودة : مصر والثورة الافريقية ، الطليعة اكتوبر ١٩٦٥ ص ٩٢ .
(٣) عبد الناصر . فلسفة الثورة ، الباب الثالث .
(٤) احمد يوسف القرعي : التحرك الدبلوماسي المصرى فى أفريقيا ، السياسة الدولية يناير ١٩٧٣ .
(٥) احمد يوسف القرعي : التحرك الدبلوماسي المصرى ، المرجع السابق ص ١٦٨ .
(٦) احمد يوسف القرعي : ثورة يولية وتصفية الاستعمار فى افريقيا ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٤٨ .
(٧) على ابراهيم عبده . مصر وافريقية فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢٤٧ .
(٨) احمد يوسف القرعي . ثورة يولية المرجع السابق ، ص ٤٩ .
(٩)) محمد انيس ، السيد رجب حراز . ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ واصولها التاريخية ، القاهرة ١٩٦٢ ص ٣٧٥ ، محمد حسنين هيكل : على هامش المؤتمر الكبير ، اهرام الجمعة ١٧ يولية ١٩٦٤ .
(١٠) عبد العزيز رفاعى : تطور العلاقات العربية الأفريقية ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٢٠ .
(١١) محمد انيس وحراز : المرجع السابق ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ .
(١٢) عبد الله عودة : المرجع السابق ، ص ٩٣ .
(١٣) الباب العاشر ، السياسة الخارجية .
(١٤) محمد حسنين هيكل : إرادة التغيير والدائرة الأفريقية ، أهرام الجمعة ٢٤ يولية ١٩٦٤ .
(١٥) شوقى الجمل · دور مصر فى أفريقيا القاهرة ١٩٨٤ ص ١٥٦ .
(١٦) على ابراهيم عبده . المرجع السابق ص ٢٣٤ .
(١٧) شوقى الجمل دور مصر فى أفريقيا المرجع السابق ص ١٥٧ .
(١٨) المرجع نفسه ص ١٥٩
(١٩) محمد انيس وحراز : المرجع السابق ص ٣٨٣ ، عبد العزيز رفاعى : المرجع السابق ص ٩ .
(٢٠) عبد العزيز رفاعى المرجع نفسه ص ٨ ، ٩ .
(٢١) كومبا الفرنسية فى عددها الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٥٨ وردت فى انيس وحراز : المرجع السابق ص ٣٨٣ .
(٢٢) شوقى الجمل : دور مصر فى أفريقيا المرجع السابق ص ١٥٩ .
(٢٣) محمد انيس وحراز المرجع السابق ص ٣٨٤ ، مصلحة الاستعلامات على طريق الوحدة الأفريقية ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٤ .
(٢٤) مصلحة الاستعلامات : المرجع نفسه .
(٢٥) محمد انيس وحراز المرجع السابق ص ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ ومصلحة الاستعلامات المرجع نفسه .
(٢٦) وهبى غبريال : أفريقيا والتكتلات الرأسمالية الأوروبية ، د . ت ص ٦٥ .
(٢٧) شوقى الجمل : دور مصر ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٤ ـ ١٦٧ .
(٢٨) عبد الملك عودة ، المرجع السابق ص ص ٩٣ ، ٩٤ .
(٢٩) الاستعلامات . خطاب جمال عبد الناصر فى المؤتمر التاسيسى .
(٣٠) بطرس بطرس غالى . منظمة الوحدة الأفريقية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ص ٥١ ـ ٥٣ .
(٣١) الاستعلامات . خطبة الرئيس جمال عبد الناصر فى المؤتمر التأسيسى .
(٣٢) التفاهم : الجمهورية العربية المتحدة والجزائر واثيوبيا وغينيا والكونغو برازافيل ونيجيريا والسنغال وتنجانيقا وأوغندا وكان مقرها دار السلام .
(٣٣) نزيه نصيف ميخائيل : النظم السياسية فى افريقيا واتجاهاتها نحو الوحدة القاهرة ١٩٦٧ ص ص ١٨٨ ـ ١٩٠ .
(٣٤) محمد حسنين هيكل : إرادة التغيير والدائرة الأفريقية ، الأهرام ٢٤ يولية ١٩٦٤ .
(٣٥) قال « اوثانت » قد يجوز لى فى هذا المقام ان اقول كلمة بشأن المسائل التى هى موضع اهتمام الدول الأفريقية ، وفى مقدمتها الاستعمار والتمييز العنصرى ، إن موقف الأمم المتحدة نحو هذين

الموضوعين وفقا للأحكام الواردة في ميثاقها . وما تضمنه الاعلان التاريخي لحقوق الانسان فهو موقف لا سبيل إلى التحول عنه . والأمم المتحدة تؤيد الحكم الذاتي والاستقلال التام لكافة الشعوب ، والقضاء على التمييز العنصري دون اية تحفظات . ولا يمكن ان نقبل اية مساومة في هذه المبادىء الأساسية . وقد عنيت الأمم المتحدة عناية بالغة منذ إنشائها بحل هاتين المشكلتين ، واليوم لا نعتبر احترام حق الشعوب في تقرير المصير وتاكيد المساواة من مبادىء الميثاق فحسب ، بل انها لمن مقومات الأمم المتحدة » ..

(٣٦) مصلحة الاستعلامات : مؤتمر الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية ، مجموعة الخطب التى القيت في المؤتمر ، القاهرة من ١٧ - ٢١ يولية ١٩٦٤ .

(٣٧) نزيه نصيف . المرجع السابق ص ١٨٤ ومصلحة الاستعلامات المرجع نفسه .
(٣٨) احمد يوسف القرعى ثورة ٢٣ يولية وتصفية الاستعمار في أفريقيا ، القاهرة ١٩٧٨ ص ١١٩
(٣٩) محمد فايق عبد الناصر وحركة التحرر الأفريقية القاهرة ١٩٨٢ ص ص ٢٣ ، ٢٤ .
(٤٠) الميثاق الوطني ، الباب العاشر ، السياسة الخارجية .
(٤١) خطاب جمال عبد الناصر في افتتاح هذه الدورة .
(٤٢) شوقي الجمل : دور مصر في افريقيا ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠
(٤٣) احمد يوسف القرعى : ثورة ٢٣ يولية المرجع السابق ص ١٧٠
(٤٤) شوقي الجمل : دور مصر في افريقيا المرجع السابق ص ص ٢١١ - ٢١٣ .
(٤٥) شوقي الجمل دور مصر ، المرجع السابق ص ١٩٣
(٤٦) شوقي الجمل : قضية روديسيا ، ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٤٧) شوقي الجمل دور مصر في أفريقيا ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤
(٤٨) القرعى ثورة ٢٣يولية وتصفية الاستعمار المرجع السابق ص ٥٠
(٤٩) المرجع نفسه ص ٥١ .
(٥٠) محمد فايق المرجع السابق ص ص ٤٣ - ٤٤ .
(٥١) شوقي الجمل دور في أفريقيا المرجع السابق ص ص ١٩٧ - ١٩٩ .
(٥٢) احمد يوسف القرعى . ثورة يولية وتصفية الاستعمار المرجع السابق ص ص ٥٣ - ٥٤ .
(٥٣) عبد الرحمن اسماعيل الصالحى منظمة الوحدة الأفريقية في خلال عشرين عاماً القاهرة ١٩٨٣ ص ص ٤٩ ، ٥٠ .
(٥٤) شوقي الجمل دور مصر في أفريقيا المرجع السابق ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .
(٥٥) محمد فايق المرجع السابق ص ص ٤٥ - ٤٧ .
(٥٦) محمد فايق : المرجع السابق ص ص ٨٤ - ٨٩ .
(٥٧) محمد فايق : المرجع نفسه ص ١٠٧ - ١٠٩ .
(٥٨) الرفاعى المرجع السابق ص ١٢ .
(٥٩) محمد فايق : المرجع السابق ص ص ١٠٩ ، ١١٠ .
(٦٠) الرفاعى المرجعالسابق ص ص ١٢ ، ١٣ .
(٦١) محمد فايق : المرجع السابق .
(٦٢) محمد فايق المرجع نفسه .
(٦٣) شوقي الجمل : شوقي الجمل قضية روديسيا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية القاهرة ١٩٧٧ ص ص ٢٠٨ - ٢١٠ .
(٦٤) احمد يوسف القرعى : ٢٣ ثورة يولية وتصفية الاستعمار ، مرجع سابق ص ص ٨٤ ، ٨٥
(٦٥) شوقي الجمل دور مصر في أفريقيا ، المرجع السابق ص ص ٢٢٢ - ٢٢٥ .
(٦٦) محمد فايق المرجع السابق ص ص ٥٣ ، ٥٤ .
(٦٧) عبد العزيز رفاعى المرجع السابق ص ص ٢١ ، ٢٢ .
(٦٨) محمد فايق : المرجع السابق ص ص ٥٤ ، ٥٥ .
(٦٩) المرجع نفسه ص ص ٢٧ ، ٢٨ ،٦٢ ، ٦٣ .
(٧٠) محمد فايق : المرجع نفسه ص ص ٦٥ ، ٦٦ .
(٧١) احمد يوسف القرعى : ثورة يولية وتصفية الاستعمار ، مرجع سابق ص ١٧١ .
(٧٢) مجلة نهضة افريقيا العدد ٥٨ سبتمبر ١٩٦٢ ص ٢١ .

(٧٣) محمد الجبالى السق الافريقية المشتركة، ١٩٦٤ ص ص ١٢٧ ، ١٢٩
(٧٤) المرجع نفسه ص ١٣٤ .
(٧٥) المرجع نفسه ص ١٣٩ .
(٧٦) شوقى الجمل دور مصر فى افريقيا ص ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٧٧) شوقى الجمل دور مصر فى أفريقيا ص ص ٢٤٦ ، ٢٤٩
(٧٨) شوقى الجمل · الأزهر ودوره فى أفريقيا القاهرة ١٩٨٧
(٧٩) محمد فايق المرجع السابق ص ص ٧٩ ـ ١٠١ .
(٨٠) محمد فايق · المرجع السابق ص ٧٣ ـ ٧٦

المراجع والدوريات

أولا ـ المراجع :

المؤلف	العنوان	السنة
ـ احمد يوسف القرعى	ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى افريقيا ـ القاهرة	١٩٧٨
ـ بطرس بطرس غالى (دكتور)	منظمة الوحدة الافريقية ـ القاهرة	١٩٦٤
	العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الافريقية ـ القاهرة	١٩٨٧
ـ جمال عبد الناصر	فلسفة الثورة	
جمهورية مصر العربية	الميثاق الوطنى ـ القاهرة	١٩٦١
ـ شوقى الجمل (دكتور)	دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث	
	قضية روديسيا بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الارفيقية	١٩٧٧
	الأزهر ودوره فى افريقيا	١٩٨٧
ـ عبد الرحمن اسماعيل الصالحى (دكتور)	منظمة الوحدة الأفريقية خلال عشرين عاما ـ القاهرة	١٩٨٣
ـ عبد الرحمن الرفاعى (دكتور)	تطور العلاقات العربية الأفريقية ـ القاهرة	١٩٦٣
ـ على ابراهيم عبده (دكتور)	مصر وافريقيا فى العصر الحديث ـ القاهرة	١٩٦٢
ـ محمد أنيس (دكتور) السيد رجب حراز (دكتور)	ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية ـ القاهرة	١٩٦٥
ـ محمد فايق	عبد الناصر وحركة التحرر الافريقية ـ القاهرة	١٩٨٢
ـ مصلحة الاستعلامات	مؤتمر الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية ـ القاهرة	١٩٦٤
	خطب عبد الناصر ـ القاهرة	١٩٦٥
	على طريق الوحدة الأفريقية ـ القاهرة	١٩٦٦
ـ محمد الجبالى	السوق الأفريقية ـ القاهرة	١٩٦٦
ـ نزيه نصيف ميخائيل	النظم السياسية فى افريقيا واتجاهاتها والوحدة ـ القاهرة	١٩٦٧
ـ وهبى غبريال	افريقيا والتكتلات الراسمالية الأوروبية ـ القاهرة	د. ت

ثانيا ـ الدوريات :

المؤلف	العنوان	السنة
ـ أحمد يوسف القرعى	التحرك الدبلوماسى فى افريقيا ـ السياسة الدولية ـ العدد يناير	١٩٧٣
ـ عبد الملك عودة	مصر الثورة الأفريقية ـ الطليعة ـ اكتوبر ١٩٦٤	١٩٦٥
ـ محمد حسنين هيكل	على هامش المؤتمر الكبير ـ الأهرام ـ ١٧ يوليه ١٩٦٤	
	إرادة التغيير والدائرة الأفريقية ـ الأهرام ـ ٢٤ يولية	١٩٦٤
	مجلة نهضة افريقيا ـ العدد ٥٨ سبتمبر	١٩٦٢

المحتويات

رقم الإيداع ١٩٩٢/٥٢٣٧ .
بدار الكتب

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

هذا الكتاب

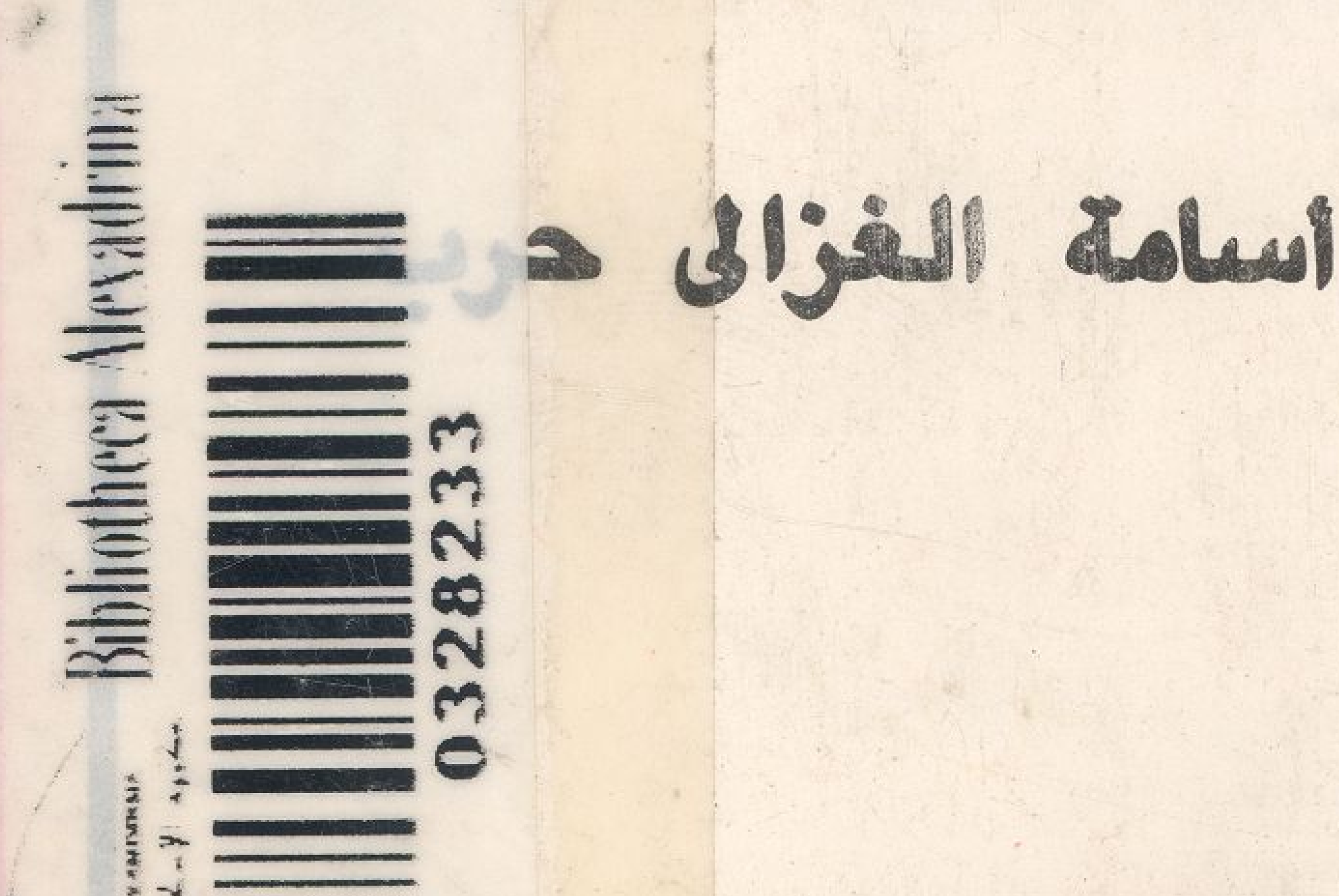
لم يكن من الممكن أن تمر مناسبة مرور اربعين عاماً على ثورة يوليو بدون أن نتوقف عندها فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . لقد كانت حدثاً هائلاً غير وجه الحياة فى مصر ، وتوجهاتها الخارجية فى منتصف القرن العشرين واحتل مكانه بين الأحداث الكبرى فى تاريخها المعاصر ، مثل الحملة الفرنسية (١٧٩٨) وتولى محمد على حكم مصر (١٨٠٥) والاحتلال البريطانى (١٨٨٢) وثورة مارس (١٩١٩) . بل أن الثورة تحتل مكانها فى مسار التاريخ المصرى كله بإعتبار أنها سجلت لأول مرة مايقرب من الفى وخمسمائة عام تولى أبناء مصر حكم بلادهم .

غير أن قيام الثورة منذ اربعين عاماً يعنى الآن بالنسبة لجيلين أو ثلاثة من المصريين - بدءا من اولئك الذين ولدوا فى النصف الثانى من الخمسينات تقريبا - أن تلك الثورة فى مرحلتها الأولى - الناصرية - هى « تاريخ » أكثر من أى شىء آخر . أنهم يسمعون ويقرأون عن عبد الناصر والجلاء وعدوان ١٩٥٦ وتأميمات يوليو والانفصال وهزيمة ١٩٦٧ .. ولكنهم لم يعاصروا أو يشاهدوا شيئاً بانفسهم ! ولذلك فإن مسئولية تعريف هؤلاء بثورة يوليو تقع على تنشئتهم الأسرية . وعلى مايتلقوه من وسائل الاعلام والوسائط الثقافية والمناهج التعليمية .

وفى هذا السياق تأتى مسئولية المؤرخين ! ومن هنا ، جاء مشروع الوحدة التاريخية بالمركز - برئاسة الاستاذ الدكتور/رءوف عباس - لاعداد هذا الكتاب الجماعى عن ثورة يوليو فى ذكراها الأربعين . على أن من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الكتاب - بهذا الشكل - هو أيضا تسجيل لرؤية اتجاه معين من المؤرخين المصريين ، فى رصدهم وتحليلهم لثورة يوليو ، هو اتجاه قد لا يشاركهم فيه اخرون يتحفظون على كثير من المقولات « الكلاسيكية » التى جرت صياغتها فى ظل الثورة نفسها ، والتى ربما تحتاج إلى مراجعة جذرية .

غير أن التحليل المتوازن لثورة يوليو ، وانطلاقا من نظرة « موضوعية » و « ليبرالية » يحتم أن نفسح دائما الساحة لكل الآراء والاجتهادات كى تدلى برأيها وتقييمها ، خاصة إزاء حدث له خطورة وخصوبة ثورة يوليو .

أسامة الغزالى حرب



مطابع الأهرام بكورنيش النيل